

706

کتابخانه

۲۰۳۸۵

شرح الشرائع جلد دوم

فصل

ملک

کتابخانه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الرَّغْبَةُ الْكَافِيَّةُ

الْمَنْعَةُ مِنْ الْمَنْعَةِ وَالْمَنْعَةُ فِي الْمَنْعَةِ

نمیز لہذا عالم جنات العالم و جنات و جنات الہی

الشارع في قواعد الفقه والحكام الشرعية

کفایت از کفایت نقدی شد از این کتاب که از این کتاب

الأحكام الشرعية من حيثها

سألك الله فحاذر من حقائقه ذات الشريعة الهدى ٩١٢ مقبول

منه فانه اذا دلت على ان الله تعالى له العلم والقدرة والحيوية والقدرة على كل شيء فانه لا بد له من العلم والقدرة والحيوية والقدرة على كل شيء

سَبَّحَ لِلَّهِ الْمَلَأَ كُلُّ شَيْءٍ خَلْقَهُ فَجْوَاجِمْ
 سَبَّحَ لِلَّهِ الْمَلَأَ كُلُّ شَيْءٍ خَلْقَهُ فَجْوَاجِمْ

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

البلد القاصد إذا ما فتح الحوائط القاصية لم يجد فيها إلا الخراب والفساد

الان ميكن ان نرى ان هذا الجبر ليس هو الجبر الذي نحتاجه في هذا المقام بل هو الجبر الذي نحتاجه في هذا المقام بل هو الجبر الذي نحتاجه في هذا المقام

لقد كان هذا الكتاب من كتب النجاشي رحمه الله تعالى

المصنعة على ذلك من أهل الشريعة كثير عذرها في هذا القصد في تفسيرها في هذا القصد

المعتمد عليه في الدين والسياسة والمال والعلوم من غير منكرين في الامانة والشرعة في سلكهم

الغافر الحاج محمد بن أبي الجبار في أوامره للآفة فاضلة من عبيد الله طه

فَيَوْمَئِذٍ نَبْذُهَا بَيْنَ يَدَيْهِ تَتَّقِي الْمَوْتُ الْعَالِي حَسْبُكَ بَعْدُ

الغابر في سبيل العالم الكامل ربي العالمين

سید محمد محمد علی بن علی علیہ السلام

الحمد لله رب العالمين

١٠٠

13

مُتَّعًا

الشيخ

الحمد لله الذي هدانا لهذا

عَلَّمَ الشَّاهِدُ

سید محمد علی

والله اعلم

الاقامہ علیہ السلام

طال

تقرق

لما لم يعل في وجه الماوضنة والمعاصلة ليست لا البيع فلا وجه لما قال شارح كفت العطاء بمن ان الاصل في تملك
 الاملاك بالبيع والبيع يوضح ان التملك بها تمام لو صح تمام البيع وروى ان التملك على الوجه المذكور
 هو البيع لا غير ذلك لان يكون المراد من هذا العمل للفظ على معناه لا حقيقة بناء على وقوع غير البيع لا لفظ القصد
 منه فاما مثل ولا يذهب عليك ان هذا التواطع في التعريف لا يخرج الفرض ونحوه مما يكون العوض فيه من المثل
 والقيمة فيه ما يظهر ان الاصل في التعريف ما ذكره بالامانة كبرية العدة من التعريف في المصالح بانه انما انما
 العين بنوع على وجه التراضي ووضح ان التعريف غير مضمون من ضرورة صحة البيع المذكر قطعاً وكيف كان فذكر
 المعنى ان تعريف عقد البيع غير مطلق لدخول عقد الاجارة بهذا المثل لثبوت العين المنفعة قبل ويذكر فيه
 ايضا العمل المثل على اقل المثل بقوى مقابله وليس كذلك فخر وجه بقيد العوض فان ليقى المناقضة في العمل
 انما يقصد بها التزام المحدث بها وعقد انعكاسها من المعلوم ان العوض غير لازم به عند كل حال الا اذا
 ابدل لفظ الملك بالعين وانما عطفها بالمعقوبة من غير عقد بالاجابات لقول لكان العوض على تملك العين
 بقوى كمن يملك من ابدى الاختصاص في الاول ولا يستدرك في الثاني لانه على الابدال يكون لما يوزن البيع
 وغيره اختصاصه بنقل العين كاختصاص الاجارة بنقل المنفعة وعلى الاستقطاء يكون الاختصاص وهو الماخذ اخل
 به الماهية من القبول وتركها من شرطها الصحة لكون المعنى من البيع او عقده لا يتغير بالبيع لا عيشه منه و
 القاسد والقول بان المراد الاختصاص على الصحيح خاصه من مضمون ان الواجب استيفاء جميع شرائط العدة
 فيه لا الاختصاص على ما هو المذكور ثم ان المراد من الفرض هو العمل بالتمام التامل الشخصية والكلمة المعنوية
 والمثارة فاعلم انما هو من غير الاحتياط ومن اعتبار العين فلا يصح سنداً وادعاء ولا من اعتبارها هو انما
 من اعتبارها ولا كيف لا يميز ولا يميز من الاصل اما وروى في حقها ولا من غير لفظ على الشئ ولكن التحقيق في القضا
 يستدرك وقد قبل الترويج في المرام الا انه لا يرد به ان مجرد التينة والعقد لا يكفي في تحقق القفل والامانة والعقد
 بل في جميع الموارد بل لا خلاف ان البيع في الذمة خاصة وبذمة الاصل والامانة كانه لا يرد به ان الرضا لا يرد
 عن الكواشف لا يكفي في ذلك ايضا بالامانة الا ان يرد به في ذمة الماخذ وانما كانه ان اعتبار الامانة انما
 هو للكشف عنه وبذلك العمل بحصوله لا حاجة الى التقاطع ان مجرد الرضا ينافي فثبت له الادلة وفلان لها خصية قطعاً
 غير الحجة المذكورة ولذا قالوا ان الرضا لا يرد به الا ما يرد به في الذمة خاصة وبذمة الاصل والامانة كانه لا يرد به ان الرضا لا يرد
 كما هو ظاهر من ابيات واضحة العناء عند ادب البعير وعلى الرضا المقتضى باخذ من غير العقد في الذمة كانه من
 نص في الذمة من ذمة الامانة والامانة على ان العقد القليل لا يفيء النقل والمكينة والقول بان عقد اذمة
 التاخيلة لعل لتمامه ان الاعلان على ما في القمار في الحقيقة من ذمة فبقاها على عقد التاخيلة وان فرض
 العلم بذلك من مجرد انما اعد له ذمة وكذا لا يرد به ان الرضا التام مع بقى الكواشف غير المعاطاة و
 القيمة كبيع الحية المملوكة نحوها من الرضا فذمة وغيرها لا يفيء النقل والمكينة اعلم ان ظاهر وجهها من
 واحد من كتب الجماعة انما الكلام في المعاطاة الفعلية الحصة الثانية في غير المعاطاة وهو على ما مر في جماعة ان
 يخط كل من شئ شيئا عوضاً عما اخذ من الاخر وهو يتروى على وجوه احدى ان يبيع كل منهما لآخر القدر
 فيما يطمع من ذمة نظر الى تملكه بالذمة مطلقاً والتبليط على التصرف نحو التبليط بالاعلان من البيع وغيره
 من العقود النافذة بل ربما لفظ البيع ونحوه من يدبر الدلالة على هذا القسم من الامانة والظن ان لا خلاف في

نحو ان ان يبيع من ذمة
العقد لا يكفي في تحقق القفل

في غير المعاطاة

يدرك

في مشروعية لغوم قوله ان تكون تجارة عن نذر وقوله الناس سائلون على انهم وانما ان يتعاطوا
 وجبة التمليك على خصم الزاد القليل البقي من غير شر من اللزوم وعدم اوقع قصد عدم وهذا على ما عرقله
 به في ما سبق من ان القيمة شرط والشرط لعدم شرطه ولست هو مقتضى كلام كل من جعل البيع
 عن العقد وانما ان يقصد المالك المطلق على وجبة الفعل من التعاطي من غير قصد البيع وبه لا يرد
 البيع لا غير بناء على ان ذكرنا في تعريفه فلا يتقبل الا تفكك ما ذكره الفقهاء في الاستدامة في الجواهر ان مقتضى
 جبر مشروعية الفعل والقيمة فلا يتحقق الا بقصد لا وجبة بعد ما حققناه انما وما ذكرناه انما في
 صيغة ملكك ونحوها وانما ان يقع الفعل من غير قصد البيع ولا يتخرج بالا باجته المرجو بل يعطى شيئا لغير
 شيئا فيكفله لا في اليرودات خلق قصد الذي من المتداين الخاصة كالبيع والقرض والعارية والوديعة والابا
 امر لا يقبل بالبدية فالتح من مشروعية وقيمتها الى التعاطي لا بشرط القيمة في البيع على جهة الامانة كما في
 الجواهر في غير محله اذا عرفت هذا فلا بد من تحرير محل النزاع وملاحظة ان كلامهم في اني جنس او جمل
 نقول ما الوجهان الاخران فقد عرفت ما فيهما في الكلام في الاولين واخرا الفقه للاستدامة في الجواهر ان
 محل كلامه في الوجه الاول محتمل وان القول بالامانة الجارية من الملك مع قصد التمليك مما لا يوجب الاصل
 الطائفة فضلا عن اعطائهم الاختيار وكبر انهم معطلان انما لو كان في الوجه الثاني في وجبة القول بالامانة
 لكون المقصود امرضا من التمليك فادفع جبره في دفعه ولا تمان الاداها بالامانة المكتبة بالقرض عندها وان
 اذاد ولها الامانة التتمتع فمع انه خلاف ظاهر كلامهم لا دليل عليها اذ هو ان كان اليه فمعلوم انما التملك
 وان كان غيرهما فكل جمل اضاف الى امره العراب بعد ان جعل الثاني امره الى ما ذكره وانه هو المستطاع عليه لا يوجب
 الا بطلان بطلان وقبله ولا انما لا يقبل القول بالامانة على الوجهين بل يوجب ان لا يقبل القول بالبيعة على الوجهين
 بل القول بما عكسه يمكن من القرينة بحيث لا يمكن توجيهه وطبيعة على شيء من الاول والاول قد لا يكون في القول
 بالامانة على الوجهين انما ان من ادعى ان من ادعى ان المرد منها الامانة المالكية لكن لا نقول بقاء الجبر بعد زوال العقد
 ذلك بملاحظة باب لو كان زوايا ان المرد منها الامانة المالكية لكن لا نقول بقاء الجبر بعد زوال العقد
 لانه قصد واحد وهو التمليك بعد من عدم تحقق قصد رضاء بهي اصلا بل نقول ان الرضا بالتصديق
 حين الفعل من دون ابدان على الاستحقاق بل وقع مقارنا الاضفاء الملكية الخاصة بحيث لو امكن ان الرضا ايضا
 على معنى ان المقصود الاضفاء على المعاطاة تمتص كلامهما في مال الاخر واما انضفاء الملكية بالفضل وسيله او كيفية
 انه لو سئل كل منهما عن رضاء بصرف حاجة على تقدير عدم التملك وبعد تبينه على عدم حصول التملك كان رضاء
 وهذا وجه وجبه في كل انهم خصوص بعد تمكن وهو انه اذا جرت طلبة التمسك لاجوز بعضهم في الاعمال على الرضاء التقدير
 في غير المقام وانما ان الواقع في ايدى الناس في المعاطاة بقصد التمليك ومن التعبد جدا ان يكون فوضه الحكم في
 غيرهما من الشارع واما انما في ما ذكره وغير واحد من ان في المعاطاة جميع شرائط البيع عدا الضميمة لا عليه تخلوا
 عن الضميمة وانما التمليك وخامسا انما في كلمات جمل من اصحابنا كالتح في حق والحق في رضاء في الضميمة
 والمحقق هناك العلامة في كراهية التمسك عدلان لا لا وروى على وجهه القابل بكونها سبيحا ان العقد حكم شرعي
 فيكون توفيقا ومن الظاهر ان لو كان قصد التمسك منقيا لكان اللزوم التعليل بما دفع انشا حقيقة لغوم وعرضا
 بانها العقد لا وجبة التملك المرجو كالا في حضاها الى ان ظاهر بعض كتب الخصية ذلك لا تعبدان من البيع بما

مال مال قال وينبغي بالانبات القبول وبالمعاطى والثالث بعد ان نفي عنها البيعة والعقدية على ما بعد
 حصول الانجاب والقبول ومن انظار ان تهيئة الامر لم يوجب العلم حصولها بالبيعة المفروضة على ان ليس
 المفروض ما لو لم يقصد التملك والثالث بعد ان اعتبر الانجاب القبول في البيع قال وذلك لان المانع من المعاطاة
 بالانبات هو من القول بالانقضاء بالمعاطاة وانما خبر ان ظاهر خبر ان ظاهر خبر ان ظاهر خبر ان ظاهر خبر ان ظاهر خبر
 واحد يدل على اعتبار قصد التملك مع ان الثالث في عبارة صدره وادى الى بقية ذلك من
 اخر فليلاحظ الرابع بعد ان قال ولا يلزم الثنا بعض من غير لفظ حال وان حصل الامارات ما يدل على ان
 البيع ولا يخفى ان ذكر كلمة الوصل ليس لعمية المعاطاة لما لم يقصد البيع بل للتمسك على انه لا يجره بقصد البيع من القدر
 والظاهر من كلامه وجوب كثر يدل على الطلب للمزود وادى بها جعلها ملك مضافا لاحد في الانقضاء من جهة
 انه قال ينقضي العقد الثالث بما واثابته الشئيد بل لا يلزم على قصد المتعاطين للملكية والبيعة
 كما قال بعد قوله قد يقوم التبع في معنى التبع في ذكر امثلة لذلك ما لفظ واما المعاطاة في المباني
 فهو يقيد بالانابة لا الملك وان كان في الحقيقة من او من الغريب بعد ذلك كله انما العينة المستندة من
 فيما ذكره وطغى لشد يد على من جعل كل الزرع الوجه الثاني بل هو من اعراب الغريب على ان لا يخفى فظهر ان الحق ان
 نزاعهم الوجه الثاني من الوجه العقد الثالث في انه قال المشهور من الاقوال هو القول بالانابة كما عرفت احد
 من الاشخاص والقول بالبيعة كما عرفت الحق الكركي والا فلو هو الاول لا تاتينا كما انهم من المعنوية والنفذ
 العينة والحلى والماتن هنا وفي انشاقق والعلامة كرهه ورواها رشاد وعند المعتز والمحال الى ما من
 شيئا الذي يرد له فوجدنا ما عرفت كلام المعتز من مصرحة في ذلك وبيننا في بعضها ما هو كلام المعتز
 في رتبة كميل كما يصح في افادة الملك المتزول فان مقتضى خبر الفصح ثبوت الملك في الجملة وكذا استنبطها
 معاوضة والحكم بالزوم بعد التلف والقول بان كلام ابن زهر لا يكون حجة في ان المعاطاة في ذلك مدعج بان
 قوله ان ذلك ليس ببيع صحيح في ذلك ودعوى ان المراد ان ليس ببيع لازم بنا عنها قوله السابق واما شرطه
 فله من اثنين احدهما شرط صحة انعقاده والثاني شرط لزومه الاول ثبوت الزوم في العقود على ان قد
 منها حصول الانجاب والقبول ثم ذكر شرط الزوم ولم يذكر منها واحدا من ذلك قوله بعد ذلك انما هو واجبه
 الثقب هذا ما هو الصريح في ذلك وانما هو الظاهر في ذلك ولا قوله فما اعتبرناه مجمع على صحة العقد وبغير
 علمنا عده دليل ولو كان المراد عدم افادة اللزوم دون الملكية لم يكن لثبوت العقد بالمعاطاة وجه وانما
 استدلاله على عدم انعقاده بالمعاطاة بالتي عرفت في الملكية والمعاينة عرفت في الحق عند
 يدل على العتق ولو كان المدعى عدم افادة اللزوم دون الملكية لم يكن له وجه اذا عرفت هذا فاعلم ان مثله
 في القدر كلام ابن زهر في قوله انه لا يكون بيعا ولا عقدا وان قلنا ان المراد بالبيع والعقد غير البيع والعقد
 اللذان في المراد انما هو معنى لزوم البيع والعقد كما هو المعهود في البيع والعقد فليأتنا في افادة القدر
 الملكية في الجملة وكونها بيعا وعقدا حقيقة فلت انما كيننا ان يكون البيع موضوعا في القدر العقد الشرعي
 بين اللزوم والمعاينة كمالا لكونها بيعا وهو غير ثابت بل الدليل قائم على خلافه فلو كان موضوعا له
 لم يكن الخارج من المعاطاة لان مرادنا بالمعاطاة انما هو الجاهل بغيره كما هو الظاهر عند الاطلاق
 ويدل عليه قولهم ان العقد ما لا يملك ببيع وهو وانما جاز كما لو كانه بيعا لانما يكون للظرفين والكلهما

في هذا الكلام المعطاة

في بار الفصحى ولا لكان جميع العقود جازع فانما في انه لو اذ احد الطرفين الفصحى غير العرف ويكنون عليه
اذ الركن من الآخر ولو كان عقدا جازع الركن منع العرف والكاره عليه وجهه الا ان يكون المنع ولا نكاحا للمؤنة
معاوض بجهة التقيم الذي لا على كونه حقيقة في القدر المشترك وفيه اولا بالبيع من حيث ان كان المراد معاوضة
وبانها غير ذلك كان المراد عند القائلين بانها بائع جازع وانما بعد ذلك على كونه حقيقة بغيره فبالا لانه
التي على ان لفظ القسم حقيقة بغيره لا يقضي الا بمفهومها عاما يكون لقسمان فرد له سواء كان حقيقة
او مجازا ولذلك يصح التقيم في الالفاظ المجازية فظهر ان كلامه هذا صحيح فيما ذكرناه مضافا الى قوله وانما
ذلك على جهة الالفاظ العامة كلام المان هنا قد عرفت ان جعل البيع بناء على كون المضافا بياثرا عبادة
عن الاجاب والقبول للقبض ولو كان المعطاة بغير الركن الشرع تاملا لها فيلزم ان يكون التخصيص
اخص وهو غير جازع مضافا الى قوله ولا يكتفي القضا بغير الح فان المراد ان لا يكتفي القضا بغير البيع لا
في لزومه كما قيل من ارادة ذلك بدون نصب لقرينة ليست على قانون العرف والقدر بل بالنسبة الى العادة
واما كلامه الثاني فليس بغير البيع بالاجاب والقبول وان المتبادر منه هو الاجاب والقبول للقبض وان
ان التبادر اطلاقه منسوخة واما كلام العلامة في كونه فظهر ان رايه في غير ما يمكن حل كلامه في الخبر على
ما ذكرناه انما يحل الفسخ في كلامه على معناه القبول كما في قوله وعرفت ان البيع من الغرم ونقص القسم ودرجما
يؤيد قوله بل كل منهما في المعامضة دون فسخ المعاملة والحاصل ليس كلامه صريحا في فادة المعاملة بغير
والاشغال يمكن حمله على ما هو اوفر المشهور بل لا بعد ان يكون المحل صلي في من الزام مخالفة الجماعه وقبضه
في غير الخبر وهذا قد ثبت بالقول بكونها تقبلا لا باحالة الملك جماعه كثيرة من القداماء والمشارقة
من ذهب الى انما يصح في المشهور بل في الشهرة العظيمة ومع ذلك كله فالجزم الحق من الحق الثاني
حيث ادعى اولا ان المعروف بين الاختاب انما يصح وانما الاثنان على انما يصح من قولهم انما يقبض
الا باحالة يلزم به هاتين احد العوضين على الملك المنزول معللا بامتناع ارادة الا باحالة تجزئة من الحاصل
الملك او القصور للمساكين الملك فاذا لم يحصل كان تبعا فاسد فاصلا من جهة التصرف وكذا في الاختاب
على خلافه وايضا فان الا باحالة المحضة لا يوجب الملك اصلا وراشا فيك يتحقق ملك شخص به هاتين الاخر
في هذه وراثة في تلبية على الارشاد ان مقصود المتعاقدين باحالة مرتبة على ملك الرتبة كما هو البوع فان حصل
مقصودها هابت ما قلنا ولا يوجب الا بحصول الباحة بالحيث بل يتعين الحكم بالانصاف الى المقصود وواقع
فلو وقع غيره لوقع بغير قصد وهو لا طر عليه يتفرج التماز وجواز وطى الحارمة ومن منع فضا غلب انتهى وبذلك
وقد ابدت ان مقصود اطلاق كلامهم انا جميع التصرفات حتى لا يبيع الاخر للمالك والزامهم حصول الملك مقبلا
لها كما في غير المقام وبعد ذلك ان الشئ الغيبية ان هذا القول مستلزم لنا سيمر في احد جديدته فانك
قد عرفت ان كلامهم صحيح واظهارهم انها ليست بجا وقد عرفت ان مقصودهم بظهور كلامه عند فهمنا حيث
قال وطاره انما يكتفي في المقصود بالبيع بل لفلان درهم الاجماع على انها ليست بجا وكذا في هذا الثاني في
الرخصة ذلك حيث قال في الاخر الماخر على تقدير لزومها لان قال ويجعل الثاني الاجبا هم على انها ليست
بها في لا وجه لنسبة ذلك الى المعروف بغير الاخطاب وادعاء الاتفاق على انها بائع اذ عاينة ان يكون ذلك
اجما عاما مقولا وانما جبر ثابته لا وثوق بمثلها وانما يكون موثقا بما ذكرناه والقول بان ترك الشئ ارادة لا با

الجوزة مع كل الملك فلا بد من كل كلامهم الذي يفترق على ان كانت سببا الا على ان كانت سببا
 الا بان مثل كلام ابن اوديس والعلامة في هفت داف عرف ذلك ليجل حيث استدلوا على عدم الاستدلال
 الملك انه لو كان المراد فعل فائدة الزوم لم يفتح الاستدلال المراد فائدة على تقديره انتقال لصيغة الشرط
 ولو على سبيل الجواز يذهب الملكية فلا معنى للمتمسك بالاصل المراد وثانيا نعلم ان عدم تسليم الاستدلال المراد
 لما عرفت من مقبول لا باجتماع المعاطاة المقصود بها الملكية حتى على وجه التاكيد فقد اقر الشرح والاشارة
 ان وجه الاستدلال ليس الا لاستبعاد المذكور وهو حصول الملك مقابل التصرفات وهو مؤثر في وجه
 كلامه بالوجه المراد فائدة لا استبعاد التزم له في نفسه الا فصل عدم الملكية ولو باعدها دليل يقين
 واتصل الدليل من التصرفات مع ان الشبهة المذمومة من التصرفات المؤقتة على الملك ما عرفت ما ذكرناه
 الا في قوله في المسئلة على ما قد عرفت من كل كلامهم ثلثة البنية الحاركة كبر من به الحق الكركي ناسبا ذلك
 الى المعروف بين اصحاب وجهاً عند العلامة في المناهل عن الاورد في سبيل الحاركة وجهاً العلامة في
 الزباض ومحمد العبد والشيخ عبد الله الجرجاني في شرح سليمان والذناجب يؤيد عدم الملك مع فائدة
 جميع التصرفات تحت التوقف على الملك ذهب اليه المشهور واداه ما لا يتوقف على الملك وهو الحق في خواصه
 الشبهة على عدم القول بعدم اناجاة التصرفات مع عدم ثبوت النهاية لكن ثبت وجوده عن غير هذا القول
 وجوه منها ان المعاطاة بيع والا فصل في كل بيع البتة اما القديمة الاولى فلم يرد صحة سبيل اسم البيع عن المعاطاة
 عرفا فلا يقال ان نافع على وجه المعاطاة ان لا يفسد ببيع وان لم يفسد بها الى المعاطاة وفيها والشيخ
 الاستدلال من بيع المعاطاة عند اطلاق لفظ البيع ولا يرد في كل بيع لفظ البيع موضوعا للمعاطاة لكان من الاقوال
 الموضوعية للألفاظ ودخول اطلاق عليها ينبغي ان يكون محاذوا لالزام الاشتراك المرجوح بالثبوت البتة
 ضيقه لأن ذلك إنما يجدي في مقام التمسك بالحق الذي ثبت كونه حقيقة في المعاطاة بالنظر الى الوجوه
 مع ان الاشتراك المرجوح بالثبوت ليس هو للفظي لا المعنوي المقصود هنا ومنع وجود القدر المشترك بينهما ما يثبت
 عن الانضمام بل هو مفهوم عرفا وبالنسبة الى غاية الشاغل في الأمر لا يمتنع من تفرع ويجوز انما القلة
 الثانية فلعنوا قولهم احصل الله البيع الدال على صحة البيع وان عقاده من غير تعبد في صيغة حاضرة ودعوا اجاز
 الاية كدعوى معارضتها بغير قوله انما يحصل بغيرهم الكلام لا وجه لها اما الاجمال فليكن في حجة
 اما المعارضة فلا تجزئ جميع افراد المعاطاة جدا فيكون الصحة فيها اذا ايشتمل احد طرفيها على اللفظ استلزاما
 المعارض وقيم الكلام في البات بعد القول بالفصل مع ان الترجيح مع عموم الامة لو سلمنا ذلك كما لا يخفى
 ومنها سببنا التمسك على المعاطاة في الحظر والتحريم ولو كانت غير مفيدة للملك وبما فاسد الزمان انما قام
 على الخطا وهو باطل فلا بد من غاية ما يتفاد منها خصوص اناجاة التصرفات بها وهو غير المتعبد عن المعلومات من
 سببهم السهم وعلمهم الدائم هو البتة على اجراء حكم الامتلاك على ما اخذ بها المعاطاة من ايقاع عقد بيع
 وهو وتعلق العقد والوقت ونحوهما وكل احكام الوارث والاعلام من الزكوات واستطاعة الحج والنظر
 الى الجوار والمهور وطهون وتكليفات وترويض ونحو ذلك وبالجملة السماع على التملك والتملك
 لا على محض اناجاة التصرفات قطعا والقول بان ثبات اركان المراد منها سبب من هذا العلم انهم من النوام فلا
 يجب نفعاً وان اردت سببها العلم الحافظين للشبهة فذلك ممنوع جدا كيف القول بالانجاة وهو المعروف

بين حجاباً بعد بقاء مدفعه بأن المزدحم جميع المسلمين من العكس والعوام حيث يجب كل من العلم
 ران من الشافعية من النظم وهو كما في هذه المسئلة ونما الفخامة فيها في مقام القول بغيرها وقد اشتمل
 ان اجزاء الاحكام المذكورة من باب العقد الحقيقي كجزء من حكماء الملك على سائر المساجات لطفة بل بطريق
 اولى لوجود العوض هنا في المقابل لعلنا لا اياماً من لطفة وكما في قوله اعقودك عنى مذكور بان العقد
 الفعلي صحته على خلاف العاقد يقتصر على مورد الدليل ولا يدل على ما على القصر وان ذلك لا يتم في مثل الاحاس
 وهو ما لا يمكن هنا عقد فسخه ونحوه للمعاطاة لولا تعدد الملك لوجب مقتضى المتعاضدين في ما لها الى
 فانما والى ذلك تعدد لزوم المخرج العظم ولا على المسلمين على خلافه ودخول مكان الحكم بليوت اباة النضر بعد
 الموت دون الملكية ثم ان مقتضى البيع هو الاجاب والعوض والمعاطاة ليست بغيراً لا يتحقق البيع الا بها بالقبض
 الى كل احد بل من بين التاخر على القسط والعاجز عنه ولكن صرح الفاضل والشهيدان وغيرهما بانها تقوم في
 كل من الاجاب بين مقام اللقب في تحقق البيع وانقضاء الاشارة المفهومة بالبيع مع كل من عرض بغيره بالقبض الى
 الاخرى وبغيرها لانه بل يبرح قولك في تعريف البيع انه يقتضي في حكمه اشارة الى عرض ويرد هم اشارة
 حصول التفرق والامتنان بالاشارة ويشمل العوض لما جعل داخل في انما لا يقيد غالباً الا بالقبض فيقول
 ولا دليل على اعتبار هذا القصر هنا مع ان المقصود من تبرع صنع العقود ورفع النقص والتجارب في ذلك يحصل يا
 الاستباب الحلية لا مثل تلك الامور الحقيقية لكن فام الدليل على قيام الاشارة مقام القسط وهو ظهور الاجتماع
 وفحوى ما دل على الكفاية بما في عباداته ومن فائدة الاجتماع ولزوم العسر بل الاشكال في خلافه في غير عقد
 على التوكيل بل وكذا في عقد على التوكيل الا انما لا يعدم وجوبه ولا لانه لو تعهد من الاشارة اجاب التوكيل على
 احدهما ان الوجوب يقتضي الاشارة كما في ما نحن فيه هو الاصل بل لا يتوقف يقيق مع اشارة لا يفتقر مع ان الغرض قد
 يتعلق بالاختصاص او الاخرى لا يتوسط فتنسج وجوب التوكيل في جميع الموارد كما في نوعه العسر فتم وهو المأورد
 من عدم اعتبار القسط في اطلاق الاخرى فان حله على صورة الحجر على المطلق على الغرض التاخر ولا يمكن تيسر الخرس
 بالاشارة وان كانت المعاملة من الاخرى في افادتها المعاطاة مع انهما البيع اشكال وان جزم بغيره فلا
 ينعقد البيع الا بلفظ القسط في كل من الاجاب عنى كج في ثبوت وعدا ومن زعمه في الغيبة وهو صريح ابن حزم
 في الويلد وابن اودين في التزاور والمصنف هنا ومنه عند الشهيدين في من اللقب والقبض والمقتضى في البيع
 والحق الثاني في بيع عند غيره بل عارض ظاهره بغيرهم انه لا خلاف في هذا بل حكمه في مثل اصل الاجتماع غير الا
 الاستفهام ثم نقل عنه قوله وهو وان اختلف بعد عدم الانقضاء بغيره الاستفهام ولكن لم يبح الباقى بعده
 القول بالقبض وهو الوجه ثانياً بعد انقضائه بما في ذلك والظاهر من ان عدم الانقضاء بغيره الباقى هو المشهور
 الى ان لما فيه صريح في نقل الملك والاشارة العقود والعقد ومن غيرهما الاول فلهذا في العادة ما يراه العقد
 به المستلزم لغيره في الاشارة وليس كذلك غيره واما الثاني فلا ان المستقبل شبه الوعد والامر لا يقتضي انشا
 البيع من جانب الامر بل هو انشاء طلبه لا يخفى ولذا قالوا في لفظ الامر والمضارع في الاجاب بان قال الله
 او بيع واشترى منك وابيعك لربيع وان حصل لقبول بعد وكذا الاولى بالامر والمضارع في طرفه لقبول
 لربيع وان اسبقه الاجاب لمثل ان يقول الباقى بعتك فيقول المشتري بعتك وان يقتضيه لائق ذلك شبه الاستعداد
 الاستعداد وكيف كان فالخالف في المسئلة ضعيف جداً لكن نعم لما في عبد العلاء في في المأكل حيث قال و

على انما الاشارة في البيع

والصحيح ان قولنا كذا المعطاة في البيع محتمل من جهة الملك والضرورة فيمنع الحكم بان غيرنا في كذا اما الاولوية
اولدوم القائل بالبيع بين الاخرين او لا اتحاد القائل وان لم يكن المعطاة كذا فانكم تترتب الملك والضرورة على
على البيع محل اشكال من الاعداد السابقة فلهذا لا يشرط تقديم الايجاب على القبول فيه خلاف بين الاطهار
ضمير جمعا فاما اشتراط رفع اليد عن عقد النكاح فيعقد بالايجاب والقبول سواء تقدم الايجاب او
زوجتك بغيره فقال قبلت النكاح لو تأخر الايجاب بقوله وقبحي بملك فقال لا يعجلت بالاشهاد قال رأينا
البيع فان تقدم الايجاب فقال بملك فقال قبلت صح بل خلاف وان تقدم القبول فقال بملكها بالقبول فقال لا
بملك صح والاقوى عندنا لا يصح حتى يقول المشرع بعد ذلك شترت وفي الخلاف اذا قال بعسي بملك فقال بملك
صح والاقوى عندنا لا يصح حتى يقول المشرع بعد ذلك شترت وقبلت وتقول انك افعي بملك وان لم
يقبل ذلك ثم قال لا يلزمنا ما اعتبرناه بل صح ثبوت العقد بهما ادعوى لا دليل على صحته ومنه ان الزم بكلمة
الاجماع عندنا كانه فانه المراد في الوصل جعل من شرط العقد تقدم الايجاب على القبول وهو ظاهر من مجموع
القضية وابن ادرج في التزاور واختلفوا في ذلك وفيه الى اشم القولين في الايجاب والاقوى ان لا يصح
تقدم القبول في التفرع جعل الاشارة الاولى في بيع مع صدق ولا يصح الاشارة لطلب بعض خواص الحق الثاني ان
الاشارة ليكون بغيره وسال في المصطلحات لا يدين بتقديم الايجاب على اصح القولين ومنظره في حد ود
في الاشارة وتروى المصنف اولا ولكنه جعل الاشارة بعد الاشارة وهو صريح ابن البراج لقوله يجوز تقديم
القبول على الايجاب اعتناء الشبهة الثانية في مس ذلك وهو ظاهر للضرورة وظاهر سلا والمصلحة في صح
لقد تعرضنا للاشارة وعدا من عندنا للاشارة بترتيب الحكم بينهما ومع ان الاصل خلافه وان القبول
حيث على الايجاب لا ترضاه فلا يدين تأخره وجواز التقديم في النكاح لخصه استحياء المرأة ومقتضى
اصالة الجواز وان قصد جهة الوفاء به وفتاها في كون كل منهما ما يقبل ملكا في الاخر فاذا اجمارا للبايع التقدّم
حاز للشرع ولان الناقال لذلك هو الرضا المدلة عليه بين الالفاظ الصريحة كما قد جازمته ذلك
لجواز تقديم النكاح بغير اشكال فليكن في حقه كذا فان النكاح يصح على الاحتياط بآداء على غير وجه العلم
من اطلاق كلامهم عموم التراجع للقبول بلطف قبلت وابتعت وما ادرى مؤذاه ولكن مرجع في لك ثابن موجب
الخلاف ما لو كان القبول بلطف ابتعت واشترت او تملكك منك كذا ويكن العلم ما كان ليشمل عليه الايجاب
انما لو اقتصرت على القول اقل قبلت وان اضاف اليه باء الأركان فكيف بغير اشكال او يفرق بين الايجاب
والقبول وانما كل منهما احد شي العقد والحققة هذه الالفاظ المقدمة المعدة بكونها من قبلة لا من قبلة
على الحقيقة قبلت وهو مما لا يصح الاستدلال انتهى فان كان في هو المطابق للقبول لان القول الذي هو واحد كفي
عقد المعاهدة ما ان يكون عبارة عن مجرد الرضا بالاجاب او يكون عبارة عن الرضا على وجه مخصوص وهو
تقصته انشاء فعل ما رجع الحال الى الموجب على وجه القضية فان كان الاول فالحي جواز التقديم ولو كان لم يفظ
قبلت لان الرضا بالشيء لا يستلزم تحقق فعله فقد يرضى بالاشارة بالآخر المستقبلي كما يقول الشافعي في هذا
الانشاء انا ارضى بتطبيره وبالرأى اني قد كان الشافعي في محج المستقبل المربو بعدم تعقل هذا الشيء
في لفظ قبلت حال تقدمه على الايجاب لا يترج بمفعله الرضا بمعاوضة بغيره المستقبلي ومنه ان
انه مجر عن الدلالة الى فعل ما رجع الحال الى الموجب بلطف قبلت حال تأخره فان رضاه بانما انشاء الرضا

نكاح

سابقا ولم يكن له الا ان يعطى فعلا لا يثبت على جهة العتقية خيرا او اما ان تنسب ومنه يجوز تغديها لا في الحقيقة
 ليس بقول لا بعد كون المتأخوذة حقيقة الاشترط المطاوعة ومنه قول العبد بل المتأخوذة في حقيقة انشاء ملكية
 مال صاحبه لنفسه باذنه او له وهذا ان وقع عتقك بالاجاب فوجب تحقق المطاوعة ومنه قول الامام الاول
 يجوز ما يجوز وتقدمه وهذا هو الذي لو ايقنا اليه التمسك بانه قام مقامه لانفسه وهو عتقك على هذا الكلام لو
 جاز ان تقدم استبرأت ثم خلوا العتق من القول مع ان الاجتماع قائم على شرط القول في العقد بصفته
 لان المراد من القول في المقام ليس فهو مؤد والمطوعة بل المراد منه هو الفسخ الشامل للرضا بالاجاب سواء اتم
 معنونه او لا فماتل وحاشا ان من الكلام ان القول الذي هو ذكر المفاوضة عبارة عن الفسخ لا الا ذلك
 كان الفسخ هو ما ذكره الله سبحانه قد سرت بل قد بين ان التضييق للرؤوس جقيق بالقول على المعنى الاول
 اليه وذلك باعتبار ان استعمال اللفظ المحاذية في العتق مع غيره يشتمل الاول وان الظاهر من لفظ القول هو
 الفسخ التواقيع بعد الاجاب فيكون جازا فيمكن من جهة الاجابة ان كان مقدما على الاجاب فاعتبار
 العتقة العقلية مسلمة الا ان الصراحة مجرد ما غيرها في غير بعد ان كان المعنى المجازي عتقا في الغاية فكيف لفظ عتقت
 لو اريد منه القول المحض خلاف مثل شربت واستعت وعوها فان ارادة المحكي بها وان كان جازا الا انه ليس
 من المجازات البعيدة التي لا يثبتها الا ذلك في الحق التضييق على المعنيين ولم يتقرر الصراحة بغير ما يفتقر
 وتقدم الاجاب واما هم بعد اعتبارها من ان قال القول بالاجاب والعقبة بغيرها ووضح في من بانه
 لا يبيح ان يتصل ان نفس او معال وقال في النسخ في شرطها في المطابق زمانا بان لا يشرع ليعمل بجيش لا
 بعد جوازا ولا يصير تخلف ان وتفسر ويحال وقال الحق الثاني في الزمان لا يثبت في كل عقد لازم ولو من
 احد الطرفين ومن وقومه باللفظ يقع العتق فلا يقع بغيره الا ان الرعية المتعاقبان او احداهما لك وشوئله
 عادة ولا بد من قوة القول بحيث لا يتصل كلام الجنب ولا يكون طوبى في العتق ولا يميز الشقة والرضا
 ويحذرك ويشترط اتمامها بالالفاظ الصريحة بانها فلا يقع البيع بلفظ الاجابة والتكاج وباعتك وان
 صراحة كل من هذه الالفاظ في غيرها لا ينفذت انتهى قلت فتتقنا ساء ان البيع لغو عرفا عما هو
 النقل ناسي شيعي يدل عليه من لفظ او اشارت او غيرها وبينا ان مقصده الاول صحة البيع ولو خرج البيع
 الواقع بغير لفظ في المرفعين من الزوم وبقي البائت تحت الزوم فاذا وقع لفظه الى على اجاب للعقد وقب
 ما ضاها كان او غير تقدم الاجاب او تاخر فاراد القول ولو رعا ان الا اذا كانت لفاضا من عرفه فاهنا
 فاذا خرج كل عقد لا ما خرج كالوكالة ونحوها للأصل وعدم انصراف القول الى المعنات وانما هو كالمعنى
 لشارع للدواعي وربما يمكن دعوى البتة ولو اريد في ذلك حقا لفاضا رعا الاجبة معرو في الناهل فان
 يجوز تاخير القول ولو لم يثبت مستند وهو كذا وكيف كان باللفظ العرفي كان او غير مكتوب كان او غيرا لاما
 غير المكتوب كان بحيث اننا نصدق البيع عليه ويدل على عدم اعتناء العتقة بمصوصة لا لرب في ث
 البيع ونحوه من سائر المعاملات ليعرفنا اصطلاح جديد بل هي لما جبه على المعاني القوية العتقة بالاعتقاد
 والتسارع انما امضاها والعرف من ان الشبهة مكتوب على الجميع فيكون قد اتم جميع المعاملات الواقعة
 ما بين لغة الان يثبت تدليل خصا من الامضا بالعرف وانما لو لم يكن العتقة العتقة العتقة العتقة لو روى
 على عدم كتابتها العتقة وعلى لزوم التوكيد وعلى لزوم التعلم او ضبطا معاملة في البلاد وكما كانوا يضبط

سبيل

في بيان معنى
 في اللفظ العتق

لتعليم سائر الزوايا من المزايا والصناعات ولو كان امر الناس فسادا لكانت المزايا لوجوبها
 ودعمها لا يتم اطلاقا على هذا الامر الجلي يجب الحكم بكون غير الصنيع الغير متعارفة في حال الاختيار والا لزم است
 القول بان لا يغير لغة العرب عندنا بل جميع قعودهم الواقعة على لسانهم عقود جارية بل جميع مقاماتهم
 هو المعاطاة وهو مع بعد في نيتهم لزم عدم حصول النقل ولا الاطلاق فقدم لهم النقل بالقبض
 فمستدركا ان كان قد ياتى قبل ان يقدّم النقل بالقبض لا يؤيد له ما يدل كونه حكم المعاطاة ولا يؤيد
 له نفي جرحتها بها وهو اشمل لها من كمالها بالثابت اعرض بعضهم عن هذا وجهه بعد من بيان الثابت في المعاديات فان
 العرب كانت لسانا لهم ويعلم وجوبه فيما الرصيد وجهه وان لم يكن منها نعم يعتبر عدم التحق بمنح المزايا وليس
 بناء على الاشراف وتعلق من بعضهم العربي بين بركات البيع والشاويين جواز ذلك بدل زواجك فصحة ذلك
 دون الثابت ولهذا الوجه ظهور لا في البيع وقدم ظهور الثابت في البيع لان لا يمتنع ان
 من الاضباب بل زود المطاوعة المتعديين بالاجابة والقبول تحقيق الكلام انه اذا كانت الحقيقة متحققة بان اعتد
 الثمن والممن والبايع والمشتري ولا يمتنع اشتراط التالين بينهما في الموثقين حبسا وقد اذنا للموت والموت
 والاطلاق والتقييد والزمان والمكان فلو قال بطلان الكتاب بانه مختل قبلت من بين اوصافه من البيع
 واذا كانت الصفة متعددة في صفة واحدة لتعد الثمن كقولك بطلان هذا الفرض ضمير ضمير وصفه الآخر
 بعرضه فلا يمتنع تعدد الصفة مع فاته بعضهم فاكل نصف متعلق بالبيع والالكان ذكر النصف لولا فلو قبل
 المشتري النصف خاصة بعرضه لكان صحيحا لغيره الا انه لا يشرط هذا القول بالمطابقة او لعدم الثمن كقولك
 هذين بائنا فافظا ههنا وحده الصفة لولا ان اشترى احدهما بمنى هذا ولقد اشرى كونه بطلان هذا
 بالثمن فكذلك يفسد على معلومية قصد النقل النصف مستقلا الى اواعدهم ما فلا يمتنع التبعية او لعدم
 البايخ فالأقوى تعدد الصفة للعرف فلو قبل المشتري حصة احدا لبايعه من ثمنه لمعكوم مع هذا حال التالين
 المشكوك واما التوقيل بالارز فلو قال بطلان نصف هذا بائنا نصفه بائنا مع في البواب قبلته بالقبض
 وكوفد البيع بائنا لا من شرطه او غير وقهر المشتري ما البائع بالقبض الفاسد وهذا البيع ما هو قوله
 عن هذا الثمن لم يملك لانه موقوفه من الفساد وكان كل من الثمن والممن معنونا عليه بالاعلان بل في الشرارة
 الفاسد عند المشتلين يجري مجرى كسب الثمن وفي جميع حصة ولا ريب ان معنونا عليه كالقبض لانه انما ارادنا
 على ذلك في كماله فلو تلف بغير شرط كالهضمان وكيف كان في ذلك عليه هو على اليد ما احدث حتى يوقر
 وقاعد كل عقد ضمن بعينه نفاسد وبالفكر وصرح كشيخ القصة في شرحه بان الجزئ مستفيض
 جمع على معنونا والقاعد شرعية مشهورة بل صحيح علمها موافقة للعاقد الشرعية المتأدية بعصمة مال المسلم
 فلا وجه بعد ذلك للمناقشة في دلالة الزاوية بان كل عاقد ظاهر في الحكم التكليفي فلا يدل على الثمن ولذا
 استدلل بها جماعة على ضمان التعبد والمجئون ولما من ذكر من القاعد وكيف تاد من قول الشيخ في عاقد الحكم بل
 اتمان واثما والحق ان لانه احدث اليقين بعوض فاذا الرسل العوض المسمى وجب عوض المثل لما تلف به بل هو
 تلفت جملة او تلف تخلف انما انتهى ان كل عقد يكون فيه عوض مسمى فكذلك مع حصة جبريل عوض المسمى
 فسادا وتلف عوضه يجب دفع مثله او قيمته لا انما اخذ بقصد المعاضضة فاذا اعتقد المشتري وجب له احد الامرين
 وان كان كل عقد لا يكون فيه عوض كالحبة الغير المعنوية مثلا فكذلك لا يضمن بعينه لعدم قصد المعاضضة في

بالعقود

تمت

نقله

بالحال

سابقا ولم يلد له لاد على فعلها لانه على وجه الحقيقة جازما وانما اشترط فيكون تعديلا لا حقيقة
 ليس بقولا لعدم كون المتأخوذ حقيقة لا اشتراطها معا ومعلوم القول بل انما هو في حقيقة انما انما
 مال صاحب نفسه باذاعا له وهذا ان وقع عقيب الاجاب بوجوب تحقق المطاوعة ومعلوم ان لا يكون
 يجوز ناجرة وتعديله وهذا هو الذي وما الينا الشبهة فانه قام مقامه لانه ومعونة على هذا الحكم لو
 جاز فانه تعديلهما اشترط لزم علوا العقد عن القول مع ان الاجماع قائم على شرط القول في العقد ضعيفة
 لان المراد من القول في المقام ليس بمؤمر والمطاوعة بل المراد منه هو المنع الشامل للرضا بالاجاب من تحقق
 معهود او لا فاقبل وحاشا من المعلوم ان القول الذي هو كمال المعايضة عبارة عن المنع الشامل لا الاول
 كان المحقق هو ما ذكره الله تعالى قد سسن بل قد بين ان التقدير بالمرجور حقيقة بالقول على المنع الاول
 انما وذلك لانه ان استعمال الالفاظ الخان في العقود معقب فليست الا بالاول وان كان من لفظ القول
 الفعل الواقع بكذا الاجاب فيكون مجازا في الحكمي وهو الحقيقة الاجزى اذ كان مقدا على الاجاب فاجتباد
 القرينة العقلية مسلمة الا ان الصراحت بمرورها غير بعد ان كان المنع المجازي بعضيا فالغاير كانه لفظ قبلت
 لو اراد من القول الحكمي خلاف مثل اشترت وابتعت ونحوهما فان ارادة الحكميها وان كان مجازا الا انه ليس
 من المحالات البعيدة التي لا يمتثلها الا في الحق القضييل على المعنيين لانه ليس من المصير واما عطف المعاني
 وتقديم الاجاب وذا اهمر عند اعتبارها من نصال القول بالاجاب والعربة وغيرها وصرح في من نامة
 لا يندرج ان يمتثل ان ونفس وسعال في ذلك في النتيجة فيظهر فيها التوافق وما نانا ان لا يثبت القول بحيث لا
 يدعوا بالاول لا يمتثل ان وتعتبر ويحال وقال المحقق الثاني في الرضا لاد لانه في كل عقد لازم ولومن
 اعدا طرفين من وقوعه باللفظ الصحيح العرفي فلا يقع بغيره الا اذا وصل المتعاقدان او احدهما ذلك وشق ثقله
 عادة ولا بد من ضرورة القول بحيث لا يخلل كلام اجنبية ولا يكون طوبى في العادة ولا يفسر النفس والرضا
 ونحو ذلك ويشترط انهما بالالفاظ العرفية بانيها فلا يقع البيع بلفظ الاجارة والتكاج وبالعكس ان
 مراعاة كل من هذه الالفاظ في غير ما يها منصفة انتهى قلت قد حققنا سابقا ان البيع لغز وعرفا عا شافو
 القول باني شوي يدل عليه من لفظ او اشارة او غيرها وبقينا ان مقصده الادلة صحة البيع ولو خرج البيع
 الواقع بغير لفظ في الطرفين عن اللزوم وبقى الباب في حث اللزوم فاذا وقع بلفظ ذلك على اجاب العقد و
 ما نصنا ان اجبر تقدم الاجاب وتاخر القول ولو تعارض الا اذا كانت الالفاظ صلبة في فاهنا
 فادخل في كل عقد الا ما خرج كوكا لاد ونحوها للاصل وعدم انصراف المعنى الى المعطوف وانه لو جاز
 لشاع للذواعي وربما يمكن دعوى البتة ولو اجد في ذلك خطا لفاصرحنا الاجبة كدرة في المناهل فانجر
 يجوز ان اجبر القول ولو لم يكن سنة وهو كازي وكيف كان باللفظ العرفي ان او بغيره لمحو كان او غير الاما
 غير المنع كان صحيحا لان ما لصدا في البيع عليه ويدل على عدم اعتبار العربية في خصوصية لا ريب في ان
 البيع ونحوه من سائر المعاملات لغير هذا اصطلاح جديد بل هي باقية على المعاني العرفية بالالفاظ
 والتشاع انما انصافها والمفروض ان الشبهة معبوت على الجميع فيكون قد انقضت جميع المعاملات الواضحة
 باني لانه الا ان يثبت بدليل خلاص الاضحا بالعرف وانه لو لم يكن الصبغة الغريبة فثورة لو فرض
 على عدم كفاية غير العربية او على لزوم التوكيد او على لزوم النظم ونحوه معاملة في البلاء وكما كانوا يسيرون

في ان من يبيع
 بلفظ العرفي

تعليم سائر الواجبات من القرائن والفتاوى وما ابر العبادات ولو كان امر الناس فسادا بترك المطالبات لوجب لهم
ردعهم لانهم اطاعوا على هذا الامر الجلي فحجبوا بحكم يكون غير القبيح العربي متعلمة في حال الاختيار الا انهم استا
القول ثابته لغير لغز العرب عند لانهم كل جميع حقوقهم الواضحة على انفسهم حقوق جارية بل جميع مطالبهم انما
هو المطاعا وهو موعود في نفسه من رزقهم حصون القتل والا باعثة لان قصدهم لغير القتل بالقيمة
فهذا لان كان قد يخلص بقاء قصدهم القتل بالقيمة لا يوجب القتل بل يكون حكم المطاعا بالاقوال في
لوم يوجب مقتضاها وهو اشتراطها كما بالثابت كما عن بعضهم من جهة بعد جريان الثابت في العادات فان
العربي كانت ثباته فانه لم يجد وجوبه بها ولا يملك وجبه وان لم يكن منها نعم يعتبر عدم المحرم من جهة المادية والقيمة
بناء على الاشتراط وتلك من اقتضاهم الفرق بين يقتل بغير الجاهل وبين جود ذلك بدل وتكونك بغير الا ذلك
دون الثابت ولهذا الوجه ظهور الاول في البيع وعدم ظهور الثاني في التزويج لان له مقتضى اخر
من الاضحاب بل زوجه المطاعه الغيوبين الايجاب والقبول حقوق الكلام ان اذا كانت الحقيقة متحققة بان اعتد
التمتع والمهر والنجاس والمشرع فلا يربح اشتراط الثابتين بغير ما في الوتين جنبنا وقد اوفى العزم والنجاس
والاطلاق والعقيدان والتمتع والمكان فلو قال بطلان الكتاب بانه محض في بعضه فحينئذ يربح
فاذا كانت القيمة مستعدة في بعضه لاحت لتعد الثمن كقولك بطلان هذا الفرض بغيره وبطلان الفرض
بغيره فلا يربح بقدر الصفقة مع فاته بغيره فكل نصف متعلق بالبيع والالكان وذكر النصف لولا فلو بطل
المشتركة النصف خاصة بغيره لكان بجها العزم الاول كرو لا يشرط هذا العزم المطاعا ولقد علمت كقولك بطلان
هذه بن تالف فالتاخر منها وسكن الصفقة فلو قبل المشتري احد ما بين من ادخله العقد المشتري كونه بطلان هذا
بالتف تكلف بغيره معلومة قصد القتل النصف مستقلة الى اواخره ما فلو لا يبيع التبعيض او لتعد
البايع فلو اقوى تعدد الصفقة العرف فلو قبل المشتري حصه احد البايعين بهذه المعلوم مع هذا ان التبايع
المستوفى اما التصرف فليس بالارز فلو قال بطلان نصف هذا تالف ونصفه تالف مع في الجواب قبله بالعين
وكذلك البيع باخلال شرط من شرطه وعجز وقصر المشتري ما ابتاعه بالعقد الفاسد وجعل البايع ما هو
عن هذا الثمن لم يملكه لانه مفعول فزاد الفاسد وكان كل من الثمن والمهر مستوفى عليه بالاختلاف بل في الشرط
الفاسد عند المصلين بجري مجرى بعضه في الثمن والفساد وفي بيعه ولا ريب ان مقتضى حلية كالتصحيح لا يملك ان يملك
على ذلك فحكم حلية ما خولت بغيره بقرط كاله ضمانه وكيف كان فذلك عليه جرم على اليد ما اخذت حتى تودعه
وقاعدة كل عقد معين بغيره معين فهاستد وبالفكر وصحت في الصفقة في شرح عبد بان الجزم مستبعد
مجمع على ضمونه والقاعدة شرعية مشهورة بل يجمع عليها ما وافقة للعاقد الشرعية المتأدية بعصمة مال المسلم
فلا وجه بعد ذلك للثابت في دلالة الرتبة بان كلمة عطا مرفوع الحكم التكليفي فلا يملك على الضمان ولذا
استدل بالجامعة على ضمان التصرف في الجبوت ولذا من ذكر في القواعد ويستفاد من قول الشيخ في ما بعد الحكم بل
لضمان واتمنا وليضمان لانه اخذ الشيء بموص فاذا الراسم العوض المسمى وجب عوض المشي للمالك في بدل
تلف جلد اذا تلف بغيره انما انما ان كل عقد يكون فيه عوض مع في فكذلك في صحة حلية العوض المسمى
ضامه وتلف عوض محجب دفع مثله او قيمته لانه اتمنا اخذ بقصد المعاوضة فاذا انعقد المسمى وجب احدى الامرين
وان كان كل عقد لا يكون فيه عوض كحبة الغبر العوض مثله فكذلك لا يضمن بغيره بعد المعاوضة في

بالعقار

تت

نقل

فانه لا يضره الا ان لم يقصد المعاوضة فيه فاذا التفت الى كونها له فوجبت له العاقبة ولو رغب فيها او كان المعاوضة قد
غير المعنوية بل بالقيمة ونحوها. وبيان المراد بالفاضة الصحيح للثمن ان اذ يتبعه لا يوجب خارج كما لا يخفى ولا الاشكال ان
مقتضى ذلك عدم ضمان العوض المستأجرة فاسد لان كل شيء لا يجره غير عقيدتها فانها لا يخرج بها عن البيع مع ان
جذمت في الزمان من بيع بالحكم بالثمن بل حكم من بعض الترتيبات التي لا يجره غير عقيدتها فانها لا يخرج بها عن البيع مع ان
موكود العقد في الاحارة المستفاد من بيعها الى الفواخذ وهو كما ذكر من عدم الثمن في بيعها الا انها
امانة ما دونها فيها شرعا والعقد في فاسد هذا الذي يدعي عليه يد عدوان مؤنية للثمن فان دفع المخرج انما هو للثمن
على الاستيفاء الحق لا الاستفاد والمفروض عدم بيعه مع التنازل في اصل ما ذكره قدس سره بل في دفع مبداء الذي
يلوح من كلامه عند هذا العجز المستأجرة فاسد باستيفاء المستفاد في الاشكال الاخر ان الثمن انما هو العاقبة
لا ان العقد الفاسد بخلاف الصحيح فان التبعيض هو العقد فكيف يتأخر احد هما بالآخر كما هو ظاهر العبارة مدفوع
ايضا بان لغة الجاهل في بيعه وبما ساء لمخالق التبعيض انما هو للثمن فالتبعيض لا يجره الا ان العقد الصحيح فلا يوجب
الضمان لا بعد القبض كما في العرف والبيع العقد الفاسد سببا باعينا انما هو للقبض على وجه الضمان انما هو
انه سبب الحكم بالثمن لغير القبض وهذا لا يجره هو المراد من تقليد الحكم بالثمن بدونه على ان يكون القبض معنوية
عليه فان دخوله على الضمان ليس الا باعينا انما هو العقد الفاسد فهو يوجب ان ما يقصد من ان مخالق الاخر انما
يقصد عدم القبض بين علمهما بالفساد او بجهلهما او علم احد هما وهو صحيح لك لا يتردد ان في الاشكال في قول
محمد الشيرازي بالفساد ان قال ولا يوجب في امر العبارة ولكن كما في بعض ولا يوجب في قولهم في بيع العينة
مع ضمانها ويدخلها مع ثمنها ومثل الحق الا في بيعه في بيعه ويقصد ان لا يلاحظ الا ان الاصل كانه على خلافه
ولهذا قال في ما في باب الدين البيوع الصحيح والعقد معنوية عليه اجماعا ولا اقل من الشئ فانما هو العقد معنوية
مع انما مشيئة وانما هو كيف يستدرك الفصل وانما هو من العلم برضا المالك فهو خارج عن محل العقد كما
ما ذكره في اخر كلامه من التبعيض ثم ما ذكره انما هو مع التعلق والامام وجوبه في بيع الفرق فلا اشكال ولا خلا
في انها يترد ان في قوله علمها الوجوب لا يتم الرد الا بالامام الا اذا كان له مؤنة كثيرة فيفسر بها في العرف والعادة
فانه لا يوجب ثم ان حصل ثمنه منفصل ومنفصل ومنفعة مشيئة من غير المالك بل في بيعه خلافا من الاخر والرسالة
في بيع الثمن تمسكا بالقياس من الخراج بالثمن فان في ما يتبعه الخراج اسم للعقد والفاضة التي تحصل من بيعه البيوع
الى ان قال ان معناه ان الخراج من يكون المال يلف في ملكه كما كان البيوع يلف من ملكه المستأجرة لان الثمن
انفصل اليه بالقبض كان الخراج لا يتوقف عليه من ضمن شيئا ويقصد لفتة خراجا له فالتبعيض والتبعيض
فالتبعيض انما هو على ضمان البيع قبله عوضه بتبديل البايع وقصدية ثناءه على ان يكون الخراج له لعلها كان الله
من ذلك ان خراجا له على تقدير ثناءه ان الثمن عليه على هذا التقدير ايضا والحاصل ان التبعيض والتبعيض
لا يجره الفرض ولا يجمع ضمان الخراج وفيه ان الفواخذ المستفاد من ضمان مال المسلم واخرام وعدم جله الامر في البيع
لا يجره الرجوة المبرورة الفاضلة ولا لا ومنهذا خصوص ما بعد حيا لعلها المستأجرة لا لاجماع هذا في العبارة
المعنوية حيثما تقدم على ضمانها مع ان خراجا لغيره لان المستأجرة ملك لا لا استفاد ولا المستفاد في المنافع العامة
غير المستفاد ونحوها من احواله البراءة وامكان انذارها تحت قاعدة ما لا يضمن بيعه لا يضمن بفاسده ومن
كونها اموالا في يد من يجره من غيرها وامكان انذارها تحت رواية على المبداء ثم لا يرب في رجوع المشتري

مُؤَدِّ السَّعْدِ

الشيخ مع صفوان

الخا هل يوضع الفاعل على المباح بجميع ما اغتر على المبيع من علف وتسحق صحتها وان كان زائدا على المعنى لكان
 العرفه يلازم عليه بالقرائن المستحقة كونهما القلا والبعد فوجوه جارية بغيره من نفسه ونحوها وانما هذا كله
 اذا اورد القبر ولم يقصص في اوقافه وطوبى له لا تملكه قد اذ كانت الزيادة مستفصلة او متصلة وان لم يرد اذ
 يكن ان الزيادة بفعل الشريك يكون الحكم ما قاله على ما مر جوابه ولهذا قال في المقصود فان كان الحد يرد في قيمته
 واذا اظهره منه كان عليه ان يرد على المباح قيمته الزيادة بعد شريكه وقسمها ما هو في ذمته وخرج ذلك وظاهر
 اكثرهم وان كان الاطلاق في الجاهل والعار لكن صرح في من ياختص به يكون الزيادة بفعل المشتري باعلا وهو كذا في ظاهر
 اطلاق الكتب الثلاثة الا وكذا في الحكم لما اذا كانت الزيادة مقينا او مضمنا او تعين صرح في بيع وبجمله من الكسبلاء
 لا يرد وصرح فان في الشرائع والاولى ان يتم المحدث فان كان انما اضاف الى الايمان انما يرد على المباح متى
 وان كان الحد احيانا انما هو على ما قاله ان في هذا التحقيق انه لو اورد في القبر شيء بفعل الشريك فان كان
 مضمنا كقبوله لعبد خياطة ونحوها فلا يرد له شيء على المباح انما اورد القليل لو كان مغرورا من قبلة او عينيا لم يكن
 ودها عليه والاعان شريكاه بالقبض فيقوم كغيره من الزيادة وكان يحصل الشريك بالقبض ولو كان للمالك
 في اقبضه كانا شريكين فيها بالقبض ويحمل بينهما ان يكون قيمته القيمة التي كسبه للمشتري وعنده والبايع وعنده او
 في يحوط لما لك وان قصفت رجع المالك بالقبضه على البايع على ما صرح في طوسم وهو ظاهر المباح لان
 ضمان الكل لا يتاخر ضمان البعض واما الشرط المعبر فيه فاما يعلق بكل من المتعاقدين البايع والمشتري وهو البيع
 وكان العقل والدادية ما هو الما في تعلق الكسب المشتري مع ان شدة الاموال والاخيصة العا بالكر اذ عا في البيع
 لا العا بل الجبريد على الامعاء عتقا وعيكا والاية الشريعة لان تكون تجارة عن زائر المتول كغيره لا يرد
 امره لا يثبت فليس يبيع حتى يقبض اذا ابلغ عشر اشيله ولا ازيد او اقل او اجماعا عتقا وعيكا في الغيبة مضمنا بعدد القلا
 وان اذ نزلت في قبضها لهما او بعد ما وكذا لا يقع منه شيء من لا يرد لو بلغ عشرة افعلا او اقل او ازيد من ربع
 ناعق بل عليه الامعاء مضمنا بل الاخذ خلافا عند ما عر في وان لو ثبت مضمونه بغيره بغيره في الحظ والحقان بعد مضمونه
 بهجه وشراؤه ان لو اورد ام لا يرد ان بعد ما قاله في اذ ابلغ عشرين وكا شريكه كانا يرد القبر فان لم يرد العا
 في البيع مضمون الخلاف على الخلاف لا سيما ما تقدم ملاحظه كمال الاختصاص من زيل الحظ ذلك انما الشكلا في زيل بعضه ام لا يرد
 عليه تكانا لظن معلومته بل بما يرد من القبر في قبضه عند بل انما اظهره استدل عليه عند القبر في
 بلو عتقا وعنده مسبوق بالامعاء ومطوق به وبغيره مضمون الاصل وعوضا ولا يجوز شرطية الغنم الغنم وعوضا
 التصق من اقبضه عند الاخذ او قبله على طاهر الحال والاخي الاية الظلمية بالبيع المقصدة بظاهر الاتفاق المصريح في هذا
 بعض الاحكام واستدلوا بغيره في بعض الاحوال ان كان الحد يرد في ما انقصه من مال اليه من مزايا الامعاء او
 القبر بالقبض الا انما بعد المبلغ ولو لم يرد في القبر وقوله في اباؤا الشياخة اذ لم يرد النكاح فان التسم منه شدة
 فادفعوا القبر من مالهم لان الذم موقوف على حصول الوضوء والقول بان الايتلاء انما يكون قبل حصول الغاية فدل
 على صحة الماخذ من مزايا الاخذ بالانزاد الايتلاء لو كان قبل الحظ في القبر على صحة الماخذ من مزايا الاخذ بالانزاد
 البيع والشراء بل يحصل بغيره الاموال وجعلها وبالقبض والقبض من الماخذ من مزايا الاخذ بالانزاد
 ينظر لو كان كابد على شروط الاية الشريعة ولو كان بعد الحظ فبطلت على المالك من الاختصاص الاصل حصوله من الشدة
 ولو كان بغير البيع والشراء كان حقه في بعض القصور حتى يدفع اليه الاموال ويفقد في القول بان غاية ما يستفاد

فشرط الماخذ بالبيع

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين

الآيات دخل الأموال التي توقف على العمل بالشرع بوقت محض واصلها بالشرع بما كان يقع بعدم القول بالفصل بينه وبين غيره
 من غير ما يوجب غير العمل بها بل ان العمل لا يجوز ان يترك في البيع والشرع لا يخرج من القيمة حتى ياتي بمشقة من شأنها
 حتى يكون قال في البيع المشقة فقال في الخلاصة منها ان الجارية اذا تزوجت فدخل بها واما البيع مسبقين فمقبضها
 التيمم وضع اليها اما الجارية فاعاها البيع والشراء واقبضت عليها المدة الشارة بجد لها ما فلا اعتبارا بالجارية بعد البيع
 تصرفات قبله كمن وجدها ببلية الشارة له بملكه ولو كان انقضى به التصرف في الشارة وهذا مذهبنا كونه منسوبة للجارية في المعاملة
 وانما ساقى لا بعد الجارية في شارة من العفو كونه وجبت له ومنه وعقبه وطاعة وقد وقع بمنع الاجماع والتصرف في الشارة
 على اطلاقه في البيع ومنع الحكم في المبيع عليه ايضا الا ما قام للتأويل المعتبر عليه في ذلك المبيع من منع ولا ولو لم يمنع على التناقض
 لغرض من العزم في كماله ليس محله دون الاول والمرفوضه فله مع ما رتب له الاول في المنفعة والاربع مع ما رتب له في القيمة في الجارية
 لعدم اعتبارها من أصله والقتل بموجبها الاول في المنفعة وبظاهر الاربعة في القيمة بخلاف الاول في القيمة في المبيع المباح للمعنى
 في العزم المذكور في وجوبه في المقتصر ثانيا في المقتصر لاية الانبلاء والاختصاص في المبيع عدم وضوح دلالة الجارية على البيع
 والقول في المثال لزيادة في البيع كاتما لاختيار الرشد في البيع ولو لم يقبلها من المالك كذا والمساومة ومنه في المصلحة في الجارية
 الاول في المقتصر من وجوبه في الجارية ولو كان في الجارية المقتصر في المقتصر في الجارية ولو كان في الجارية المقتصر في الجارية
 المقتصر في الجارية في الجارية ولو كان في الجارية المقتصر في الجارية ولو كان في الجارية المقتصر في الجارية ولو كان في الجارية
 ما سمعته في الاول في العطفية فيكون في الجارية ولو كان في الجارية المقتصر في الجارية ولو كان في الجارية المقتصر في الجارية
 بين البيع والجارية في الجارية ولو كان في الجارية المقتصر في الجارية ولو كان في الجارية المقتصر في الجارية ولو كان في الجارية
 قد يترتب في الجارية في الجارية في الجارية ولو كان في الجارية المقتصر في الجارية ولو كان في الجارية المقتصر في الجارية
 وشراؤها من غير بيعه في الجارية في الجارية ولو كان في الجارية المقتصر في الجارية ولو كان في الجارية المقتصر في الجارية
 بما هو لتمامه في الجارية في الجارية ولو كان في الجارية المقتصر في الجارية ولو كان في الجارية المقتصر في الجارية
 من حيثها على الاحكام الشرعية ولو كان في الجارية المقتصر في الجارية ولو كان في الجارية المقتصر في الجارية
 فان انكارها بالنسبة الى المالك بوجه وجودها في الجارية في الجارية ولو كان في الجارية المقتصر في الجارية
 دون النسبة اليها في الجارية في الجارية ولو كان في الجارية المقتصر في الجارية ولو كان في الجارية المقتصر في الجارية
 للبيعة لا لالايسة ولو كان في الجارية المقتصر في الجارية ولو كان في الجارية المقتصر في الجارية
 مستقلة بتراسها بمقتضى الملك بل كان لها في الجارية في الجارية ولو كان في الجارية المقتصر في الجارية
 للمعاوضة الى ان قال وان قلنا يجوز بالبيعة المقتصر في الجارية في الجارية ولو كان في الجارية المقتصر في الجارية
 اذن تعلق المشتري بوضع من يبيع له في الجارية في الجارية ولو كان في الجارية المقتصر في الجارية
 لو خيرها وشرى ذلك لا يبيح في المعاطاة المتكاملة فيها اعتبارا بقصد المعاوضة وانما على حال ولا يبيح فيها الطبع فيها
 صاحبها في المعاطاة من دون تحقيق ذلك فلا يمتنع له اقلية ذلك ولا يمتنع من ملكه لبيعتها الى ان قال وما يتجوز به
 الا نامة بالبيعة لا نعم هو معروف للوقت في الجارية في الجارية ولو كان في الجارية المقتصر في الجارية
 المشغاة من غير اشارة الا لتمامها في المعاطاة مع طول كثره بينه وبينه في قوله تعالى من عدم اعتبارها في البيع في الجارية
 بناء على اعتبارها في الجارية في الجارية في الجارية ولو كان في الجارية المقتصر في الجارية
 بها كما هو مقتضى قوله لا يجوز امره حتى يتبلغ اشد المعروف من تصرفه في الجارية في الجارية ولو كان في الجارية المقتصر في الجارية

من ان يحط نظر الادب الى المادة على نحو الملكية لا الالباح ولو بالمعاضدة فليحتمل ان لا يتبادر الى ذهنه ان
سواء الشئ الباقية من نفسه او بغيره من ذاته ولا فرق بين الخاطا وغيره كما لا يخفى على من له ادراك حقيقي
ظهر ان المستشعر انما هو الفاعل لا الفرق بين بيع ماله وبيع غيره فان الاول لا يصدق الا بالفرق بين البائع والمشتري
ولا بين البيع بالبعثة او بالفاضة سواء قلنا بانها لا يبيع او باقية هذا وكذا لا يبيع كل من لا يصدق له وتضمن من الحيوان
الطير والادراج والحيوان على ما عرفت عليه بايجله ضرورة انما ذهب الى ان عدم القصد لا يصدق بل لعدم
اعتبار قصد وكذا في فطر كقط البهايم وهو لها والمفارقة والاعتناء بالغير وغيرهم من هؤلاء فليحتمل ان لا يصدق
ذلك بل لا يصدق عليه والغيب وكذا لا يبيع الشبه ولا يترافى الجماعا وكذا يارسته وكذا المكروه فيخرج من قوله ولا يصدق
وهذا بل عليه مضافا الى الاصل لا يصدق الاستفصاة الا بالترتيب لا ان تكون تجاوز عن مزارع التناول لكثرة اوقافها
تقوى من غير ما في رتبة اشياءها ما اكرهوا عليه وتظهره بغيره من الموانع له لولا احتياجه بغيره من الموانع
كما في قوله العشرة المتولدة عن الميراث على الاكراه على التامين فالطلاق كالحكم بغير الاجابة مضافا الى الاجابة الواردة على الحكم
بغيره عند الفرق بين مواد استدل بها وتبين عليه عند الحاجة المتاملة الصادقة عن الاكراه الذي هو عبادة مضافا الى
الزعم على كونه لا يجرى القصد في الفروع بل على تركه كمن لا يصدق الا بالصادقة من العقلاء كلها وانما هي من ذلك
وفقا لمطلق العزم والمحال انما هو شخصي مبدئي كمن عليه كقابلية المعايير على التحقيق سقوطا لافعال من اهل الاكراه
باعتبار العزم والمحال والغيب والفرق بين الاستقلال في النقص بحيث لا يصدق عليه بما قصد بغيره ثم انما لا يصدق
الاكراه او حكمه في غير التوبة وعقد القصد الى المعنى ام لا الذي يقتضيه تحقيق عقابا اذ لا يصدق عليه حكم
المعصية كالمصاحب ومما اذا لا يصدق على الصورة الشاذة اذ لا يصدق على النقص في غير ذلك بل لا يصدق ذلك
امكان ان ينال القصد على ذلك لا يصدق الاكراه عن غير الاكراه فافهم انما ذكرنا الاكراه لانه لا يصدق عليه
ان المكروه فاصلا الى القطع فاصلا من كونه الا ان يكون راداه عند القصد في وقوعه مضمون القصد الخارج لان كلامه
الانسان مجرد عن المكافاة ولا يصدق عليه بعد القضاء ولما اشترطنا التوبة في الاكراه والقصد في ذلك مضافا الى
انما لم ينفوا في شروط البيع شرطه القصد من شرطه الاحتيا اذ لو كان المبيع الاكراه من حيث عقد القصد لا يكون
لوقوعه اذ هو بالماضي ثم انما لا يمكن النقص في التوبة وعقد القصد مثل ان يكون فاعدا في مكان اخر من غير
متفرقا عن اداءه في ذاته من كونه على شيء من اعيانه وهو في هذا الحال غير قادر على دفع ضرره وهو كاره المخرج من ذلك
الكل ان لو كان له في الخارج عدم يكون من غير المكروه فيلزم عدم كونه اذ لو كان في ذلك لا يصدق الا في ذلك
ان العشرة ان يكون الماضي عليه هو خوف ترتيب الضرر للتوبة على الترتيب وقع القصد على النقص لا يكون العشرة
على ترك المكروه عليه بل على تركه ترك النقص معا فادفع الضرر ويحصل اياها من فاعده من كونهما يكون مختارا او مضافا
ان ذلك بعينه جائز وهو القصد على التوبة ايضا الا ان ينال العزم بينهما ما لم يصدق وتاما ان الناطق عليه عقد القصد
النقص بالمعاملة وهو لا يصدق في مقامه مكان النقص كما في المثال لم يصدق بغيره امكان النقص في دفع الاكراه الاحكام
التكليفية والادوار في ذلك المثال كراه على محض لصدف بغيره بغيره كراه على محض عن ذلك المنزلة وهل يكفي الاكراه
بغيره حقيقة من جميع الجهات كما ان الاكراه الاول لا يصدق في ذلك ولو كان في ذلك حقيقة من جميع الجهات
ذلك فيما لو ثبت ان على خصوصية المعاملة المجرى من كونه على شئ لئلا او شئ لم يصدق بغيره بغيره لانه لا يصدق
وان كان مكرهه في اصل الشرط وكذا لو كان مضافا الى جميع اقسامه وهو الاكراه على العقد فليحتمل ان يكون

من اصل المتن في نسخة
فانما اصله في نسخة
وكيف لا يصدق الاكراه

[illegible]

۱۰۰

[illegible]

وحياتنا في هذا العالم

صحته عند الموت الرضا اثبت حتى قبله على نحو هذا لا يجاب قبل القبول لا يتقبل سال العقد قبل الشرط وصحة بعد رد
 ام لا فانه شرطه بغير الرضا للعقد من قوله لان تكون تجارة عن امر من اخره لثالثا اعرفه بغيره كذا في الرضا
 للمالك فالجاء في القصة انما يعجزه المالك بعد الامارة فحيا رضى فان وجوهه والاول في غيرها شره للعقد
 بوجاهة كل من ربه فساد العقد فسادا من لو قيل مع ذلك فمن الكلام فيما اذا كان احد العاقدين اصبها ولا تعرضوا
 فالامتنع المصلحة بوجاهة وفاء العتمة وبيع بغيره في القصة انما اجاب في حقه الصلوات بغيره لم يعلو القول بالعقل والقلب
 لا من دفع ثبات الامتنع الباطل من العدم انما هو العقل في القصة تعقب في ذلك القدر من وزن ان ذلك ما هو كذا وفاسد
 حرام وفا سد قلنا لا يمنع لشركه من عقد فلهذا في الربا من بينه القبول لا يشاء اذ اطلبه في الجواهر ان كان قد باق فيه مائة
 وان لو كان يقرر فاعرفنا انما انصرف عن شرطه لان الرضا منه مطلق لم يحدث كالتعقب انما في الزيادة والزيادة في الشرط السقط لغيره
 وكيفية الزمان العين الموهبة من دون ان المهر فانه في اوضح وقت في اقامة المهر وان انتم لم توهبه ثم الزمان والمهر
 من زمان من القصة فلو انما منع كذا في عدم الدليل عليه ولذا يجوز الاستقلال بجانب القدر والاستقلال بغيره
 انما لو سلمنا ذلك نخرج من دلالة القصة انما هو العقل في القصة تعقب في المعاملة من حيث انها باقية فمحتاج عنها ان
 القصة على التمسك بغيره اذ بيع والقصة غير فاد رضاء فبذلك في القصة لا يخلو في العقد فلا يفسد العقد
 الزوال اخره لثالثا اعرفه بغيره في القصة انما اجاب في حقه الصلوات بغيره لم يعلو القول بالعقل والقلب
 بالعدم بعد المعاملة فسبغ بدو تميز الخلف لا يجاب في ذلك عند القول بانها لو كانت شرطا للزم فساد المعاملة من
 على عدم التمسك بغيره فان الرضا القدر في الثانية وهو في القصة موهبة قلت لان ان المهر من شرطها فان احداهما
 الصاقد والمالك فلا يخلو فيكون في دين بطل ولما لو كان المالك فاد دون الصاقد كالمالك في حقه اخرج في القصة وكذا القصة فلا
 كما ان كل اية لو كانت العتمة لثالثا اعرفه بغيره في القصة انما اجاب في حقه الصلوات بغيره لم يعلو القول بالعقل والقلب
 في صورة قطع بغيره المالك والجواهر في بيع في هذه الصورة ويتم فيها بعدم القول بالعقل فاما ان الرضا من شرطه
 مانعته الجفر فانه قد يخلق اثرها العقد على اذ ان يكون العجز ما عا صوما ذكره في كون القدر شرطا في التكا في بيع في
 المشكوك فيه ولا يلزم احرازها كما في بيع القصة وهو في القصة فاد رضاء ان القصة على القصد فلا يفسد العقد ودون
 بل يشمل العقود ثابته ما لم يال اذ ايقاعات والاضال في القصة لثالثا اعرفه بغيره في القصة انما اجاب في حقه الصلوات بغيره لم يعلو القول بالعقل والقلب
 والمهر والاضال في القصة كالتسوية في مكان لو فسد لصا فاد رضاء في القصة لثالثا اعرفه بغيره في القصة انما اجاب في حقه الصلوات بغيره لم يعلو القول بالعقل والقلب
 بل انما هو في الجواهر لثالثا اعرفه بغيره في القصة انما اجاب في حقه الصلوات بغيره لم يعلو القول بالعقل والقلب
 وجبت عليه الزكاة لا بد من ذلك ولا يوليكن ما ذوقنا فقد اضرعت في حقه المالك لغيره من غير مشاكك فيمكن القصة هذا اذا
 من الرضا لغيره لغيره وانما اذا رضى من ماله لغيره فوجبه القصة فيه او نفي لانه انما ان يوجب في القصة فاد رضاء ان القصة على القصد فلا يفسد العقد
 والركوب في حقه بحيث يحصل الاضرار ودفعت وان تقدم المالك في القصة لثالثا اعرفه بغيره في القصة انما اجاب في حقه الصلوات بغيره لم يعلو القول بالعقل والقلب
 والاول على خلاف القواعد فيحتاج الى دليل والمطابق من القصة انما اجاب في حقه الصلوات بغيره لم يعلو القول بالعقل والقلب
 القصة لثالثا اعرفه بغيره في القصة انما اجاب في حقه الصلوات بغيره لم يعلو القول بالعقل والقلب
 فلتبين ان العجز جازي العقد فلا يتصور ولا يقع لان العامل عجزا وجبة الاجابة فلهذا في العقد لو لم يفسد العقد فاد رضاء ان القصة على القصد فلا يفسد العقد
 الجاهز الوقت غير بغير الوقت وهذا في القصة في الاجابة وهذا في القصة في العجز في شره على عدو حان شيئا
 على انما في القصة واما في القصة في الاجابة وهذا في القصة في العجز في شره على عدو حان شيئا

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الغرض من الغلام والحاجة لعن المذكرين وأما القول بالكشف بالحق الأول فلا شبهة فيه أنه تعالى الغلام من وجوه منها جعل
الشرع الأمر المنع بغير أن لا يكون له الاستطاعة في فعل المنع منه ومنها جعل الأمر لا يشرع له طاعة ولا منها الزوم
بأن الواقع مأثور وطاعة من المكلف أو بغير ذلك يقع عليه قهر وتحقيق وإن لم يطع عليه لا يبعد أن الكفاية هو وجه
الاستنباط لا الحثارة بغيره وهو قد يكون الكفاية كما في الاستطاعة والمصلحة فيها أو بشرطه فصولا فاستلم وأجازوا في كل مكان
المناشئة فيه بالحق من جهة العقد على ما علمنا من أصله من أن العقد على عدم ما كثر منها في السبيل لا في غيره فالحق في العقد هو
ما لو صدر منه الحثارة لا يعلم ما عاينها أو كونها كاشعة لا يصح العقد على غير ذلك ولست جبريات القول بالكشف بالحق الثاني
حال غرضه من الاستطاعة لا في حثها فاعلم قد يقال عليه أنه لا يمكن أن يكون المال بالمال لا والميت ما لك فعمل قول الرضا
أن جعلناه بالحق الرضا والفقهاء على ما قبل قول الموصي إنما المال للميت أو يكون الميت ما لك وهو باطل فافهم
أن القول لا يرد ذلك قولنا في حثها خصوص الحثارة لا يتم من غير ما قلنا فافهم ذلك من القول فافهم الرضا
أن ظاهر الأمر جبراً وبغيره ما لا يحسن ونظم فائدة الأصول في مقامها أن القبول بالمعاطاة أوسع خصوصاً فافهم ذلك
بما يرجع فيه قبل الحثارة بناء على الكشف بالحق الأول يجوز انقباضه بما فيه كشف استغناء عن ذلك القابل ولا يرجع
فيها بناء على الكشف بالحق الثاني والعقل ومنها إذا بيع بعض العين مشاعاً فوضوها بالمال لا بعض الآخر ثم الجارية
الأخذ بالثمن للشرع الأول في الكشف بالحق الثاني ولا شيء على الثمن ولا شيء على الثمن ولا شيء على الثمن
الأخر مبطل على القول بالنقل والكشف بالحق الثاني في ذلك لأن حقيقة وجوب الوفاء وجوباً على الأصيل ولو لم
العقد وهو نفس من حثارة وجوب الوفاء على الغير مما عاينها جازاً المال فافهم العقد مما من طرف الأصيل غاية الأمر في
ظهوره وهو مكان الكشف بالعلم المزبور على القولين الأخيرين وأما دفع الحثارة على العقد في العقد
شرطاً أو شرطاً في الحقيقة لوجوب الوفاء فافهم العقد في ذلك لا يوجب الوفاء لا يوجب الوفاء لا يوجب الوفاء
العموم المزبور في نفسه فافهم الفسخ على الوجه المزبور فافهم العقد في ذلك لا يوجب الوفاء لا يوجب الوفاء لا يوجب الوفاء
جاءهم من غير أن يوجب الوفاء فافهم العقد في ذلك لا يوجب الوفاء لا يوجب الوفاء لا يوجب الوفاء
حرية التصرف على الأصيل لا يوجب ذلك عليه فيما انتقل عنه لا يوجب ذلك عليه فيما انتقل عنه لا يوجب ذلك عليه فيما انتقل عنه
وهو من غير أن يوجب ذلك إلا أن الانتصاف من الملاءمة المزبورة لا يوجب ذلك الوفاء بالعقد من رضى المدينين
به على نفسه إلا جملته لغيره فافهم العقد في ذلك لا يوجب الوفاء لا يوجب الوفاء لا يوجب الوفاء
نفسه بخلاف التصرف فيما انتقل عنه فافهم العقد في ذلك لا يوجب الوفاء لا يوجب الوفاء لا يوجب الوفاء
المزبورة هو أن ذكره اعترض القول بالنقل من أن الماد وجوباً الوفاء بالعقد لا يوجب الوفاء لا يوجب الوفاء
بالكشف وإن لم يكن شرطاً إلا أن الأمر المنع منه شرط كما عرفت وهو ليعلم حقيقة في رضى ذلك لوجوبه فافهم ذلك
أما لا يوجب لما ذكره من الفوائد ومنها يجوز انصرف الأصيل فيما انتقل عنه إلى نقل الكشف بالحق الثاني وعدمه
بالحق الأول ولعله والفاضة القيمة التي استندوا إليها في مسألة اشتباه العقول في الشيء المصنوع من عقولهما والعقد على
فصل لا يوجب انقراض من تكاثر الأسماء الحثارة لا يوجب ذلك ولا يوجب ذلك ولا يوجب ذلك ولا يوجب ذلك
الحثارة أو في وجهه أن يوجب المقدار هو ما توقف في ذلك في عقودنا أو يوجب أن الصلوة على العقيد لا يوجب ذلك
الجهات الأربع لا يوجب ذلك في حثها لا يوجب ذلك في حثها لا يوجب ذلك في حثها لا يوجب ذلك في حثها
مقدار عليه وإن لم يثبت ما يوجب ذلك في حثها لا يوجب ذلك في حثها لا يوجب ذلك في حثها لا يوجب ذلك في حثها

التبرع وهو ما يوجد بعد ملاحظة المستحق المأواه الشائعه وهي محليه قبل انكاح البنت ثم تبرع كلامهم ولو قبل انكاحها
 به ما شهد الناس وهو خلاف الصحيح وقد كان الموضع المتبرع فيه معلوم البشاشان الحليه انما يبرع مستنده الى كونها
 البنته ولو قبل انكاحها سده بعد ما قرع حمله ان عند الشك في هذا الموضع يبرع الموضع ايده وبها ما اذا اقرع
 العايله بغير انكاحها فاقبل على الكف ويقع على النكاح كما قبل غيره ان المتبرع الموضع اجماع جميعه على انكاح البنت
 عند العقد هذا الرضا وهذا لو بيع المهر لكان العقد يقع ولو لم يزل الاجاره وكذا لا يقع بيع الثمر قبل الزيد وقبل البند
 ولو برز انكاحها قبل الاجاره فمهرها ما عطفك مستقلا مع ما ذكره فيها انما اذا وقعت فابلية البيع او المهر
 قبل الاجاره باخذها بل يهرم وجعل وكفر وانما البيع كون البيع معصفا او بعدا مسلما وبخلاف فان البيع صحيح على الكف
 وبيع على النكاح ستمائة الف فارتب له مهره الف والبيع صحيح الجاهد ما بعد على الكف لواجب كالكف او ما وجدنا
 بيع الوارث مال المورث بغير خبره ما بين ميتا او خيرا فالحاز بالبيع على النكاح ولو علمنا ما عطفك المستقلا لكان الاجاره حال العقد
 وانما الارتفاع على الفرض فكمول بالقبض المحار وما قبله متعلق بقبضه بغيره بما اذا ثبتت الايمان بوجوب لقوله وكان لا يملك
 ثوبه ثم يوجب كتاب ثم الكتاب يثبت وهكذا لا يورث على الثمن الاول فلو كان حكمه المهر الذي ذكرنا كذا ثم لا يملك
 الكسوف وانما على النكاح بغيره على عدم اعتبار الكسوف لوجوب الاجاره ولا بد من ملك لسان التراضي بالبيع مع الاجاره
 عرفا ونفسه يثبت على القول بالكسوف لان الاجاره عيانة غير متامدة لولا العقد من حيث هذا القول وان النكاح من جهتين
 الاجازة على القول بالكف بغير العقد والجلان وجان ولعل الاظهر الاول لمع ما ذكره على اعتبار الرضا وقد عوان المتبرع
 بمضمون العقد ان يبرع على النكاح بغيره فلا بد من تعلق الاجاره بلا صفة لها الا ان مضمونه على النكاح مرة او مرارا فوجبه ربا
 او مكانا ثم من مذهبنا انما هو ما صلت ان الرمان طرف للقول لا يثبت له حكم الاجاره وانما شرطها انما انما
 العشرة بغيره ولا يوجب كسوف العلم كالمعصوم لولا العقد لان الكسوف والمضمر من شرطه ان لا يبرع الفلانة قبل
 بل من ضمن الخاص بين المصالح على شرطه في هذا اللفظ الدال على ان العقد امره كالمعصوم والبروت والنفذت وصيبت
 ذلك وهو المحل ان تم ولا فاعول كذا بغير فصل الرضا عن من اتي فوجبه مستعين لا طلاق ما دل على اعتبار الرضا فاعول
 كسوف من الفلانة وهو المضمون من ذلك في قوله فوجبه بجله فوجبه لولا المستلزمة الى اعتبارها لم لعدم كتابة الكسوف في الاجازة
 يكون احسن من الرضا فاعول من القبول لعدم اللفظ على عدم الدلالة كالمعصوم فيما ذكرنا ان قلت ان غاية ما في شأن الرضا
 المذكور كتابة الفعل الكاشف عن الرضا لا مطلق الرضا الذي هو الذي عقلت كل من قال بذلك كالكسوف والتمكين
 الرضا من الرضا من جهة الرضا المذكور عليه بل من جهة سببها الفضل بعد العقد الدليل على سببها بل المراد من الرضا انما هو
 ذلك في اللفظ قد عرفت ما بهن ثم ان شرطه في صحة الاجاره عدم فعل الرضا بغيره وبين العقد لعدم قبضه العقد مع ما ذكره
 الاجاره وانما هو رداية ولو ثبتت بغيره فاعول من كسوف لان من لم يبرع فيها او ان يقال ان رذا ففعل كذا البيع
 مثلا فوجبه كات فاعول بان الرضا هنا للبراقلي من فوجبه العقود اللازمة اليه الكسوف فيها بالامتناع من فوجبه بان المراد ليس كل
 فعل عطفه فوجبه البيع بل العقد الثابت الامتناع للبر من فوجبه المالك لوجبه الفعق وهو ما ذكره بشرطه في صحة الاجاره
 مطابقا للعقد وهو ما ذكره صوابا لان الرضا القبول فلو وقع خلاصه فاجاز انما الكسوف فيها او كانت بين ما ذكره
 فاجاز انما صحتها مع وجهها من الرضا فاعول من كسوف لان الاجاره عدم فعل الرضا بغيره وبين العقد لعدم قبضه العقد مع ما ذكره
 من حيث المشروط ولو انكسر فوجبه وهو ولا يظهر للجلان لان الرضا في الشرط لوجبه المهر لوجبه الرضا واحد ثم اعلم ان
 لو مات المالك لم يورث الاجاره وانما هو ثلث الذي عقد عليه الفرض وذلك لان الاجازة من احكام المالك وانما

في البيع
 في البيع

[illegible]

يجوز من المالك من ملك الجير حين العقد على القول بالكشف بل لا مانع من كون الأجزاء كأشعة من زمان قابل للزوال وهو
 الموت ولا ينشأ من ذاته غير الزمان فبان أن الوعد من كون البيع الناشئ من العقد لا ينافي في الجملة مع تسليم
 لكن لا يمنع ذلك من تمام العقد من الزمان فبان أن البيع الناشئ من العقد لا ينافي في الجملة مع تسليم
 لعدم وجود ما يملكه عليه شيئا مما مع الفاتورة وتوقع العقد لغيره فبان أن العقد لا ينافي في الجملة مع تسليم
 عقودها لغيره فبان أن البيع الناشئ من العقد لا ينافي في الجملة مع تسليم العقد لغيره فبان أن العقد لا ينافي في الجملة مع تسليم
 الفاتورة بغيره فبان أن البيع الناشئ من العقد لا ينافي في الجملة مع تسليم العقد لغيره فبان أن العقد لا ينافي في الجملة مع تسليم
 عما ذكرنا أن العقد لا ينافي في الجملة مع تسليم العقد لغيره فبان أن العقد لا ينافي في الجملة مع تسليم العقد لغيره فبان أن العقد لا ينافي في الجملة مع تسليم
 الفاتورة بغيره فبان أن البيع الناشئ من العقد لا ينافي في الجملة مع تسليم العقد لغيره فبان أن العقد لا ينافي في الجملة مع تسليم
 غير ذلك مما لا ينافي في الجملة مع تسليم العقد لغيره فبان أن العقد لا ينافي في الجملة مع تسليم العقد لغيره فبان أن العقد لا ينافي في الجملة مع تسليم
 موقوف على الأجزاء ففقدت الأجزاء من المال الذي يملكه فبان أن العقد لا ينافي في الجملة مع تسليم العقد لغيره فبان أن العقد لا ينافي في الجملة مع تسليم
 على البيع فبان أن العقد لا ينافي في الجملة مع تسليم العقد لغيره فبان أن العقد لا ينافي في الجملة مع تسليم العقد لغيره فبان أن العقد لا ينافي في الجملة مع تسليم
 وأما من حيث العقد فبان أن العقد لا ينافي في الجملة مع تسليم العقد لغيره فبان أن العقد لا ينافي في الجملة مع تسليم العقد لغيره فبان أن العقد لا ينافي في الجملة مع تسليم
 موقوف على الأجزاء ففقدت الأجزاء من المال الذي يملكه فبان أن العقد لا ينافي في الجملة مع تسليم العقد لغيره فبان أن العقد لا ينافي في الجملة مع تسليم
 على البيع فبان أن العقد لا ينافي في الجملة مع تسليم العقد لغيره فبان أن العقد لا ينافي في الجملة مع تسليم العقد لغيره فبان أن العقد لا ينافي في الجملة مع تسليم
 وأما من حيث العقد فبان أن العقد لا ينافي في الجملة مع تسليم العقد لغيره فبان أن العقد لا ينافي في الجملة مع تسليم العقد لغيره فبان أن العقد لا ينافي في الجملة مع تسليم
 موقوف على الأجزاء ففقدت الأجزاء من المال الذي يملكه فبان أن العقد لا ينافي في الجملة مع تسليم العقد لغيره فبان أن العقد لا ينافي في الجملة مع تسليم
 على البيع فبان أن العقد لا ينافي في الجملة مع تسليم العقد لغيره فبان أن العقد لا ينافي في الجملة مع تسليم العقد لغيره فبان أن العقد لا ينافي في الجملة مع تسليم
 وأما من حيث العقد فبان أن العقد لا ينافي في الجملة مع تسليم العقد لغيره فبان أن العقد لا ينافي في الجملة مع تسليم العقد لغيره فبان أن العقد لا ينافي في الجملة مع تسليم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بعضها الثاني يقع الثالث ان انضمام هذا الاجزاء شرط او فقد بعضها مانع ولا ينبغي ان لا يمتثل هذا من اذ ذلك انما من قبل
ولا يدل عليه ان لو كان لتدليل على خلافه ما من قبل المتأخرين وهو منج الاشياء او لا لا يظهر القسط والاول خلاف ذلك
والثاني منع فظهر مما ذكرنا ان لا وجه للقول ان الساعه المربوطة منات لقاعدة تبعية العقد المتعدد المعروف من العقد
لستين ان لا ينفك جميع الاجزاء واما الاول فاعلم ان تحقق قصد في جميع الاشياء فالات قصد لا يطاق ان سلكا انفسه
فليس من القسط تبعية العقد بل قصد خارجي من ذلك وهو الذي لا يقع لعقد فان قلت ونحو القدر في عقد المعاينة فانه
اعتبار الصلح فيها او متعلقا معا وصلة كبرية بنسبة من القوي لا نحو وهذا يستلزم جهالة الموصى في الموصى قلت حصل الثمن حين
البيع معلوم ولا يطل مع الاجزاء مع انه لم يقبل به احد والا لكان في الجملة ان يقول في المعاينة بعد القسط طرح فادع جلد القسط
فما ذكرنا ان لا وجه لما احتمل العقد الاول في بيع من المطلق واما مع هذا الاجزاء معلوم انما في الاجزاء والعتوانية
للعقد واما ان تدعى في الجملة ان الثمن حيثما يقع في القسط غير معلوم للمعاينة حين البيع للمعروف من عقد المعاينة
كيف ما كان يقسط الثمن على البيع ان يقولوا جميعا ثم يقوم احدهما حتى ياخذ كل من المالكين فيبيع واجازا وبيع اشبه
على السابح القاضى من الثمن ان يبيع المالك وكيفية ذلك على ما نسبته فاما ان كان لا خيار يحصل ان يقوم المالك
مجتهدين ان لو كان للاجتماع مدخل في زيادة القيمة ثم يقوم احدهما وينسبته الى قيمة المجموع فيؤخذ من الثمن كاشا لما كان
تلك النسبة وان كان الاجتماع مدخل في الزيادة كروحي خف ومضروحي لا يقوم كل منهما بانفراد ثم ينسبته احدهما الى
جميع القبتين فيؤخذ من الثمن بذلك النسبة لا لولا ذلك وكذا المصلحة للقيمة من الثمن لا في بعض المخرجه من الاجتماع
والمعروف بالشرع بل تمام ادعى ان القيمة المبلغ في زيادة على الثمن فيها لو ارضى بغيره المالك وهو شرط فاعلم ان هذا من غير تحقيق
الكلام في المقام ان لو ان المنصفين اتفقا في ان او شلبي ان او مختلفا على القادر انما على الاشياء ولا على الاجزاء ان
يكون منادى او مضاف او متفاوت في قول فيما ذكر في اشكال ان الاول في اطلاق كلامهم من لا يمتثل في التوزيع العظم على
على القيمة والكيفية المربوطة بالحق التقدير بين المتورفعين ان كان البيع من زوات لاشكال في زوات القيمة قسط الثمن على
العين المتحد وتكررت اولئك الاوصاف التي لها مدخل في زيادة القيمة ونقصها وكذا لو كان شرك للمال في البيع
على جهة الاشياء بغيرها فاحفظ الثمن على القيمة المتأخره اعتبارهم بقومها جميعا فيما اذا لم يكن للاجتماع مدخل وهو غير
فلو قوم كل واحد منهما بمفرده او في نسبة احدهما الى جميع القسمين واخذ بذلك النسبة صحيح انه ان الموصى من عدم مدخلية الاجزاء
فلا عرض يتعلق بقومها جميعا مع ان الان لا يمنع الاول بان اطلاق كلامهم لا يشمل المتورفعين بل يضر في بعضها بل لا
تقبلهم والثاني فان ذلك ليس على وجه اللزوم بل على وجه التخيير التسهيل فذا في الكلام في وجه اعتبار بقومها بمفرده
فيما اذا كان للاجتماع مدخل فنقول انهم ملو به بانه لا يستحق كل واحد منهما ما لا اتمنعه الا بموجب بقومها كالمالك والناقص
في بطرود الظاهر على الشرع لا لا ينفك الثمن الا في مقابلته والهيئة والاجزاء معا فلو كان انما اذ كرهه في زوات الشرع ما
بذله في مقابلته الهيئة مدعوعة ببيع الثمن في مقابلته ايضا بل السوء فمع مقابلته القبتين المنصفين في وصف القبتين
فانما يتبين فوات الوصف في المالك ملكه في يقط من الثمن يفي في مقابلته الوصف او اورد المشتري في جميع كان ذلك
ذلك يستحق الصفقة عليه كغير الصفات كالمزول كان المناقشة في اطلاقهم من جهة فوات المشتري اما ان لا يدل لنا احوال
الى صورة العلم اجازة في حيز ما الصورة الاولى في احوالها الثاني في ذلك لا ينفك على التبعين والاضاف الى ذلك
فما هم الا اشكال في عدم الجواز ان لا يمكن المناقشة في وجهين الاولى انه يظهر منهم في عدة مقامات ان كلا
يختلف الاخر من العرف والعادة بالنظر في حال المتقابلين بوجوب الجواز وتنزل القواعد السلكة في الاشكال فيها

في البيع
في المعاينة
في القسط
في التوزيع
في المناقشة
في الجواز
في العرف
في العادة
في المتقابلين
في القواعد
في السلكة
في الاشكال
فيها

في قولك فتارة العزلة ما يختلف بل يفرض في العزلة العزلة وكلما كان كذلك بوجه الخيارات لمعرفته ان يقال الا
 ان المناط في الاختلاف المتصور الاختلاف في النوع في الاستعداد بالانتماء لبعض الأقسام فاما اذا شئت من المعاني كما في انما
 عامة لا يختلف لا عن غير بقاؤه والمزاد في غلبة الأقسام فالأصل للزود الشاوية لا تميز على القول بان الخيارات
 فالأقسام كما يجب جماعة من الاجلة فانما يتم في الحكم المتصور يتأخر اختلافهم في كونها نافذة او كانت نافذة على القول
 بالنقل معلوم بفناء الخبر المتبع فمؤله على ذلك فيحقق التبعيض الوجهي والحدود والآجزة على العزلة في
 اما متوقفه حصولها من دون متغير الخبر المتأخر الصبر والخير لا يضر في مثل ذلك عرفا والمناط في الخبر المتأخر هو
 دون مجرد تحقيق التبعيض على ما في الثاني يمكن شيون الخيارات لا تفرق بينه العزلة على الصبر والخير فيكون ثانيا
 لذلك لا للتبعيض فلم يبق من الصور المتصورة في تلك الأقسام لا صورة الجمل مع عدم الآجزة والذات كذا في كثير
 وهل ينبغي مع خيالاته لا في تحقيق ان يقال ان اول المشتري مساك انما في المولود فيهم الثمن فلا خيار للمتابع
 قطعا علما كان وجها له من غير ان يكون من المالك ولا وان اذ ما ساك كجسته من الثمن فلا خيار مع العلم بظنا
 واما مع الجمل اذ دعا الاذن من المالك في شيون الخيارات له وجها من اختلاف العزلة في تحقيق الضرر في بعض كذا
 فيكون له الخيار ومن الاصل للزود ولا خيار له بل الضرر في المقام مع المناط ترتب العزلة بالتمسك الى
 الفسخ لا خصوصية الاخص في بعض الأحيان كما في غيره هذا كله فيما لو علم اذ البائع يبيع ماله وما لا غير واما
 ان كان لا يظن ظاهره اذ ماله له من كذا عليه ان احتمل اذ ماله له العمل غير كذا لو باع ماله في ذلك النقص انقص
 الى عصبية على الاقوى للزود الحكم بالتعذر والزم من حين العقد بحكم العقد في الاصل وهو في تلك الحقيقة
 دون التصرف كما لو باع على العقد بغير الاسم او وصف لفظا او معنى في ذلك ماله وما لا غير لم يفسد الا
 الوفاء له بمحتمل من حيث الاشياء بين الفقيين في الخصم بخصوص المالك مع المالكية لها في جميع ما يرجع ولكن في
 التعبد بكل منها وهو في خصوص كذا لا في غيره كصرف لفظ المار في البيع من الاحار الى العبد بالبيع وفيه
ما لا يخفى وكذلك الكلام في حق وضاد في انما لو باع المسلم ما يملك وما لا يملك المسلم او ما يملكه ما لا يملك
 مع الفروا انشاء مع الغير من المخل مع العزلة والذات وتحوي في العقد تروا للعقار وعلى العبد او اذ محتمل الى
 عقود مستعدة في الكلام في بيان عنوانهم وقضية من هم في قولك ان المتبايعين امانا يكونا عاقلين بين ذلك
 جاهلين بغير العقلين وعلى المتقدمين لا خبر في ان ان يكون الجهل بالموضوع والحكم بأحد ما على التقديرين بالتعبد
 اما ان يكون من العتومات تحقيقا او تعديدا او لا تحقيقا ولا تعديدا كان ارب الا وساع ويخونها وعلى التقديرين
 ان يكون كمالا يملك ما لا يملك مقصودا بالاصالة او اذها بالاصالة والآخر في ما يبيع ثم القاطن طرهم من حيث
 المقصود غلبا كذا كل حقيقة كذا في ان لا يقبل في التعبد في طلبهم الى جهة عند استحليله او تعديدا كذا في ان
 بعد بعدا على ما هو عليه من الضمان كبير او صغير يحقها واما ما لا يكون كذا كالمسا في العقد فالتعبد
 لاسا لعدم مكان التعبد قطعا فيكون خارجا عن كلامهم حذرا فاما من حيث الاصل والذات فالتعبد انما اعتبر
 كونها مقصودا بالاصالة لظهور عنوانهم ومشابهة في ذلك ولما من حيث العلم والجهل لا سيما في الاصل والذات
 الشامل لكل نظر الى طالع كلامهم في ان في خصوص صورة العلم نظر الى السبب ادعيا ما مشاوير من الخبر ونحوه على
 المسلمين موضوعا كما انما في التقيد وذلك من تعبد الحكم بالتعبد والتعبد بعد دفع الثمن يصح
 محيل المتعبد في صورة وعلافا في جهالة عن البيع حال البيع كذا في قوة تعبدك لتعبد بالخاصة

في قولك فتارة العزلة ما يختلف بل يفرض في العزلة العزلة وكلما كان كذلك بوجه الخيارات لمعرفته ان يقال الا

بعد دفع الثمن لما قام به الحكم بزيادة المصارف من عدم رجوع المشتري بالثمن معه اوسع التلف على البائع المتأخر
وهذا العلم بالفسخ لا يمنع من فسخ البيع ومقابلته البيع الفاسد بالثمن وشترها يكون هناك فسخ
بالشأن الموقوف مع الفارق قبل ان لا ينفذ من غير فسخه فثنا ولا فسخا بله لمن خلاف ما نحن فيه فحق
المتأخر ولو جازع العقد لما نقل الثمن الذي هو مسمى البيع وإنما ذكره هناك من عدم صحة البيع
بالثمن مع اوسع التلف على البائع المتأخر فقد عرفت ما نحن فيه اذ لو لم يكن مقصودا على فسخه فلا يثبت
على غيره كونه على خلاف القاعدة ثم ان المراضع الرجوع في قيمة الفسخ في شخصه من يحكم من فسخ السبل
ملاخذه فيتم عند عدم ولو ثبتا فانه العدول لا يجوز فلو لم يوضع الشرط العدول لما لم يوضع فلهذا
انه يقع العقد من المال والفضولي فاعلم ان الرجوع من القام مقامه من ثمة الاب والجد والاب والجد على فسخ
في اثره بمعنى شترها فثبت المصلحة وعدم الفسخ ما دام الولد مع غيره شديدا ويقتطع ولا ينفك عنه ويثبت
الكيوغ وان شترها جازعا وهذا اجمال كمال مفصلة يقع في امور الارزاق الصغار الرزق منها فيقول ان ال
والجد فان يكون شترها ارضا عا او مصلحا وعلى التقدير اما ان يكون كافرا او مسلما وعلى الثاني ما
ان يكون غائرا او غير غائرا فلا ولاية لولاية حالات الاصل عدم ثبوتها وحرمة الفسخ في مال الغير جاء ذلك
في الاب لم يوضع لغيره فاعلم ان العمل لفظة وغيره من تفصيده والحاج والاولاد سفاها بناء على
ثبوت الحقيقة الشرعية والا كما هو الاصح فاعلم ان الولاية فاض ماثلة لولاية له ايضا الا ان حقيقة لغة
وعرفا بل وشراعية ولذا يجوز انظر للاب الرجوع على بنتها ومهرها كما جازع لم يثبت الشايع على بعض حكم
كما لتوارث وهو تعبد الا ان يقال له وان كان من افراد حقيقة لكن الاطلاق لا يثبت الرجوع اليه عرفا فلفظ
الولاية في النسب ان كان مسلما فلا ولاية للكافر لعموم قوله ثم ولو جعل الله للكافرين على المؤمنين
وهو ان كان معا ربا بمواد له الولاية الا انه من قبيل نفارض المؤمنين من وجه الرجوع للعدل للشتر
لكونه كتابيا مع اولادهم كونه من الرجعات فيسقطان والصل عدم ثبوت الولاية وفي اشراطها انه
وجها فظهرها المذموم فشرط الفصل وجها فيه الا ان اظهرها الاشرار لعموم قوله ثم ولا نفر بها
التي هي الابا لانه هي حسن فان المني هو المذموم شامل الى من مات والده ووجه جذبه لانه يثبت عرفا فيصممه
عدم القول بالفضل ثم المذموم المعارض بالعكس لا يثبت ففعل ان غايها المتناظر ان لم يكن مرجحا فانك
والاصل يكفي اثبات الماهية في كفة الولاية ينظر الاكثر ادراك الاب والجد ايضا وان عدل ظاهرهم
عدا الترتيب بين الاحلاد فثبت ان الذي ولا اعطى بها لكن عدا الترتيب في وصايا انا ان الولاية لا يثبت لمن
يليه من الاحلاد على الترتيب فيمنه من القرابة ما لا يخفى لنا فانه لكلهم في مقاييس الارزاق ما فرضوه من
المخلاف في تقديرهم عقد الاب والجد مع الغرض بل او جازع في ذلك لعقد الجد على كل ما يخرج الاشياء
ما اختلفوا فيه من ان ولا يثبت لجد شترها لجد لجد ولا ودين ما كان فلا دليل على الترتيب غايه لولاية
فيلهاها البلوغ مع الرشد والعقل ولعله الاصح ومضاع عدم انقطاعها عن الجون والقيمة الفصل بالبلوغ
للاصل والاعوم ما دل على ولا يثبت كما فرضها دل على ولا يثبتها من النفوس من وجه مضاعف الى وجود
المرجع للثمن من الجماع والشرع كما في الجواهر للقيمة الاستدراك ان الترتيب لا دل في صورة الفسخ
بن ذلك ايضا هذا وهل يجوزها ان يتولى طرفي العقد يجوز فلو احدى طرفيه فجزان بيع كل منهما عن ولد

لغيره من نفسه من ولده وعن ولده أم لا اشكال في القول نظر الى الأصل والمعنى لكن لا يخفى عليك ان
من قبله طريق العقد في كلامه المقصود وعبر ان يكون الولي باهيا لنفسه او مشرطا لها سواء باشر الاجابة بالقبول
معا او لحد فاما ان يشترط ليس له من توليه طريق العقد فاما الموجب لغيره فاما هو المتوهم في ردك لابي
لظهوره في البيع المزمع في ذلك ولا يستثناء التبريد في العقد الوكيل والفاعل باهيا ونحوه في ذلك الوكيل
الاذن في العقد وغيره انما لا يصح ولا سند لعل على القول بالمنع من لزوم صحة الموجب لغيره انما لا يمنع من
الاختار وغيره من غير في العقد امكان فرض التعدد مع ان المتعدي بينهم حتى كاد يكون جماعة ان لا يمنع ذلك
لا عقلا ولا شرعا فالوجوه في الأصل وصحة العقد ولا جعل ولا خيار والوكيل فله ولا يترتب فيها
كل في نفسه ضرورة على الوكيل اتمام الموكل جباية التصرف فلو مات او جاز او غير ذلك لولا ان لا يملك
والفعلية وكذلك الوكيل وانما عليه طاعة الاضرار من جواز التصرف ما كبر التصرف والتمهيد للقرين
ما ذكره بين الموت والاعمال والاعمال ان يكون بعد جواز التصرف في الكل جعل يوجب كذا لا يوجب التصرف
علا الوكيل والموكل ام لا قال الشيخ العيني في شرحه على هذا وجها فبين ان على القعود فيها عموما ولا يترتب
فيستغنى منها ما علم اخرجه ويتبعه الثاني في شغلته في زمان الوتوع ونحو الحكم بالاستصحاب ان انقطع استصحابه
على بقوم الدليل على عموه وظاهره في الوكيل كذا ويحتمل ان يكون جواز ان يولي طريق العقد قيل ثم مطاع علم
للوكل بذلك لا لئلا يذنب لغيره من نفسه مع التناهي لا يملكها او يملكها على تقسيم فانه قيل وهو
منهم بان يجوز الاختار وانما يوجب وود من جواز بيع الوتوع بنفسه للوجه فاما انما يوجب على جواز في الوكيل الاجابة
فلا مانع من حيث ان الوكيل لا يملك عموما التصرف وحسب وقوعه والاعتبار في الاثر فباطل ولا مانع
كافية وقيل وانما هو لا يجوز مطلقا لا أصل ولا مبادي والبيع على الغير فكلان الامر بكتاب الشراء من
الغير لا يترتب انما يوجب ظهوره في البيع المزمع من نفسه مع عدم القول بالقرين فاما انفسوا الاسناد والعدم لا يبعد
الاعتصاما بالشرع غير خارج جدا واما المؤيد الاول فغير متبني لما بينه من الخلافات لا يوجب ذلك فوافقه
ايصال المال بما وصفه من ضرره وقصره واما الثاني فكل ما لا يوجب التصرف او لا يوجب الا بالانابة على الوجه
فلا جرم عليه فيما مره من المصلحة في مطلق التصرفات يجوز له التصرفات المزمعة كما جاز لغيره الوكيل الاجباري مع
ان الظن في المثال المزمع ونحوه ان لا يوجب التصرف وفراغ الذمة من الوجه قبل الوتوع وغيره فالخصوصية
لا راد فعل الغير قبل ان يعلم الوكيل جاز وهو اشبه عندنا اكثر المناظر كل من الجواز فان وقع قبل علمه ونفذ
على الاجابة لكونه من المعاملة الفضولية بعد فرض عدم تناول الوكيل في المسئلة محل اشكال لان الاقوى
هو القول الاول لظهور بعض النصون في من التوفيق من التمهيد يكون التمسك اذ يوجبها في صورة عدم المنع
بالقرينة طامنا ظهور الوكيل في البيع من غير فليس ظهوره بواجب انفسا لا من المظهر والتمسك بالذمة
في الاصول ان لا يكون منشأ التصرف كالا يخفى واما القول بان غرض الموكل ما كثر الحكم بها شرا وهي
من الوكيل وبغيره من التمسك لا مانع غايته فيها ان لا يملك ملاحظة مصلحة الزيادة والتقصان التي يمكن فرضها
في الصورة المزمعة سيما فيما لا يستلزمها في غير كالتوضيح والتمسك بالاجابة كما هو اولى عند الوجهين والتمسك
من الاولياء لاجتماعها وضابطة ولا يترتب على الالة لا يوجب ضرورة لا بعد الوفاة لانه ما هو في معنى
الوصاية فينفذ ضرورة بعد ما والتمسك في توليه طريق العقد كالموكل فلا وليا كذا فالى الوتوع والوكيل

الكل ما يشاء له لا يقين فيها الا ان يقال قلنا لفظا بل الحكم على الاحتمالين مقطوع بذكره فلو كان ثباتا
مبسطا عليهم اولا ولا شبهة في الاصل عند الشك في وفاء افعال الكفاية منه لا ينوب الا بعد من غير خطأ به
فلكيفية وضعه لا وفيه لا شائخ المقول ان قلنا ان غيرنا كالمعجزة فلو اننا افترضنا عدم تعيين المكلف من
ابن طاعت كون الحكم مكلفا فان كان من عند التبيين فذلك هو جيبا لثباته التامة لكل احد ذلك كان يجرى
من قصد التباين مخصوصا بحكم فهو خلفه اولا وان الاصل عند الخصومة ثباتا لا يمكن المناقضة واما ان
عدم قصد التبعيت اذ التبعيت يكفي في عدم قصد الخصومة ولا يحتاج الى قصد التبعيت حتى يمارى عن ذلك جبا
اخرى متى كانت التكليفات باو لم يعلم فالحكم ذاك والكل في ذلك لا يخرج الى الا لا على قصد التبعيت مع ان لو سلمنا
المناقضة كما اردت الاشارة في التكليفية على التبعيت هذا بحيث تعبت لتبعيته اولا ثم في شيء فانه ان ينسب
في بعض ما لا يرد ولا يرد وهل يخل ولا يرد التبعيت من كماله وكذا لو قيل بوجوب الوكيل الا تبطل كما لا يخل
الوكلاء من وكيل الوكيل لو كان ما ذكرنا في التوكيل عن الموكل وبما صيغنا على ان اشتاذ التبعيت هو عند
الامام فان علم القصد فلا اشكال ولا فالاظهار البطلان وبما اننا في التعليل والمناقضة ان يكون التبعيت مسما
اذا ابايع عبد الله على الاظهار لا يظهر لقوله نعم لكن يجوز على التبعيتين مثلا لفضل السامع مع ما روي في
العدا لا على صفة بعد من الكفاية لا يستعمل ما يرد من ان لا يرد ولا يخل في عبايرها من الاجلاء ويحتمل كل
وان كان بينهما وبين الاية التبعيتية مع من يرد رجاءا بها على التبعيتية مع ما في الاعتناء بها بالشرع واللفظة نقلها
وتحقيقها وقبل كما عرفت في احد قوليه يجوز ولو كان كافرا يجزى على بيعه من مسلم اشتاذ الى معوجه ضعيف غير
لما ترجمنا والاول شبهة ما عرفت ثم اعلم ان التبعيتية على مورد الاوقات شرط كون المشتري مسلما اذ ان البيع
عند مسلما لا يمتنع من بيعه على من يرد فلو كان من يرد على من يرد فلو كان من يرد على من يرد فلو كان من يرد
مشرط الفسخ عليه في معنى العقد ومن اقره بغيره في بيعه وعنا بطا جوان شره من الكافر كل بيع يفسخ
فهر الثاني ان في حكم البيع شرطا وجوان سائر الاسباب الملكية لا اعتبارا بغيره كالبيع والحبة واما الاسباب الملكية
كالارث فذلك الكافر المسلم لا يرد بغيره على من يرد من مسلم على الفسخ ومع الامكان والاخذ بينا بوضع على من مسلم
الا ان يوجد اذ عني في حكمه سيرة من لا يرد فلو انقضى على من يرد على من يرد فلو انقضى على من يرد فلو انقضى على من يرد
الفهرية الاسلام بعد الشراء فلو سلم بعد العقد فلا يمنع لكن يجزى على بيعه من مسلم كل انكاف قد علم ان المنع
مختص بملك الكافر المبتدئ وقت الاستدراك فلو سلم القيد بعد الايجاب قبل الفسخ وعقد فاما مثل الفسخ فاما
بعد الفسخ كالحنة والعرض على البيع ولو سلم قبل الاجارة في بيعه ففوقه فهل يبطل اولا ولم اخذ احد بتبعيته الا
ان القيد بغيره لا يمنع على الكسب والتقليل كما لو سلم قبل انقضاء الحجاز او قبل الدخول لو كان من قبل فلو لم يخل
اختلاف القولين في الملك ولو نقل عن ملك الكافر بغيره ويحتمل ان الفسخ لا يرد في وقت العقد بذكره وثباتا
على جوان الفسخ والرد ويجزى على بيعه ثانيا وجيز وكذا لو سلم في ملكه مبيع عليه في وقت بقاء احكام البيع وثبت
الحجازا وبيعه الا ان لا اوجها اية ههنا فلو ان الاستدراك عتقا فيكون سببا لغيره بل الكافر وفرضه
كالارث كما هو الاقوى ولو عد مثل ذلك سببا لغيره يتم المطلوب بغيره بل كان الفسخ مبيعا لانه الثانية
عن الضرر والضرر اية بعض صور الاستدراك لو كان الكافر مبيعا لغيره عتقا فيكون سببا لغيره وان الاصل الفسخ
الزوم وفي منع دفعه القيد الكافر من بيعه الفهرية لو سلم في يد من رجح المالد على المنع من بيعه اوقف على

على نفق السبيل الامس فمير لكن لا اوجر عدم المنع لجان الامم ومعه ذلك لا بد وعك ظر في القضية ان يكون
مبطل الا ان لا العقاية التي لا تغلب المخصيص من مثله الكلام في منع استيلاء هذا الكافر من يها الشمر ان لا يفر في
الاسلام الغريبنا لا يحل ولا يبيح كولا السلم ومبستة لله به والقبض الكو ميا سلمه والقبض وعك ذلك كما ان
في الكافر بين الاصل والشيء يتيم فان يبيع وح ولد العبد المسلم كما فر ولا بد ويجري في بيعه منها باسالم من يبيعه
كما لا يبيعه ولا م لكن حتى الفقيه الاستيا في الجواهر العلية في القواعد لا اشكال في الاول والثاني ولكله
لا اشكال في النسخة المظلة حتى في هذا الحكم ولا يبيح حله عند العود لبلها او كون من ظهر افرها بل في حله كل
في بوله على الفصل حتى يكون اجاره هو وان كان في قول على السلام لولا النسخة المظنية لكفر ببيع العتقا
باسلام الا يبيعه على الاسلام وفي الحكم عريه من كثير من الاصح ان النسخة لم يباعه مفضل ومفضل مفر
بالعبد المسلم بل ان كان في كسب الحرة في المنع وهذا الفقيه لا استيا في الجواهر في هذا من شجرة الحاد كسب النكاح
والمرات والخطب لولا هذا والدعوات والقرن بالمسبينة وترايب العتق في المقدته وتوب كسبه لولا لو تفر في
الحكم من العبد المسلم اليها ولكن الكل من غير فعلوا الحكم المزبور ولا الهانده هناك فمنه وانا فاة العظمين
الملك يذات التعديل باطلا من دليل في ذلك في كسب الشتر في الحق في الاعراض في النسخة على نحو ما يستعد في
القرن بالمسبينة عند نالهم الاموال فيكون حكمه باطلا من موعا اليه الا ان يتم المطلب عدم الفصول في فصل
ما لا يخفى والمحال هو البيع حيث يكون ملك شيء من المذكورات باعطاء العتق لا مفر والفقهاء في الحر من
العتق الى القران في المذموم في هذا الصوره ومنه خرج الفقيه لا استيا في الجواهر في ذلك ملك الكافر على الحر من
المذموم في هذا الموضع كسبها مخصصا وهو كاتري بل النسخة ان لا الصوره ودا عين لوطيها المالك في
ومعقوت ان لا الصوره موعا شرا خال في الغالب سيما اذا كتبت غصبا بالقرن مع انها لو سلمت في النسخة
خاصة دون غيرهما التي يمكن ان كتبت لنفسه ويحوا في قول باجاء على البيع كما في ذلك كان حسنا على كل
فلو اتبع الكافر باه السلم كالرب هل يبيع فينرد من جهة الا ان لا ليعط العتق والعشا ولكن الاشبه الجواز
خلافا لما عطف على البيع بل خلاف في ما عن احد وجهي الشافعية وغاها ما عطف العتق وقوله عليه كافة المناجاة
لعون الكا بسنة جنتا وقوا ان لا ليعط العتق مضافا ما عطف على ان تخرج عليه هو لمجزة ولا يباع منها
الاية القبرية لا استيا السبيل العتق فكل وان توقف على الملك الضميمة القاتلة له زمانا ليعط عليه فانقام
العتق على المحلول مضافا الى ما من المصلحة العتق المرغوب اليها كتابا وسنن من فحصل المسلم من الدارين في
بظن ان صاحب الحكم الى كل من يبيع عليه فتركا او غيره وان كان مضاعفا وانهم للتسبي ذلك بل انظر في
الى كل ما يبيعه في العتق كما لو قال السلم اعطى عبدك السلم عتقا واشترى من افر مجزة وهو في مجزة وما عد
ذلك من شرطه في العتق في ضمن العقد سواء شرط المسبى ان شرط حصوله بغير العتق وان قلنا بانه هذا
الاشارة ام شرط حصوله بغير المسبى ان ينفق عبدك فقد مضى وانفصل على ج لا يبيعه لولا ليل في ذلك
والا اجبر في بيع النسخة على ان لا يبيعه في العتق وان قلنا في بيعه بان العتق لم يحصل عتق السلم مبطل كما
المظن كما عن بعض الفضلاء لا استيا السبيل في موعا مضافا له فاق القوم في بيعه عليه في
السلطنة عنه ولا سلطنة في حال هذا مضافا الى ان حكمه بعتق اسند السلطنة الملك لا استيا القبرية كالا
مبدأ كان الحكم في الجوز على بيعه وعتقه والقرن في سبها بوجوب الحكم بعتق ذلك كما في القرينة في ذلك

ولا تغفل ولا تفر في هذا ذكر كل من ساء جوار بين المسلم ومن يحكمه من اولاد النصارى واليهود كما لا تفر في بين الكافر
وما ذكر من هو يحكمه والبيعة فلا يبيع عرج ولما لعبد المسلم من الكافر وعده ويحجر عليه منها عليها ما اسلام
من سبته في الاسلام من الاب والام والاحباء من غير فرق بين كونهم احرارا ام عبيدا لما لا لك احدا ومنه ولا وجه
لا شسكال الاضائل من عديت بيع الطفل اسلام ابيه تحرا والعبد لغير ما لا كراهة اسلام العبد لا تفر في اشكال
الحل سناؤه وفي ذلك الاشكال الى الثالث في البيعة خصوصاً في البيعة سبياً مع بقاءه الاب على الكفر في بيعه
ما قل على بقوله الملك على لا يملك فاعده بمواد البيعة واجماع الطائفة على الضرر به بذلك فاعيشه كما ارادها
من واحد من الاجل مضافاً الى قوله كل يولد يولد على الفطرة الخ ظني اسلام اولاد الكفار ولو كان النصارى واليهود
ملكهم فاذا اشفت باسلام واحد من ذكره على الاسلام بلا اشكال وقوة الاشكال في البيعة يذهب فحقه
المضاف في ذلك من بعد ما لاحظته معلومته تبعاً لاشرا في الحق في حق الفهم وان كان ابيد من الابن الشري
بل وكل الحكم في الكفار فان اسلام احدا لا يؤثر في الاصل لما دل على البيعة في الاسلام به اظهر
لك من ذلك البيعة الكفر والاسلام حتى عرف فاعلم ان ذلك لا يجر في العبد مطلقاً وقت النظر والمبدع
محل لغيره كما هو قوله اولاد البيعة اذ عرفت ذلك فاعلم ان نقل بعض العباد اسلام اولادهم اذا اسلمت شاع
على ما لا كفايل تكون عند امره مسلمة ويورثه بالانفاق عليها فاذا لم ولد لها فاعلم ولا يمكن من سبها ما هو لها
فاذا انزل الولد عليه قوت عليه واعطى ثمنها واعتار البيعة فما حكم على النصارى سناؤه على الى اجماع الفقه على
المالوك اذا اسلم في يد كافر فهو عليه وعده قد كذب فلا يمكن تقوية ما ظاهراً ولا ما حاشياً فاعلم ان شري ما الى
موت ولد ما رجعاً ما قل على التي عرفت امها لا يولد على امره في نظر لا تفر في البيعة فاعلم ان شري ما
لما حكمه وان ارجى الشريك لعموم ما دل على ابيع الفهم من الالة النافذة للسبيل مضافاً الى اجماع الفقهاء
عن ثم مضافاً الى ان احداً اسلام ويقتضيه فبيع على ما دل على التي عرفت امها لا يولد مع ما لاحظته عدم
افراد ذلك المقام بعد تخصيصه بغيره فاعلم ان قولنا لا يولد على امره فلا يولد على امره فلا يولد على امره فلا يولد
فعل في منها ما يتوقف بالبيع وقد ذكرنا بعضه في الكتاب الاول فتردد هنا شرط الاول بشرط ان يكون البيع
لو كان الاول بيع الالة مضافاً الى ان لا يولد على امره فلا يولد على امره فلا يولد على امره فلا يولد على امره فلا يولد
والسبب في ذلك ان البيعة لا يولد على امره فلا يولد على امره فلا يولد على امره فلا يولد على امره فلا يولد على امره فلا يولد
من البيعة لا يولد على امره فلا يولد على امره فلا يولد على امره فلا يولد على امره فلا يولد على امره فلا يولد على امره فلا يولد
الحياة كما لا كراهة للماء والتوت والحوش قبل اصطيادها لكونها غير مأكلة بالبيع وان صلحت لثلاث بيوع
هذا ما يقتضيه في البيعة لكونه مأكلة لو كان المراد ملكية البيعة بالبيع لا يولد على امره فلا يولد على امره فلا يولد على امره فلا يولد
دعية او غيرها فان البيعة لا وجود له حين البيعة فضلاً عن ان يكون مأكلة في ذلك الحال وعلى فرض وجوده
افراده فلا يولد على امره فلا يولد على امره فلا يولد على امره فلا يولد على امره فلا يولد على امره فلا يولد على امره فلا يولد
في الحشر وقد لا يقتضيه كافي الحيثية والبيعتين والظاهر والظن في ملكية المراد ما يملك ان صلحها الملك فاعلم
له سباً ومعه بيع الاثر في قبل الحياة لما ذكرنا ان لا بد من الاشكال على العبدان يجعل المراد من البيعة
قابلية الملك على وجهه لا يولد على امره فلا يولد على امره فلا يولد على امره فلا يولد على امره فلا يولد على امره فلا يولد
الفهم لكن ليس لها القابلية للمزوجة واحماله ان يكون العقب على الاولوية لا يولد على امره فلا يولد على امره فلا يولد على امره فلا يولد

في باب الفتن

الكثير منها فيسئل منها القليل انما يجمع ليس ابناءه عن الابناء الخبيثين ومن اهل ان يملك كل ولا يملك لعنه
هذا والحقيق حاصل المسئلة ان بها ان كان عنوان لا يحل من الميع والمواعظ وتوفي حال وجود المنفعة كما لو كان
الامر محصورا في الجنة المحصورة فوضع في الكي وهو وهم الامجاع على ذلك في الدنيا فلا دليل على عدم صحة البيع
ويعتبر ما في القود عموما ومخصوصا ما في القود ما في المانع خاصا في نفسه فهو ما في المانع ما لا يخلو عدم الاعطاء
لا ينافي ذلك وانما ذكره حكايا لافقوا في الارض من ان الامجاع على سبيل ثبوت في حكم العدم فلا ريب
الاعطاء على نحو ما في القود مضمون في القود المتأولة التي ليس هذا منها حقا وفيه قد غفرت عنه ثم انما
في ذلك ان اذال الحبيب لا يفتقر فان عنوان المنفعة حال عدم المنفعة خلاصا كما في بعضهم فلا يشهد بان
كان ان يذير والاشرف والشفاه ولا يجمع بين الارض الحيا المفوضة عنه وفيما تفرغ المنفعة من بيع هذا الاثر
على استراة الملكية لا يخلو او ما في ثبوت هذه الارض ملك المسلم على ما في نفسه فظاهر الامجاع للملكية
والاشرف للمنفعة لان بيع كون اللام في قولهم المسلم للملك بل ان الخصا ارضهم واعم من الملك والعام
ذلك على الخاص فيمنع من الملك الا ولا وجه له لظهور الملكية منه عند الاملا في الضربة ولذا لا يفرق بين
الذات من سوا الملكية والاشرف من اثار الحقيقة ويكون موضوعه ان في القود وكفاية وان لم يكن
اللام كما لا يخفى في المانع مما في المانع اذ لا يخلو من هذه النعمان الحرية ملكه فانما يكون الامجاع
الحققة والحكمة والمفتقر للغير فكذلك هذا الحافا للشكول عند القيد والظهور لفظ الغيبة في ذلك الحافا
على دخول الارض في كونها في ملك المسلم وان يجب رعا في مصالحهم كما هو مجمع القليل والكفاية على نحو
الوصف العام بناء على ملك الملك للملك مع اقربا في دفع المان بينهما بنجا المبناء والشجر وغيره باقوله لا
تجبالا والفتن لا يمنع الا في ملك لا مستند الا لا يخلو في اوصاف الدعوى لا تنقل الى المسلمين ومن ان
الارض المزودة لملكها المسلم في كل منهم لا يضر في خصته ومكروا فيمنه والاخذ بالارض وبطلان التنا
واضح فكذلك الفقه بيان الملة من اثاره الملك ما عدا اثاره منقطع الاصل ذلك نظر الى عموم
اذلة الارث وقوله الناس ساطون على اموالهم ومن ان طلبة التنا على غير التنا على حال فكذلك هذه
في غاية القلة في التنا الى المسلمين كالقصة بالنسبة الى الغير ومن ان لو ملكها المسلم ما لا احد منها
لا ثرا من سائر جمعها ولا يشيها ما لا يملك وهو بكم وغيره من سائر الجاهل في رده وهو بكم ايضا وكل
محدود في سائر صا لا دعوى الى المسلمين باضا لعدم انتقاله الى غيره ولا ترجع التنا به بالتنا
واما لو لم يتركاب مخالفة الاصول على عد المسلمين على قيد بل لا انتقال الى المسلمين وفي غيرهم فيقتدر
هذه الحقبة من اثاره لوجود الحافا لثمة في رده في حق التنا لانتقال الخصم الكبيرة الى احد واما ما في
الانتقال للملك من اثاره لا دعوى باضا لعدم الخصم في عموم قوله الناس ساطون على اموالهم واما
بغيره من اثاره الملك لا شاك في انجبتها والميع من كون القود من لوازم الملك لا عقلا ولا شرعا بل في
الملك شفا عن ذلك كما في حال الجنون وغيره من مقتضى العموم ذلك الا لا احد وكما في اثاره لعدم الخصم في
بعد ثبوت الخصم مع ان يتركب بكم لا يتم على قيد بل يبقا على ملكية اربابها وهم اكثر من سائر الجاهل في رده
وان اخلف خروجا عن الملك في مقامه او لا ما اشهر بينهم من ان الملك لا يبدل من مالك ثانيا انها اثاره
عنها صارت من اثارها الاصلية والاصلي فيها التملك الجبارة وجواز كل تصرف فالتع من ذلك خصيصا والخصيص

في باب الفتن

لا يور على جميع القضاة فضلا الى ان الخصم يصير لها ارض من الجواز في الاثبات القاطرة والملكية عمل الامم بها على كذا
بالمنافع ولا يتقاضى من هذه المنفعة شيئا على المسلمين ويجازهم بتسليم ارضها الى الوتون من ارضهم وما اذا اكلوا
احدا في شدة خامرنا هو الجواز عن منافع التبتين فيما ذكره هو الجواز على تحمل الجوز ومنع من كل من الجواز
في الاجازة وكذا كان المنع من بيع الارض المنقولة عنوة او غير التبتين من التبتين انما قلنا هو التبتين من
علمنا ما هو كذا يكون اجازة في زمن الصنوف والقبض مستقلة ومنفعة الى ما لا يفسد في الاستيلاء في التبتين
بها وعدم ما كانت به الاجازة على الحكمة والعقود المتواترة من ارض الارض انما يكون في المسلمين على انها على
لقد بدلت الملكية تكون ملوكة على جهة الشرك بين المسلمين فيمنع بيعها واجازة لها لعدم افعالها استحقاق التبتين
بقية وجهها لذلك ما يتحققه وعدم التصرف على قبليها وما يمنع بيع الجميع لكونها ارض الشركاء وتعد
الاخا ان الان يقال ان الامم اوفيا ببيع واجازة مع وجود المنفعة الشخصية لذلك ما يقال ان الملك على
بيع يمكن التصرف فيه بكل الوجه ويوقع بيعه على وجهه بغيره بحسبه معروف منافعها اوقافه فتنوع شرائ
التصريف ما من هذه الارض المذكورة ان يكون من النوع الثاني فلا اقل من هذا الدخل هو كذا في المنع من
بيعها بعدئذ يتوالت في جهات الملك التي يتعدت التبتين في بعضها مدفوع بان النوع في الملك غير ثابت بل
الثابتين من الاجازة التبتين وغيره من التصرفات في مطلق الملك خروج اوقافها لابل غير تابع هذا فالعذر
في المقام ان الاجازة المنقولة في كلام جمل من الاجازة المتضمنة بالتمتع بالحقة والحكمة ولما التصرف فليس
بها ولا لا على ذلك لان الحكم منها المستقلة على الذين من ارض السواد انما يجمع الاجازة بها ان قلنا بان لا يشرط
في مفتوح العتق كون الفاعل اماما ولا يجوز ملكه ولا فلا لا في ما لا يرفع بان منعه مع اننا استندنا في هذا
على جواز شراء بعض افرادها وهو ما يفسد المدعى ان يقال ان الاستثناء اشارة الى الارض التي يوصي فيها
على ان يكون لهم وغيره الحكم لا لا لا يرفع ارضه من ارضها بخلافه في ملكها في الكفاية للجواز وان كان الاستثناء
على ذلكا عليه فان التصرف منها ظاهر في ارض الوتون وغيره الاجازة بما لا يكونا عليه لا افعالها من المنع
وقيل لعمد الكفاية في الجواز على من الحضور والقبض مستقلة ومنفعة الى الامم بعد ذلك اماما وانما يفسد
القبض وقيل كما لا بد من جميع الفاعل بالتبديل من زمن الحضور والمنع ومن قبليها فالجواز وقيل
كما عرفت والتمتع لا يفسد بل قبله التي بينهم بالتبديل منها مستقلة فالمنع ومنفعة الى الامم والجواز الا ان
منه ذهب الامم وانقطع الحق وما انما الارض الى رباها ولا وجه لذلك كله الا ملاحظة الجمع بين ذلك المنع
والجواز وفيه اذ منع العا رضه وهي موعنة كما عرفت واتما الاستدلال بالتمتع على الجواز كما عرفت بعضه
ان كان المراد من التبتين على بيع ما يقع عنق من الغار وقت الفاعل ما هو بان على ملك المسلمين فواضح مجاز فيهما
وان كان المراد على بيع ما يقع عنوة في الجمل فلا يملك قطعا لجواز كون الارض موانا قبل البيع او بعد فاتها ملك
الجميع ان كثيرا منها تحت صلحا مصافا الى القطع بانها التبتين الجمل ان يفسد مثل ارضه الحرب والزرع وما
الاستدلال بما على التفصيل الثاني كما عرفت من غير مضافا الى بعض ما تقدم اننا لا اثبت الملك التبتين
في كلامهم انوا بعد ذلك لا اثار لم تعد الارض الى المسلمين بعقودنا اثم المعروف بينهم كان نقله غير واحد انصفا
المنع والا لا افعال منقولة العا رض مع كون الفاعل بان الامم فلو كانت موانا وقت الفاعل او منقولة غير لان كانت
ما مثل بلعيا بها لعموم احوالها في ريعنا اشكال من وجوه القدر ان التبتين للزبور يرفع بذلك افعالها

بسم الله الرحمن الرحيم

وقد الفتح ونحوها بمادة لغة والاشباع اتم بهد منهم فذلك انما احاطت العلوم الزمنية بها من حيث العلم
عن جميع الاوضاع الموقوفة فاعراضها من جهة فالمرجع ان يكون لها لم يكن له لغة فليس اطلاق فلا يدبر
لما ذكره اننا شككنا في انهم غلو في التمسك بالقرينة ومقدار ترتيب الاحكام اليه ذكرها على ما علمنا من لقنوه حذو
اجبالا ببيتين الوجوه الى حال اذن ان كانت من اولين فهي الاولى ان كانت موقوفة على ان لا يكون له ذلك
بالاخص او ما كان ان يكون فانه صلا هو لا على ذلك ويا هو العلم لان يكون في شخصه كونه على عتق
الفتح وانها تحذف بغير اشبع بالفتوح كما الكيفية بذلك مفاهيم نحو تلك الموصوفات واحدا او اهل في مفاد
وان كان هو الاصل لكنه منوط بالامكان فاذا انعقد فلا مناص عن العمل بالفتح لاجتماعها في كل مقام فيفقد
فيه العلم شيئا في موقوفة الموصوفات التي يرجع فيها الى الموقوفة والمادة المحصل الفتح والاشبع كونه
حيروا منه حين الفتح حكم بانها ميتة لاسا له انما هي ميتة او اوصاف الدال على ان عتقها من موقوفة
واما اذا اشبهت بالاشبع بعضها فبعضه في القرينة اشكال هذا وما الاشكال بالفتحة الى ارض الفتح
انتم فتح كالمها او جعلها كان غير ان الامام يكون ذلك نام لا للسلطان في غير محل لانها لا تلحق به ذلك حكمه
لما خصه ما ان الفتح كان باذن امير المؤمنين مخصصا كما يظهر من بعض النصوص التي لا تحصى كما يظهر من اخرها
يشترط ذلك فيقول سلا ولا يذم الذين واما ان عار للمفسر هذا وفي بيع يموت تذكره في الاصول في الجواز للمع
وبل والاعلان جازا غير ما يقع كونه من الموقوفة حذو ويظهر من النص ان برفقته كما اشار اليه بقوله
المنع والفتح في التحليل لا اجاع عليه كونه مخصصا كما بالقول سلا وشما سلا التاثير بعيد بل ان
المفسر المحرمان سلا كان من حيث خديج او ام قما او من الانجيل وسنة لغز الفتح ان امير المؤمنين كتب الى
ان يماخذ من ساكني احوال الله سبحانه وبقية من السيد المحرمان الذين جعلنا من الناس سواء العاقل من والباد
او كونهما بحكم المفسر عن جواز البيع والامارة واصل الاخرة ونفع الاسكان للمقصود الدال على امور الزبوة
وفي الكل نظر اما في الاول فلتع من كونهما كل بل انها ففتح فطما كما يظهر من بعض الاخبار ومن يجوز من الموقوفة
ببعضها مع منعه عن بيع الموقوفة حذو مع انها لو كانت كل كان لغيره فصر المنع عن البيع على الاعضاء السالفة اليه
انما دها لاسم لكي يعم مثل هذه الاعضاء وما قبلها اليه من العلوم ذهبا انما رها ويحذف غيرها كما يمكن في زمان الفتح
واما في الثاني فلعلم الوثوق بغيره ان كانتا الموقوفة على خلافه جعل هذا هو السبيل للمع بين تسليط المنع والاشباع
الزبوة وتبديلها بالقول انها تحذف بموقوفة كافي المقتضى فلا يبر عليه ما اوردته في الرخصة من وجودها في ارضها
انما انك فلا تفرق في بعض الاخبار انما فلا يبر من نعم الخدم فلا يبر في بيع ما اورد على ان كان من بيت
حديثه ونحوها من ان هذا استعمال اللفظ ومعها الحقيقة في جميع الاول مضاعفا الا ان تجد ان الاصل في الخدم على نحو
عاجزا لا اوصيا يتبعها حكمه عليه حيا ولما تسليط الانعام في الواية يلزم عريضة الاجرة بآية العترة فعاوض بما ردد
من بيع عقيل بمجلة من الصحابة من انهم مع انها ضعيفة واما في ارجح فلا في النصوص انما هي عريضة الحاج عن التسليم
بعد تسليم ارضه الخدم الدال انما عليها على البيع ولا في اكثرها على عريضة الاجرة نعم في خصوص الخبر المتقدم فانه يبر
ذلك وقد عرفت ما يبر من هذا كانت الاجرة عندنا كما يقع في الجواز وهل مثله في البيع مع الحاج عن عريضةها ام لا
عريضةها الاجماع على ذلك بل الاخبار متواترة او متفاداة بالفتوح وجمها ولعل الاظهر هو الثاني لما ذكره في ذلك
لا يصدق الاجرة جميعا بين المقيمين وعلا بالديك ليلين انما هو البير وهو ملك لمن استنبطه في صورة ما صدر عنها باذنا

في ارض مملوكة مطروحة وبها ما كان في ارض بلعده لكن مع شبه الملك فلا يباع الا بمكافاة في الجواهر غير واحد مضافا
 الى جوهرها وانه لا يخلو من البيع ويصرف كما في ثياب الاملاك فلا يباع بمكافاة الجواهر الغامضة الناس شركاء في ثلثه ان ائتمنا
 والكل لا يظنوه وفي ثياب الاملاك ولا في الجواهر منها ما اذا كان في ارض يملكها حق المسلمين من طريق قس
 ويحتمل ان يكون حرمها معنونا للجنس المقصود منها ولما اذا كان في ارض يملكها كراج بئر الملك كما لو حفرها
 من ان يقصد ان يفسد خلاصه من ملكه وكان كالا في ارض يملكها لم لا يكون له حق الاخصاص من ارض الاخرى
 وكذا لو كان في ملك الغير طفا كان الملك وقعاعا عاما او خاصا او ملكا لمسلمين كما في المقصود عنه فان في ذلك كله
 يتبع حكم الارض لانه يملكها ولا كان لما الهزقا تدران حرمه معك لا تذهب عصبته القروني في بعض الصنوع لا يوجب عصبته
 ما حاله وليس في ارض حتى يتبعها ان يبيع في ذلك بما اذا لم يكن معدا لمصالح العامة وشكلا في ما لا يشرى
 بغير حق الا من الطاسد في الكفا بغيرها بال تفصيل المتقدم نعم يشكل لها ان بناء على التيسير المذكور في اظهر
 في مناس المسلمين او الاما من الشان وغيرها فان مفسدناها ان يكون لما لك الارض مع ان التيسير ^{المعتمد} على مفسدنا
 ذلك مفسدنا التباينات الاصلية لان بقا القواعد وان كانت يفسد ذلك لا اخرجنا عنها في القفا
 بالتيسير المزبولة بشرط الثاني ان يكون الملك طفا كما في بعض العبار او انما كما في اخرى والدليل على ذلك
 على بيان المرامين كونه طفا وانما ماقول نخرج من جوفها الاول كونه ممتكنا من انحاء القصر وميزان العوا بغير
 صبر كونه طفا بهذا شرطه معا ومن هنا يستدعي بغيرها لنا ط المسند من مسئلة الوقف وام اقول هي
 ممنوعة ان ادعى القطع بذلك مسند ان ادعى الظن لكنه لا يقول عليه في الاحكام الشرعية مضافا الى انه يفرغ عليه
 عدم حصة حصة جميع العين المسند اجمع والشرطه والندوة فيها عند نفس الخاص لمكان انحاء القصر كما في يباح
 انه اشقت كلهم على حكم بغيره بيع العين المزبولة الثاني كونه ما لا يتعلو به حق الغير في ان الكلام فيه كالكلام في
 مع انه مستوفى عما ثبت جواز بيعه ما هو كماله في بيع في من الخيار وتركه للديون والاعداد كما في مضافا الى عدم حصة
 لغيره عدم جواز بيع ام الولد عليه لمكان تعلق حق الغير فيها الثالث كونه غير منقول وفيه مضافا الى ما تقدم انه لم يكن
 جواز بيع الموهوب ويحتمل وانه لا يبيع لغيره في بيع وام الولد عليه الرابع كونه غير موقوف شرعا من بيعه وميزان البيع
 الداء موقوف شرعا مع ان لو باع كان البيع صحيحا الا ان يقال ان الموقوفه لبيع على البيع لانه لا يملك خارج كل ما هو
 في بيعه بغيره المصنف عليه حيث قال فلا يبيع مع الوقف مالم يرد بقا في الخراج لا خلاف بين اربابها او يكون البيع
 احولا لكن تحقيق الكلام في حديثه بيان امور الاول في بياننا سبيل الاصل في جواز بيع الوقف ومما فنقول ان
 ان اصل الموقوف لا يباع والميراثا طاعة والنصوص الواردة في الوقوف والعقد ما بها لا يباع ولا من حق
 يرد لها وارث السموان والاخرين من ثمنها او يهبها صلى الله عليه وسلم لا يملكه والثاني اجماع وان حال ان لا
 ينقطع عن ثلثتها الوقف فانه صدقنا في مضافا الى ان الموقوف حقيقة الوقف لا دام عرفا رادة قطعا هو
 ينافي البيع حذر عليه في شكل الحال جواز بيعه فلا يرد من الاتم انما بان الدوام غير ما هو في حقيقة ان الحكم
 بطلان الوقف كالكلام وقف وبما على الوقف موقوف جواز البيع جازيا على انواعه حيث ان الاول هو
 لوضوحه لا يتوقف في الثاني ويقال فيها اذا حرم بالوقف متعلق الوقف الهبة التي كبت بحيث يكون الوقف
 دارا بغيره لا يخله منقطع بغير الوقف بغيره والهيبة لتبدل الموضوع وفيما اذا كان الخلف بين ارباب الشرط في
 ان لا يسيتم مفسد اعظم من مفسد وقف كفضل الانفس ونحوها في موال ولا عرض فاذا فصل الخلف الى الحد المزبولة

في ارض مملوكة مطروحة وبها ما كان في ارض بلعده لكن مع شبه الملك فلا يباع الا بمكافاة في الجواهر غير واحد مضافا الى جوهرها وانه لا يخلو من البيع ويصرف كما في ثياب الاملاك فلا يباع بمكافاة الجواهر الغامضة الناس شركاء في ثلثه ان ائتمنا والكل لا يظنوه وفي ثياب الاملاك ولا في الجواهر منها ما اذا كان في ارض يملكها حق المسلمين من طريق قس ويحتمل ان يكون حرمها معنونا للجنس المقصود منها ولما اذا كان في ارض يملكها كراج بئر الملك كما لو حفرها من ان يقصد ان يفسد خلاصه من ملكه وكان كالا في ارض يملكها لم لا يكون له حق الاخصاص من ارض الاخرى وكذا لو كان في ملك الغير طفا كان الملك وقعاعا عاما او خاصا او ملكا لمسلمين كما في المقصود عنه فان في ذلك كله يتبع حكم الارض لانه يملكها ولا كان لما الهزقا تدران حرمه معك لا تذهب عصبته القروني في بعض الصنوع لا يوجب عصبته ما حاله وليس في ارض حتى يتبعها ان يبيع في ذلك بما اذا لم يكن معدا لمصالح العامة وشكلا في ما لا يشرى بغير حق الا من الطاسد في الكفا بغيرها بال تفصيل المتقدم نعم يشكل لها ان بناء على التيسير المذكور في اظهر في مناس المسلمين او الاما من الشان وغيرها فان مفسدناها ان يكون لما لك الارض مع ان التيسير المعتمد على مفسدنا ذلك مفسدنا التباينات الاصلية لان بقا القواعد وان كانت يفسد ذلك لا اخرجنا عنها في القفا بالتيسير المزبولة بشرط الثاني ان يكون الملك طفا كما في بعض العبار او انما كما في اخرى والدليل على ذلك على بيان المرامين كونه طفا وانما ماقول نخرج من جوفها الاول كونه ممتكنا من انحاء القصر وميزان العوا بغير صبر كونه طفا بهذا شرطه معا ومن هنا يستدعي بغيرها لنا ط المسند من مسئلة الوقف وام اقول هي ممنوعة ان ادعى القطع بذلك مسند ان ادعى الظن لكنه لا يقول عليه في الاحكام الشرعية مضافا الى انه يفرغ عليه عدم حصة حصة جميع العين المسند اجمع والشرطه والندوة فيها عند نفس الخاص لمكان انحاء القصر كما في يباح انه اشقت كلهم على حكم بغيره بيع العين المزبولة الثاني كونه ما لا يتعلو به حق الغير في ان الكلام فيه كالكلام في مع انه مستوفى عما ثبت جواز بيعه ما هو كماله في بيع في من الخيار وتركه للديون والاعداد كما في مضافا الى عدم حصة لغيره عدم جواز بيع ام الولد عليه لمكان تعلق حق الغير فيها الثالث كونه غير منقول وفيه مضافا الى ما تقدم انه لم يكن جواز بيع الموهوب ويحتمل وانه لا يبيع لغيره في بيع وام الولد عليه الرابع كونه غير موقوف شرعا من بيعه وميزان البيع الداء موقوف شرعا مع ان لو باع كان البيع صحيحا الا ان يقال ان الموقوفه لبيع على البيع لانه لا يملك خارج كل ما هو في بيعه بغيره المصنف عليه حيث قال فلا يبيع مع الوقف مالم يرد بقا في الخراج لا خلاف بين اربابها او يكون البيع احولا لكن تحقيق الكلام في حديثه بيان امور الاول في بياننا سبيل الاصل في جواز بيع الوقف ومما فنقول ان ان اصل الموقوف لا يباع والميراثا طاعة والنصوص الواردة في الوقوف والعقد ما بها لا يباع ولا من حق يرد لها وارث السموان والاخرين من ثمنها او يهبها صلى الله عليه وسلم لا يملكه والثاني اجماع وان حال ان لا ينقطع عن ثلثتها الوقف فانه صدقنا في مضافا الى ان الموقوف حقيقة الوقف لا دام عرفا رادة قطعا هو ينافي البيع حذر عليه في شكل الحال جواز بيعه فلا يرد من الاتم انما بان الدوام غير ما هو في حقيقة ان الحكم بطلان الوقف كالكلام وقف وبما على الوقف موقوف جواز البيع جازيا على انواعه حيث ان الاول هو لوضوحه لا يتوقف في الثاني ويقال فيها اذا حرم بالوقف متعلق الوقف الهبة التي كبت بحيث يكون الوقف دارا بغيره لا يخله منقطع بغير الوقف بغيره والهيبة لتبدل الموضوع وفيما اذا كان الخلف بين ارباب الشرط في ان لا يسيتم مفسد اعظم من مفسد وقف كفضل الانفس ونحوها في موال ولا عرض فاذا فصل الخلف الى الحد المزبولة

[illegible]

خوف الخراب مع بقا الاشغال به ووجود من يقره فلا يمنع ان يكون مسوقا لبيعها لعموم الخوف وانما المقتضى بغير الوفاء
الى معنى الخراب كما يظهر من بعض الاجل حيث قال المراءون خوفه ظهورا جازما من تداعي الشك والقرابة واذا جازم
النهي خرجت الامور كما ينبغي ان يكون الخوف من الخراب كدليل على حقيقة ان فلا فلا انما المقتضى بغير الوفاء
لما نحن وبسبب عن رأيت من بيع حصة من الارض وبيعها على نفس الدنيا اشترطها بغير الوفاء فلو كانت
الحاصل فان كان في بيع حصة من العقيدة وبسبب من ذلك الى ان ذلك واني قد اذنا ويقومها على نفس ان كان
وكتبت اليه ان الرجل ذكر ان بين من دفع هذه العقيدة اخلافا شديدا ان كان في بيع هذا القول في
يدفع الى كل انسان منهم ما كان وفاء له من ذلك من مقتضى عقيدة الى علم ان الذي لم يكن ان قد علم الاختلاف
ما بين خطاب الوفاء ببيع الوفاء فانما مثل اثره ما جاء في الاختلاف ما بين حلف الاموال والنقود في المناقشة
من صدق باثر يدل على جواز بيع الوفاء فاصحح ان هو هل الكلام لان المقتضى بغير الوفاء
وهو غير محقق والمقتضى كذا القول ولم يظهر ما يدل عليه الامر ببيع حصة من العقيدة وهو ليس بمقتضى
بقوله على غير حجة الوفاء وذلك باثر يدل على جواز بيع المقتضى لا الدائم لكن هو هل الكلام ان الارض من هذا
الاعتقاد في هذا المقتضى لان امر الامام ببيع حصة وارضها التي ان لم يكن مقتضى القول ولو كان على المقتضى
فقط بينهما حد وان كان يكون بقوله على غير حجة الوفاء مع انه لا ينافي الظهور في غير هذا القول في غير حجة
مقتضى الاجابة من تلك الحجة ولم يظهر ما يدل عليه واما في ظهور الحجة المقتضى مع انه لا ينافي الظهور في غير هذا القول في غير حجة
التي يكفي لبيان ذلك المقتضى المقتضى كدليل المقتضى والدائم وهو قوله واما جازم في الاختلاف ما بين ذلك
والنقود هذا ولعل من غير ذلك المقتضى بالمواد الخراب هذا حد جازم المقتضى انما على هذا المقتضى بغير الوفاء
عموم الخوف وان غير ما لا ارجعه لغيره لعل انما المقتضى فان كان غير ما لا ارجعه لغيره لعل انما المقتضى فان كان
له صبر وان ادى الخلف الى الخراب على جواز بيع حصة المقتضى ولما لم يكن رغبها لغيره لعل انما المقتضى فان كان
ذلك لا بل انما المقتضى بغيره وبما ظهر في الاثر انما المقتضى بغيره لعل انما المقتضى فان كان
الشك في المقتضى لا اذني فاجزى مسوقا ببيع اصله واما المقتضى بغيره لعل انما المقتضى فان كان
كلما اكثر انما المقتضى بغيره لعل انما المقتضى بغيره لعل انما المقتضى فان كان
خبر جعفر بن بيان عن الصادق عليه السلام في رجل ادى من ربه وقرابته من ادى الى ان قال فلوارث من قرابته
الميتان يبيعوا الارض ما اصابوا من بيعها من المقتضى قال نعم اذا كانوا رضوا كلهم وكان البيع خيرا لهم ابا
الان في الاعتماد عليه ما اشكال الا انما المقتضى بغيره لعل انما المقتضى فان كان
الموتور ما يبدى ما من غير المقتضى بغيره لعل انما المقتضى بغيره لعل انما المقتضى فان كان
الموتور ما يبدى ما من غير المقتضى بغيره لعل انما المقتضى بغيره لعل انما المقتضى فان كان
الموتور ما يبدى ما من غير المقتضى بغيره لعل انما المقتضى بغيره لعل انما المقتضى فان كان

اصليا اهل ابل لا يتم من غير المحرم كذا كذا فاما من غير ما هو موطوءه ولا يديه وهو ما وجدنا من اولاد بايع
معا الشيوخ لم يثبت في الحقيقة الشرع كما ثبتا ومن اولاد بايعا الى التحالف كذا هو ما وجدنا في
واما لو كانت محرمه بالارض لم يحسن واسل لم يوصف فلا يمنع من بيعه لا خلاف في ذلك بل مع عدم وجوب المعاوضه كان كذا
المعروف وعلى الحرمان لا يثبت لان كانت بينهما بيع الملك فالله اعلم ان الله في ان المراء تكون اولاد ولو جعله
علقه لا يظن كما هو الا انه يثبت في الاول وفي الثاني يثبت له المراء كذا لو كان يوطئ الملك فلو لم يكن
قبل الملك بعقد نحوه فافله فلا استيلاء ومن ملكها فبعد ذلك ليس من بين يدي المشتري فله فلهما المأصل
انتم لو اجعتم في الشوط المذكور فحقوا الاستيلاء لا غير شرعا وحرم بيع الامه ما دام ولدها حيا الا ان يوطئ الاول
ما اشاء والبل لم يثبت بقوله في من يوطئها مع احدا مولاها سواء كان في بيعه الثمن او في ثمنه من غيره وان ثبتها
عند المأصل لا خلاف في صحة من يوطئ المشتري فلا يثبت في فلهما ولد الشرع كما قيل عند اهل
الضره فلهما بعد ذلك وهو المراء الا انهما المبيع للمبيع الشرع وهو ان لا يملك ما يوطئ به ثمنها
فانما على مستثنات المذكور والماء مطلق حكمه غير ان الماء واذا غاط الاكثر الا ان الماء لا يبيع في الزبوة انما
ولا يوارثها الخلاف ما دل على جواز بيعها في ثمنه فلهما المراء فلهما المأصل لا خلاف في ذلك فلهما المأصل
موت الماء كذا لان الاطراف جواز بيعها حيا او ميتا ما مع الموت فلا يثبت في كذا في المراء فلهما المأصل
بره حليته الشئ في يده اربعه يوطئها على الولد بعد وفاته ويضره على ثمنها بعد البيع ويضره من يوطئها ثانيا
وما مع الحره فلا خلاف في الابحاح المتوكل على الفسخ على الجواز لا يثبت في المأصل المأصل لا خلاف في ذلك
من الاذن في بيعها في الثمن كذا غير محرم من يوطئها في ثمنه من ام الولد شاع في الدين قال نعم في ثمنها
ولا موجب لغيره فلهما المأصل الا انهما المأصل لا يثبت في ثمنه من يوطئها في ثمنه فلهما المأصل لا خلاف في ذلك
حقا وهو المأصل لا يثبت في الجواز لا يثبت في ثمنه من يوطئها في ثمنه فلهما المأصل لا خلاف في ذلك
بغيرهما من يوطئها في ثمنه من يوطئها في ثمنه فلهما المأصل لا خلاف في ذلك فلهما المأصل
التي لا يعمل عليها في الاحكام الشرعيه وهو جواز بيعه في ثمنه من يوطئها في ثمنه فلهما المأصل لا خلاف في ذلك
فيه اشكال ولا ظهر انما في كذا من يوطئها في ثمنه من يوطئها في ثمنه فلهما المأصل لا خلاف في ذلك
فالله اعلم في الحاشييه او يوطئها في ثمنه من يوطئها في ثمنه فلهما المأصل لا خلاف في ذلك
لحق جوار ونحوه ولو شرع من غير ما هو موطوءه ولا يديه وهو ما وجدنا من اولاد بايع
فيه في وجوب القول شك ان المراء هو الاطراف في النقل الثاني فاجب على غيره فلا يوطئها على غيره
بعض فقهاء الكلام في كذا وهو ان يوطئها في ثمنه من يوطئها في ثمنه فلهما المأصل لا خلاف في ذلك
الجنائز ما عدا ما مضى فلهما المأصل لا يثبت في ثمنه من يوطئها في ثمنه فلهما المأصل لا خلاف في ذلك
الفنصان واثافي الثاني فلا يوطئها في ثمنه من يوطئها في ثمنه فلهما المأصل لا خلاف في ذلك
علائق ام الولد انما يثبت في ثمنه من يوطئها في ثمنه فلهما المأصل لا خلاف في ذلك
لا الحقيقة صبرتها لا يوطئها في ثمنه من يوطئها في ثمنه فلهما المأصل لا خلاف في ذلك
او على الولد صلاحكم جنائز المولى يوطئها في ثمنه من يوطئها في ثمنه فلهما المأصل لا خلاف في ذلك
والاشفاق كما في الثاني منه الجنائز والموتى يوطئها في ثمنه من يوطئها في ثمنه فلهما المأصل لا خلاف في ذلك

ما ذكره بين حواشي البيع اصله دعوات تعلق الان شرقيها في بيعها كذا يحون حواشيه دفعه الى عليه
 يقتضي حواشيه ذلك لا يخرج من الصفح اذ هو سلفا لها يكون النفاض بينهما وبين ما دل على منع بيعها خارجا عن النفاض
 من ربه وجانب البيع من غير ان النفاض انما هو في بيعها ولا يخرج من الصفح اذ هو سلفا لها يكون النفاض بينهما وبين ما دل على منع بيعها خارجا عن النفاض
 اصله محال على البيع والبيع دعوى ان البيع محال هذه من ذات عقدته وحفظ النفس
 الواجب شرعا على طرفي النفاض ان لا يخرج من الصفح اذ هو سلفا لها يكون النفاض بينهما وبين ما دل على منع بيعها خارجا عن النفاض
 بينهما لذلك بعد تحقق البيع الشرعي لما تفرق بينهما ان النفاض انما هو في بيعها ولا يخرج من الصفح اذ هو سلفا لها يكون النفاض بينهما وبين ما دل على منع بيعها خارجا عن النفاض
 لم يكتب البيع الا لتمامه من الحرة ومثله من الكلام ما اذا افسح المولى من الانفاض فلا يخرج من الصفح اذ هو سلفا لها يكون النفاض بينهما وبين ما دل على منع بيعها خارجا عن النفاض
 البيع بل على ان النفاض او الفسخ او يجوز ذلك مما يحصل من الاتفاق في حاله المحال على البيع والبيع دعوى ان البيع محال هذه من ذات عقدته وحفظ النفس
 انما فان قريبها ولا بد من لتمامه من الحرة ومثله من الكلام ما اذا افسح المولى من الانفاض فلا يخرج من الصفح اذ هو سلفا لها يكون النفاض بينهما وبين ما دل على منع بيعها خارجا عن النفاض
 الملوكة من التبرك ولا جبارا لما على بيعه وبعدها من افسح المولى من الانفاض فلا يخرج من الصفح اذ هو سلفا لها يكون النفاض بينهما وبين ما دل على منع بيعها خارجا عن النفاض
 من افسح المولى من الانفاض ولا جبارا لما على بيعه وبعدها من افسح المولى من الانفاض فلا يخرج من الصفح اذ هو سلفا لها يكون النفاض بينهما وبين ما دل على منع بيعها خارجا عن النفاض
 البيع من بيعها وما على ما افسح المولى من الانفاض ولا جبارا لما على بيعه وبعدها من افسح المولى من الانفاض فلا يخرج من الصفح اذ هو سلفا لها يكون النفاض بينهما وبين ما دل على منع بيعها خارجا عن النفاض
 بشا من الهاتين من وجهه فيشاطان فالجواز لتمامه من الحرة ومثله من الكلام ما اذا افسح المولى من الانفاض فلا يخرج من الصفح اذ هو سلفا لها يكون النفاض بينهما وبين ما دل على منع بيعها خارجا عن النفاض
 وهو الفاعل المتعلق بغيره من ان دفع المفسدة او من جلب المنفعة فاعرفا لتمامه من الحرة ومثله من الكلام ما اذا افسح المولى من الانفاض فلا يخرج من الصفح اذ هو سلفا لها يكون النفاض بينهما وبين ما دل على منع بيعها خارجا عن النفاض
 فانما فان وهو الاظهر واما التبرك لتمامه من الحرة ومثله من الكلام ما اذا افسح المولى من الانفاض فلا يخرج من الصفح اذ هو سلفا لها يكون النفاض بينهما وبين ما دل على منع بيعها خارجا عن النفاض
 وجوزوا بعد النفاض وان كان علوه فيها اذ ان كان ذلك في بعضهم يكونه موقوف على افسح المولى من الانفاض فلا يخرج من الصفح اذ هو سلفا لها يكون النفاض بينهما وبين ما دل على منع بيعها خارجا عن النفاض
 مع ديناره حقا بين الحقيقين وتعلقه في بيعه من الحرة ومثله من الكلام ما اذا افسح المولى من الانفاض فلا يخرج من الصفح اذ هو سلفا لها يكون النفاض بينهما وبين ما دل على منع بيعها خارجا عن النفاض
 الا قرب البيع من على محض ان التبرك لتمامه من الحرة ومثله من الكلام ما اذا افسح المولى من الانفاض فلا يخرج من الصفح اذ هو سلفا لها يكون النفاض بينهما وبين ما دل على منع بيعها خارجا عن النفاض
 وفي بحث الاقرب من الحرة ومثله من الكلام ما اذا افسح المولى من الانفاض فلا يخرج من الصفح اذ هو سلفا لها يكون النفاض بينهما وبين ما دل على منع بيعها خارجا عن النفاض
 بين ما اذا كانا لتمامه من الحرة ومثله من الكلام ما اذا افسح المولى من الانفاض فلا يخرج من الصفح اذ هو سلفا لها يكون النفاض بينهما وبين ما دل على منع بيعها خارجا عن النفاض
 كالكلالة في الوهن فالامانة في ذكرنا عاده كليتة في بيعه من الحرة ومثله من الكلام ما اذا افسح المولى من الانفاض فلا يخرج من الصفح اذ هو سلفا لها يكون النفاض بينهما وبين ما دل على منع بيعها خارجا عن النفاض
 ما يدل على الجواز مع ملاحظة ما يدل على البيع فان كان عامًا وخاصة فالخاص يقدم على العام وجوزوا ان كانا عامين
 فالوجهان ضم لو كانا من التبرك لتمامه من الحرة ومثله من الكلام ما اذا افسح المولى من الانفاض فلا يخرج من الصفح اذ هو سلفا لها يكون النفاض بينهما وبين ما دل على منع بيعها خارجا عن النفاض
 البيع ايها المستثنى صوابا اخرى اليه نحو ما اذا كان مولاها ولم يخلع حواشيه وعليه من منصرف وان لم يكن شيئا
 لها لانه انما يتم لو كانا من التبرك لتمامه من الحرة ومثله من الكلام ما اذا افسح المولى من الانفاض فلا يخرج من الصفح اذ هو سلفا لها يكون النفاض بينهما وبين ما دل على منع بيعها خارجا عن النفاض
 على من ينفق عليه او يسترط الحق وغير ذلك من الصور حتى انها بعضا من غيرهم الى غيرهم صوابا في غيرهم الصواب
 على انهما الطلاق بقوله ولا بيع الرهن الا مع انك ان الرهن اشكال لان الاولات بيع الرهن على حاله من الوهن ان
 بان ببيعها مصر قايده على ان عليك التبرك لتمامه من الحرة ومثله من الكلام ما اذا افسح المولى من الانفاض فلا يخرج من الصفح اذ هو سلفا لها يكون النفاض بينهما وبين ما دل على منع بيعها خارجا عن النفاض
 يقال البيع مطلقا لانه لا يخرج من الصفح اذ هو سلفا لها يكون النفاض بينهما وبين ما دل على منع بيعها خارجا عن النفاض
 انظر الى الطلاق فان بيعه البيع لولا ما كان في الوقت ما لم يولد من لبنين ان بيع الرهن بلا ان لا يكون
 بل يكون حتى يطلعه هو الموقوف لثالث ان طاعة الباطل المحض بجهة التبرك في الانفاض مع انه ليس كذلك قطعا لانه بيع

في بيان البيع والوعد

في بيان البيع والوعد

مع الحق بل الرذ من المرفوع بل بعد الزايم بناء على اننا انما نعرفه ليس اجازة للعقد حتى يكون المرفوع بل هو مفيد
اسقاط حق الوفاة وعلما اننا لو لم نعلم ان الحق لا ينافي مع كونه لا ينافي مع صحة العقد نعم هو مانع عن بقائه لا لا الرذ
على بقائه معتق وعلما اسقاطا فحصل الحق فالتقصير هو العقد فوثره لعقد المانع الذي ان يتكافأ فقام
ان المرفوع سلطنة المرفوع كالا مرفوعا فمات لا يمنع خبايا العبد من بيعه ولا من حقه ولا من سائر التوافيق
ام منقصة بوضع المرفوع على المرفوع وحكي عن العلامة في كونه عن بعضهم المانع والاخرى الموانع سواء كانت بخلافه
وكان المرفوع موصلا او مستقلا فمات المرفوع او اريد انما الاصل فلا يخل وجوبه بالتقصير وانما المانع عند المقتضى
حق الجناية والعبد وهو يجب ان يستلزم مانع ومنه منع الاستمرار ووضعه ولو سلم فالعبد بالعكس في المقام الذي
يكون الجناية المرفوعة في العقد ولا ينافي ذلك شرعا فان عقابا به فاما يكون الجناية انما تلك الجناية التي تعلق بها العقد
بين المانع انهم صرحوا بان لا ينافي ذلك من بيع المالك حيث لا يخرجه من بيعه ولا من غيرها وكذا في تركه لبيت
المستشرق منه حيث لا يخرجه من بيعه ولا ينافي ذلك من بيع المالك حيث لا يخرجه من بيعه ولا من غيرها وكذا في تركه لبيت
ومما ان كان الجناية فيها للمجني عليه بين القصاص والاكرام في ذلك لا يدل على ان البيع حتى يقتضيه القصاص بين القصاص
الملك فهو المبيع المستحق للعقد ما لم يرض عنه فلو كان الكلام في تقصير محض وهو ان يكون صحة العقود
اللازمة وكيفية البيع قبل القبض واختلفت كيفية القصور وكيفية القصور بما يرضه بان يكون حينا والبيع للمجني عليه
عند ذلك القصاص او الاستدراك وجوه وانما لا تضعها الا ذلك لنا فانه هو ما دل على ان الجناية للمجني عليه بين
القصاص والاستدراك في انما المالك المانع المرفوع ولم ينع ولا يرضه عموما بل على ان البيع وجودا وارجح للمعروف
وهو اقلية القول وطريقا الامير لا اقلية الحقيقة المرفوعة بل هو من حقيقة البيع على ما دل على بعضه المانع من
البيع هنا بقوله الغرض من الانتفاع بالبيع كونه في معرض التلف ويكون الغاية على مثله سفيها وباتفاق
العقد في على التسليم واكمل كالتزويج على الحقيقة ثم كثر ما ان يكون غايته ما يرضه واما على ما دل على
يكون جازما لا به ثم علم ورضي كما ان يكون كذلك كونه في معرض التلف ويكون الغاية على مثله سفيها وباتفاق
وعلى الخبر انما ان يكون البيع مجرد النقل وبشرط ان يرضه عموما ويبيع او يرضه على ان لا يرضه على البيع
في الصورة الاولى يقتضيه كونه اشترى ميبعا غايته كونه في انشائه ذلك واما في الثانية فيقتضيه ان لا يرضه
وبين الفسخ للثبوت ان لا يكون هو عين كانت الجناية عديمة واما ان كانت خائفة بفسادها فبها وبما ان لا
يصير ويكون مع المالك معها التزامه بائنا كالتوفيق او اعتقدا فلا خيار ومن ثمة لا دليل على كونه لا
منه به بعد عموما بل على ان الخيار للموثر في فكه باقل الامر من ان يرضه ان لا يرضه ان لا يرضه
والجاني لا يبيع اكثر من نفسه وبين رضه المرفوع على المانع المانع سواء بيع مجرد النقل او بشرط
حدا للموثر في ان يرضه بل يكون له الخيار للموثر في ان يرضه بائنا كالتوفيق او اعتقدا فلا خيار ومن ثمة لا دليل على كونه لا
بقاؤه خيارا للموثر بين الامور المرفوعة ولو بعد البيع القصاص على المانع ورضه عموما بل على ان البيع وانما
بموجب ذلك على الحكم المرفوع بشرا من وجبه فالمرجح الدليل هو اقلية القول وان لم يكن هو مادل
على الحكم المرفوع فالمرجح كالا لا يرضه كالا في المقام جازما ثم القصاص في نفسه القصاص وان نداء المولى والمشتري
فالباع جاز له ولا يطل ويصرف مع الايتساع مع عدم الاستسقاء كان المشتري ما يرضه له خيارا ليقبضه وهذا القصر
له كفضاؤين غيره يرضه رجوعه عليه ان يرضه المشتري ان كان يكون مقدر على تسليمه فلا يرضه بيع المرفوع

[illegible]

خانم بخت

مناجرة الطائفة في بيعه ان كلا من كل اثنان وثمانون ومكانا ثمانية وثمانون من حوايات الأعيان في الموقن
 الكيل من قبله بغاذا من مبيع العقد عليه من قبل المتبايعين اولا من كل واحد من الكيل والوزن كالاجنحة الخارج من
 البلد لو دخل من يد بائعهم من حوايات مبيع الكيل والوزن مع ان الاختلاف والفرق موجود في هذا العقد انما
 مثل هذا الفرق عرفا وعقلا لا لا يخفى وما ذكرنا ظاهر ضعف ما عمن انهم يفتون من حوايات البيع بغير حوايات في خصوص حال
 السلم ان كان معلوما ان كان معلوما في السلم وفيه ما ذكرنا من كماله من البيع اجزاء يتبع القيمة بها مع اختلاف الجنس من
 الاسكان في هذا فيفيق التقييد على وزن الاقل انما هو من العلم في المقام القيمة الا مع مضمون الفن بغيره يجوز ان
 مقبول على اصل المسألة ولا اعتبار في ما بين علمه او غيره يجوز ان البناء على الترتيب الساتر ويجوز ان يتحول احد
 المتبايعين على الآخر في ذلك الكيل والوزن وهو قوله ما فيها على خبر الاجمعي مع الوثوق به وهو قوله في البيع
 اختاره بوضوح البيع على غير ذلك من الأمور التي لا تعلق ما ذكرناه انما هي انما لو وقع العقد بين الاصلين اعتبر بهما
 كمن علم غيرهما ولو وقع العقد من اولى بمخوفا من غيرهما خاصة بكون اولى عليه اما لو وقع العقد من اكمل
 فالحيث التمسيل من اولى بمخوفا من غيرهما ولو وقع العقد من اكمل فالحيث التمسيل من اولى بمخوفا من غيرهما
 ويكون علم كل من الاكمل والاكمل على علم الاصل ما في البيع المضمون في كل علم المالك من العقد وان جهل القسط
 ولا يفتي فيه علم من علم انما انما لا يصير على كل من الوصف والصفة كذلك بغير العلم والقسط من ثم لو اضر شارب
 يقع معتقدها لبيع مع ما عده المشركها طرف من عمله بخص البيع فوقع ما خلا وان ساد في البيع في ان
 الوصف فظهر ان لا يرد في انفسا القم على التمسك في العقد مع حيث جعل البيع ولو سلم المشرك البيع فقلت كان معهودا
 منهم سواء كانا بائعين بائعا او ائتمرا في واحد ما جازا هلا ولا عزم على ما وسواء في المشرك من غيرهما بائعين
 لقوله على اليد ما اخذت حتى تؤدتها للعامة الفرقة السليمانية ثم كل عقد يضمن بغيره ضمن بغيره
 انما كما يضمن المشرك مثله بغيره فان في يد من يضمنه من ماله ولا يضمن عليه ايضا انما في البيع كل من يضمن
 بغيره ولا يضمن له البيع وضماله الى البيع مع ثمانية فلا يضمنه فذهب بعض المتأخرين في ذلك متمسكا بما ذكر
 البراءة وما يميز الغاية التي قام لا يجمع على ان لا ضمان فيها للوضوح عند مقابلة الاصلين في ان العقد متى وقع كونه ذلك
 منها وان فصل به الفجر لا يكو عقد لعلة في ان يضمن من شرطها المبيع بشرط البيع سوا العقد الخاص لعلة
 الكيل عليه بل يضمن ما هو المسمى من كونها بائعا من حيثها من شرطها البيع بها بل لا يضمن الا بائعا في انما كانا
 ما كنية او شريك ولا في غير موقوف لان المتعاقبات في الصفوة والعرض ان قصد انشاء تعيين التملك بالصفوة
 على الانتفاع بالقبوض على نصيب التملك فاذا انفق المالك فلا يضمن في التصرف بها لا انتفاع القيد باسقاء القيد
 الثاني لا يضمن على خلاف انما عده جاء الدليل والبرهان في انما عده في الصفوة وما في غيرها كالقمام ونحوه فلا يضمن
 فيها ما لا يصلح عدمها دعوى ان العلم بانها القيد يوجب فلا يضمن على الانتفاع بالقبوض من غير العلم بانها
 لو فرض في هذا البيع موقوف في انما عده في الصفوة وهو كان وصوب للتصرف في البيع على النفس من فوعة بائعا
 نيلهم ذلك تمنع كونه موقوفا لظهور قوله لا يضمن في الصفوة لا يوجب نفسه في اوصاف العقد خاصة ودون غير هائل
 ويخبر كما عرفت فاعلم على اعتباره في المقام فظهر انما انما القبوض مضمون على ما مضى في الجملة لكن قبل بعبارة
 يوم يضمنه والاعمال والاشهر على ما حكم وقبل على الفهم من يوم يضمنه اليوم يضمنه وقيل له وقيل يوم يضمنه
 وهو لما عزم من المتأخرين على نبوه الى انما يضمنه في الكلام في المقام هو ان كل مال مضمون بالغير سواء كان مضمونا

على قولين ثم لو علم قانونان الحوزة فلا شيء شرعاً فاسداً وانما يقعاً فاسداً حكم شرع نفسه وبهذه الملة
الانفعال الى الحوزة فان كان ما اشترط معلوماً وكذا عين ما لمصرح على الحوزة لذكر ان كان معلوماً
مطابقاً لصفة من الاصل فيعلم ان لا يجوز له ان يبيع ما اشترطه من غير ان يكون له حوزة لانه لا يملك
وهو ان الغالب ان القانونين لا ينافيان بل هما مقتضياناً وهو مشكل **الثاني** في الاختلاف بين المالك
ان على من يبيع كل شيئاً

اعني ان كان سكا ندياً وهو مشكل لا يمكن ان لا يكون له حوزة من غير ان يبيع سكا ناً مع ان كان البعض لا يبيع
كثيراً ولا ذلك يقتضيه التحقيق ان يقع القيمة بحسب منوط بالمكان الذي يبيع فيه هذا وقد اختلف من ان يبيع
المال من غير ان يبيع المالك وان على من يبيع سكا ناً لا يبيع الا في المكان والحوزة في الموضع ان كان له
في الموضع ولا يجوز بيع ما يملك في موضع آخر وان كان سكا ناً لا يبيع الا في المكان والحوزة في الموضع ان كان له
لو كان منها لا يبيع الا في المكان والحوزة في الموضع ان كان له في المكان والحوزة في الموضع ان كان له
مع شدة مخالفتها لغيره وان لم يجرى في الموضع الا في المكان والحوزة في الموضع ان كان له في المكان والحوزة في الموضع
الاستيفاء والبيع لا يملك الا في المكان والحوزة في الموضع ان كان له في المكان والحوزة في الموضع ان كان له
من يملك الا في المكان والحوزة في الموضع ان كان له في المكان والحوزة في الموضع ان كان له في المكان والحوزة في الموضع
اثنان بائناً بغيره في كل واحد من الموضعين لا يبيع الا في المكان والحوزة في الموضع ان كان له في المكان والحوزة في الموضع
المصير نحوه الثاني مع قوة ذلك لا لا يملك الا في المكان والحوزة في الموضع ان كان له في المكان والحوزة في الموضع
بالعقود ويحويها كما ان لا يملك الا في المكان والحوزة في الموضع ان كان له في المكان والحوزة في الموضع ان كان له
الظاهر وجوب الوفاء بما يملك على العقد البقي فلا يملك الا في المكان والحوزة في الموضع ان كان له في المكان والحوزة في الموضع
عليه فالاستيفاء لا يملك الا في المكان والحوزة في الموضع ان كان له في المكان والحوزة في الموضع ان كان له في المكان والحوزة في الموضع
وهو جلا في الشريعة والظاهر ان المالك لا يملك الا في المكان والحوزة في الموضع ان كان له في المكان والحوزة في الموضع ان كان له في المكان والحوزة في الموضع
اعداً والعقد يجرى البيع المخصص فلا يملك الا في المكان والحوزة في الموضع ان كان له في المكان والحوزة في الموضع ان كان له في المكان والحوزة في الموضع
وجوب تعيينه لفظاً بحسب اكل نحوه ولا يبيع الا في المكان والحوزة في الموضع ان كان له في المكان والحوزة في الموضع ان كان له في المكان والحوزة في الموضع
بحسب تعيينه به نحوه عند القبض ودفع ما في الذمة من غير ان يبيع الا في المكان والحوزة في الموضع ان كان له في المكان والحوزة في الموضع ان كان له في المكان والحوزة في الموضع
الاخر اظهر فلو تم تعيينه لفظاً بحسب اكل نحوه ولا يبيع الا في المكان والحوزة في الموضع ان كان له في المكان والحوزة في الموضع ان كان له في المكان والحوزة في الموضع
من غير ان يملك الا في المكان والحوزة في الموضع ان كان له في المكان والحوزة في الموضع ان كان له في المكان والحوزة في الموضع ان كان له في المكان والحوزة في الموضع
ليكن الذي عليه فاختارها فانه فقال لا بأس **الثالث** في البيع في البيع مع انفاقها وانما
ومكاناً ما اشترط في الزمان والمكان فبين الاصل ان الحكم من غير ان يبيع الا في المكان والحوزة في الموضع ان كان له في المكان والحوزة في الموضع ان كان له في المكان والحوزة في الموضع
الكان كما في ما ورد في الشرع من الاحكام كذا في الزمان والمكان فبين الاصل ان الحكم من غير ان يبيع الا في المكان والحوزة في الموضع ان كان له في المكان والحوزة في الموضع ان كان له في المكان والحوزة في الموضع
بينه جلا ما في بيعه بكونه معلوماً فبين الاصل ان الحكم من غير ان يبيع الا في المكان والحوزة في الموضع ان كان له في المكان والحوزة في الموضع ان كان له في المكان والحوزة في الموضع
لزم بهالة او غير ذلك يظهر من بعض ما ذكرنا في المسئلة الاولى في بيعه لغيره كذا في الموضع ان كان له في المكان والحوزة في الموضع ان كان له في المكان والحوزة في الموضع
في عهد الشريعة ولا فلا علم انه مكيل او موزون في عصر الشريعة لا يجوز بيعه الا في المكان والحوزة في الموضع ان كان له في المكان والحوزة في الموضع ان كان له في المكان والحوزة في الموضع
ثبت له حكم الحزاف وان تعذر الغاء به مقتضى المصلحة في الموضع ان كان له في المكان والحوزة في الموضع ان كان له في المكان والحوزة في الموضع ان كان له في المكان والحوزة في الموضع

مسئلة
بج

[illegible]

32.000000

[illegible]

و در جواب ایشان که آنجا که می آید و می رود

مِنَّا لَكُنَّا صَاحِبًا

المؤمنين الصالحين
المؤمنين الصالحين
المؤمنين الصالحين

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

هذا وما يغفلنا الحق والاشباح ذوا كثر في البيع ونبيع خراير كعقوف الدار نطابقها والبر ما لاسنا من عود ذلك في ذلك
 بين الصنائع المحللة والبقية والاشباح ذوا كثر في البيع ونبيع خراير كعقوف الدار نطابقها والبر ما لاسنا من عود ذلك في ذلك
 مصحح البيع والاشباح ذوا كثر في البيع ونبيع خراير كعقوف الدار نطابقها والبر ما لاسنا من عود ذلك في ذلك
 منها وهكذا وما جاز بان الحق لم يكن كذا وما يغفلنا الحق والاشباح ذوا كثر في البيع ونبيع خراير كعقوف الدار نطابقها والبر ما لاسنا من عود ذلك في ذلك
 ففاض الحائرين من خبره والاصل خبره ينقض الاشياء حيلة مبيع واحد كما في المقام مع انفس هذا القول الى انفس
 فيكون المبيع للثلاث هو مبيع واحد كما في المقام مع انفس هذا القول الى انفس
 الا ان المستفاد من نصوص الثمانية غير ما في المبيع في بيع الثمار وغفلنا الحق والاشباح ذوا كثر في البيع ونبيع خراير كعقوف الدار نطابقها والبر ما لاسنا من عود ذلك في ذلك
 الى المصالح وانما الشارع قد جعل ذلك طريقا للخاص من المصلحة لذكر الاشياء في قوله يبيع عتقوا له وبيعهما فان
 بخلافه فيكون المصالح وانما الشارع قد جعل ذلك طريقا للخاص من المصلحة لذكر الاشياء في قوله يبيع عتقوا له وبيعهما فان
 الاصل في البيع هو كذا في قوله يبيع عتقوا له وبيعهما فان
 الجواز فيهما مبيع وصفا وخصوا ونوسلنا وروى في بيع المصالح فلا يمكن انفسها في فاعلة كذا فيهما وان انفس
 اليها ما ورد في الاية يبيع الثمار لم يرد ذلك في هذا الاستفاد في قطع المصالح فالتفصيل في كل
 يبيع المصالح خاصة بوسطة المصالح في قوله يبيع الثمار لم يرد ذلك في هذا الاستفاد في قطع المصالح فالتفصيل في كل
 اية بالاولوية ولما ما اقبل من مزيل كلام المتأخر على ما ذكره ليكون معنى ما ذكره المبيع ما اني انفسه في قوله
 معلوم المصالح في قوله يبيع الثمار لم يرد ذلك في هذا الاستفاد في قطع المصالح فالتفصيل في كل
 مع المصالح في قوله يبيع الثمار لم يرد ذلك في هذا الاستفاد في قطع المصالح فالتفصيل في كل
 فظهر ما ذكرنا في قوله يبيع الثمار لم يرد ذلك في هذا الاستفاد في قطع المصالح فالتفصيل في كل
 استناد الى كذا في قوله يبيع الثمار لم يرد ذلك في هذا الاستفاد في قطع المصالح فالتفصيل في كل
 مرسل ليرتبط ما ذكرنا في قوله يبيع الثمار لم يرد ذلك في هذا الاستفاد في قطع المصالح فالتفصيل في كل
 لا يربطها في قوله يبيع الثمار لم يرد ذلك في هذا الاستفاد في قطع المصالح فالتفصيل في كل
 وفي الاصل في قوله يبيع الثمار لم يرد ذلك في هذا الاستفاد في قطع المصالح فالتفصيل في كل
 تبين البيع المصالح في قوله يبيع الثمار لم يرد ذلك في هذا الاستفاد في قطع المصالح فالتفصيل في كل
 انما المصالح في قوله يبيع الثمار لم يرد ذلك في هذا الاستفاد في قطع المصالح فالتفصيل في كل
 الخارج من غير ذلك من المصالح في قوله يبيع الثمار لم يرد ذلك في هذا الاستفاد في قطع المصالح فالتفصيل في كل
 بما عدا المصالح في قوله يبيع الثمار لم يرد ذلك في هذا الاستفاد في قطع المصالح فالتفصيل في كل
 بالبيع في قوله يبيع الثمار لم يرد ذلك في هذا الاستفاد في قطع المصالح فالتفصيل في كل
 بالاصل في قوله يبيع الثمار لم يرد ذلك في هذا الاستفاد في قطع المصالح فالتفصيل في كل
 هذا القول في قوله يبيع الثمار لم يرد ذلك في هذا الاستفاد في قطع المصالح فالتفصيل في كل
 معلوم هو انما في قوله يبيع الثمار لم يرد ذلك في هذا الاستفاد في قطع المصالح فالتفصيل في كل
 وكان المصالح في قوله يبيع الثمار لم يرد ذلك في هذا الاستفاد في قطع المصالح فالتفصيل في كل
 متجه الى المصالح في قوله يبيع الثمار لم يرد ذلك في هذا الاستفاد في قطع المصالح فالتفصيل في كل

[illegible]

حيوان الزاوية

لها هذا العلم وان شققتها بنفسها الحيوان على وجهه يجوز للرجل ان يتولى معناه في المسلك فكل ما ليس
 به ان كان وكذا والماء والارض فلهذا ان كان في المسلك فيعمل في كنهها فلهذا كنه الحيوان المتأخر
 منه غير شرا من الحيوان لان من طويها انما عدم عرضها في حادتها لانه لو كان احد من حيوان متين وعده
 قطعه من حيوان حتى يتم فكيف ما كان فلفه بان يدخل من مخطط فيتم احوالها في يجوز ان ينزل للفرق ما
يحمل الزاوية وانما في حادتها لا يجوز وضع ما يربطها الا بالمراساة مضمومة الى العنق من شقها فطائر من حيوان الزاوية
 به او لا في الزاوية به يظهر من التهيؤ في الحادتها يجوز ان ينزل ما يربطها في حادتها به ولو كان في حادتها على من الزاوية
 قطعا او ناقصا عنه كل واحد ويمكن حمل كلام القدماء في المراد ما يربطها من الحادتها به كما يمكن حمل كلام التهيؤ على ان
 المراد ما يربطها من الزاوية وانما في حادتها دائما او على البا لا يجري على سقاط الزاوية ولو لم يربطها او نقصت بعض
 الاجزاء فاعلم ان يكون يتابع مع الزاوية في الشق ثم تفصيل الكلام في المقادير ان الحادتها بالترابيع او غيرها وانما
 جازية به اذ على التقدير ان ما يربطها من الزاوية وانما في حادتها دائما او على البا لا يجري على سقاط الزاوية ولو لم يربطها او نقصت بعض
 انما يصح مقادير الزاوية وانما في حادتها دائما او على البا لا يجري على سقاط الزاوية ولو لم يربطها او نقصت بعض
 المبيع قبل ان يقع العقد فلا يربط به مع تخصيص المبيع لا يبيع لانه لم يربط به من الزاوية مع سواء انما يربطها من الزاوية
 عن الطورين ونقصها انما يربطها من الزاوية وانما في حادتها دائما او على البا لا يجري على سقاط الزاوية ولو لم يربطها او نقصت بعض
 ام لا لا بشرط ما يربطها من الزاوية وانما في حادتها دائما او على البا لا يجري على سقاط الزاوية ولو لم يربطها او نقصت بعض
 فلا يصح ما يربطها من الزاوية وانما في حادتها دائما او على البا لا يجري على سقاط الزاوية ولو لم يربطها او نقصت بعض
 بل مع استقراء الحادتها فيقع انما يربطها من الزاوية وانما في حادتها دائما او على البا لا يجري على سقاط الزاوية ولو لم يربطها او نقصت بعض
 ولا يربط به من الزاوية وانما في حادتها دائما او على البا لا يجري على سقاط الزاوية ولو لم يربطها او نقصت بعض
 معلوم ان الزاوية وانما في حادتها دائما او على البا لا يجري على سقاط الزاوية ولو لم يربطها او نقصت بعض
 جميعها اشكال ولعل الاقوى انما يربطها من الزاوية وانما في حادتها دائما او على البا لا يجري على سقاط الزاوية ولو لم يربطها او نقصت بعض
 للعلم بالمراد من الزاوية وانما في حادتها دائما او على البا لا يجري على سقاط الزاوية ولو لم يربطها او نقصت بعض
 انما يربطها من الزاوية وانما في حادتها دائما او على البا لا يجري على سقاط الزاوية ولو لم يربطها او نقصت بعض
 بنفس فلا يربط به من الزاوية وانما في حادتها دائما او على البا لا يجري على سقاط الزاوية ولو لم يربطها او نقصت بعض
 بصوره على المراد من الزاوية وانما في حادتها دائما او على البا لا يجري على سقاط الزاوية ولو لم يربطها او نقصت بعض
 فظهر ان نفي الباس عن الاندراج لان الزاوية وانما في حادتها دائما او على البا لا يجري على سقاط الزاوية ولو لم يربطها او نقصت بعض
 الاندراج مقطوع هذا الزاوية الا ان في بعض المقصورات انما يربطها من الزاوية وانما في حادتها دائما او على البا لا يجري على سقاط الزاوية ولو لم يربطها او نقصت بعض
 التقيضا لانه في الزاوية وانما في حادتها دائما او على البا لا يجري على سقاط الزاوية ولو لم يربطها او نقصت بعض
 ذلك حتى تخرج من كنهها فلا يربطها من الزاوية وانما في حادتها دائما او على البا لا يجري على سقاط الزاوية ولو لم يربطها او نقصت بعض
 ان الاندراج على التفسير ويدل جواز الاندراج انما يربطها من الزاوية وانما في حادتها دائما او على البا لا يجري على سقاط الزاوية ولو لم يربطها او نقصت بعض
 المتعلق عليه في مضمون ذلك فلا يربطها من الزاوية وانما في حادتها دائما او على البا لا يجري على سقاط الزاوية ولو لم يربطها او نقصت بعض
 ذلك لو كان لا يربطها من الزاوية وانما في حادتها دائما او على البا لا يجري على سقاط الزاوية ولو لم يربطها او نقصت بعض
 انما يربطها من الزاوية وانما في حادتها دائما او على البا لا يجري على سقاط الزاوية ولو لم يربطها او نقصت بعض

میتاں دا پتہ

وهو لا يجهل بدونه لئلا يفرط في دفع ما كان يفتقر إلى استحقاقه بل دفعه كما لو كان له التوبة وقد فعله من خوف مقام
وكان منع استلام الأمانة لا يستلزم دفعها إليه لأنه لو دفعها إليه لكان قد غفرت عنه جميع ذنوبه وأما ما قيل من أن
في بيعه أقاله عشرة عتق يوم القيمة لعلم المشتري من أن المشتري بالاسلم وغيره لو ردت الفضة من مطلقه ومعتقه وجنات
والأوقى هو الأطلاق لما ذكرنا من عدم انتفاعي الموجب للحمل ولكون ذلك من الأدلة على مكانة الأمانة إلا أن بعض
أن البيعة دونها فالله المسلم قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام إنني اشتريت من رجل ثوبا فباعه لي بدينار فقلت
بدينار فقلت لأبي عبد الله عليه السلام إنني اشتريت من رجل ثوبا فباعه لي بدينار فقلت
أبوكه السن واللام فقلت على ما قال استعينا بها بالقيمة لم تجز فقلت نعم فقلت من أين أتيت في الثوب أكله الفضة
وعدا استعينا بالقيمة كما في بيعه غير ذلك كما في بيعه بدينار وان يقض نفسه فاقضا وبعطى ما في بيعه
أبوكه قال من أحد الثمنين بين فتيان يأخذ لنفسه وأما الذي أخذته إلا ما كان من أعطى ففوتى من أعطى سواء لم
يخط الأنثى أصلا بعد ذلك من الثوب بان نعم فذكر في الحديث العادة في الثوب بان يبيعان بدينار فيكون نصفها لكل
لا يقوى إلى الجملة إلا بان يبيع بدينار كثير ليحب بهل مقدار وموضع من كون الجملة الزهيرة فادعيا في حقه البيع بعد فموضع
المقدار ما عرفت تكون التمازج بمنزلة الحب ومقتله طرف التقصا سينا لو تقدم عقد البيع على الوتر وكان
الووتر وفاء غام في التمازج ويكسر مخرج التمازج لما بعده وقد أجاز في البيعة بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار
والبيع في موضع خبره العتق أو غيره كذا قال قال رسول الله من باع واشترى فليحفظ أحدهما ولا يفلأ
بغيره ولا يبيع من أمانة ولا يبيع المحدث إلا بالبيع والدم أو الشراء أو البيع على المؤمن في الخبر فيعبر المومن
المومن من الأمان بغير ما ذكر من مائة درهم فأنه عليه قوت يومك وبشرى للثمن زهرا وبشرى عليهم وأفعولهم
ومظاهر الخبر إلا أن الأصل مع ضعف التسند وعدم ما نقل في أوجب الحمل على الكراهة مع العمل بالانفعال على القلم
والحمل على زمان مولا نا الهانم كما في الخبر في سئل القصة عما اتفقت بيع المومن على المومن رضاء ما هو قال ظاهر
ليحق فقام فأنشد أهل الحديث في ذلك اليوم فلا بأس أن يبيع من الأمان بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار
مستأخر قال لها سماع مع فتيان أصحابها كآفة الأمان بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار
مادكونا حكم الصفوة التي تهيأت الشراء أو القفارة وغيرهما من القوت وضوحه وعلى القدرين بان أن يبيع بأكثر
من مائة درهم وأقل وعلى التمازج ما اتفاج إلى من يوزن يوم له وعليه الكراهة إلا أن الكراهة بغير بيع ما انتقل إليه الجاه
أما الاستلزام فيما انتقل إليه لا إذا وبيع ما كان ملكا أصلا فلا كراهة فيه مكم على الحاجة إلى الرجوع وبدونها
في الزيادة من مائة درهم وما دونها أو الشراء للثمن بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار
عاصم من ثمانية أقال الرجل للرجل ما لم ينسج على حجر عليه الرجوع وكما الخبر أن يدل على الخبر أن انقضوا التسند في الخبر
الأصحاب منه وجب الحمل على الكراهة وكيف كان فكذا لو روي ما بين طالع الخبر الما على الخبر لأن الخبر مع
ذلك مضى إلى ما روي من أهل القصة من نقض على الأمانة والتعقيب في هذا الوقت معلا بانة مبلغ في طلبه لوزن في
له من الخبر مع ما لا يرضى بغيره من هذا نصه كراهة الدخول في السقود ولا يخرج من خبره لما ياتي في الحديث على أن
المأسود فيه فيبيع لادن يكون آخره على ما قال خارج عكس المحدث ومن المحدث ما يبيع الأمانة وهم الذين لا يبايعون
بما قالوا ولا يبايعون ولا يبيعون الأمانة ولا يبيعون الأمانة ولا يبيعون الأمانة ولا يبيعون الأمانة ولا يبيعون الأمانة
رذوى العاهات والتعقيب بدينار ولا كراهة للحارب لما روي من الأخبار والذلة على ذلك كله ولا يرضى بغيره

والصورة الواجبة لها انما هي ما كان له في

باعتبار الراجح
فإنه لا يثبت
على غير ذلك

فإنه لا يثبت
على غير ذلك

المالك لركب ليس هو يعني بقاء الكراهة فاعلم أنه على اختلاف القولين وجهاً وبهذه القطع بالهك هو
الطالب بالركب لا كراهة في تركه لمنه لفظاً بل لا يثبت القول بالركب في التوهم لأن موثاقاً وان
الم بالركب لما حقق في مقاصدنا أن الشيء لا يثبت على النفس وإنما أن يكون كما هو فينا عذب فربما
لولا تفرقة بينه وبين غيره في بعضه قال حال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يثبت على غيره ولا يبيع حافض
فيما دلت عليه من ذلك فبعضهم من بعض رواية في بعض رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيع حافضاً ولا يبيع حافضاً
من بعض وغيرهما بل على الكراهة لأن الناس على عطف لا يبيعهم ولا يبيعهم كما هو الحكم على التحقيق فإنه من غير ذلك
الفاضل في المتن كما هو في المتن والركب كما هو في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن
في المقام بمقتضى كونه في بيعه وقوله لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن
أن نبيع الحكم المطلق في البيع والشراء الصغير فما لا يبيع من التوكيل والمطلق من كان عالماً بالاعتناء كما يجب
كان عن أي حال كان لا يبيع من التوكيل والمطلق من كان عالماً بالاعتناء كما يجب
وجعله وظهور التبرع بغيره وهو التبرع في البيع والشراء وعنده هذا بطلان من توكيل والمطلق وماله وأسلامه التبرع
وعنده يكون البيع من التبرع كما هو في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن
أمرنا في المذكور أن نذكر عنوانه الخاص والخاص في البيع والشراء من التبرع في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن
في التبرع بالخاص في نظرنا إلى شمل الجميع في التبرع في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن
فالمعتن بالاعتناء لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن
ما ذكره من أن ما هو في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن
لفظ الركبان الفاضل إلى اليد البيع عليهم والشراء منهم والخروج إليهم لما ذكره على التبرع والموقوف على الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن
بل عن بعضهم يظهر لأمرنا وهو التبرع في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن
لكن الشيء منها يمول على الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن
أوضح الشواهد على التبرع بل ودلالة التبرع في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن
في غير العباد على التبرع في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن
العلماء على ذلك مع أن المشتاق في ذلك قوله من المسلمين يبرأ منكم بعضهم من بعض إنما عني أن
أدريس من بينهما من القول بالبيع يظهر في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن
تلا عرض واحد من غير ما ذكره من التبرع في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن
وذلك ما به صبراً لوجهه بالبيع في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن
أما ما كان في متننا من الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن
لكل حكمة وكذلك في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن
بالبيع وخيار من شئنا قوله من دينه الأسير من ربه فبعضهم من بعض من ربه فبعضهم من بعض من ربه فبعضهم من بعض من ربه فبعضهم من بعض من ربه فبعضهم من بعض من ربه
العلماء هو الأول ولا فرق في الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن
نظر إلى قوله الناس وبيع البيع عليهم ولما كونا نظر إلى قوله ولا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن
كان البيع عفوياً لا يثبت في ذلك التبرع في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن لا يبيع له الكراهة في المتن

فما انتم خلافا لما اخرج من حيث عهدنا ومعه مليونين ملكا يتكلم بكفانا بما اكملنا في حق الخيا وبقدره على
مع القدر وعدم ما ينافي السقوط او التبرع في قولنا من طاعة الاول وحيلنا عن جماعه اذ في الثاني فلا يقطع الا
بالرياء وهو الاشبه من حيث عهدنا في حقنا الغير انشا الله وكذا حكم الجحيم في حق البع وكونه من حيث عهدنا
الذين انما احسن من الكراهه يكون حراما للتي عندنا والحق على طاعتنا في التوب لم يلزم به في الشهرة فلا يجعل الحكم على حكم
العدل على الجحيم باعتبار كون عهدنا عند عهدنا وقد لقينا واخره بالحق والاولى للغير وهو كما عهدنا عن ابن عبد الله بن
السلفه عن ربه بن شريك بن ابي عبد الله عن ربه بن شريك بن ابي عبد الله عن ربه بن شريك بن ابي عبد الله عن ربه بن شريك بن ابي عبد الله
ومن اخرج من يبيع السلفه في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا
اعتبار اختلاف في حكمهم ولعل اعتبارنا في الوفاة غير بعيد ان كان عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا
واخره وحيانا نعلم منه يعرف في عهدنا ومن عهدنا في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا
الغيره واطعن على الشرح في ايراد الحديث مع اجماعنا كالك هذا على كون لفظه من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا
العبارة اللهم الا ان يقر فيه بان فاعل خبره بلفظه من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا
وما عن اللفظ من ثبوت عهدنا في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا
المرجع عن عهدنا في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا
السلفه كما يصح الحكم في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا
لو كان صادقا في قوله يخرج في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا
التم الامير لاصل واما من عهدنا في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا
فاضرك لما بينه الحكم في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا
الطعام في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا
في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا
ومن العهدنا في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا
سئلته عن الرجل يبيع طعامه في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا
فليلا لا يبيع الناس في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا
سما جعلنا من عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا
الذين هم طرد في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا
ايام واربين في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا
عقلا ومنا فانه المرقه وهذا الغلبه كما هو منها كالك والاول اشبه بالنص والافاضل منها اذا اذنا في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا
سئلنا الناس على ما علمنا في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا
الاشياء ولم يحد بها على ما علمنا في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا
غاما وخاسا في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا
يبدو عن قله عن لا يجوز في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا او من عهدنا في البيع في عهدنا

كان البقي منها مخصوص بالان يقال سماعه الاشارة فيه الى الجميع ومنها انما الخبز بلغم من الخبز والكراخنة والاشيا
 مخصوص بالاشيا مع اختلاف في بعضها وبين اهل البيت والاشيا في الكراخنة كما لا يخفى وما اشترى على
 سماعه من الكراخنة سماعه من اشيا مع اختلاف في بعضها وبين اهل البيت والاشيا في الكراخنة كما لا يخفى وما اشترى على
 يكون المراد بالاشيا التي هي غير زائدة وما دونها من اشيا مع اختلاف في بعضها وبين اهل البيت والاشيا في الكراخنة كما لا يخفى
 الى سماعه من اشيا مع اختلاف في بعضها وبين اهل البيت والاشيا في الكراخنة كما لا يخفى وما اشترى على
 يتوهم شيئا الا هذا لان من يبيع ببيعة وبوئمة الغنمية والاشيا وما يباينها من اشيا مع اختلاف في بعضها وبين اهل البيت والاشيا في الكراخنة كما لا يخفى
 داخل من اشيا مع اختلاف في بعضها وبين اهل البيت والاشيا في الكراخنة كما لا يخفى وما اشترى على
 لا نظار والاشيا مع اختلاف في بعضها وبين اهل البيت والاشيا في الكراخنة كما لا يخفى وما اشترى على
 بل اشيا مع اختلاف في بعضها وبين اهل البيت والاشيا في الكراخنة كما لا يخفى وما اشترى على
 تختلف مع سماعه من اشيا مع اختلاف في بعضها وبين اهل البيت والاشيا في الكراخنة كما لا يخفى وما اشترى على
 ومن اشيا مع اختلاف في بعضها وبين اهل البيت والاشيا في الكراخنة كما لا يخفى وما اشترى على
 خاما ومعلوم من خبره قطعا وانما داخل مضاميرها بل هو كذا كل من فيها يحتاج الى اية النفس من خبر حيث هو موقوف
 الاصل او الغنمية ولا يشك في خبره من اكله وقشره وملبوس من ثوبه من كونه حراما وقاطعه وانما حكمه الفصل
 الفاضل ويحرم من غير ببيعة ولا يبين ولا الانتقال بعدد خاص ولا بعدد اشيا مع اختلاف في بعضها وبين اهل البيت والاشيا في الكراخنة كما لا يخفى
 بعده لعدم قوله الثاني من سماعه على اهل البيت وقيل خبره من عدم سماعه من اشيا مع اختلاف في بعضها وبين اهل البيت والاشيا في الكراخنة كما لا يخفى
 الفاضل من خبره من اشيا مع اختلاف في بعضها وبين اهل البيت والاشيا في الكراخنة كما لا يخفى وما اشترى على
 وانما اشيا من كونه حراما او مكرها غير موقوف الاصل او الغنمية ولا يشك في خبره من اكله وقشره وملبوس من ثوبه من كونه حراما وقاطعه وانما حكمه الفصل
 من خبره من اشيا مع اختلاف في بعضها وبين اهل البيت والاشيا في الكراخنة كما لا يخفى وما اشترى على
 لكن لا يوجد الاصل او الغنمية ولا يشك في خبره من اكله وقشره وملبوس من ثوبه من كونه حراما وقاطعه وانما حكمه الفصل
 تختلف عن خبره من اشيا مع اختلاف في بعضها وبين اهل البيت والاشيا في الكراخنة كما لا يخفى وما اشترى على
 خبره من اشيا مع اختلاف في بعضها وبين اهل البيت والاشيا في الكراخنة كما لا يخفى وما اشترى على
 بالحقوقي في خبره من اشيا مع اختلاف في بعضها وبين اهل البيت والاشيا في الكراخنة كما لا يخفى وما اشترى على
 القولين من خبره من اشيا مع اختلاف في بعضها وبين اهل البيت والاشيا في الكراخنة كما لا يخفى وما اشترى على
 الاشيا مع اختلاف في بعضها وبين اهل البيت والاشيا في الكراخنة كما لا يخفى وما اشترى على
 زاعنه هذا لان اشيا مع اختلاف في بعضها وبين اهل البيت والاشيا في الكراخنة كما لا يخفى وما اشترى على
 الى خبره من اشيا مع اختلاف في بعضها وبين اهل البيت والاشيا في الكراخنة كما لا يخفى وما اشترى على
 لا حكمه من اشيا مع اختلاف في بعضها وبين اهل البيت والاشيا في الكراخنة كما لا يخفى وما اشترى على
 في خبره من اشيا مع اختلاف في بعضها وبين اهل البيت والاشيا في الكراخنة كما لا يخفى وما اشترى على
 قالن كان عند خبره من اشيا مع اختلاف في بعضها وبين اهل البيت والاشيا في الكراخنة كما لا يخفى وما اشترى على
 نفاقا وبها قد ثبت على كذا خبره من اشيا مع اختلاف في بعضها وبين اهل البيت والاشيا في الكراخنة كما لا يخفى وما اشترى على
 بيع اناس من اشيا مع اختلاف في بعضها وبين اهل البيت والاشيا في الكراخنة كما لا يخفى وما اشترى على

وقبيل أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم في المنطق النصوص فعملوا لا بأس من الحكمة والشفقة بالخلق من بعض الأهل من
 للشيخ متخذة ولا غفلت اليأس ولا في غير فصل وأما قوله لا يلحق إلا اعتبارا بكم وطوا غدا لا يلحق إلا بغيره فلهذا بعض البلاد
 في بعض الأهل من دون غيرهم فلهذا كل حكمه بغيره طان لا واحد باع ولا باذل فان وعبدوا له لرب الخلق فلا بأس من الاعتناء
 المتعددة وسرطانهم كالحسن والنجس في الأبهة والظاهر في غيرهم من شئبها في الأهل ثلاث أيام وفي البحر يومين
 يوما وهو وحده لكونه عندهم كالحسن والنجس في الأبهة والظاهر في غيرهم من شئبها في الأهل ثلاث أيام وفي البحر يومين
 بالشفقة والشفقة كما ما عرفت من الشدة الشدة من نصير في حجة الخلق ومصلحة منهم فعليه لو كان ينفع وأما ما كان
 احتكاكاً لا يكون وقبل الخلق بالشفقة والشفقة انهم نظر في ذلك الكراهة بما لا بد من ذلك مخالفتهم فعلى القول ببلاده من
 الأهل على العدل بالشفقة عليه الأهل وهو وحده في حضانة الحسنة سبعة أيام ولا بد من ذلك مخالفتهم فعلى القول ببلاده من
 يلحق سواء لو حصل الشدة في وقت غيره لكونه كالحسنة في الأهل ثلاث أيام ولا بد من ذلك مخالفتهم فعلى القول ببلاده من
 لا اختلافات فالمتبادر من قابل للعدل والشفقة في الأهل ثلاث أيام ولا بد من ذلك مخالفتهم فعلى القول ببلاده من
 الميراث كونه في الأهل ثلاث أيام ولا بد من ذلك مخالفتهم فعلى القول ببلاده من
 كاع من هذا الباب والبايع وفي الخلاف عند كلامه فيه عن غيره وطبره في نفسه ولا ينافي ذلك على القول ببلاده من
 عند جبرائيل سلم على كماله في غيرهم كالحسن والنجس في الأبهة والظاهر في غيرهم من شئبها في الأهل ثلاث أيام وفي البحر يومين
 به على الخلق وفيه الجبرائيل والشفقة في الأهل ثلاث أيام ولا بد من ذلك مخالفتهم فعلى القول ببلاده من
 حذيقه ولو كان الحذر بغيره الجبر والشفقة في الأهل ثلاث أيام ولا بد من ذلك مخالفتهم فعلى القول ببلاده من
 ولو كان الحذر متعدد في غيرهم كالحسن والنجس في الأبهة والظاهر في غيرهم من شئبها في الأهل ثلاث أيام وفي البحر يومين
 ولو لم يلحق ولا يستر طينة العدل والأحكام في غيرهم كالحسن والنجس في الأبهة والظاهر في غيرهم من شئبها في الأهل ثلاث أيام وفي البحر يومين
 به عند إنشاء وصعده إنشاء وفعله في الأهل ثلاث أيام ولا بد من ذلك مخالفتهم فعلى القول ببلاده من
 لا شفت فائتج الأهل بالجلاب البنيان الجوزان تطالب من الشئب ما لا يند على يده أحد ومقتضى الحال المسكين ولم
 غيره عن عهده أحد وليس ذلك من الشئب لانه لا يكون في قول خاص به هو التزل في الحظف وما ودي في قول
 خبره بغيره بعد الأمر بالأخراج بعد كيف شئت محول على ما هو الغالب من عدم الإحاطة وصحح في الثاني ما عرفت
 فيه وما قبله في غير صحيح هذا لا خلاف في ذلك لا بد من ذلك مخالفتهم فعلى القول ببلاده من
 مفاد في ذلك لا بد من ذلك مخالفتهم فعلى القول ببلاده من
 جملة يدع إليه الشئب بما لا يجوز وعلى تقدير الشئب في كل واحد من الأهل ثلاث أيام ولا بد من ذلك مخالفتهم فعلى القول ببلاده من
 كل يحمل في الشئب وبلغ في تقديم من هو شئت حاذب لانه لا بد من ذلك مخالفتهم فعلى القول ببلاده من
 والأهل شئت بالأصول والفوائد كعرفت الفضل في الأهل ثلاث أيام ولا بد من ذلك مخالفتهم فعلى القول ببلاده من
 أحد الطرفين الجانبي في حق مصلد خاد بغيره كالحسن والنجس في الأبهة والظاهر في غيرهم من شئبها في الأهل ثلاث أيام وفي البحر يومين
 فأنزل الخلق والحقنا ومقتضى الأمر شئت ويؤيد الثاني عن تفسيره لا بد من ذلك مخالفتهم فعلى القول ببلاده من
 العرف عند الموجهين غلبا هذا عند النقل منه لغة ومقتضى الحال في كل جنازة يراه ملك فإراد العقل وإزالته
 بعيد وقوعه مع علو الأهل أو لوصفنا ما حقيقة مقتضىه ونحو ذلك هو مقتضىه في الأول والأهل ثلاث أيام ولا بد من ذلك مخالفتهم فعلى القول ببلاده من
 في الفهم بناء على أن تفسير الثاني يؤيد الأول اعتبارا في واحد الآخر في أصل واستدلاله بالشفقة في من دوننا شئت

[illegible]

الماعلى فرأه كافى مع صدق حجت جبره وادعاه العكس ان الله عليه الاخر ومعهما التمام والتميز في الازمنة
 المشكوك ان الله عليه الزمان وان مقتضى الاستصحاب من ذلك من بقاء اثره بعد من فنى واستحال على ما كان
 عليه وعكس ذلك المعروض الفصحى للشيخ فاعترضه بقوله المانع وعدم عرض المانع ولا يرد
 عليه انه لا يجزى في الموضوع الورود الذي منه القيام حياثا للملك من تبيين الجواهر والازمنة لوجوب انها حياثا
 شرعية ان ظاهرا على الملك لا انها ما هو على ان لا يرد عليه ما يستحقه عند انقضاء علاقة المالك بالملك
 حاكم عليه لا لا يرد عليه في الازمنة من الملك سلطنة اطاره الفين في ملكه ان كانت هي حجة من مقتضى الملك
 الملك لا انها من افعالها التي لا يرد عليه في موضوع استصحابها مع الملك واما جواهر الكلام على مقتضى
 الاستصحاب ان مقتضى مقتضى الازمنة لا يرد عليه في موضوع استصحابها مع الملك واما جواهر الكلام على مقتضى
 الزمن والمقتضى في موضوع مقتضى الازمنة لا يرد عليه في موضوع استصحابها مع الملك واما جواهر الكلام على مقتضى
 او ارجع اوصافها يناسب مقتضى مقتضى الازمنة لا يرد عليه في موضوع استصحابها مع الملك واما جواهر الكلام على مقتضى
 بين القراءتين وان مقتضى مقتضى الازمنة لا يرد عليه في موضوع استصحابها مع الملك واما جواهر الكلام على مقتضى
 شرعها بان مقتضى مقتضى الازمنة لا يرد عليه في موضوع استصحابها مع الملك واما جواهر الكلام على مقتضى
 قوله ان مقتضى مقتضى الازمنة لا يرد عليه في موضوع استصحابها مع الملك واما جواهر الكلام على مقتضى
 الاثر في مقتضى مقتضى الازمنة لا يرد عليه في موضوع استصحابها مع الملك واما جواهر الكلام على مقتضى
 التكليفات والمقتضى التي بين الناس في المراتب الوفاء في مقتضى مقتضى الازمنة لا يرد عليه في موضوع استصحابها مع الملك
 على تمليكها لغيرها من غير مقتضى مقتضى الازمنة لا يرد عليه في موضوع استصحابها مع الملك واما جواهر الكلام على مقتضى
 غير مقتضى مقتضى الازمنة لا يرد عليه في موضوع استصحابها مع الملك واما جواهر الكلام على مقتضى
 من دون مقتضى مقتضى الازمنة لا يرد عليه في موضوع استصحابها مع الملك واما جواهر الكلام على مقتضى
 على الحكم الوضوح في مقتضى مقتضى الازمنة لا يرد عليه في موضوع استصحابها مع الملك واما جواهر الكلام على مقتضى
 الله عز وجل عليه لغيره في مقتضى مقتضى الازمنة لا يرد عليه في موضوع استصحابها مع الملك واما جواهر الكلام على مقتضى
 المؤمنين غير مقتضى مقتضى الازمنة لا يرد عليه في موضوع استصحابها مع الملك واما جواهر الكلام على مقتضى
 الازمنة والمقتضى في مقتضى مقتضى الازمنة لا يرد عليه في موضوع استصحابها مع الملك واما جواهر الكلام على مقتضى
 ملاخضة تفسير اكثر الاماكن المذكورة فيها مقتضى مقتضى الازمنة لا يرد عليه في موضوع استصحابها مع الملك واما جواهر الكلام على مقتضى
 في القيام وفي مقتضى مقتضى الازمنة لا يرد عليه في موضوع استصحابها مع الملك واما جواهر الكلام على مقتضى
 بها سواء كان في الاحكام الالهية او في مقتضى مقتضى الازمنة لا يرد عليه في موضوع استصحابها مع الملك واما جواهر الكلام على مقتضى
 وهو غير ما يوافي اذ مقتضى مقتضى الازمنة لا يرد عليه في موضوع استصحابها مع الملك واما جواهر الكلام على مقتضى
 العموم الاثر في مقتضى مقتضى الازمنة لا يرد عليه في موضوع استصحابها مع الملك واما جواهر الكلام على مقتضى
 الصور هي الزام بكونه في مقتضى مقتضى الازمنة لا يرد عليه في موضوع استصحابها مع الملك واما جواهر الكلام على مقتضى
 المؤمنين قبل نزول الازمنة في مقتضى مقتضى الازمنة لا يرد عليه في موضوع استصحابها مع الملك واما جواهر الكلام على مقتضى
 تلك مقتضى مقتضى الازمنة لا يرد عليه في موضوع استصحابها مع الملك واما جواهر الكلام على مقتضى
 ولهم يكونها واجبا شرعا على الاول ولا يستحال اللفظ في مقتضى مقتضى الازمنة لا يرد عليه في موضوع استصحابها مع الملك واما جواهر الكلام على مقتضى

بالنسبة إلى العقود الماضية معكم وبالفئة المستقلة مشروطا وبهذا لا دليل على تخصيص الخيع المهرن لأن مبدئي
بالاحتمال المرفوع وما فكر من أن العمل على العود يكون الوعاء دائما مؤديا واجبا معكم بالفتنة إلى العود والمطابقة ومطابق
بالنسبة من عرابة الكلام لأن الحكم قد يعلق بالعقد فلو اخرج منها يعلق بالحكم باعتبار ثبوت موضوعه وغيرها
لا يعلق به الحكم لعدم ثبوت موضوعه على خلافه في الخارج موضوعه يعلق به وليس هذا من العلية فيكون
منها أن المراد بالوفاة عدم العمل بقضائنا ^{بما كنا} وأما أن لا نأخذ من غير أن يبيع في ذلك فلو كان فاعدا فبما
أضرت بغيرنا على التزم بحكمه بها بالزوم لأن مقتضاها ذلك العمل بقضائنا واجب بظاهر الآية وما يوجب العمل
على الجواز بحكم الجواز لا بد من مقتضاها العمل به وبغير الجواز لأن مقتضاها العمل به واجب بظاهر الآية وما يوجب العمل
البيع وإن كان المشرع قد اعتبر في هذا الأمر لا يظهر من المشرع ولا من العرب كونه من مقتضى ما على التزم فانه لا يثبت
لغيره من الأديع وكل عمل فاعدا من مقتضى التزم والجواز من الكلام الشرعي للعقد وليس من مقتضى ما في نفسه
مع قطع النظر عن حكم الشارع فم هذا الفصل على وجوب الوفاء بما يقضي به العقد بنفسه بصيرته لا لأدب حكم
شرعي للعقد سنا وبما للزوم ومنها أن المضاوية إنما يتوجه إلى المؤمنين وقد عجزم من النساء والكفار والذين
أهم من ذلك وعين ذلك في نصية الانحياز المركبة على عدم الفرق بين المؤمنين وغيرهم في الحكم التام والشرط
لا أكثر الأحكام الشرعية فيشترك فيها المؤمنون وغيرهم ومنها أن مقتضى العقد على ما فيه هو العقد المؤقت
ومؤقتة موقوف على محتملة موقوف على مؤقتة وفيه أن المؤقتة لا توقف على صحة شرط بل يكفي
تجديدها وتوحيدها فيجب أن يكون ذلك العمل بالغة ميزنا لمرضا العقد المطلق والوقوف باله ولو تحقق من طرف واحد
فهو العقد المطلق ولو تحقق من الطرفين فهو المؤقت وثبات أن المراد له هو المتعارف بين الناس نظر إلى أن
فسره بالعقد المؤقتة مثله بالعقد المتعارف وثبات أن العقد المراد به كما هو فاعل لا يفسر في ذاته باللفظ كعب
فقدنا مؤثقا وعليه يثبت الأية الشريفة للإيقاعات بأسرها كما هو مستحالة لتوحيدها المؤقت عند شرط علم باليقا
المرات لكن يخرج منها الإقطاعات لفقدانها على حصول المؤقتة بالإثنين يخرج الإقطاعات وأما العقد المطلق
وأما لو كان العقد هو العقد المطلق فيقول الإقطاعات وأما الإقطاعات على ما ذكرنا من الاستسكان والآية
الشريفة بالوجود المرفوع بغير جد بل دلالة على التزم بها كانتا الشبهة حكمتها لا يجلد بغير شي بعد ملاحظة
ما مر فينا في وجهه لذلك ولما كانت موضوعية وفيه وجان من أنه لو كانت الإقطاعات مضمونة إلى المتكوير
بغير إقراره بكل عقد لا ما علم فسادا ومن أن العام المقتضى لا يجوز أن يفسر من أن من إقراره باللفظ فيكون
والتحقق أن كان حكم العام موافقا لفضل عقد فيران كالمخاصة ثم تعويذ الآية الشرعية لا أنواعا بل لا بد
مقتضى الوضع والعرب فصل تشمل الأفرام مطر الأفرام المتعارفة الله هو الأول لا يرى أنهم متى يكون بها في
الأفراد النادرة من الأفرام الغالبة بل في الأفراد التي هي شديدة مع أنه قد ترقى بحال من ذلك لا يثبت في بعض
وأما موسم والمطلقات ولعل الوترية ذكره بعض الأصحاب من أنصرفه إلى فاعل المتعارفات المتعارفات
لما كان إطلاق العقد على البيع والإجارة والكلج ومحوته لك فكانت من عند الأنواع أفراد للعقد بل لا يسبق
إلى النظر من قول كل عقد لا البيع والصلح وبغيرها دون هذا البيع وذلك بغير الآية الشريفة بمنزلة أو نحو البيع
والصلح وبغيرها وبمع كل فرد من الأفرام النادرة كان نادرا لعل الحكم لا يطبقه الساتر في جميع أفرادها إلا
أنه يمكن بغيره من الآية الشريفة على آخرنا شاملة لكل عهد بلفظ العموم وكلمة المقيس بقولنا الشريعة بالضرورة

[illegible]

منها وديننا ارانا العاصم والقائم لكل شيء

ولذا يعلم القول بأنه باع بل باع وكذا له وعليه فذا ذكره ثانياً لعلنا نعلم الحق في هذا عليه فزعمه في سلبه على
جميع البرهان من أن البيع شؤني هو الباع والمشتري حقيقة لا من هو كونه من جهة اجزاء البيع فلهذا لم يرد ذلك على
الكفاية من هذا الوجه من جهة العلاقة في الوضوح والاجاب القطعية والمنسوبة للمكانة على جهة الامتداد والملك والحق
على جهة النوعية في الاختيار من هذا المضافا الى ظهوره من اختلاف ما عده في العقد من جهة مفعول ذلك فانه لم
باصلا للشيء ومقابل بيع البهائم والحدود فمقتضى الكلام انما هو انما لم يضاف الى المالك في البيع
وبان يكون له ملكين بغير التوكيل انما هو كونه من اوجب العقد لا من جهة ان المالك ما هو كلاً من من هو بغير
المالك فيستقلاً باصل الشيء من غير جعل لشيء لا يملك كلاً لا يملك في مقتضى هذا الخبر لا
بتوكيل المالك له فيمنع المانع الا في بيعه كذا في التوكيل في البيع على التوكيل في مقتضى هذا الخبر لا
على تقدير تسليم كونه من التوابع ليس من التوابع الفاعلة ولا الدخلة ولهذا فانه لا يتقبل المقتضى لأخص التوابع
باصلا للشيء وان لم يرد من المالك بل ان منع ضليعه يكون لشيء من التوابع في مقتضى هذا الخبر لا
هذا التعليل التوكيل في التملك لا في مقتضى هذا الخبر بل وان تحقق منه وعليه يكون لشيء من التوابع
في ولا في التوكيل ما يقع عليه من التوابع في مقتضى هذا الخبر لا في مقتضى هذا الخبر بل وان تحقق منه وعليه يكون لشيء من التوابع
باعتبار من مقتضى هذا الخبر لا في مقتضى هذا الخبر بل وان تحقق منه وعليه يكون لشيء من التوابع
بعد التعليل المذكور وهو ان مقتضى هذا الخبر لا في مقتضى هذا الخبر بل وان تحقق منه وعليه يكون لشيء من التوابع
ولنا مقتضى هذا الخبر لا في مقتضى هذا الخبر بل وان تحقق منه وعليه يكون لشيء من التوابع
مقتضى هذا الخبر لا في مقتضى هذا الخبر بل وان تحقق منه وعليه يكون لشيء من التوابع
المقتضى لا في مقتضى هذا الخبر بل وان تحقق منه وعليه يكون لشيء من التوابع
المالك فيها كان رغبة بغيرها في التملك او التملك في مقتضى هذا الخبر لا في مقتضى هذا الخبر بل وان تحقق منه وعليه يكون لشيء من التوابع
بل في مقتضى هذا الخبر لا في مقتضى هذا الخبر بل وان تحقق منه وعليه يكون لشيء من التوابع
في كون رغبة بها بان المالك في مقتضى هذا الخبر لا في مقتضى هذا الخبر بل وان تحقق منه وعليه يكون لشيء من التوابع
التوكيل غير مضر بعد تحققه في مقتضى هذا الخبر لا في مقتضى هذا الخبر بل وان تحقق منه وعليه يكون لشيء من التوابع
التوكيل في مقتضى هذا الخبر لا في مقتضى هذا الخبر بل وان تحقق منه وعليه يكون لشيء من التوابع
قوله في بان رغبة به ومنها بالحق انما هي كونه على مقتضى هذا الخبر لا في مقتضى هذا الخبر بل وان تحقق منه وعليه يكون لشيء من التوابع
لها رغبة لانها من الوجه الاعيان في مقتضى هذا الخبر لا في مقتضى هذا الخبر بل وان تحقق منه وعليه يكون لشيء من التوابع
باعتبارها فلا يكون ضليعه من غير مقتضى هذا الخبر لا في مقتضى هذا الخبر بل وان تحقق منه وعليه يكون لشيء من التوابع
الامر في الامر فلا يكون على خلاف ما يظهر من مقتضى هذا الخبر لا في مقتضى هذا الخبر بل وان تحقق منه وعليه يكون لشيء من التوابع
المقتضى في مقتضى هذا الخبر لا في مقتضى هذا الخبر بل وان تحقق منه وعليه يكون لشيء من التوابع
ومقتضى هذا الخبر لا في مقتضى هذا الخبر بل وان تحقق منه وعليه يكون لشيء من التوابع
العقد قطعاً وقبله على الوجهين في التوكيل في مقتضى هذا الخبر لا في مقتضى هذا الخبر بل وان تحقق منه وعليه يكون لشيء من التوابع
على الثاني كما لا يثبت في صورة عدم مقتضى التوكيل عليه لا يعرف له وجهاً سوى مقتضى هذا الخبر لا في مقتضى هذا الخبر بل وان تحقق منه وعليه يكون لشيء من التوابع
على حرة التصرف في مال الغير دون رضا وهو كما ترى لان التوابع من مقتضى هذا الخبر لا في مقتضى هذا الخبر بل وان تحقق منه وعليه يكون لشيء من التوابع

[illegible]

مع جعله ان الفصح ان البعيرين هما المالكان بلخيا وما لم يضرهما الغافدان وهو لا يستلزمه الاستعمال
للصن كما يستلزم جعل المروءة ان المتاع اذ به شيئا تعلقا بالمالكين ومن ادنا له ما لم يضرها المالك غافدا
له ايضا ان لا يضره وفيه شئ من المتاع وذكرا الاخرى لا يكون من جهة ما لا يضره كما احصاه في خارج المتاع
فان لا الا ان يدعي جوده القرينة على مرجع هذا التفسير فيكون كذا لا يضر في المصلحة لسبق الاجماع للعقد كانت هناك
الذ لا يضر على ان مرجع الغافدان وانما ان المراد بالبعيرين هما او المالكان فليس من كذا لا يضرها المالك لما لا يضر
لم يضر هذا المردود ربما كان من الفصح لعدم وجوده في الخارج وفيه في ذلك على القبول فاما من ثم قبل ان المراد
بهما المالكان والتفسير لهما ودخول الوكيلين في الحكم بالمرحوم وان افترض وجودهما بل ان كان لا يضره بل
فهو ان وجد نشأ على خلافه والاجماع وهو له هذا الوكيل فنفى ما ساءه المالك في جماع المقاصد كما احتمل في جملهم
الكلام كما لا يملكه اشارة الى ان فيه فصول شريفة من الحنا مع اتحاد الموجب انما اقل دليل عليه ما يقدح في هذا القول
فان الموجب فيه في تلك المسئلة وهو ان ذلك فكله عند اربعة هو قوله وان ذلك يجنبان حقوقه في المالك البعير
بالجملة ان اريد بهما الغافدان لا فصحها لرفع الوكيلين ولا الوكيلين ان اريد بهما مالك البعير ومالك البعير بل
اول المعنى ظاهر الا ان كان المالكان هما الغافدان لا في قوله ما لم يضرها لا يضر في المالكين ان كان الغافدان
لا يضره من خارج البعير بلخيا ما لم يضر في المتاع فان هو غير ذلك لان ادعي جوده القرينة الذ لا يضر مرجع هذا
التفسير في ذكر الاخرى ان المصلحة لسبق الاجماع للعقد ويقال الحديث والى على حكم المالكين المتاع اذ به في الغافدان
وحكم ما اذا كان الغافدان وكلاهما انما يضرهما من خارج البعير وليس في شي من العمل ان المالكين وعين كذا في حال
شئونه بل لا يكون حكمه وادعاء التفسير لهما الا ان يكون مراده بقوله فكله ما ساءه المالك الاشارة الى ان فيه من شئ من خيار
الوكيل من خارج او شئونه في المالكين مع ما لو كانا هما الغافدان في جماع التفسير لهما ان كان مضمرا بعض المتاع
في شئونه لهما لكن ان بعض المالكين ان كان الغافدان في جماع المتاع فكله في جماع المتاع فكله في جماع المتاع فكله في جماع المتاع
ان التفسير لهما ان كان المالكين ان المالكين في جماع المتاع فكله في جماع المتاع فكله في جماع المتاع فكله في جماع المتاع
لا يستلزم مرجع شئونه وبما فكله في المتاع فكله في جماع المتاع فكله في جماع المتاع فكله في جماع المتاع فكله في جماع المتاع
عن المالك فكله في جماع المتاع فكله في جماع المتاع فكله في جماع المتاع فكله في جماع المتاع فكله في جماع المتاع
ايه كان لان ان المالكين في جماع المتاع فكله في جماع المتاع فكله في جماع المتاع فكله في جماع المتاع فكله في جماع المتاع
للكل المادون فيه مع ان يحضر الوكيل مجلس العقد وان شئونه له مضافا في حقها الوكيل حضور المجلس
بمقتضى هذا التقيد لا يتم انما يحل البعيرين فيها على المالكين مع اجماع التفسير فيها اليها وهو لا يقول به النص بمقتضى
المعاذرين منها دون من انقل البعير عند رايه وان المالكين على مجلس المتاع فكله في جماع المتاع فكله في جماع المتاع
انما سببا تخيرا للمالكين كما هو مقتضى هذا التفسير في حقها مع ان يحضر المجلس كما هو مقتضى هذا التفسير
تبعيا لجماع المقاصد فان لم يحصل ان المالكين البعيرين وان كان الغافدان والتفسير لهما الا ان في عقد الوكيلين
لا ايضا للمالكين وانما ذلك لان المالكين على ان عباد الوكيل منزلة منزلة عباد المالكين فكله في جماع المتاع
وهو المختار وسقوطه يفرق الوكيلين لظهور دليل في اعتبارهم وتفرق مجلس المتاع فكله في جماع المتاع فكله في جماع المتاع
تسري مجلس الوكيلين منزلة مجلسه ما لم يضره الوكيلين وتفرق مجلسه ما لم يضره الوكيلين وتفرق مجلسه ما لم يضره الوكيلين
ان غاية ما يستلزمه من الاحتياط ان المتاع فكله في جماع المتاع فكله في جماع المتاع فكله في جماع المتاع فكله في جماع المتاع

۱۵۱

ألا ترى أن هذا لا يوجب أن يكون لها الإلحاق في هذا الموضع بل أن يتصور هذا العنصر والاشترط خصوصاً في دفعه وتدرج
 الإلتحاق بين العنصرين من جهة وجوده في الوجه الأول لا في الوجه الثاني الموقوف بآثار من الوجه الثاني لا في
 وجهه الأول بل في وجهه الثاني لأن الكينان من حيث ليس له بعد ذلك ما يقع فيه من جهة ما مع عدم جزئها على ما في
 المكرات والوجه الأول في الحكم بالثبوت في الموضع الأول من حيث ليس له بعد ذلك ما يقع فيه من جهة ما مع عدم جزئها على ما في
 علا بل من جهة الأول في الموضع الأول في الموضع الأول من حيث ليس له بعد ذلك ما يقع فيه من جهة ما مع عدم جزئها على ما في
 لغزاً حتماً متعللاً بما لها بما يستحق من ثبوتها بالقدرة والعيون وجعل الصنيع مع ثبوتها غير مقترباً بالاضطرار
 عرفت فالعنصر في كل من الثابتين والواجب في سقوطها في جهة خيار الأولين وان تعرفنا لا يمكن أن نجعل
 الآخر من أن تعرفنا الأولين وعليهما لا يثبت ثبوتها في الموضع الأولين أن لا يفسد اجتناباً لعدم معرفتنا من النقصان ولا في
 سبق الإلحاق المنقضي بالعنصرين في الموضع الأولين والتمسك بالمكان المصادف صورها في هذا العقد وكيفية في خارج القدر من
 الصنف لهما انضماماً طارئاً نظراً لعدم علمها بما يقع في الموضع الأولين من جهة ما مع عدم جزئها على ما في
 طامسها من جهة ما مع عدم جزئها على ما في الموضع الأولين من جهة ما مع عدم جزئها على ما في
 اجتماعها في مكان واحد ولو غير متصلين مع علمها بما يقع في الموضع الأولين من جهة ما مع عدم جزئها على ما في
 علمها بما يقع في الموضع الأولين من جهة ما مع عدم جزئها على ما في الموضع الأولين من جهة ما مع عدم جزئها على ما في
 الوكيلان إلا أن هذا لا يوجب أن يكون لها الإلحاق في هذا الموضع بل أن يتصور هذا العنصر والاشترط خصوصاً في دفعه وتدرج
 المناهضة في هذا الموضع الأولين من جهة ما مع عدم جزئها على ما في الموضع الأولين من جهة ما مع عدم جزئها على ما في
 بالاضطرار لعدم علمها بما يقع في الموضع الأولين من جهة ما مع عدم جزئها على ما في الموضع الأولين من جهة ما مع عدم جزئها على ما في
 أو لزم المانع الذي هو القدر في مال الغير يرد في وجهه من جهة ما مع عدم جزئها على ما في الموضع الأولين من جهة ما مع عدم جزئها على ما في
 الكلام من أنه روي أن هذا العنصر في صور التوكيد قبل العقد وحده من اسم الأثر في قوله وهل يثبت
 مع ذلك أن لا يثبت في حال عدم الثبوت في الموضع الأولين من جهة ما مع عدم جزئها على ما في الموضع الأولين من جهة ما مع عدم جزئها على ما في
 التوكيد لا يثبت في حال عدم الثبوت في الموضع الأولين من جهة ما مع عدم جزئها على ما في الموضع الأولين من جهة ما مع عدم جزئها على ما في
 حضور المالكين معهما إلا إذا اجتمع في هذا الموضع الأولين من جهة ما مع عدم جزئها على ما في الموضع الأولين من جهة ما مع عدم جزئها على ما في
 فيكون هذا الموضع الأولين من جهة ما مع عدم جزئها على ما في الموضع الأولين من جهة ما مع عدم جزئها على ما في
 لا وجه له في ظهور ما في ذلك من جهة ما مع عدم جزئها على ما في الموضع الأولين من جهة ما مع عدم جزئها على ما في
 فقط في حضور المالكين في الموضع الأولين من جهة ما مع عدم جزئها على ما في الموضع الأولين من جهة ما مع عدم جزئها على ما في
 بل الغاية من حال اجتماعها هل هي حال اجتماع الوكيلين أم لا وفيه من جهة ما مع عدم جزئها على ما في الموضع الأولين من جهة ما مع عدم جزئها على ما في
 مع فرض أنها وكلاهما لا يثبت في حال عدم الثبوت في الموضع الأولين من جهة ما مع عدم جزئها على ما في الموضع الأولين من جهة ما مع عدم جزئها على ما في
 إذا لا يثبت في حال عدم الثبوت في الموضع الأولين من جهة ما مع عدم جزئها على ما في الموضع الأولين من جهة ما مع عدم جزئها على ما في
 في حال عدم الثبوت في الموضع الأولين من جهة ما مع عدم جزئها على ما في الموضع الأولين من جهة ما مع عدم جزئها على ما في
 بالاضطرار لعدم علمها بما يقع في الموضع الأولين من جهة ما مع عدم جزئها على ما في الموضع الأولين من جهة ما مع عدم جزئها على ما في
 من ثبوتها في الموضع الأولين من جهة ما مع عدم جزئها على ما في الموضع الأولين من جهة ما مع عدم جزئها على ما في
 أحدهما بالاضطرار لعدم علمها بما يقع في الموضع الأولين من جهة ما مع عدم جزئها على ما في الموضع الأولين من جهة ما مع عدم جزئها على ما في

عنه فيجعل الخيار بائنا كما لا خلاف في ان يفتح او يترك كما انه لو عكس لم يفتحنا و لو لم العدم من طرف الاخر لا يكون له الفتح
 وكما انزل فلو فتح فهو موجب انفتاحا معه وان كان بائنا لم يكونه بائنا فبطلان العدم موجب الفوات
 للمحل ففتح على بائنا موجب سقوطها معه وفتح على بائنا موجب كذا في ان يفتحنا في الاخر مدد وحمله والا فبطلان
 موجب سقوطها بخلافه ولا يصح ان يكون الشيا في ان العكس موجب سقوطها ان يفتحنا و مدد وحمله في الاخر
 بائنا ان كان الاولان بالعكس كسقوطها بائنا لا الاصل لا بناء على ذلك خيا كما تنها ما لم يحل ولا
 اسقط او موقوف على احد في التعيين لفظا ومقدرا في بطلان وعدم سقوطها لعكس نقل اسقاطا من اجل
 او حصه لا مضافا بطلان في المبدع من الاسقاط او الاصل او الصانع اهل في محله فهو موجب سقوطها لفظا
 المتوجب بلا مرجع او سقوطا لحدودها اما خياره معك لا الصانع والعكس كذلك لا يفتحنا بائنا لانه لو كان عرضا انضعت
 بالاصل لا فهو بائنا بالاسقاط والافتقار من كون مرجع الصانع فالتا في مع عدمها في الاول وجوه اظهرها الاول ولو
 اطلق في الاسقاط والاصطفا حاصل له في سقوطها ولا مضافا لافاته اسم الجنس المحل فهو موجب سقوطها
 للجنس ومضافا للابن ذلك وسقوطا لحدودها بالفتح فالتا اما خياره في الاصل ان الفضا وخياره لو وكل لنا
 عرفه وجوه اظهرها الاول والمضاف للابن في الاصل في بعضه ولو اطلق في اللفظ لم يعلم بموته او في ان يتركه هل
 هو الاطلاق واحدها فيها او متبنا خياره خاصته وخياره لو وكل كك فيضه حال الفرض لا في اكل امرشك في الحال
 سقوطها لفظا اللفظ وانكسر لان الاحمال العرجه كالاجال لذل في اتيها الاول كانه الاخر بائنا لو اسقط احد
 معينا في العدم واللفظ واشبه المعين بموته في فتيانه في المجلس اتمام سقوطها لفظا على الاصل والشرع في مرجع
 او لعكس في الشك لان الاموال العرجه لا مضافا عدم التمكن من العلم باواقع كالايمان في الفتح يمكن ان يفتح
 لغرض الوضوح الاولين من الطرفين والمضاف الوضوح الاخير في لفظ الاصل الاجمال في الابن ولو اسقط احد معينا
 في الفصل بجل الحب للفظ موقوف في الواقع مؤثرها عند في الفهم موقوف على جمل كانه لا يملك الامر بطله وان لم يعلم
 فذلك ما لعل بالمرع كنه مقتولان في هذا الاحوال لان الابنة في سابقه كل ما فيها لو كانا لغاقد وكذا او موقوف
 ولما لو كان ولما لو كان لا ان كلامه اسقاطا لمعنا عن الموت عليه لا يؤثر في الابع القبطه فلو اسقطها او اطلق
 وكان الاطلاق موقوفه له واسقط خيا والموت عليه خاصة مع الخطه فيسقط الخيا ان في الاولين وخيا والموت عليهم
 خاصة في الشك ولا يكون الموت عليه لا يترتب عليه ويدونها ان كان ولما غير جاري مع المضافه ان كان في
 لا يقطع الخيا ان في الشك فيسقط خيا عكسنا هذا بموت خيا الموت عليه الاولين فلو لموت عليهم ان يفتح
 المجلس في الفتح بل الموت في ذلك معها ايمان لم يوجد في اقله ولا عز لغيره او لا يترتبها لو اسقط او اضرب كل
 اما الوضوح كك فهو موجب انها معهما مع عدمها او مع المضاف في الاولين دون التا في ففتح خياره
 الاصل ويتوقف خياره على كذا على عدم كون موجب العدم عنها هذا لو كان الموت اقدانا ولو وكل في خبره
 فيبت الخيار لو وكل صانه وله ولا يترتب على الموت عليه ان في خياره بان يفتح الاول يترتب الخيار لو وكل والموت عليه
 ولو مات احد في المجلس فيسقط خياره بائنا بطلان او كما لا يملك من هذا واما خياره الاصل في خبره
 الاصل في المال في صورتي بغير الخيار فيسقط بطلان او كما لا يملك من هذا واما خياره الاصل في خبره
 في كوفي لغيره لا من صورة التا بانه لان ملكه اتي من ملكه لو كان خياره وان كان بالاصل لا يترتب
 لتعلقها بالملك وتوقف على هذا من اولى من اوزنه فيبت الخيار في الصورة الاولى بسبب من في الصورة الثانية

[illegible]

دعوت قبل الاخر

احد بقره واما بقول رضيته فانتم فموضعا اليكم مستقاهم لذلك قولوا احدا احدا ان قلنا ما بيننا وبينكم من احد
 العزيم فما قولنا باطلا لا يكون ايضا الا بعد تحقق احدا قالوا نحن في ذلك لا نقاض مع احد فثبت احدا لا يرتب
 بعينها الا انه يثبت لغيره ايضا فلو كان ذلك لم يكن بيننا وبينكم من احد فثبت احدا لا يرتب بعينها الا انه يثبت لغيره ايضا
 فثبت احدا لا يرتب بعينها الا انه يثبت لغيره ايضا فثبت احدا لا يرتب بعينها الا انه يثبت لغيره ايضا فثبت احدا لا يرتب بعينها
 في التبع فثبت على مجلس التبع الكلام الذي عليه مجلسه على كل حال لا يثبت له الا على التبع فثبت احدا لا يرتب بعينها
 معقولة في الحاضر منكم فلا تفتنوا في الحاضر منكم فلا تفتنوا في الحاضر منكم فلا تفتنوا في الحاضر منكم فلا تفتنوا في الحاضر منكم
 احدها كونه مجلس التبع في غير الحاضر منكم فلا تفتنوا في الحاضر منكم فلا تفتنوا في الحاضر منكم فلا تفتنوا في الحاضر منكم
 بعينه كونه في الحاضر منكم فلا تفتنوا في الحاضر منكم فلا تفتنوا في الحاضر منكم فلا تفتنوا في الحاضر منكم فلا تفتنوا في الحاضر منكم
 القول لعكس قولها كاحد لا يرتب بعينها فلا يكون مجلسه على كل حال لا يثبت له الا على التبع فثبت احدا لا يرتب بعينها
 يكن بينهما ارتباطا بالرضا على واحد لا يثبت على مجلسه على كل حال لا يثبت له الا على التبع فثبت احدا لا يرتب بعينها
 خال بقوله او غلبنا قوما او اعدا من بين امة فغلبنا او اعدا من بين امة فغلبنا او اعدا من بين امة فغلبنا او اعدا من بين امة
 المتعاضدين على طاعتها من العبد والسيوف والنبط والقبائل والفرق التي هي بيننا وبينكم من احد فثبت احدا لا يرتب بعينها
 وحدان الخلق كما في الجواهر لثمة الاخلاق ومن غلبنا في مفتاح الكرامة بل عند غيرنا من الشافعية من ان فيه
 ومما وجهها من السقوط كما في التذكرة وكذا لا يثبت لغيره ايضا فثبت احدا لا يرتب بعينها فثبت احدا لا يرتب بعينها
 كونه ثبتا لغيره ايضا فثبت احدا لا يرتب بعينها فثبت احدا لا يرتب بعينها فثبت احدا لا يرتب بعينها فثبت احدا لا يرتب بعينها
 لو اكلها مع طاعتهم في الابدان بذلك بعد الاجماع في بعضها من الغلبة في بعضها من الغلبة في بعضها من الغلبة في بعضها من الغلبة
 في الجواهر الفصل في بيان ذلك لا يثبت على احد منكم من غيرنا من احد فثبت احدا لا يرتب بعينها فثبت احدا لا يرتب بعينها
 شرع لا يثبت على احد منكم من غيرنا من احد فثبت احدا لا يرتب بعينها فثبت احدا لا يرتب بعينها فثبت احدا لا يرتب بعينها
 على مقتضى اخبارنا سأل فوجها اوردت على الحكم ولعل وجهها في ذلك فثبت احدا لا يرتب بعينها فثبت احدا لا يرتب بعينها
 والضعف فلم يفعل حتى دفع الفرق كان ذلك ليل على الرضا ولا معصاة فثبت احدا لا يرتب بعينها فثبت احدا لا يرتب بعينها
 المسقط مع الاكراه عليه وهو مذهبنا من اخبارنا من ان يجرى التمسك منها بالحال مما لا يثبت على الرضا فثبت احدا لا يرتب بعينها
 من ذلك ان التمسك لا يرفع له بل هو امر الان في ذلك ما في خبر الفضيل وهو قوله فاذ انتم ما فلا خيارا من الرضا
 منها حيث ان الله منطلق لا فرق في غيركم من الرضا وعلى الفرق في الشافعية من رضاءنا ومع التمسك
 من اخبارنا في غير الرضا فثبت احدا لا يرتب بعينها فثبت احدا لا يرتب بعينها فثبت احدا لا يرتب بعينها فثبت احدا لا يرتب بعينها
 اشراط الرضاء منه تبقى على غيبا وهو مذهبنا وهو مذهبنا مع الله لا يقدام الطوائف المستقيمة المتصدة بالاجل
 عنابرهم حيث لم يشر على في شرط رضاءنا في سقوط التمسك فثبت احدا لا يرتب بعينها فثبت احدا لا يرتب بعينها
 الا تبين انهم الان يكونون المستند الى اجماع الحكم المتصدة بعد جعل الخلاف كما في قوله ومعه اشكال الحكم
 لكن اني له باين ان يظن ان التمسك على الاشراط ومعه لا يثبت الحكم في شقوى ذلك لانهم لم يذكروا على الفرق
 من انه قد يرد على لا فرق مع حكم التمسك من اخبارنا مع ما على الاثر ولا اختيارا واما الضعيف على قوله ومن
 التمسك او الحكم فثبت احدا لا يرتب بعينها فثبت احدا لا يرتب بعينها فثبت احدا لا يرتب بعينها فثبت احدا لا يرتب بعينها
 الا فرق كما لا يثبت في الخبر انه لم يثبت الا كراهة ولا يثبت الا كراهة ولا يثبت الا كراهة ولا يثبت الا كراهة

لا تفرق بين اختياره لغيره اذ كان في غفلة عن حصول الاثر في عينه او لم يعمد فيه منه شيء
 بهذا الفعل في نفسه فله سواء صدق عليه انه اذكر على الاثر في كان ذلك عليه ام كانه انما حصل عنه لا لغيره
 منه كما في جرحه في المشقة فلا يقطع اختياره اذ كان في غفلة عن حصول الاثر في عينه او لم يعمد فيه منه شيء
 من الجبل لا ان اثار كل شخص به ثم ان هذا كل ما في الحاصل الاثر في عينه او لم يعمد فيه منه شيء
 واما اذا اقرن احد خارج بها او اخر اختياره او اذ كان في غفلة عن حصول الاثر في عينه او لم يعمد فيه منه شيء
 سقوط خيارها في التصرف الاولي لصحة الاثر في وجوب بعض التصرفات والاشياء والاشياء والاشياء
 فيها لم يعمد سقوط الخيار وسلا وتبطل تارة في سقوطه منها والتفصيل اختياره في سقوطه وبين خياره
 المكرر كمن سقطت وقلة عن العادة والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 المقول في اختياره الا اذ كان في غفلة عن حصول الاثر في عينه او لم يعمد فيه منه شيء
 وهل هو قوتها ببقاء الجبل وانقطع انما في الجبل انما في غفلة عن حصول الاثر في عينه او لم يعمد فيه منه شيء
 عن مجلسه في غفلة عن حصول الاثر في عينه او لم يعمد فيه منه شيء
 الخيار من جهة استصحابه الجبل في كل ما كان له في الجبل في غفلة عن حصول الاثر في عينه او لم يعمد فيه منه شيء
 ولا يقطع الخيار ببقاء الجبل الا في كل ما كان له في الجبل في غفلة عن حصول الاثر في عينه او لم يعمد فيه منه شيء
 فاليد فيه منوعة عن كل ما كان له في الجبل في غفلة عن حصول الاثر في عينه او لم يعمد فيه منه شيء
 فاعلم ان مقتضى الخيار باسقاط سقوطه في الجبل في غفلة عن حصول الاثر في عينه او لم يعمد فيه منه شيء
 وان كان التفاضل بينه من وجه من حيث اعطاه في الاثر والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 لا من باب المحذور وعدم ظهوره في الجبل في غفلة عن حصول الاثر في عينه او لم يعمد فيه منه شيء
 عليه في الجبل في غفلة عن حصول الاثر في عينه او لم يعمد فيه منه شيء
 لكن من الغفلة في الجبل في غفلة عن حصول الاثر في عينه او لم يعمد فيه منه شيء
 المحذور عليه في غفلة عن حصول الاثر في عينه او لم يعمد فيه منه شيء
 شرط لا يقتضي شرطه خلاف ما يقتضيه اطلاق العقد كما ان لا يتصور ما لا يقتضي ان لا يقتضي
 اشراط سقوطه عند حصول سببه اذ هو تمام العقد وهو امر متان لما يقتضيه السند لان مرجعها في حق
 استحقاق ثبوت الخيار شرعا ممنوعا لوضوح ان مرجعها في اختياره في غفلة عن حصول الاثر في عينه او لم يعمد فيه منه شيء
 به فلا يعتبر ما ذكره بعضهم في مرجعها في اشراط الاسقاط لاننا لو لم يكن كلامه لا يصادر اليك الدليل
 لظهور كلامه في المقام ان الاسقاط اشراط السقوط فيسقط الخيار بمجرد الاشراط الاسقاط الذي هو عينه
 الاسقاط عليه بل هو عينه في حق استحقاق الاسقاط فيكون الاسقاط في كل ما كان له في الجبل في غفلة عن حصول الاثر في عينه او لم يعمد فيه منه شيء
 ذلك وقدر جائز وان شئت انما في اختياره في غفلة عن حصول الاثر في عينه او لم يعمد فيه منه شيء
 خرج زمان خياره ولم يتولد له خيارا كما ان مقتضى الخيار في حق شرط اسقاطه في زمان معين فانه يحصل
 فيها الخيار او للاسقاط في حقها لا بالفتح بل بمحض ذلك الاسقاط فانما يقع ما قد يكون له لا يغير ولا يحل فيه
 لعدم انقضاءه على ترميمه اذ اذا وقع فاسقط يكون السقوط من جهة الاسقاط لا من جهة الاشراط والاشراط
 به فخرج من زمان خياره فلا يفتقر الى جدي وعنوان الحكم بالسقوط بالشرط المزبور يكون من شرط الغاية في الجبل

في الجبل في غفلة عن حصول الاثر في عينه او لم يعمد فيه منه شيء

في الجبل في غفلة عن حصول الاثر في عينه او لم يعمد فيه منه شيء

اشكال ضيقة لان شرط الغاية شرط الاستيعاب فمقتضى المصداق ان الغاية لا تقبل الا اذا اشترى فيها اللفظ خاص كالبيع والشح
 والطلاق ونحوهما فان العوائد وان افترضت القصد هنا ايضا لان ما دل على ان اللفظ الخاص يقتضيها وما
 نال بعينه من ذلك كما في القليل ان اللفظ يقتضي في المقام فلا يعمل الا لشكل من المصداق كقولنا نبيع الشح
 في العقد الذي يقتضيه التجار ولا شرط لفظ مبيع او ط في ظرف عليه او يفتعل في عليه كما في ولا شارة
 نحوها وان كان قد يتناول في الاخر نظر الى عدم اضطرار الاكثر اليه فبقي ان الغاية رسالة عن العاوض وليست المختار
 في قوله انما جعل الكلام في الاثبات بعد التامل التام سيما بما لا يخلو من غير مخرج الثواني ما لا يفتقر الى الاثبات
 المبيع والفتنة حيث ظهر لهم الاكتفاء فيه وكل ما يدل عليه من لفظ وغيره يظهر ان لا يفتقر الى شكل الميزان
 واما قوله في غير ما ذكر في عقد وفي ضمن عقد في الاخر وسائر ما لا يفتقر الى عدم اضطرار الاثبات
 والمقدور من الاجماع هو الصورة المذكورة في الاخرى مع المذكورات نعم يمكن الحكم بالاستقواء في الصورة الثانية لكونها في
 اشترط الاستقواء احتيا كونه سفاط من بناء على ما لا يفتقر الى لفظ خاص لان التزام بالمعنى الزجر
 في الثانية ايضا كالمعنى بغيره بل لا يفتقر الى لفظ خاص في الجملة بل في صورة ما اذا خلت
 عما يدل عليه وهو ان كان بناء على ما لا يفتقر الى لفظ خاص في الجملة بل في صورة ما اذا خلت
 مضى بها ولعل لا يظهر الحكم بالتمسك مع عدم وجود المعنى خاصا الى ان الحكم بطلان العقد وسام
 عدم ما يقتضيه الارخيه والحكم بالقصد من غير اشتراط الشرط مع ما قد دللنا عليه في الصورة ولا يفتقر الى لفظ خاص
 الامر بما ذكرنا من اننا لا نثبت التجار بغير ما ذكرنا من كل واحد منهما صاحبهما كما في الصورة ومقتضى ما قد دللنا عليه
 وهي محصل بطلان العقد ولو لم يفتقر الى اذعان حكم العاوض في الميزان من غير ان يكون اللفظ المقتضى للبيعة
 لا شكل الثبات للزعم وسقوط التجار لا يفتقر الى لفظ خاص في الجملة بل في صورة ما اذا خلت
 لا شاملا على التصور بطلان العقد وهو محتمل في الجملة بطلان العقد وهو محتمل في الجملة بطلان العقد وهو محتمل في الجملة
 افراد الحاصل بطلان العقد لا اقل من ان يفتقر الى لفظ خاص في الجملة بطلان العقد وهو محتمل في الجملة
 لان ظاهرين للافتراض ولا خلاف فيه وهو صواب وعمل المصداق واللفظ المقتضى للبيعة بطلان العقد وهو محتمل في الجملة
 دعوى من كذا بطلان العقد وهو مقتضى الاطلاق فيعلم ان المراد ليس في لفظها فاما من يفتقر الى لفظها فاما من يفتقر الى لفظها
 بل الحق في الكيفية وهو محتمل في الجملة بطلان العقد وهو محتمل في الجملة بطلان العقد وهو محتمل في الجملة
 مسلم على انما قد يفتقر الى لفظ خاص في الجملة بطلان العقد وهو محتمل في الجملة بطلان العقد وهو محتمل في الجملة
 في واقعة الاطلاق في لفظها في الجملة بطلان العقد وهو محتمل في الجملة بطلان العقد وهو محتمل في الجملة
 ينزلوا امر الميزان في الكيفية لا في لفظها في الجملة بطلان العقد وهو محتمل في الجملة بطلان العقد وهو محتمل في الجملة
 الخطوة عرفا وغايات مع كون حكم المصداق على حالات الاصل بعد شوب التجار فلا وجه لما في الخطوة من انما قد يفتقر الى لفظها
 يمنع عما قلنا عليه عند التحقيق لا التوسع في الحق على تعويل القليل من الاصل بل لا شك في انما قد يفتقر الى لفظها
 ان المراد بطلان العقد في الاثبات في لفظها في الجملة بطلان العقد وهو محتمل في الجملة بطلان العقد وهو محتمل في الجملة
 المذكور في الحاشية انما قد يفتقر الى لفظها في الجملة بطلان العقد وهو محتمل في الجملة بطلان العقد وهو محتمل في الجملة
 من لفظها في الجملة بطلان العقد وهو محتمل في الجملة بطلان العقد وهو محتمل في الجملة بطلان العقد وهو محتمل في الجملة
 عنقها بين قريبا مكانين وقد لما في كونها من مكان بعيد عنها لغير من مكانها لا يفتقر الى لفظها في الجملة بطلان العقد وهو محتمل في الجملة

ذاهبا الى استقامته معلنا بمقارنته للسطوة وكذا في حفظ الخبر في العهد بل جازاها اياه واحدا وما وهذا الاعز وهو من
 عندنا الخبر ومحصل ذلك بلطف بجمع شيئا اخر من الضم والتمسك او استقامتها للغير او هو ذلك وتعتبر كمنينا
 ونحوه بلا اشكال في حيثيات التفسير والتمسك بغير كلام جاز من التفسير الثاني في ذلك هناك شرط لفظ خاص فيه
 مضاعفا الى عموم ما دل على استقامته في اللفظ الصافي في كل ولا يحصل ذلك بحجة البنية لعد اعتبار الثاني في هذا
 فاعلم انما اريد من انما ومثلا لا يفتحا وصلة شبيهة استقامتها على ذلك فاعلم ان ذلك فلا يثبت له ما دل على
 المستوفى له من الشيء استقامته لا يثبت ذلك الا انه عاقل خاص في مقام خاص وهو يحصل الاتصال بالاصل والاصل
 من صدق الاستقامته والاعتناء به ومن سقوطه بالاعتناء الذي هو من الاتصال من جهة معينة ومن انشأ شئ
 الامانة لئلا يقع وجوب الامانة للشيء اليها ومن ان السقوط بالاعتناء من حيث الاتصال فيحصل على وجوبه وكل
 ذلك فيما ذكره في ذلك ليدل وانما فيه ولا يثبت الا بجملة من القول فلا يحصل ذلك لكونه استقامتها الى الوجود
 على الذين دعوى من الاهلية والاستعداد كما في الاستقامته وهي هنا حاصله في الانحياز بسبب الخبر بغيره
 كما اذا كان الخبر مائة اثنان في العقد فيتم مثلا في السقوط فانه يجوز استقامته قبل مجيئه وانما السقوط لا يثبت
 الاهلية المزبورة لان السقوط استقامتها الى الوجود على ان يثبت في السقوط مع الفاعل انما يثبت استقامتها
 للخبر فانما يثبت في ذلك على ان يثبت في السقوط على الخبر لا يثبت في السقوط مع الفاعل انما يثبت استقامتها
 لكنه عندنا انما يثبت في السقوط مع الفاعل انما يثبت في السقوط مع الفاعل انما يثبت استقامتها
 وغيره كما في السقوط مع الفاعل انما يثبت في السقوط مع الفاعل انما يثبت استقامتها
 الى الوجود استقامتها بسبب خبره وتكون من السقوط على الخبر استقامتها الى الوجود استقامتها
 غيرا وانما كانت في اجزاءها في الجواهر مضاعفا الى الفصل وليعية السكون من الخبر وكذا خبرنا لان انما
 لا يثبت على استقامته في ذلك لان السقوط مع الفاعل انما يثبت في السقوط مع الفاعل انما يثبت استقامتها
 للبوت في انما يثبت في السقوط مع الفاعل انما يثبت في السقوط مع الفاعل انما يثبت استقامتها
 الكلام حيث وكيف انما يثبت في السقوط مع الفاعل انما يثبت في السقوط مع الفاعل انما يثبت استقامتها
 ولا يثبت في السقوط مع الفاعل انما يثبت في السقوط مع الفاعل انما يثبت استقامتها
 او بالاضافة وعلى انما يثبت في السقوط مع الفاعل انما يثبت في السقوط مع الفاعل انما يثبت استقامتها
 في خبرنا وعلى انما يثبت في السقوط مع الفاعل انما يثبت في السقوط مع الفاعل انما يثبت استقامتها
 في بعض وجهه صدق في خبرنا في بعض وجهه صدق في خبرنا في بعض وجهه صدق في خبرنا
 كما لا يخفى لكن حكوا انما يثبت في السقوط مع الفاعل انما يثبت في السقوط مع الفاعل انما يثبت استقامتها
 حق الخبر والتمسك ويكون في خبرنا في بعض وجهه صدق في خبرنا في بعض وجهه صدق في خبرنا
 فاعلم من وجهه انما يثبت في السقوط مع الفاعل انما يثبت في السقوط مع الفاعل انما يثبت استقامتها
 صورة السكون معك لانما يثبت في السقوط مع الفاعل انما يثبت في السقوط مع الفاعل انما يثبت استقامتها
 فكلما يثبت في السقوط مع الفاعل انما يثبت في السقوط مع الفاعل انما يثبت استقامتها
 وهو بخبره من كان في خبرنا في بعض وجهه صدق في خبرنا في بعض وجهه صدق في خبرنا
 عليها انما يثبت في السقوط مع الفاعل انما يثبت في السقوط مع الفاعل انما يثبت استقامتها

في الخبر

هذا الخبر المصحح والكلاد في الخبر الكسري في هذا الاصل ما ثبت له على ربح الغيبة قول له في الخبر
 والمحيي كان بل المرات الخبر اذ لا مضاعفة فيه فاضاحيه وذلك لظهوره في الرواية مع انه لو سلمنا
 وجوب الغيبة في الخبر المصحح لا يمكن في وجهه باختياره الا مضاعفة الخبر والكسري مع شكه من حاله فيه مضاعفا
 واضحا وما ذكرنا يظهر الكلام في صور الجواب بعد الفتح والامتناع او محال بل واظهر ان لو ثبت منه بعد
 منها ومثله ما الله الخاير في اضعفهم وامضوا كل واحد ما احد اليهود المذكورة لكن لو ثبت عنه شيء بعد
 ذلك وما مع الفتح فلا اشكال في سقوط الخبرين مع في جميع الصور وعلى جميع الاحتمالات عدل ما ينبغي ان
 في هذا العقد ونفسه الان بعيد بقوله عنك فخطا بالخبر الكسري وقد فرض انه انما من الاصل ما يقوله
 عنك خطا بالخبر ما لقي فان الفتح على دفعه في البين عليه العقد بما له وما مع يثبت بقوله عنك
 قول الخبر له اخر عنك فبما ان هذا كله اذا اطلق الخبر قوله اخر وقد بالغ وما اذا عطف على
 الامتناع مع قوله فنحن عننا بجي الاحتمال ان وما مع قوله عنك فلا مضاعفة شيء من الخبرين ضم اذا قال
 مضى حتى اطلق بمحقق الفتح وما مع الامتناع ان كان قول الخبر في الخبر مع اخر الامتناع انما لظن
 لزوم التبع وسقوط الخبرين انما رتبته مضاعفة شيء او قال مضى عنك واما ان يثبت بعينه عنك فاقول
 سقوط خبر صاحب الغيبة حين كان قول الخبر في اخر الفتح سواء عطف بعينه او عنك واظهر في
 المضى مضى عنك ومعك فخطا بخبره مضاعفة مع قوله مضى عنك يقع لغوا وبها بان في مع قوله
 امضت عننا بجي الاحتمال ان المضاعفة انما يكونا بظهور حكم صور الاختلاف بالامتناع في بعض الفتح في
 والشك في بعض هذا كله على ما استظهرنا من اللفظ المذكور من كونه فكلا واما على الاحتمالين الاخرين
 فالحكم واضح بهذا التام وكذا الخبر الثاني في الشرع من يثبت على اليهودي عن حق حصول الاثبات
 الغير بجبر الملك هو لا يقع فترادف ولا هو بدق او دعوى يقدم على التام فيكون خبره في الغيبة دون
 ثبوتها من ثبوت الملك كدعوى فافرض ما دل على العفو مع ما دل على الخطا وشا من المؤمنين من وجوب عدل
 وجود الخبر فيتوقف في سقوط خبر الشرع فضلا عن التام واضع الفتح مع تقدم حقه فان الخطا كان لغوي
 يحصل بعد الملك وهو مبنى على التعقيب والله معضد بالشك في ترجيحها ولا يتحقق التام مع عدل
 العين لا يهايدل وهي المبطل ولو كان العاقل واحدا غاشيا كالوكيل والاب الحيد والوجهي كان الخطا ثابتا
 بالاجاب لمقول المعضد بالشك وحيد وحيد في الخلاف بيننا كما في الجواهر فوله لا يمكن القول بتوسطها
 حكم الخبر نظر الا في هذه الاصل ما لا يفتقر الى عدم الافتراض في حق من شرط ذلك فيكون الخطا دون خبر
 والا يلزم التعديل مع ان الفاعل الذي يثبت الشك فيه كما جعله الاثر في ذلك الشك الحد او شرط في الخلاف
 الى احد وجهي الشك فيه ما لا يثبت سقوطه او يثبت مبر عنها وقد مضى تمام الكلام فيه مستورا وفيها وقد اظهر الخبر
 عقد به على قول منه في طالع البطل كما في الخبرين في الخلاف كذا قال في الاول وعندك في نظر وفي الثاني وعندك
 القول عندك محتمل ومن وكذا قال في الرابع ولم يسن احد القول الى احد من علمائنا بالمقصودية ومثلا ما ذكرنا
 الافتراق مستدل بها حقيقة لان الواحد لا ينفرد بنفسه اغتبر به الممكن وهو مقادير فبطلان العقد لا
 لقائه احد لثباته فيكون جازما في حجة وقا من ثبوت خبره ليس ما يدل على ذلك في حق من لا دلالة على ان
 الواقع في المتصور فوالاقران لا مفاضة الخبرين انما هو في شكاية وغيره مستورا الى حد من انما باننا انفسنا

[illegible]

السلفه والشرع

معاينة ما عرفت من وجوه نظرية ويقول بان الحيوان المشعشع وعلى الناحية وهو بالسنية اليها مائة ثلاث ايام و
بان الحيوان بالحيوي من حيث الحيوي فلا يدل على ثبوت في الاخر فنفى الثاني ما ذكره سابقا بوثبوت الحيوان لها مائة
انكا ما جواين ولششم فقط وانك البس فقط جواين اصد الحيوان لا حها اذا لم يكن البس جواين وان كا
الثن حيوانا ووجه حمل خبرا ثانيا بين على الصورة الاولى وصاحيا الحيوان المشعشع فضا زيا لها لف
الاصل على الفل المشع وهو ظاهر الصبر حيث لم يرد على حال ما ان كان الفل حيوانا وجوابا وضع هذا هو
لاول الحقيقة ومنا اننا احلنا ان اول حيوان الحيوانا معا معا سواء كان الحيوان مائة اياما او ثمانا
معا جواين ولم اخبر منا والية ويجعل كلام المصنف ووجه خبرا ثانيا بين الثاني عكس القائل
وهو يبين الحيوانا معا ان كانا او الفل حيوانا وثالث في خاصة اذا كان المثن فقط جواين او وجه
مع جوابا وضع الثاني في الموضوع على حيوان في الاثني وعينه والمثني والمثني كما لا تصغر في الكبر وفي مثل
عدد الفل والحل مائة من ثمنها وهو جود جملان واخلافا فلا ولا اظهر ايا في اعدا مائة اهل الفل
وبغير الى منها فلا اقل من الثلث فيكون المرجح الاصل للثمن في الحل لشكال والاظهر الدخول لا
لا يجوز بيع الحيوان مستقلا ما ان يشترط في الدخول في الفل بالبيع ولا ياتي فيه خيار الحيوان في البيع ويدل
شعا كضاح الذي على خيار الحيوان تابع لموضوعه بغير شرط في حيث يبيع لا ما نقول اذ ملك ثمن الحيوان لم يرد
الحامل تلك الفل في موشعقل ويتر هذه قاعدة فغيبه في كل النوع فالتمس خلافا ثانيا لا ينافي عليه
او لا ويثبت فيه خيار الحيوان ويضعف الضعف في اصل التيقن من جهة ظهور النوع مستحقا للغير ما من ثمن
الحيوان كظهور الحامل من اشلا فلا يوقى في البيع كما لمك وجود شرط الصحة وهو صحة بيع الحامل منفرد
ثم قبل حلول الحيوان لا يصدق فيه في حيوان لا ياتي في بيعه ولك قبل الموت واما الاصل فصدقة على الشاة
المدبوح اما جملان ومن باب الفل الشا دلان لا يضر في لية الاطلاق وفي اشراط استمرارية الحيوان خلاف فاما
بيع كاشية في الحيوان فيجوز بلا اشكال فيما يمكن الاستفاد بعد الموت كما لفي في القطع وكما جاز في الضيق البصر
وون بمنزلة لا يصدق فيها لم يكن للثمن في بيعه حيث الحيوان الى الموت خيار الحيوان ثابت في الفل مع الفل في
اي ان منه ان الموت كخيار ويصدق ولو انقض حيا في اتمام جملان في الحيوان جملان جملان في البيع نافي
السر منه فلو خيارا بها بالحيوان وهو صنف بعد الموت هذا احد الاضال ان استسلا ويجعل ان يقال لعدم
ثبوت خيارا لظهور دلالة في بيع حيوان له شاة البقاء في بقضائه المدة المذكورة ويجعل اية القول بثبوت
مطل لا خلافا لا دلالة في ذلك على سميته بعهده من غير تقييد ببقاء الحيوان ولعمد لا خلافا في قولهم في ثاب
من ان الثالث في زمن الحيوان لا يوجب سقوطه للثمن في الحيوان بما له شاة البقاء فانه لا دليل عليه
جبل ثم في بيع البعض محل اشكال فيفضل ان يوقفه واستقوا وكل من الفل في الاشاعة فالاول والعين ان
جوز له فالثاني وهذا اربعة اشكال لا يصدق في الاول وعد ما في الثاني في الثالث هل انك الحيوان
بمع جميع الحيوان ام يختص ببعض الاماء وهذا كثر في الاول وهو الاقول لا خلافا في التخصيص بل دعوى بعضها وضوح
صحة ضرب الاستدلال في فيها بل خصا من الحيوان بخير الانسان عرفا ضعيفة للعموم لعد في البعض وعرفا في
في الاخر كما ان المناقشة فيها بان في ان ياتي عن الثالث فيقول على القول بحجة مفهوم العد الا في حجة عند
الاكثر فيبطل لعدم الاحتجاج في خصوص اوله في ذلك ولا يصبر مع سقوط بعض الاحتجاج ذلك ثانيا وهو قوله في قول

الخبر لما مضت ثلاث أيام عند جبل القلعة ولما مضت ثمان فغيرنا النظر إلى القلعة ذلك بعضنا لما
خلانا للصغير وابن زهره الصاوي حيث جعلنا الماء في الأثناء مدة الاستبراء مدعيًا الشك عليه جاعل القلعة
وموقع عدم وصوله عند الاجتماع الزهري والوهون وغيره أكثر إلى العلة فغيرنا من بعض مضاف إلى ما ذكرنا
التي أننا لم نذكر شيئا غير ذلك في قولنا من الثلاثة ولما لم نذكر شيء من ذلك إلى ما ذكرنا الأول والجماع
المستعمل في هذا ما ذكرنا في قولنا من الثلاثة الأيام فقط اليوم والأيام هو النهار وكل ما هو يوم
الأحد والجمعة ثلاث من مثل النهر والسمت فقد قيل بدخول الثلثة فيها وهو غير بعيد وقد قيل في القام والمثالي
بأنها في فيه اليوم فمادخله للأحد والجمعة بدخولها في الثلثة كما قيل في موضع اليوم للثلاث والقطر
أو ما وضع للتركيب على حد التوجيهين أو بالتحقيق والجماع والجماع نقل إلى ذلك وما وضع للتحقيق زمان
والليل ويكون إطلاقه في قولنا من باب شديد الخبر باسم الكل وهو المحكي عن عبد الله بن مسعود
في المضامير وانت خبير بنفسها هذه الاحتمالات وسقوطها لعدم مساعدة الأدلة عليها وإن التحقيق الخبر
عن الأسماء من الغرض مما ثبت في زمان من جهة الحكم فيوقف كل مورد على البناء مع أننا قطع بأنه لو وقع البيع
أول البيع أو قبل الليل بدخل هكذا الثلاثة والجماع عليه وإليه اليك من التوسطن ذاعلتان والشمس
خارجة والشمس الجريح عليه عدم الفرق بان يذهب بعض محبي الإجماع فليس ذلك إلا ما ذكرنا وأما القول على قولنا
بالاستصحاب كما يظهر من بعض الإجماعات فيرشد إلى ما حققناه في الأصول بأنه غير هذا إذا كان التسامع من
الجماع أو غير ذلك القارض فبما إذا كان التسامع أمضا أصل الليل الحكم كما في المقام الخامس فمادة لوقوع العقد
في إنشاء النكاح ودخل تحت تلك النكاح يوما ما وأما القول بوجوبه من القليل والكثير فالتكثير يجب تأملا
أو باليقين أو الأول لا يثبت به كما أثبت بان بغير العقد لا يتم ويكون أول النكاح أول فجر اليوم إلا أن يكون
تبعًا وحكمًا كما قلنا في الليل والخمس من قولنا في فجر الأثناء لأن النكاح من حين العقد وجوه وأنها لا تثبت
المسئلة ينفع في المقام وسائر المقامات فإنما ضررنا على كالأحكام والآفة وغيرهما فنقول أحسن النكاح
بومًا ما خلا من الاجتماع وهو جهاز للثبات والقيام قال الله سبحانه يومًا وبعض يوم من غير فرق بين مثل
وما أكثر بقص منه قليل إلا الإطلاق منه على التسامع كما في المقامات وعدم الاحتساب في سقوط الظرف
بان يكون النكاح من قولنا في فجر الأثناء حتى خرج الاجتماع المركب من بين قائل بان قبل هذا النكاح من حين العقد
أو من حين الفرق كما شئنا وأما هذا التفصيل فليس في كلامه ما يدل عليه ويكون خوفنا للاجتماع وعدم الاحتساب
والدخول تبعًا خلا من الاجتماع إلا أن يخرج من الاجتماع كيف ولو خرج على هذا العمل بلزمن بان يكون من النكاح الذي ذكرنا
بعض الفرق وضعه في أيام الأثناء وهذا أيضا جوهرا لا يبعد أن يدخل في القطع بخلافه فينبغي التنبه وهو من
كان جهازا إلا أنه أقرب لجواز من قبلنا إلى أنه الظاهر في عليه الاحتساب السار من قبل هذا النكاح من حين العقد
المتصور وقيل أن من حين الفرق والتحقق أن يقال إن كل عقد يحصل لذلك فيستدرك من حين العقد
كل عقد يحصل القابل لعدم فصل يكون المتيقن من حين الملك ذلك لما مر من أن معنى النكاح وملكته أفراد
العقد ومضد راجع ما ينقل إليه العقد ولو كان ذلك الأول وانت خبير بعدم نقل هذا الخبر قبل حصول الملك
وعلى هذا يتوجه على المسئلة في الفرق والتمسك بالاصل عند هذا النكاح من حين العقد وسررنا العقد
عن الشيخ من أنه حين الفرق في بناء على حصول الملك عند ظهوره المتصور فبعض مضاف إلى أن ثبوت النكاح إن لم

يوقف على الملك فلا يرد التخليد بمصالح الملك عند التفرق وان توقف عليه فكيف يحصل اخبار الجبل من قبله ^{في التخييد}
يرافع على التفرق وان سقطا ونحوه وقد لا يحقق من اصله كالوشرط سقوطه من الضمان فخصيص الحكم بما بعد
التفرق قط لا يرد له مع اننا لا نظهر حصول الملك قبل العقد ويكون قبل التفرق فخاص وان لا يلزم منه القوة
لا مكان اسقاط احدهما وانما لا يرد في ذلك على ما ذهبنا في ما قبله من ان مقتضى التخييد انما
عدم ايراد ما بعد انفسنا فلهذا من جنس العقد ويلزم اجتماع التخليدين على معاول واحد بان لا يكون التفرق
الحصول في التخليد على التتابع مع اننا التالف في المصلحة من المصلحة لا التفرق في المصلحة مع اننا التفرق في
من اصول التخليد ان لا يكون على ما في الاحكام ان عتبت معاول على التالف من التتابع حصول على كونه بعد
الجبل في التخليد من الاجماع والتدخل في التخليد انما هو التخليد في المصلحة فلا بأس بالتفريق وان كانا
معتدين فكل ما لا يتأتى الاستبراء من اثنائها على ما هو شأنه في وقت استقلال كل واحد في التخليد على عقد
الاحد وسبقه في ذلك ان هذه المصلحة في كل من حصل له من غير التفرق لا تجعل منه التخليد من قبل
اليمين الى ان لا يكون التخليد في المصلحة من غير التفرق في المصلحة من غير التفرق في المصلحة من غير التفرق
بالعقد وجماع المانع من اجتماع التخليد ان لا من اصل المدة والمانع هو الاكراه وكذا لو كانت يمين على المانع
في زمان التخليد لا يمين المدة ويجوز حمل التفرق في المدة والتخييد معا كما يظهر من التخييد الثاني في قوله لا التفرق
بما لا يملك والى ذلك من القواعد هو الا ان التفرق في المصلحة من غير التفرق في المصلحة من غير التفرق في المصلحة
في من العقد واصل مقتضى المانع وان سقطا في المصلحة من غير التفرق في المصلحة من غير التفرق في المصلحة
القول هو ما لا يرد في التفرق في المصلحة من غير التفرق في المصلحة من غير التفرق في المصلحة من غير التفرق
ان التخييد من احكام العقد المطلق لا يمين مقتضى المانع من المانع من المانع من المانع من المانع من المانع
بعد العقد وبما يصلح على اسقاط كل واحد في المصلحة من غير التفرق في المصلحة من غير التفرق في المصلحة
فيه من غير التفرق في المصلحة من غير التفرق في المصلحة من غير التفرق في المصلحة من غير التفرق في المصلحة
كان ضررنا فلا يلزم انما كان يمين او غير ذلك من التفرق في المصلحة من غير التفرق في المصلحة من غير التفرق
من الامور ونظيرها الى ان كان ضررنا عليه من المصلحة من غير التفرق في المصلحة من غير التفرق في المصلحة
سرت من سببه او وكله للمانع بيمينه لا يقتصر على ما يوقع عليها فان الحكم بالمعروف اتم بهد ونه بالتفرق في المصلحة
اجل هذا العقد بالتفرق من جهات المانع لا يمين بكان سنا بطل فلهذا في التبع لا يميل الاجارة اصله
او كلا على منافع شيء قد تم اشتراء المانع من المانع من المانع من المانع من المانع من المانع من المانع
والا التزام به بشكل ذلك في صورة الاشاعة ثم ان التفرق في المصلحة من غير التفرق في المصلحة من غير التفرق
كالصورة السابقة ومثلها التفرق ايضا اذ يمين لا يمين له ولا شعور كاشا ثم ونحوه والتفرق في المصلحة من غير التفرق
وقد يعلم دخوله فيه وقد تقدم صورة وقد يأتى الدخول بالبعد وصورة كثيرة ولا يخفى في كل الاصل في
المسقط بطلان التفرق في المصلحة من غير التفرق في المصلحة من غير التفرق في المصلحة من غير التفرق في المصلحة
مطم فان الاصل على كل حادث ولا يستثنى بيمينه بالبقاء وانما الاصل انما هو في المصلحة من غير التفرق في المصلحة
المناط انما وجب لا عما على كل حال وهو ان المانع في الاصل انما هو في المصلحة من غير التفرق في المصلحة
اهل التفرق والتفرق الى اعتبار التتابع بعض الاصل في كثير من الموانع وعليه في كثير من الموانع من التفرق

الى البناء ومن ينقل اليه من ينقل عنه ومن جئنا الحيث الى سائر الحيثيات وفيه فطره ان الاصل الاول من النقل
بالنقل من الاول الى الاصل وانما خرج الظنون القولية بالاجماع والتسوية ولما اطلق الناطق من الاصل فمقد
بالنقل من الاول الى الاصل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل
كالاستفراغ الذي انقضت من النقل وليس يخرج مع امكن ارجاء الاجماع على ذلك حيث انزله الله تعالى في قوله تعالى
في بعض المواضع انما ينقل من النقل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل
على عينة ذلك احد منهم على ما يشير الى اننا انما ننقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل
والا انما انقضت من النقل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل
لما نطقه لا يجوز ولا يجوز والعقل من ان لا يجوز ولا يجوز والعقل من ان لا يجوز ولا يجوز والعقل من ان لا يجوز ولا يجوز
وكيف ما كان من قبل على اصل الحكم مضافا الى لا يخلع الكد نقلنا انما انقضت منها فان عند المستخرج من ذلك
الثلاثة ايام فذلك انما منه ولا شرط له قبل الموت والحد ما لان لا ينظر من انما كان محررا عليه في النقل
ومثلهما العينة من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل
الحل فيكون مضافا الى انما انقضت من النقل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل
فيها من انما انقضت من النقل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل
والقول في انما انقضت من النقل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل
وهي من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل
الفرق انما انقضت من النقل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل
من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل
راجع ولوع على وجود الحق فكذلك انقضت من النقل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل
ما يظهر من انما انقضت من النقل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل
مع انما انقضت من النقل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل
تأخر في قوله تعالى وانما انقضت من النقل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل
لم ينقله الفاعل على ذلك وانما انقضت من النقل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل
اولا بل يقول لا ملاحظة من حصول الاستفراغ والنقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل
والنتيجة على حكم بعض الاصل انما انقضت من النقل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل
هذا الصحيح على هذا الوجه يكون من جملة انما انقضت من النقل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل
اشارة الى بعض افراد سبب استفاضة لا انقضت من النقل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل
لأنه بعد الاستفاضة لا يبعد بناء على عدم انقضت من النقل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل
هل يكون مستقلا له ولا يحتاج الى تحقيق ان لا ينفك عن النقل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل
الا انما انقضت من النقل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل
في السقوط لا يحصل انما انقضت من النقل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل
من انما انقضت من النقل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل من الاصل الى الاصل من غير ان ينقل

[illegible]

الذي يقع

لوفاء بالعقد ومطابقه المقصود عموما ونصحا والمناصفة وذلك بأنه متى التزم الذم فهو مضيق العقد من فوضها فربما
بما يرجح يحصل له في التلزم مضيق العقد المطلق لا الشرط وبعبارة أخرى منه مضيق العقد المطلق لا الشرط العقد
وبعبارة ثالثة العقد البسيط لا المركب وبعبارة رابعة إطلاق العقد لا نفسه فلا يكون الشرط على مفعول العقد
وإنما خرج المواضيع الخمسة من الوفاء والالتزام والأبواب الثلاثة بالذليل وبعبارة أخرى فلا يكون الشرط على مفعول العقد
جميع الموارد بل انما خرجها من فوضها فربما العقد لما خرج على ان يكون هو في نفسه العقد المطلق الواجب على من فوضه
كلامه عدم صحة الشرط المذكور لعدم تحقق التلزم فيما لو استطاعنا والشرط بعد استراجه في حق العقد بعد استراجه
لوضوح ان العقد في الفرض الأول مطلق وبنا فيه شرط الحيا والافرض فلا يصح بقا الفرض الثاني في شرطه ولا يصح
اللزوم بالافرض ايضا مضافا الى ان تعيين الافضاء المذكور للعقد المطلق خاصة يقتضي سبب مقدر وبها اما
الوضع او الفرض او حكم الشارع لوضوح بطلان افضاء الذات بزمانه والاول بقبولها الفضا لان الوضع الشخصي
مع بعده في كل فرد من افراد كل عقد من العقود والكفاية في نفسه على الدليل على البتة بل من عدم الوضع
النوع على استلزامه وجوده في واحدة محيطه بجمعها المقصود في المقام الاختلاف بعضها مع البعض في المانع
والمضائق ومن حيث لا يقول في الفعل والقول ومما في ذلك من الاختلاف في المانع الى انها تكون في بعضها
خالية كانت ومطلقة لا في الفرض ان المضيق في العقد المخرج من الاحوال بخلافه جبال واما الثاني فيجب ان يخرج
عن الفرض لا دليل على التبيين المذكور كما يشاهد عند ما يسيطر منها الحكم وهي اية وقوا بالفتوى في الفتوى
سواء كانت مقلدة او مشروطة في فصل التعارض بين اوله الشرط فافرض من عوجه وحيث لا مرجع
في مرجع الى اصل وهو لا يمكن اذلة ذلك فتمت والحق وروى انه لا يلزم عليها الاختصاص كما يجب شيئا منها بغير
المخالف للكتاب ولا فخر في الحال لعله بين عوجه وغيره هذا يمكن الذي يجازي ولا ينزل كلامه على الله تعالى
في الخلق على ان العتق هو حكم الشارع الشما من اية وهو لا يخالفها انما جعل لوفاء بعقدان منهم مطلق
ولن يشرط في فوضه بعبارة اخرى مطاها وجوب الوفاء بكل عقد على حسب مقتضاها ولا يثبت العقد للعائد
الشرط مفسدا للزوم نظر الى ذلك لانه للفظ المقتضى للزوم النقل مع انضمامه الى الاصل فيجب العمل بمقتضاها الا ان
في ان الفعل في الشرط مفسدا له فوجب العمل به في جميع الاغراض انما اية فوجه انه خلاف مقتضى الفقه حيث
يستدلون على ابيان شرعية الشرط باقائها الخاصة من حقوق المملوك عند شراهم مع بنائهم على مقتضاها
مع الابهة فيقديم اوله الشرط ومن الذين ان الابهة على الفرض المذكور فيكون لها الامانة لها واية بلزم على
هذا صحة التمسك على ابيان بغيره لغو الجائزة بالابهة المزبورة ومن تقدم المصنوع من التمسك بان مقام ابيان المذكور
وان العقود لما يرتفع بعضها بالذليل ثانيا بل ان ذلك الشرط فافرض ان التلزم لغاوض العوامة من خبر
المرجع من تحت التمسك والالجام مع اوله الشرط حكما واما الغيبة الما ذكر من انها لغة لغو الكتاب في بيان المراتبة
في هذا الكتاب لا يثبت ذلك بل المراد من هذا ما وقع في التمسك به من مخوفا في التلزم من الارز والمشتق من التمسك
الحق من غير من الزكوة وهكذا القول في هذا الشأن عن التمسك في الاغراض لا يثبت في ذلك خبر
الميراث فانها لو ثبت بكل شرط خالف الكتاب فهو باطل حيث حكمه بان اشراط عدم البيع والهبه ليس في الكتاب
بل الخالف له لما وقع في التمسك به من الزكوة المستأثر وبه واية الله خصيص من غير دليل والظاهر المذكور في التمسك
مع عدم خابره بل التمسك على خلافه استنادا الى انه من الكتاب التمسك به والافاء والقول بان حرم ما باطاه

بنوعه في القابل ولا يجوز بل الكثر وهو محقق بما انما جاء من دون قسستها من غير التاميل عليه وثاناً انما
اللزوم في القابل انما هو محقق في القابل فان كان لا شرط فلو أنه على حسبه وان كان شرطاً للزوم عليه
كذلك وهذا بجواب الشرط وبغيره كما سألوه كان الشرط شرطاً لغيره او ملكية او غير ذلك الحاصل ان الشرط لا ينافي
اللزوم على الاطلاق حتى فيا فرض في القابل لا يمكن بيبين للزوم حيث يتحقق الشرط وان لم يدخل فما خرج
بغير منه ومما لا ينافي في غير ما افترض في حق عقد اللزوم دائماً انما هي الشرط بل كل خيار كان له اللزوم
لم يندل عليه بل ان على لزوم كل عقد بحسبه وفيه نظر بل هو صحيح ما ذكرنا انما كانت بعض الاطلام بعد ان الكثر
منها فان اشترطنا لبعض العقد كقوله في المناقشة وفيه الآخر وهو ان هذا الشيء انما هو التاميل وهو لا ينافي
المناقشة بل انما هو على شؤنا لا لا في الموضع حيث انما قد تكون من غير تبين ان شرطاً وقد تكون مع
سبوا شرطاً لها في بعض العقد وفي بعضها ان شرطاً لها ان كان لها مقابل وهو بناء على عدم اعتبار مبدء
القيمة الخاصة بغيره وانما اذا كان لكل منها لا بعنوان الاجتماع او لا حدها في الكثر هذا القول الفصل
وفي ذلك دعوى بتفصيل المناقشة من اول كلامه منوعة لاحال ان له حقوقه ليست في الاقالة ولكن دعوى التاميل
من دخوله تحت القابل انما هي شرطاً لها في القابل فلو كان شرطاً لها معاً عند الانكسار ان المناقشة
من ادلتها فخصيصاً بحسب دعوىها انما هي في الاقالة لا في القابل فلو كان شرطاً لها معاً عند الانكسار ان المناقشة
عموماً لا تستلزم في اولها الشرط بل هو من غير تبين لا يتبع فالمرجع الاصل في القابل انما هي مقتضاها
اللزوم ثم هذا شرطاً في ذلك انما هو في القابل وهو لا شرط على فسخ العقد ونفعه ومعنى اللزوم انما هو
هو بل من او هو او هو من الاول هو مع موازها فكيف لا ينافي ان واللزوم الكثر هو من اللزوم الشرعية
للعقد كالتزام الخارجه لا ينفصل عنه والشرط توقيع له فاذا ناقضه العقد في اوانه فكيف يتناقض فيه وتبني
العقدية فالحق يتحقق المضادة وتقدم انما هي في القابل لا يتبع لها هذه الكثرات الشرطية
العامر بخلاف ذلك من الاطلاق الحق في الاجتماع هو الاقضاء في التاميل في ذلك بالاجتماع الذي يظن ان
بعضه ليس سبباً وفيها وان كان بينهما شرطاً ما معدة في ذلك في التاميل بل ان بعض الشرط مفهوم من الاجتماع
وبوابة السكون في اية ضيق وجعل شري ثواباً شرطاً اليه فلو كان في ذلك فلو كان في ذلك فلو كان في ذلك
بعضه واستوجبته بغيره انما فان انما هي في القابل في التاميل وفيه وبالسبب في اية الوارثة في القابل
الضيق برب التاميل وبذلك لا اذلة مخصص عومات لزوم التاميل وهو ما قبل على عدم وجوب لواء بشرطه في القابل
فقد بينا في القابل ان ذلك يتبعها مع اختيار خيار التاميل حيث انما قد يندل على لزوم العقد بعد الاقرار في التاميل
معها لو افترضها الكتاب يقتضي ان اللزوم المستلزم منها من جهة حصول الاقرار في ان سبباً للمحتاج مع ان التاميل
على تقدير تسليم التعارض مع اخبار الباب بعد ان لم يرد في المذكر وفيه لا ينافي ان الميزة المنقولة التي هي من ضعف
مرجات الباب فضلاً عن حصولها والاجتماع المنقولة وحصله ولكن يجب ان يكون ما تراه في القابل من حصوله
للازالة والتبعية انما فانما هي في القابل من نوع الاقرار بشرطاً خائفاً واطلاقاً من ذلك بيان اذلة بطل الشرط على
الاشهرين من ناسخ كما في القابل ولا ينافي ان يندل على لزوم العقد بغيره انما هي في القابل وعلى ذلك
فقد عظم الرجوع بلا مرجع وعلى ذلك ان غير معين فهو غير معين عنده فلو كان الاصل من غير تبين وهو ان يكون الحمل
على اقران العيش حكماً من غير مقتضى الاقالة كما يستلزم ذلك وايضا ما ذكره خبره في القابل على اقران

[illegible]

كان يقول فيناك وشهدت لك الحجة وقضاهي الى المحلة القوية ومنحت الحكم المذكور بما اذا اطلق ولم يذكر ان
 امبالا لا يمكن تكون الحمل المذكور معتد بها فتمنع من جلي موزوه وهو الاطلاق احتمالا ان اظهرها الثاني ومثله الاطلاق
 بعد استئذان القيد كان يقول هناك مشطون يكون في القيد او بعد حصوله ان القيد ينشأ كل ان اذا شرط اوله
 بن كره المدة ولا يجوز ذكرها بغيره وان شرطها لا يخلو في الاطلاق او لا يخلو في ذلك كعدم الحاجة وانما ان
 الثمرات ومنه ذلك ولو شرط كل بطل البيع وعمله لم يدر انا الشرط ان لا يكون له مدة اصله يعمل بغيره وانما ان
 شخص لا يمكن الاستعلاء منه فانه او جعله يوما مرتين او يمين او يمينها الا قبل الفقد بعد سببها انما انما
 في شرط الحجة انما حين انما ثمة لا يدر من شرط المدة ما يترتب عليه فلا يصح جعل الحجة ثلثة ايام بعد تقدم الثمرات
 والحاج فيكون ذلك الحكم العلم بالبلدية ولا يشترط ان يكون طول الشهر بعد العلم بالبلدية وان علم اصل القيد
 ثم يجوز الاكتفاء في البلدية ولو بعد العلم ولا بد من وقوع الشرط بين الايجاب والقبول او مشقة ما مشاخر على
 وغيره الا فقال والبناء عليه ويجوز ان شرط الحجة في كل من العوضين وفي احدهما وفي بعضهما في الموضع
 اشراطه في زمن من متشابه القيد ومنفصل عنه طويل او قصير او متصل ومنفصل عما يجوز لكل منها ان يشرط
 الحجة الغنسة ولا جبرية ولزم الاجتهاد عند حيا ولها في ذلك واختلاف اشراط الاجتماع والاخر في بالتبعية في الشافعية
 والاجمعية ولو ضربت هذه الصور الى القول انما لا تقتضيك صور كثيرة في الغاية ثم ان الموضع هو في شرط الاجتماع
 ان كان ثبوت الحجة لكل منهما مع رضا الاخر فلا شك وانما ان كان الموضع مع كل منهما مع دفع الاخر فبغيره كمال
 بعد الثماني في مشقة بعد مشقة لا اذا كان قبل ولكن ان كانت بناء على كونها ايضا من الطرفين كما هو
 احد القولين في شرطها بناء على القول الاخر وهو كونها بعد مشقة لا على الاجماع والقبول فلا اشكال جدا ولما
 ع عدم اشراطه في شرطها لا اذا لم ينفذ خاص ومخو كذا برأه القولان ثم لو حصل الوجه او احد اسباب
 الخرج كالقولين لا يجوز ولا انحاء لاحدهما يترجع الى الآخر وبغيره كما هو احد غيرا انما في القوتية فهو كذا في القوتية
 في الحكم الفرع الثاني في ان اشراط الحجة لا يشترط على كل من هو خصه وباحه في جعله لهما غير حصوله كما انما
 مثلا او يكتفي فلا يقع ذلك في جميع اجزاء الشرط فيعزل الا جبرية وبغيره لا يجبر بما يتعزل بالوكل وبلز عليه من انما
 المضطحة ويحتاج منه الى القول في تعليقك له فلا يشترط في المشروط ولا يقع من له ولا يتعزل به الوكل وترد وتدرج
 الصلح على اسقاطه ولا يلزم عليهم من انما الصلح او يحكم له من المشروط ولا يقع من له ولا يتعزل به ولا يحتاج فيه
 القبول منه ولا يصح الصلح عليه ولا يجوز ان يترجع الى غير ذلك مما هو مقتضا الاحوال الا ان الاظهر والنظر في مطالعة
 كلامهم في ظهوره في الشرط هو الاجتزاء وهل لا يجزئ اسقاطه كونه من الحقوق وكذا ان السقاط من الظاهر
 المذكور وسلطنة على الصلح وهو لا يشترط سلطنة على الاسقاط فالاصل بغيره هذا كله انما يصح بالوكل انما
 معه فهل له الغزل الا وربا يلزم من بعض الكلمات التفصيل بين شرط السبب السبب يجوز الغزل في الاول ولا
 يجوز في الثاني استناد الى تمام الرضا لعدم في الثاني وعدم في الاول وعينه ما لا يجزئ والمضى وما قاله الشيخ الثاني
 دام ظله ان لو كان على الوكل فيما اذا كانت الوكالة له وليس كذلك انما لم يكن كما في وكالاته من غير انما
 بيع مال الرهن حيث ان هذا لو كان له لست حق الموكل الرهن فانما هي حق المدين فليجوز لئلا يلزم نفوت
 حوز الغير حيث كانت المسئلة من الحكم الاول فله الغزل متى شاء الفرع الثاني انما يشترط بعين الاجبة فلا
 يجوز جعله لو لم يرد ويحوز ذلك الغزل وعلى كل حال فهل لما لا يقع فقط وبغيره ولا انما اراد في قوله انما

[illegible]

عن بركات البناء عليه فيشاوره فيجعل المصلح على وجهه زيد فيكم مثلاً فان عرف بعضك ان جاء زيدا على يد الملكة
المعلقة على وجهه في البيع الانشاء حاصل والمشتق معاقبهم انهم لم يطبوا على ضاه وقد يجازعنا بان سببكم ما يفتي
هنا انفس لما ذكره من هذا وذكره بل لا ياتي هذا القليل من ان هذا هو المصالح من الشيء من حيث هذا البيع كثر
اذا ما جعلها من جهة ويحتمل انما واما ما قد يورد عليه بان ان يقع ايضاً من جهة ولا يرد في حصول هذه القليل
فيين الاندفاع من جهة ان يتم في التيقظ انما انما في الظاهر فقط الا ان ياتي ان صورة القليل فانه قد كان
لحكمه على قاضي الواقع والقول بان الشرط المذكور هو غير محققا لسبب الذي هو الحار عن سببه الذي هو انما
مما يورد بان الحار ما حاصل عند الشرط بشرط ان لا ياتي في شيئا هذا لانه قد يوضع انتم وقد كان هذا في غير هذا
بما انتم لا تعلم انما يورد بان هذا كذا من بعضه يقع اصل الاشكال وانما هذا انما شرط الحار عند بعضه مما يورد
المشتق بحيث هو انما يورد بان هذا كذا من بعضه يقع اصل الاشكال وانما هذا انما شرط الحار عند بعضه مما يورد
با بقاء الحار وقد عرفنا انما ساعدنا بانها ان الحار كما يظهر منهم مسقط الحار من جميع انهم ذكره في المقام
بينما عند بعضه في المشتق في المشتق من انما لا ياتي على مسقط الحار بانها اذا كان غيباً كان في المشتق من انما
توقف على المرحى وانما ليس من انما بعد المرحى ولا ياتي في ان المقام منوطاً فيكون في المشتق في المشتق في المشتق
ما دل على مقوله في الجمل خبراً على ان لا ياتي في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق
ان المشتق من المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق
يرتفع ما باعد الرجل كذا وهو في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق
انفقت انما في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق
لقد اوضحنا كما قبلنا في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق
منه من غير ان ياتي في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق
على المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق
على المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق
كان في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق
لذلك كما شرط انما في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق
بما هو في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق
لبيع المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق
انما في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق
بما ان الاول شرط الانفعال في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق
من هذه المحبة في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق
لا يحصل في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق
لقول والعقل كما في المقام في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق
هذا في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق
لغيره من المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق في المشتق

بل لان ثبوت الفسخ والافعال من دون قايح ولو كان يفعل قايح العزم ولا راد على حصول الفسخ به امر به فعل
 الشرع ولا قبل عليه سوى ما تقوم من كمال التصور في ثبوت الفسخ على كفاية الدنيا ان كان الشرط الشرعي
 السبع عند رد المثل لما اذا كان الشرط ثبوت الحين واليافع عند رده واحد فاما غير الاخر منه يظهر انما يشترط
 بعض المناظر في التصور لما عند المذكور على شرط التحاير كما لا وجه لميل الحق ان يشترط على الخبر ما يحده
 من الامثلة في اصل جنبا والشرط على القول بالتصور المذكور وبحكم ايقاع كفاية الزعم وما كانت تنبئ الى
 الاضرار من اضرار الفسخ بعد الرد فتصور جديا واشترطت في كل ظاهرهم ذلك بين المتقامين فتم في قوله
 هل يكفي مجرد الاحتفاظ عند اوفى يقوم مقامه او الظاهر ان لا يكيد من بعض من برد اليه فمفضل في اصل الثاني
 صدق في الاول لو امكن من بعض فعل الفسخ بجرم الفسخ او بعضه كما ذكر ولا على المانع ومع التمسك
 ببعض عدول المؤمنين او يقيع دينا على منته الى اول المطالبة وجوه هذا كل مع حضور ذي الحق ولا ينفو
 الحكم فمفسد وليس له الفسخ الا بعد الرد عليه افرع الساج لو ثبت البيع في المدة كان من الشرع دون البناء وكذا
 لو حصل قضاء وفاء كان له ردون كما خرج بهما في التبعة والدروس والصلح في حياها في البناء على
 استحقاقها للمنفعة ولا فرق في ذلك بين كون التلف بعد الرد وقبله لا طلاق الوارثة خلافا لما في الصلح
 حيث قال ولو انف جد كان من ارباب لوقوعه فحيثما لا يبيع فيه ان تخصيص الفسخ له بعد الرد وما لا ميل
 عليه بعد فهم الفرق ان من رد من بين الصلح مع انه قد سلم المثل ما يشترطه فهو باطل كما عرفت فاذ كان في غير
 محله جعل المثل ما عطف على ردوم الحاجج من ان يفسخ فوجهه في هذا لا يبيع ان يكون التلف من الشرع
 المدة ان التلف في زمن البناء لا يفسخ به بل ان يكون التلف من ارباب وفيه هذا الصلح بالاسقاط
 المدة بالاجماع الحق في الفسخ فلا بد ان يفسخ في علمه ان حكمه بطلانها بالاسقاط فبما الحكم بالاسقاط في
 الجنبا الى الورود بل الرد اقرى بنا على ما ذكرنا من ان مبدء هذا الجنبا من بين العقد ان التوفيق في ثبوت
 فالاستفال الى الورود في ثبوت الورود والقول بان الاهلية وجوده وهي كائنه فيها كالحاجج الى الحق للجنبا
 تحت جوهر كل فوي حفظ بالاسقاط وما نزلت من حق فهو لورود مدفع بان استسقاء من حكمه بعد اتمام
 استحقاقه نفقة الايام الالهية للزوج بعد وجوبها في ايامه ومن يهليلهم الحكم المذكور بانه اسقاطا لم يجب بعد ذلك
 كفاية مثل هذه الاهلية والفرق بين المتقامين حكم جنبا وما حكمهم بجواز اسقاط جنبا في التخيير عليه مع بناءهم
 على عدم ثبوت الابد حصوله فلا بد من اتمام الجنبا والاهلية عند الحكم لا محال ان يكون الجنبا وفيه عدم قابلية الفسخ
 وان يكون حصول العلم به متوقفا على حصول التاخير فاذ اتمام التاخير كيف عن ثبوت البناج نبتة كاشي بيان
 انتم فتم والحاصل ان الاثر في مبدء هذا الجنبا من جنس العقد ويؤثر في حفظ بالاسقاط ولو قيل ان رد الفعل
 او في جنس عقد اخر من جنس الفسخ في عقد اخر متقدم للزوج المعوية في التاخير منها ولو شرط جنبا عشر ايام
 وشرط سقوطه عند منقضي العقد لم يصح على الاقوى لزوم المعوية بالانتمية الى الفسخ ثم اذا كان الشرط في العقد
 فلا الفسخ ولا اشكال منه وانما الاشكال انه انما اذا كان الفسخ موجودا في عقد يفسخها او يفسق المثل والاول
 لما يستقامت ان الفسخ يوجب ذلك من بعض والمقوض مع بقائها الى صاحبها ولا يربطها الشرط المذكور والاعط
 عبرة تحقيق هذه السلطنة والقول بان مفسد لفظ المذكور في التاخير عن تملكه كيف ما كان مدفع بان
 الشرط كل مع بقا الفسخ في علمه بل لا يربط وهو بطلان ما يربط من سائر المسلمين على ذلك لان

في البيع
 في الفسخ

[illegible]

۱۰۰

[illegible]

الظاهر الأول لعدم ختمهم له عند الظاهر من غير الخلق والوجود في الشيء أو في الظاهر ما تأملناه وهو في قبيل
 بين ما إذا كان منه مثل سائر الماهيات لا يتغير في العرض فيه إلا بالضرورة معاد البيع أو غير معاد أو يثبت في
 تركه كذا كان صدقها سقوطا للادعاء وخرجا للزعة والامتناعا لعلنا كانا فالثاني في صدقها لا يصدق لها
 الادعاء وأخرجنا الكلام في الثاني فقولنا ان الحق هو من حيث هو ووجوده في الشيء انما هو شرع قطع ان غيره
 والاشياء وبطلانها فقام بين المسلمين ومن الذين ان يثبتوا لثبوتها في ذلك فذلك انما هو في الحقيقة
 ادام الله ملكه وتعالى عن خصائص الفجاءة من نظر بل من ان يقال ان العبر من حيثها انما هي ملازمة وشماعها
 فكل شخص علم بناء على ما فيك فيمنع على السامع والاشارة فالثاني فيما كان او لم يكن او غيرهما فيما لم يعلم ذلك بل علم
 المدافعة منها فالأول كذا في حديثه في الصلح الاستعاضة به كما ان المدعى ان فلانا يدعي منه شيئا فظن
 ان غاية ما يدعيه ما هو مثلك الصلح على عشرين ثم ظهر ان ليس عوا له عشر ثم اتى هذا الخبر لا يجرى في الصلح الا
 وان كانت معاوضة ولو بعد اللزوم لان بناء على الصلح فلهذا قولنا ان من مدعى صلتح فلهذا عشر ثم قدم
 مقصود كثر الشك في نفسه في خصمها ووجدنا انها كان فاعاد وطنه وفيما ذكرنا من هذا الى هذا فيكون له ثلثا
 ويأتي بها الى الجا على غير ان يدعي العن كذا في قوله بل العمل باختياره ولعل الجا على لا يريد على طبعه وعينه
 واجبا وهو على هذا المثل لا يريد لا يقبله وكذا قطع اليه ان العتات بناء على الصلح لا على غيره العوضه ثم
 اعلم ان هذا الخبر مشروط بالصلح الفدية وقت العقد كما كان ام حسبها او كما فلا كان انما سببا اصل المصلح
 عليها ولغو في الصلح ولا اختيار مع العلم قطعا وهل هو يوم الظن فلهذا لا يرد في شكال ولكن الامر بالصلح
 المدعى على من دفعه فغيره ثلثين منه بل ومن صورة المصلح الميراث بناء على وقوع الثقل لا لا لثقال ولا يرد
 المعامضة ولو ظهر الخلاف لمكون من مدعى منه ايضا التمتع بصلحه او غير ذلك من الاغراض وذلك كما
 العتات عليه وصدقنا قد علم على الصلح بل ولا يبعد ان يقال انه غير له الا على سقوطه وعلى هذا لو اعتقدنا انه
 كان هنا نقص فلهذا في ذلك لكان بمقدار كذا فاذ على البيع وعلى عدم الخيار ثم يتبين اننا لثقال وانما
 عبرت لكان الوجه حقيقة لعدم اقل من سقوطه لا بشرطه بل على شرطه يقع والخلاف وانما الواقع في من
 يقدار بعد السقوط فلا شأن بصدق صدق المتعول عليه بل لو علم التفاوت بمقدار معين لا يمتنع بمثله ثم يتبين خلافه
 وظهرت الزيادة بمراتب كان هو الوجه ايضا وذلك كما اذا اعتقدنا في هذا البيع ما ذكرنا عجزه عن دفع ثلثه فلهذا
 بالزيادة بما لا يمتنع بمثله كان يظهر ان منتهى هو وان كان قد قيل عدم صحة الخيار فيه نظر الا اننا لم
 اقل الامر على العن بما لا يمتنع بمثله فلا يفاوتنا الامر باختلاف مقدار ما لا يمتنع بمثله لكن منه ما يرد
 وجهه ما ذكرنا وهل يحقق الخيار لو ظهر التفاوت فلهذا انما من مدعى بمقدار يمتنع بمثله وكذا لا يمتنع بمثله
 ذلك انما هو في نفسه كما اذا اعتقدنا ثلثا وعشره فاشتره باع عشره قلنا انما ليست بعين ثم يتبين ان ثلثا وعشره
 اربع عشر ولا وجه احد هذا وهو الاظهر حقيقة لعدم الضيوع عليه وثابتها العن كذا في النسبة الى الزيادة
 الفرضية اقدم من صلح بمثله ايضا وبالنسبة الى الزيادة الظاهر من طرفه ان كان لم يقدر الا انه يمتنع بمثله
 كما هو الفرض ولو علم نقص القيمة من جهة خاصة كونه مغمومة فخلط علمه ولكن ظهر نقص القيمة من جهة اخرى فلهذا
 او طولها او غير ذلك اريد انما اعتقدنا حقيقة الخيار انما هو باقيا وانما مع المساواة والتفاوت بما يمتنع بمثله
 لاظهر لمكان صدق المتعول عليه وانه غاي في الحقيقة انما هو باختلاف وجهه لا يجوز شيئا في المقام ثم ان كان المالك

انما ند جعل باليقظة فلا اشكال في النجاة وانما الاشكال في صورة كونه الفاعل هو الوكيل وهل الغير جعلها الوكيل
 الفاعل او الوكيل والظاهر عند شيخنا اذام ظله احيانا جعل المالك خالصا فيها اذ كان الفاعل وكذا على غير هذا
 الصنف كان الغير صائرا للشيء من غير حوصلة معلومة له والاشكال في قوله كونه غير الالزام فيصعد من على المالك
 مع علمه بالانقضاء او لولا ان اتم مقبوض ومضروب جعل الفاعل خاصة فيها اذ كان وكيله ملكه والاقوى ان جعل
 المالك ملكه ليعرف ان الغير وعلما بما يقال ان البيع حقيقة في الصورة الثانية فهو الوكيل والظاهر على المالك
 مجازا ويكون له النجاة دون ذلك فينته مع ان لو مضى ذلك ليدل على ثبوت النجاة فيها لغيره ايضا وليلا
 على ثبوته في الصورة الاولى لكونه لبيع حقيقة ايضا اذ لا دليل على ثبوته للبيع وانما الدليل على كونه غير
 الصتر ولا يشاوب ومن هذا الوجه يتم لو كانت المقصورات في النجاة ايضا لان المالك انما جعلها
 في المظالم ومجربا ومن غير ذلك ما فيها من المناقشات مضاعفا لان منها يكون التفصيل المذكور وما لا وجه
 لما عرفت الغير في صدق البيع عليه وبين كونه بالخاصة او ملكه وعليه ان علم المالك بالثبوت عند وقوع
 البيع من الوكيل الخطأ الجاهل بدونه غير لازم له من غير الفاعل ولا ينافي في الفاعل ثم اقام على وجه
 نفسه وانما الاثر الوكيل فقام مقام الوكيل عليه من غير ان يكون له الاولوية وفي سقوط النجاة بعد
 النجاة في الثبوت قولان في جوابها واشهرها العمدة ان النجاة قد ثبتت بالغير فالصل بقاء حقيقة له قبل
 له وقد ثبتت كونه من لا ينافي بينه وبين الاول في هذا الاصل انما يجري فيها اذ كان ايدا
 بعد مضى من زمان العقد وانما انما انما بعد العقد فلا فصل فلا ينافي في زمانه في حينه
 الجواب ان من خارج العقد وجوده وانما في الفرق بين الصورتين قطعاً والمعارضة في الصورة الثانية فلزم
 بالزوم من الفصل والعموم وانما انما في غير هذا الفصل والعموم في ان التهمة من جهة الاول في
 ثانيا انما الاصل في ثبوت هذا النجاة هو عموم في الصتر فلا بد ان يكون فيكم مع حيث داوود في الحكم ان يرفع
 بهد في الثبوت في نفع النجاة والجواب في هذا انما لا دليل عليه وثبوته لا يثبت في وقت بقاء دليل
 يجوز ان ينفك في وقت العقد بالصل كما ذكرنا وانما انما معارضاً وعموماً في زمان الاستفاد من اية وجوب لوقا
 بالعقود لكونه مبيلا انهما رايانا ولما على الاستصحاب الجواب ان المقتضى للعموم موجود وهو ما دل من الاجزاء و
 الاجماع على ثبوت اصل هذا النجاة والملازم بالثبوت لا يستبعد انما حكم المقتضى كما لا يخفى وقد بذلنا على طرف
 في عمله غير مبني لكونه الشك في انقضاء المقتضى لان ما دل على خرف في المعارضة في النجاة من المعطيات
 التي مفادها لزوم اخرجه في الجملة والجواب في كون الشك في هذا في اصل انقضاء المقتضى لان القاعدة على ما صرح
 به شيخنا في اصول ما جعل مقبولا في زمان كنفه لا ينفذ في المعارضة وهو الضرب المذكور من اصل العقد
 في مقامات لا تخص كالاخفى هذا مضاعفا لانه لو كان انقضاء ان المقتضى النجاة وهو الضرب المذكور من اصل العقد
 حاصل وباقى بعد انقضاء من المنافع الخاصة عن اصل العقد الخاصة بالمقبوض فكما ان النجاة في حكمه بالجملة
 فالحكم ببقاء النجاة انما يكون لثبوتها في حفظ حياها على تقدير وقوع المعنويات الزائدة لكونه غير مستطاع عوضا
 بحجبه القول لعدم الدليل عليه الا ما قد يجادل من ان قضية وجوب دفع الصتر وجوب مقدما لانه لو صدر
 بها اية وهي هنا بالفضل والعنف والقبول لا هو المرفوع في محله ان مع تعدد تفاعيل كونه بالجملة بحجبه الجمع غير
 ومع كونها بغيرها هو كمال الصنع هنا انما انقضاء الجائزة كالحقول هنا وفيها ولا مانع من ان يرفع الصتر كما بيناه

في
 انما لا ينافي بينه وبين الاول في هذا الاصل انما يجري فيها اذ كان ايدا

[illegible]

كذا في قوله ومنه ان فضله انما اخرج بعد فقد البينة عند الخلق البشور فاما ما في قوله فان قلت ان
 وضحه في صورة الخلق انما اخرج في شيا خال البائع كان فيمنه وقت العقد خمسة عشر الفين والاربع
 كان فيمنه خمس مائة الفين في ذلك لا معقول الخلف هنا قصد وقوع الخلف المقتضى لسقوط الدعوى لعدمها
 الا يجوز من اذ بعد بتمامه وان مفعلا التناظر وعمل الخلق انما اذ في قوله ان وقع البيع على شيئين في عقد
 واحد وكان كل منهما بشرا معترضة احداهما الغبن على البائع والاخر على المشتري فبذلك العرض اجماعا في بيع
 واحد والمقرول المذكور بناء على جملة ذلك او غاها غير واحد من الاعجاب من ان يعتد القرض في البيع في
 عن محل الكلام فتم بل لو سلمنا التبرع واحد مع قول انما انما في ذلك حكم الثمين وملاحظة مجموع ما بيع
 فبمنها ما لو كان هنالك تفاوت تام لا يستلزم عملا مثبتا في البائع خاصة وعلمنا ان كل ما ابيع في الواقع
 البيع على شيء بحيث صدر الاعجاب من البائع في البلد مثلا واليه قول من المشتري في خارج وكان الغبن على
 البائع فيه وعلى المشتري في خارج كذا في ايام الحضانة مثله فبذلك البيع في العرض ملاحظا للمدة وعلى الصفتين
 الخاضعة اما الاول فمن العلم عدم تحققه الاعلى احداهما لان ذلك لا ينع عليه مع التمسك بصفة المدة من ان كان
 سواء البائع من غير ان يجبر على خصوصية مكان حتى يشترطه وعندها فرض عدم إمكانية الا من البيع على البلد
 وان استلزم ضرر عليه لا لا يبيع خاسر لا يسلط له بأصل المعاملات انما يذكر في ثبوت هذا الخبر لا
 زيادة القيمة وقت العقد وشتر بخيل الغيب بغيره هل المراد حصول الوقت العقد خاصة ومنه
 الى حين الملك والظاهر ان التفسير في الشرط الاول فيقال ان الغبن حصول وقت العقد خاصة والثاني فيقال
 ان الغبن حصوله من الملك والتقدير الثاني الاول فالتقدير الثاني من الادلة الذي لا على يؤيده مع انما
 غير العقد وانما عرفنا ثباته في حصوله في ذلك فالدليل عليه في غير محل الاصل مع انه مقتضى الجود
 على كل انهم حيث بينهم اشترطوا بغيره فيكون مضافا الى عدم صدق الغبن مع عرض التفاوت بعد ولا على
 من انشك والاصل عدمه وعدم الجواز والى صدق ان العقد يشترط بغيره لو كانت الزيادة حاصلة في حصة فليس
 سبيله غير ذلك فيكون مضافا الى ما عرفت ثباتا لثباته من ثبوت الجواز عند تشييد العقد المقتضى
 ولا بد على من اذا حصل انما هو بالسطر او خارجا عن العقد كزيادة القيمة في السوق ببلد كاهنا ومن ان
 الواقع انما لا يدخل في ثبوت الخيارات في شيء كما لا يخفى وعلى هذا يكون الغبن في القصور وغيره حصول الزيادة في
 الاجزاء فيه والقبول في غير بناء على النقل وغير العقد والاعجاب في عزم بناء على الكسب هذا كله فاما ان حصل
 التناقص في الثمن وانما انما حصل بحسب المكان فالجواب عنه ان الغبن حصوله في مكان العقد فلو اشترى
 ما قيمته في مكان العقد خمسة وعشرين مائة فيكون له الخيار ليصدق الغبن والاضطرار وهذا في العقد
 مكان العقد والتبليغ ما لا اشكال فيه ولا شاع الا اختلاف في محل الغرض مكان العقد او مكان شرط جبره التسليم
 وجهنا انما الثاني لصدق الغبن وتحقق الضرر كما اذا اشترى مقدا من المالح بل بالثمن وكان هذا فيمنه
 لكن جبره لان تبليغا في موضع كذا والواقع كونه العقد ولا يكون فيمنه مائة لا شيء قليل فلو يجوز في المقتضى
 كونه مضطرا بغيره في هذا المكان قيمته هذا فلا تفاوت وهذا بخلاف ما ظله الى الاول وهو كذا
 واما في الثاني فلو علم صدق الغبن على من علم بنفسا القيمة غير التملك وحصل من غير العقد كما في الصنف مثلا
 مثله فيكون حيث يقال ان العقد يجره ما انما ملك على الضرر وانما انما وقعت على نفسك لا بأصل المسمى

[illegible]

مکتبہ اسلامیہ دارالعلوم دیوبند

نصفها العين ونصفها طاء التوقيع اليد بذلك ألا فلا يرجع إليه بشئ فهو هام منصرف في مثل ذلك الغير القول
بان الجمع بينهما كما يمكن هذا كقولك يمكن ان لا يربح بالبيع بالبيع فانه مع الجمع والجمع لفظا لا لفظا فلهذا
على اصل العين فيصرف بها انما كما لا يصح في غيره وان كان الثاني ثابتا لزم ان لفظ العين بها فليس هو ولا
بشيء من شئ بل انما هو مضافا للقول ان لا خلاف فيه وصلى عن جماع المصنف ان الله جلله قولا او ما ملأ الله العلم
بعضه من الشرك كرجع في ملكه بان لا يرجع في العين بالوحدان ومقتضا الشرك مع مقتضا مقتضا الشرك
فيما أحبطت به مثل ان يرجع فيها وما معه كما هو لا نه فلا يحكم بالشرك كما اذا وضعت قطرة ماء معصومة
في حوض من الماء مضافا الى ما قبل ان الشرك منسوخة واتحاد الخبير في الشيء فمناهي انه لو قلنا ان مقتضا ذلك
يقول ان الاجتماع قد اوجب الرجوع صرف مقتضا في مثله وان نزلت القية بها فالكلام فيه ما مر في القصة المحضة
وكلامه مضافا الى مقتضا هذا كما هو في ذلك او جوابا ولا فرق في ذلك بين ان يكون الزيادة بقدر رغبة القصة
او قل او اكثر خلافا للعلامة في القواعد الاخرى ان في ذلك لخلاف ثلاث فلهذا احدها كون الزيادة بانها
للمشترى وبها تكون الزيادة باجماع اللبائع وثالثها ان الباطن يعتبر ان كان في الزيادة بنية فيها الغير فليس
وان كان الثالث وكانت الزيادة من احد البائع وخبر بين الفاعل بالارش والبقاء بالاجرة لانه مقتضى الجمع
بين الحقيقين فان بيع البقاء بلا ارش عند غيبة المالك البائع ومع الفاعل بلا ارش من يعطيه على المشتري كان
عزسه صدقه من غير ما له يحضر وهذا واضح وانما الاشكال ان هذا الحديث يدل على ان حقه ان لو قلنا
الابقاء بها فليس للمشاري لا شئ مع ان مقتضى الفاعل ان اتفاقا على احدهما فهو الاخرى انما ان
الحاكم وهو وجه الامر بينهما يجب ان يكون من المصلحة فيصير ان الاصل ان لا يشك ان لا يشك ان من المصالحات التي
له وعليه لو رضى المالك ببقاء الاجرة وخالف المشتري فلهذا ان لا ارش في الموقع للمشتري على نفسه وعليه بنية المشتري
وفقا للمصنف ما لفظها وانما ما يظن من بعض من انه لا يجوز للمالك البقاء مع الزيادة فليس للمشتري الفاعل معلا باسناد
النص في ما لغيره غير انه وهو هو في جميع النسخ لان المالك انما قد اذعن حقه وانسخه من يد الغير فتم لا يذهب
عليه ان حصص الخيرية الاخرى ليس خصوصية فيها مائة الاجرة غير ما لغيره بل مظهرهم لملاحظة حال البقاء والارش مع الجمع
بين الحقيقين من غير جواز قضاء المالك البقاء بها فالفاعل والارش والبقاء والارش وجب ان يكون
الى وان بلوغه بالاجرة وليس له الفاعل الا ان يشهد الاكثر على ما قبل معلا بان له امد ينظر وينظر ان لا يضره المصنف
وبين الفرس على اظهرها انما ان لا يضر الفاعل بغيرها ان اعتبر ان كان الاول فلا يشهد في جواز الزيادة المالك الزيادة
والفاعل والفاعل من غير ارش وان كان الثاني فلا يجوز ان يكونا معا ان لا يتبع بها غير ما يشهد لها فلهذا اصلها
فلا اشكال في ان الزيادة انما للمالك عليه قيمتها كما انما هو في دعاء وينفع منها ويكون لها منه لكنها فافضه فيها في
حال الزيادة والفرس فلا اشكال انما ان لا يضر مع الارش ومجرد كون الامور لا يضره دون الامور لا يضره الفاعل ولا يضره
في الحكم فان الارش على جميع التقادير يجب المالكها ولا يخلص من غير ما لغيره ان كان الثاني بان وجد ما
في الرخصة اخذها بها كما كان انشاء او اذعان باخذها مع مقتضاها بلا ارش وهو ولا يضر من البائع ولا يضر
المشتري ان لم يكن المقصود بغير المشتري وان كان بغيره فالفاعل ان لا يضرها بها ولا شئ له لا يضره في ملكه
بغير ما اذعن عليه فلا يضره بغيره في غير ما اذعن في غير مقتضاها العين فافضه من حيث صحتها المخلو ومن حيث جرمها
في الاول له الارش في الثاني فلهذا هو ان كان المتصلان بفعل الله وبفعله كلف العين ومثلان فانها كانت في وضع

ومعها نالها ومنه فخرج بالقيمة فكذلك انما مع ان الحكم باق وانه من نالها وانقصا على ما كان فكذلك من نالها
التي ان كان من نالها من غير ذلك الخ اما بالحسن على الرقعة ان كان عبدا وانقصا على ما كان كان با حرمه
سقوط خبايا هو كونه شره كما يستند القيمة وان خرج على الصنع او بعد الفسخ ان كان العبد من الظالمين يكون شره كما
سقطه كان المخرج عبدا واما وعلى ما وجد في المخرج لا يرضى صورته المخرج ولا يرضى المخرج الا في الرقعة بناء على ما
في كل مناهضة واما في سقوط الخبايا في المخرج والفقهاء على الاوجه له اصلا ومثلا للاستصحاب وهو ما اظاهرا واما
الوجه على الصنع فلا يصح قطعاً نعم لا دليل على نصيبه هذا كل حين بل يشهد لك احد علماء الدين والمخرج في الخبرين
معه يرضى صاحب المثل الى القيمة والمثل يكون بحكم المثل فان كان بيع المثل يرضى لا يرضى في الرقعة ان كان العبد
والعقبة بل في صورة الاستهلاك وعنده ان يقال في الاول انه كالمخرج من المخرج الى القيمة والمثل في الثاني كما
سقطه المخرج بالحسن من كونه شره كما يستند القيمة وان كان المخرج بان وعنده ما مشبه به في ذلك بغيره لا يتم كماله
الرقعة والمثل لك وعنده فما رجع الى المثل والقيمة وهو جليل لا يرضى في الجمع بين ما قلنا على بناء الخبرين على ما في
عنده العقد عارضة وفيها يظنون بعضهم في المقام احد الاخر كسفت في العقد الثاني ووضعه الاول ومن انما في
حين مخرجه ومن يشك في ما رجع الى القيمة وانقصا على المصطفى ومن اجل ما عجب بالبيع لا يرضى من مع
هذا التصديق مما يتقارن من صاحب الخبرين فان كان المخرج يرضى في المخرج فلا يرضى في القيمة والعين على ما
عليه وانما خبره بان لا يتم هذا البيع بالقبول الى كونه هو احد الاوجه المذكورة وان كان هذا التقليل على فلا
يضرع عليه شيء من الاحتمال فان عاقبة ما هناك ان لصاحبه لغيره وسلطته على بيع العقد وجعله كالعقد
الحكم بعد ذلك يختلف باختلاف الاحوال كما لا يخفى واما ان له مقابله على ما في الخبرين في بيع المثل
المتصرف في ما خلاص الاصل ثبت ذلك في الخبرين لا يرضى ولا دليل على جوده ما في انهم لا يرضى على جوده
الوجه الموصوف كيف شاء فعليك بكل ما نحن فيه والوجه في الخبرين انما يرضى في الخبرين في الخبرين
منه المثل والقيمة هذا على قول من يقول بحصول ذلك بعد البيع في المتصرفين واما على القول الاخر فيرضى
اخر لا يرضى وهو انه اذا جاز المتصرف بالعقد لغيره في جوده لا يرضى في مضافا الى ان كل كلمة من
كل كلمة ان يكون لكل من اشترى شيئا ما بغير سبيل المصنف العقد لما نال من غير سبيل على من ذلك بان
يقبل مع البائع الاول فالاول في حق المصنف المتصرف وهو في المثلان نعم ظاهرهم في البيع انما يرضى في الخبرين
المستطوعين من العينين وهو حسن ان كل جماع هناك والا يفهمنا ما قل يظهر وجهه في محله انتم تعلم انه لا يرضى
بين ما ذكره في الخبرين فبعد ما نقل في عقد جازي لا يرضى في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين
قال لا يرضى في الخبرين فانما يقع خبره في الخبرين ولعل الوجه مكان هذا الخبرين شره على ان ما قلنا
فيما اظاهرا في الخبرين هو ما لا يلزم الا جازي كيف دلوا في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين
بعد لا يتم وقد عرفت من هذا والمخلص ان القيمة لا يرضى في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين
كلا عقد ولما العين عينة في المخرج ما في المخرج في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين
وذلك جليل يكون من المخرج واما جازي فذلك ما في المخرج في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين
في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين
الوجه في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين

التي هي على هذا يكون معنى قوله بعد من اذنكم الكذب في قوله لا بد من اذنكم الا انما للقول والحق لا يوجب
الكذب لان ما لا بد له من اذن في الثاني فالخالف الاطلاق في هذا المعنى او هو ما لها في الثالث من الشرع هو
كتمان القاصد وصحة ما لها في الثاني من كتمان القاصد والعين وفيما بعد التعديل وفيما لا يوجب وهو ما لها في
احد جهات ذلك هذا المعنى وذكر ان بعض ذوي النية ان كان متبعا عن غيره وان لم يكن له قصد في غيره بل
كان يفتقر في زمان العلم بالحق في نفسه فله مقتضى الاشكال وان يفتقر عند كتمان الحق في غيره بل
مثلا او يلحقا فلا يفتقر في نفسه فله مقتضى الاشكال وان يفتقر عند كتمان الحق في غيره بل
بل لغاين بعد التعديل في المثال والافضل في التوجيه على العاين وان يفتقر في غيره بل
القول بعد هذا كله ان المراد في الشهادة في المثال في التوجيه على العاين وان يفتقر في غيره بل
حجة ولكن ما هو مقتضى الاطلاق في قوله لا بد من اذنكم الا انما للقول والحق لا يوجب
العين لان على ذلك وفيما فيها او مثلهما معا فله مقتضى الاشكال وان يفتقر عند كتمان الحق في غيره بل
هو هذا التعديل من كتمان القاصد في قوله لا بد من اذنكم الا انما للقول والحق لا يوجب
فان سقوط النية في المقام مستند الى قوله لا بد من اذنكم الا انما للقول والحق لا يوجب
بغير اذن وهو غير هذا هذا لان النية في المثال في التوجيه على العاين وان يفتقر في غيره بل
بغير اذن في المثال في التوجيه على العاين وان يفتقر في غيره بل
او ما يقام من اذنكم في قوله لا بد من اذنكم الا انما للقول والحق لا يوجب
هو الباطن وان خير بان الفرق بين القاصد في قوله لا بد من اذنكم الا انما للقول والحق لا يوجب
الغير وان بعد المثال في التوجيه على العاين وان يفتقر في غيره بل
القول والحق في قوله لا بد من اذنكم الا انما للقول والحق لا يوجب
وليس في المثال في التوجيه على العاين وان يفتقر في غيره بل
ولما في قوله لا بد من اذنكم الا انما للقول والحق لا يوجب
الا في قوله لا بد من اذنكم الا انما للقول والحق لا يوجب
والحق في قوله لا بد من اذنكم الا انما للقول والحق لا يوجب
فلهذا ومع ذلك في قوله لا بد من اذنكم الا انما للقول والحق لا يوجب
من الرجل النائم ثم يدع عنه فيقول حتى يترك يده فلهذا فان جاءه فيها بنية ومن يتركها ثم جاءه فيها بنية
في العاين وليس عن غيره ومن يتركها في قوله لا بد من اذنكم الا انما للقول والحق لا يوجب
في قوله لا بد من اذنكم الا انما للقول والحق لا يوجب
ان يقال ان الاصل في قوله لا بد من اذنكم الا انما للقول والحق لا يوجب
في قوله لا بد من اذنكم الا انما للقول والحق لا يوجب
عند الاطلاق في قوله لا بد من اذنكم الا انما للقول والحق لا يوجب
بعد الاطلاق في قوله لا بد من اذنكم الا انما للقول والحق لا يوجب
بركاه وهو مقتضى كتمان القاصد في قوله لا بد من اذنكم الا انما للقول والحق لا يوجب

مفتی محمد امجد علی

على التسليم والاطاعة لهذا الوعد بالتسليم قبله بطل البيع ومتصلا به حصل البيع كما فعل المقتل بعنده عند ما كان
والعبد لا يملك كذا فلو المراد من قولهم المزدور طاهر لم يمتدح شيئا بعيدا عما يمتدح بقوله فان بشر الشاغل المحقق
الطاهر عند حلول الدبل لاجله واما انفسه فليس التسليم فهو حكم من حكمه المزدور عليه لئلا يشاع الا ان
مع امكانه لخلق الفضا حتى يوجب الشاغل على البيع لا الاخران يجوز على ذلك ان لم يكن ولا يمتدح عليه كما اذا
عصية غاصب بعد الغصب في الاثر متحقق التسلط عليه كما اذا خالف البيع والتسليم وتوقع الوضاح مع الاصل
التسليم اليه وهو انما هو التسليم ان الفصول المستند بها لا تنقض باثبات المطلب على شرطه المقررة من اضرار
على اخصان البيع وعلى اضرار الغير بل خلافها يثبت المصنوكها واما ما سأل ابن بعلين فلا يصح ان يعيد
جوابه فضلا عن غير هذا فترى على ما ان الغرض من قول اللفظ لا بخصوص الوعد واما المفاضلة على سؤال ذلك
كما ذكرها بعضنا فاضل عن هذا فاما ما لا يثبت قد يظهر من سؤال المفاضلة ان البيع وتركه عند ايجابه فلا يمتدح
بعدمه بل لا اثر فيه بعد ان كان مقبوضا مضاعفا الى تدويره فان ذلك كان ظاهرا للآخر باليد وهو
غير محقق ان الغصب نحو المانع كما هو من جهة اعادة النقل والاطاعة الى ان تستألف الى هذه الاثبات لظهورها
في صورة الاخذ باليد ان الغصب يمتدح بعد البيع وبعد الجار محقق في ان يرضى حيث قال ولعل استألف
الاصل الى هذه الاثبات مع اضرارهم على اخصان البيع يمتدح على كون الغصب عندهم في هذا المانع هو النقل والغير
الغصب باليد لكن الغير بهل بعد ما يظهر من اضرارهم على الاضرار وما يمتدح بهل يمتدح عليه الغصب المقبول الى
عن ارجاء البيع ولا يمتدح حيا قال الدبل بينهما ثلثة ايام فان قبضه بغيره فلا يمتدح سبها فمتدح وفي الغيبة
سبها في رواية اصحابنا بل يمتدح على الاجماع بغيره مع انه مقتضى الاضطلاع على ما يقتضيه الجنا والمخالفة
للاصل على هذا الفصل الثاني في غفوة الشاغل المذكورة فهل يحكم بالتمسك نظر الى ان الاصل يحققها لكونها عترة
الا لان الشك الشرط يوجب الشك الشرط والعموم يفرض بالزوم وحاشا لظهورها الا ان ولنا في هذا زيادة
من الأصول المثبتة منها فانه جلد ثانيا بان الاصل كما ذكر في محله لا يصح تعميما فكل ما لا يمتدح هو
ذكر على ثبوت الجنا وعند الشرايط المذكورة والاصل في خفض عنوان الخاص كان ايضا لبقاء الخاص فيما علم بخاشه
بمحض كون الشيء من افرادها فلهذا لا بد من خروج من عموم كل شيء ظاهر بقوله حتى يعلم انه قد روي من هنا ظهر
ان الفاعل نفعي بثبوت الجنا وعند الشك حصول الغصب ببعض الثمن والتمسك مضاعفا الى ان الفاعل من الاول
اشترط عدم ايجابها بالثمن شيئا حدث الخلل فتم هذا وقد روي عن بعضه في اختلاف بينا بغيره فلا اشكال في المسئلة
بعدا فهو قد ثبتت بغيره في انما اهل مضاعفا الى ذكره بغيره ولا ضرر ولا ضرر بغيره ولا ان كان المقتضى بل وقل
منها في علم ايثان المطلب على ما هو المقصود واما ما ذكرنا البيان غير مرقه انما يوجب الجنا بحيث يكون اصل الجنا
موجب للضرر في خيا الغبن والهيبة لا الحق في القدر من اضرار الجنا كاشاع المشتري في المقام من تسليم الثمن
وبما لا اثر يمكن ان يرفع الضرر مضاعفا بغيره في التواضع بغيره في غير ذلك يثبت في غير ذلك
على الشك في وصفه مضاعفا من عليه الحق في الاطاعة والكلوه ولعل مذهبنا في ذلك والمسئلة المقررة
اعلم من ذلك لظهور ما جازي الذي ذكره كثير من الجهات المعروفة غير المذكورين واما انما افترض عليه في الغبن في الموار
التي يثبت الجنا كجنا الغبن والهيبة التي ترفع مع امكان التماس فيها اوضحه سقوط وطا المصنوع كما ترى
بطلان البيع بعد الاضطلاع على السكا في واحد قول الطوسي وبعض من اخرجه لنا خيرة كل احد لا يمتدح

لا يجوز بيعه كاهو له الا ان التزوا انظمة والاجماع المستقيمة نقلها الى ما بعد عندنا لما بان لنا
 عليها الامن شاذ لا يزل الخلق اتعاضوا اصابا للبقاء والضرر واشتباها بالبيع عندكم والزمتموه وبيعتموه عنكم فمستنبه
 كافي خيرا والحق فقد ودينه انما يصدق وهذا لا على هذا فان وقعتهما فثبتت خطا البيع مع ان البيع
 كان ثابتا بغير العقد لا يجب دخل البيع الخطي بقدر نقل الحمل على الحقيقة على البيع اللامع فاعتقد ان كان ان يرب
 الجواز في العقد مع امكان التناقص في ظهور ذلك لا لا وجود العقد فوجدت في قوله العلامة ان بيعه
 بغيره وهو يتجارع مع بقاء العقد المستفاد من الاقوال المتقدمة والافان المستفاد من الامثلة وكلما انما حكمته
 فثبت مع التناقص انما لا اشعار بحملها فذلك من حيث يخصص في قوله المستبر قال لا يبع له وهو على التيقن
 واما قوله ولا فالبيع الحسن في بيعه في طين ولا فلا يبع بغيرها فلا يباع في ذلك كور فان شئت فقلنا لا يباعها
 بغير التزم بينهما وعلى هذا العمل كلام الخائف سيما الامع سكاكي والصدق على ما ذكرنا غير بعيد لخواص تفسيرها
 مع من الغبر لمصلحة لدا لربنا لعظم عنها الخلاف في الجواز ما اشاروا اليه الا بوجه الى العلامة فانه على
 ما حكوه ان اسند البطلان الى وظايف الامتصاص الا ان اختياره مع ذلك الجواز في محله من كونه سيما المثال
 حيث تستحقه الجواز الى جليل العرفه واما هم قرينة واحدة على اذنه بطلان التزم في المثال كما ادعى غيره
 معلوم ومما لا يصدق في التناقص عن قاع مع انه يرفع عنه العقد وهو غير صحيح في المثال فذلك كله
 بوجه صالحه لا يوافق على البطلان والاعتقاد ثم انه لا يرفى في البيع بالاضافة الى التناقص في الامور وغيرها
 كاهو قضيتا اطلاق التناقص في العقد وصريح محله من الكذب خلاف ما قلناه في محكمه عنه ان الجواز في العقد
 الاستنباط وان كان التناقص يوجب الامتصاص الجواز فيها الى شهر للقبض على بعضه من التناقص وذلك وبيانه شاذ
 فادركه بداره فقدم من الامة من يجوز وشروطها حمل على استحبابه الصبر لا بأس من شاذ في الامة اعلان
 في الاكثر من شرط العقد لما في كونه وانما مالك مطلقا او لما يقع بدونه كما لو ظهر للنسب مستحقا كالاوصياء
 وقيل وبوجه مضاعفا الى الاصل الذي تقدمه منا ان اسبابه ان يدوم ولا يصدق انه من قبيل البيع ولا انه جازم
 وورد الاجماع هو الاول كما ان مودة الاجزاء هو الثاني وقد يناقضه ما في عدم العقد في كل حاصل يقرب
 مع الاذن فلا يقع التمسك به على اعتبارنا وبيانه الحق على الاذلة وان كان يقتضي ذلك بغير الاذن فام الطامع
 على عدم اعتبارنا ظاهرها وكان مودة الاذن اقرب الى الجواز انما هما هذين ذلك خلافا لاجماعهم وهم المتبع الانشاد
 في الحديث قالوا وكفى في الحق مطلق القصر بجلد من البيع فيسقط عنه الاذن استنادا الى ان بعض الناس من فعل
 البيع كاجزاء من البيع فيسقط حقه بهما وبعض الناس ليس له ولا يفيط حقه بغير غيره وفيه فظهر ان الجواز
 في البعض المانع من كون الشيء سبيعا او متناجيا في الوعظ او عقلا او عقلا او عقلا او عقلا او عقلا او عقلا
 ولا بعد ترجيح الاول لا يصح الامة اليه هذا اذا كانا طرفين معينين ولما اذا كانا كليتين كانا كليا غنيا القصد
 في القدر المدفع لها فصدق الامة من عرفنا الحق المدفع عن القصد المربود وليس المراد من القبض هنا مجتمعا
 القبض باليد او النقل بل المراد القبض الاثمة من كون البيع كليتا في لغة الشارع او الحق كلف في ذمة البايع و
 من لفظه لا كل منهما صاحب على طرفين الا ان كل منهما لما انتقل اليه ومنه ايضا والحق عند البايع عند انشائها
 من احد لا لافضل ومن كون احد الوضوء وكلها مقبوضا قبل العقد لما يظهر من في الوارد في بعضه ومن
 القبض كالحق بغيره مضاعفا الى ما في بعض هذا فاعلم ان الجواز لم يكن منه مسقطا وقال بعض الاجلة

كنهه كان

وهو جند بناء على انه الظاهر والافاضة بينهما وان سقطت الفضة من جمل عموماً لم يرد الا في عدم سقوطها
به ايضاً لعدم صدق الفضة بمجر ذلك فهو مذكور في سقوط الفضة وانما غير التمسك بالرضا البائع
وتجانبه لا يتعد ترخيص الا في الاضطرار والافاضة في قولنا ان يبيح بالتمسك فلا ينعى له عدم التجانب مع الرضا ما دام
والفرض فيه بان تخلف الجمل حصول الرضا من البائع بلا غير التمسك الى ان يرد في باقي برحاً هو لا غنى عن
مدوناً بطلان الكلام في الرضا بما لا يتجاوز ذلك ايضاً باعتبار توقف الجمل على التمسك به واستيفاس الغرض وهو ما لا غنى
ايضاً هو الرضا به لا اختيار المذکور وهل يفيق بالتمسك النافذ المجرى عن الغرض كما كان واجبا في الرضا به
على انه هل يتحقق ملكية الجمل في الثلاثة بمثل العقد المبرر بعد مضيها او لا بل يتحقق فغلب الجمل ومالكه
بأنه رضا عنها وفيها لا يوجب ان ما مله ان فلان بالاول فالظاهر سقوطه بولت فلان بالثاني فالظاهر عدم
لاختصاص ما قل على سقوطه كما اذا لم يحصل من ملكه الفضة اتم اعلم انتم صرخوا بانها الجمل المذكور باشرط ان
ولو ساعد ولعل من غير منعه من الاجماع الكافي هو عدم الادلة وهل ينشأ من عدم اشتراطه في تمام التمسك بالتمسك
او يقدّر عليه بان يكون حكمه حكم الاشراف على الجميع او يكون حكمه حكم بعض البعض من عدم اشتراط التمسك بالتمسك
لجانبها لم ينشأ من هذا الجمل بل بانها اشترط فيه تنقيها وجوه واحداً لا ان اقلها وانما انما المارسة
طعن البعض ثم ان هذا التمسك في التمسك والظاهر والظاهر في التمسك والظاهر في التمسك والظاهر في التمسك
المدة من حين المرافعة الى ظهور النص والفرض في لزوم البيع في تمام المدة المذكورة ذلك ان لو كانت
من حين العقد لا شغل على خيار التمسك في التمسك والظاهر في التمسك والظاهر في التمسك والظاهر في التمسك
ان التمسك من حين ان جاء فيها بينه وبينه في ثلاثة ايام بحيث من وقت العقد لا يفيق الجمل في حال الاجماع وقد
يتمتع على الاقل ولا بالتصديق في خيار التمسك فانما انما فقد وجب البيع مع انتم صرخوا باجتماع مع
التمسك وثابتاً بان التمسك والرضا كان للزوم الا ان من حيث التمسك والتمسك لا مقلد وعلى الثاني بان من على
التمسك في حياته فانما يحصل المفاضلة بعد العقد بمرات يسيرة والاول يتحقق الجمل ولو بعد شهر او ثلثين
حال الجمل لم يتحقق الفرض الا في من بين اثنين او ثلثة عن مفعول العقد في هذا فلا قوى عند
من حين العقد المفاضلة مع مفعول الملك في العقد المبرر عن الملك ولا الملك المجرى عن العقد كالمالك انما حاصله
على القول بان قل من حيثها ان الاضطرار ادلة التمسك في بعضه لا بالبرهان والزم في غيره حكم ولا ينشأ كون التمسك
معينا فلما البيع فمن يبيع على ما سكر الاشرط يفيقه نظر الاكثر طعنه ولعل سندا في الشرطين الى ان العقد
في يكون هذا الخيار هو النص بمثل التمسك وليس من ماله المنفعة في العقد عليه وهذا لا يتصور والكل في
ان الخلاف ادلة التمسك في بعضه الى ما اذا كان البيع مبيعاً شخصياً كونه الفاضل في البيع او الفاضل في التمسك
وفي كلا الوجهين نظر لما في الاول فلما انتم صرخوا في هذا مضيقاً الى غير التمسك في التمسك في التمسك
لما دعا جميع انهم لا يقولون بجزان التمسك واما الثاني فلا يرد عليه استسهال في وجوب صرفه في الاضطرار وسكن
على غير ما قال في خيار التمسك او كان في البيع خياراً لاجلها فلما ظهر عما ذكره بين التمسك في التمسك في التمسك
وخيار التمسك وحصر في التمسك في خيار التمسك وعصر عدم الاختصاص بالبيع بل التمسك ايضاً وكل وعصر في
الاجزاء بين ما اذا كان شرط الخيار هو البيع او التمسك قال ولا ولا في التمسك في الاول وفي الثاني في التمسك
جوان كان او اشترط وقوى معنى فانما حصلنا من غير اشتراط خيار التمسك في التمسك في التمسك في التمسك

بكونه خيرا والحقير سقط الان يمنع الملازمة لقوله لا احدها فكمذا في الشرع وانما وعبدنا الله والربيع هو هذا
 الخبير شرط لا يقع ضرره وانما هو في امره وشيئا لم يرد في دفع وسهل الامر بغيره وان المستفاد من النص هو وفاء ولا الاحتكا
 لزوم البيع ما لم يرضى الثلثة وانما استثنى الخبير المجلس كل من الاخر فليقيام الادلة على ثبوت وفاء لا يخفى وقد
 ظهر الوجه مما ذكرناه انما ونقول هنا مضاناً كبريات الامور المذكورة حكمه بثبوت كماله وقد قرع بحكمه ان الحكم
 لا يخبر طرورها وبثبوت الخبير العكس ^{الطاهر} والاعا فاعرف ان اثنين اشكال لا الا في قوله عدم ثبوتها للاصل ومما اصرنا
 الاكذبة اليه ولم يجد احد من الاخصاف يرضى عن ذلك شيئا وفيما ان قال ان لا دم من اشترط هذا الخبير في
 خيرا من مكن ان يقول باسقاطه بعد الا تبليغ طلبة في دفع الاتحاد يكون خيرا والخبير باثباته يمنع عن خيرا الناجز
 فتم ان هذا الخبير لا يشترط باسقاطه بعد الا تبليغ طلبة في دفع الاتحاد يكون خيرا والخبير باثباته يمنع عن خيرا الناجز
 له امر بعد الثلثة فمما لم يرد في الشرع وفي سقوطه باسقاطه قبل الثلثة وبما ان مستبدا على انه ثابت
 بغير العقد ولان ما قررناه ان اذا اشترط خيرا او سدا جرت دار بعد شهر او قبله باثباته الثلثة سواء جعلنا
 جزء السبب تمام فان قلنا بالاول فالحق هو المستطوع ولا شكل وان قلنا بالاخر فالحق العكس لان الاشياء
 مخرج الثبوت فان قلت يكفي سقوطه فيجوز ثبوت الالهية الخاصة بالعباد اما لان هذا الفقد من الثبوت
 كان في سقوطه الا سقاطا بطلانها فيتم حق من الحقوق ومثلها فيجوز اسقاطها فاذا اسقطها وانتهت الالهية
 فلا يثبت بعد ذلك الخبير انما اهل بعض اسقاط الخبير اسقاطه باسقاطه باثباته فلنا فقيده لقوله عدم
 السقوط باسقاطه حتى لو كان من الحقوق وقد انشأنا على سقوطه حتى يبرأ من ثبوتها فثبت في المصطلح
 في الاكذبة عدم حصول ملكية الخبير الا بعد انقضاء الثلثة وعليه قد عرفت ان الاصل عدم سقوطه في مخرج ما انشأ
 الاطلاق اذ لا يخبر انما فاض بحقيقة بعد ما اسبقه اسقاط ام لا ومنه يظهر الجواب عما استدلل به بعض من ان العقد
 التزمه فتم كذا ينهض عليك ان المزمع من اشترط السقوط اشترط عدم ثبوتها واشترط لزوم العقد واشترط سقوط
 كما واشترط عقدا لا دم كون نتائج عقدا كحد وثوق سنيين في محل ثبوتها في الاجزاء السقوط كما لا يشترط في
 الثبوت ولا يشترط هذا الخبير بطلان البائع التي بعد الاكذبة وان كان فربما للرضا بالعقد عمل بالاشياء
 على اشكال مع التزهد في مضمونها من بعض ما قرر من الاخير في خيرا والخبير او لو كان المشترط ان يبرأ من ثبوتها في المصطلح
 سقوط الخبير وبما ان مستبدا في ذلك الصبر ولا يستحق والثاني ظاهر لو كان دليل الاول مناطا مستبدا
 ولو كان الحق والممن من يمتنع على من اشترط اليه في الاظهر عدم السقوط لعدم ادلة الخبير ولا بغيره بخلافه
 الاضغاث لا يبرأ يحصل وعند الفهم يرجع الى المصلحة والتمسك والتمسك في القيمة ثم ان هذا الخبير على التراضي ولم الخبير
 فاما ما بالعبارة في الوجه من الاطلاق الاكذبة والاختصاص المؤيد بالاستصحاب فتم هذا فان تلف البيع لا يبرأ
 مما يبرأ بعد ثبوت الخبير باثباته الثلثة مع شرطه كان من البائع اجماعا محصلا ومنعوقا بالاستصحاب او با
 بالتمسك مضاناً الى القواعد الشاذة بالاجزاء والاخبار من ان كل من بيع ثلث قبل قبضه وهو من مالنا بقوله في خصوص
 الاطلاق الخبير الاكذبة في يدين بقاء الخبير ^{الطاهر} فكمما استشكل المولى الذي يبرأ في الاول معلل ان الفاعل المذكور
 مما يبرأ بقاءه ان كل من بيع ثلث في ان الخبير فهو من لا يبرأ له تعاوض العيون من غير بيع فقد الميرج كمالها
 وفيه ادلة ان موردنا ثبوتها هو طهره ويصرح بغير بعد القبض ثانياً ان الميرج لا يبرأ ما عرفت من انما جاعلا
 المحكية وعلى الاصح مضافا الى ان بعض ما دل عليها وقد بلفظ العوض لا يبرأ في الثانية فانه بلفظ الاطلاق وكذا

في بيان
 هذا الخبير
 على الشرعي
 لا يجوز

وَمَا يَكْفُرُ الْإِنْسَانُ لِرَبِّهِ

هذا فضلا عما شرط به ولو ما انشطها ومن غير الترخيص فيه ولا ان تصير له قبول عليه لأوضح الايجاب انه وهو
للمبيع وثباته ولا لانه باعته اذ قبله وهو مبني على ارجاع القيمة لمخرجه من الدين للمبيع وهو ما لا يقطع عنه
بلهم التخليد المنكوفي لان الثمن بهذا المعنى ثابت على مذهب سواد ائمة من البيت الاول والا لا يخرج ان يكون
حتى مبني على التخليد لكون الثمن بالقبض يتقبل ضمان المبيع الى المشتري ولو اذ باع ماله وهو المثل فان ارد
ح بهير جازا على المشتري لانت ما قبله لا يقبل حبه حتى والتعليق يناسبه ولا ينسب له فقال الله انما
الضمان الى المشتري ان كان هو رب الثمن والقبض هو لا فله فيه وبالجملة فهذا لو لم يكن اهل من الاول فلا يلزم
من سواد ائمة معه فلا يصح ان يرد ما لم يقبض من مذهب مرجع ثالثا ان غاية الامر لا لانه لم يرد المبيع انما
لحق البيع حتى يرد اليه وهذا لا يوجد ان التملك من ماله بحيث يتقبله بالقبض لا يتقبل البيع المبيع بل
معنا ان يرد ح يكون بل ضمان حتى يرد اليه كما في الغيب غير ان تلف قبضه في مال الكد وهو المبيع مثله وانما
والفرق بين الاثرين ان يرد يثبت حيث غير في هذا الحجاز عند القبض وانما قبل شئ فيه او لا فله فيه
شئ منها كما في غاظة بناء على اشتراط القبض وقوعها في تمام احد الطرفين وكما في التمسك حيث لا حصول
الموت الاول موثوق على القبض فله الملاك بعد بلزومه يقال بان فرض حصول القبض بعد تمام التملك
وهو في انما الحاصل للتملك ايام وان يرد فوضع القبض بعد تمامها من غير القبض فان مثله لا يوجب سقوط هذا
عليها ولا يفتقر من الله ما يرد بان البيع عبارة عن التملك الا في وهو لا يحصل الا بعد القبض والمقبض انما
الموجب للتملك انما هو بعد البيع والامتنع ط الامتناع الثالث من غير القبض المالك في القسم السادس من
تحريرنا لما ينفذ اليوم كما اشار اليه القدر بقوله ولما اشترى ما ينفذ اليوم ولو قبض الوصف وهو الذي
كما في كثير من الفواكه ان جاء المشتري بالثمن قبل التملك فابيع له ولا فلا يبيع له وقال القدر في المختصر في رتبة
انه يلزم البيع الى التملك فان لم يأت المشتري بالثمن فلابيع له وفي نسخة في الحكم الى الواية اشباع الذمة في السئلة كقولها
مبعدة لكنها اعترض على الامتناع كما في المقتضى فوجدنا رد عوى اللامع كما في جميع الفضة وما انتكم فيه يظهر
السئلة بقوله لا يرد بعد الامتناع بل من قصود سواد ائمة ولا انها من حيث ظهورها في طلاق المعاملة لا يوجب
وما انما اشترى ليع القدر هذا في وصف ثبوته على حصول التملك مع حصول الفاسد منى كما هو المفروض في الخبر اللاحق
بر الضرر ولما يندفع بر ذيل الفاسد اثنتا عشر بوقن الكل لان الفاسد من حيث لسد مجير العمل ومن حيث الكالة
فما ردت كروانا الاخير فلا في الفاسد ينفذ به بالمالك كثيرا فان المار به لم يرد بل ما رده بل كيف فيه يفتقر
الوصف وفوا ان رتبة يندفع به هذا الفاسد من الضرر كما في خبرنا انما خبر حيث لا يحل القدر فان ما لم يبيع فيه
مادة الزوم من المشتري وقد يرد في ذلك انما الزام الشارع بالبيع بان كان يرضى رد الفاسد مع حمله الحجة له ليع القدر
المالك خاصة بعد ما مضى الى ما انما يثبت حرج حمله انما الزوم في الشارع والاصحلال والكد اعم منه وقد
يقتضي ان الوجه فيه انما اشترى ليع ينفذ به وبعد التملك البيع وهو يتحقق غالبا في طرق التملك لا في التملك كالحمل
ببنداء القينة لا الخبر غير وفيه ما لا يخفى ثم نفي الكلام في دفع الشهادة الاخرى ونفي غيرها حتى في الوفاء من بعد الجاه
ان حمله عليه بانه المالك الا في يوم يمكن وقينة تصيد الزوم بقينة الفاسد الخارج في بوقن عه في غير ذلك
الملك لتمام الاجماع على ان ابتداء الحجة قبل التملك فلو راد به الفاسد الخارج قبله من كون الخيار بعد غاظة
ويعجز فوي ان يكون المراد من اليوم وسط الوقت وان كان في يوم اختلف حين وهكذا يقال اليوم يوم فان

کرم و مانتا

وبالجملة اطلاق عليه شايخ فاعلموا ان كان مبيد الاجم فالقول ان كل ان لا يتحقق ولا ان كان مبيد
 فلا بد من ان يمتنع التهمة وكذا كان فلا بد من ان لا يتحقق المسألة وهذا الى الاجماع الصلح من الغيبة ما هو عليه من مجموع
 عنها في التعليل فليكن الشئ الذي يمتنع من يومه ويتركه خوفاً منه بالحق قال ان شاء فاجاب عنه وبين الليل التي لا
 فلا بد من موافقه من اعين عبد الله في الغيبة فيما يمتنع من يومه ومثل القول في المبلغ والوقت في يوم الى الليل والظن
 ان المراد بذلك تفرقة بين الغيبة والافتراء فيكون لا يخفى ومعدن عن تأخير الخبر عن الغيبة او افتراء منه ان ما لا يمتنع
 مدة من الزمان بل الوقت واما ان خاص فينبغي فيه فاشترط احد على البيع ان يتطاول الى الليل ثم له الغيبة هذا
 على احكامنا واما على ما احتمل من كونها لا يمتنع للميت بل على ما يمكن في ارض متبع البعض الى كل ما يمتنع
 البطلان سواء يبيع بلكا او غيرا وسواء كان البقاء لنفسه او لم يبقها ولو شاء على حسب التلذذ
 حسن البيع وزمانه ومكانه وقد ظهر وجه الاقرب به الى ارجح لان على هذا الاعمال فيستلزم ان يكون كل عقد
 كبره في الزمان ولا كل عقد في الزمان فظهر الثمرة بين الغيبة التي لا تسمى من الغيبة التي لا تسمى من الغيبة
 الغيبة من يومه كما لا يتبين وقاما لا يتبين ذلك كقولنا فانه على ما فصلناه بالحق في الجميع وعلى احوله يحمل
 التوقيع ويجعل سقوطه للحيا رأسا وفيما في ان التوقيع يمتنع الفسخ ويجعل اظهر في احوله ولا يصل وهذا
 بالفسخ مطلق حتى لو شاء من امورها وجعل كونه كان او شد حادثة او غيرها اولا والظن ان المراد بالفسخ
 التاثير من طبعه المبيع كغيره الذي لا يبقا خامسا والظن منعنا وهكذا وقد خلافت الزمان الذي يمتنع
 به وما الاشياء من هل المراد في هذا الحديث من الغيبة ولو لم يمتنع عليه والظن ان المراد به على الغيبة ولو لم يمتنع
 بين ان الاختصاص اولا بل يكفيه كونه ما يمتنع من غيرة وان علم ان البيع ان لا يفسد في الزمان هو الاخير ان كل
 الاختصاص هو الاول لكن بغيره الخوف ان يكون على الفسخ وهل ثبت الجواب في الغيبة الفسخ على الغيبة
 او على كل نوع من البيع ومثل ذلك عندنا كما قلنا في التلذذ والا فرب هو الثاني لما لو كان المبيع جميعه
 مما يمتنع والا فرب لما لو كان غيرا انما يمتنع رابع بطريق ان كل المانع ويبيع جاعدا كغيره من اقسام الاجماع عليه
 كونه هذا التلذذ من جملة اقسامه غير انما يمتنع من غيرة من المهور الثلثة وهو الحجر مضاعفا الى ثلث
 فبغيره الاخصا فيما قلنا الاصل على القول باليقين مع اشكال الغيبة كما للحبر على الغيبة ظاهرة او غير ذلك من
 المبيع والفتن واما الشرط الاخر فكل ما يمكن تحكما محتاجا مع كون التأخير حقا وغيره وفي يومه
 المحتاج في كل ما يمتنع به البطلان عند خوف ولو ساء اشكال والظن في جوده كقولنا ولو لم يمتنع بغيره
 وجعل الغيبة وهل ثبت في كل ما يمتنع البقاء ولو في يومه او في ليلة واحدة او في احوالها الاخير بغيره من غير
 الاجماع والظن في المانع غير من غير ما خبر الفتر وعينه ومضاعفا الى المانع من غير ما خبر الفتر وعينه ومضاعفا
 مضاعفا الى المانع من غير ما خبر الفتر وعينه ومضاعفا الى المانع من غير ما خبر الفتر وعينه ومضاعفا
 المدة كونه من الخوف من التلذذ فيصوب سقوطه او غير ذلك من الاشكال الشاوية وان تأخير رتبة البناء على هذا
 النعيم كما هو حقيقة خبر الفتر وما يمتنع من انما من الخوف في البيع انما من الخوف في البيع انما من الخوف في البيع
 يظهر من جملة من يعاين ان الليل من غير هذا الحديث الا انه من انما من الخوف في البيع انما من الخوف في البيع
 وان بعد والامر بهل بعد وضوح الامر بهذا والمسألة مرفوعة حجة الا انه من انما من الخوف في البيع انما من الخوف في البيع
 استغنينا عن الظن في زمانه فاعلموا ان هذا هو الراجح من الخيارات ما اشار اليه القم في قوله وفيما القريب

مجلس الشورى

الرأى. بل كان في صدره بعد ان يفيض في الموضع واستشكل في من اراد ان يجمع بين عدم العدم وبين كونه لا شيء
 وبشيء من الدين والشيء يتاخر وهو مع ذلك فان كان الاستيعاف في الموضع طاهر الشبهة وكذا لا يشك في ان
 والاطلاق والتعلق واللبان والافق من الالفاظ كانت لا يفتقر الى ان يفتقر على التوفيق بين العينة واللبان في ذلك
 ولا في الموضع من الموضع كان بين اثنين كما يذهب عليه قوله من الالفاظ والافق انما يكون يقوم بطلان
 منقضا اطراف الموضع في سائر الالفاظات وبعد اخضاعه بالاشارة كالمثل وغيره الاعلى وذات شدة لا يفتقر
 اليها بعد الاجماع من ذلك على الاخير ومن ذلك على الاول والاخير في الموضع ظاهر وعلم ان في الكلام
 عن الاخير في مخصوص الموضع في ذلك هذا المسئلة الثانية المصروف من المشرق في البيع فيقضي انما راد على
 له كانه في طين انما كانت الاجزاء في في الاول تأملنا واذيلنا اجماع المصروف على ان المشرق اذا تصرف في
 البيع بطل خياره مع وفرة وهذا قد مضى في البيع وفي كونه والربا من المشرق في بيعه مع المصنف وكذا هو
 عليه ما معضد في الموضع في ذلك عن العينة وفيه وحيدان الخلاف والتأمل في مقتضى الكرامة والمواهب
 ومقتضى مقتضى الاوقات مؤداه في الموضع والتعلق الى غيره لاجل الخلاف وغيره وهو يعلم اذا مقتضى
 المورد والعزم هو اللفظ لا بخصوص محل فقوله من ذلك رضى من غير صحيح ان باب هـ من مقتضى الموضع
 العلة للمؤثر والعلو في الموضع الا انه خرج منه المصروف في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 او بطلان مقتضى الموضع في الموضع بان التصرف كان في الموضع عن الحقيقة في الموضع في الموضع
 مضاعفا ما من الشيء والتكافؤ من ردد الا في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 بين كرامة او راد في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 ثم يبيع الكلام في المصروف من جميع الجهات في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 الشيء وغيره في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 في كل من الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 قال لا بأس ان جاء بها الى شدة ردها وقد هو حقيقة مع اشكال ان من وجوبها في الموضع في الموضع
 في جميع الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 من ردها في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 المورد من الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 في سقوط خياره في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 والتقدير المشرق في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 في البيع ما يشر في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 في ذلك في البيع اجماعا وعلم ان باب كل تصرف في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 الوضعية وغير ذلك وفي تلك المذكرة الاجماع على الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 وكذا لو لم يكن في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 في القول في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع

[illegible]

انقل الى الوارث وفي ترك قال عندنا وفي الغنيب ليل الا جماع الظاهر من اولى افعالها ان كان كاهنا فحقه عند
 والقلم انما هو الباقي كما يظهر من استدلال الخلاف بانرا كان القيا حقا للمصري جرى مجرى سائر الحقوق التي
 يورث بها الميراث من غير من شئ منها فليس له ان لا يورثه القينة ولهذا قال في تلك الاشياء من كونها باقية
 مودعا لا يخرج من الحقوق كالشفعة والعقدا ويظهر من بعض النسخ في كون خيار الرخص مودعا كما كان في العادة
 في كونه بعد الموت مودعا في ذلك من مضافا الى الحليس هو كما جرى لما ذكرناه من الاجماع والدليل من مجموع
 واستند هذا ورعن النوي انما الجهر بعمل العلماء الاعلام من ان طاركت الميت من حق ولو ارشده وانما ذكره من
 الاولوية منوعة ضرورة ان المرام من الاخر في التمسك في الملكات وهو ان يكون الميراث في الوارث لا في غيره
 للحليس فيستعمل الحكم ثم يحل القيا من يورث القيا ولو ارشده ان كان خاتما في حبل الميراث فام مقامه في القيا
 وهل يورث مقامه في اعتبار الميراث في مقامه او يورث الحكم معلقا بمقارفة الميت والاخر في ذلك من وجوب اجابها
 التخلي عن ذلك النص فان من غير ما قلنا ان القيا يمين والقر في يمينه هذا بانقل الى الحق وينقل اليه عن
 المصاحبة وهو محققا عنك وجعل القيا والقر في يمينه ان لا يقطع مقارفة الوارث كما تلتبس من المصاحبة في ان
 انقل اليه القيا منها الا ان هذا ولا يقارفة الميت بنقله عن مجلس العقد لان الحكم من القر في الاخير عن
 هذا الحكم ثم في المكره فيصير موقوفه بالقر وعقبا في القر في الميت فلهذا لو ما كانا يكون الخيار باقيا ما
 يحصل المسقطا فحق جيلاد لو كان الوارث غاليا عن المجلس في كونه فله الخيار اذا وصل اليه الخبر ثم على القول
 او عتيد بان هذا المجلس بلوغ الخبر اليه للشاخي ومجان القولان المجلس في الغنيب وانما انشا الخيار ليل
 يبطل حقا كان المورث وعمل كان الوارث خليفة المورث والا ولا عتيد ان يورث في عكس هذا الذي ان يعمل اليه
 استقطنا الغنيب الميت وهل عتيد بان هذا المجلس الذي وصل فيه الخبر نظر في جميع القيا وميزانها سقطا القيا
 الميت اضع الحكم ببقاء القيا لانها متعلقة وهو عتيد بقر في القيا يمين بل الحكم ببقائه وهو الاستنداد وانما
 من ذلك انما زاد ما سئل المجلس الذي وصل فيه الخبر لان المرام من المجلس قبل التبع فلهذا بعد المجلس حكم
 قلت قد ظهر ان هذا ما ساقا ان الاخر في ثبوت الوارث معهم بعد عقد حصول الاخر في الاختيار بين التبعين
 كما عرفت فلو اؤثر احد الحكم على الاخر في امة الاخر في ثبوت القيا المكره فلا حاجة الى الاعتبار بقر في الوارث ولذا على
 تقديره لو فاق احد الوارث لغيره فلهذا صحت اخرا في القيا يمين نظر الى قيام الجميع مقام الوارث مع افعاله
 اية نظر الى ثبوت القيا وكل من الوارث على جهة الاستقلال فافترافه بقر في سقوط خياره والا لا يرفع الخ
 مضى عليه كما لو عتد ذو القربى ولا يورث على حصة له كما شاع في الجنازة العتيق ولذا لا يجوز المورث ان يمتنع
 في الغنيب وليس الخوارث الا ما كان المورث وانما ذكر في جميع المقاصد دليلنا الذي عتيد حيث قال لا تترك
 شيئا للشفقة والشفقة الى الميراث في غير ذلك بتغير الشفقة لا يفتحق للغير من التبعين الا وهو مقتضى كون
 لكل واحد منهم ان لا يفتحق بقر في القيا بل يفتحق ما كانا لغير خيار الجوا او شرطت لغير الوارث في غيره
 المدة الضرورية ثم كما شرطوا لو كان الوارث غائبا او عاضا او لم يبلغ الخبر حتى يفتصل له خياره ولا يفتصل
 كالوارث وان كان خياره من غير ثبوت القوية فيه بناء عليها حين بلوغ الخبر وعلمه بالقوية وان طارفت ان
 ثم لا يفتصل في القر في ان يفتصل من حصوله فعلا للميت وبين حصول سببه فينتقل خياره في القيا في الباقي في القيا
 كخياره في القيا انما يفتصل به ثم لا يورثه في ذلك وهو حق فينتقل الوارث وهو لا يفتصل له القيا وان كان في القيا

على جهة المباشرة ثم مات فبطلت اقرضته اذ لا تملك الشاقي تسقوط الحق بوجوه بعد فرض شرط المباشرة ولا يتوهم
ان ما شرطه العدم الا انك لا بد في بعض الاحوال يقع وهل يتجوز ان لا يجزى بقبول المواسعة اذ كان شرطه اذ لا
بعد المباشرة ام لا ويجوز ان لا يكون الا في النقص والفق والفقير ووافقه العاقل في بعض كبره وصدق ثبته
لا ريب ان ذلك منوع على كل وجه فلفظ المبالا كما لا يتقصد ومنه يظهر ان القول بان اقرضته غير ذات القول بقرض المباشرة
فما لا اشتري التوجه ارضا وله الحق البشري من ذلك البعيد بل هو الاقوى من ان له الحق اراعي عليه قادم له
بقائه كما في غيره من امواله وصحوقه ويظهر من ذلك انه لا خلاف عندنا في انتقال الحق في الجنون والافناء
وان ابا حنيفة هذا القائل بان لا يقطع العيون هو الخالف في الغيبة علمها والاجماع ولا تدق للقول عليه فلا يسلط
والكلام هنا كالقول بالنسبة الجنون والولي وعنده لو كان خيرا والحبس وعنده ما لو عسر ولم يكن له الاشارة
المفهم ولا اعترض اشارة باللفظ ولو انك العدم بعد نص الحق في ذلك يقع انفسا من ينقص خبره ولو
الجماع للشرائط لا تدفع صفة من اهل في محله ولو كان الميت فلو كان ما ذكرنا انت الحياة ولو لا اذ كان الميت
لولا ان ذلك له قبل موته ضرورة شيئا لئلا ما لو فرض ثبوته للعبد بنفسه كما لو اشترط شيئا في سقائه
الحق لولا شك ان ان الحكم برب العبد جماعا كما عن حكم العاقل ان يقرض في بيع ومن انك العبد فلو حال
حيوة فضلا عن قوة نظر الى الابد اشترطه غير ما فعل الا حجة هو ان يكون المولى عن غير هذا خلة في
فذلك انك لا يبيع بملك بالعقد ملكا لا ريب ان لو كان هناك اخيارا فانا وملكنا غير لازم ان اشغل على
خيار ويؤثر بانفسه على المشهور وعند علماء فاشترطه محصلة وصلة كمن ذكره وغيره الى ان يبيع عليه
العمل ويستحق الشئ في الحقين من الاعمال بل لو اخذ في حاله الامن الاسكافي فان التمهيد في نقل
عن ظاهره فوقف الملك على انفسه الخيار وله له المفعول وقبله وبانفسه الخيار والامر الشئ على اذن
اليه لئلا كما في ذلك وعنده من ذلك على ذلك في حاله ان العقد يثبت بنفس الاجماع القبول فان كان
معه فانه يلزم بالافزاني بالابدان وان كان مشرطا يلزم بانفسه الشرط فان كان لهما او للبايع فانه الفضي
الحيا وملك المشتر بالاعدا الاول فانه في كماله ان لا يرد على من اطلق في نفسه القول بوقف الملك على
انفسه الخيار اليه بقوله الا انه صرح بان ذلك مع كون الخيار للبايع او لها فلو كان للمشتري ملك حين العقد غير
لا ان كلام البائع كما ترى خال عن ذلك وكيف كان فالاشياء ماعلى المشهور والاعمال المتناول المتصرف بالثبوت العظيمة
مضافا الى قوله فاما محل الله البيع فان معنى حله جواز التصرف وقوله لان يكون بخلافه عن تراص بعده فاكوا
بدل على جواز الاكل وهو بدل الملك وان الحق هنا تبا لا شر فان حصل حال العقد قبل معنى الخيار ولا
فلا خيارا لثبته على العقد الصحيح والمقرض عدمه ومنه يظهر الاستدلال بجميع اخبار الحيا وان المفتى بملكه
وهو صدق البيع ولا مانع الا بموت الخيار وهو غير مانع بملك كخيار الغيبة يكون الملك حاصلا وانه لو لم يطل
به الى المشتري كان موقوف مانع لم يكن فرق بينه وبين بيع الفسوق واستحالة الدائم ظاهره وان ما تقدم في ذلك
بيع الحيا بشرط رد الحق من كون تمام البيع للمشتري ولفظه فانه يكتف عن ثبوت الزم وهو الملك حال العقد
لان يلزم بعد كون ذلك من اشراط الخيار بل من باب اشراط اتمام البيع برد الحق او بغيره فان التامع في
الرواية تمام البيع في زمان لزوم البيع محله الخيار به مثل الحق وانت خبير بما فيها من النقص كما نقصنا
في بابها وما في حله الاستدلال لتمام ان المقصود للمنافع في حاله ومع الزيادة عليه انتقال كل من الحق والخيار

وَدَيْتَرَةُ طَالِي بَوْمَ وَبُوعِيْنَا وَبُوعُوْنُ الدَّيْثَرَاوَالْعَبْدُ مَر

[illegible]

[illegible]

محمد بن احمد الملقب بذكره الملقب بالشيخ

في موضعين أحدهما وجوب التسليم فانه إذا كان التحصيل بمقتضى العقد كان ملكا ثم إن يمنع التسليم إذا استع
 البائع من تسليم الشيء بمخالفة ما إذا كان التحصيل حكم شرعي وتكليف فخر فلو استبيع البائع لأمر البيع التكليف
 والوجوب عن المشتري فان كتابة البائع للعقبة ومخالفة الوجب لا يستلزم الكتابة لشرع هذا البيع فماله أن يأنها
 ثبوت الحيازة على الأول ^{وعل} وعلى الثاني لأن غاية العقبة بخلافه حكم الشرع بخلافه على الأول لا ينع كونه
 التحصيل مشروطا فثبت فيقول من هذا الاشتراط الصريح فيجب مخالفة الحيازة لا ينع كونه كان البائع أقدم على
 العقد مع كون الشيء محال قبله فلا ضرر على البائع منه بل يضر بما في ظهور البيع على خلاف الوصف فان قلنا على
 كل العقدين في الأخير ضرر على البائع بغيره بالحرز لا يضر بين كون التحصيل بمقتضى العقد وبالدليل المحاج
 بمشور الحيازة في الأول بعد الثاني حكم قلت قد تحققت عننا والعرض أن الضرر والوجوب للحيازة ما كان حاصل
 بالعقد كما هو لازم من مقتضى ما بالعقد من الحيازة كما هو لازم العقل لاخر والحق أن فصل العقد ليس به
 نضر للتحصيل لكن وعده دائما هو شيء ثبت بدليل خارج من مقتضى العقد على ذلك على الغير بخلافه لا يكون
 طلب البائع الحيازة بل أصل المشتري فلا حرج ما في شرط العقد كان له مخالفة مقتضى الشرط ولعل مراده
 فعليه التسليم وبما دفعه تخارجه كشرط التحصيل حصول الملك ولا اشتراط تحصيل المطالبة كما أمران فبما كان
 يقع شرطه لا تلازم أن يكون له الحيازة حتى ينفع عندنا هذا الشرط فلا يضره كماله لا الإلزام على طرفنا
 ويكون لا يضره أيضا عند مخالفة وعلى ذلك يحمل كلام التمهيد صدي حيث قال كان وقت التحصيل إن شرط
 فحمله في هذا الوجه مثلا غير البائع ولو حصل الثمن في الوقت فان قلنا على هذا يلزم أن يكون للبائع ما إذا
 كان العقد مؤقلا لم يحصل الثمن في راس الأصل بخلافه لا يضر في وقت التحصيل بين يوم وسنة ثم إن لم
 كنت قلت فرق واقع بينهما في الأول كما قد انتم طهنا لا لاجل الأول بخلاف الثاني فانه اشتراط للمدة
 النهائية بمعنى علم الجار وعند من كون منه ولو اشتراط البائع ما قبل المشتري أو المشتري للبائع الثمن مع البيع وكان
 ما اشتراطنا قبله مؤقلا بلا أشكال فتوى وقضا ونسبه في كونه الأصل ما بالتمسك بالتحصيل الثمن فهو ذلك
 الشرط ما طلاق كلامه كدليله على الفرق في المدة إذا كانت معينة بين الطرفين والعقد فلو شرطه التمسك بها
 مع وان علم انما لا يعينها إليها عادة وبصحة ذلك عزم للمعوقين الوارث بقوم مقامها بل نسبه بعض المتك
 بين الأصحاب ما الزاوية الواقعة في المنع عن أكثر من ثلاث سنين فتحويل على الأرشاد وبما عدم الصلح في الزا
 من ذلك لا يضر من لصوبة تحصيله ثم ما ما نقله بعض الأفاضل من قولنا نحن في وضعه في الشك من قبل
 من ثلاث أيام وأكثر من ثلاث سنين فاقولا ولعل المتخيدا شتمنا في ذلك فهو في الرواية المذكورة فيكون كلامه
 في التسليم لا التمسك بالرواية في التمسك بآية على الحضارة أشكال في التحصيل عود المشتري في الثمن وموت البائع
 في المنع فتوى وقضا ولكن في ثبوت الحيازة لو اشتراط النظر إلى الأصل ونظام من الشيء نظر كما في ذلك ولا ضرر عليه
 للأصل ولا بد أن يكون مع مدة الأصل معينة لا يتطرق إليها أعمال الزاوية والتقيض كما يوم والشهر والتسليم
 خلاف بين الأصحاب وشك الأجرع والنقض عليه في باب التسليم ولأن الأصل نظام من الشيء فلهذا شرط التحصيل
 الثمن فيثبت العقد المهي عنده فتوى وقضا ثم إن كان بين الأصل بداية وانهاية أو ملية فضاية يكون صحيحا بلا أشكال
 كما إن كان الزاوية باعينا البداية وكلها لا أشكال في العقد ما إذا كان الزاوية باعينا النهاية فقط فلا إشكال

من عدم

من عدم التبيين باعتبارها كالا يحفظ ويحرم على ما ذكرنا انه لو شرط التاجيل للمنفعة لم يكن اجلا او معينا لاجل
بمعناه كعدم الحاجة كان البيع لا طرأ الا مع عزمه فكذا اذا جعل الاجل منا طامنا لا يحفل الزيادة والمقصود ان
لا يضره الا في خصوصه كالتبرع والتميزان ولما اذا جعل موطئا لم يضره فاما ان لم يكن غاية لا يضره المنفعة لان قوله
وتجاء ولا فلهو البطلان ثم انه لو عين الاجل على شيء مقبلا به اعني شيء على فواعدا للتميز والمحال وانما العرفية
فهي مطلقة الموجب لبطان العقد ومطلقة لعل الاظهر العدم ولو ترك ذكر الاجل باسما مع كونه متينا في الشئ
فهنا يهتج وتجاه الاظهر العقيد لان الذكر ليس مفسودا في حد ذاته بل مفسودا لغيره وهو كون الاجل معينا وتجدد
عدم لولم يذكر الثمن والمثل مع كونهما في الشئ يتبدل والعرف بينهما واضح ولو علق الاجل بشئ لم يكن امرا بيا و
امورا فلا يخفى اما ان يكون مشتركا معنويا وكان العرفية تعليقه على الاول فلا بد من البطلان وان كان العرض
المعزوم الكل من حيث هو متوقع قطع النظر على الاخر فلا يخفى انهما امانا ان يكون مشتركا في الوجود ويكون تاييخا
جوما لغير الاول معلوما فلا معنى الاول يكون العقد صحيحا المتكامل به بالتمتع الى الكل فلا التمتع المتخارج
وعلى الثاني يقتضيه يكون تاييخا اما ان يكون مشتركا لفظيا وكان العرفية على التبيين مفسودة ففي الجملة
على هو لا اثر له لينا في التفصيل فبما على العقد الغير المعين المراد لبطل العقد وتجاه لعله يجب
الاول لان اثره لم يجاز ان في المشرع لفظا في صورة العقد بالحققة هو موطئا لاشراك وفيه نظر وكيف ما
كان يظهر ثما ذكرنا انه لو قال الى المجمع او المجمعين مثلا بدا العقد الاقول عرفا ولو قال الى جمعة او خميس فان
كل ما صدق عليه هذا الاسم ضمن العقد الاول لتعنى الكل بتحقيقه وان ارد في الخاص ما منها موقدا من هذا
الكل بطل العقد لان على المتأقوتية وقد مرها والمجموع هو العرف وهو ما ذكرنا واذ علق الاجل على لفظ بطل قال احدنا
انا بنية ما بالعرفية وكان قصدا لا معنى للمعنيين وانكر الاخر ذلك بالقول حول تدعي العقد عملا لفعل السلم
على العقدة فتم ولو بايع من معين كمشرك وراحم لا وراحم من اجل معين كمشرك وراحم من اجل معين كمشرك
البيع كما في ط والمزيم ولو سلبه وتوقع البيع وعدا لا يفسد والبغى وضد ذلك ويخرها ويظهر من نسبة الاجل
هنا مع قوله علم على انه يكون البناء في التبيين وانما الاجلين المثل الى العقد وهو مبرم باعثة والاقوى
هو الاول لان الزماتية مخالفة للقواعد من وجوه عدة ثم على المختار جعل هذا البيع حكم البيع انفسا كما هو
من ما خالفه حتى مع مذهب المتبع الى المثل والقيمة لا يبيع جميع الخط في الزماتية لان اصل هذا الشرط من البناء وهو
فاسد في نظر الشارع لا يكون له باع ما هو الفاعلة في الضمان في العقد الفاسد من الاخف بل على المقياس في
بل يوجب البناء بائنا لاجل وهو اقل للمقربين فيما بعد الاجلين كونه هو كذلك سلب الشرع على الوجها ثم ان
تفسيره ولا احتياجا بغيره بلين مع تلافيا لا اطلاقا اولا اولا هو لنا عدة او اية ومحل حال اجلا بائنا فلهذا الاجل
في المنية وهو فاعلة مطردة في باب التعليل كما لا يوجب والعرفية تشبهها بالاجلين لا تخرق كما هو الفاعلة في
التقلب كالحسين كالحسين وان جاز غير العف كالمشرك والاحتياج كل الى عشرين من اخره يمكن باطلا على
بيت الاحتياج البطلان هنا وان لم يرد دليل مخالف المقام فاذا اشترط لآخره حتى الى حل معين ثم ابتاعه على البيع
اي اشتراه البائع من المشتري قبل حلول الاجل جاز بزيادة عن ذلك لغيره ونقصه جاز لا ومعه لا على العرفية بين
الاحتياج بل بزيادة عن ذلك كما ذكره صاحب المعلقة في اوها من في قوله نسبة الى التفوق عليه ولكن في المراسم ان باعها بنية

بِأَمْرِ رَبِّهِ لِيُطَاعَ بِالسَّعْيِ وَالْإِسْرَافِ أَلَمْ يَتَضَرَّعْ

إلى أجل قبل حلول أجل معينة وحلول أجله لا يقع ما اشترطه شرطه فيحصل حصول الاجل لا يقع ما اشترطه شرطه
 فاستبنته اختلافه لانه يقع من غيرهم ثم يحكى عن القصة الخلاف في ذلك ويترجمه عن قوله في البيع كما ما يستند
 خصوص البيع كاشف الخلاف عن دنا بعد بما قالوا سألنا باعنا الله عن الرجل يبيع المتاع بيننا فليشتره من
 صاحبه الذي يبيعه منه قال قال لم لا يشرى لما شترى متاع فقال ليس هو متاعك ولا يفرق فلا فتنك
 وأما في البيع فهو من غيرهم قال سألنا باعنا الله عن الرجل يكون له على رجل طعام أميرة ومعه ربيع
 ذلك فأبى له طالب المطلوب لبياعه فمضى فاشترى ما لا يتجره من ثيابا وما هذا فليبيعه ما شاء فهو له دخل الربيع
 فيما لا يان بعد ما يبيعه يكون من ذلك المتاع الذي عليه ولا يملك عدمه مع حلول المخرجة التي بالثمن فبعضهم جعله
 على الكراهة ثم هذا فلو لم يكن شرط ذلك حاله فيجوز أن يشرى من العقد من شرطه كل نظام المثل والنافع وحل
 العقد الطلاق وهو من غير كونه شرطه في البيع الأول سواء كان خالفا وموقفا وسواء شرطه بغيره من البيع فبعد
 الاجل أم قبله على المشهور بل لا يجوز أن يكون عند الاصل مع شرطه في البيع في البيع الأول في ذلك
 بغير منه ثانيا كما خلاف فيما بين ذلك وهذا الحكم وإن كان مشهورا بين الاصحاب لكنه غار عن القليل وما
 على من نعم الدود وانما قصد البيع مع شرطه في البيع وإن هذا الشرط منافع العقد لأن مقصداً في البيع
 من البيع وعدمه على البيع نعم الدود والمشرى من المشرى متوقف على ملكية البيع وملكته متوقفة على بيعه
 من البائع فيبقى العقد لأن ملكية المشرى موقوف على البيع بل ملكية المشرى متوقفة على البيع فلهذا
 والمشرى مع كونها بغير العقد هذا على المشهور والمطلوع من يقول بأنه لا فائدة في الشرط سوى جعل العقد
 الأول من غير هذا الجواز والأمر بوضع مضافاً إلى ذلك ولا يجوز ما في هذا الشرط من مضافاً إلى شرط البيع في غير ذلك
 مع أنه صحيح بل كلام الله تعالى في قوله في البيع يكون الشرط ما لا فائدة في العقد في العقد الأول من غير
 العقد وهو يمكن النقص على ذلك فيكون البيع والملاك زمان واحد ما إذا قال المشرى للمتابع فيقول البيع المعلوم
 يفصل الملكية والبيع في زمان واحد ويكون العقد الملكية فعلم ذاتي لا زمان في العتيق طالع بأنه يمكن
 لزوم الدود والعدم الذاتي وأما هذا لأن المراد من البيع المتوقف عليه الملكية هو المهر والسبيغ ما كان الملكية
 يقول المشرى للمتابع فيقول في زمان واحد هذا لأن المشرى للمتابع في زمان واحد ما إذا قال المشرى للمتابع فيقول البيع المعلوم
 معيباً ولا حيز فيه فإني حاك حصول العقد في البيع مع الاشرط الزبور والامتناعات ثبوتها لا مكان تعلق عن شرطه
 عن الملك وأما ما فيه والامتناعات على أنه فقصود ذلك من غير شرطه لم يكن مضافاً للعقد فكذلك مع الشرط وكانت
 الشرط المتأخر هو ما كان موجباً للنقص العقد منه أو لدوامه الشرط الزبور وليس منها قطعاً فإني في العقد
 بل فلو كان لا لا موجباً للعقد فهو في خصوص بيع الاستلام شرط البيع على المشرى بغيره وحل فأنه جعل في العقد
 منه في البيع فقال بالاولوية وان يتصور إلى مطلق العقد سواء كان صحيحاً أم غير ذلك كالمهر متعلقاً بالشرط وهو الاشرط
 الزبور من غير قيد عليه للخصومة في ذلك وقد يقال أن من شرطه الاستلام من جعل نافع فوفاه عنه بمشرى وراهم ثم
 اشتراجه بجمته وراهم أجل قال لا فائدة في الشرط ورضينا فلا بأس فيمكن الاستسقاء على منصرفه في الطلاق مع نقصانه فيقول
 كما عرفت والأصل أن يتم بجماع فلا يجب ولا فائدة في شرطه ما لا فائدة في شرطه ما لا فائدة في شرطه ما لا فائدة في شرطه
 بالمقتضى موجوداً والمتاع مفقود فخرج ما خرج وهو الاشرط في العقد الشرط في بيع السلم وبيع البائعي منذ بدأ تحت الحق
 وأما في الثانية فلا فائدة في شرطه ما لا فائدة في شرطه ما لا فائدة في شرطه ما لا فائدة في شرطه

البيع الاول مع الشطر معه وان حل الاجل لبايعه على غيره من غيره فبإذنه ولا يفسد حله وان ابايعه بغيره
 بركا ذه او يفسد حله الا وهو جاز على ما صرح به كثير من الاختصاص بل قال جابر العلاء مائة في الواجب بالاختلاف يظهر
 غصبل الكلاحي في النظام ان صورته ثمانية لان بيعه ما ان يكون بغيره من مساويا والاركان اذ انما يفسد حله
 وعلى التماسه الا انه في ما ان يكون الثمن حالا او مؤجلا ولا خلاف في كون جواز بيعه على البيع بغيره منه معه ولا
 في جواز بيعه بالساكن من الجنس كذلك وان اقبل الاختلاف فيما اوفى به بالسأ وموجلا لكنه ضيق جدا وانما الخلاف
 جواز بيعه بغيره على الثمن وانما ظهر عنه فالمراد المشهور هو الجواز على من اشترى من البيع في حكمه بغيره
 الاصل والعموم والاعتناء وظواهر كثير من الاختصاص ولا يوجب على من اشترى وجوبا ان يدفع الثمن قبل الاجل وان
 طوّل اجلا ولا اصل ولا مقتضية لزوم بان شرط ولاك للجل في نظام الثمن فكان الاجاز ومن الثمن ومنه على
 البنايعين بركا سقاط الشطر حقه لا يشترط حق من دفعه لو كان سقاطا حقه موجبا لسقوط حق البيع كقولهم
 الاجل كان واجبا على القبض والحال ان لا يفسد حله وفيما جاز لوجوب معكالات من الشريط والشرط فيقتضي
 الشرط وحل الاجل بغيره على البيع بغيره وفيما لا يفسد حله من كون الشرط يمنع من كون شرط الشرط خاصة بل شرط
 كلها ويتعلق بغيره على البيع ويقتضي بغيره من عدله وجوز قصره وقولنا سقاطا مشتر حقه من الشرط لا يفسد
 حق البيع ولتسلينا ان شرط خاصة بركا سقاطا لا يفسد حله غير نظام الا ان البيع ما ساقا الا براءه من
 فتم وثم انكونا تظهر ان شرط البيع على السقوط مقتضى قبل الاجل ان يذره لو سقاط احد الحكمه من التاجيل
 حق الاخر من قبل وفي سقوط حقه ولا سقاطا نظر من حيث ان التاجيل من صفات الثمن المحبوزة في كل عقد
 الصحة فلا بد من ذلك وانما لا يفسد الا سقاطا فالتعليق فلو تعطل المدون وصاحب الدين في الاجل لفسد
 ثم ان قلنا كلامه على الوجوب فورا وموسعا والاول لا اشكال منه لا تقدم واليتاني عندنا حل الاحمال ان
 يقال بوجوبه موسعا الى المحلول وبغيره فورا حلا بما دل على وجوبه في ما الذي يبيح حله لقول بعض الوجوه
 ايضا يكون عطاء قبوله البيع من قبل التاجر الذي يفسد بغيره وقوله قد تم على البيع عند اجاز
 وقضية الشرط لا ان اشترى ما هو بعد الاجل منه يظهر انه ليس له حق المطالبة فلا يجوز له ان يبيع ويجوز
 على البيع مع الترخي كما ذكره بعض الافاضل بنا على ان فائدة التاجيل التسهيل على الشتر والحصول بالتأخير
 لا حل وجوب الاخذ على البيع مدفع فالحال للاصل الخالص الى الما عرض بغيره واجاز كاختصاصه بغيره كالتخيم
 ويمنع الاختصاص لجواز تعليق عرض البيع ببلد القبض الى الاجل فان الاغراض لا تنقطع كما هو صريح مقتضى غيرها
 فان حل الاجل وان كان التمر عنه وموجلا مع في ذلك ان كان صحيحا كما صرح به حكيم العلامة وفي الواضح فكتدونه
 وجب على البيع اخل لا يفسد ان يبيع قبل الاجل حتى يلزم عدم البر بركا بغيره انما الواجب اخل لا بركا الا بركا
 وانما الاختلاف في الزمير وجب عليه الاخذ حتى يلزم معكالات بركا بغيره انما الواجب اخل لا بركا الا بركا
 فاذا لم يبرر وجب عليه الاختصاص فان اشترى البيع من اخذ من عين الشتر الثمن فخر منه ملك من
 تخرط ولا تصرف من الشتر كان من مال المبيع على الاظهر وفما لم يباعه وكان في طرود البيع انما يباع مسلما كما صرح
 به هؤلاء وانما عذرية فذا قسم هنا وكان كل من كان له حق حال وموجلا حل ثم وقعه وامنع صاحبه من اخذ
 فان دفعه من صاحبه الذي يوجب عليه بغيره على الوفاء المذكور واطلا فاهم في المقامين فيمل ما اذا تمكن من الرجوع
 الى الحاكم عندا من اختلف من الشتر وعده وفيه نظر بل التحقيق ان يقال ان كلا من الثمن والثمن وغيرهما مؤجلا

ایک دفعہ ایک

[illegible]

اللفظ الواحد في اصطلاح واحد معناه عربي وتكون في اللفظ الواحد في اصطلاح واحد معناه لا يخلو
 عليه لا يخرج وتكون لا يكون معناه واحد الامتناع والوضع واحد لا يخرج من ذلك يظهر ان في قول الشارح
 حكم اللفظين مسلخا او عقلا فان الاتفاق في فرع التعلل وقد عرفنا ان اللفظ الواحد لا يكون الا احدا ثلثه
 المثالين الحكم بتقديم الشرع على العرف والشرع على التوقيفية على التزام ثبوت الحقيقة في العرفية العارضة مثلا
 هو الحق العرفي والعرفية هي الشرعية التوقيفية والشرع هو العرفية والعرفية هي الشرعية التوقيفية والعرفية هي الشرعية التوقيفية
 الحقيقة العرفية العامة فان الحكم ان حصولها بالاعتقالات التوقيفية المستلزمة لطريقا الاخر فالعالم يكون الوضع
 لا يثبت وهو لا يثبت ان الحكم على ما هو عليه مع بقاء المتأخر حقيقة في هذا يمكن ان يكون اللفظ
 مشتركا بين معنى عربي عام او خاص او شرعي او لغوي عربي وفي مثل ذلك ينبغي الحكم بالاحوال لا بتقديم ما
 حكموا بتقديمه واخلاف كل ما هم مسلخا ومبنيته على التاليف والعقل عن الصقوة المذكورة الواجب ان ما يقرر
 من التهديد ان الحكم بتقديم الشرع على العرف الخاص للبايع لا يغيره بل التقييد بالعكس لان الحكم من كل
 ذي اصطلاح ان يتكلم على اصطلاحه والفقهاء هذا الفرض غير مراد من صاحبنا لا يرد فيه على التاليف
 على ثبوت اصلها ولو كان لاحد فخاصته اصطلاح بان كان معلوما عند الاخر وقد صدق ذلك المصنف
 بلا اشكال ولا فان سلم الاخر ما دامنا في اصطلاح من قصد عند البيع لان الشارع لم يحصل على شيء
 معين وانما انما اعمل على مقتضى ما عدا الشارع والقول باننا اعمل على محل اطلاق كلامه على الشيء الشرعي
 وان لم يرد ذلك لانه يستعمل اطلاقه في مثل غيره في الشارع كافي في الحقيقة في حصول لفظ الجرم في قسم
 والشيء موقوف حيث انما اعمل على مقتضى خاصة مدفع بان الحكم المذكور مع انه موقوف ومستند ضعيف
 من باب كلف مراد التكميل بذلك كما هو محل كلامنا بل هو حكم جعلي يجعله الشارع من غير انما مراد بها التكميل
 انه لو لم يكن اصطلاحا خاصا لغير الشرع فان كان هناك اصطلاح شرعي فالظن انه لا اشكال في عدم العمل
 عليه لان قاعدة تقديم الحقيقة الشرعية على التوقفية والعرفية العامة وعبرها انما هي العنقبة الى كلام الشارع
 لا حكم كما هو واضح وهذا هو الشرع عند تفرع احد غير التهديد بتقديمه لعل وغير نظر فمقتضى عموما انما عدا
 فانه وان لم يكن اصطلاح شرعي بل كان هناك مضمرة عام ولغوي فلا يفيق الشارع بتقديم العرف العام على
 الاعتدال من مبدئيهين التوقفية وغيره لعل عليه ولهذا اتفق الكل على ان الخطأ في الشرع الذي يخل صدق
 حقوقه مع لغوي وعرف عام لتقديم العرفية على اللغوية والحد في تقديم العرف على اللغوية
 غير هذه الصقوة وهو ما لا اشكال في تحقوف الخطأ في العرفية حين صدق الخطأ في الشرع في غير ما صرح به فيهم
 من اختصاص المبيع بالمدلول المظاهير والتقييد على غير ذلك لانه اذا كان العرف لا يرد في مثله عليه التزاما
 وعلى البيع عليه وحصل التراضيه بينهما على اول هذا اللفظ بحسب العرف والعارف فلا وجه لعدم دخوله لما
 لظن الوجوب مع تقدمه لانه لا العرفية فان دخل باع التوقف لم يدخل المحيط ان لا يمكنه ولا مطلقا مختلف
 التوافق فيهم العرفية انما يدخل في المبيع في اصطلاح اهل كان دون غيره ولو اختلفا اصطلاح البائع والمشتري فلا بد
 من اتفاقهما على عرف معين والاصل من باع دبتنا او باع ادخل التجره والالبسة والارض فيه ولا اشكال في دخولها
 على الثاني عرفا ولغويا وكان الثاني ان كان حليما دخل وان كان غيره كان المبيع العرف فان عد بين جزمه انما يخاله
 دخل بالاكلا ويختلف في ذلك باختلاف البائع والارض واقعا انما ان التهديد في قولنا ولو اختلف اللفظ الكوثر

تناول الغلبة على الأجمع قربة عنهم والشهيد في ذلك قال واعلم ان الغلبة انهم من الكرم في الغلبة والكرم في الغلبة
 الكرم بلفظ الغلبة دخل فيه الشجر ولا أرض قلت ونحو على ولها ان معنى جريح الغلبة بلفظه الكرم والخلق لفظ الكرم
 واداء الغلبة كلف يقال بلنا اول الغلبة صفة الاجع قربة عن غير وعلم ان بينهما امثلة في كلف ينف بدخول الشجر
 والارض منه فمن كان يبيع او ادخل في الارض والايمن من الجوزان وعينها والاعلى الاستقلال بلفظها
 العن بد ذلك لان يثبت قربة من ان يكون الاعلى مستقلا وما يشهد به القاء من غير بغيره مثل ان يكون الاعلى
 مستقلا بغيره كونه فلا يدخل الاعلى بدخول الابواب المنصوبة والاغلا في المنصوبة في ج الدار ومن لا يثبتها
 وكذا الاختصاص المستعمل في البناء والاوداد والمثبت فيه والسلم المشته في الابواب على حد والاربع والقبض
 في دخول ذلك كلف يبيع الدار فحق العرف كونه من اجراء الدار وتوافيقها ومراقبتها ومنه بغير دخول الحمار لكونها
 في دار الحمار معد لها اروض او غير في دخول الفاعل في الدار وسائر اجزاها المبنية فيها الغلو عند المصنف
 عينها من خرجها عن اسم الدار حقيقة ومن ثمة فوج بلل دارها كالجرح من الاغلا في الحكم ويدخلها ودخولها
 اشبه وهو من كثير من الاستحوا وهو كذا لان يثبت العرف بغيره كلف يبيع الدار والافعال ودخولها كما يدخل الثعلب
 مثلها في الشجر والارض كما كان المجهولة ابوابا منقولة لا دفعا في نسخة الباب لا في دخولها ايتها العرف وكذا
 الرجح المنصوبة على الغنا وكثير من الاستحوا لانه ليست من الدار بلغة وعرفا عن الشجر بدخولها وخرجها من الدار
 الشجر او شجرة الغنا في داره بدخولها ولو كان في الدار فحق الشجر لم يدخل شيء منها في البيع على ما صرح به كثير من
 الاستحوا الا مع ذلك لا الغاذه والشرط في بيعها عن اسم الدار حقيقة هذا كله ان يدخل بحقها فان قال البائع
 مملك الدار والارض بحقوقها في الدار ما دخل في الشجر بل عندنا قد دخل لمن لم يدخل بحقها والمنع من جرح
 الدار من بيعها ولهذا اختار جماعة من المتأخرين عدم التمسك به فالصحة ولا ارى هذا شيئا بل لو قال وما دار عليه
 حاطها او ما شاكله لم يدخلها للعرف كما لو قال ما اعلق عليه ثابها او ما اشتمك عليه وهو ذلك في اذنا في بيتا
 او دارا وفيها شجر وانما بيع بيتا او دارا وفيها شجر فحق الشجر لم يدخل فيها واستثنى غلة معينة او شجرة معينة
 او اشترى غلة معينة او شجرة معينة كان ما لهما حاطها صفة جرح الارض مملكة في الارض ولم يدخل الارض في البيع في ذلك
 بلا اشكال ولا خلاف لكن يستحق من اخذ الشجرة من شفعها ما يتوقف عليه الاستقلال بالثقل والجرم
 وعثر ثمة غلة الميراث والدخول اليها وسبقها وجرمها وعثر ثمة في الملاك في الغلة والجرم ودمى
 جرحها من الارض الهوى عربتها في كرض وليس لمالك الارض منعه عن شيء من ذلك لا لعل في الارض بما
 يضر لعرفه وليس لمالك الثقل والشجر الاستفاد من الارض بما يخرج عن مصلحتها من الزرع وغيرها والاذا غل
 زيادة على العتاني امثالها وحق ذلك مع اخذها اليه وفيما ترفض في حال الغير بغير رغبة ولا العز المجدد
 ولا يبقاؤها اشياء من الناس منها الغضب والوقود ويحويها ما لا يعلق العرف بغيره كالموطأ لوانع احدا وبنها
 ثقل وشجر كان الحكم كذا لا يدخل شيء منها مع الاطلاق كما لا يدخل شيء في الدار وان قال بحقوقها او موك
 الاعلى قول الشجر فيما لو قال بحقوقها كما عرفت سابقا وكذا لو كان بيتا في الارض يبيع كذا يدخل في البيع الا اذا
 دل على دخوله سواء كانت له اصول مستقلة كما لا يخفى ان كان له نخلة والشجر والعن في بعض البنايات
 عند المصنف ولعل ان يبيعها خلافا للبطون الاول ولا ينزله في المقتضى بانه شجرة لكن يجب بيانه في الارض

[illegible]

او في خلافه متعدده ابرز بعضها ولو غير انما في خلافه انما في كونه من الفرق بين المؤمنين ومحبين عليين كما لا
 على من لاحظها وكذا لو تابع المؤمن الواحد وغير المؤمن لا خلاف طبع ومحبته وانما في قوله انما في قوله
 سابقا انه يجب تيقن الكثرة على الاصول ويرجع فيها الى هذه الحقيقة التي اخرجت من هذا في نوع تلك الكثرة ولما قلنا
 الميزة انما تترك على ثبوت الشئ في نفسه فبذلك يرجع الى العرف والقدرة ان كان خبره في شئ فان اشرافنا المشقة
 احسننا فما ومنه من منعه من التحريف لان الكثرة عرفت منه بل اي قطع بل حقيقة الكموم يقتضيه على وجهه وان كان
 لا يخفى في العادة الا ربما امكن بنفسه على وجهه وطبعا وهذا وانما في انفا في غايه الخبر بحيث ما لها ومكاتها ولو نظر
 عملا لا غلب مع النساء وبما حمل الحمل على الاقل انصافا خالف لا يصلح على الاكثر للاسقاط وجوب التيقن للاختلاف
 المؤدى الى الجمل لا ينظر في العدد وبذلك انما في قوله في الاصول صاحب الكثرة لا ينافي من حقوقها المتحققة لغيرها
 بتيقنهما وانما في الاصول كل ما اذا منعه احد هما في صلاح الاخر اجماع المصلحة عند ذلك على منع التيقن لان الاصل
 ماله فان كان السق يتصور احدهما بالفعل والاخر لا يتركب وجها مصلحة المتابع لكن لا يتركب عن ذلك المتابعة فان اختلفا فيها
 الى اهل الخبر هذا وتفصيل المكلام في القيام هو انما في انما في دون الشجر والعكر واختلفا في انما في البيع وماله
 فلا يملك ثمان يكون المصلحة متراجها وانما في انما في الاصلية متراجها ولا ينعقد الا بغير التيقن لها وانما في الاصلية
 كان الاول نفع الساق لا بد من مقتضاه وعرضه من تركب المحرم من المحضين ويغير من صلاته وان كان الثاني فاجبر انما
 لكن انما لا يفتق اجرو من مناصبه لان اذا كان باهر من انما في انما في البيع المتاح اجماع الاصل لا يتركب مقتضاه قال الغير
 وماله مع عدم التيقن وان كان في ربحها مصلحة متراجها كالفاضل والتشديد بل يندفع انما في انما في البيع
 هو انما في البيع على وجهه بسببه على ذلك لا العقد انما في انما في البيع على وجهه مصلحته و
 حقوقه فيقادم على المتابع كما لو اشترط ذلك على ربحه الاصل من واحد فلو كان من اخرضا من مصلحتها فدم الشجر
 الاول ولو انما في عقد واحد ففي تقديمها انها رجحان ويجعل في جملته انما في التيقن من كمال فعل جميعه فضا
 لوانها ومنه نظر وانما في العقد واحد ففي دفعه الاخر رجحان المصلحة المتابع ايضا ما ذكرنا وانما في الاصلية الاخر ولا ينعقد
 فدم مصلحة المنفعة ولو انما في العقد واحد ولا ينعقد فدم مصلحة التيقن من التيقن كالمعقوب كالمعقوب كان ساهرا فانه لا
 كالنصف الفرع الذي لا رجحان في الارض واعلم انما في الخلاف ولا اشكال في انما في العقد بناء على انما في الوطى من
 المقتضى المسقط في انما في الشجر الا انما في علم بهما السابق على العقد واللاق المقتضى على انما في الشجر الجبل
 شقين له الارض ولو كان لهما الامن لم ينفذ في الحق عن من فعل الوطى كما يندفع من قوله في قوله من لسان لا يتركب
 المنه والفقير المستظله لما كان مغيرا للعين وانما في قوله في الوطى كما يندفع من قوله في قوله من لسان لا يتركب
 بينهما كان صانع الاصل في الاثر في فعل الاجماع والحقا المستفاد لهما لا ينفذ انما في التيقن من كمال فعل جميعه فضا
 الحكم المذكور على انما في العقد واحد وعرضه من تركب المحرم من المحضين ويغير من صلاته وان كان الثاني فاجبر انما
 للربح الوطى اذا كان انما في العقد واحد وعرضه من تركب المحرم من المحضين ويغير من صلاته وان كان الثاني فاجبر انما
 شيئا انما في العقد واحد وعرضه من تركب المحرم من المحضين ويغير من صلاته وان كان الثاني فاجبر انما
 حيلاجا زدها في الوطى وكان العمل من المولى في غيره فانا لما حكام الاكثر حتى في روى في ارض والادب يلى
 في ح وفي الخبر من العباد وانه الحكم على الشجر في الخلاف عنه موصيا بدعوى الاجماع في جميع الخبر ومحكم
 الانصاف وهو انما في العقد واحد وعرضه من تركب المحرم من المحضين ويغير من صلاته وان كان الثاني فاجبر انما

في البيع المتاح
 في العقد واحد
 في العقد واحد

لا خلاف خلافا للاسكان في العلة في نفس شيعة في انماض عقيد والخلقا لندما ان كان الحمل من اوله متكا
 في عدم جواز الرد فيه اذا ارتكبن من الولي كما ينادى على سقوله بغيره ان الشئ والوطى منه ظاهر وانما يباطلان
 الصالح المقتضى براسفاد الوطى بدلالة القضية والشاها لندوم القيد وفي الجواز في ان كان من الولي انما
 من خصص من النسخة بحكم القضية وانما مدد وطون لفظه في الوطى وحسب كونها ام ولد اولها فاسد فيها
 وميزان ما ذكر في جلاله كانه اعوججا بمقتضى التصور من حيثية في الشك والاحكام المحكية لاعتقاد
 اكثر الاصحاب ودعوى الاختصاص فيها بما اذا كان الحمل من الولي من غير ما في كلام الاصحاب من المدعين والرجاء
 وعجزه فلتبصرهم جواز الرد على المدعى لان قوله يجب الرد وما في التصور على الشاها لندما لا يشترط في الجواهر
 من اثر وانما شمل فيها على الامر بالرد الا انه في مقام قوم الخطر المعلوم عدم دفع العيب او الموقوف فيه فمنا
 الحان اقتضاه على خصوص الوطى شاها جلالها صرورة عدم الفرق في رد المخل من الحمل بين التصور فيه
 بوطى وعجزه فلتبصرهم انما قد ينافي فيما ذكره دام ظلها بان الامر في مقام قوم الخطر غير معلوم الا بعد سداد
 قوله بغيره فاصح على غير من الشك وفي غير محقق في عدم ظهور الامر في الجواز وجعل الاطلاق في رد العيب في
 ظهور الامر عن ظاهره وعمله على الذين لا يلزم من جعل الامر في رد العيب على الاطلاق بل لا خبر على انما
 في محله ان مقتضى رد العيب في هذا الجواز البعيد من مقتضى رد العيب في ذلك ادعوا شيئا وكم الاجتهاد الا
 ان يقتضيا استنادا في مقتضى رد العيب في هذا الجواز البعيد من مقتضى رد العيب في ذلك ادعوا شيئا وكم الاجتهاد الا
 رد العيب في هذا الجواز في الجواز على كل حال بل ان اقتضاهما كما في كلام من لا يفتي على خصوص الوطى
 لا يشترط الرد فيها بغيره بل لاجل بيان صوته ما بينه في حان الصبح على الشئ من العيب او مقتضى رد العيب لان يدعي
 ظهوره في مقتضى رد العيب في هذا الجواز البعيد من مقتضى رد العيب في ذلك ادعوا شيئا وكم الاجتهاد الا
 في الوطى وانما ظاهره من هذا انما يشترط الرد بالوطى خاصة وذلك كالحمل مؤد القليلة فان اظهر مقتضى رد العيب
 واقلها في الامة الوطى بالضرورة فانما لا يفرق بين مقتضى رد العيب في هذا الجواز البعيد من مقتضى رد العيب في ذلك
 اقل ما يقع من مقتضى رد العيب في هذا الجواز البعيد من مقتضى رد العيب في ذلك ادعوا شيئا وكم الاجتهاد الا
 الجمل الزيادة شيئا كما ان مقتضى رد العيب في هذا الجواز البعيد من مقتضى رد العيب في ذلك ادعوا شيئا وكم الاجتهاد الا
 عديت للقول عند المقتضى منها ان وحيها على مقتضى رد العيب في هذا الجواز البعيد من مقتضى رد العيب في ذلك
 المالك حال الملك لا يشترط عليه شيئا وعجزه بل انما انت جبر بان ذلك استحسنه من لا يفتي على خصوص الوطى
 ولا يوجبها نكاحا لمقتضى رد العيب في هذا الجواز البعيد من مقتضى رد العيب في ذلك ادعوا شيئا وكم الاجتهاد الا
 من مكان جعل الوطى جوارحا عن مقتضى رد العيب في هذا الجواز البعيد من مقتضى رد العيب في ذلك ادعوا شيئا وكم الاجتهاد الا
 معها نصف عشر فيها كان الولي شيئا كانا وكما عليه لما من وعجزه جازا في هذا الكلام كرا الا على خلاف
 التصور والارجح او اظهره كما عجزه بل انما عجزه عن التمسك في رد العيب في هذا الجواز البعيد من مقتضى رد العيب في ذلك
 بره ما يبره عشر فيها او ان يقتضيه بل انما عجزه عن التمسك في رد العيب في هذا الجواز البعيد من مقتضى رد العيب في ذلك
 الا جلاله في شئ على عدم ذكره مقتضى رد العيب في هذا الجواز البعيد من مقتضى رد العيب في ذلك ادعوا شيئا وكم الاجتهاد الا
 مقتضى رد العيب في هذا الجواز البعيد من مقتضى رد العيب في ذلك ادعوا شيئا وكم الاجتهاد الا
 من غايته في غاية التمسك واما ما اعترضهم به في مقتضى رد العيب في هذا الجواز البعيد من مقتضى رد العيب في ذلك

في الامانة الشبهة خرج اليك كما مل عن موضع المسئلة كل من مع وطنها مكم حلا الفاعلة فكمك الذي منه بلا حظ
 للاجماع على عدم الفرق بينهما من جهة جواز اصل الرداء لوطي مع الحمل وتربا الثمن على التشرع الوارضا فالذي
 المرسل ان كانت مكررا فمما وان لم يكن خضعت عشرتها المصنفه بالحكمي عن المشرع من نفي الحمل وغدا
 ان يقال بان نفي الخلاف موهون فيك فترض الايجاب الذي في المسئلة بانها لم يرد عليهم يمكن الاستدلال عليه
 افعوه والاشتمال في العشر كان بكرة وكان الحمل من الوصلة بافعاده الثانية من النقص والاجماع في ان باب الفاع
 في باب النكاح وفي توقيف عجز الصورة والمزيج معك القول بالفضل حيث تلافا مل تره العشر لئلا اذا كان لوطي
 بالترك لما مل الذي علمه من المولى وهو منصفه في ان الركن من المولى كما عرفت من الحصة الثلاث بينهم في انه منصف
 العشر معك اذ العشر معك او نصفه في البتة وشبهه كما متى انما اكون معكم ايها والى ولاية لئلا السند بها الخلية منصفه
 سندوا مكانة الوفاة لئلا السند في ذلك امكن فتوينا في خصوص التكرار فاقه المصنفون من ان التكرار في
 نكاح النكاح لكن ان يحكم من ذلك ما ذكرنا من انما في ذلك لا يرد عن التكرار فانها مطلقة كما عرفت
 فليس من جهة انما عليها كونه عشر الفس منصفه في نكاحها وعلى التكرار معناه على ان الوفاة في الحكم عن من قام له حال
 وجوز الشك في نية العشر الموهون الكائن في ذلك المصنف قد ذكرنا حالها فينا نصفه عشر وعلى التكرار بل كذا
 الاجماع على وجوبه في الجملة لكان الحكم بمرقنا من الاصل او بالوجوه الفرعية على عدم الاجراء في مواضع
 الايجاب وهل يختص الحكم بالوطي لئلا في الفعل الاصل فينا افعالنا على التكرار وهو على الفعل اذ بهم الله
 اتمها كما اعتادوا لا يرد على جماع عذر عن الاطلاق في النكاح فينا في الجواب المبرر في اشكال مكررا يرد في
 الاجمير وفي العشر او نصفه القول باننا في الوفاة من المولى على غير ما عرفت من سقوط الرداء لوطي اشكال من جهة
 كونهما مثبتا للحمل ولكنهما مثبتا في الالات الا في ذلك ما ذكرنا على ان لوطي منصفه للرداء في نظام الحمل
 القصب بالحمل سواء كان منكم بعبا غير الحمل لك وما دل على ان لوطي لا ينفصل الرداء بالحمل خاص فكم
 فترت ان العام يصل على الخاص هذا ولا يحتاج في الحكم المذكور الى التفتيد للحمل على العقد كما سنع القول في ذلك
 المصنف واثبت بعد العقد كما سنع القول في ذلك ان القصب كذا في هذا العقد قبل الفسخ منصوص على البائع والاشكال
 عندنا ان رد بعد الفسخ خلافا المرفق في مقتضى صورته الفسخ من وجه مودا اطلاق النصوص وفي مقدمتها لوطي كما
 كالقبيل في هذا الاشكال من عند الفسخ ما عرفت في النظر الى لوطي ولقد افكاد عننا ليا فاذ انما ينفذ معه
 فيرد به المصنف فيقول ان الوفاة بوجوبه وهو ان لوطي ان كان مع كونه اظهر افرام الفسخ وانما غير خارج من الرداء
 والاضعف من افرامه اقول به وانما اشتبه بعد لوطي كون الحمل من البائع او المشتري فلا اشكال ان الحق باننا في
 كما لا اشكال ان الحق بالانواع انما الاشكال في انما الفسخ بناء على كونه الفسخ في علمنا ما عرفت في ذلك
 بها الحكم المذكور ولا يلزمها انما توثيق في الرداء بوجوبه فلا يبعد في هذا الاشكال ان المشتري انما له ان يرد
 الحكم بهاد من المصنف في القول في انما الفسخ الجوده لئلا فينا لوطي فيها علمنا بظهر من غير انهم بل الحكم لا ينفذ
 عليه كافي الرضا على كل اكان من اصل الحلقة اعني خلفه اكثر الفسخ الذي عرفت في ذلك فكمك في عجزه في الرداء
 كالاصح الزاوية والفرق والفرق والفرق والفرق والفرق والفرق والفرق والفرق والفرق والفرق والفرق والفرق
 بعد ذلك لا لغير العام عليه واطنا انما الفسخ بناء على كل اكان في اصل الحلقة في الرداء ونقصه في عجزه هو محتمل
 لا راد عنه انما القصب معني كل اكان في اصل الحلقة فهو عجز على طريقه الطلب القديم والاشكال في ذلك

في الرداء
 في الرداء

الحمد لله

عبدالله بن محمد

انما لم يرد كونها غايته غير ما وجد بعد الانتماء بفعل الطائفة بوجودها في كتبها انما بنا ودعوه الى التبع على
ولو كانت كذلك لكانت كغيرها مستلزما لغيرها وبجواز حفظ كتبهم والتبع فيها لاجمال الشعور فيها على زائدة فلو ان
بعض الشهادة الحادثة عن الذئبة في كتبها انما لم يكن في الروايات الضعيفة التي هي بطريقنا في
لما روي على وجوب تلخيصها وعدم الرجوع اليها لانه لا يثبت لاق الداعية المستفاد من قولهم انما لم يكن فاسم
فثبتوا على وجوب تلخيصها انما نفى ذلك في قوله تعالى عن الضعيف في رجل استقرى شاه فامسكها ثلثة ايام ثم ردّها فقال
ان كان في تلك الثلثة الايام سبب لبثها اذ معها ثلثة امد من الطعام وان لم يكن لها لبن فليس عليه شيء
ورواية محمد بن عمر عن ابي جعفر باسنادها معتدلة لا يثبت من انما لم يكن فاسم مصر في
النظر في الشهادة ما وجد معها صاعدا من قوله تعالى انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم
مضافا الى انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم
اجبا على حكمه القبيح الاشارة في الجواهر وهو محقق مضافا الى الاصل وانما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم
هنا بعد ذلك صدر القبيح عننا وشرقا وان ضلها الشافعي على ما حكى عنه قبيحا وادهر بعض كذا عن بعضنا
الاتفاق وما قالنا من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم
لبن وقع ذلك الحق في الحق الاشارة في الجواهر وهو محقق مضافا الى الاصل وانما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم
مستند للحجبا ما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم
ما قاله وكيف كان به معناه انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم
الارشاد وبلا خلاف كما عرفت في قوله تعالى في ذلك ما عن المحدثين انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم
وان الاطوار هي ثلثة ايام من حفظ مدته وضاعا في حقه من حيث هو الى الاستحسان وروى وصناعا من يد لا يمر ومنه
الى بنا لبرج فانما لا تقول انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم
المرتب ما يقع من بعض الاجل في كتابه جعل ما عن المحدثين من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم
انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم
الاتفاق انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم
بغير حجة وان له انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم
من ان الشئ مما لا يثبت في المثل خاصة ولعل ذلك وهو ذلك نقل المصنف حلال في التبع في قوله وفيه مع القدر انما لم يكن فاسم
ذلك من روى ما في قوله وجود العين من الرجوع الى الموضوع في كل عينه بعد انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم
ان العامة كما سمعنا منهم في قوله تعالى في ذلك ما عن المحدثين من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم
حال فالاجماع الحق حجة من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم
امره في انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم
من طبعه وانما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم
عدم في قوله في المظالم في اشياء هذه كذا انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم
عنه الاخوان في خبره من الدرع في خبره وانما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم من انما لم يكن فاسم

اولاً ما تقدمنا

[illegible]

وقبيل على طرحها هبة من الله تعالى لا يتألف الا فيقول انما هذا على حقه لا يبرهونه العلم بالموثوق والحكم بالحق لا الحكم
فضطوا ما صوروه للحيل بالموثوق كما كان ميسرا علم المتعبر فلا بد على سقوطه من غير هذا البيان في العين ولما سطو
غيا التبرع عن العلم بالحق بقدر عرفته لم يلبس على القاعد واما الخبر بها التصريح فان ذلك في ظاهره وهو في غير
في حصول العلم بالحق في ذكره للعلية في كل يوم كما هو الحكم والقلة لا يثبت ذلك كما لا يثبت على العلم بقضائ
الطلباء بعضها عن بعض بل يكفي نقض الجميع عن الاقل مع ما دللنا سابقا في بعضه لبعض ومع زيادة بعضه على
بعض نعم لو فقت الحادثة الثانية فمادت الثانية وحق صانها الاولي ثم نقضت الرابعة فخصايتها الثانية
في حصول المتعبر في شكلها وشكل من مالمو ولان الثاني الذي على الاولي ثم نقضت ان يبرهن الثانية يبرهن اولها
الحثا حثا الحيوان مع ذلك لا يثبت بالاعتراض الا حثا واخصا مستقلا كما ذكره في وجوه على ما حكى الاول
عن الشيخ فيمن الاجماع على كون الحيوان في اليوم اثنى عشر ايام شيئا له شيئا وهذا داخل في ذلك فلا بد ان يبرهن
البيعة الاشارة في جواهر معنى الكتاب ان لا خيار من حيث المتعبر ولان هو الحيوان وخصويته المتعبر
ح. عند سقوطه عن الحيوان باختيارها ومن هنا عكس العلامة في الاثرين ذكر الفرق بينهما فاما ذكر الفرق بين
مادة المتعبر وبين الحيوان على الاول فان الحيوان في تلك الحيوانها وملكته المتعبر بعد ما ذكرنا على اننا
ان فلنا بغيره هذا الحيوان فيسقطه بالاغلال وهو كون حيوانها وكذا ان يرضى بها لجان بعد الاستبانة
الفاصل بينهما لو سقط احداهما انتهى فينتج ان كلامه في بيان من الاصل بالاعتراض مستقلا ان له احكاما غير
احكامها الحيوان او فوالا فوالا انما هذا العلم بالاعتراض من غير ان لا بد من الحيوان على الحكمة ولا خلاف
الثلاثة وعبر بها من كونها اقل من اقلها ومن هنا عكس العلامة في الاثرين ذكر الفرق بينهما فاما ذكر الفرق بين
في الحكم للمزبور الا في رواية اخرى من غير ما شترى صراحتا وهو بلقياسا في تلك الايام انشاء استكمالها
وتعاقبها مع ترك من يشرع كونها متعبرة السند ومعقولها بغيره في الاستفصال من غير المتعبر
فانما يبرهن شترى شاة فاستكمالها في ايام ثم تعاقبها بعد الاثبات الى كون ثم التعقيب مع حولة فيسقط
استصحاب الحيوان الثاني سلبا عن المتعبر مع كونه متعبرا بالاعلان الا في تلك العلامة وعمله على التعبر في اجزائه ما هو
الخاص في تلك العلامة هذا كله اذا ثبت المتعبر ولا يخشاه واما اذا ثبت بابتداءه ولا خلاف في قبول يثبت له الحيوان
ذلك ولا يبرهن ذلك من الاستبانة اولا ولعل الاقل الخوف زنا فالحديث العلامة في رواية اخرى وجعلها كالحكمة
بل لا شترى كما عن تلك الاماير بل استصحابها لبقاء الحيوان لا يبرهن اليقين في شترى صحيح بل وجوده المتعبر وهو
المتعبر مع عدم المانع وما يقال انها من حيث هي غير موجبه لبل هي مؤمنة لانهما رايان الجميع من انضام
اليه وجوب قوتها الحار فانه الاحتمال انما عاها بسبب الاستصحاب فعارض من العوارض بخبر المرحى وهو هبة الله
بخطان فلا بد من الاختصاص في تحقيق النقض للحيا ودمجها باذا ذلك ان قول قله الخفي في الحال عيانا فخصه
ينبغي ان ياتي ان ينكشف الامر بالمال فليكن المزدان استمره مشترط للاختصاص فيمكن ان يقال ان الحيوان
على خلاف الفاعلة فيصير على المتيقن ان هو غير هذا المتعبر والاصل في عوارض محو ما ذكرنا في الردم بالاعتراض
لكن فيه ان العوارض بوجهها التهمة المروية بالحكمة فيتم الاصل بعارض المزموع فانه بالاعتناء وهو لا امر لليلة
في حجة ولا خلاف على القول بالاختصاص خلافا لما عن الشيخ في ذلك والتمهيد في تلك الاشارة هذا وقد تضمن
في الجميع ما ذكرنا ان اخذنا المتعبر على العوارض ولما مستقل عن حيوان الحيوان لا بد له بل هو على الحق في ظاهره

عبد السلام بن عبد الرحمن

ختامة اذا علم كل واحد منهم على بدل ذلك العن في مقابل العن فاختصت الحكمة الشرعية الارشاد والبرهان كما تقدم وفيه
 الجهد والارضية الثبوتية على خلاف ذلك لما فيها ان كانت مخصصة وغيبية لكن لما كان وجودها خالفاً لغيرها وانما
 فكان المشترط بالاطلاق مقدم على بدل ذلك العن على مكية الخال لولا ان كان متبرعاً من مكان جهاب فرفع الاغراض
 باصل التسليم بكل ذلك علق العقد على التسلل فلا يكون عيباً موجباً للشيء منها لبقاء اصل الترتيب بطلاله
 وعلى هذا الضعف يمكن حمل كلام المشهورات كثير منهم لوصفها بغير العيب بل الواجب الحيثي وحمل كلام كثير من
 ينفي على عيب موجب لغيرها لغيره من بعد في هذا المقام خصوصاً ما وجد ملاحظاً لقاعدة التفتة في معتقد
 فخر خلاص كفتا ونحوه وملاحظ حكمهم ببيوت الارشاد الشرط الوضوح انه لو لم يكن ذلك غيباً لم يقبل
 قطعاً بناء على ما عرفت من عدم فوجع العن على الشرط وكان هذا المقدم هو ما في الشارع في ذلك لتبديل كلام
 المشركين ومضى خلافه الشرع على المشرك كما في اربع من قبل كلامه من نفي كون عيباً مطلقاً خصوصاً ما
 الاستسما القبيحة التي لا يلى الشك في هذا فيما ان كان شرطاً للشيء من اهل الجوارح لما في الغالب ومضى ان
 وما اذا كان كان جاهلاً بها واذا لم يطلع على ما يتبع بطلان البكارة سيما اذا كانت الجارية صغيرة غير قابلة لك استقلال
 خصوصاً بعد ظهور خبر المتابع بل منع سبب عيبها واشترط البكارة في مثلها لما يقتضيه كونها موجباً للزوج
 لعدم جريان دليل الشوط في دعوى بطلان البكارة بل لا يفتقر الى دليل البكارة بل لا يفتقر الى دليل البكارة بل لا يفتقر
 بغير تصرف منه كونه من حد في عيبها بل لا يفتقر الى دليل البكارة بل لا يفتقر الى دليل البكارة بل لا يفتقر
 بل ودمار غلبة البكارة وعدها نعم او شرط في ضمن العقد البكارة فكانت شيئاً كان له الاول ومكان ثبت
 بالبيته اطلاق البكارة او قرب زمان الاعتناء لزمان البتة اكانت عند اذبايع ببيتها على التمسورين الاصحاب
 كما في الروايات بل ولا خلاف في ذلك كما في الجواهر فالعيب لا يفتقر الى دليل البكارة بل لا يفتقر الى دليل البكارة بل لا يفتقر
 بل لبقاء عدم سلافة الشرط المفضية لذلك كما في سائر الشرط المذكورة في ضمن العقد قلنت بل لا يكون
 عيباً ايقه لما عرفت من حال عدم الشرط لا يفتقر الى دليل البكارة بل لا يفتقر الى دليل البكارة بل لا يفتقر
 التاثير على ما حسب فيه العلوي الكوكبي والحق في التبرج في الكاامل وكلام الشيخ ككلام ابن ابي عمير عندنا انما
 عيراب عن المش حيث قال الشيخ فين على ما نقل عنه في الجواهر من اشتراط جارية على انها بكر فوجدنا انما
 له من هذا الرجوع على البائع في من الاوقات ذلك قد نال من العقد والشرع ويحوى على كمال امكان انما
 غير موقوف الشرط على معنى شواها بغير البكارة او احد الامتثال ان التذكر في ما في خبرنا عذبت حملنا على
 الشرطية قليلا لحظ واما ذكرنا في ظاهر ما في كلام المحقق في من الاستدلال للشيخ خبرنا عذبت او انما كمال
 له ارش من اجلها المشهور على ما نقله في العادة في الروايات والفقهاء في سائر الجواهر بعض البكارة فهو
 جيد لما عرفت من انها عيب لا يشكل عليه وان العن لا يجوز على الاستبراء وانما يقع بعد ما عرفت من ان
 لا يجوز عليهم من عيب الشرط بل من حيث العيب بل لا واما مثلاً الامام والشيخ في جونس في رجل اشترى جارية على
 انها عذبة فلم يجد خادماً او فاعل عليه بضل القيمة اذا علم انه صادق وظاهرها الشرطية والمرد بالعلم بكونه
 صادقاً العلم بصحة البكارة قبل البيع فبما بينا وبين خبرنا عذبت وفي انعكاس الامر هو ان شرط البكارة وهو
 البكارة قولان والذكر هو العيبية الاشارة في الجواهر تنبأ للشارع في تلك الخبرية بين البكارة والامتنان
 الارش ملاحظاً لغيره من اجل ضعف تنبأ وعن معاشر البكر ونقل قولنا على كمال امكان

مجلس شورای ملی

والقياس والطول والقياس هو ما لا يوافق في زيادة المقادير والقياس هو ما لا يوافق في زيادة المقادير
 الاستدلال على القول بالاطلاق التفرع من قبل عدم التعيين معناه انما لا تعرف من عدم التعيين انما لا تعرف
 من قولك ان فلان عبد الله او من قولك ان فلان عبد الله او من قولك ان فلان عبد الله او من قولك ان فلان عبد الله
 لما كان فيه ثلاثا من طهارة كان في التصريح كان الالزام الالزام الالزام الالزام الالزام الالزام الالزام الالزام
 مثل لفظ الحق في الاصل ان كان ذلك فاذن الاستدلال على هذا التفرع في مقابل الاصول والحوادث التعيين متفرقة في
 وكيفية ما كان ينبغي تعيينه على القولين بما اذا لم يظهر بعد ما التوبة العارية وكذا انما هو متحقق
 الالزام في ما لا يجوز من التبرير في شكل ان يتم التبرير في شكل ان يتم التبرير في شكل ان يتم التبرير في شكل ان يتم
 هذا معناه ان ما لا يجوز من التبرير في شكل ان يتم التبرير في شكل ان يتم التبرير في شكل ان يتم التبرير في شكل ان يتم
 الى القول ان كان حقيقيا في نفسه ان يوجد فيه وجودا لا يحصى ولعل عندهم من ذلك تفسير بالانتم والاطلاق
 المبرهن لا ينافي ذلك في بعض النواحي لا سيما في بعض النواحي لا سيما في بعض النواحي لا سيما في بعض النواحي لا سيما في بعض النواحي
 كان غيبيا علمه انه واما ذلك كما في التفرع ولا شهرة كما في الكيفية وكما في التفرع ولا شهرة كما في الكيفية وكما في التفرع
 الانساق من غير طبعه هو ربنا غايبا عن التفرع في بعض النواحي لا سيما في بعض النواحي لا سيما في بعض النواحي لا سيما في بعض النواحي
 داود ابن قزوين من عمل الشكر بانه مدركا لم يقنع عنه حتى مضى لها سنة اشرى وليس بها حل فان كان
 مثلها فحينئذ لم يكن ذلك من كبره في الغيب تميزه بالذلة لا على حوائذ الرضا عن حوائذ الرضا عن حوائذ الرضا عن حوائذ الرضا
 هنا فالادب من شدة برهانه في كل شيء من الحق في شرحه بانه قال ويمكن ان يكون التفرع عدم
 ذكر الاشياء الشاملة ان كان يريد بها ما كان في التفرع من الكيفية وكما في التفرع من الكيفية وكما في التفرع من الكيفية
 ذلك عندنا الباعث على ان لا نعلم به عنه خاصة وعن الذين لا يوجبون اكله اشرى وان خلافة في نفسه
 في جميع النواحي لا سيما في بعض النواحي لا سيما في بعض النواحي لا سيما في بعض النواحي لا سيما في بعض النواحي
 في الاول والاخير من مدققة بان حكم الانعام عبادته عيب في برهانه على حصول العلم فينبون ذلك عندنا الباعث
 مضنا انما يصلح ان يرضى عند الشبهة الانعقاب سنا وذلك في انفسنا المزاج الكمال يحصل عبره والادب وان
 تشره بجلال التفرع التفرع كما يظهر من بعض الامثلة لو سلمنا حكمه واعلم ما يدل على التسوية في التفرع والاطلاق
 هو لاظهار انفسنا في التفرع والاطلاق الشافعي على تعيين الاشرى من غير المرحمة بها عموما بل على التسوية في التفرع
 في التفرع وان كان المتعارض من غير فلا اشكال في ذلك ان من يملك في ذلك فينبون هذا الغيب بانه غير متبينها
 عن طاعة انما لها في ثلاث ابناء من غير اعتبارها وتكون سنة اشرى بناء على اطلاق الجوانب القيمة وعدم تخصيصها في التفرع
 بالسنن في السؤال خاصة والبرهان في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع
 من هذا الجواب بخصوص الحق في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع
 على منهج اصل التحقيق راجع الى ما اراد به بالمزاج الكمال لا سيما في هذه الحجة في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع
 سنة اشرى من كبره في الغيب تميزه بالذلة لا على حوائذ الرضا عن حوائذ الرضا عن حوائذ الرضا عن حوائذ الرضا
 التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع
 حيز من شأنها التحيز عيب فاعلم الى هذا التفرع ولا ينافي قوله بعد ذلك لانه وابلوج من ان ادريس كان
 كونه عيبا والرواية مصرح بانه لا ينافي التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع

مُتَالِفَتِ

[illegible]

والله اعلم

[illegible]

اشتراط الوفاء بعد ما فيها وثابت ان الاطعمة غير عذبة فبما منع من طاعتها والاشغال الاغلا في الفصل
 السابع في الوفاء وقد قبلنا والفا وهو في الذرة الزيادة ثالثة الفاضل من بارواكلوا وبارواكلوا في الشرع
 اختلفت كل ايام من ذرة هويج لحد المشايخ بالافزع الزيادة وانضام شرايط فاني وعن النبي هويج لحد المشايخ
 جنسا بالافزع الفاضل حاشا اوصا مع شرايط نكوه انكم في زوايا من بيع لحد المتولين المصدقين بالكل او
 الوفاء في عهد صاحبه الشرع اوفى العادة بالافزع فبما في احد ما حقيقة اوصا اذا فرض احد ما صحا
 حكم وان لم يكونا مفاديين بالافزع ان لم يكن بالذلة الزيادة حريشا لم يكن المتفادان والذم ولد ولا رجوع
 فوجبه ومثله في المسائل عن ابيناح الشافعي انه عبادته عز المصا ومنه على الكيل والوفاء في كبره في الشافعي
 وعن الادب على انه الزيادة التي في المعاملة مع الشرايط الا يزيد عن الكرم وهو زيادة احد الموضعي في الفاضل
 المفاديين بالكيل والوفاء في عهداته ومثله جماعة فخصص فاذ كان للمنفعة الشرع احتمالا لا نقول انما
 ان يكون هو البيع المشمل على الزيادة فقط كما هو صريح عبارة في ذرة فصح او هو الفرض كما هو صريح عبارة
 فك والوفاء هو المعاملة ومنه المشمل على الزيادة معكم كما عرف عن ابيناح الشافعي وجماعة وهو الزيادة في
 البيع فقط او هو فيه وفي الفرض المشمل للزيادة باضمالاتها نظر الى امر يتبناها المعنى للمعقوب فيجب
 المقتدر من الظان مضافا الى المقصود الواردة عن لغزها الطاهر عليهم الاف من الشفاء والحقيقة الظاهر في انه
 الزيادة المختص بها العتيق عن عتبة قال لهم بالاشد من سمين زينة كلها بدين حره فبعت الله
 وهو ما يميز اشد من عشرين اثنين ومنها العتيق عنده ايقه كل بلاء اكله اتاس جهادهم ثابوا فانه قبل
 منهم فاعرف بهم الوفاء وقالوا بل اولون جهادهم فبما لا وقد عرفت ان ذلك المال بلاء ولكن في الغلط
 في الفداء بغير حال لا طيبا فليأكله وان عرف منه شيئا انما بلاء فليأخذ راس خاله وهو مبرح في ذلك
 كصراخه وافية التحليل عليه غيرهم منه وقد نفي ذكره انكم في مسألة التحليل بحكم الوفاء الى غير ذلك في تصدق
 المعاصاة لما ذكره وعرفنا انما البيع مثل الوفاء كالوفاء وبما الوفاء قال وارهم بد مال مثلا بل يقضي
 ما يميز في ذلك الظاهر ان المعاملة انما يتحقق اذا كان المراد من البيع المخصوص لا الزيادة موعودة لان الظهور
 المراد بوسلم مغاير يظهر من الايات في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا انما اضعافا مضاعفة
 وذرنا ما بقي من الربا مع امكان ان يمتد الى ان النسب فيه انما هو باعتبار الربح فالمراد الربح الحاصل في البيع
 مثل الزيادة العبر عنها بزيادة من كون الربا حراما بل في الحكم بحرمة مطلق الربح الحاصل من البيع والزيادة
 هي بظاهرها الا في ما ذكره الابتعاد المصا وهو كذا في بيع وهو ليس بولي بان يكون التقيد بزيادة في ثلثين
 بمبلغ ان لو سلنا الظهور فنقول فيكم صلاحية لظواهر المقصود من الفداء بدين قد بناه في ذلك بان فكل
 الاحباب والذم من انما لا يحرم نفس المعاملة على الزيادة وما يحمل بها ما يلائمه من غيرهم ليس
 المال في الزيادة حرام وكذا ما يعطيه مع ان مقتضى ما ذكرناه حصة المعاملة عليها واخصا الفضا بها انما
 هي محل البيع المشايخ بالمثل كبيع ما يجوز سحبه فالاجوز فيه عهد ولكي نصا ان بيع في الاولين
 في الثاني كما كان على تقدير كون الزيادة هو المعاملة في المشتلة على الزيادة لان المعنى في المعاملة لا يدخل
 ان لا يسلك في انفسها انما وفيه اكله لا باس بالزام الفضا بالاجماع والادلة الخاصة ولا يظهر من الاحكام

[illegible]

من جهة انما في مثل ما خطاها ما سلف قبل الترتيب على كل من الترتيب واما الجاهل بالحكم في مثلنا فان كان مفقدا
 فلا يبعد الموت في حقه وان كان غير مفقودا فبعد الموت يتبدل في قوله فان شئتم فكم رؤس اموالكم وعرض
 صلاتكم مع الله تكميد بالحق لا لا يخفى ومنه ينفذ الاشكال في التصحيح المربود المشتملة على تغيير الموعظة
 بالوقاية الا ان يثبت ان الله يتبدل مع وجود المفسر في التصحيح نفسه بل هو اذ في المصنف عنده سرعا فالأذن
 العمل في ما هو مضافها في المصنف فيكون المراد بالتوضيح هو الذي على ذلك فانه حال الجاهل لا العاقل
 الخفيف لما عرفت انما هو في ما لا يخفى فانه بناء على ذلك يلزم والثاني في بين صدق الابد وهو قول الذي يكون
 الزيادة لا يقومون الا كما يقوم الذي يخطئه الشيطان من المثل ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الزيادة وحل
 الله البيع وحرم الزيادة مع ذلك الزيادة مفضضا جمل الاكلين للزيادة جزمه كانت مقتضى صدورها المقتضى
 على كونها من كفيها المخطئ عقله علم فانه لا يخفى بل هو اخذ مع الجاهل والقول بان المراد لانها وبعد
 انما البيع مثل الزيادة لكونها ترجح على هذا القول وان ادعى المضاف من فضل الامة خارج عن مقتضى
 المفسر في المصنف انما ينبغي ما قل على ان قوة المراد من غير مقبول فان معنى الالتماس ان جميعا الاكلين للزيادة
 فيما المخطئ عقله انما هو ليعلم انما البيع مثل الزيادة بعد علمهم بالتحريم وكما سلك في كونها جوازا للكم لا سلبه
 التكميد في العمل من الشرعية وروي الكافي عنه عن رجل قال لو اتيته وجهي به لسا اقبل اليك
 امسكت عنه منه لا صرت من عند هذا الا ان عليك انما ذكرناه من الثاني ان على النفسين لكن ذكرناه انتم
 حقا فخرجت سلما عكس دفعه لكن تمنع من ظهور الآية في اول الترتيب خاصة بل في الجاهل المحدث واليه
 على التفسير ليزور خصوصا بعد ما خطا في التفسير في قول من جاء ضرورة صدق عدم تحقيق كوان جاء في الواقع
 ونفس الامر في تمام المصنف يقضي بعد ذلك من تناول الزيادة جمل وهو شاملا ان كان الطرف الاخر
 مع ان التعامل مع خاصه مطلقا حرمة الزيادة او معاملة العاقل بالنية الى العاقل وذلك يقضي هنا دها بالنية
 الى الجاهل فلا بد من الزيادة او مطلقا ترجح بالنية الى حل ما لا يغيره بالآخر وعدم جواز اخذها لما كثر
 وجوده بعد ذلك كما ينبغي انما لم يكن قد بناه فيه بان قال في حاشيتها بالنسبة الى العاقل وان كان
 يقضي هنا دها بالنسبة الى الجاهل الا ان اذن على حاشيتها بالنسبة الى الجاهل يعني انتم حاشيتها بالنسبة الى العالم
 مستمرا واما الثاني حق من الاول فليقدم نعم لا بأس ببقاء الحكم التكميلي وهو امر خاص في حق العاقل
 لتسليم فلا ما قبل على معاملة الوتوبية في حق الجاهل المقتضى حاشيتها في حق العاقل ولو سلمنا عدم التيقن
 يمكن ان يقال انهم اذا كرم اقتضا مشا المعامل من طرف الاخر انما يعود بالنسبة الى النفس الواقعي اما النفس
 الظاهري منها يمكن التفكير في حق البايع والمشتري كما اذا غاطبوا مثلا او قل احدنا بمجهدا يقول عنده
 المعاملة والاخر من يقول بفسادها والحاصل ان التفكير في الاحكام الظاهرية غير عزيمه جيدا وخلافا
 فلا سكا في فان كان معروفا رده على صاحبها بل الى الله نعم فان اخطأ بانه حتى لا يفرقه وورث ما لا يعلم
 ان صاحبه كان حيا ولا يعلم ان صاحبه فيقول له ان الله اكله والنقص في ان يعلم الزيادة استنادا الى المعنى فيها
 الصريح الذي قال ان يردت فالأذن علم ان صاحبه لك وقد منه قد كان يرفى وقد عرفت ان فيه
 دها واستين من ذلك ولا غير يعلل حلالا لعل على منه وقد سلك الفقه من اهل العراق والمجاء فضلا لا
 جمل اكله من اجل ما عرفت انك تعلم ان منه فالأذن معروفا ورواها ورواها فله نعم راسا لك ورواها في ذلك

كان غنما لها مئة مئة فان المال مالك واجبت ما كان يبيع من ابله فان رسول الله قد وضع ما وضع
 من اربا حرة عليهم ما يعني من حمله وسع له حمله حق بغير منظار اعرف بحرفه حرة عليه وبيع عليه فيه
 العفو وان انكبه كما يجب على من اكل الزوا ونحوها ببيع الاخر وفيه زيادة على ما في اربا اصل اربا وما لا
 كثير فيه الزوا محظرة ذلك ثم عرفنا ان ذلك ان يترجمها معنى فله ويدعها بياشتاقت ونحوها غير هذا الا ان
 سينا فيها كما ترى بالذلة على القول الاول من حيث تعليل حل كل اربا التخلط بوضع الرسول ما وضع
 منه وهو كما يصح في ان المراد بياضه نفس اربا في حالة الجهل منكم او سببا على حفظ الارض عما فيها
 العانة العيان من وجوب اربا ومنه فبذلك القول الاول من جهة حر وهو الحفظ لهم جدا فان يتقوى عمل
 الامر به مثال اربا العلم المقتضى على الاستحباب ما عرفنا ان الامر هو ان وجوب ذلك الى الاستحباب والبيع
 بتقيد اطلاق ما نال على الاباحة بصوت التخلط وبقاؤه من نظامه كما يقول بالاستكاف وان كان امكن
 فزع المكافاة المعقودة بكثرة ما نال على الاباحة واعتداده ببقوى الجاهل من غير ان يكون سببا في
 الاختصاص الامر به مثال اربا في عموم اربا حتى في صورة التميز بالتميز مع ان بعض ما نال على الاباحة كانها
 عليها ما يصير ركة لا الاصل على الوجوب ظاهره ومقتضى افعاله من صفات الظاهر به بالعرض وعلى الجميع لا
 دليل عليه مع ان افعال بعضه بالاستكاف وهو شاذ جدا والافضل ان التهمة المناهضة على غشا
 الحاصل وجوبها لولا ان كانت حكا عن من جاء عن قول النصوص المتقدمة والاية المشهورة بها موصوفة
 بيمينها افعاله معناه الى الاية وهي قوله ان يلزم الحسنة المأخوذة والامور المتقدمة بغير تلك الشهرة
 ما اقول ليك وجوبها لولا ان كانت حكا عن قول النصوص المتقدمة والامور المتقدمة بغير تلك الشهرة
 بخلاف الاية فان الحلل لها لاجل هذه المعاملة معناه فان فرض ضمها في زمن الجهل بغير
 الحل على التوبة وان فرض من هذا فلا جعل فيصير التوبة لها بعد العلم بالحزم ويتبين انفسا انفسا الله
 والاية المأخوذة تخفيضها بعد قيام الدليل على قيام خلافها ليس ان فائدة دلي دليل قوي من ذلك
 النقص من الحزم المستفيض لا انك عرفت من العرب ما وقع من بينك العلامة بعد ذلك كله البيل الى العمل
 بالنقص من الزيادة مع قوله بحجة التوبة واغرب عنه ما وقع من بينك العلامة بعد ذلك كله البيل الى العمل
 اباح للفا بعض هذه الاية لانه كان غللا فظ وان كان جاهلا ضد وضعها على الترخيص مبيحا لها غايتها
 الباب بها لو ثبتت وانه الترخيص ببيع بها وبغير هذه الترخيص منوطا بوجه مخصوص حتى يكون كالترخيص
 في العقد لغاى فيكون الاباحة مشروطة بغير العقد الواقع وسلافا لمقابل اذا ما ذكره تيم على
 القول بالنقص من هذا العقد وهو خلاف ظاهرهم جدام ان الفرق بينا الترخيص وترويعا الترخيص والعقد
 الغاى لا عرف بعد ذلك الفرض ان ما وقع الاية لا يصح ان الاستحباب بالمعاملة الترويعية ثم هل يصح ان يبيع
 او يشمل مطلوبا لغاى ضد حكم المصنف هنا حيث قال فهو يبيح في البيع كل امر الاضباب الذين اخذوا
 البيع فيه والزيادة فيه وجب في الترخيص وفي باب البيع ولقد في باب القلع هو الاول فهو ما نال على
 كفاية الترخيص عن تراخى من سلطنة الملاك في املاكهم ولزوم الوفاء بما يقع عقد ابيع والبيع والعرض
 المشملان على اربا بالاجماع والنقص على حرمتها فيبيع ما عداها على الجواز والظاهر ان قوله لم
 اهل الله البيع وحرمت الزوا فان في البيع في تفسيره نعم انما البيع مثل اربا ان البيع الحالى عن اربا مثل

في البيع
 في البيع
 في البيع
 في البيع

البيع المشتمل عليه معق أحل الله البيع وحرم الربا على البيع الذي لا يربح فيه وحرم البيع الذي هو الربا وانفق في رواية
 محمد بن خلفه عن أبيه عن علي بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يبيع شتره وكان يبيع شاة واحدة ولا يفتشها عليه جملة
 من التوابين كقول أبي جعفر كرو على أيان يبيع العترة بالربط اشكال ذلك ولعله هو الربا في الخلاف فيما اختلف
 فيه من دون غيره من أنواع المعاملة التي لا تنفق على شئ في البيع والقرض وعلى عدم جواز بيع مثل بثل لعلنا لا
 والله بل والله العترة تكون المعوضة فيها غير لهبة جديدة سؤا بشرط الواهب لغرضه فمقتضى البيع لا يفتشها
 بدل على حيلة التوابين كغيرهم عنه قال التواب رداء عن رداء وكل رداء لا يوجب رداء وما لا يوجب رداء
 الترحيل تظلمة التوابين في أن قال رداء ما لا يوجب رداء فلو كان يوجب رداء لكان يوجب رداء وما لا يوجب رداء
 ذلك من لعلنا وصفا كعوض البضع والمخاض وهو ما لا يتبع في رداء رداء فإذا انحصرت العترة في البيع فلا
 في جواز بيعه لو قلنا بأنه بيع ولا كما هو المشهور والاقوى في أنه عند مستقل فلا يربح عموم أدلة وسعة تأثير
 وانفكاها منافع في البيع من الغرر والجهل والافتراق قبل القبض وغير ذلك فبعد ما صح في الخطاب كما عرفت من أنه
 لو صالح على الجمل ساقا لمقتضى صح ولو صالح على الشئ ببعضه عينا كان أدنى ما صح وغير ذلك مما هو قول الربا
 على العقيد فان اشتب بطلان التواب يربح فلم يبق مورد للادلة الا البيع والقرض وفيما ياكل نظرا ما في لا رادع
 فلا في هذا كقوله تعالى يجب تحصيلها بعد قيام الدليل وهو عليه ناهض بالكتاب والسنة وفيما لا يفتش
 الا لئلا يربح فيقول لا يربح في الاستدلال كسائر الآيات والاحتياط لا في هذا ليس فيه لعلنا في التواب وانما
 هو يقتضي خصوص ما وقع في انقسام تبرئة الشئ بين الآيات الاخرى كما أنه لا يربح من ما هو المعاملة التوبة وفي
 انكالت ملكة ما يصدق في الاكل والكانت لما روى في الرابع فلا تضايفه معق لعلنا في حجة وأما ما ذكر في خلاف
 الاصل اما في المعوضة فهو رداء ولا لا لعلنا في الجواز فيعده وأما في الصنع فمسل لا ان يفتش كونه معارضه بل انما
 هو رداء وحكمه فهو الدليل وان اقتضى في مقابلته المحلول ومن ذلك كله علم ذلك ضعف هذا القول وقوة القول
 الثاني وقفا لما جعل في الأكثر كما حكاه بعض الاجل زبد عليه مضاعفا لعلنا فعدم من التصور الذي لا يعلل التوازم
 اطلاق حدة التواب في التبرئة والروايات والاعلاق الحكم الشفيعه وغير هذا من التصور ففي الصنع الخطه والتميم لم يبارك
 لا يربح واحد منها على الآخر وهذا لا يوجب الخطه والتوقيح الذي يفتش مثله لا بأس به وهو آخر فبذلك على كبره
 يستدل وسقين من ترمذ بنه يوتون من تخيير وغيره رجل استدل فوسمين فيها بربطه بقرعة فبها
 مشقوقا هذا مكره فقال ابو عبيد لم يكره فقال كان على ظن ان يكره ان يستدل وسقا من ترمذ بنه يوتون
 من تخيير لم يكن على يكره الا على ان يفتش ذلك من التصور المحرم للربا منكم من غير ما يعلل الى الاخصا بالبيع كقول
 على غيرهم الربا يستعيل الغاش والمشايع اناس من اصناف المعتمد وغيره مما يجزى في مطلق المعاملة والاعتماد
 في اثبات عموم الجهر من ذلك الجلال لا سيما فان التمسك باطلاق محرم الربا يبينه على رداءه معق التوبة وهو
 مطلق التوبة وليس كذلك والا كان الخارج أكثر من ادخال بل رداه معقوضة في محل مخصوص كما يظهر من رداءه
 التمهيد وفيه رداءه من التوبة وسرعا بالبيع المشتمل على التوبة او رداه في البيع اوق مطلقا المعاملة في رداءه
 كون التواب المحرم من الجمل لا يجوز الا في مضا على ما حقق بثبوت فيه وهو البيع والقرض وفيما زاد الاصل على ان يربح
 الا باحد لبا يوجب القول بالغا وصحا ووجوا لوقاوين ما دل على حدة التواب عموم من وجه مع عدم المرجح لعلنا في
 الاخر مع نجا ايضا ونجا ثمان تبرع الى اصله الحل والجوار وما اطلاق الصالح الشفيعه الذي كونه ضعف

الاستماع اليه اوضح من فهمه في مقام الحكم او موصيا فانه على بر الوفاء من الاخير اجمع ان غاية ما في التصريح والاعمال
 على ذلك بالاطلاق المبادىء لا ينفك عن ذلك الاستقصاء وهو يقتضي ان الفرض الشايع اكثر لاشتمال كونه اليه مقتضا
 بعد القول بدخول المعاد فيه وليس لتعديل بعض الاحكام على بعض سبب ولا حرمة بل العمل بالحد الذي ذكره هذا الاحتياط
 وقصت بها الاطلاق ويمنع التعريف الاطلاق الى الجمع خاصة فيما بعد اعمها اجمع اكثر لاحتياطها كما يحكي ومنه مظهر
 انه يعمل انما يفرق بين الفضايل من مطلق على الوفاء بالصدق وما قد على حصة الزيادة لا يرجع الى مثاله الحق بل يجوز
 كما تقدم لو وجد في اكثر اكثر هو من اقوى المراتب سيما بعد ما بين ما في نفسه الاحتياط فانه لما نزل في تبيين
 الزيادة من جهة غير حصول التماسخ اكملها منها بترتيبهم كنهها ووجهها لم يرد عوا ولم يرد حتى نزلت اية اخرى
 تاكيد لما استوفى ما قبل في التشديد والصدق يدل على تزيدها وهم من غايتها وقولهم في اخر من الحب يرد عوا
 حتى نزلت اية اخرى تاكيد من ذلك لم يرد عوا حتى اتركت كما ان لم يفعلوا فاذنوا لغيره من الله وسوله من النبي
 ان هؤلاء كانوا غافلين ومكلفين ولو كان لهم مندفع عن ذلك فمخصوصا مثل الله ولا من العبادات بعبادته
 اخرى لم يجزوا اليها قطعا ولما خالفوا الله والرسول فمن ما يحكي نزل الى ان من اية المشاهدة على التمسك
 المتناهي لحد العمل كونه اكثر منهم من حيث في رتبة كل ما بذلت المحرم في جوف الكعبة الى غير ذلك لما
 هو اكثر واشد لم يرد اذ على القول بالاخص لا يكون ذلك كله دائره بل مخصوص بعبادته ومقتضى ما
 ما كلفها وجوبها مما قد جردا ومع ذلك فالمسئلة في من الاشكال الا انما الحوط بل الاقوى هو القول
 بشيئ في مطلق المعاد فضلا عن مع وصفين الاول انما الله والحق في الحقيقة في الثاني انما بها في الكل و
 الوزن وكذا ابيته الفرض لكن مع شرط واحد وهو ان شرط النفع بالعبادة اما الثاني فشيئا بانه نزل كلام
 جدي على واما الاول فيقتضي بيان على امور الاول الجنس الذي هو في محكي المراسم والامر بامور موضع من نفع
 هناك عن الحقيقة النوعية وضابطه كل شيئين مثلا وانما لفظها خاص كالخطبة بعبادتها والامر بعبادته ولا يرد
 عليه المقصود بالخطبة والامر بالعبادة من بعبادتها لفظ الطعام والمحبة ونحوها اذ المرادنا واللفظ الموصوف بالعبادة
 المشتمل على اكثر لا يقتضي عند المثال المتعارفين حيث ان بين افراد الخطبة مثلا لا في واحد من واما نحو الطعام ولان
 اسمائها ما يطعم ولكن البعض افراده مثل الخطبة باسم بمقتضى قل يدخل تحتها انما خطبة وبل لجملة المراد الا انه لا يقتضي
 النوعية عرفا وانما بطالدكو وليكيف عن التمسك الاغلب فيكون قاعدة مطروحة حتى يعلم خلافها فاعلم حاله
 ظاهرة وان لو فرض العلم باحد الطرفين عرفا كونه لا يرد على خطبة لفظها الخاص ولما المشتمل على الخطبة ففهم كما يحمل
 ان يكون المشتمل في ان يكون المراد بالخطبة ولو بالاصل كما يظهر من بعض المصنفين ان الخطبة اصل الشير فلا
 يروج معلومة علم الزيادة في الفرض مثلا والجمع اكثر كان قرا وضار بالاسم لا له الا ان حقيقة الجمع ليست
 مندرجها واسمها الى المصنفين من فهمه ثم ان ما ذكرناه من ان المراد بالخطبة حقيقة النوعية عرفا فاطل لا كمال
 من ان خطابات الشريعة تدور على مضاعف الى ان العلم بالخطبة بحقيقة الحقيقة النوعية عندنا في العقول المشتملة
 على الدلائل من الانساني المصنوع في كثير من الفئات انما مشتمل معتقد كما صرح به في جامع المقاصد فكيف
 بنا طبع مثل هذا الحكم العام الماوي مع اننا لا نجد اليه في كل من لا اعوام فظهر من ذلك ان المراد بالخطبة
 الحكم الزيادة من غير اشكال كما لو علم الاختلاف عرفا لم يان كل عندنا الاشكال في صوته الشايع وحد الجنس و
 عدلها فنقول هل حكم ما صاله الاختلاف حتى يكوننا العامة حل لا او لا تحل حتى يكون حلها اصل في العامة

[illegible]

[illegible]

عن النبي صلى الله عليه وسلم من بعض الأختبار أن اسم الطعام يؤمنه كان الحظيرة والشيء في يعلم سائر الأسماء في هذا المقام مع أنها
قد كونا محتملة للخص على بعضه ما ذكرنا من أن الأصول ما يشاء ولا الشتيان لفظ خاص بالاختصاص إلا أن يصلح لهم
أن يكونا كل في زمانه لا في علم خلافه بالنسبة إليه في علم خلافه في زمانه وأما ذلك الذي هو معارضه بالأصل
المرجوع وجوبه على وجهه وهو ما دل على أنها حاشي واحد لو يقال أن المراد سائر اسم الطعام المذكور يقع
طريق من جميع الطعام بأطعام هذا أصل وعنده النقل جميع أفرادها حتى لا يفسد بالأخلاف بين الأسماء كما في الواجب
والجواهر فإن اختلاف أفرادها أصنافه كما يقع والعدل في تعيينه وعنده أن كان ذلك كان في غاية كافي بحكم كونه لقوله
لا يباع بمحمومان من غير محبوم من خلة الأمثلة على الأمر مثل ذلك وهو لغة سائر الأسماء في جميع من الطعام
والقول في ترتيب ثبات جواحد من المحكم كونه بأن الطبع كالقول في الألفاظ وإن اختلفت أصولها في العلم الخليل
كطبع الألفاظ وإن كان لا يتناول عن السكان أن لا ينفردا جليج عليه وقيل أن رتبة فاعده حقوق الفرق بالأصل
أصله وكذا أثر الحكم على اختلافها شكلا أطعاما وغيرهما حتى لا يفسد بالأخلاف كما في الجواهر ويدل على خلافه
ما سمعت من مؤلفه صاعدا على كل أصل من جنس أن يحصل منه مجرم الفاعل فله ولد أخفى هو أيام لها فكل
ضيق بأصله وهي قاعدة مع رتبة بين الأسماء فاعدها واحد شيئا كما صرح به في حقيقةها والشيء في رتبة الأصل
من الأمر بالقر وكذا أنها قبل من لغتها في كونه الحظيرة بحكم كونه الأصل في كل فرع له واحد وكذا الفرق كل أصل
واحد ذلك كالألفاظ الجليج مع الترتيب والتميز بالخص باللبا والمصل والألفاظ والتميز والتميز والتميز
الكل مع التسميع الشريح والكسب الرتبة وبما كان مع حبه والحظيرة مع الذوق والتميز وغيره مع التميز
والعمل مع كل ما ترتب مع الترتيب مع الترتيب عند علمنا جميع وبدل عليه وضائف الألفاظ التي لا تقبل في اجتناب
التميز عن الألفاظ في الحظيرة والتميز في حقيقة التميز بأن أصلها واحد وفي حقيقة هذا جانب أصل الشريح للحظيرة
بل والأسماء الأصلية الحاصل من جميع مواضع التسميع في حقيقة التميز في أصلها في الحظيرة كما لا بد من كافي في أحد
الأمور والسوق بالذوق كافي في الثاني بزيادة ما في الأول والتميز بالذوق كافي في الثاني بزيادة ما في الأول
التميز في الأمر والذوق الأمر مثلا بمثل قال لا بأس به قلت فالتميز والتميز مثلا بمثل قال لا بأس به وفي الثانية
على أن إبراهيم وفيها وما قبل أو فذلك ما أصله واحد فليس فيه فضل على بعض كمالا بكل أو فذلك ما أصله واحد
يتأخر في ذلك كله بأن التسميع في رتبة معارضه بما دل على الجمع كيف شئتم مع اختلاف الجنس وبما دل على اجتناب
اجتناب الجنس في حقيقة التميز في رتبة معارضه بما دل على الجمع كيف شئتم مع اختلاف الجنس وبما دل على اجتناب
التميز ما أصله كالألفاظ الأصلية في الأصلية في رتبة معارضه بما دل على الجمع كيف شئتم مع اختلاف الجنس وبما دل على اجتناب
الاجتماع على التسمية الطاهر من أصله في الأصلية في رتبة معارضه بما دل على الجمع كيف شئتم مع اختلاف الجنس وبما دل على اجتناب
حصول من الحظيرة والتميز في الأصلية في رتبة معارضه بما دل على الجمع كيف شئتم مع اختلاف الجنس وبما دل على اجتناب
العلم خصوصاً مع ما لا خلاف فيه مع جميع أن من أمثلة الألفاظ الأصلية في رتبة معارضه بما دل على الجمع كيف شئتم مع اختلاف الجنس وبما دل على اجتناب
محموداً في الترتيب من جنس أصله كالألفاظ الأصلية في رتبة معارضه بما دل على الجمع كيف شئتم مع اختلاف الجنس وبما دل على اجتناب
أما في الترتيب في حقيقة التميز في رتبة معارضه بما دل على الجمع كيف شئتم مع اختلاف الجنس وبما دل على اجتناب
باعتبار ما كان في الأصل في الحظيرة والتميز في رتبة معارضه بما دل على الجمع كيف شئتم مع اختلاف الجنس وبما دل على اجتناب
لا كل فرع لكل أصل خلاف ما يظهر من الأمثلة لم نجد على من تأمل في معنى بعض الفرق بأصولها الخليل مع من

الصنوع كعصا ما ذكره محكي كره كمالا لمجد على من اتمل في عدم كون بعضها لها كاشعرا الصنوع والتمثيل المحرك للشيء
 في خواص عند الصنوع يجوز مع اللين بالتم بالتم والتم بالتم وعليه فالحق ان يقال ان ما يمكن الاستحالة من الصنوع
 والقوة ويؤخذ للسلكة يدخل في ما هي غير تلك الشئ من الذي هو تحت الدليل للفرع الفرعي الشئ مع الاصل ليس
 الاصل دائما ما بعد هذا الحق في على افعاله من الجواز مع انه صريح بقوله لا لعل من مناشئة ان قال الاحتكاك
 الاجمال على وجه ذلك فيقال يجوز التعليل الا ما هو غير الاجماع ومنه ان كون قوة اشكال لا يرد عليه
 في حق حيث قال بعد نقل كلام العلامة وغيره انما المسئلة لكن في ما من من حيث عدم انشائها على القوة
 حيث لا لا يحد على لكل اسم خاص وان له حقيقة واحدة وهذا الفصل احدان لا باكل احدهما لا تحت باكل الـ
 فيمكن ان يكونا جنسين وجواز مع احدهما بالآخر يكون كك ويكون الشرط لكل اثنى مع عدم مراعاة سائر الخلق
 ويمكن ان يقال ان الصاحب لهذا الامر ايضا الاتفاقي في الحقيقة والافعال في الاسم وهذا الاول ولم يحقق الشئ
 ومما غفلت وذلك فان مرجع اشكاله الى ما ذكرنا من ان بعضنا فكه العلامة من الفرع مختلف اسما وحقيقة
 مع اصولها وبعد الاستحالة فيها محال ولذا فاقول في قوله ويمكن ان يكونا الصاحب في كان وجهنا على عدم
 ثابته ذلك بقوله لا بد من الاشكال وهو كك لا يخفى ثم يدعى فكه العلامة الصنوع والجماع لو ثبت انه امكن في
 ما فيها واعا ما بعد عليه جبر العلاقة في الواسع من مرجع المناشئة الى الشئ المرام من العنصر للشرط اعاده
 في الواسع من الرجوع هل هو حقيقة الاصلية خاصة ولذا خلفت اسما افرط واولا من الاطراف والاسم
 بناء على رد فعل الاحكام محال رضا في جمل من الواضع والعرفه ولا يمكنه بعد ان اسما النظر في ان من
 الاصل الذي على الزيادة في الاول بلا شبهة وتكون المستثناة للمسئلة من قاعدة رد فعل الاحكام مدله المستثناة
 كما سلف في المسئلة الشافعية بذلك المقصود من الجواب هنا ان مقتضى العلة ولذا ان الحجة العنصر على اذلة المعنى الشافعية
 في المسئلة الشافعية وافق الاصحاب المسئلة مدعى في جملة من مؤيديها اجماع الطائفة من الواضع على قوته
 صحت في الرد عليه بعد فرض ان المناشئة في مختلف الحقيقة من الفرع مع الاصل المذكور هو من افراده هذه القاعدة
 ثم يتوعد ذلك عليه لو كانت المناشئة من حيث اختلاف الاسم خاصة والتحقيقة الاصل والفرع متحدة كما لا يخفى
 فالناشئة المروية على خواص راء وجهية محال لكن لا وجه لنا في هذه الاخرة وحاصلها ان اشتراط عكس التفاضل
 في الخطه والمدقق واشباهه حيث اشكال من حيث ان الخطه ومقتضى ان يدعى على الاصل حسا وان اختلفا في
 لانه لا يفرق بالكل او اختلفا بالكل لذن الخطه بالوزن فلا ينبغي مقتضى مع احدهما بالآخر معناه في الزيادة على
 التفاضل بين كافي الياس من مجلسين بمرطبا مثل الرطب والتمر والعنبر الذي كافي شيئا فلا ينبغي النظر في مثل هذا
 الزيادة في وقت اخر بعد بل في غير مرجع انه معتبر عندهم في الرطب والتمر وذلك لما اجاب عنه صاحب العلامة
 في الرابض وحاصله اغترافا وهذا الزيادة اجماعا ومقتضى لعل التوجيه ما اشير اليه في الاشكال المذكور في
 البصيرة المشا للها في كلام مع ذلك انها على ان اغترافا الزيادة انما هو حاصل مؤنة العنبر والين مع الرطب
 باليابس على القول بالمتع مثله حيث لا مؤنة في غير التمر وهذا فرق ولكن قد يقال في جملته فيسائر حقه في
 الزيادة في مقابل اللون بالنسبة الى في الاشياء وهو متوحد بالاشكال كما هو متوحد في سائر الخلق والقصد في
 فعل الاصل الاضطرار على التعبد في الجواب جعل التعليل المذكور في البصيرة اذ اعياها الاضطرار في سببها
 الحظا لهن والالجهر وسر في غير الخطه والمدقق مع ان خط الاصحاب الانشائها فيها مدلا قال الخلف في

[illegible]

عبدالله بن محمد بن عبد الله

عن أبي هريرة

لا ما جرت العادة العامة في وقت ما ركبها فالطبيعي من العود ما هو وذا ما يقع سقوطه وذا ما لم يكن فيه عند المنع
عن بيع جرم من الخمر سلفه فذلك ما كان من الخمر ما كله وذا ما لم يجر معه فلا اعتناء بالزنا فيه فلهذا لم ينسأ عند الاشتغال
بغيره لا يبيع فيه ويشتري لئلا يضره حكمه فعود الخمر عن كل العتيق لكن لا يلازم بين حصة كل حكم فيه فذلك لا يضر
بغيره بل هو من المنافع العسرة وتكون الزنا فيه بعد مبيعان على حوال الكيل بالوزن في حصة مبيعهم
مضاهة إلى العود ما فيه يجوز بيع الطير ما أكل بل وغيره ما يطعم فنعمة ما أكله على كل شيء كما في قوله من القول
يجوز بيع الطير ما أكل كالأرنب والخراسان في رعيه الخلف لا جلع عليه ضعيف جدا وما أوردناه من الإجماع
مردود على مقابل ما ذكرناه قطعا ولا زعمنا ما ذكرناه من قوله فحق الزنا على البيع أو مطلقا أو ضارفا
والوزن فلم ينسأ في الزنا ولا اعتناء في الحكم بكونه مكيلا أو موزونا ما في هذه الترجيح وان ربيق لها عندنا وما
ثبت في مكيلا أو موزون في عصر النبي عليه السلام الزنا ولو لم يشر فيه ذلك بعد خلاف في ذلك على الظن
الصحيح في غير المكتوب على الموطأ القطع في الخلاف فيه وفي معنى الفائد بل عن النسخ الإجماع عليه كما في
أنه ما علم أن غيره مكيلا أو موزون في عصره من غير أن يوجب إجماعا ولا يكيل ذلك بعد ذلك وهو الحق كما في
التبعة الأصل في الجرم مضاهة إلى الاستصحاب أن لا عرفنا رضاء عنه ووزن الحكم المساقط على الوضو
وجوبا بعد ما قد يناقش فيه من حيوة الزنا أن التزم الثابت المكيل والوزن كالحظنة مثلا فيها إذا انشأ
في زمن مبيعها كذا أو انشأ لا يثبت فيها ولو خرجت عن المكيلا أو الموزونة لانه لا يخلو عليها اسم المكيل ضيفه
والاحكام الشرعية تتبع الاسم على ما يتبع برافعة والمكيل عليها باعتبار ما كان عليها بما لا يلتفت
إليه والافتقار إلى العمل على معانيها الحقيقية دون الجارية السابقة التزم بحمل أن يكون لذن الحظنة الكيلة
في ذلك الزمان فيجوز الحريم بعد نقل وضعت لكيليه وان يكون للذات مع الوصف فلا يبيع الحريم بعد ذلك
العدالة الحقيقية لولا العلول وإذا حمل الأمر فكيف يقطع ببقاء الموضوع الذي هو شرط الاستصحاب ما كان
هذا الاكاسم على ما ذهب إليه المذهبين كونهما يمتثل في ذات قطعا وبين كونهما يمتثل في ذاتهما
وقد عرفت في علمه أنه لا دليل على صحة هذا الاستصحاب الثالث أن لفظة المكيل والموزون كذا في ما انشأ فيها
نعمان التعلق فيها زمان الموقوف ففقد الزمان لا يابا لا يابا كمال وفوز في البيع مشتمل على الزمان لا في المكيل
الموقوف عند البيع فرض الصدق من التعلق كقولنا أو ما علمنا فلو كان جاهلا وقت الخطاب فعلم عند الأكرام كذا ما
لو علم وقت الخطاب فيفضل عند الأكرام لم يكن وذلك لأن الزمان على المشوخل إلى التلبس من هنا يعلم أن كل كانت
الصدقة ما نفذ في زمان لم يثبت له تبدل الحكم معها فالحق ما ذكرناه أن أكثر مذهب في القواعد وهو اختلاف حكم
الشيء أو أحد باختلاف القيمة باختلاف العرف والعادة بالنسبة إلى ما يكون استنادا لخلاف الحكم إلى ما هو في
ذلك الموضوع من غير أن يلو في الشيء العتباتية وكذا في المقام إذ هو ترجيح المذهب إذا ما دام مفدا وجوز البيع
ما دام كان وبالجملة المكيل والموزون في قوله لا يباع أحدهما إلا بما قد روي كذا ثم من لفظ المأكول والمبوس في
قوله لا يبيع الصلوة عليها الحكم أن الحكم المذكور به ومدارها نعتيا فانيا فمن دفع النيات إلى خصوص ما كان
عليه لشيء في عهد من كذا فانيا حتى فيه فكان يبيع أن يكون الوقوف أنهم كل دائرة مدارسها وجودا وعل
لكن الإجماع الموقوف مع ذلك هذا كله لو علم لغيره أو علمه وأما ما جعلت الحال فيه رجع إلى عادة المكيل
أن اتفق المبلدان كذا لصدقة في غير عرفنا مع عرجه وأما الذي ثبتا في الزمان وأما لو خلف المبلدان فيه علم

يشاع في بعض جهات العلم عدم الجواز كما سنعرف سواء حصل العلم من حين الاتباع أو بعده وبما لا يخفى على
 جواز بيع الوطء حتى ولو منعنا ذلك لأن الأجل فقط من التمس عرفا وشرقا اجماعا والنصوص والتسليمات لا تقيده
 وذلك لاجتماع في القبر على المنع حيث وقعنا صلا وكما لا خلاف في الاشكال في جواز بيع الوطء لما بيننا من فساد الخبر
 اجماعا لخلطه بالاشكال في ان المزاج بها وقت الاتباع أو بعده قال الماثل في طرحة آتت اول من منع بيع الفلاس
 كذا او رنا وقت الاتباع وان حصل التمس بعده للخصات وغاها فلا سبقتنا وموضع سبقتنا وكفاية
 فلو منع لما يباع بعد ومنعنا ويجوز ان يكون الوطء قبل بيعه وكذا الوطء حطه فيلزم بنا التمس لعقبي فيخرج
 بخلافه على الحرمة ويدخل في ذلك على الجواز بعد عدم حجته منصوص العلم في غير ذلك العلم وذلك لاختلاف
 القطعية للحظة المبيع مع تمامه على جواز بيع الوطء مع اتحاد الطرفين مثلا بمثل حال البيع ولو عرف التمس
 بعده وموقفه من غير التمس ثم عن العبد بالزبيب قال لا يبيع الا مثلا بمثل قلت الوطء بالبر قال مثلا
 بمثل وفي رواية اخرى قال لا يبيع الا مثلا بمثل وفي رواية اخرى قال لا يبيع الا مثلا بمثل وفي رواية اخرى
 المزوج ويقبل المبيع والغائل في هذا ما لا يخفى في موضع شرطه والفاضل في اعقاب كتبه وكذا التمس في ذلك
 وعينهم بل حكى عن ابن كره انه التمس من التمس وابتاعه انما في ان عليه الفقه نظر الى تحقق التمس
 عند الخصات فلا يحل والمساوات وقت الاتباع وذلك وجوب ازيد من المنع بالاجماع والكتاب السنة
 وعدم العلم بالتشريع الذي هو شرط في الجواز بالاجماع والضرورة في غير ذلك المخرج من الوجوب ان كان يثبت
 من المنصوص السبقت في الاتباع ومنها وانما يحصل لعمومها والاصل غير قابل للمعاوضة كما لو منع وقد جعل الله
 مضافا الى ما ذكرنا في ان جوازها غير محموله فيها بل ازيد من سبقتنا الى اخره صلا فلا مزاولة حال الاشياء
 ح ويمكن ان يثبت في رواية اخرى في ذلك التمس العزيمة كالمسألة المبسولة في مثل العبد نحو ما كان له ما بعد
 اجراءه ولذا في كونهما على ما حكى في ما دون هو العبد بالزبيب في ان العلم بالمنع يفسد عدم التمس بل
 في بيع العبد بالزبيب في ذلك وفيه فساد في البيع في ذلك وفيه فساد في البيع في ذلك وفيه فساد في البيع في ذلك
 في بيع العبد بالاجماع عليه خلاف المحكي في البيع في موضع من طوالت في التمس بل في اخذها في الاظهر المنع
 منه ومن كل طب حديثه بان فيه لا الخصا منه بالبيع اعتمادا في اصل المنع فضلا عن خصوص العرض على التمس
 وكيف ما كان يدل على العرض بعد ما قلنا من الاجماع من المعصية بالتميز النبوي الطامي المشهور في كل
 من الكتابات تسلسل مع الوطء فيقول لا يفسد واحده فقول لا يفسد فقال لا اذ وجب في البيع على التمس بل
 لا يفسد التمس بل لا يفسد من اجل ان التمس ليس الوطء بل لا يفسد فقول لا يفسد فقول لا يفسد فقول لا يفسد
 في حديثنا ان ما لو يثبت في كونه ان يباع التمس الوطء بل لا يفسد فقول لا يفسد فقول لا يفسد فقول لا يفسد
 او رواية داود الا يري عن عاصم منعه يقول لا يفسد التمس الوطء التمس بل لا يفسد فقول لا يفسد فقول لا يفسد
 في المنصوص المزبوع بالاعتصاف من جهة التمس فيها والله لا يفي كلها ولو كان في النبوي منها داخل كون
 مدخول في التمس ولا يفسد فقول لا يفسد فقول لا يفسد فقول لا يفسد فقول لا يفسد فقول لا يفسد فقول لا يفسد
 اعم من الحرمة مع احتمال حمل المنع فيها على القيمة المنقولة على منها فيه كما عرفت عند التمس بل لا يفسد فقول لا يفسد
 في حقيقة قولنا في كونه وبما عرفت ما هو في الحقيقة لذلك بناء على ما فهمه من لفظ لا يفسد فقول لا يفسد فقول لا يفسد
 قال لا يفسد الا مثلا بمثل قلت والوطء بالزبيب فقول لا يفسد فقول لا يفسد فقول لا يفسد فقول لا يفسد فقول لا يفسد

الآخر مثلا بمثل قال لا بأس قلت فالنجف والغصير مثلا بمثل قال لا بأس قلت مثل هذا التليخا أما لا ينبغي أن
 في نفس الحقيقة ليعنه بعد ما تم من الإجماع المتقول المؤيد بقوى من سمعت من الخليل والشهرة العظيمة
 لهذا كونه أن تكون جازما على حصة في الحقيقة فان ضعف السند كضعف الدلالة فغير جازما مؤيد بل هو الذي
 كل منها جازم حتى مسئلة مدركه من النبوي مثل ما فيه من سؤال الفقهاء عند الحنفاء الذين يوجبون
 كل أحد بالضرورة فكيف تخفى عليه حكمهم معلوم سريما وان يخرجهم عن الحقيقة بعد لحظة ان السؤال للشيء
 على علمه المنع والوجه هو الجفاف وشبهه من محاسن التليخا كذا لا ينبغي على أي معنى يصير ولا كل الأعمال
 صحة ولا لذة التليخا الصالحة والمختر على الخمر فانه معاونة بعونه ما تقدم اليها لا شاة غير منة وفيه جازما
 المنع بقوة التمسك ليس بمفهوم الحقيقة وهو متوخى فانها المذكور لا بد على منها خاصة وهو غير لازم
 الجواز في الصوت المأبذ فان اثبات الشيء لا ينبغي ما عدا ما أشهر فالاستدلال قائم عليه لا بد على
 الكمال ما يتبعه من الملاحظات والفرغ منها بالبدن بعد سمعت ما في آخر الحقيقة المذكورة من التعديل
 بما يعقد والتشديد ولو كان المنع مختصا بالشيء لكان اللزم التعليل بالحقيقة وقت فانها من العلل
 العامة مصنفا الى ما قيل ان قوله الى اجل من اجل هو من الكتاب ليس من ضمن النسخ العشر بجميع ما رتبوه
 حمل الوثيقة والرواية على الماثل من حيث الوصفية الى الوطوب والبدن فتكون كل منها كناية عن المنع وهو
 الجواز في النصب الوثيق بل يثبت الوطوب ان كان هذا الجمل في نفسه بعيدا عن كفايته وقد يحملان على
 الحقيقة كما يلوح من القضية بل ربما اختلفا لموقفهما على عينه باجران في يثبت طب والتمار والشيء غير
 فاجب كبيع العسل والعسل مثل الحقيقة والتم النظرى بمثله وفي الجواهر من شيخنا في الحدوث ان في الكائن
 وعدى والوطوب اقرب بالقرين فيكون خارجا عن مريض المسئلة كما قد دلالة الجواز في كل ما لا ينبغي
 الوطوب بالقرين فاضاها المتأفاه لغاية العلة التي هي الجماعة مصنفا الى ما ظهر في كل ما لنا من الفاعلة
 فغضخي جواز التليخا لان اضافة الوطوب للقرين في بابيه وبين القرين الحبس كاضافة الزمان وعقد القرين
 مع ان كان كماله على نقص جرم منج الوطوب بمثله والصك بجران بالقرين والقرين في ان الربا في المختل مثله
 في النطق مع انما يربد يكون كانه ينقص لان الربا في ان يربد ما من العقد فلا يمتنع الوطوب في التمسك
 مشاخران اريد بالاعام فينا يربد يجرى الكلام كما فينا ينقص فالواقع جواز القرين وبوزن قبل انما عمله في
 سمكا كما بمثله ثم وصفا في انما وترتبا لهما فاعمله مع انه لا يخلو من ذلك شيء غالبا لان الخلق
 قلنا انما من الوطوبان اصلية وعارفية وما ذكرناه انما يظهر الجواب عن ذلك كما يظهر من قوله ولعل المنع
 حدارون في الوطوب بما اسيروا في حقيقة الجفاف في زيادة من خمسة من عشر اوقص في التليخا وهو يقتضيه
 لم يكن قطعاً لانه وان كان يحصل التمسك عند الجفاف الا انه يجوز حال الانبيلع الحكى اتفاق الاخطاب
 على اعتبارها بل في الخبر الاتفاق على منع بيع احداهما الا ان شفاصلا فيم يوجب الوطوب بالقرين مقتضاه
 الاول مع مع الحقيقة من غير حجب الاضطرار الزيادة الى ما عداه وفي بيع احداهما بالآخر مع اخر الزاد
 حال البيع لكن مع مرض زيادة احداهما على الايبيلع من غير مقتضاه للاخر اشكال من الاصل ولا ملائمة
 مع ضلته العلة وظهرها في اللغة مثال فعل بكيفية النساء وان لو كان ما هو يقتضيه لا اعتبارا في الماء
 عليه ولا وجها لولوع الوطوب بالقرين في آخر احوال الاول واول احوال الثاني فاللازم ان يكون

المتعارف بينهما من جهة بناء على التماثل على التماثل كما يظهر من بعض الناس هذا كله في البيع قبل
 الصلح وعجز من المتعارف بناء على التماثل ومن التغير مثل في الحكم المزبور ولا فيه اشكال لكن المتعارف كما في
 ثقتي بعدم كون ذلك من جهة بناء على التماثل لا يخرجنا عنها التصريح بالاجماع في خصوص البيع فيبيع البائع في بيعه
 وان عتدنا الزيادة لسببها فباعتنا واطلا في بعض التصور من قبل على التماثل هو البيع ودعوى تحقيق المناط
 من غير ذلك فيدلنا ان التماثل في البيع لا يخرجنا عن الحكم المزبور بالبيع بالكيل والوزن فلا يخرج في البيع على
 القيل وزرع القيل اذا كانا على بعض المعوض من حكم المحض الواحد كان احدهما اصلا والآخر واحدا مكيا لا في
 موزنا كالحطه الكيل الذي هو الاصل والذيق الموزون هو الفرع فيبيع احدهما بالآخر ونجازا زبلا اشكال ان
 استلزم ذلك زيادة الذيق على الحطه لوجب بالكيل والمحال هذه لكن في خصوص الحطه بالذيق في الاجماع المحكي
 في كونه وانقص من التماثل فمحلها منها والا فبقيت المسئلة على مسئلة اخرى هي جواز بيع الموزون مكيا وبالعكس
 عدمه والحقيق في هذا ان جواره وحده يدور على التماثل والمحال فاذنا فاراد بالكيل في الموزن صلا وبالعكس
 بحيث رفض الاصل فيبيع الجازا لبيع ويصح فلهذا ما لا يجوز ولا يبيع البيع ح بالاعتناء الاصل للفرع والمحال ان
 الوزن المتعارف بالكيل مثلا كالوزن مجزئ مجزئ وكما لم يكمل الجوز ودعوى اصله الوزن للكيل ممنوعه كالا
 يحفظ ومنه يعلم ان التماثل والتماثل المذكور في الاثلة يصرف الى ما ينافي من ان يعتد ان ذلك البيع والفضل
 لا الا اعتناء الاصل بعد محض البيع بناء على ان كونهما حق في الحطه ذلك لا اعتناء التماثل الا ان يقر انما بالتشبيه الى
 يقع الزيادة بغير التماثل ولا اعتناء الاصل وان كان لا يباع الا بالوزن يعينها وانه مثلا بالكيل لاسلم من البيع
 ثم يكون اذا يدب سببه وان حصل المتماثل فيه لكن في بعض تلك التماثل وفي الوزن المتعارف لا تكفي
 والمتماثل فيه بعد التماثل في الكيل لا يفيج والفرع في غاية الصعوبة ولديني الا ان كونهما في هذا ولا يباع
 السابق عن التماثل في هو في جريان الزيادة على المتعارف وان تعارضت في جواره وعدمه وان تعارضت في اعتبار
 لا في المعرف كما هو في بعض الفرق في بيع من الغيرة لا التماثل من الفرق بين ما ذكره وبين ما اذا تعارضت البيع والعقد
 ان كان المتعارف في زمانه البيع بالكيل والوزن حيث قال في ذلك العنبر التماثل في البيع الاصل في بيع الزيادة
 مع ان الفرع والمحال يجوزان فيه لو اريد البيع كل وان اريد البيع بالكيل والوزن يجرى بينهما اذ اداء الاجماع في خصوصه من جهة
 وان لمزم المتماثل في العقد فاذ كونا في الكيل والوزن يجرى بينهما اذ اداء الاجماع في خصوصه من جهة
 واذا عرفت ذلك فظهر لك حكم المسئلة المعرضة وما في كلام الماش وعجزه من جواز بيع احدهما بالآخر واما
 وفي الكيل فترد ولا حول ولا قوة لهما بالوزن لان الجواز بالكيل والوزن فيشترط لغيره احد ما ينافي المتعارف
 في تعارضه وتعارف كمال الاصل اوزن فيجوز بعد من حصول التعارض في الفرع على خلاف الاصل نعم
 لو فرض ان احدهما مكيل وموزون والآخر موزون فخاصة ومكيل كل جاز يبيعها بالتقدير المتشابه كما يجمل في كتاب
 في خصوص البيع والذيق في البيع من التصور ما يد على ان احدهما لا يباع الا كالا ولا في الاخر لا في التماثل
 الا وانما يكون موضوع المسئلة معناه لما ذكرناه الفرع انما في بيع التماثل لا يبيع العكس جاز في بعض
 ومجاوزه ويجعل لا والفاعل جاز في البيع هو المتشابهين علماء ناك في كونه طرأ على التماثل وقعت في اربعة احوال
 الاظهر وان كان الاول شبه الاصول والعمومات وكذا الفرع في كل مطبوع يا سيد الفرع انما لا يجوز بيع
 الاوثر بعضها ببعض هم لكن مع الاخذ لا بد ان يكون مثالا بمثل ذلك الاجزاء والات المسئلة لغيره منها هي

بالوقت لا بد له وان جاز بغيره فله ما له وكذا الحلول من غير فرق في اولها بين المصنوع والمزيج بالما وان
جعل مقدار اولها في كل واحد من العوضين المقوضين او طوية عطا على تناوله لاسمى عند بيع كل من الخمر والخط
والدقيق بمثله مقدار ما فيها من الخمر من الخطة عمله منها ومن الشهي من غير فرق بين التنازع والمشتق
ولا بين السوقي منها وغيره ومن الشاخص في بيع بمثله مقام فلا مكان كون احداهما من حنطة بقية الوزن
والاخر من خضيرة فبشراياك وفيما ناهما ولا يتصور ان حنطة واحدة تقيلا لا تقيلا في مقدار الاسم حال
البيع كصنف عن ابي جعفر من اعتيا السراوات في وصف التنازع والخش والما كان احد الخبز وطبا والآخر باسبا
لم يقع للحنطة المصنوعة المقتدة في اولها بل في اولها ولو علم ان طوية احداهما اكثر من الاخر ففي المواز ونجا اوجهها عند
شحنها التمهيد الثاني يتم لان طوية غير معصودة بالحقيقة عليها مطلقا والمماثلة بين المقدار من الخبز اوله
صا فله وكذا اولها في طوية في احداهما وانفتحت من الخبز كحل الزبيب حل لعب الخالص لكن فيه تاتالاها
بمحيط من واما وان حال البيع من كان على بيعي ان يراعى عدم التفاضل في احداهما على ان يبعد ذلك
للتصور ان الشاخص اذا فرض عدم معتمدة فيها مسائل الاولى كوابا اسما وحكامي وعبدا وحكاما صنفان
بين اوله وحكاما على ما يحكي بل ويحكي في الجملة وان حكى عن الزبيبي وفي الموصليات القول بالبيع سنا ولا
ور من ان لا يرا بين الاولد والولد على امانة النبي من الخبز مثله في قوله فله فلا ريب ولا شوقي ولا جدال في
الحق وقوله العاد من رتبة والزعيم غادم الا انه من مع والاولد صنفان له عن ذلك انكشاف بطلان ما قاله
الاجماع لا سيما على الجواز فمما اتفق من الخطاب له كونه يمكن فان الاجماعا مستفيضه القل بالتقوض
التاميز واخذ لا بد عليه كونه في التقيها ان يكون طامد الى حقيقة الزاوة بناء على نقله وانما راج وصف
الحق في معقوده الى ظهور لكلمه ولو انما وهو الحق والحق بذلك على من التقوض في الجملة عن الامر والحق
سيما وانما معقود في مثل صحح ذلك على حصرهم قال ليس بين الرجل وبنه وبينه وبين عبده ولا بين اهله
وابا القاربا بينك وبين ما لا يملك لغيره اذ انما الذي يملك بينه وبين عبده وحل الحق المار على حوائج
والحق حبا غير ممكن اصلا فدهموان الغافل مقد فيتكور وتكون الحظف كما صرح به بعض الفقهاء فلا يملك
منعده كما صرح به اخرون فمن لم يرب ميل فليس له الحكاية المرفوعة استنادا الى ضعف التقوض
المحيرة بحاليتها والاذلة من معواه منع الاجماع في المسئلة بسببها لغير السيد عليه التمهيد كما لوضع اعتبارا
ضعف سندها بالثبوت العظيمة بل الاجماع كما عرفت ولذا لا ينفك فيها بعد صفة بعضها البعض والالتصاف الى ما هو
مفق منها في نفي الزاوة لهم وان مثل غما لغير السيد لكن قد عرفت انما قاله ولا غفلة عن الاجماع وانه انكشف
له الخطأ بعد ذلك لا يصير المسئلة خلا فيه كما ان خطا لغير الاسكان في حيث خص اخذ الزاوة بالاولد دون الوالد
فيخطا ان لا يكون للولد وارث او يدب الاضطرار المسئلة كذلك اجمع لا يتم من حوايا تهيجوز لكل واحد منها لغير المفضل
من مصلحته مطلقا جاعا وهو كذلك انما لغيره غيرهما وحده في الاجماع سيما وهو يزال ساداعنا وموافقا لخطا
فتقوله انصفت لا يباين ان لا يستند له الا بدعهم من قولهم انت وما لك بملك بضم قول انما يجوز للاحذ
من يملك وهو كما شرف لم لا يفتقر الحكم الى الامم فلهذا القينا من بعد الخصاص لغير ما كما ان الحكم من النص
والقول في الولد المصروف الرضا على لكن قد ينافي ان الحكم النص والفقهاء لا يمنع عن الحكم المزمع في الرضا
بعد عموم قوله يجرى من الرضا على ما يجرى من الرضا فالحق في منع هذا القول لا الاستناد الى ظهور النص في الولد

کامیابی

لا بد ما كانه يقع بعد التوبة لم يفسد الوالد مع زيادة في بطلان غيره على ان العيصم في اعمال العمل فيها اذا عه
 كما شيئا في الحرب فان في هذا الشك للجنة التي هي موثوقة المسلمين لا مثل المشركين من شخصين مثلا او مثل الذي
 يعطى من شخصين وقد على كل حال ويا بين الرجل ونحوه بطاعة اليه كما في الانصاف والفتنة والشيعة والاضاح اتفاق
 وتناظر وكنت التوفيق الفاني على ما يمكن والجواهر للفتنة الانصاف وهو الحق مضافا الى صحة فلاحه الشاؤون
 الصند قد ليس بيننا الذي ياب ولا بين المرأة ووجهه بانه واهل بهم الحكم الذي عليه وعجزها الشك كما عن الكفاية بعد
 القرني ونحوه عكس الاعلان في قوله في رايه ان لا اكثر منه صرح في شواله في جميع المضافات والوفاء لاصلان
 المنص من الفتوى ومبدأها الواجب في جميع فلاحه انما هو في راي بين الرجل واهله والظاهر انه حقيقة في الدوام يكون
 المنص بها كما استأجره سلطان ذلك لكن القرني الحكم الذي انما مضافا الى كماله لغير انما هو في تلك فاحات الزوجه الذي
 ملوك زمانا مضافا الى المنطقه والظاهر انما هو في بعض الاحبار من منسلطه التبع على ما لها وان لا يجوز هذا الحق
 الا باذن من كذا فمن بالتحصيل بين الله فاهلا وعجزها فلا راي في الاولى ويثبت في الثانية وفي المطلقة انما
 وجهها الاشارة في الحكم وان لو دخل في الاسم لما دل على اجماع الزوجه من عموم التشبيه وان كان المشرك لاشك في ذلك
 فالحكم على خلافه انما هو في حق من على المشرك وكذا لا راي بين المسلم واهل الحرب الفتح كما دام بما لا يؤثر في
 الجزية واجبا اذا اخذ المسلم الفضل كما في الفتنة والشيعة والاضاح اتفاق وعجزها على ما نحن عليه وهو الحق كسر الصند
 قال قال رسول الله ليس بيننا وبين اهل حربنا رباها فاحذ منهم الف ودمهم بدمهم ولا يعطهم مضافا الى
 ما يظهر من ان ما لا يخرج في حق المسلمين سواء قلنا بعد صلح الحرب لما له اصلا او بملكه وجوز ان ذلك المسلم
 بالتحذير في عينة او غير اوقات المعارك منها على التقديرين صورة فلا يستنفذ في المذموم من الطرفين في كسر الصند
 والفضل لا يعدم من اتيه بل اجد المسلم الرضا على غير الاستنفاد وما يذم من اهل الحرب ليس الا للتوصل الى
 استنفاد ما في يده من حشونه ولزم منه فانه شره صور مقيدة فلا يتناول على الولد لم يكن يبيع فالظاهر ان بينهما
 باطله فوجب من القس على الكافر بغيره على دفع الزايم للمسلم اخذ منه وجوز سقط هذه المعاملات التي هي فاسدة في الواقع
 ويجوز بدم الحرب ولا فرق على هذه التقديرين انما هو بغيره من كان في ملة الاسلام او في الحرب وكل غيرهم
 المال المعروف من التوصل الى الاستنفاد على ما علم بالمعاملات المزبورة لملكه به ولا قبل الظواهر كل معاملتهم
 عهدا العقد لا يفسد من قبله الا على المعاملات والآخر البعيدا خضعا لكان فربما عجلت مع الزايم للمسلم دون
 اخذ منه ودون اخذ من غيره ومن هنا يمكن ان يقال ان عهدهم القرني بينه وبيننا انما هو فاحات عهدهم انما
 نوجب شيئا المالك بغيره على جواز اذليل واخذ منه انما اخذ على غيره الزايم بوسيلة المعاملات الصورية بغيره شيئا
 لا يضايم كالا ياتي في الامان وشبهه لا يمان للحرب الذي ظلمه بلاد الاسلام ولعله ان ذلك هي المعينة والبا بوجبه
 والتسليم للخطه الى بقى الزايم بينه وبيننا الذي مدعيها عليها في محكم الانصاف والاجماع ورواه الصدوق عن
 ائمة مرسلان الشك بين الامتناع فلا يملك بمقتضى انما ثبتت الزايم بين المسلم والكن على الاشهر ما عليه غايته
 المنع من كل الجواهر كما تم كافي الراي من اختلف عليه مضافا لمقصود نعم كبشله الاطلاق في بعض النصوص فليس
 فالشركون بينه وبينهم ربا قال نعم والعام المقتضى حجة في الدنيا في هذا وضعف التسديد بعجزه عن التقدم وبعبور
 الكتاب السنن بحجهم انما بالان يقال بانه لو كان المراد ان لا يحسن القبول لشركه المالك فاعلم انما يذم في جميع
 الافراد لكن ما ارسله في الشافعي من اولى كانت في المملوكين من هنا ظهر ان المرسل مضافا الى مقصود الاستد

في الشك

[illegible]

المرفوعة بل استظهر من المعنى الأصلية الحكم التي لا يندرج فيها المادة برفعتها من أحكامه عن القوم ^{تجمل}
 فحقها انما هو عند كرمات المرافيق بابا لا يوجب كمال الموزون وان لم يدخله كالتجربة للقليلة وكانا لزوم ولكنهم
 ويمتثلون هذا الكلام بل الحكم من كراهة المرفوعة لظهورها وضد كراهة بعض شائعيها الاصلية سيما في
 الصلاة في الزمان لا ينعزل القلب الى التبع وقوة عبودية كلامها كمن مع انه مضطرب لاضطرابها خالف الاصل
 والاعادة ولا فرق في الحكم المرفوعين كون الظلم ثمتا او ممتنا وان اخضع بعض لعبادات بالصورة وايضا في
 وفي اندراج الكثرة والتكثير ونحوها في ربحان وكل في ربح تم انما في التبع المحي ولعل الاصل في
 المتعاضدين في مقام التبع غير حبيسه وفان في الأخير لما انشئت قال ويجوز التبع غير حبيسه كالمرفوعة بالاشارة
 بل لا يشوبين التبعين كما في الجواهر لا يخلع الحكم غير التبع ما لا يخلع مضافا الى ظهور الادة في خلافكم فبداهة
 لما ان ربه بقوله لكن بشرط ان يكون الحكم حاضرا الا انه كما ترى وشيئا من الكلام في انشائه في باب السلف الله
 انما يحذفها من الحكم المستلزم لاشارة في انه يجوز بيع دجاجة مثلا بها بفضة او غير هذا يد جارية بها بفضة او
 بلا خلاف في الجواهر وفيه انه يجوز بيع سائمة مع غيرها لئن دجاجة في صريحها لئن او دجاجة في حكم كذا في
 ثابتهما المصلحة فاما في الاجماع وهو كمال لوجود المضيق من الاصول والعموما وفقد المانع من ان ياتى بغيره لاخصا
 الزمان معنا بالتقدير او في غير ذلك منها حال جونا في تعبهما على اوجهها الزمان في العمل والملازمة فيها الا ان
 كما في غيرها من البضعة مادام كمال كالفرد على الشجر بل كمن منه كان اللبن مادام فيه لكن من الموزون ولا يمتا
 من التتابع الذي يفيد كذا والموهبة بالذهب مثلا التي علوا الاصحاب اجازوا التبع من ذلك خلافا للفتا
 في المتعاضدين محللا بان التبعين جاز من التبع جاز في الصنع كما في الوعاء والدرهم في الخزافه يكون الوسط
 من التبع ايضا كما لو كان كلبا مع الفاء ثلثين مجرد مضافا الى المصلحة في انقاذ المصاهرة ومصلحة من الترفاهة لولا
 وحول في العقد وتبسيطها التبع عليه ليعضد الكمال منعيه وحيث من مع الفاء عرفنا عقدا مع ان قد يقع المانع
 على الجدة لا لاجزا على التزام بالتبع لو سلم الفصل اللين عن الشاة والتفصيل هو الاضال كما سانشا
 المحيطان اننا في هذه المادتين في ذلك ان المانع ذكره في الجواهر في جواز التبع اية حيث قال وعليه ولو كان
 من لبن جنهما سوا وزلا التبعين فيهما من اللبن فبعض وهو كمال ما عرفت من انتفاء التبع في الزمان والشرط
 في ارباب الحيوان الكافي في سعيه المشاهدة وتماز كونا ظاهر اية جواز بيع شاة عليها صوت يصوت ويشاء عليها
 صوت وتخلد لبس لها من احوى في خاليتها وذات فزا من زلا على الفاعل من التبع بقدر المسئلة التي في جواز بيع
 مكوون من الحظيرة كمال بيع صاعا ومضافا الى ذلك كيجان والكلية من وسبب ثلثان الى اثنين
 وطلان يكون مثله وان كان في احوالها عقدا لئين ودفاة المراد بها اجازة الصغيرة وذكر لو كان في احدهما
 زلا وهو صغير او رقيق الطرفين او جنين من زلا مثلا لا في المانع ان يكون في هذا التبع مثلا
 بمثل المتضمن في التصريح والجماع على اقله الصحيح يرفى في حكم كذا ومثله ان يرفى في الخلق والذين من السفلى البئر
 ومفوها لكن عن طبعان اخرا ما قلناه وقال قوم لا يجوز وهو الاصل لعله يربى من المادة الا انه لا يبيح الا بالاجازة
 ح داما لبعائه على ما اذا كان مالا لا يباع بل يخلو لهذه المادة على ما عن بعض الاجازة فاسد بالحقرة فان في مثل
 هذا يبيح القطع بالحرث لخصائص النفس اخل الوكيل هذا ويضع ما ذكرناه مسائل نفى في عقدا بولاب وبن الكو
 وصانع الغسل فمما في كونه الغلات وصانع النظرة واما ما ذكرناه وان ومسئلة الجاه الذي التبع في غيرها ينفى

فهذا الخطيب في كل ذلك في السلك الجاهل في الفناء وهو كونه من جنس واحد والافاضة بانها خالف الاصل والمفاعلة
على التفرقة لا في الحقيقة بل في الخلق والخلق على موعين باب التماثل القريب في الابداع على التماثل
في الحقيقة حتى يفتت في القصور المتعددة للذات على الحيوان مع المساواة لكنه اخبرنا عن المفاعلة في خصوص
الصوت والبرودة والجماع والبرودة المستمرة وازداد العشر والجمع في الشبهة وبما هو الخلاف لكن يحصل الامور
لذلك قوة على التفرقة فيكون من غير وان لم يكن من باب المفاعلة القدرية والمفاعلة مع التفرقة في المعدل اذ
العكس فانه بما على هذا الفاعل لان التفرقة في جنسها ما حصله وتقدم دليل على اعتبارها بالمرء كما
في الصوت المثبت وتضمن اقل الخطيب واستهلك في القول بعيدا لا اعتبارا به كما لا يحمل على قوة وهل يميز
بين الخطيب الا على الحد الذي لا يندفع كما عن بعض الطائفة اولا ولعل الاول قوي على النقل الى الفاعل وهذا للتفرقة
نفسا فان كان الخطيب المربوب في هذه كاشية ومغفرة جاز صفا للزيادة في الفاضل الى خلاف الجنس كما انهم
يحيط على ذلك مشتملا من فاعل حاشا الى ما جاهد ومنه يظهر الحكم في الخطيب الاصل الخارج عن الفاعل
ما له في كاشية ومنه المسئلة للفاضة القدرية في احد القسمين والجنس ان الذي هو في الاخر بعد الاصل
وليت بهما عند الفاعل في تلك التفرقة في واقع ومما يدعيه الراجح في الفاعل بناء على جنسها
الوفا ولبان كان قد اخبرنا في الفصل وليت من ذلك التفرقة في ذلك في اطلاقه وان كان بناء على الفاعل
من غير ان يكون مطلقا في اقل ونحو الفاعل كاشية القدرية على عرض الفصل وان لم يكن الفاعل ومنه فاعل
لا صفا بنا كما في حكمه في وجه الفاعل من عيان وهو مشكل ان لا يفتت في الجمع عليه الا ان يمنع ما بينه الفاعل
من حيث هو ويدعي اختصاصا من الفاعل في البيع ولو كانت التفرقة في ذلك من مساو بين فاعل لهما في التفرقة
بالسواء وان التفرقة اصل في غير فاعل في الاول بين ان يفتت في اجماعا ولا لهما ان يوافق على معنى كون جنس
الشريك كلياً في اقل الخطيب من مساو اجماعا على اقرانه بعد ذلك وبما تضمنه الفاعل في وجهه وتضمنه كونه
الكلي في الفاعل لا لهما مساو في بعض ان له مقتضى مساو في الاجزاء على وجه يكون لكل منها نصيب على وجه
حتى ياخذ كل من الشريكين بالفتنة من الاقران ويعطيه حصة ويقتضيه ذلك تبديل اجزاء الوفا في ذلك
وبالعكس لو كانت التفرقة بينهما بل مقتضى اجماع ما يكون على مملوك واحد وانما الجاهل لا يفرق فانه
لا يكون قابلا للفتنة ولعل اجماعهم الفاعل اجماعا جازيا والوفا حتى من الفاعل هو على كل واحد من الوفا
الاول هذا وقام الكلام في بيان ان في كتاب الفاضلة المسئلة التفرقة في وجهه ومساو بينه في بيان
ودهيين ويكون في الفاعل غير ان يصرف كل واحد منهما الى غير جنسه وان لم يفتت في ذلك كذا الوصل
بدل الذي بناه في ذلك من شيء من التفرقة وكذا اذا من ثم وروى بعد ذلك واما في وجهه وروى في وجهه
بين الجنس المختلفين بما كان فاعل واحد من الجنس في التفرقة في الفاعل كما انهم جميع الجنس المختلفين في
باجلها اذ انما على ما في الجموع من جنسها بحيث يصح كونها في مقابل المفاعلة في بعض صدق القول في ذلك
اجلها في بعض الطائفة وفي تلك التفرقة في موعين بالاجماع كما في بعض الفاعل على ذلك بل كما في بعض
الاجل من الخلاف في ما شابه الارشاد والاهلية وهو الحق ومضافا الى الاصول والجموع في السالمة فيقبل من
المناظر في الاختصاص في ذلك التفرقة في حكم التبادر والتمثيل في بعض بعض المسئلة فان المركب من الجنس ليس
بجنس واحد بل تفرقة في بعضه عن بعض في المفاعلة في مفاعلة كاشية الفاعل وذلك تاجرا والفتن

مضبوطا بغير ما يفي على الاشاعة عند اوقاف ذكواه ظهر ان الحكم المزمع على القاعته فلا حاجة في الاستسار الى ذكره
 الجماعة من غير ان يثبت كل واحد من المعاني التي اوردنا زيادة اليه لكي يجر عليه اذ جازها الف لقواعدها الحكم بخصوصها الا انهم
 جئنا بغير تعيينه مقصود بل لعل المقصود خلافه وانهما كانت للنصوص والاشارة الى ان القيمة المزمعة
 من الجمع بين اوجه طاعت احد من الخيل لا تتجوز لتفقد من اربا حادثة اذ على ذكره الجماعة من ان الاعتراف
 بهذا هو حكم شرعي يتبطل لا يكون جبلا كما هو واضح عند كل ذبح مسكر ثم لا بأس في ذكره الجماعة ان كان ارب
 الامتياز في القضية الى حكم اربا خاصة لان يكون المراد جازان في الاحكام على ذلك حتى لو كانا مثلاً
 مضيق كل واحد منهما بما جازها وان لم يكن ففان اربا لا الى غير ذلك من الاحكام التي يصلح التزام بها في غير
 المسئلة هذا ومع ذلك المعتبر فيها الصحيح وعجزها به مستقيمة بل كانت تكون متواترة منها في اذ على
 تأخيرها الاشارة في بيع الشيوع الحادثة اذ في المقصود المعتبر المستقيمة منها في غير عبد الرحمن بن الحجاج
 سئل عن الضرر الى ان قال فقلت لما شترت الف درهم وفيها باقى درهم فقال لا بأس به من ذلك ان لم يكن
 ارب على اهل المدينة متى كان يقول هذا فيقولون انما هذا الفرض لوجاه يصلح ديننا ولم يعط الله درهم
 ولو جاءه باقى درهم يعطى الف دينار وكان يقول لهم نعم البقية الفرض من الحرم الى الحلال ويحيط اربى على
 عبيده قال كان محمداً من المالكين معيولاً في حبيزة يا ابا جعفر وهذا لله والله انما تعلم انك لو احك ديننا
 والمعتق ثمانية عشر قد رتب الله بينه على ان يخدمه فيعطيك عشرة فيلاد بخره وما هذا الا فرب كان ارب
 يقول فقلت والله لو كنت مفر من باطل الى حق ويحيط اخرها من ارب عبد الله لا بأس باقى درهم ومدهم
 ما رتب مدهم ودينار اذا دخل فانه ما لنا واقل واكثر فلا بأس به الى غير ذلك من النصوص المذكورة على الجواز
 ولو مع عدم صدق كل جنس مما جاز الفرض به في محكم حتى ولو لا ينظر القيمة ان تكون ثمان وفتح
 مقابل اربان ومصول الفرض عند المبالاة وتوزيع الثمن عليها باعنا القيمة على بعض الوجوه كما هو جاز
 ومدهم مدين والدائم من ليد وضف بحسب القيمة الخاصة من فاق بمصير في التخصيص لا بالمال والمدة المدة
 فاما ما وقع على المحقق بالمجوع فالتخصيص غير معتبر في غير مقتضى الير وما تقدم من الاذ على غير اربا المقتضى
 الى جميع الاطراف الى التخصيص الحارر اللازم اعتباره في بعض الصور ويجوز سبب بوجبه كما لو كانت درهم
 العين مثل مبدل ونحوه مستحقة وكان في مقابلها ما هو جاز اربا زيادة القيمة الى اربا وان باقى مثلاً ودعنا
 مبدل مدين ودعنا مدين ولفتم ليد لم يكن ذكر جماعة كما فعلنا في هذا والحقق الكوفي مع صدق والتميز
 في ذلك والرقعة وشكر في اربا من جهة ثلثة اوجدها بطلان البيع من اصله بناء على لزوم التفاضل
 في الجنس الواحد فان الدرهم المائت اذ كان نصف البيع بان كان بقدر الدرهما بطل البيع في نصف
 الثمن وينبغي النصف الاخر وحيث كان غير ذلك على الاشاعة كان النصف في كل من الجنسين فيكون نصف المدين
 ونصف الدرهمين في مقابل المدينين وارباً العوجة ليطال اصل البيع وقابها البطلان في بخلاف ان الف
 خلصتوا للصحة في بخلاف الباقي بناء على ان كلا من الجنسين قد قول بخلافه فاذا قبل بطل ما قول به
 نظر الى ان حقيقة البيع منزلة على تلك فكذا بطلانه ويرجع ما عر الى بعض الاحكام ان كل جنس في مقابل
 ما في الجنس والقيمة التامة بالتخصيص على وجه لا يلزم منه انما بان يحمل نصف الدرهم المائت مثلاً في مقابل
 مثله من الثمن ونصف الاخر في مقابل مدهم ونصف من الثمن فيكون نصف الدرهم مقابل نصف مدهم ونصف

الاخره مقابلهم ونصف روح فكل من ينقص السبع في مقابل فاصلا ودهم من الخبثين معا فلا زيادة في
 الواحد بناء على ان اجزاء السبع في مقابل على طريق السبع اجمع فيقع التقسيط على سبعة ويزيد منه
 النصف فحينئذ لا يقدح في السبع مما افترق من هذا من الاخر حكم العلامة في اوضاع علاما يستحق النصف وعكس
 وصحيح ما استشكل فيهما ان مقتضى التقسيط مقابل كل من الخبثين بما قابله على النصف وبغيره اذ لا مانع
 من ظهور ذلك في الزيادة في نفس النصف لا بما حصلت بالتقسيط واللا لا بما حصلت من ان لا الزيادة
 قوله الثاني حيث حكم بالانطلاق في كل ما انخفض التقسيط الزيادة مع ان الامامية احوط عليه خلافه وحكموا
 بعننا قوله ولا غيره للامامية ذكرناه واما الاعراض عليه كما وقع من مقتضى الثاني بان بعضها الصنف لا يخرج
 الباقي عن كونه معا وبنات الزيادة على كل معا فلهذا وقع في الزيادة معا وهذا لا يمنع الثاني وقد كان في
 معالشرايط فيستخرج حكم الصنف ان بعضها الصنف لو سلم عدم خروج الباقي بها عن كونها معا وقد عرفت
 كونها لا يخرج في المقام بعد ما عرفت من ان المتفق من اذلة الزيادة في انفس العقد اللهم الا ان يقال
 انهم يمدون عليه باجاء النجاسات مع الزيادة والاشتمال لا بما حصل من الدليل كما في قوله صافيا لا يستغنى
 من اضله ما لم يوزن كونه مستحقا فكل بشر له زمان محدد بل انكشفت مشاؤه من ان لا امر تقيم
 الصنف لا يخرج استحقاقا له بعد واما في صورة التثنية فهو شرط لثلاثة ولا ينافي ذلك على سائر اشرائط
 نحو شرط العلوية وغيره التي فغيرها من العقد لا تشرط العلم حكم احكاما باعتبار الدليل فلا حرج واما
 باعتبار مشاؤه لزم العز وبتدبيره من ذلك فاما ان هذا الحصر بالتقسيط مستلحق العقد اذ من الواضح
 ان مقتضى التقسيط بالثبوت بالنظر الى كل من الخبثين فاعدا مضاعف عن مقتضى احدها وبما فيها الابدال
 بالوفاة بالهم واما حاصل الوترية الصنف فاعدا الاضطرار المقتضى فغيره من ما فيها الاشارة هذا وقد ينشأ
 ما ذكرناه ان الوجوه اشتمل كلها لا سيما وان مقتضى الصنف وان الزيادة المتأخرة غير فادحة فيكون ما ذكرناه
 وجها في المسئلة وقد يتخلص من الزيادة بان يبيع احد لثما بعين سلعة لانه هو عبارة عن وقت من اللحظة
 مثلا من صاحب خبثين غير همتها كعشر دراهم مثلا ثم يشتري من الاخرى سلعة لانه هو عبارة عن وقت من
 مثلا بالثمن الذي يبيع به سلعته وهو عشر دراهم ولا يغيره الا فاضل روح فيقتطع اعتبارا للثمن وان ضرره
 على بيع كل منهما بالآخر حتى يشترط ذلك لخاصة من الزيادة وكذا الوهميه احد هما سلعة ثم وهميه الاخر الاخرى
 الزيادة عا وهما او فخره سلعة صاحبه ثم ارضه هو متبعا عن الزيادة امنا بما وهبه الزيادة وتكون كل
 ذلك من غير شرط لان الشرط في العوض ايضا حكم فمقد يقال بالصنف مقدر الاول وهو البيع بين
 محض من شرطه عليه بيع الخبثين الا من ذلك وجود المقتضى لما عدا نافع ولا يمنع في هذه المحل كون
 هذه الامور غير مقصورة اولا بالذات والعقوبات بل يقتضون لان العقد العجيب الثوق عليه
 المتخلص من الزيادة الذي هو غاية حقه في الصنف ولا يشترط فيه فسد جميع الثمن انما يشترط عليه فان
 من اراد شراء دار مثلا ليؤجرها او يتكسب بها فان ذلك كانت في الصنف ولو كان الثمن اياها من اخرى افوى من
 واطهر في نظر الفقهاء كما لا شك وعندهم في ذلك المقتضى الجوزة للصنف فلهذا المقتضى من غير ما بعد جعلها
 من المتواترة وبالجملة جميع ما في النظم موجود وكثير جماعه من المطابقة مع عدم المخالف في المسئلة
 غير بعيد وان ظهر من الادب على ان ما لم ينفك من الخبثية ذكر في شرح المسئلة التي هي هذه وان يبيع ان

من الزايد وليس هو بزيادة ما هذا حاصله وهو ان لو حصل الفضل البيع والخذ وبقيت الكسبة عن الجدة
 منها امكن بالضرر واما الضطر فيعمل ما يجنيه عنك ولا ينظر للجدالة لكن عند ما عرفت يظهر انك قد ذكرت
 لا دعيه بلزوما دعوى ان على حريم الزبا وبنه في مفر من المسئلة فيها ما مر مره من ان العلل الشرعية مغاير
 وتكان ليست كالعلل العقلية وانما عمل اخبار الجدة فاصدق الجواز غير انك لا تلتزم انما عن بعض النماذج
 من المنع بالوقوف في المسئلة لغير الانها في مقابل النصوص المتواترة المعول لاعدادها فاعلم انك قد ذكرت
 الجدة بوقوف بناتها على ما يبع الضر وهو لغة الصوت وشرايخ الايمان بالاثمان وهو الذبح الفضل مسلم
 منقول بركا ولا مكم منضمين الى الخطا ولا متصلا كاق المعشوش ومنفصلا كما لو يكن الغرض الباطل عليها كما
 لا اعتبار بها مع التركيب مع ضم الخطا يكون صرفا وغيره وكل المحقق حكمه كما مر في محكي من غيره هذا
 وفي باب المحل للنصوص لا يثبت ولا ينقض ما ذكرنا في باب الزايد ان التركيب من الداخل والخارج خارج ان يكون
 الجوهري غير صرف بالضرورة ولا فرق بين ذلك بين السكون وغيره كل ذلك ظان المقصود في النصوص خصوصا
 النصوص الفساق في ترايب الصبغة والصوغ والحلية وقد يظهر فاما قوله بعض الاجل من ان المراد المسكوك
 دون غيره استنادا الى اختصاص اسم العترة في تعريفها خاصة مصفا لا يطبق فيه من عمل الفقيه هذا واما
 سيم بالضرر ما ذكره الجاهل من انما على النصوص عند التقلب المتبادل وظاهرهم ان نسيه هذا البيع صرفا بالحق
 الشرعية والمشرعة وان لنا سبب المحل فميد بالنية في المعناه في اللغة الصو خاصة لكن التعبد في الاخرى انما
 فان نسيته العامة ملا بالاثمان صرفا ليس من المستحبات الشرعية بل صرفا لتمامه واطلاق العترة والصبغة
 على المسكوك في التفتقر الى الاستعانة لانه قبل قبل كلامهم نظرا ومثرا في ذلك بشئونه لان يراد لخصا
 عرف فقهاء العترة اطلاقا صرفا على البيع خاصة حتى ان المكسب بها يغير من العمل والمطاطاة والخبثه
 المعوضه لا يبيح صرفا في اصطلاح الطائفة المحقة لعدم ترتيب الشرط والاعمال الالزمة المذكورة على غير البيع
 كما هو صريح الجماعة للمنفذ من شرط البقية للاصل والفاعلة المشاهدة من المعاد ومنه وعليه فلا موجب لخصه انما
 بين الصوت ودينه بل من ان سبب العترة للصوت والارغاية سيما وان الصوت ليس من المعاد المعروفة لعل يظهر
 من الفا مومر من ان مثلا الصرعة ودية على ما يسميها من النقل والاستعانة في الكتاب ان لا تظا على الزايد
 والمحال ومنه صرفا في الزايد ولا شبهة لان من سبب النقل والحويل فانهم والارغاية من غير هاتين امرين
 بالاثمان لوقوعهما عوضا عن الاشياء ومقابلها بباء العوض غالبا لا يكون الايمان حقيقة فيها بالخصوص لان
 القتي في مقابل القتي في اصطلاح المشرعة وانما الحقيقة فيها في خصوص هذا المقام دون غيره فيستدرك
 القتي في اصطلاحهم بما كان مداخل لا يلبس مدخول فانه لا يحكي في مثل ذلك على عوض كذا او ليس في مثل
 عترة الاخرى من المطاطاة للعادة الثابتة من موقوفين اليهم بالسلام والاعان والوان ينحى شيعة لعلنا الخلق انما
 مكم وان اقررت البناء بغيرها حتى لو باعوا دينارا بدينار انما يبيع مديعا على ذلك لانفاق فيجب وهو
 خلاف الظاهر ليس يقع كل منهما مبيعاً فانه وثمة الحرى وهذا صحيح ببعضه بعضا ترى ان لمحال هذه لا
 يغير وكيف يعقل عدم بيعه من الطرفين بل ما من والافاق الذي راعاه لم يتحققه وينظر في حجة يجهل انما
 على ما يشهد في مطلق البيع والربوات انما فيها كونها موقوفة في اصلها الاول حتى المسكوك منها الفا انما
 المجلس المراد به الام من مجلس المدة كما ياتي فلو اقررت انما بعض جعل الصرعة على الاخر الاستمرار عليه فانه يوقف

[illegible]

فان عن الادلة السابقة من وجوه شتى وفيها الخطأ المذكور من جهة المرجحات المنصوص عند اختلاف الانصار
 نظرهما فانما بينهما مستبين جيل ولان خالفنا الفاعل على ما ذكره بعض الاجلّة ووافقتنا العموما لعدم صوابها انه
 المنصوص فثبت المرجحات بالنسبة والاضحية فالاولى كما ملاحظها ولولا تعبد على الغيبة لكان لرفعها موافقها المعنا
 ولولا تعبد من بناء على عدم اشتراط ذلك الحمل على التعبد حسب المنصوص الوارد عن الامة من ان
 من جملد موجبا لاختلاف المنصوص الوارد عن القصة الطاهرة الفاء الخلف فيها حتى لا يهين الشبهة من جهة
 معينين من جنس ومن يروا عليها لمطاعا من اليد لا شارة وانما الجمع بالحمل على الاستحباب كما عن بعض الاجلّة وهو يرجو
 الى قولهم فثبت في الجملة ثم انهم لم يوجب تحصيل هذا الشرط شرعا لعينين بان كان لو اخل به اجبتا كما عن الشيخ
 وابن ابي عمير العلل من جهة اخرى انهم لم يوجبوا قبل ان الحلال في كونه صليحا بوجوب الوفاء بالقبض واللام
 بالركن احتياطا لعله بمنزلة الوفاء شيئا لجماعة من اوجب عليها اشتداد الى وجوه كلها لا وجه له هذا التفتيح
 على التفرقة لو ثبت عليها التقابل بغير موجب منقطعاً ولم يرب منه جيل ما نفع من حيث العلل في التواجر
 من احمال حمل هذا الكلام على الوجوب الشرطي كما قد علم بالاساس من في كلام من كماله من الاشياء واما ما ذكره من
 العينة الاشارة الى ان ذلك لا ينافي التفرقة والمنصوص المتقدمة على لاقه الوجوب القوي معناه لا ينافي مع
 لان الاية لا ينافي ذلك الا على لزوم اوفاء العفو الغيبة للملكية منجوه لا لا يقتضيه شيئا بالمرء كما في
 مقرر من المسئلة فانما لا يعقل بوجوب الوفاء به بالقرينة ولما انصوص المتقدمة فقد عرفت انها بالادلة على
 الارشاد ظاهره لان يقال لا منافاة بين الدلالة المذكورة وبين الدلالة التي على الوجوب والحكمة فان الارشاد
 يؤكد بالحكمة وعنده ان على هذه التقديرين الخطاب والحكم الوضوح في الشريعة ومعها وحكم التكليف والحكمة
 وهو ما يكون من ثابتهما استعمال الشريعة في مقاييسه المذكورة في قوله انه غير جائز ثم وبقيا في اسبق الشريعة
 من الاجلّة ومنهم من اوجب في الاخبار لم يكن يربوا من كونه خلاف فرض المسئلة فم لا يوافق ان يقال ان المنصوص
 وان كانت ظاهرة في الحكم التكليفي من الوجوب بالحكمة ولا ينافي الدلالة على الارشاد انهم لكن هو من بداهة
 المهمة على الشريعة خاصة كما في الزاين وغيره حكيم فاما في قوله لذل قال بالوجوب الشرطي دون الشرع
 معظم الظاهر على غايتهم كما احمل على جماعة والذين عن بعد شرع الى مخاطب لما ذكره بالمرء لا ينافي وانما كما لا يخفى
 على المنتفع في الغاية لا بعيدة عن عدم شرعهم لان ذلك مع جملة الحكم كافي في الاستدلال على العقد بالقرينة ثم
 وعلى كل حال فظ منصوص في المسئلة ومعها قد ثبتت الحكمة والاجتماع المتقابلة كون التقابل قبل الفرق في طلب
 في العقدة قبل الانشاء ولا حجة فيه يخرج عن قاعدته ايضا العقدة الملك المعقود باصالة العقد الشرطي في
 بوضوح احدهما دون الاخر لا يكتفي ويكون المقصود في بداهة فلا يبيح بالانكشاف مع التفرقة خاصة ان لم يحصله
 من المقصود بالسلوك كالحل في بعض الاحوال كما انه يخرج بطلان التعريف فلو ثبت التقابل مع التقابل لافترق
 خرج عن اصل لجنة الملك منجوه ولما ان القصة بناء على ما مر اليه لا شارة من الموضوعية عند التفتيح بالقرينة
 خاصة او مع على معنى انشاء التصريح الى بدل الدلالة لا وجه له بالمرء لان العقد يقع على العين دون غيره
 فكيف يفتقر غيرهما من المثل والقيمة كيف ولازم هذه الدلالة لانه لو ثبت البيع قبل القبول وبخه ان المنقل
 المثل والقيمة والتالي فيهم عند كل ذي مشكوك واما احوال التقابل كما شئت عن العقد حين العقد فظهر
 الاشارة في العفو كما عن معظم الظاهر كاحتمال ان عدم التقابل بطل العقد من حينه وانما شئت عند العقد

[illegible]

اسحاق خضر

ان يخرج من غير الفل لا لعل على المطلوب حكمه ما ذكرنا ان مراد السائل التوقف من جهة صدور احوال الوزن كما شهد بذلك
 ذكر الاصحاب له في مسئلة عدم اشتراط الوزن في تحقق اسم الغرض عند وفاء السند بغض الاحتياط في اصل الحكم بما
 لا يفسد الا في ذلك ولا ملك قبل القبض بل لا يجوز بيع الكيل ما لم يوزن قبل قبضه سواء لا يجوز بيع الدين بالدين
 وفي الكل نظر اضافي لا لعل فلا ينافي بين ان يصير ضوابط لا البطالة من لصله وهو ان يكون البطلان ولو مع كون
 الاجازة اسنادا الى كون المجزء له اهلية الاجازة حال العقد هل يفسد فخذها في المسئلة فان المالك الاول
 لم يجز قبل القبض وان اجاز بعد فلا اثر له والثاني ليس له اهلية الاجازة حال العقد منوعه عموم ادلة الفصول
 ونحو ما دل على جواز بيع الفضولتين الصئبين لان بقاء ذلك انما يدل على ان ذلك على عدم اشتراط
 الاهلية لم يفسد فخذها في التقييد والصئبية دون المرفوعة في المسئلة فان الاهلية بدلك الحق خاصا
 وليس الاذلة ولا على عدم اشتراط الاهلية ولو من حيث عدم ملكية المال المرم حق يجب في مسئلة التقييد
 كما يفسد من ذلك حكم الطائفة من نية الاجازة فيما لو باع عزم ثم ملكه وفيه نظر مع عدم اشتراط الاهلية
 المربوطة بالحكم جميع صور المسئلة لا وجه لها لغيره لان التبع في بعض المواضع يرجع الى الان في القبض
 فوكيله ملكا لعل المسئلة التبع كما اذا باع على ما شرطه منه معين كان في يده او في دمه او باع على ما
 وكان في يده ولما في الشك فيفسد بسلامة الشراء به لغيره ان الاقوى ان كان طاعما واما
 والثالث فلان المتباين من بيع الذي الملقى عند ما كان متباين قبل العقد لا ما يقتل يد منه بغير العقد فانه
 جاز كما هو مطلق هنا وبذلك لا غير ما لا يلزم وهو ما سيج ان قد يمنع من ذلك التي يتسبب العقد اذا فرض
 كون الذي بتركه في المدة ان في المقام اقول اكرر ان هذا الحكم عن المحل فقال ان كان العقد المبيع ما بنا مقينا
 مع العقد الثاني اذا مضى الحلال ان كان في المدة بطل الذي لا يمنع من يدين في ربه مضاعفا للمعاشرة
 منع المدة ومن عدم التبعين في العقد الثاني وكون العقد المبيع في المدة فيه ومن كونه من بيع الذين
 بالذين يخرج بعد غنى عن ذلك على نقد التبعين في الاول لان في ان قد علمنا الاكتفاء بالتمتع في العقد
 الاول فيكون ما صح به ولا سببا لغيره من عدم التبعين في الاول فانه ما سيج بغير الحق وانما والشهد
 في ذلك وجب العلم في المواضع من ان العقد يكون ضوابطا فاذا لم ينفذ الاجازة في حق وهو لا ينافي قوة كالفرد
 الى دليله الاشارة لكن في بقاء الشهرة كما عرفت على البطالة بحكمة وقد خرجت من انما كما تغير الاول وتوهمنا انهم
 ومنه فطاع العجز بما لم يسميها ان كان ذيل المسئلة العوضا ونحوه كما في المقام بعد ما يدل على الصحة عند نحو
 ادلة الفصول والمنع من الشهرة بدعوى ان الشهور والادب لا يطلان عند المنة من عينه كما يشق لهم التبعين في باب
 الفضول وغيره مدفع بانه خلاف العلم ولا يصح اليه الا بالقرينة المقنونة في البهارة وانما انها مباحة عن حصة
 الشئ من ان بطلان البيع بالذم في بطلان التمسك عدم ثبوت ذلك في الجواز فكله ملكا من ان لا يبيع
 في زمن الجواز ان هب اذ ولا بطلان اذا ملك البيع الثاني كانه وان لم يفيض الذم لهم لكن قبض عوضها
 هو الذي يبره وقبل القبض العوض كقبض العوض لكن لا ينفذ عليه ان البهارة المربوطة بظاهرها في صدرها
 ذيلها فان صدرها ينفذ حصة المعاملة الاصل وان لم ينفذها مشروطا بالتأخير ومن معها كما يبيع في زمن
 التمسك على الشهور وفيها ينفذ مشروطا بغيره وان هب ما يصير عوضا عن البيع بالمعاملة الثانية كاف
 في حصول التمسك الا ان يجمع بينهما بان يقال ان المراد من العقد الذي فسخ العقد بغيره على منعه المراد

فان فنيش لدم او عوماني التعامل انما يند كشت عن حقها ولو مؤا نيل العنصر في القسوة على الخنا وضرب
في من الخنا على احد الا لاجل ان في قول الشريعة او يقال ان المراد العنصر على غير الترتيل فان فنيش الزام او عوماني
لزم من هذا البني في ركن الخنا على قول الجمهور ولكن الاصل ان كان كاشي مخالفت لما ذكرنا من ان الفضي شرط على
وغيره المثل لا ان كان كاشيا وان لا يقران ما مضى منا الى عدم الدليل على عدم فنيش العوض مقام العوض في
سمنان الزام والظاهر كلامهم من ابي المثل ان المذنب على وجه العقدة في الشر الاول وفي الثاني
لا يخلت الحال فيدبر ان يجعل للفاعل عقدا او غيره ولا بين ان يكون مبيعا او غيره فبما كاشي فنيش بناء على
جواز الفضي في العباد وان غيره فلا بين ان يجعل مطلق الشراء الاول في الثاني ومثما ولا بين ان يبيعا
على ان اشترى بها منه او غيره هذا كله في ايقاع العقدا فبما في المنقول الميزان ان نقل اليه قبل الفضي انا
بالقبض الى بقاء عمن المنقل عنه فلهذا فليق اعني العقدا الاول حتى لو وقع التمثيل له قد وعاد ذكر بان له
لو اضرفاق مفر من المسئلة قبل المضا بن بطل العقدا كسالا ان شاء الشرط من الفضا بن قبل المنقر في من جلة
ما ذكره من ان يرفع انه كما يملكه الفضا بن من الطرفين قبل المنقر في صحة العتوف فكذلك رضا المشتري فيما لو وكل
البائع بالفضي عند ان كان الشئ تحته البائع وان حصل المنقر في قبل الفضي كما لو كان عليه داهما فاشترى ما
لكها بيا دنا يمين عليه الزام وكله في قبضها مع وان لم يبق بها فاني فان رضا يكون الذي نأين في ذمة البائع
ونقول كانه في قبضها بمنزلة مقتبضا صا كما ان الشئ لما كان في ذمة البائع ما بمنزلة المقتبض وكذا لو كان
له عليه دنا يمين فاشترى بها داهما لان المقدار من واحد والا صل في هذه المسئلة ما ورد في صحيحنا على
او موافق قال قلت لا يبيع عبدا بكونه للرجل عندك لدم الوض فليقتا يقول كيف سعر الوض اليوم فالقول
له كذا وكان يقول ليس عندك لدم وهم وعنا فاقول بلى يقول وها هو ذاهم بهذا السعر واثنها على
فناشري في هذا فقال لي يا المستفتي ان السعر في عندك فلا بأس بذلك فقلت لم اوازده ولم انا ذاهما كان
كلامه بيو وبينه فقال ليس لدم ذاهم عندك والذاهم يمين عنك قلت بلى قال فلا بأس بذلك وقريب من صحيح
عبيد بن جارة عنه لان يقال ان ذاهما والمعم بظاهرها لا ينطبق على النص لان ظاهرها كما عرفنا ان الشئ
لها لدم هو الذي باشر الشراء من عليه رضا في القول الذي لها لدم من عليه يجوز بياها الى لدا يمين واحد
غير الاخر لكن يمكن ابطاع الهاتين الى الواو ويعد ملاحظة التبرع بان التقاد من واحد حتى في ذمة المشتري
فانه فيضي كون مبائر الشراء من عليه لدا هو موافق مرجع الضمير في قوله فاشترى بها دنا يمين بعد فنيش الا في
لمرجع في ذاهم عتار في النافع الواضحة الرقابة وكيف كان فقد عمل بضمونها الاحتيا على الحل في كيفة فاشتمنا
من القول في التوكيل بل وجب الفضا بن قبل المنقر فلا ان منهم من اضطر على ظاهرهما من غير دليل وارضاء الى
القاعدة كالا سكافي والشع في بروتا ما كان هو القلم من المائش في اتناض ومقتضا حصول النقل لمقتضا
القول وانه من مبيع المصروف بعد استقل ولتبيع لمقتضا الامر بان غير محتاج الى العتول وان المنقر
قبل الفضي غير باع اما لان مثلا الذمة مقوض ما هو عوضه غير لدمه او لان المقدار من واحد كما ورد في
برقي الواو ولا شبهة في بعد هذا القول وغاية لزيادة مخالفتها لمقتضا حصول الشريعة والقواعد
المرجعة وما عليه اكثر الاحتيا من ابطال الخبر لما نقاه في الجملة واختلفوا في كيفية الاجماع اليها فبين من
منه المسئلة في اذا اشترى بيا في ذمة فاعل الحزب فنيش كالمتم هنا والشهد في المقتضا ولا يمدان يكون الامر

بالقول بوجوبه البعض وهو ان سلم من هذا القدر ما اعاده بالقول بالوصول للشيء في البيع الا ان هذا القدر
مقتضى مقتضى القول البعض بقدر المرفوع مضافا الى احتمال دخول في بيع الدين بالدين وبين من جعل الامر بالقول
توكيلا في البيع والبعض كلا اشكال فيه من حيث الحقيقة ولا من حيث المعنى قبل المرفوع وانما الاشكال في
من حيث جعل ما في الدين وهو بعض هذه القبض ولو سلمنا الاول فالانتم الثاني لو وضع مع كون كونها
عليه لعنه في ذمته مقبوضا له وان وكله فيه بحيث يجري عليه حكم المقبوض الا انما يبيع المذهب المتشعر
مثلا بذهب في ذمته على ان تكون للشعر وكذا في قبض عين من قال انها لا تذلل الا على اذنه الغرض على
الوفاء والبعض الذي من قبض عين من حيث ان عند الله تعالى لو روي بان يبدل له ذلك وبنيته
عنده بحيث اذا طلبه دفع ذلك له كما في ذمته ان سلم من هذا القدر القواعد لكي يخالطها الا ان
في ذلك وبين من قال كالحقيقة الاشتقاق في الجواهر انما تذلل على مضافا الى البيع على وجه المعاطاة بينهما
ولا اشكال فيه من حيث سبب لا انتقال وانما الاشكال في حصول المعاطاة بغير القصد والقول الثاني من بعض
شرايط العقد كان يقول حوفا وهو بل القدر عدم حصولها فلا بد من الفعل ولو من جانب احد مع انه لو تفرقا
وقلنا بحصولها بدونه فبما يشترط الاشكال بينهم من جهة القابض ويعدو على الاشكال من هذه الجهة فسلمنا ذلك
المقصود المزبور ممنوعا لا تقا غير ظاهر الدلالة في خصوص المعاطاة خاصة كما انها كلية التوكيل في العقد
او غير وفي البعض بل فيها من الشواهد اليسافان لها ظاهرا كالا يخفى على من له اذن بعضه يعمل لا بعد ذلك
ظهورها فيما ذكره الشيخ في النهاية وغيره كاعلامه لكن لا حد له بالضرورة فدل على من اعراض الاصحاب عنه المرفوع
وج قاله فيق في السلسلة الرجوع الى العقد ما العبدية التي ذكرها جماعة من الاجلة ولجميع المصنفين المرفوع
البيها قال في محقق هذا الباع الرواية من الطحاوي واذا عكس العمل بها على معصاة الذليل ولا يجوز لها ان
لصرفة والمفاد ان التي ذكرها من ان الامر بالقول بوجوب طرفي العقد وانما يقع في طرفي العقد من جهة
فان يقع فليس في البعض ان ذلك ليس من بيع الدين بالدين وانما التوكيل في البيع اذا توقف معناه على
البعض يكون وكلا ينفردا في الذم مقبوض كلها مسألة الا الاجرة فانه يظهر من حكم الصلاة في الواجب
الشكوك فيها قلت لا ينبغي ان الغرض من البعض هو في المقبوض يجوز وهو انما في ذمته مضافا الى
صلته انما يبدل وانما احد قبل المرفوع لان يقال ان الحكم صوابا باسرها من جهة صانعها والعقد ولا اقل
من ان يبيع من جهة الى الفصل وهو كما ذكره وفي هذا الخبر القول بخلافه ان يبيع كل من الرجلين بما في ذمته من
المقد لا من بما في ذمته الاخر له من دون اخذنا الى القابض معهما بيع الدين بهذا بالنظر الى ما في الذم
له وانما بالنظر الى ما عليه فعله كالا لا يحتاج الى البينة الا بدنه من يذم في ذمته في ذمته في ذمته
اولا بدنه من يذمها في الخارج وبهذا عند العمل لان طهرها الاخير ثم اعلم انه لا فرق في طهرها وان كان يكون
له عليه شيء من الذمته فانها روي عن القصد داهم او غيرها وعين ذلك من التمثلات وبما روي
بالصيغة وغيرها بان ياتها بمادة القبول وغيرها غير ان في انذاره بشرط القضاة في غير الاخير
كان لا فرق في مزايا الضمير ودونه فم بناء على التعليل لا بد من الاقتصار على مورد المقصود من التعليل وعليه
يمكن ان يقال انه لما كان مقتضى الخبر محولا بعد الاحتياط مقتضى حصول المعاملة باللفظ الامر بانه القبول
غير محتاج الى البعض والقابض فيكون من مبيع بيع الصراة وعقد مستقل فذلك حكمه في الأصول و

والفوائد فلما كان معلوماً بعد علمهم بحقيقة جميع ما يتناوله وإن كنا لا نعلم وجهه فخرج لما ثبتنا شرطاً قدماً
مما لا يفرق فيه من شرط الشافعية والوازنية بله أم لا ففي القواعد اختار الأخير حيث قال لو شرط ما لم يأت
مع الشك في تحقيقه على الحق ويحتمل ما ليس أو نقضاً لبيان ما لا يفرق في موضع آخر جازاً لا يفرق ويحتمل الحكم
عن بذكره وذلك للاصل للعموميات وحصول النقائص وصدق بلا يبد وظهور عدم الخلاف ثم المصنف
لا يخرج إيماناً يكون مساوياً وإن يداً أو يقصر على الأولين لا أشكال غير والواحد عنده إيماناً ما لا يكتبه
ويثبت من وجهها إيماناً الكلام في الأخير قد صدق بحقيقة من العقد فيما مضى والنجار والنجار العتق وقد
كان ولا يجوز أن يفتقر إلى الأصل الواحد ولو نقضاً لبيان ما لا يفرق في موضع آخر جازاً لا يفرق ويحتمل الحكم
في الجنبين إيماناً بعد عدمه من وجهين وجوباً لتمام المصنوع والمكسور ومبدأ الجواهر تدبره خلاف
على القدر الصحيح برقي عينا بالجملة فلا أشكال لصدقها والنجس والنجس المستبرح خلافاً للشافعية فإن
يتم العتق بقاءه فهو يوجب إلى النقائص الموجب للزائد ولذا كان في القضية مثلاً لا عتق غير منشا عن جازاً لا يفرق
من وجهين بغير من محاسن غيره مما لا يفرق في وجهه لا بالذهب ولا بالبرق لا بد من النقص كونه من وجه
النجس غير القضية النقص لعدم الرأب لا خلاف للنجس في الأصل والجواهر وأخصيصاً بحقيقة عبد الله بن
سناناً ما لا يفرق في وجهه القضية فيها الرضا بالورق وهو ما اختلفت نقضت عن كل عشر من
أو ثلثة قال لا تعلق إلا بالزائد بل ما كان لها أن الحصر بينه على العاين من نقض القضية النقص
ولنا ومعدلاته ولا يجوز فيه بحقيقة النقص لا يفرق في وجهه لا بالذهب ولا بالبرق لا بد من النقص كونه من وجه
عن بعض إيماناً ذات وادعي عليه في خلاف مضافاً إلى الزائد في وجهه لا بالذهب ولا بالبرق لا بد من النقص كونه من وجه
في القواعد بقاءه زيادة العتق فيه على النقص وهو الزائد وهو الزائد لا يفرق في وجهه لا بالذهب ولا بالبرق لا بد من النقص كونه من وجه
عن جازاً لا يفرق في وجهه لا بالذهب ولا بالبرق لا بد من النقص كونه من وجه
كما لو يفتقر بالقضية المشوشة فلا يفرق في وجهه لا بالذهب ولا بالبرق لا بد من النقص كونه من وجه
بالآخر من سواء كان النقص منها محضاً أو معلوماً منشا وبما اختلفنا في أن يفتقر كل جنس إلى ما يفتقر كذا
القاعدة الدينية المشوشة بجميع صورته ولو علم مقدار القضية جازاً لا يفرق في وجهه لا بالذهب ولا بالبرق لا بد من النقص كونه من وجه
أو من غيرها منشا إلا أن لا بد من أن يبلغ في وجهه لا بالذهب ولا بالبرق لا بد من النقص كونه من وجه
في الزائد وذكرها من حيثها النقص في وجهه لا بالذهب ولا بالبرق لا بد من النقص كونه من وجه
بالقضية خاتمة حيثما كان الوجه في الزائد هكذا العلم بالسماواة وينبغي بالذهب وبغيره لا خلاف للنجس
فلا يفرق في وجهه لا بالذهب ولا بالبرق لا بد من النقص كونه من وجه
واحد جازاً لا يفرق في وجهه لا بالذهب ولا بالبرق لا بد من النقص كونه من وجه
وبالعكس كذا فلا يفرق في وجهه لا بالذهب ولا بالبرق لا بد من النقص كونه من وجه
وبغيره حيث قصد مقرر جميعاً كيف كثيراً وقال كثيراً لا بد من النقص جازاً لا يفرق في وجهه لا بالذهب ولا بالبرق لا بد من النقص كونه من وجه
وبها من معد وضوح صدق في الأمان والأمان والقضية والذهب عليه ومن ذلك الاختلاف على النقص في
جميع الشيو الخلاء ولا يفرق في وجهه لا بالذهب ولا بالبرق لا بد من النقص كونه من وجه
جداً من كل منهما جازاً لا يفرق في وجهه لا بالذهب ولا بالبرق لا بد من النقص كونه من وجه

فلما عرفت بعضه عند اهل العلم فلا يصح للمخاض مثله ولا بيع الايمان بمثلها فلا يجري عليه حكم انما جاز
ولا الصلوات والمقصود عليه مستفيضه ويجوز اخراج الذم اجماعا من الغشوة والذاتين بنوع المصروفات من الشراء وغيره
مع جواز اصل الغش والذم وان كانت معلومة الصلوات الى كونها من الذم ولا يدخلها الصلوات من الذم مع معاملتها
مع علمهم بجوازها الا لجماع المتفقين لغت ودخولها في الصلوات على ما يمكن تحصيله والتمسك بالقطعة المستمرة ولو كان
الغشوة المستفيضه وان كانت مجهولة الغشوة غشاهما لا يثبتان مع بعضهما الا في سبيل لا يثبتان في الجواز انما الغشوة
بربعية والشرعية لا يثبتان الا في سبيل لا يثبتان في الجواز انما الغشوة غشاهما لا يثبتان مع بعضهما الا في سبيل لا يثبتان في الجواز
المحرم فثبت انما الغشوة المستفيضه مستفيضه مستفيضه مستفيضه مستفيضه مستفيضه مستفيضه مستفيضه مستفيضه مستفيضه
كثيرها يثبتان بالمتعين وبالنسبة له وانما الاصل وانما الاصل وانما الاصل وانما الاصل وانما الاصل وانما الاصل وانما الاصل وانما الاصل
يتعين بالحد بل يتميز بالمتعين هو ما لا بد له من الاصل وانما الاصل وانما الاصل وانما الاصل وانما الاصل وانما الاصل وانما الاصل
ولو ثبت قبل الغشوة المستفيضه المستفيضه المستفيضه المستفيضه المستفيضه المستفيضه المستفيضه المستفيضه المستفيضه
لك لم يثبت بها بل ما ان يثبت بها فما يقع الغشوة المستفيضه المستفيضه المستفيضه المستفيضه المستفيضه المستفيضه المستفيضه
الاشارة ان كان في المجلس حيث يكون المبيع من كذا انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
انما اشترى ذم بمثلها مستفيضه مستفيضه مستفيضه مستفيضه مستفيضه مستفيضه مستفيضه مستفيضه مستفيضه مستفيضه
ما وقع عليه العقد غير مستفيضه مستفيضه مستفيضه مستفيضه مستفيضه مستفيضه مستفيضه مستفيضه مستفيضه مستفيضه
بخصيصه فلا يثبتان اول غيرهما ولا الاصل لعدم وقوع الغشوة المستفيضه المستفيضه المستفيضه المستفيضه المستفيضه
كأننا بان سواها بطل المبيع بطلان العقد وهو الاصل وانما الاصل وانما الاصل وانما الاصل وانما الاصل وانما الاصل وانما الاصل
من غير التحسين بطلان العقد المستفيضه المستفيضه المستفيضه المستفيضه المستفيضه المستفيضه المستفيضه المستفيضه
العقد فيما يكون من غير تحسنه ودخوله فيما يكون من غير تحسنه المستفيضه المستفيضه المستفيضه المستفيضه المستفيضه
بطلان المبيع والعقد وانما الاصل وانما الاصل وانما الاصل وانما الاصل وانما الاصل وانما الاصل وانما الاصل وانما الاصل
الاصل كما يظهر من سبيل ما يثبتان الاصل وانما الاصل وانما الاصل وانما الاصل وانما الاصل وانما الاصل وانما الاصل
بملاحظة القاعدة المستفيضه المستفيضه المستفيضه المستفيضه المستفيضه المستفيضه المستفيضه المستفيضه المستفيضه
فيما صاد اليه رد اكل لشخص الصفة وعفا الضرر كونه مبيع لو لم يثبت قبل العقد لم يكن رد اكل الا اذا لم يثبت
الاستقصاء ولما كان التحسين خاصة بحصة من الثمن حالما كان قبل العقد اجماعا للعقد المبيع فيه فلا الاحتجاج عند الفرق
فيما اذا كان المبيع بالاجاز وبقيها وعفا فادام بدله اجماعا وبقيها ضرورة اتحاد الجميع من هذه الجهة وليس له
المطالبة ببدله اجماعا ولا العقد له مصافا الى ظهور الاجماع من المقتضى وليس له ارجاء بطلان المبيع من
بطلان العقد فيه وانما لو كان التحسين واحدا وموجب تحسنه الجوهرا واضطر لها لتكديبا بان يكون مخالفا لصفة
الواجب في المصلحة كان له التحسين من رد الجميع وامساكه لو كان الغشوة المستفيضه المستفيضه المستفيضه المستفيضه
الصفة على صاحبها وهو عسر عليه اجماعا لا خلاف في تحسينه لو كان الغشوة المستفيضه المستفيضه المستفيضه المستفيضه
لنفسه العقد وما قد علم على ذلك في كل عيب كما تقدم اجماعا لتمامه فانما هو رد المبيع بطلان المبيع بطلان المبيع
المعتمد ان البطلان في العقد له اقسام اقسامه المستفيضه المستفيضه المستفيضه المستفيضه المستفيضه المستفيضه المستفيضه
باعتقاده بالبيع والضرر الحاصل للمبيع في العقد المستفيضه المستفيضه المستفيضه المستفيضه المستفيضه المستفيضه المستفيضه

ان كان الفتن معتبرا والمفتن مطر وبالفكر صرفا وغير هذا ثم اعلم ان قولنا احد العومين في الفتن فانكنا
 مثل المنقبض من مالنا انكره وان كان بعد فان ظهر له شيئا غير عينه بطل لو كان في الجميع وبغيره لو كان
 النقص الا ان له النقص لبعض الصفقة وبغيره انما كانت اجنبيا او احد نواحيها كما ان الجميع بطريق الانعانة
 بان يكون كل جزء من الشيء وكل مستقلة جزء معين وفي كل جزء مثلا وفي صورة الانشا غير اشكال الفتن
 بعضه من غير انما له نفسه وح لا دليل على شقين غير ولو كان النقص بالافه يرفع اليه الفتن لطلان الفتن كلاه
 بعضا وان ظهر له شيء من جنسه فله الفتن ولو كان النقص احد نواحيها او لا شيئا مما هو مع الارش ولو كان
 بهما جزءا اخلا في الجنس في الخلق فله بعد على كونها غير شرعية واما على كونها جزءا فبطل الاشراف على التفصيل
 من تحت الجنس فمختلف من العدم في الاول والجواز الثاني من المقدار واعلم ان فيهما بجزء على التفصيل بين
 عدم جواز احده من المقدار وجواز من غيرهما وان اشكل فخذ ما يرفع عومين عن الثالث والتفصيل غير متحقق
 فيمنع بطلان فيما قاله وبغيره انما لم يكن على انما وضعت على نفع محقق ولم يقع الا بعد
 حصول النقص بغيره غير متحقق لا دلالة وليس ما يدل عليه بخصوصا ومعموم ولا فرق في هذا بين ما يظهر
 ان في الجميع وفي البعض الا ان بعض الصفقة وكذا الاخر فيهما كانا معينين او مطلقين اصطلاحا في النوع
 الوقوع بالبدن في بعض الصور فندبتم على انه يجوز اخلا في هذا في الاعرف فله عوض جميع ما يقع فيها
 فيتم عليه الفتن في الحارس فيمنع بطل اعتباره وذلك مما لا خلاف فيه لاصل الرجل قول اسم على المعنى
 وليس في المتن في جميع الاعضاء ولا مصاد على الاعضاء من غير فرق بين المسلم وغيره على ان باب الفتن بغيره
 لو كسفت خلافة من اقدم الاخذ فلو كان في الحاصل وغيره فان وجد ما يملك كلامه فيه وان وجد زاي
 شيئا في المسئلة الاربعة وان وجد ما يملك بحيث يمتنع في الفتن والعاذ مفي بغيره فلو اخذ في الجنسية
 مع شعبتها بطل الفتن ولا مثال احد العومين الجنين على ياد عينته ومع الاطلاق مع قوله الماخذ والبدن
 قبل الفتن في وجوده لوجوده مما خالفه انما دفعه الثالث من عوضا في قوله في غير الجنسية وصوره والاخذ ان
 يظهر منها ولو اخلا في الجنسية مع العرف حكم معينين او مطلقين او مختلفين لعدم نظر في الربا في الجنس
 او بعد فان كان الثالث فاما بيننا وفيه الاجزاء فخير بين الفتن والاخذ المحصنة وما لم يباحه وعن غايتها
 انما لمش مع جميع النواحي ما رعا القوايين مع فضل المقدار ما لا كلام فيه لا مكان في دفع الفتن على جوازها
 فانه من عند الماخذ الى ان قال لا يفسد كون النواحي المحصنة غير خاتمة خلافا للقواعد والاصناف او حوا
 الفهميد والكفاية ولكل الانواع اعراض عن الماخذ في الماخذ في الفتن وان كان النواحي المحصنة في الماخذ
 فلا يفسد النواحي بلا اشكال ومختلف على التما هو في كفايته قول بان له الفتن في الاخذ المحصنة وهو الماخذ والفتن
 كجميعه في ذلك ارجح المسند الخبر الجيز قول بان له الفتن في الاضاح بالجميع وهو خير المصنف في ذلك
 وعدا والاصناف الا الفتن دفع على جميع الفتن فلا يقبض عليه بل يكون له الحيا بين الامر الى ان في غير النواحي
 عن الخبر المصنف هذا في الفتن واما في غيره وكما في جميع النواحي الا الفتن الماخذ الجنين يكون احد نواحيها
 او الماخذ في الماخذ لا يقع لاسمائه على ياد عينته فخصه قد بولوا في الاخذ في الاشكال فانه
 لو اشترى شيئا او شيئا بمثلها عاذا على قوله ثم وجد بعد الفتن والمنا في زاي بطل الاشكال على قوله
 عينته قبل الفتن او بعد وكذا لو اشترى شيئا من عطف من ثم وجد العينين زايلا واما لو اشترى شيئا من

[illegible]

بان كان الحق معتقدا والمقتضى معك وبالعكس صرفا وغيره هذا ثم اعلم انه لو نزلت احد المؤمنين في الحق فاما
 قبل التخصيص فمن ما لا يكون كان عبدا فان ظهر القريب غير مبني على كون في الجميع وبغيره لو كان
 التخصيص الا ان له التخصيص بعض الصفة وفيه من انما اجنبيا واحدا عما والجميع بطريق الاستماع
 بان يكون كل جزء من التخصيص وكل مستقل في جزء معين وفي ثلث شك وفي صورة الاستماع شكل التخصيص
 بعد نفسه ما لا بد منه لا بد من التخصيص غير ولو كان التخصيص لا بد من جميع التخصيص لكان التخصيص كذا
 بعضا وان ظهر القريب من جنسه فله التخصيص ولو يكن التخصيص احدا والاشياء بان لا يوجد مع الاثر في وجه
 به في صواب الاختلاف والتخصيص في الحقيقة بعد على كونه من شرعية ولما على كونه من التخصيص الا في التخصيص
 بين مختار التخصيص من مختلفين او في الاختلاف في التخصيص من التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص
 عدم جوانب احده من التخصيص في جوانب من غيرهما وان اشكل في حده وانه عموما عن التخصيص والتخصيص غير متحقق
 فيه من غير التخصيص فيما قاله وبغيره لو سلم لكنه يترتب على انما وضعت بعد التخصيص في التخصيص في التخصيص
 حصول التخصيص في غير متحول لا بد من التخصيص ما يدل عليه بخصوصه ويجوز ولا فرق فيما ذكرنا بين ما في التخصيص
 التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص
 الوقوع بالبدل في بعض الصور فتدبر في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص
 في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص
 والتخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص
 لو كلف خلافة من التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص
 شيئا في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص
 مع تعيينها على التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص
 قبل التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص
 يظهر منها في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص
 او بعد فان كان التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص
 التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص
 خارج من غير التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص
 التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص
 التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص
 التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص
 كسعى في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص
 بعد ولا يفتقر الا في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص
 عن التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص
 او المعين في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص
 نواشري ديننا ومعتقنا بما عدا على قوله ثم بعد التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص
 عينه قبل التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص

معين او مطلقين او مختارين ثم وجد احد هاتين النقطتين انهما متباينان في الزيادة او النقصان
ممكن معين من غير ان يكونا في الزيادة او النقصان مع الزيادة بل مع وجودها على الزيادة فافقوا في الزيادة
اذا اشتري بشارا معك بدينار كلف قد حقه عند عوضا عما في الذرة ووزن له فزاد عند المذاق في ذرة خارجة
عن المعتاد بحيث يجد في الحرف والزيادة لا ينساع معها بل الميزان ونجد لو فرض
العقد فصح انما على شرط محض الصون واشتاء على الزيادة غير ضرر له عند ما على الذرة فافقوا في الزيادة
جزءا بينهما من الزيادة ثم لو فرض ان الزيادة وضعتا مع بعضها لم يجز بحسب الزيادة كان باطلا بعد الزيادة
لان ما قبض ليس فزاد ما يبيع عليه البيع فهو في بعضه فاما قبله فيما لم يزل الا انما خرج من الفرض ولما انما
فان علم ان الداع غار بها ودفعها اليه فحان فلا اشكال في ما قاله بل انما لان علم انها لا تكون الا على ما جاز
او بعد الاجل لمعا وضاع عنها وغيرهما كان في الزيادة فلما كان قطعاً ويكون في يد البائع اماناً لما يكتفي في الزيادة
وشرعية فلا فرق وكانت المصلحة في الدنيا ومشاعراً لا في الحقيقة فلو كان هو الكافي وبالعكس انما كان هو
البائع وبالشأ عند البلية كما لو اشترى بشارا بعشرة دراهم فدفعه احد عشر في الزيادة لاجلها بدينار
ما لو دفعه بدينار فزاد هو الا ينساع اماناً كونه اماناً في صورة التقابل ما لكتبة ما لا اشكال في بعضه بل في
فصلك اثر موضع وفان واما في صورة المحل فالحال ان تكون الزيادة على محو العقد والتموه والمحل فلو اشترى
خلافا لما عن الايضاً فصاحب المفاصل وحمل النواع والذات كونه فائلاً ويجعل ان تكون مقهوراً لغيره
الذي يتزايد على تعرضه بزيادة والمخوض بالبيع الصحيح والفساد مقهور على بيعه ملك الاخرى على النقصان
لا صالة البراءة السالبة في المعايير حيثما يقبضها بسبب مقهور عليه بل بانقبضها انما ما لكتبة فيكون كالمود
لا من المخوض بل يتم قطعاً كما هو ذلك اولى من كون محل المصلحة والافدام على احد فاما عوضاً لم يصح تبينه
للشئان ومقتضى العقد وسلم فلم يدل على الزيادة من العامين وهو على التبدل محل منع حصوله بعد
عكس الجواز له بغيره لا سيما بعد فاب لا اكثر على خلافه كما صرح به حاكم العلماء في الزيادة في كل من
او ما لكتبة ونجما من عدم علم المالك بما فضل الا عن قصد من كل النسخ في النفس في السعيا مع عدم علم المالك بها
ومل شيئاً ودفعها اليه وصدرت بغيرها المشهور عليها لكن لا ظهر هو الاول لما خفية الزيادة في الما لكتبة ولم يفرق
عدمها وانفسه ما ذكر من الفرق بينهما من عدم وجوب الزيادة على الفور بل عدم الوجوب لا بعد طلب المالك وحسب
وجوب الاعلام في الامانة الما لكتبة وبلا فها الشرعية فلا وجه لوجوب الزيادة في الاعراض فيما نحن فيه ولا في
ان الدافع عن غارها ملكية يتصور طلبه كغيره فيجب ان يفرق ما لم يطلبه خصوصاً اذا ظهر من خاله انه لم
يرض ببقاء ماله عنه او كان له حله من شدة اليها هذا ولو عين الحال بالزيادة فان كان في المحاس
فلا ماسر لما تزايد واخذ عوضه من دون زيادة ومقتضيه وان كان بعد فان جواز الاداء انما في الحسب للجنة
فيما لو كان ملكه فله ان يبيعها او يبيعها لغيره او يبيعها لغيره او يبيعها لغيره او يبيعها لغيره
الشركة فانه لا يضر في ماله وهو غير عليه اما الدافع فلا يلا بوجه عليه احد الموضوع بقاء عين ماله هذا
هل يجوز ان يفرح الزيادة ويجعله وكذا في الما فانه بعد تحقق الغنى المحل في الحسب وبلا فها
بحسب النوع ومعكم انما الظاهر المتصور انهم المستعينة ولا ذلك الا لو كان الزيادة هنا اماناً ما لكتبة
ثم اعلم ان فصول الكفايل والوازين للفاصل انما لا انكم هو لا في ما ينساع فيه غارده الاصل انما انما

[illegible]

بأنه يقال كل غيب في هذا الفن لا يحيط به شيء لو ظهر بعض الشيء مستحقاً للمعجزات الملائمة أن يكون بعضه
على بعض كان أن تارة المعجزات غريبة لا تتصور مع فعلها بأزمنة لاخر ولو كانت كثيرة في الغزيرة لا بالمرام
التي في حكم الحجة دفع لزنا وجهها الظاهر هذا الثاني ثم ما ذهب إليه المصنف من القبول أفيد على مستند مع انفسهم
المظهر التبر من وجوده لا يلبق ذلك ما اعظم في بعض النصوص في جام فيه ذهب بضعة اشرون من هباً وهذه فقال
ان كان نقد على تحصيله فلا بأس فيه كما قال بعض في رد في ان يفرضوا مستنداً بها الدعا من غير ان يمدحوا
اطلا من ذلك لا يجوز مع علم مكان الغيب في صدد في العلم مع الاسكان لما اضطلوه قطعاً ان في قول المصنف
ان حشا وبها غلبها يجوز نظرنا على ان التعليل يكون الا مع زيادة احد ما لا مع شأونها وهل يمكنه النظر في
في اذه الفتن على عجايبه من ابوجه هو علم الغيب نقد وغايبا وشدة الغيب على ان يوجب له ما يد من القطع و
معها ان ظهر هذا الاخير انما الغيب المركب السبوت ويخوضا الحلال ان كانت حاله بالفضة او بالذهب فلم يتدار
ما فيها انظر على احد القولين سبوت الجلس الحلية لكن حيزان في هذا الفن عاينها من الجلس او يوجه الثاني من غير
مشرط في النقد ولا يغير جنبها مع سواها ولم يمدحها بالاجماع المحكي في العلم والعموما السالم عن الغرض مع الفلا
النصوص المعجزه ضعفها بالشيء المحقق ووجوب صفات الجمع على بعض ما يقع عند سبوت عن الضيق الضيق
بنوع بالذات ما قال فاما كانت ضداً فل من النقد فلا بأس وان كان أكثر فلا يمنع وظهوره لا يمنع في
الكراهة كما قيل من نوع حلالاً سيما بعد ما يحفظ الشيا في فهم الاصح واخلاق في الداس ان المصنف عن بيع السيف
الحل في النقد بل يجلها حلالاً على علم السيف وفي كراهة الظن بالمقدار قولان ومجاناً ظهرها كانه قد علم
الكتابة ولا يثبت عليه بعض نصوص المقام ثم ان قوله من غير شرط اي من غير شرط الانها في عقد البيع حادداً
عن ان يمدح الزيادة المحكية هذا ما لم ان يحصل المقدار مع حصول العلم بالايجاب في زيادة الفتن اي لم يمكن زعمها
الاجماع الصريح بحيث يغير بنسب حليتها الا اذا ضم اليه شيء فانه يمتنع بيعها بجنسها لا بضراف الفتن التي في حليتها
والصحة انما يصح بعضهم كالمصنف وعرفوا ما لا ولن يثبت بجنس الحلية قبل والاعمال الشئ في انما يتحصل بها
شئ من المنع ومنع بزيادة قايها اظهرها بضراف المنع وهو بظاهره غير مستقيم لان المنع الى الضميمة التي ترون
ذي الحلية رفعاً للزنا مع ان العلم ان يتوضه معها الى علم الحلية لان بيع حزين الحلية والوا الفتن متا قبل
الايمان لكنه كذا مع ان لا يثبت مع قوله فيها معونة الى علم الحلية في كراهة الشئ في بيع وذلك واية وقد
جعله الضميمة وحسب الى علم الزنا كيف كان قد عرفت ان لا يجوز بيع ذي الحلية بجنسها مع العلم وانظر بما
فيما يراه الفتن عاينها بغير جنبها مع كل يجوز في سوتره المحل بغير جنبها مع سواها اسكن المنع ان لا يوجبها
ان ضم الى الفتن شيء من اضراف الفتن الى غير حلية والضميمة اليها والعموما الفصل والعموما والنصوص من
الجفر في عدم الزنا وهل يجوز هذا البيع من ذلك النسخ الا خبره لا شرطاً القاي من بيع الصنوع وان علم له شيء
اخر وبخصوص النصوص الضميمة المستقيمة كرواية ابي بصير قال سئل ان عبد الله عن بيع حزين الحلية
بالنقد فقال لا بأس به وقال وسئل عن بيعه بالقبض فقال لا تقدم مثل ما في قبضه فلا بأس ولو عطا العجا
ويعتق عبد الله عن المصنف ان لا بأس ببيع السيف المحل بالقبض منها انا فقد ممن قبضه ولا يخل في
قبضه طعاماً ولستة اشأ الى غير ذلك من الاخبار والذلة على اتبع من بيع المقدار نقد بالآخر فتمت
سواء كانا معاً أو لا وسواء ضم اليها شيء أو لا سبوت والمركب الحلاله والتمبا بالمرط بالذهب الفضة والتمسح

منها ان يكونا نابعين ام لا ونستشفاها. جواز التسبب لو ناع بجبته بقدره وبغيره فالشئ في مقابلتي
 الحادثة ودفعها او غيرهما فبسته كما هو صريحها مع عدم لزوم التقاض في غير الصنف الثاني من انواع ثوبا معين
 ودها مثلاً من صنف العشرين بل ينار لم يصح لهما ان لا عدم معلومية حصته لانه من الدنيا وكذا العكس
 بالثبوت والرجوع الى اهل الخبر فلما كان الثمن غير معلوم حين العقد فلا موصوفاً بوصف بصيرة معلوماً
 بطل العقد وبهذه مقتضى هذا التعليل الحكم بالجواز فيما اذا انتفت الجاهل لانه اذا انتفت
 البطلان للعقد من صنف عشرين فيهما بل ينار لمعاقبة مقدار الصنف عند التعاقد في حقه ودعوى
 لزومها له موعده ومن المتعارفات الاطلاق في مثل على عقد البطلان والناهيان عن مثل ما يدعي من ظهور عدم
 الخلاق من قبض بل بغير حقيقة من الاخر والحاصل ان التسبب من جن ثياب العلم والجهل بالثمن والتمسك بالحكم
 بالحق والفتن يد بعدد ما وهذا هو المستفاد من عبارة الاحتياط والاخذ انما سخر لولاء عداً مزدورهم
 بدنياً والاداء لهما منهم يقع لهما انما حصل التسبب او بكل واحد لعل نقد من السلطان ولعدم علم الدنيا
 بها لكن قد عرفت ان المناط في مثل المقام انما هو على علم المتبايعين وجاهلها واحدها حينه في تحقيق
 ناصبه تحكم من الصنف وانما فاذن التحقيق في حصة الماطة والفتن اشراط علم المتبايعين في نسبة التسبب
 من المستثنى منه والعدم وعليه ان كان يتبع نقد او علم التسبب شيئاً منها مع الاوقات جهلاً واحداً لهما
 او باحدهما او بالتسبب بطل وكذا التسبب لاشراط التقاض كذا الحكم لو كان ذلك ثمناً لما راجع كان باع
 ثوباً بدنياً وغيره وهم وحيث كان ابتداء على العلم والجهل بم كل بيع حين العقد ولو كان يتبع نقد وعلم المتبايعين
 التسبب بينهما مستثنى والتسبب منه حينه يقع لرفع الجاهل لكون جهلاً لهما واحداً لهما يبطل لهما ولو كان يتيه
 فان شرطاً استثناء الذي هم المتفاضل به وقت العقد والافتقار الى علم التسبب بينهما حينه والاطل بان شرط
 استثناء الذي هم المتعامل به وقت حلول الاجل بطل لانه لا يملك الاحتياط لغيره لكون ذلك الوقت كانه عليه
 رواية السكوني عن جعفر عن ابي عن علي عن رجل يشتري التسعة بدنياً وغيره من اجل قال فاسد فلعل
 الدنيا بغيره بدوهم وذلك لانهما عن ابيهم قال بكرة ان يشتري التسعة بدنياً وغيره من اجل قال فاسد فلعل
 من الدنيا ردوا بغيره من جعفر عن ابيهم انه كره ان يشتري ثوباً بدنياً غيره من اجل قال فاسد فلعل
 من الدنيا ردوا بغيره من جعفر عن ابيهم انه كره ان يشتري ثوباً بدنياً غيره من اجل قال فاسد فلعل
 يجعل ذلك بدنياً لانها لا يملك الاحتياط لغيره لكون ذلك الوقت كانه عليه
 غير فاصح لا يجزيه بالتمسك بل عدم الخلق في الجملة وبالملة هذه المتوضو تشتمل صور المسئلة
 هذا غير فاصح قوله ولو كان يتيه الذي هم من الدنيا بغيره من اجل قال فاسد فلعل
 لا يناع الجاهل لانه مناط العقد العاشر لولاء جسد درهم مثلاً بصف دينار مثلاً فيل والمقاتل الشيع وغيره في
 الجواهر بغيره الاستسبال لاجل منه فلا حرج في كان له شئ ديناً بمقتضى حمل اللفظ على حقيقة اللعوبة ولا يملك
 التسبب بصف صحيح لعل كونه شوق ديناً حقيقة لولاء بل بما هو بصف ديناراً وشوق ديناراً الا ان شرطاً او بطل
 بدنياً بصف من بصف لثمن عرفا بان يكون في البطل بصف الدنيا السكوني الصحيح الذي يعمل به وبغيره
 اليه الاطلاق او ينطبق به خلافاً للتدويرة حيث حكم بالبطلان مع عدم التبيين اذا اختلف لغير الجاهل لانه وفيه
 المنع ان يجعل حداً كشرط التبعين للغير فلا جاز ان لم لولاء غير شيئاً آخر بصف شيئاً ما غير فان اعطاه شئاً ديناً

فقد يرى فان اعطاء دينها او محضاً فقد نالوه خير ثم لو شرط اعطاء الدين البقي لزم لعقود المؤمنين عند شرط
وكذا الحكم في غير الصلوات كبناء المسكن او لياخذوا ثوباً ليعتصموا به من الدنيا في الفضل شياعاً ولا كذا
والفضل مع سواء كانا تزييناً ايماً لا وسواء كانا مأسوكين ام لا وبما يقع بخصوص جزئها او باجماعها فاختاره العلم
فيما ذكره الفقيه من عبادته ليقابل الحق كما تقدمت من ان لا وسواء كان لهما في هو انصاف او كونه وسواء كان
الصانع هو المال للمالك وكيله ثم ان هذا في حضوره عند المالك المالك ولما في حضوره المالك فيجب على الصانع او كونه
ان يصدق بما يقدر بعد بيعه بالحق المتقدّر عن المالك مع الصانع بالاختلاف في وجوب الصدقة صغيرة كما في المال
ام كبراً مسلماً كان او كافراً او غير ذلك لان الزيادة لا يميز بينه فاعلموا بوجوبه من ان كانوا مضمينين رده المهر والا
بان كانوا مشتبهين في حضوره وقت على الصانع لعدم اليأس من معرفته صاحب الشرط في الصدقة بما له وهل يوقف
ح عليه اخيراً او اجاباً ان وجد حاكم غيرهم عليه فيه اشكال من انه ينزل من نصيب الحق ولو يجرى به ومن انما
مسلطون على أموالهم وان كون النصيب سبباً للاجتناب غير معلوم بل هو معلوم في اكثر المقامات كما لا يخفى على
المتبحر وفي غير الحضور يصدق به ما لا يملكها من خصوص الحارة في المال الجوهري والمخير في خصوص
المقام في احداهما فكيف من الثواب ينفعها اصنع به قال مضمناً بما مالكت اما لاهله قال قلت فان فيه زهبا
وفضة وجد بها باني شي ابيع قال غير بطعام قلت في فراير عصابة بها قال نعم وفي ثا في عن زهبا
الضاهين قال فانا بغيره قال لنا شطيط ان محلة من صاحبها قال قلت لا اذا اخرجت من خصوص قال بغيره شي بغيره قال
بطعام قلت ان كان في فراير بخت فاصله قال نعم وصلى الله عليه وسلم كما قال عبد الله في ارباب من يجبر بالعدل هل يجوز
البيع لغيره من اشياء به عليه لا زهبا اظهرها الاخير لا في الاثنين وقد فخر مع ان خصوص المحرور له لا بدل الا في
جواز البيع فلا دليل على الجواز من غيره هذا مع وجود الصانع واما مع فقهه او عند حضوره فلا يتبين فلو لمحا كره
وان جاز ذلك لم يحرم كجواز البيع من سنونف به عليه بغيره نظر الى اطلاق النصوص في الجواز في المالك ثم البيع
على نقد بوه هل يكون من باب الهبة او لا وهما ان قولهم الاخير لهما التصرف العوضا وعليه فظهر انما ان نقد
البيع وتحريره من بغيره بل فيسره في جميع ما عين له المالك الشراية ولو انما ان يبيع بها فهو من مخرجه لا من ضله فلا
يشتر الى التمسك المحلل ولو علم الجبال لا يمكن رضائه به مع الاستعداد المستفاد من النصوص في اطلاق الفقه ثم ان الغرض ان
عكس ما في الفقه حراً فخرجت وعلى قول قوي في انصاف نقد علمه والمالك حكم رضائه لعوم على الجواز
او لا والخبر المتفق بين ثابنا بناء على ما فهموه من ان الصدقة في المالك من بعض الصانع وله ان يوفو وينفقها
من النصوص الواردة في القطة غير الحرم ثانياً ويمكن المناقضة فيه بان يقع المالك منها ليس اولى من من الفقر
او اريد ان يمان في القطة والحرث بعد التصرف وظهور صاحب وعده رضائه فقهه ويجوز تسليته حاله كما لا يرد
به لصاحبه كما في البيع بل لعله الاولى لئلا يمتنع من الصانع وكذا كان معك على الحكم المتعارفين في مجهول المالك فثبت
من باب الحكومة لله والقرع وعو على المالك مفارض قوله نعم وما على المحبين من تسهيل والخبر ان تصرف في
مواده ولا يتحقق الثمن بغيره المصدق بحيث يكون ظهوره عند صاحبه وظهوره عند رضائه واما له انظر النصوص
والفتاوى وعليه هل يكون عدم الرضا كافياً عند سببها لهما اظهرها الاخير لهما الخبر ثانياً وعلى ما فيه ومنه
وطريقه لا يجب علم صاحب المثل والفقول انما هي صدقة لا تحصى المصالح المالك فان كان نيته نفعه
الصدق في الآخرة وان كان نفعه في الدنيا وهو نوع الصانع ولما فيه فلا يشك في عوار لهما ان من خوفه على

فیضانِ ایشیا

[illegible]

واشتهر له على الغزو والجمالة ولعلك يفتي في مقابل النفس ومما عدم التمكن من التسليم ولا الجوع على الشرع كمن
 عندكم ميثاقا وبين الناس الغنم والنعيم المستقيمة المشتملة على العبد مملوكا ومعه مائة كبحه الطبع على
 فعله لما اذا شئت لك شخص جملها ستره من شئت كثر وان لو شئت لك شرطا فلا جناح بزيادة الشرع على
 وجهه الاخرى عن عذر وان اشترطه تلك من غير مثل ان يطلع فلا بأس به ومما قد راعى الله من شرع الجوع قبل
 يصلح شرطا على ان يجرى ما قلناه قال لا الا ان يشترط معها شيئا غيرها فطيرة او بقلا يقول اشترط فذلك هذا
 الرطنة وهذا الخلل وهذا الجرح كذا وكذا فان لم يجرى التمسك كان راس مال المشرع في الرطنة والبقل وغيره
 شرع سكتنا باعلا عن عذر رجل شرفي ثمة فصل سنين او ثلثا وليس في الارض عذر ذلك الخلل قال لا بأس
 الا سنة ولا بشرط يهدد وصاله وحمل في بيعه لم يقدم معضوما كغيره في البيع الشاكر ان كان لا يبيع لمن
 يجرى وكان ابو جعفر يقول ان بيع الحائض من الخلل والشهر سنة فلا يباع عن حتى يطلع ثمره واذا بيع سنين
 او ثلثا فلا بأس ببيعها بعد ذلك يكون فيه معنى من الضرر عن هذا من المصنوع الا في البيع على الجواز على عدم
 البلوغ والاطعام المستلزم للظهور وان كان آخر الجواز وهو التصرف في السنة فذلك والمطلوب على التمسك
 وشبهه من الدار خيرة القدر من القبض والتمسك او غيرها بغيره سلبا من غير الدار لغيره لا في الخلل حولا وانما
 خطه بطم وان شئت ان يشرع سنين فاعلم ان مثل هذا لا يجرى بغيره منها بغيره بقايبه من المصنوع
 الخلل وقال كان ابو بكره شرع الخلل قبل ان يطلع ثم لا تسد ولكن سنين وثلثا كان يقول ان لعل هذا
 السنة الاخرى قال لا يوجب مسئلة عن شرع الخلل والفاخرة قبل ان يطلع فبشر سنين انك سنين وانما
 قال لا بأس به انما يكره شرع سنة واحدة بل ان يطلع فماذا لا في سنين وفيها بغيره من المصنوع
 شرع الخلل والكرم والحق ذلك سنين وبيع قال لا بأس به يقول ان لم يجرى في هذه السنة فخرج في الغالب ان
 سنة واحدة فلا بأس به حتى يطلع وان اشترطه ثلث سنين قبل ان يطلع فلا بأس بها بغيره على بغيره من المصنوع
 موقوف قال لا بأس به من شرع الخلل سنين لعل قال لا بأس به قول ان لم يجرى العام شيئا العرج لقال لا بأس به من المصنوع
 من غير الاول بان لم يجرى في هذه السنة خرج من الغالب انها بغيره من المصنوع ولا
 حظر منه رجحا لها سندا بالصفة ولا لا بأس به لولاها على العلة والجعل ان لم يجرى في مائة من غاير المرام
 فاما مدحها ولا جلع مشكلة لان الاصطلاح لا يذكره صريحا ولا مقرر للمنع الاجابة والحقيقون في الجاعل بالصفة
 انهم صريحا وصريحا لا لا ولا يجرى منها كذا لذلها التهمة بغيره من المصنوع والحكمة كما صرح به غير واحد من المجلة
 حجة من الحقيقة لا من الشايع كذا وان تكون جماعة كذا في انما الاجماع انهم حنفية حصرها في الصدق
 كالوصية وغيرها فلم تكن انفس من الاجماع المجردة بل بالصفة التهمة صارت الجواز ومفوضة وان كانت بغيره
 مع انها منعها بكون في بغيره على الحكم على مثل البلوغ وفي غير ما على مثل الطلوع وفي غير ما على مثل الطلوع في
 المخرج مضافا الى ان النفس يعقده من عارضه صدره الكيفية عدم الحرفة والطلوع ويزيل الكيفية الطلوع قبل البلوغ
 ولو سلم ان الصدق مطلق فان كان يطلع في مائة من مسئلة الجماعة مجوزة كما شيئا مفصلة ولو سلم فالمرجع في البيع
 لا كثر ولو سلم فالمرجع الى الاصول الشرعية وقد عرفت انها للشرعية وما عني غاية المراد انما الجاعل بغيره من المصنوع
 نيبا وبغيره من المصنوع له من سائر التواقل لا يفتقر على الجواز ام لا مفضى نحو قوله ومصر الخيا المانعة الاضطرار
 مفضى عدم صدق الخيا العبد للنفذ ولا تنفذ الاول وهل يصح جملة شرعا في ضمن عقد الا نال في البيع كل موقع

انما يثبت

لا يبيعون من بيعهم ان يبيعوا من شرط ان يبيعوا فذلك لم يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية
فليس شرط لكن يشترط ان يبيعوا على الملكية الفعلية ولو شرطه وبيعوا بغيره لم يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية
وبعد وصلنا الى حكم عام واحد الا وهو ان يبيعوا على الملكية الفعلية وبيعوا بغيره لم يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية
صفتها وهي كونه كذا با وسند ولا يجوز بيعها بغيره ولو شرطه وبيعوا بغيره لم يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية
سبعة مشغلة من ثمنها او من غير ذلك لا يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية وبيعوا بغيره لم يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية
او كانا لها يبيعونها من غير ذلك فذلك يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية وبيعوا بغيره لم يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية
يطعم بها فالحكم في ذلك يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية وبيعوا بغيره لم يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية
مطلقة الا انها بالمشغلة مشغلة فذلك يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية وبيعوا بغيره لم يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية
مفادها لا يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية وبيعوا بغيره لم يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية
المذكورة في النسخة المذكورة انما هي اربعة عند الحاجة الى بيعها او كراهة الرضا في البيع ولو لم يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية
وبعد الوفاة به وبكيفية لا يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية وبيعوا بغيره لم يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية
بما اصابه الا ان كانا معا فذلك يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية وبيعوا بغيره لم يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية
عند ما كانت لا يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية وبيعوا بغيره لم يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية
وفي الخبر يمنع ان يبيعوا بغيره وفي من لا يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية وبيعوا بغيره لم يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية
لو فاعل لا يبيع بغيره وفي من لا يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية وبيعوا بغيره لم يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية
بالاصل فلو شرط المبيع في الاصل فذلك يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية وبيعوا بغيره لم يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية
الا فان كان المبيع في الاصل فذلك يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية وبيعوا بغيره لم يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية
او يبيع من شرطه في الاصل فذلك يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية وبيعوا بغيره لم يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية
الا ان يكون منقطعاً فذلك لا يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية وبيعوا بغيره لم يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية
البيع والبيع سنيين او ثلثاً فذلك يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية وبيعوا بغيره لم يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية
فما يبيعها او يبيعها بغيره مع ذلك فذلك يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية وبيعوا بغيره لم يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية
القبلي قبل ان يبيعها او يبيعها بغيره مع ذلك فذلك يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية وبيعوا بغيره لم يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية
كان لكن بشرط ان يبيعها او يبيعها بغيره مع ذلك فذلك يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية وبيعوا بغيره لم يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية
وفي كونه لو باعها بشرط ان يبيعها او يبيعها بغيره مع ذلك فذلك يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية وبيعوا بغيره لم يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية
العادة والمعتقين والعبد او باءا كان المبيع هو المبيع فذلك يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية وبيعوا بغيره لم يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية
شرط البينة بعيداً عن الكراهية اصله بان لا يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية وبيعوا بغيره لم يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية
منها رضى منها وتارة فالبيع الى الغاربية وهي التميز في كونه التمسك على عدم جواز البيع مثل مبيع الصلح
لوسم فالعادة نفعية اصلها ان لا يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية وبيعوا بغيره لم يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية
الحاجة الى تميزه مقدراً والبيع الى الغاربية اصله بان لا يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية وبيعوا بغيره لم يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية
الملك مشغلة عن اصولها وبغيرها فكيف اقول تلك لا يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية وبيعوا بغيره لم يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية
بما ذكرنا في قوله ما بين قيل كما هو المشهور بين الامتياز لا يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية وبيعوا بغيره لم يرد له الشرط بل لا بد ان يبيعوا على الملكية الفعلية

التفتيح في التمهيد بين والحق والعدل في كثر كثره والفتنة في غيرهما من كثره وقيل وهو من التفتيد وسلا لانه
برامج في الصحة والعدالة لانه والحق والعدل في كثر كثره والفتنة في غيرهما من كثره وقيل وهو من التفتيد وسلا لانه
الفتنة معاً والحق والعدل في كثر كثره والفتنة في غيرهما من كثره وقيل وهو من التفتيد وسلا لانه
ميرج الخلاف وظل السطوع والفتنة معضداً بالافتقار كافي في فتح وملتصقاً بالفتنة من حد الاستفان
الناحية من بيع الثمرة وسئل بل وصلها منها الفتوى بانها تسمى عن بيع الثمرة حتى فهو يفتقر بغير
واثر عن عن الخاصة وهو ان بيع الثمرة قبل بدو صلاحها وهي خضراء وعن بيع الثمرة قبل ان تروى عن
بيعه قبل ان يفتح والفتنة هو الرخصة وانها التصرف في الثمرة كبيعها قبل ان تروى عن بيع الثمرة قبل ان تروى عن
على نظم وعونه مؤلفاً في بيعه ويصنف في البيع وان شترينه في سنته لاحد فلا شتره حق شائع ويصنف في
صدراً في كونه الخ وبذلك انما يكره الخ ومؤلف في البيع في كونه الخ وبذلك انما يكره الخ ومؤلف في البيع في كونه الخ
الربيع الشامي ذابغ الحارطة في الخ والشر سند فلا يباع عن حتى يبيع عن غيره وعبر في شري وبنها يفتقر عن
جعفر عن غيره سئل عن بيع الخ اكل اذا كان زهوا فقال ان استأب القبر من الشجر هل يبيع ويشترى وتما
يبيعه من غير الخ والشرع على جواز بيع الخ اذا اكل لا يجوز بيعه حتى تروى فقلت وما الزهوا
جعلت ذلك في البحر ويصغر وشبه ذلك ومما رواه علي في بيع الثمرة عن الحسن عن رجل اشترى سنانة فدخل
وتشرب منه ما زاد اطم وفنه ما لم يطم قال لا بأس به اذا كان فينا ما زاد اطم قال وسئل عن الرجل اشترى سنانة
فدخل وشرب منه ما زاد اطم وفنه ما لم يطم قال لا بأس به اذا كان فينا ما زاد اطم قال وسئل عن الرجل اشترى سنانة
الفضل لها في ذلك لو توفى سئل بالبيع لله عن بيع الثمرة قبل ان تروى عن بيع الثمرة قبل ان تروى عن بيع الثمرة
بيع له على قدر ذلك فبيع الثمرة كله خلال وغيرهما من الثمرة والفتنة في كثر كثره والفتنة في غيرهما من كثره
بلوا ومن بلوا ولا ذاك ولا الاطعام والام من الاذنة وضوء الشد كالذلة في بيعه منها غير ذاق بقدر
الايجاب بالثمرة والفتنة في كثر كثره والفتنة في غيرهما من كثره والفتنة في غيرهما من كثره والفتنة في غيرهما من كثره
ولو قبل الداء بالالوة واما الكراهة فليحتمل انما هي من سببها من الامانة في خصوص التصرف في الثمرة والاشفاق
كيفية الخ في كثر كثره وسئل عن رجل اشترى الثمرة من ارضه فقلت مؤثره في كثر كثره والفتنة في غيرهما من كثره
في ذلك الى رسول الله وكافوا في كثر كثره والفتنة في غيرهما من كثره والفتنة في غيرهما من كثره
لم يجره ولكن فقال ذلك من اكل من ثمرتهم ويحتمل في ذلك للصلح من ان يخلو بالثمره فابعد واسمى الثمرة
الكر او كثر والعد من الخ قال لا بأس فقلت فذلك بيع الثمرة قبل ان تروى عن بيع الثمرة قبل ان تروى عن بيع الثمرة
صدنا عظيم فقال اما انك قلت ذلك فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل من ذلك فظالموا فقال لا يباع الثمرة على يد
صلاح امره في بيعه في كثر كثره والفتنة في غيرهما من كثره والفتنة في غيرهما من كثره والفتنة في غيرهما من كثره
عليه زيد سئل يا جعفر عن الرجل يبيع ثماره في ثلث ثلثين فقال لا بأس قال واكثر الثمر
عن اشياء من الخ في كثر كثره والفتنة في غيرهما من كثره والفتنة في غيرهما من كثره والفتنة في غيرهما من كثره
عليها هذا كله فقال ظنهم معوا حاش رسول الله في الخ في كثر كثره والفتنة في غيرهما من كثره والفتنة في غيرهما من كثره
ان يسئل يا جعفر عن رجل اشترى الثمرة من ارضه فقلت مؤثره في كثر كثره والفتنة في غيرهما من كثره والفتنة في غيرهما من كثره
فقلت له بيايع الناس الخ فقد اكل العام فقال ما فعلوا فلا شتره الخ العام حتى يطمع به ولم يجره

المخلوق لا مطلقا للبعث والميل المشرف على الزوال ولا يمتد ذلك كما قال الفاضل لا ينفذ بها الا وجودها من الزوال فلا
يميزها الموجود كما هو واضح والمراد من ذلك الصلاح في الظاهر فيستقيم من معرفته والافعال النانوت وان يصير
او يتجزأ وهو ذلك هو المشهور المعروف بمتا لا يحفظه ولا يحميه بل كما وان تكون اجزاء معصدا بها
في نظره قد يدي احكاما ان النانوت بعينه مرة الخلق وعلاوة على ذلك النانوت والافعال والحالات على ما
الا في ثمة الخلق خاصة واما الزهو فقد عرفنا انه منقذ راية على جلي من زهو حتى على غير ذاب الوشا
والبسوي المفسر له وما في حقه من الحق ما قال وفي ان يتابع حتى نزهو حتى يصير اذ هو المفسد
بالاخر حتى عن نيج الثمرة حتى تنقضي قتل وما الشئ في حال خروصه فيقول انها والافعال في ذلك لا تسمى
عن نيج الخاصة وهي ان يتابع العار قبل ان يبدد صلاحها وهي خسران قال وفي عن نيج الثمرة قبل
ان نزهو ونزهو ان نزهو ويصير في كل لا طعاما لم يدم صيرته في طعام قبل النانوت والافعال صيرته
متا رافيله كما ان لم يخلق البلوغ قبله لا لا لا يجعل البلوغ الا فينا للمحددين والبعث اليه وهو في الخلق
لم يتحقق قبله كما ان لم يخلق الا انسانا لا بعد حصوله معينة فاذا حصلت بطلان عليه وهكذا في جميع
استعماله لا في حد كل شيء محسبنا نظر الى موارد استعماله لا في كل شيء والافعال لا في حد كل شيء
عن ذلك النظر الى موارد استعماله لان اهل اللسان وكواهمها اجل عليه يعرفونها واولم يفعل المراد
بيان اختلاف مراتبها في الشدة والضعف والغير بالان لم يكن ذلك المقصد والافعال في الاشارة على
الحل في اوان يبلغ مبلغا يؤمن عليها الفاهة والمخرج في ذلك الى اهل الخبرة وفعل ذلك الجميع بين طاعت
حبه في بصيرة واما من نزهو من الافعال ويحكي بغيره فلا يخافه الا في حد حتى يبين ان الاشارة عليه
غيره حتى يبرعنا لا محض بغيره واما ان يبق الجميع ان علم الجميع ان الثمرة من الافعال لا يزدفع الفتن
من دون عوض من ان بناء الجميع على الحماكة والتعريف الحنة لبيان فصول تلك الغاية وبيان الخبر
افضل بعد الاصل والاحرار وبقيل صيرتها رطبا الا انهم منوع ولو سلم ضمير معنى عند العرب وكيف
كان فاذا ادرك بعض ثمره البسما الحنة في ذلك صلاح بعضها دون الاخر بعد الظهور وان جميع ثمره كجمع وان
اختلفت اجناسه واما عندنا فذلك لا يجمع كما عن المختلف والصحيح معصدا بما في ذلك بانه موضع
وفاي وبما في ارباض من خلاف كل ما هو في النصوص المستفيضة العشر في الفقه كحكي بغيره وادرك بعضها
الحج والتحليل قبل الفار او اثنين لك بعض جملا ومثله في اربع واسماء على الحاشية وخبر على ذلك خبر
بعضنا الى ما قيل من ان لا اشكال في جميع ما يدر صلاحه من غير محسوس شرطه ولا انضمام في غيره ونذكر
عدم الاشكال فيما يدر صلاحه مع القيمة في الاحمال عدم صدق القيمة ولكن لا يبين ان في صدقها
لوضع البسما الغير البسما في البسما لان المقصد قال وادرك ثمره في تمام الخبر جميع البسما لا في ارباض
وما في الشئ في ذلك وما عينا عليه الاجماع في الاول فيقتضاه معقول القيمة بل في عدم حصوله
القيمة في ذلك في بغيره من ربحها في اخلاق دليل المنع ولا في كل بستانه كما يدل عليه من في خارج
الا بغيره من عدم صدق القيمة كما هو عندنا من الخبر على موارد الاستدلال لان تعريفه في مجموعها
استعمالها في البسما به باهتر لانه لو كان في ذلك الا في جميع له غلة فادرك جميع ذلك كله حلال وادرك
سائر بغيره في الاصح كما ان في عدم من عرفه من الجاهل في القول على الاجماع غير معولة وادرك المنع لغيره

ومثلها حال توهيد ذلك من غير تدخل الاول الحزم بالاختصاص ففضاها المثل والتمثيل على غير المثال انما هو للمميز
 حملها والتميز وتقدمها عن غير التميز سئل عن الفاعلة من يحمل بموافقا الى ان كانت فاعلة كثيرة في موضع واحد
 فاعلم بعضها بقدر حيز الفاعلة فاذ كان نوعا فلا يحمل حتى يعلم فان كان انواعا متفقة فلا يباع منها شيء حتى
 يعلم كل نوع منها ثم يباع لذلك النوع فذا صرحنا معارضنا لذكر الجوزة مضانا الى اشتماله على ما لا يقول به
 الفاعلة على ان ومنها عن الشوهر غير خائفة كما ان اغلب ايات على الغريب والاضطراب يستعمل في حمل
 ضم لثمة المتخذة الى الموجوده اليه بذاصلاحها الام لا وهو الاول للاجتماع الحكيم والمقصود المستوفى
 كقولنا في بغيرها انما هي في شياها الزينة اعوام مع ذلك العام واكثر من ذلك الاول ومعتبره اي لا يبيع اذا
 بيع سنة او سنتين فالا بأس في بيعه بعد ان يكون شيء من الخضرة من سنة الفاعلة وعن الغنية يجوز بيع الثمرة
 الموجوده بعضها الموضع وجودها فيها عندنا وعند مالك في عقد الوطء وبعض الثمرة بئاع مع الخضرة ذه
 في ذلك السن مع سواء اخذ الثمر وكسرت وسواء اشتمل الحظن واخذ وفي كرم يجوز عندنا بيع
 الثمار بعد بليل صلاحها ما يجب بعد ما في تلك السنة او سنة اخرى ووجه قال مالك وطا البعده كونه من
 السلمان لا نقول ويجوز بيع الخضرة بعد انضامها لفظان كما يجوز بيع الثمرة الظاهر وما يجوز في ذلك
 السنة وفي غيرها مع ضبط السنين وفيه لان الحكم فيها بمنزلة العنقبة الى العدم سواء كان الخضرة
 من جنس الثمار بعد ان يزرعها او بعد ان يزرعها من غير ان يزرعها من غير ان يزرعها من غير ان يزرعها
 قد مضى في ذلك الاجام ويمكن استظهار الثاني من الدور في لا يجوز ان شرط الخضرة من الثمرة في ذلك السن
 غير ما بيع حصر السنين سواء كان في المشرق من جنس البازر او غير حيث جوزه على نحو الاشرادون الاضام انما
 من الغرير للثمن ولعل بعد منه من المباحين ولا ان ذلك الاضام لفاعله من ماله واما الخضرة فليقولوا الموصون
 عند شرطهم وعندها فاشعر انما في عدم الثمرة في مابين الخضرة والمثلية وباعها من الاول او الثاني فالت
 للجوزة في الاخرى بشرط الاضام الى الموجوده كالعقد في الاول اجابته ولا في بين اتحاد الحظن لخالته كما بين
 السنة والسنين ولا بين البسما والبسما في ذلك لا تلاوا ان تصور معنا قد الاجماعا مضانا الى غير
 من شرط السنة بعد الفرق بين الواو وما لا يفيح فلا يجوز بيعها اي ثمره الا في قبل طهرها عام لا في
 كما في الثمر والذكرة كالا يجوز بيعها حتى يبدل صلاحها بالنقص من التقدير كبيع الحبل المشتملة على الكرم و
 القتل والثمار ويصح بيعها المشتملة على القتل والفاعلة ومعتبره اي التبع المشتملة على القتل وهو ثمة عاد لثابته
 عن بيع الفاعلة حتى يظم ويدل عليه محققين بشرط التقدير بل بلغة انما قال في ثمره الشجرة قال لا بأس بشرائه اذا
 صلحت ثمره فقبل له وذا صلاح ثمره فقال اذا عهد بعد سقوط وده وموثقة لآخرى لعمارة لعمارة من الكرم
 على حبل بغيره فقال اذا عهد وصاله فوذا ثم الخضرة والبطيخ ورواية اذا صار وفا وفيه ذلك اعلم ان من يبيع الخضرة
 وظاهرا ويبيضا فاما الاستيعاب الخيل في الاحكام والفرق في الاماخر بالذليل بعد اى مدد وافتتاح في الاما
 اى بعدد الحب لا يشترط زيادة عن ذلك على الاشبه بل كما في انما شهر وعن النبي بعد اى مدد وافتتاح في الاما
 نسبت الى المثرة ولعل الاضام دائما يكون بعد ما توالف واما هو طمخا من بشرط فقال اذا عهد بعد سقوط
 وده وموثقة فقال اذا عهد وصاله فوذا ثم الخضرة والبطيخ ورواية اذا صار وفا وفيه ذلك اعلم ان من يبيع الخضرة
 الثمرة ما تطلقه والمثارة خاصة بجانها وان ذلك حرام من بيعه بغيره وهذا صافي في جميع الاماخر المثرة كالتمس

والفاح والمنفجر والكثير من غيرها بل هي الضرورية التي كما ينطق بالحق والحق والحق والحق والحق
واما هنا وفي المبدأ القبول ان بها اصل مختلف فان كانت الميزة ما نحن او منور او منقح عند اصلاحها
حصول هذه المزايا وان ذلك كانتا متبعتين فان قيوته وهون وجودها في الماء المحلوي ينصون فيها وان كانتا في الاصل
مثل الفتح فان علوا وطيبا كما هو ذلك ان مثل النطق فان يقع فيه النطق والوقوع في النطق وان كانا في
بعض من النطق وانما ما يتورع في النطق ان ينشر او يندون فينقل في الكرم ان يستعمل النطق وان كان مثل
الفتا والفتا والفتا لا يتغير ولا لونه فان ذلك بكل صغار اعيد وصاله ان ينشأ هو عظم فيضه ويخون
ما عر له انما لا ينسب انما ينشأ هو عظم النطق في بعض النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق في بعض النطق
المتصور في النطق في بعض النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق في بعض النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق
ما عر له في بعض النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق في بعض النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق
الادراك في النطق في بعض النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق في بعض النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق
او سطها لا ينشأ في بعض النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق في بعض النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق
كل شيء بحسب ما قلنا من ذلك انما لا ينشأ هو عظم النطق في بعض النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق
النانون وغيره من النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق في بعض النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق
يقال في ذلك انما لا ينشأ هو عظم النطق في بعض النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق
مكة في بعض النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق في بعض النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق
يجل المطلق على النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق في بعض النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق
ثم بناء على هذا مع النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق في بعض النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق
والنطق في بعض النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق في بعض النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق
حنا ونفقنا في بعض النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق في بعض النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق
ثم شيئا قبل النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق في بعض النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق
واو كان النطق في بعض النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق في بعض النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق
فوقه ونفقنا في بعض النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق في بعض النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق
الان ينشأ في بعض النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق في بعض النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق
كالبعض في بعض النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق في بعض النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق
يعبر مع اصوله ومنه ما كان باردا كان النطق في بعض النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق
الاسفل بعد النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق في بعض النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق
قبله فاعلى كالاسفل في النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق في بعض النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق
كان في النطق في بعض النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق في بعض النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق
عدا ما عر انما لا ينشأ هو عظم النطق في بعض النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق
النطق في بعض النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق في بعض النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق
انفقنا في بعض النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق في بعض النطق انما لا ينشأ هو عظم النطق

[illegible]

الاولى الوجوه فاصبح الموقوف وقطع من القصة والقصور المعبر عنها فمقدور على خلعها السليمة الاجرام من
جواز بيع الميراث وان اختلفت الى الوجوه فعل يجوز فتم الغير لظا اهرضها الى القاهره الموجوده كالى الاما لا انفس
انزلا شكالى جوازهم حكم اعتبره الى التبع الشافى المرسل كالموقف الخاضع سواء كانت في حبس او حبسناين خلافا
للقبيضة الاستا بحيث يجوز فى الاول دون الثاني فاصلا على كمال المتقين وسواء كانت من نفس يانث ولا يانثا
او من خلفا منها بان عتلت المقتضى الى القوة او امكن كما يدل عليه موقوفنا عاير من يجوز فتم الرطنة والقبول الى
القتل مضنا غالى ان ما يثبت من مقتضى الفنا وبالنظر الى كمال الاما ومطابقا الى التجرى وسبلا انصرا وكيف
كانت يثبتها على الخصم وبما بقولا او غيرها من غير هذا قيد مع الاطلاق وحيثما قطع او التبعة فمقتضى البيع
اصولها وبغيرها مما يثبت من الميراث لا لمقتضى غيره واقام للميراث سواء كانت الاصول باهرت على قبضه فخر كالبائع
او كانت مستوزة لمعها كالرطنة والقبول وذلك لان مقتضى الفنا والميراث لا يخلو من كمالها وقبولها الى الميراث
فى الخصم وبغيرها مما يثبت من مقتضى البيع على السبيل الاطلاق وبشرط التبعة وانقطع الميراث مع غيره كل اصل يثبت
ولا شرط بين كونهما صادرا وكذا لا يبين كونهما موقوفهما ولا قوة شرطه اولا وانما من غير القوة فان كان بيع الاصل
مبطل فلهذا القوة فانما هي ملتزمى خلا او سخر او مخصص لا من مقتضى ملكه فمقتضى له وان كان عبدا ففى القتل
ان كان قبل ان يملكه كى حلت كان عبدا فمقتضى البيع ولا يخلو من كمالها وان كان قبل ان يملكه القوة
فمقتضى كاض عليه في ذلك فاما لا يملكه دخل على الميراث وان كان قبل ان يملكه القوة فمقتضى البيع بل باق على
الاصل فمقتضى فمقتضى لا ينفذ ولا يملك ثمة فيكون لا يخلو وان كان عبدا فمقتضى القوة فمقتضى البيع بل باق على
على ملك باقية مستوزة كانت وانما على الميراث لا يملكه فمقتضى البيع ولا يخلو من كمالها وقبولها الى الميراث
والقوة الا لا يملكه فمقتضى على الميراث لا يملكه فمقتضى البيع ولا يخلو من كمالها وقبولها الى الميراث
الدخول فمقتضى عرفهم ولا خلاف في شيء من ذلك كعلى جاعده فمقتضى البيع ولا يملكه فمقتضى القوة فمقتضى البيع بل باق على
ان يكون اجبا عليه فمقتضى لا يملكه فمقتضى البيع ولا يملكه فمقتضى القوة فمقتضى البيع بل باق على
ظلمها فى الضرر فى الشرع وبغيره فمقتضى البيع ولا يملكه فمقتضى القوة فمقتضى البيع بل باق على
تكون المسئلة اجبا عليه فمقتضى لا يملكه فمقتضى البيع ولا يملكه فمقتضى القوة فمقتضى البيع بل باق على
كسبه وشخصه وان كانت له احوال بخلافه فمقتضى البيع ولا يملكه فمقتضى القوة فمقتضى البيع بل باق على
كافى فى الكرم وقدره فمقتضى لا يملكه فمقتضى البيع ولا يملكه فمقتضى القوة فمقتضى البيع بل باق على
ما يميز من المسئلة فى الميراث ولا خلاف وان لم يكن للميراث من الميراث فمقتضى البيع ولا يملكه فمقتضى القوة فمقتضى البيع بل باق على
ينص وتليق عند الاطلاق مع التناجى على الجمل على التناجى فمقتضى البيع ولا يملكه فمقتضى القوة فمقتضى البيع بل باق على
على القدر المتيقن او على الاكثر بناء على ثبوت اصل الحق فمقتضى البيع ولا يملكه فمقتضى القوة فمقتضى البيع بل باق على
الموقوف الى اوجهه الا يصبو الى الوسط واسطو حقا لهذا الاطلاق الى التالى مع غيره فمقتضى البيع ولا يملكه فمقتضى القوة فمقتضى البيع بل باق على
لم يرضوا فمقتضى الموضوعها على كماله فمقتضى البيع ولا يملكه فمقتضى القوة فمقتضى البيع بل باق على
او لها مع انقضاء الضرر عن الاعراض عنها ولا يملكه فمقتضى البيع ولا يملكه فمقتضى القوة فمقتضى البيع بل باق على
وعدم ضرره فمقتضى بترك التناجى فان لم يكن ما فاما فمقتضى البيع ولا يملكه فمقتضى القوة فمقتضى البيع بل باق على
معاملتها مع الميراث لا يملكه فمقتضى البيع ولا يملكه فمقتضى القوة فمقتضى البيع بل باق على

الطريق

انكر من اخذ الفدان كان معلوما وضد في هذا المبدأ الفدان اختلفا منه الرجوع الى اصله حيث كان في القيد
 والقيد دوما اللواحق منسائل الاولى يجوز لنا ان نثبت في مرة فخران وتختلف فيهما واحد وصغير
 وان نثبت في حصة مستاعا كالنصف والثلث والكل لا معلوم اما يجوزنا استثناءه من العينة والغير المستاع
 مما لا خلاف فيه بل في كونه الاطلاع عليه لوجود الحق في انشاء ما يقوم منه من العرف والمجاهل والما الشئنا
 الا نزال المعلومة وهو العرف بين الاحتجاب بل عن حق الاطلاع عليه ويدل عليه صريح وهو غير من التصو
 لكن الحكمي عن بيع الصانع وجماعه من العا قد منه معللين بان بيع الثمرة انما هو انشاء هذه واستثناءه
 الا نزال المعلومة بغير حكمها وبل لا يلزم كونه بيعا من ثمرتها واخرها اضعف فطعن من غير حكم انشاءه
 باستثناءه انما يبيح من غير انشاءه الاشارة الى ان هذا هو الصانع مع الاستثناء او قد فعله من الدار فاعلى ما هو
 الفدان بل على انشاءه وهو ما صلح على كلا التقديرين نعم في بيع المصنف من وجوده واستثناءه والعلم
 باثباته على المستثنى وزيادة فلا يقع استثناءه الا نزال المعلومة من الثمرة قبل ظهورها بناء على جوازها
 اوع القيمة او استثناءها من التثنية انما هي خاصة لو بيعت اكثر من سنة واستثناءها من التثنية انما هي
 الموجودة السنة الاولى فيستفاد على ان يكون المستثنى لا مكان عدم حصول الثمرة ولا مكان ان يحيط المستثنى با
 المستثنى من قبل البيع فضلا ولو كانت الثمرة بامر الله سبحانه سقطت من الشياهيها فلا اشكال في المعبر كما في
 والتقدير ان يكون البيع ماعدا ما كان كان التثنية من المستثنى مفهوم البائع وان كان من المستثنى منه بعد القبض
 من المبيع وما يلزم المستاع كالتثنية فان كان التثنية بغير قيد المبيع مفهوم ماله وطلبه ما استثناءه كلاً من
 البائع ان كان منساقاً للتألف الموجه والقائمة والاربع على التثنية بغيره من التألف مثلاً او غيره وان لم
 يكن التثنية بغير قيد منع التألف عليها وسقطت من المستثنى بحسب وكذا الحال في استثناءه الا نزال المعلومة الا
 ان طريق معرفتنا لما فيها محض التجسس من التثنية بان يقال ان التألف تلك الثمرة مثلاً فيكون التألف من
 الا نزال تلكا ولا حاجة الى اعتبار المجلد في التثنية وخسبنا الا نزال لها بان يقال ومعها مثلاً ثم ينظر في التألف
 فانما قيل ان النصف سقط من المستثنى بصفه فيكون لنا بيع من المجلد وان كان ذلك طريقاً الى المعرفة بغير ظهور
 من الاحتجاب هناك الملم على نزيل الا نزال العينة على الاشارة الى اننا نخرج انما في شمر الصانع من الصبر ومعتبر
 بحقيقته الى الكمال المضمون والاستثناء في حصة البيع ولذا قال في القصد ان منه سواء العرف فان فعل الفدان هو
 العرف والمضمون فان المفهوم من بيع المعين من الصبر هو العرف والمضمون على ذلك ما ورد في الطائفة انما هي
 الاستثناء منها فان التثنية هو الاشارة ويمكن العرف بما انما الله بعض المحققين في بيع المعين من الصبر فيجوز
 بان لا التثنية على المضمون لجهل البيع فان نزيل على الاشارة بقبضه اذ عثرها انما هو مثلاً في مضمون
 لجها لهما التثنية لو تم فاما هو حيث يكون البيع المعين من صبر معجولة اما لو من معلوميتها فادراكها لا يخرج
 التجسس المعين منها مع ان ظاهرهم عدم العرف في التثنية على المضمون بين المعلومة والمجهولة وقال بعض الاخلا في بيع
 على عدم يمكن العرف بان التألف من الصبر قبل القبض فلم على البائع تسليم البيع وان نفى فذو فلا ينقض البيع كونه
 بخلاف الاستثناء فان التألف منه بعد القبض والمستثنى بيد المشتري ما نزل على الاشارة بينهما فبمع انما هو
 ولهذا يحكم بضمات المشتري مما اجعلنا في البائع من ذلك وحيث ان البائع هناك لو كان التألف قبل القبض او
 انفساح البيع وانما في الرجوع في حصة فان ضامته فان ضامته وحيث ان البائع انما هو مثلاً في شمر البائع

عليه النفع من الشيء بالمال يدفع المثل من غيره وهو خلاف الحكم ابر من بقاء البيع بما يقع منافع من البصر وي
دعوات الثالث من الاستثناء بعد النقص قد يمنع ايتمه بما جاز في الكل من فاضله وتبين هنا حيث البيع وعقد
لا من غير النقص وعلى كل حال لا ينفك المشتري الا بالبيع ما دفعه اصله ورعا او من فاضل الكل اذ دفعه قبل
بقضه الى المشتري كان من مال بائعه لئلا ينفك عن كل بيع ثلث قبل بقضه فهو من مال بائعه ولا فرق بين
الثالث باقيا وما في كماله والبيع والتمسك لا فالاحد في الاخير حيث كان المشتري وكذا لو دفع
لبائع شيئا او مباشرة كل ما هو اجازة من المشتري هو نوع من البيع فان سبب بعض البعض نفع من البضاعة
واخذ البائع بجزء من الثمن وكان له الفضل في بعض الصفقة وكذا لو دفع البائع ثلثا من الثمن الى المشتري على ان
يقع البيع والرجوع الى الثمن لو اذ كان كونه مقبولا على البيع في كل الصفقة وعطائه الثالث بالمثل والقيمة من غير ان
مادة على ان البيع وفهم من الثمن مال الغير ولو كان الثمن للكل والبصر بعد النقص هو المثل في ما
اقبح غير المتقرب فان كان من البيع ولا ينفك ليس له الرجوع بالمثل او القيمة وان كان من الاذن ليرجع على البيع
يشترط على الاستثناء الاصول والفوائد المحرمة بالبعض عن الثمن كالعينة والاجاز والنقص من الطرفين يجعل الصفقة
يكون البضاعة هو المصلحة عند ويجعل الصفقة بلو مرجع دعما لما نقل في ذلك من بعض الاماكن من ان الثمن ما من على
الشهر مضمون على البائع وان دفعها بالفضل نظر الى ان بينهما بعد ذلك الضمان بغير كل ولا وزن على خلاف الفصل
لان ما بعد النقل والاعتناء بالوزن والكيل وانما اجبر بها يكن للضرر في اعيان البضاعة وفيه ما لا يخفى
من عينة التقليل مع عدم حصة فاعلم ولو كان لا يقتضيه في مقابل الاجاز مضافا الى حكمه في التذكرة من
التأخير في الهدم معالقات الخلف لقيت بعض الوقائع او البيع التزويج بدل البيع مباشرة خطه وجعله
او فبها باقيا ولا فالاول منها بعض من ثمن عليه جميع احكامه في البيع من حيث انتقال الثمن الى المشتري
وان تخلف عنه باقيا مع ما هو بان بغير التزويج وله ان لا يملكه كالبضاعة في دفع الثمن عن البائع ولكن لو
اشترى جارية واخذها قبل القبض يكون قبضا ويقع مضمنا هذا والتحقيق ان الثمن ما ان يكون من الاذن او
من البائع او من المشتري او من الوسيط او منه والاخير من البائع ومن التزويج من الاذن او من البائع
او منها والمشتري ومنها والاخير من الاذن او منها والاخير من البائع ومنها والاخير من البائع ومنها
ان يكون في الكل او البعض على الجميع اما ان يكون قبل القبض او بعد ففي صورة نقل القبض وكما بينا معا على البائع
فيما كان مستقلا او مع الاذن كما ان على المشتري لو كان مستقلا من الاذن كما ان على المشتري لو كان مستقلا لان
الاذن كالبضاعة وبعضها فيها لو شاركت الغير حيثما او اشتراكا في بذر لو كان مشاعا وبذره المعتبر لو كان مضمنا
وفي صورة الاذن الا انفساع وفي الثاني الخيارات والبيع والامانة او الرجوع الى البيع او المثل والقيمة
صور بعد القبض فالتمسك على المشتري من غير دفع ولا انفساع واما لو شاركت الغير فالتمسك عليه بعد ذلك مينا
لكن يمكن ان يقال بمكان الصلابة في صورة الاستثناء لان ضامين المالك بائعا كان او مشتريا لماله الا انفساعه
ولا دليل على التضييق لان استثناء الثالث الى الجميع وكل جزء العلة وبغير المثل لا استثناء العقل اليها وفهم
بينه وصفت للبعض فاعلم ان على الجميع الصلابة الثالث في بعضها معا وقد نقل في لو اشفق على مالك والتمسك
من معين فالضمان عليه الصلابة الثالث وكذا لو نقلت البعض هذا فيما لو كان البيع مائة سنة لاحد واما لو كان
ستين او ثلث او ربع فلا يخلو من الاستثناء لاجل ان يكون انتم هو الذي والباقي لغيره فيقول ان يكون هو الاول

[illegible]

[illegible]

الموضوع بخلاف الفرض ونحوه لا ينافي على اتحاد الجنس بتعين ان يكون المراد بالتعريف الفرض هو المخططة وحده فلا
 مخالفة كما في غيرهما كما لو كان ما لم ينعقد في زمانا فحينئذ من الغرض هو ان يكون المراد بالحق والحق وعلاوة على غيرهما
 لعدم مخالفي غير الكل والموارد في كل واحد من هذه الصفات عند اجتماعها في غير زمانية كما عرفت وفي المراد بالمخططة لا ينعقد
 منها والشبه لا يظهر من الخبر وعلاوة على ذلك لا يوجب كل مخططة في الشريعة عند ما ينعقد في واحد في الزمان
 وفي موضع اخر منها ان في زمانا وهذا في كل واحد من الشريعة ثابت في جميعها في بعض الشريعة فلما اورد
 في الخبر في المخططة في التمسك بالشريعة الموصوف على الاصح في العكس فلا فلا وفي الجواهر الذي يظهر في غير
 المصنوع من الفهم وبغيره ان اطلاق الزعم والتسليم فيها مقصور على الشريعة المخططة ولعله لا بد من التعريف في ذلك
 الزمان والمكان او قلنا انهما غير محض واحد في نظر الشارع كما هو المشهور من المصنوع في الزمان فذلك هو المسئل الاول
 كما اشكال ولا خلاف بيننا بل بين المسلمين كما قد مر ما عني ابي خنيفة في انه يجوز بيع العرايا بغيرهما من اهل
 بقبيلة الحكي من مذهب معين بل من غير ذلك في كل اجماع اهل الفهم عند ابي خنيفة انه مستحب عن غيره من الزمان وفي الفهم
 اقره عن الهاشمي والمزني والشافعي والحنابلة ومنه وخصوصا في العرايا وفي رواية التوكيف عن الفهم من بعض سؤل الله
 في العرايا ان يشترى بغيرها من اهل الفهم لا يوجب في الفهم ان يكون له في دار اخر يجوز له بيعها بغيرها من اهل
 ولا يجوز ذلك غيره وفي معاني لا يخفى عن اهل الفهم انما ينادى باسناد مقبول في الفهم من بعض العرايا واحد منها من غير
 هي الفهم في غيرها من اهل الفهم لا يوجب في الفهم ان يكون له في دار اخر يجوز له بيعها بغيرها من اهل
 انما ينادى باسناد مقبول في الفهم من بعض العرايا واحد منها من غير
 في الفهم في غيرها من اهل الفهم لا يوجب في الفهم ان يكون له في دار اخر يجوز له بيعها بغيرها من اهل
 انما ينادى باسناد مقبول في الفهم من بعض العرايا واحد منها من غير
 في الفهم في غيرها من اهل الفهم لا يوجب في الفهم ان يكون له في دار اخر يجوز له بيعها بغيرها من اهل
 انما ينادى باسناد مقبول في الفهم من بعض العرايا واحد منها من غير

۱۷۰

لذلك يقول دليل الرخصة فإن نحن المزانية لم لو قبل احد فاحصه شره بعد الحق من كل كذا وكذا يجوز كذلك
خارج عن العزم وقد اختلف المذهبين وما ذكرنا من اظهره في غيرنا اقل من الاشياء سواء قلنا بتجيم المزانية لا
لان دليل الرخصة في العقل فيجب انما في غيرنا اعلا الاول وعدم الرخصة على الشاق فرع لوقال بتلك هذا الضم
من القدر او اقل من هذا الضم من حيثها سواء بسواء ولو كنا ويا بعد الاضحية بالكل والاول لمصلحة الجملة
والثاني اخذ من الحق عندنا حال العقد الا ان يكون لنا غير يقدر بها وفي لا يتباع بغيره في حق المقتضى وفي
الما في قبل المثال الشقي في المقتضى في ضمير من طعام بعينه وان لم يعلم ان كانا من جنس فان ذلك او عند
الاعتبار صحة له ذلك كذا بالاشارة لمصلحة شوطه وضايف ارقوى والاى من دينا ويا بطل لربنا وان
كاننا من جنس مختلفين جازان دينا في عند الاضحية او تفاوتا بعد الاى ولم يتباغيا بان ينزل هذا التباين
على ما فيه ما لو اوقع صاحب المقتضى ما لو نقص ما اى من ما نأى وفيه من البيع لا لاجل الزايل
لان كل واحد منهما بالغ جميع ضمير جميع ضمير صاحبها على انها سواء في المثال والاستدلال اصول المذهبين في البيع
مطهر في ذلك المبالغة وفي لا يتباع لما ذكره محله من عدم الاكتفاء بما مثال ذلك التمسك بالماصة بخلاف
ولا اشكال في انه يجوز بيع التبع بقبول اى من مطلقا بالقوة ذات شرط المصلحة قبل المانع الى العتصا كما هو معنى
الفضل كذا بل بطل من ذلك ذكره شرطا وذكره في من العقد مضان ما كيدا سواء انعقد بغيره
او لا وسواء بطل بطل ما لا وسواء عين مائة بقا ما لا لا في له الاضحية الى ما بان شرطه بغيره او لا في
كما لو اى من قبل ان فضله وذلك الفصل وهو مائة والاشراج والسير والتميز والقبول المستفيض كصحة
قال الله لا يابى ان تشتري بغيره الضمير ثم تركه حتى يفسد من شئت وتلفه قبل ان يسئل وهو جنس
وتجدي العيون في حق من يترد في سبيلنا في حال الضمير في ذلك والعلم بغيره على جنس من قبل ان يسئل وكيف كان
يجز على التمسك بطله في ان نأى او شرطا فان لم يقطع مطلقا في يجوز قطعه ونهض في كذا ما مع ما هو كذا
من الحاك او فينا لو ولد وانقضاء على المنيق والمستند في الضمير والتميز المقتضى على قوى مفضل لا بدغوى
الوفاق من حيث العلام في الباطن من الحواجز تركه في المبالغة باجرة او قد عن المدة التي فيها بعد مكان فضله في
او شرطا او بارش بقدر الارض فليد كما هو المأثور في البقاء وذلك لان الضمير والتميز والعقد بعد
وجعلنا في الخلاف كذا في بعض النسخ في الامور من مائة في بطله وعدمها فلا يفيض عدم القطع مع التمسك بطله
الاجرة الكافية فيها بقاء ارض ما لك معقولة بها ولا بين رضاهما ببقائه وعدمه من عدم منافاه معهما ثم رفعت
العقوبة كالاجرة لو رضى به جانا وذلك بمنزلة منافا لاخذ الارض لاجل التمسك بالكل للملازمة بغيره والعقد
فاورضى به فلا ارض بينهما كما لو رضى به وقت الاجرة فاخذها وقتها في المحكم عن النهاية والقبول والشر
والمراسم انما باس من يبيع الزرع فيصلا على البائع قطعه قبل ان يسئل فان لم يقطعه فالبائع بالقبول ان
شاء قطعه وان شاء تركه وعليه الاجرة ولو لم يكن ان يبيع القضا والتميز في ارض الجميع على الله ما مع ما هو كذا
من اجرة الارض لعل الدليل على ثبوت غيرها كما صرح به العقيدة الاشياء واما ان نأى عن سبيلها في حق
القبول في غير الارض فلا يفسد موبد وله في تركه حتى يخرج سبيله شيئا لم يقطع وقد اشرى من ماله
على ان ما بقاء من حراج فهو على البائع قال ان كان شرط عليه من اشتراه ان شاء قطعه بقبول وان شاء
تركه هو حتى يكون سبلا والا فلا يبيعان يتركه سبلا فان فعل فاقا عليه بطله ونقصه وله ما خرج في المبالغة

بين اثنين او ازيد دخل او خرج فقل احدهما محقة ضاميه ومعروفه المخرج فبقى معني على ذلك المحض
من ضمن العين المحرقة فقل احدهما محقة ضاميه ومعروفه المخرج فبقى معني على ذلك المحض
جواز ذلك المعاملات فقل احدهما محقة ضاميه ومعروفه المخرج فبقى معني على ذلك المحض
اما ان يكون قد باع حصته من الحقة والمقدرة بعد دفعه فقل احدهما محقة ضاميه ومعروفه المخرج فبقى معني على ذلك المحض
فقط الموصين من البيع باطل لا بد من ذلك في المخرجه والمقدرة وكذا ما باع الحلال وان كان له الاثبات فان كان ذلك
بطله ومعه في ذمة الاكل والكم هو الزرع فاقلة لان ذلك هو ملكك الفكرة بالذمة الثابتة والارضية وان كان
ذلك الفسخ بطله من تلك المفوض باطل لا بد من ذلك في باب الفسخ لا بد من ذلك في باب الفسخ لا بد من ذلك في باب الفسخ
سواء زاد او نقص فقل احدهما محقة ضاميه ومعروفه المخرج فبقى معني على ذلك المحض
بما منافاتها للبيعة كونهما داخل تحت المقتضى والمزاج لا ان يقال لا لا شئنا ومنها وما السخيل فاف
من حيث يكون هو في كيان في ذمة المقتضى اما لو كان من الفسخ فذلك بشكل بلزوم اخذوا الموصين وما اذا
في ذلك من غير ما وعين المانع من لزوم الاخذ وفي محبة الفسخ بين الشريكين بان يأخذ كل واحد منهما
نصف ذلك الشئ بمعنى ان ما يفسد بعد الشريكين في النصف ذلك الشئ كبحر من صاحب الحق الاخر والنصف
الاخر وهذا هو الصلح من غير اشكال والبيع من لزوم الفسخ وهو على وجهه فقل احدهما محقة ضاميه ومعروفه المخرج فبقى معني على ذلك المحض
يفسخه غيره من الجباله والفرض مضاف الى التقصير الفسخ في المقام واذا كان على جواز ذلك المعاملات فقل احدهما محقة ضاميه ومعروفه المخرج فبقى معني على ذلك المحض
يعقوب بن شعيب التميمي واهل المشايخ اختلفوا في سلبنا ما علمنا من غير ان يكون بينهما الفسخ فقل احدهما محقة ضاميه ومعروفه المخرج فبقى معني على ذلك المحض
لصاحبها اخر ما ان اخذ هذا الفسخ بطله وكذا في كل ما يفسد نصف هذا الكلي زاد او نقص فقل احدهما محقة ضاميه ومعروفه المخرج فبقى معني على ذلك المحض
انا بن ذلك رد عليك اما لا بأس بذلك ويصح في الجباله قال الخبر ابو عبد الله عليه السلام ما علمنا من غير ان يكون بينهما الفسخ فقل احدهما محقة ضاميه ومعروفه المخرج فبقى معني على ذلك المحض
بالنصف رخصها بغيرها فقل احدهما محقة ضاميه ومعروفه المخرج فبقى معني على ذلك المحض
ويطوفون نصف الثمن واما ان اعطيك نصف الثمن فقل احدهما محقة ضاميه ومعروفه المخرج فبقى معني على ذلك المحض
عوض الثمن في الموصين الثمن وهو الا نسب الجرح ان كان الثمن انسابا للقوم ويصح في الصبي الكافي قال
سهم ان ابا عبد الله يقول ان الجية من المانع جبر كذا في يديهم على النصف فقل احدهما محقة ضاميه ومعروفه المخرج فبقى معني على ذلك المحض
رواه التميمي فقل احدهما محقة ضاميه ومعروفه المخرج فبقى معني على ذلك المحض
خرصت عليهم فقل احدهما محقة ضاميه ومعروفه المخرج فبقى معني على ذلك المحض
والارض وغيرهما من الفسخ العنقد بطل لا بد من ذلك في المخرجه والمقدرة وكذا ما باع الحلال وان كان له الاثبات فان كان ذلك
ذلك لا بد من ذلك في المخرجه والمقدرة وكذا ما باع الحلال وان كان له الاثبات فان كان ذلك
العرم ويعرفه ان لا بد من ذلك في المخرجه والمقدرة وكذا ما باع الحلال وان كان له الاثبات فان كان ذلك
في ذلك ظاهرهم الى ان تصغيره يكون بلفظ العباد وان علمنا كما صارنا ذلك على البيع والصلح يكون الثمن
والدين واحد في صورة كون الثمن الفسخ فقل احدهما محقة ضاميه ومعروفه المخرج فبقى معني على ذلك المحض
وعدم ثبوت الربا لو زاد او نقص ان الزيادة ان النقص عليه كما هو قوله في مرسله عن علي بن خلف
فانه يوجب بعد ذلك فيقول لئن ان لم يجرى كذا فقل احدهما محقة ضاميه ومعروفه المخرج فبقى معني على ذلك المحض
انا اخذوه بنام المخرجة ان الزيادة ان النقص عليه كما هو قوله في مرسله عن علي بن خلف

عليه الشكر فكان على الاشاعة المقتضية لمنع التبرع من التصدق بل الاذن والعنف فافهم ان المراد من الجواز والاشاعة
 بين ان اذن الشارع قد سقط عن الشارع ما يشاء له الماركة كما اشترى البئر له ونهاه من بيعه من
 الرجل بتر بالاشاعة فله عليه ان يملكه بل يجوز له ان ياكل من ثمره ولا ياكل من ثمره الاكل من ثمره الاكل من ثمره
 وله ما فيه من الاكل من ثمره وهل ان ياكل من ثمره قال لا باس ان ياكل من ثمره قال لا باس ان ياكل من ثمره
 بجملة ولا يشره ونهاه من التصدق عنه قال من ثمره يباين فالباس ان ياكل من ثمره قال لا باس ان ياكل من ثمره
 منها شيئا ومنها المبرك في كمال الدين عن صفات الزمان عجل الله فرجه قال وامانا سئل عن من اموالنا
 بوجه الماويقة اول منه وياكل من ثمره بل ياكل من ثمره الماكلة ويحرم عليه عمله ومنها الاكل عنده في الاحتياج نحو
 الى غيره ذلك من القصوص الكثيرة التي لا تحرم من الحل في ان يبيع ثمرها او يبيحها او ياكلها او ياكلها من ثمره
 ولو بالاقص من الثمرة لبيت في محله ان المسلم كما في ثمره هو حكر الا في اماكنها كالمطابخ كما هنا
 منوع ذلك قطعا وامانا لا يحل الا كذا في الاول بل الحقيقة انه يملك من ثمره ما يملك من ثمره من ثمره
 التصدق في مال الفجر كم ظاهري على انك ما لم يثبت ان من الشارع في التصرف فيه وقد عرفت
 ان الاول على الاذن مستفيضه وبما مع فرض كون موضوع المسئلة عند الحكم بالكرهين يخرج ما نحن فيه من
 موضوع الظلم والخيانة والحق والاكل بالياكل والشرع فيهم وصدق بقص القصوص المعينة ما يوم البيع من
 الاكل ويحرم كمثل من عن الصادق في رجل يبيع على الزرع ويأخذ منه التبرع قال لا قلت اى النوع
 المسئلة قال لو كان يبيع به باخذ منه شيئا يبيعه منه شيئا وصح على يبيعه عن ابي الحسن في الرجل يبيع
 بالثمرة والزرع والفحل والكرم والشجر المباح في غيره ذلك من الثمرات ان يبيع اول منه شيئا ويؤكل من ثمره
 صلبه ويكف طاله ان يهاه صاحبها ولم يعلم الغيم فليس له ومك الحداثة يبيعه ان يبيع اول منه شيئا ولا ياكل من ثمره
 ياخذ منه شيئا وغيره بل الاشاعة انهم انهم سئل عما ياكل الناس من الثمرات والزرع والكره هو ملال ثم قال
 لا ياكل احد الا من ثمره ولا يفسد اذا كان عليها بناء عاظم من اجل الثمرة وما في رسول الله ان يبيع على ثمرها
 الفحل بالثماينة لى اكل منها احد موقد ان ذلك كله بما ذكره الشيخ الاجل في التبرع من ان يبيع هذا الباب يبيعه
 ان يبيع موال الناس في مواضع المارة فلا يبيعه ثمرة لاحد من اكثر الثماينة تكون على الطرق السلوك وفي بعض
 الاختيار ان يبيعه اليه ويستقر والبر على بناء الجبل من وضع الابواب منع الناس من اشاعتهم مع ان يكون
 مثل ذلك جازا من الشارع حتى يبلغ الثمرة وان الاذن في ذلك ياعث على فتح باب الحرق على الحرام حتى ان كل
 من يبيع يقول اني فاصدا ومن كان له عدل في بيع احد شيئا فاصدا من ثمره ولا يبيعه في بيع احد شيئا فاصدا
 فكونه الفقراء ويمنع الناس ان منهم مع القول بالعاقب بالعين لا انها غير ضارة لغيره فانه قد من
 القصوص لند ثمرها فصفها على الصبيح منها واعراض الش عنها فوضوحا لها فان الاول واروى لتسبل ان
 يمكن التزام المنع منه وقصر الجواز على الثمرات يبيع عنده كما هو الظاهر في ذلك فالمنوع انما هو لند التبرع وهو
 في حالها مما لا يؤكل غالبا فلا يباع من لند حاسوا الملح كالكلام في محرمه ومنه يظهر وضوحا لند التبرع في نفسه
 الذي عن الاخذ انهم في الحل بالماخير قريبا لا شاة فيجوز في الجواز وعدة لا بد من الاعطاف مع غير الصغر اذا
 كانت بلهتان موطاة والمراد من الصفة هنا هو الجوع ليس لند في هذا القصة كما هو ظاهر في المتن فاذا ثبت الجوع
 في هذا الصفة ثبت حكمه على ان لا يبال بالفضل مع انه لو فرض لند الاضواء المزبورة على المنع ومكانها لا يملك

امكن الجمع محل المذكور على انكر هذا ويجعل على منع المالك لوديا هذا حال من نصب المحطات واغلا في البناء
 كما ان المسلم من يتام اليتم على ما جرت به سنة الجاهل ووقع الايمان بالحق من ذلك على ان كان قد مضى
 خرج من موضوع المسئلة وعدم البقوع هذا الواسع لا يفتقر الى المنع كما في جملة من الاحكام الممهدة وليست في الاكل مع
 عمدا لاقتضاها لا لاولي لئلا يسل على ما ادى الى التبرك في هذا ولودم استنباطه لا غنى عن ذكره العزم
 وعبر الشايات من حيث استنباطها من استنباطها من كونهم وعندهم لا يبريد على نفس اموالهم ولما اصل الجمع
 في الغنى المنع بما ذكرناه والى من الجمع بالضرر في اخبا الحيوان بمخاطب على العلم بان ذلك بطريق الهوى كما في
 العلامة في لفظ البقرة عن ظهور تلك النصوص بل يمنع بعضها وملا حظنا ما اشرفت عليه من التناول
 اكله لاجل ما اثر الفواكه والبرق والمبا طبع فالظاهر وفاقا لله في كفا في التمكن انما كان لفظ التناول لفظ الفوا
 لها كما يشير به صحيح على ما يبيننا في ونا اول لفظ التناول المرفعة فافهمنا الى الحكاية فيها كما في
 شرح الشيخ في على ذلك ووردت الاجماع بين الشافعية في غبا في ما قيل على الخطا وشره المستان
 فلا يرب في غبا في ذلك من القتل في غير من الاثام وعجزوا وما ذكره حكما العلامة في الرياض من حكم حكاية
 اجماع هنا مع نقصا كثير من النصوص الفتن والجهرة الحكمة والحق في لفظ التناول فافهمنا في الرياض من
 العبادات الحكمة في لفظ كلها يتم على القتل فلبلا خطا عرفت هذا فاعلم انتم ذكرنا في المقام شرطين هما ان
 يكون المرور على الفواكه لا يقتضي الاكل بل يقتضي ان لا يكون هذا الاكل علة اخرى علة في المرمز والاجماع كما
 في الرياض من ذلك النصوص خبره في سماع مع ضعف سند وفقدان ما يبره يمكن ان يكون نفى الياس فيه عن
 الاكل فكانه قال لا بأس بالاكل بعد الدرم والاعتقاد ان لا يفتقر عليه ان لا يلحق ان لا يبعد ذلك من الشرط ان لا
 يتحقق موضوع المسئلة كما اشرنا اليه فلو كان المقصد من الاكل جازا الاكل وان علم المرور على عمل الفواكه وعزم على
 الاكل منها اذا انتهى اليها ولو عين القسما بالاشارة وقصد الاكل منها كان فاصلا وان خالفها القسما بالاسم
 ولا ذلك مع العكس منها عدم الاشارة وقد نقل عليه الاجماع في محكي عند فضيلة الاحكام لكن في المقام اشكالا
 وهو ان عدم الاشارة ومسلم عدم الحمل علما يظهر من الاشارة انما شرطان في الحكم التكتليف وهو الاشارة وقد
 فرب في عملها ان التواعد والاصول فحاضرات الشريط المنافعة عن الشرط لا يكون الا كاشرة ولكن لا يجوز
 فيها جازا من غير ذلك في الحكم الوضعي كذا هو الغمان هناك شرطية الاجازة في التقدير القصور ويمكن دفعه ولا بما
 ذكره الفقيه الاشارة من ان الاشارة اطلقوا الشرطية ولعل المراد الشرطية بالقسمة الى الحكم الوضعي فحاضرة
 ان انهم ذلك في كلام المقلين الا ان المترصين بالشرطية في الحكم التكتليف اكثر بل يضر على من اطلق دفع
 الرياض هذا فافهمنا ان الشرطية لا موطاة في الاشارة منقطع بغايبين انما يمتد زمانها بان المراد عدم
 العلم بالاشارة والحمل فافهمنا ان الشرطية لا يجوز في الاكل بشرط ان لا يعلم حصول الاشارة والحمل اكله وغيره
 ما لا يخفى وانما بان المراد عدم الاشارة والحمل المتكفل على كمال وجهه مع انزاعه في ذلك فافهمنا انهم من غير ضرورة
 ذلك على قول من يمتد عدم الاشارة الى الاكل لكثير كما عن الاكثر واما بانها هو انهم من ان المراد عدم
 المقصد بالاشارة والحمل عليه ما ذكره حكما العلامة في الرياض بان اثبات شرطية من الفضل والنصوص في شكل
 حبل لا اندفاع الاصل اطلاقا وتضمن عدم خصوص النصوص لا بالنتي فيها لان مقصد ما اذا تعلق من
 القسمة الاشارة في الجواهر من الاجزاء عليه ان النصوص في الشرطية كغير من الفنا ما فيها فافهمنا

ان كان اذ ظهر وفي الشريعة بالنسبة الى النفس عندهما فقد عرفت ثمانية من تصوراتها في حكم التكليف ^{لكن} وفرضه
 حجب وان اذ ظهر وفيها بالنسبة الى قصد عددها فقد عرفت اربعة ^{منها} ونقص الا بالحق عن قصد جامع انه
 لو سلم خصوصها بالحق عن قصد عددها ثمانية لم تحرم وعلم من الشريعة ولما قدم الاجماع الشريعة فقلل وجهه
 حصول الظن بالكرهية مع قصد ما لا يخاف من استنفاد من المقصود لان الحق ان شريطة عدم حصول الظن
 بالكرهية واستنفاده من المقصود لكن في استنفادها من المقصود لا ملائمة اجابهم بانها لا تخفى لو قصد الانسان ان لا يبدل
 فلا كلام في الحرمة في الاكل بل في عدم اكله لا عرفت من حصول الظن بالكرهية وهل اذ بلغ حده يضمن اكله او يجوز
 ما يقتضيه الاقناعات والاقوى الاول كان الاكراه على الصيام لو قصد ولم يبينه وجرم عليه الاكل في الاكراه
 موقوف للنسبة الواجبة ولا اشياء في الواقع لكن في بيان الصيام على الصيام والتمساجها عنها بيان
 الادلة وحيث ان ظاهرها الجواز مع عدم الظن بالكرهية والمقصود حصولها فثبت ان في عدمه وعدمه من حيث
 على تحقيق الاقناعات لا يبينه وعدمه من جهة وهل المراد من الاضداد كسر نقصان ولم يوافق وطول اضافة وتحويل
 كما ادعى شخص في حق انما لبيان عدمه والامثلة الاقناعات في نفس الشريعة والمراد عدم الاكل الكبير بحيث يؤثر فيه اثر
 بيننا ويصدق معدوم عرقا عن لاكثر وجوه والاظهار اذ لم يجمع على ما باطل في المقصود لان يشترط
 وقوه الاقناعات ولعله الوجه في ان ذكره حكر الخلاف في الرضا من ان ليس من هذا الشريعة الاقناعات كسرها
 وهو وان كان في حد ذاته محرم وهذا ما اشياء اليه لثان قبوله ولا يجوز ان يباح معشرها للاصل والاجماع
 محض ولا يحكمها ولو حمل على شيئا من هذا على الاكل جاز فكله انما هو في العمل اليه ونزاع بعضهم شرطا منها كونها
 على الخبر من انما لا خلاف في الوصول والعموم على انما لا يمتنع ولا في التبادر من خلاف المقصود وانما في
 يترتب ما يقع لان مقتضاها عدم جواز كل المتناظرات في الجوع وعدمه على ان مقتضاها عدم جواز كل المقطوع عنها فتدبر
 هذا وعلى من التمسك بغيره من الاشكال لا يخفى وفي كثير منها عطف الشريعة على الشريعة كصحة اجتمع
 برمالض واستنبط والقرينة وغيرها نحوها في الظاهر عبارة والشرع بالغة لكونه الاجماع الذي هو مقتضاه
 نعم لا ينبغي وجوب التمسك بما اذا لم يكن مقتضاه حرمة في تحريم مع ذلك لا مقتضاها كونها على الحرمة لا يترك
 على الاحوط وفيها عدمه في هذا المعنى الذي هو الاكل فانها عنها فلا يجوز لها الاكل ولا يجوز في ذلك الاجماع
 الشرع المقتضى وهو لا يخفى معناه في ان هذا المقصود الى عدمه في المال وفيها عدم العمل على المال وكرهية فان
 علم من لا يجوز فكل اجماع الشرع وجوب التمسك معناه الى الصلح مع عدمه على الحرمة فلا مقتضاها العمل
 المقتضى يخرج من بين ما الظن بالكرهية لا كونه على خلاف الاصول والقواعد وان كان في الاقناعات
 كاطلاق المقصود مع علمه كراهية لما لا يمكن للشريعة لاكل ادمه من ثماره لكونه على خلاف الاصول والقواعد وان كان في الاقناعات
 محل اطلاق المقصود في هذا على الاضداد فتدبر مقتضاها الاجماع وذا يترتب من هذا مقتضى انما لا يخفى في هذا
 وقد علم او لم يعلم في شرطا ليس هم هذا وهل عينا التابع في الشريعة فالامتناع في ادمه قبل بلوغها والا فلا خلاف
 سببا الا في كونه مقتضاه في مقتضى خلاف كثير من المقصود لعدم كونه من بعض المشايخ ولا يبين
 ثمة الاجماع ولا في غيره بين القرينة لاختلافها والله العالم الفصل التاسع في الجوع من الحيوان امتيا او
 والكلام في منسوبة يوجب على النظر في موطنه من يوجب عليه كراهية الجوع من الحيوان امتيا او لا
 فلا خلاف في ان كراهية الاكل باعدا سببا من انكاره على او اعطاه او شاك او سلبه في ديويت او بونه او دعا

في الجوع
 مطلقا

[illegible]

والله اعلم بالصواب فان الظن قد يخطئ

[illegible]

وما جاء ذلك على سبيلها ومقتضى بعض الآثار التي كقولها لا يملك والده ولا والده لئلا قال وفيها ما هو
 قول لا يملك نفسه مقتضى جميع العول بالقول ولو أنما بعد الجاء لعقد بغيرها للمعنى الشرطي فقولهم لا غنى
 إلا في ملك يملكها ما مام يقتضي جوازها هو مقتضى الضمن من الأطل المقدر الواقعية فعلى الملك عن الجاني مثلا من
 عزائم يملكه المشتري لما هو عليه أن يشترى نفسه وقا لغيره أحكام البيع من لا يشترى من أو يملكه الملك المستقر
 من الاختيار الأخير وعجز من لا يملك وتديق له مع الأشكال بأنه يمكن أن يكون تقدم الملك على الضم تقدمه
 ذاتيا لأن ما يتأخر ترتيبه على مقتضى الشرع ومثله كان في صدق لا غنى إلا في الضم فمقتضى ذلك على الأثر من
 أنه على تقدير إرادة الزماني حيث لم يخلط للعول عن العلة وهو يمنع عقلا فالشرع سبيل حصول الملك الفعلي
 مع الالتزام كان الأول سببا في الثاني كان شقنا ما عليه الذات لا الزمان كقد تقدم الشرع على الملك من
 من العول والمعلول ويعتد عنه معقول فان الملك الفعلي صفتان متضادتان لا يمكن إحصاءهما في زمان واحد
 لأن مقتضى تقدم الفعل على المعلول لا يجب تبه وقت الزمان وجودها في جوامعها في زمان واحد من دون
 تقدم أحد العمل على الآخر بحيث أن يتم عكس أن يكون التقدم بحيث تبه كافي حركة اليد بالقبضة إلى حركة الفعل
 فتم وعلى كل حال أصل يملك التبعيل كونه من الرضايع الصحيح الشرع قبل الفاعل الصدوق في القبض والمعيذ
 والدليل ما ذكره في أصل قبضه الأخص المقتضين من الأصح أن لا أصل في القبض على اليد في بيع الم من الرضايع
 قال لا بأس بذلك إذا التنازع وولاية على بيعه من قبضه إذا اشتريه لم يتبل أباه وإتمامه فلو حوالاتها
 من قبل الرضايع وعقدية راجي عنه قلت لا في عند الله غلام يبيعه ويبيعه رضى على بيعه قال فما هو معلول
 أن شئت قبضه قلت شئت أسكنه ولكن لا يملك الوكيل أوجهها لغيره وقيل الفاعل لا يملك ولا الزماني وعجزهم
 لا يملك هو الأصل بل بين التنازع بينهما فالرضايع الشرع هو المالك على ذلك الش ومذهب المفسر ونقل
 الإجماع عليه معضد بالتميز في دية بعد تبه حقيقة وتحكيه ويعوم ما دل على أن ما يحرم من التسيب يحرم من
 الرضايع وهو هو وفي خصوص كل منع وعلى فرضه فهو مقصور وملكه كماله ما هو مقصور وولاية الرضايع
 المستقبضة فيها الخير إلا أن على هذا الحكم خصوصية فيها هو المصنف بل في حقه في قبضه لا يملك
 من الرضايع ولا ابتكر ولا عتد ولا خالته أو مملوكه حقق قال ما يحرم من التسيب فانه يحرم من الرضايع مثل ذلك قال
 وملك الذكور ما خلا ما ولد وولد ولا يملك من النساء أو ذوات دم محرم قلت يحرم في الرضايع مثل ذلك قال
 ثم يحرم في الرضايع مثل ذلك ما ولد منها على كونه بعض الأفراد كالأب يتشتر على غيره بغير التوضيح الإجماع المربك
 وعلوه بالخصوص في أن العلة علة الرضايع فهذه المخصوصة ما تروى عنها سند وكثرة التردد وشهرة
 العمل بها فلا غرضنا لا يجب من العمل ونفع الأصول بها وطرح ما يقابلها والعمل على التفتة إذا الرضايع الغير
 المحرم مع أن ولاية الأخير ظاهره في الأخ الرضايع وقد عرفت صحة ملكه في التسيب فضلا عن الرضايع لا يملك
 ظني لإدانة الأيون من الرضايع فهو شاهد على المدعي الثانيه مثله على ما في إجماع الغير وذكره من ملك
 الرضايع ما لا هو ذاء المذكورين من ذي طينة كالأخ والمثقال وأما دم وابن الخنثى فله خصوصية في قبضه عموما
 وخصوصا معصدا في قبضه إلا أن رجبا بين الأخب الجوزة بأطباء الطائفة وإنا هيذا الظاهر في أنكره منها
 قول المصنف في محله راجي بغير ملك عمر وابن أخيه وابن الخنثى وصلة عبد ذكره في قوله ولأننا المحرم
 بملك ما حوى ذلك من الرجال من ذوب وأبنته ولما دنا ذلك الغير من الغير ثم الإجماع المربك منها قول في

[illegible]

احمد رضا خان
فیض آباد

شأنا جميعا ليس له موثوق بالغاية وغيره من الخيارات إلا أن موثوقها ملك الزوجة لكنه لا يأخذها إلا بالعقل بها هذا
 والافاضة في الموثوق عدم البطلان لخواصها عفا عما يمكن بها الزوجة والمملوكة مع الزم مع ما في سبيلك
 في استنباطها من النص وهو إذا كان المال من الزوج فاضح لا مذهب عليه في ذلك أن كان المال من الزوج فاضح
 البطلان لا مانع من بطلان عقد الزوجة بالثأير كما يكون للملك أثر الاستنباط فاضح لا مانع وهو
 الزوجية لا يجعلها الفحل للثمة وثباتها إذا جعلها ما عرفت لا موثوق في السنة الأولى فلا مانع
 من اجتماعها في ثأير لو لم يكن كذلك لكان ثأيرا من الآخر والألفاظ الثماض بين اللوام بعد الاتفاق على
 الحل يخرج منه الحل لجميع إن كان ولا الفسخ بعينه ذلك ما يفسد الصلابة مع أن الفسخ لا يفسد بين الاستكام
 وما عدم العلم بمملوكة من حيث الملك على معنى عدم انحصار الملكية له لا انحصارها عدمه فلا مانع من
 حيث الزوجية لا يمنع على من له الفسخ بغيره فمفعولها أن يرضى من حكمها في موثوق ما لا يكتفي الزوجية فان لم يكن
 المولى كثر من غيره فلهذا كما رخصت من أحكام الزوجية لكن المخرج لثما هذا الزوجية موجود وهو لا يستحق
 الفسخ بطلان الثمن ونجاء الثمن في ثمن ما فسخ ما فسخ بعض الزوجية من ثمنها تبعا لغيرها في ثمنها
 من أن الحكم الزوجية ثابت وإن لم يكن الفسخ والاجتماعا الفكرية معللة بأنه لا تفصيل إلا بين السبب في
 استنباطه الوطى فاعطى الشكره وأخرى لم يزل من بقاء الزوجية لهما على ما في مملوكة فاعطى بالثمن
 الأسباب يفسد عند الاستنباط وبات أحكام المملوكة بقاء أحكام الزوجية كما في الهضم وغيره هذا والموثوق
 عليه خاصة إذا كان الثمن على المولى كثر من غيره كذا بطلان النكاح على الفسخ وعن الحكم الزوجية خلاف القول
 لظهور الأدلة الخاصة بالثمن تعرف الملكية للمنفعة الزوجية والبيع والشراء فيقال بما يمدح من راحة مولى
 قيس في ذلك لا كحل في ديمون أن الحكم على الفسخ أعاد الحكم بوجود ما يفسد فارتأين أسبا المملك كانه لا فرق
 عليه بين الدائم والمقطوع والمقطع الفسخ قد يدعي ذلك لظهوره في قوله الزوجية الواردة في مضمون المسئلة في
 الدائم كما راعاه بعض النسخ في غير المقام من باب قرأ وبابا من الزوجية في مضمون قوله ولم يتصرف بغير الثمن
 وبين أن المقطوع المقتضى له الفسخ لا الفسخ له الفسخ المستأنه كما إذا كان لأجل قصير زوجه فوافقه وبطلان
 الفسخ جردا فلا مانع من الفسخ بغيره فاعطى بقاء المملوكة بغيره فاعطى بقاء المملوكة بغيره فاعطى بقاء المملوكة
 أن الفسخ كالأمانة يرفع أثر العقد من أصله ولا يبطل النكاح في الفسخ قبل الأمانة فلا يمنع غير الوطى جوارك
 ناطق إذا كان شقة فان ضل عدم حصول الأمانة في ذلك كما في مضمون بعض الأحكام من الفرق لا يفسد ولا يفسد
 الفسخ إذا قرأ وهو مملوك مثله الكفر بغير مولاة على تبعه من مسلم ولو كان منه فدم مضمون مفضل الفسخ
 فكذلك في الإسلام وهو في ذلك كالفسخ في الإسلام أحدا بغيره وكان المولى فاضح من كسر الوطى وحكم
 من أن الفسخ بغيره إذا كان مكفرا رشيدا على الإحاطة وان كان لا قوى له كما غير مشهور بالخبر وبطلان
 معلوم الانتساب لو شرع على ضاحية لزوجها وذلك لعدم إتمام العقد بعد جرد الفسخ في الفسخ في الفسخ
 ونحوه جميع عهده بغيره أو ضل لا الحرية لا يعارض له فمما لا يثبت بالثمن بالثمن بالثمن بالثمن بالثمن بالثمن بالثمن
 على الحرية بدونه لا يثبت له الفسخ ولا يثبت له الفسخ على الحرية بدونه لا يثبت له الفسخ ولا يثبت له الفسخ
 أقام لبيته على ما صح لبيته من دعوى الحرته فكذلك بقاء الفسخ في الفسخ ولا يثبت له الفسخ ولا يثبت له الفسخ
 أحدا من مملوك ثانيا بقاءه ولو كان الفسخ مسلما جبر على بيعه كما هو ظاهره ولو كان ثانيا بقاءه ولو كان ثانيا بقاءه

كنت ارحم وقيمة احد الانبياء فخصه برفقة اولاده علم اعلم باصناف اعدائهم الى الانفاق او ان الفقه لم يبدل وانما
 ان اصيل فني قال لو بين الناس لم يكون له بذلك سلطان اوله كنت مخافا من هذا الامر ومن طهر قال رجل
 او نحو ذلك ما كان بولاً لبيته كما كان من به جماعة لعمركم انك تحبها ولقد قطعنا معارضه الاثر بقايد الاختصاص
 وفي القاهر كثره فليظلمها في كذا لا يفردها في الحكم بالرفقة واشترى عبد الله بن جابر اسما كالحق الشكر في
 التفرغ للمبيع فادعى الحرة بعد ذلك لا صلاصة حتى المسلم لكن هذا غشيل معواه مع البيعة بعد ذلك لا يثبت
 ماها وبدونها الا قبل من البيع سوقا او عزم مشهورا في الرفقة اولا مثل الشراء او نحو ما عزمه صغير او
 كبير مجبورا او غافلا ما كان او قبل على التفرغ لكن هو اصل المسلم على العدة واصل التفرغ لا يثبت الا على السلم
 ومتصرفه هذا ما انظر الثاني في الحكم الا ببيع فقد تقدم الكلام في جملتها كما يجب فيها الا في حال في الجوا
 عي بعد العقد وقبل القبض فالشترى بالخيار بين رده وما سكره في الارش من هذا العقد فمقدمه وجهه
 ولو مبذوم فلفظ او حله فيه حد في التمسك كان ذلك من مال البائع ما لم يثبت فيه المشتري حله او الا فلا
 وفيما هو احد فية عيب من غير جهة المشتري بافترساقه او نحوها لم يكن ذلك لهيبا بقايد المير وباصل الثاني روح
 هل يلزم ارضه فيمنه من عقد المصرة لكنه قال لفظ لا واما لو حلت القيد الثلاث مع الزيادة العيب بالاول
 عرفت مستوفى فلهذا وبما يقع الحاصل من المحل وانما كان او عزمه من كباره او صفاهه ما قوله للبائع وان
 له رده ما فلا بد من البيع على الاظهر فاما ما يقع من العقد على المشرور على العقد الصحيح به تمسك الحلاله وفي
 الجواهر للبيعة الاستلزام لاجتماع كائنه مضافا الى الاصل لعدم ابد له في مفهوم الذبابة والاعتراض والحد
 دثي من ذلك لان التمسك والفرق كل منهما عن الاخر في كثير من الاحكام كما لا يخفى والذبح والوصية والوفاء
 والارث وغير ما خلافا للشيء في طوافها في باب بدخل ولو منع عدم الشرط وتوقف في سبب بيع ولا حجة
 له سوى دعوى فضاء العرب والغارة بالبيعة على جمعيته لبعض النسيان وحقوقه لا بد وعيها لها او يعي
 بالخبرية ومنه ينزل المحل من هذا الاعضاء او نحو العبد للرواية الواردة في خبرها اوله بموافقه وان اشتمل الحق
 معللا بانه منها واكمل لماسداها الا ذلك فلا عرف من الغلبة القطعية واختلاف الاحكام الشرعية وان انقصا
 لا تنقصه المحامل بخلاف الاجزاء من بدل او بطل او نحوها مما اخبره بعض الاجلة من البيعة العربية في صفات المحل
 كالشراء والبيع كما اخبره بعض ما مع العلم بالحمل عكس ذكره فقلعه من التوجه الى قرين الاحوال وفيما شاهد
 الحال والافاق فقام انتفاء الغارة والتمسك ومما احال الدخول فقبل الرواية المزبورة في هذا كما ان يوثق في
 الحق لا يقتضيه بالتمسك بالغير الا بالامتناع من المحل ومما يقع وجود الفارق وهو بناء الحق على التعلق بالغير
 دون غيره وثانيا انها مفقوضة لانها الاستثناء من البائع ولا يوجب له فان المحل كان جزء معين فظلال القول انقصا
 شق الحق بالجزء العيب لا المشاع وان لم يكن جزءا فلا يوجب له الحق شيئا مع استثناءه فانما السرة في الاشياء
 لا في الاشخاص ثالثا ان الحكم بالدخول في الحق يترتب خلافه من غير الحكم عن اختلافه خلافه من غير الحكم
 وادعاءها معارضه فيها كما لا يوثق بطلانها بالحسن الا على ما عزمه ويرد جارية لها فلو كان الجارية خارجة
 فبغيره فلم يرد في حال الخلو وهو مدبره ام غير مدبره فقال من كان المحل بالمدبرة او قبل ما دبرته ام بمدبرة
 فقلبت لست ادركه ليعين فيها جميعا فقال ان كانت المدبرة دبت وبها قبل ولم تكن كروا في فظنها فالجارية يوثق
 والولد رق وان كان انما احد المحل بعد التدبير فالولد مدبره تدبيره لعمه فليخص ما ذكرنا ان المحل لو كان عند

الاكثر وجوب الخلق لطلان في جميع الصور فخص في المشقة لوجوهنا فثبت ان الممكن في المسئلة اجلاء انفسا البهائم بالاعتد
مطل الا في صورة وهي الما لا يخرج منه والذوق لا يكون محو لا ينفك شطرا العنق وهو انما هو من وهو محو لخصا
في الصور المبرزة من منوعة في الخبز او في الفاع استلنا مع ان في معانيه وعرضنا بجل الاجماع المحكي انما
للصور المبرزة من على الصورة الخاصة المبرزة كما ان متوى الشبه في صفة ومنها غروب ما شا الاجمل بالاعتد
في بيع المذبح او ابرار في صفة ما يؤيد لجل المبرزة فاذن القول بالفتا في الصورة المبرزة وما فيه
واستثناء في الفتح في الفتح كلكه مخلوع قوة الا ان في رواية السكوني ونحوها المبر عن القوان البايح يكون كما
بنسبة قيمة ثباته ومشتدا لوقوع الشاة جميعها معتر وبدل المستثنى في شدة كان البايح شريكا بالشرية وبغير
في محكي لثابت وقت ولا يتبع ضعفه لضعف سند الرواية ولا وصل فقا ومنها للقواعد ما يتا وما فيها
فلا عسا نالنا فان اشكرنا بالنسبة للشرية فيها وضع عليه اثر اضعف جلا فلا ضا صر عن احوالها وحملها على الترخيم
بالشركة بالثبوت بعد التبيين واصلها على الحيوان ان المبر في هذا للبايع والمشتري بغيره عن الذبح فانه
ح ليس لا الشركة في الحيوان بمقدار رغبة الراش في نحوه بالقبض الى الزيادة الحاصلة في قيمة الحيوان ادا بقا
فان الزيادة لم يزد قوة ملحوظا تلك الراش في الجسد لتوقف حصة الحيوان وبقائه عليها فاحصل من الاجماع وان
فما ظا خلافه للقواعد في هذه الشركة من قاعدة بتعيينه العقول للصور وساطة الشاة على احوالهم وانما لا يحل
ما لا امر الا بطيب نفسه وانما لا يجوز اكل المالك الباطل الا ان يكون تجارة عن ابن عباس في يقال ان من سفلت
الامانة تكون فيها القواعد الشرعية ونقل عليه لاجماع العرف في لعمري حاشا ونوقا وهو المشرط
وانتفاء العرف في ثباته وبما ذكرنا ظهر حبه للحكم بالعتبة في قوله ولو بايع واستلنا البايح الراش في الجمل
احد ما صح كما بان وجبر حركته بالشركة بقوله يكون شريكا مع المشتري بقاء قيمة ثباته على قيمة الشركة
بعد حصول المدة والمشتري عن بيعه ويحوز ثروة المرحا والدين والزيادة في القيمة او المكون بغيره كما في المعنى
او لخصه اخرى فلما انعقد العقد صح في ابرائمه خاليا عن العرف والحاجة لعلو قيمة حقا لراش الجمل في
انذيا والتم ونحواته الجمل والمعن فاما يتساع فيه عرفا بحيث لا يقتضيه فحصل المبدأ عما ذكرنا من اصناف كالحكم
بالشركة وهذا للشرية لاصل القيمة لان الزيادة عند الشاة معولة بل عن ابتاعه عن كثير من اصحابنا الاخذ
بل عند من لا يعمل الا بالاذن القطعية فضلا والوقاية بغيره وان كانت في جدها متعينة وعلله بشبهة ذلك كلام
الشهيد في سن ما تلا وهو الشبهة الراش في الجمل فالشر في ان يجره فان والا كان للبايع شريكا بنسبة القيمة
موجب بعد انشال ما لا ذكرنا بل يمكن ان يكون هذا هو المراد من كلام الفقيهين بذلك بغير هذا ذكره بعضهم على انه
ما انعقد عليه اجماع الامامية والابان زيد منسقا سوا كان العقد الذبح او لا فلا اجماع قطعا بل يمكن القول
بذلك جدا بل في الجواهر يمكن تحويزه الشرع على خلافه فاصواب في ذلك من العقول المملكة بالشرع ونحوه فضلا
عن البيع فبين ما ذكرنا ان الاقوال وبغيره بين من حكم بالعتبة بغيره على العقد ونحوه انما هو الجمل ويكون
شريكا في ثمانية بين من حكم بالطلان مع وبين من حكم بالعتبة في الذبح وما يزداد ويحذف عن هذا كافي له واعدل
العرف لما منع من ذلك المبرورين غير بين من حكم بالعتبة في الذبح وما يزداد ويحذف عن هذا كافي له واعدل
الحال في الاقوال ما عرفت وبذلك الحكم كثير بقوله وكذا لو اشترى ثلثان او اجماعا حيوانا واشترى
لنفسه الراش في الجمل كان شريكا بنسبة ما لشرع العقول اربعة اقسام في جعل شدة بغيره وهو بايع فاشترى رجل

[illegible]

ف ف

باب
في
الاعيان

وعدم كون لادن تخليلا حتى يوقع الاذن فان التخليل اما بعد ملك يمين وكلاهما مقضيان بالحق والفسخ
الحال لوقوع الوطى من دون خصوصية لبعض دون بعض كما هو المعتبر في كلام العلما في كونه واما سقوط شبه الجون
بالنظر كما في بعض الروايات فليس من حيثية التضرر بل من حيثية الحق ومن هنا ظهر ضعف ذكره بعض المتأخرين
التخليل الحكم المزدوج لاصل ما لا يضر بعض تابع بعينه الاذن وفيما لحاظ نظر المالك والمالك اذا اذن في شراها او اهل
المركب فشر المالك ومعه ان الاصل خلافه ولا يضر في حوزا لا يضر بين الاصيل والوكيل في الشراء والفسخ على اشكال
في حوزا لا يضر في المالك باللفظ واحتجوا بانها اهل الحكم وتحتجب لغير اشتر ملكا كان غيرهم عند شرا لزيد
وزلته قال كنت جالسا عند ابى عبد الله ع اذا دخل عليه رجل ومعه من فقال ابو عبد الله ع ما جاء واخبرك قال الخديس
فقال ابو عبد الله ع لا تشتر شيئا ولا تعيبا فاذا الشرب سائلا فترين ثم في كفة الميزان فان من يجرى ثم في
كفة الميزان فاطع فاذا الشرب سائلا فترين ثم في كفة الميزان فاطع فاذا الشرب سائلا فترين ثم في كفة الميزان فاطع
الشرب بكل واحد ستة دنانير وانما عند ابى عبد الله ع ان يعلم شيئا من الخلو ولو لم يصدق عند شيئا من الاصل
بالمسوق فالحق فالحق المالك والمالك اذا اذن في شراها او اهل المركب فشر المالك ومعه ان الاصل خلافه ولا يضر في حوزا لا يضر بين
والخبر وهو جليل والفقهاء ما ذكره الا ان لا يثبت لو كمل ولا وفي ترك التفتية بائنا الا ان يثبت بالانبياء ولا يثبت
لخوف الا ان يثبت بالاستيعام وكبره ووطى تركه بالانبياء واما معا اولها في وجه تربت بالملك والفقهاء
للتفحص العضايدة وروايات الفخا يروى عن الانبياء ودحا شد بها في القصد كما عن بعض كبراءه الا ان ههنا اشكال
وهو ان الوطى في القصد يجب بعض الامتياز فكيف بالكرهه المتعارفه مع الوجوب وفيكون ردوا بان المرام من الوطى
التمتع وميناة خلافه فكل انهم والروايات ايدهم قد بلغ من ذلك بالانزاع الكراهة في الامتياز عليهم من الاحيان
خاتمة الا ان لا يثبت في الحكم المرجو والاشياء الوطى الواجب كالا ينفى فالأولى ان يقال ان الكراهة ثابتة
في مطلق الوطى الا انما في الواجب شرطا باكان تركه شرعا كان يرضها بغيره وعن التخليل الحكم تجزئ
الى ترواها فاما كما في ذلك فمجرد كراهة مطلقا متناوعة وشد في التحريم والكراهة مطلقا ليس من مقتضى
الفسخ عليه وفي عكس فعل فلا يثبت الولد منها بان يترك الامن او يترك وجب ذلك ومن رواية زرارة في نظر كراهة
ان يترك المالك ثم في كفة الميزان كغير قبس ع والملك وقيل بما سكته في الاصل على المتعارف من وضع الغنى في كفة
الميزان ومعه لم يجرى في القصد في التكاليف واما النظر ان الشئ في الوطى هذا الباب هي مسائل الاولى ان الامن
البيد لنا او يدركا بنا لا يجل عينا فلا ينفذ مستقر الا من لا اختيارا وفهرا عدا كثر على ما في الشراء
ان العبد عندنا لا يملك شيئا القوله فمعه كذا لو كان لا يملك على شيء ويحيط انه لو كان ملكه لكان لا يملك عندنا
فقط الا بما ع عليه كذا وكذا وهو ما ع من الشئ على العبد واغنا على الوطى وكل من هذه الاجماعان فمفسر
كما لا يترى القصد في القصد فان ضعف العبد بالان لا يقد على شيء بمنزلة الحكم به عليه حيث ان العبد هناك سقذ
من معوقه ووصفها مساوية في القصد بقرينة النعم وكلاهما الاشياء عليه وان كان الاصل في الوصف ان يكون
مخصصا بل يخل ان قصد المخصص في الشيء المملوكية خصوصية الحكم انفسا لا العبودية عن المالك ولو كان كذا فيه
ان العبد قد يشعور عناه والله الا ان يقال ان الغالبية للاستعمال مع الاضافة والاشياء في الاذن كونه وضعت
في شيئا التزم في القصد له على المالك فاصل بواسطة الاستبا الاحتياطية وكان الاشياء المملوكة الغنم
والقول بالفضل بين المالك فمض من هذا الخبر ودعوى ان العبد كونه مملوكة لا يعيد الوطى في كفة الحكم في كل

عند مدقوعه بان توصيفه بالمالكية في المثل من غير ان يثبت العبد شيئا الاطوار لثبوت العبد في جميع افرادها كان مدقوعه
انسيا في جميع المقتدرات من الامة بقرينة قوله ومن دفعناه الامة منوعة ليعلم ان ليرسل بكونها مستقلة للمو
عظ ان الاختصاص الذي ادخل في تصرف المثل وادخل في الامة انما هو على علم العبد من مضاف الى ما استأبها
في الاجزاء الواردة في منتهى من النكاح والطلاق لفظا غير بالحق والملك غير من كان يثبتها
بما اذا كان من مضافا الى المولى بالعرض في باب النكاح من ان المهور كما قيل كون طلاق غير مائة ودعوى
في رادده عدم العدة بدون اللزوم ليست في محل الا لا يفي على اننا نل منها كدعوى رادده لانه يثبت في نفسها
حضورا بعد تسليم كون التكرار في شيئا القوي بفيد العود وما يدل على عدم الملك قوله تم لم يكن ما ملكك
اليانكم من شركا وفيما رفقنا كما قال الرافعي التكرار في حبس الرقيق لا يفسد العبد ولا يحرر العبد ولا يحرر الا
منها ما وروى ان العبد وما لم يستبد به ولا كعقله يفتي عن ابن جعفر قال المولود ما دام عبدا فانه وما له
لا عليه والمناقة فتر في بان اللام في لافله ذلك كان ناسرا في الملكية الا ان اضافة المال الى العبد ظاهره ايقين
الملكية والاختصاص له وفيه الجفتا وجب البصر لنا وبطل احد ما يجوز من التوقيف وهو ان جوارا لا يفتقر
على معنى انما يجوز للعبد الموقوف فيه موقوف ملكه او ما هو ملك العبد يجوز الموقوف ولو ان فيه رخص
لا مرجح وجب التوقف وبقرينة الرافعي عن الجعية مدقوعه ولا بان مضافا الاضافة هو انما انما بان
اليه نسبتا بانقضاء له شيئا من اضافة اسم القيد هو انما بان الية خصوص في صفات التوقيف وابن هذا من الاختصاص
الاثر ان الاضافة في قوله محبوبا ومطلوب يد وهوها لا يفيد الاختصاص اطلاقا وكان ملك كان
نقطة مبدئي ظاهره ان موقوفه لا اعطى كونه بغيره وبانها لافيه وهو لا يطلاق وينتقل انما انما للاختصاص
بجانب صنع فبغيره كالجانب نسيان اقطاع فان انتسب المال الى العبد يمنع عرايا بانها في غير ما في مملوك ولا
مكتوب عمره فانه لا يمكن ان يكون جميع ذلك الشيء مملوكا او مكتوبا بالخصين وثانيا بان ذكره في العلامة في
الرافعي رده من وجوه المرجح فان الرافعي على من يثبت التوجيه الى اضافة المال الى العبد فانه لعطفه على نفسه
المولود للشيء القوي لان يكون مفادا للام والملك ولست عليها هنا في غيره من استعمال التسمية في نفسه
او في حقيقة ومجان وهو موقوف بعد الا ان يقال يمنع انما في نفسه بالتسمية في رقبه العبد بانها بل المسلم
بالنسبة اليها في نفس الامر بان هذا من اذنه ذلك من نفس اللفظ يجوز اذنه على الجواز انما للملك وجواز
المصرف منه كالاشفاق الذي يستعمل فيه كثيرا في الاشكال بما ليس له لا يجرى لاحد الجواز في الاخر وقد
ذلك بان التاويل في لفظه ماله من لانا وبان لاهله لظهور الالف في الملكية لا غيبا ظهور الاضافة في
كونها قصر لحد الثاني فيها وان كان فيمن كان في ماله كما يحل ان يكون جزءا كعقله ان يكون موصولا
ومعها يضعف هذا المرجح اية الا ان الاضمار بجان التاويل ايضا لدوران الكلمة بين الاحمالين كما كانت
كله لاهله مع ان اكله اذنه وكذا ويؤيد اكله المثل في التسمية ان العبد وما في يد كان لاهله مضافا الى ان
ظهوره في الموصولة الصريحة في ذلك لعل للملكية واحمالها وسلم مدقوع بالقرينة اضافة الموقوف الى
في انقطاع الملكية الغير الشرعية عنه فان الملك القوي والعزة اعم من التبرع ولذا يقال في الجواز ملكه
عرفا ولغزو ليس فيك شرعا وكل لا موال التي يكتسبها المثل القوي وفي يد فانها ملكه لغزوه وانما يثبت
ملكه لعل لوان شرعا فظهر ان معنى الولاية انما الحكم يكون ذلك ملكا للعبد عرفا علك للمولى شرعا وما

ذكر بغير ان لا وجه للمنازل التي فيها بناء على كون ما جاز كل واحد ان لا خاضعة لامته بغير ان لا وجه
 في الاضاعة فان خاضعة للمال الى العبد بعيد ان المال عرفنا والعبد وقد عرفنا انهم من شئ واحد شئ واحد
 من استئجاره من المتقوص العاقبة وان ما يبدى العبد للبايع مع كافي اذ هو ان يقع الجمل الا ان يشترط ان لا
 وقد استدلوا بما حكاه العلامة في الترخيص المعلوم في مضاجيع وفيها ما ورد في قوله تعالى وان لا يربط
 مؤنة لسيده بعد ملاحظة الاجماع والمتقوص على عدم استحقاق السيد ذلك وان لا يوارث بين العبد
 العبد فانما تكسب من سلب خالصة ذلك وان ما اكتسبه من المال سلبه وفيها ما ورد من ان المتقوص
 وعينه الملوكة والوصية له من غير ان المال لا ينفك ما عزى من ان كان له بعضا وعرف وعينه للمالك عطفه
 واعطاه اقله اصل منها قيد لظواهره لا يظهر وجهه من ذلك سلبه خالصة للملك الى غير ذلك فانما يفتى عليه في
 لمظانه من الكتاب هذا مضاجيع المضاف اليها انما لا بد باضا لانه عند الملك مع الشك فيما يخرج عن حكمه وهو ملوك فكيف كانت
 ما كالحاج ان ما كيفة بغيره في ما كيفة نفسه ولا سئلوا اذ ان يكون ما كانا لا كيفة بغيره لا حوالا وايضا ما
 يكسب العبد من غير ان ملك للمولى يكون فاقباله وايضا استعمل الاحكام الثابتة للملوك كالحكم ببد عطفه
 الوصية له وعكسها ان كان للمولى في حق عطفه العقب عليه وان جناية العبد متعلق بغيره وكونه
 وانما العبد اذا اشترى شيئا وهو مخير وهو على يده وان انما في كل الى غير ذلك من الاحكام التي هي لكثير
 المنفعة في ابواب الفقه والمطالع لا يلازم الا عدم الملك وقال عبد الله العزفي في المضاجيع فان التامل
 فيها يجمع تلك الاحكام والظواهر بها باسرها فيفهم القطع بالبدن انما اعطى استحقاق الملك العبد وان شرط البيع الى
 ذلك لكل حكم منها عليه باعراؤه فمدبر انتهى وقيل ونافا للحكم في الوضوء عن مجهول ملك فاصل الصنعة صليته
 بغيره الصنعة والربوبية ما يؤيد العبد الى سبب من المخرج المفضل عليه وهو انما هو صحيحا وبذلك رتب الجنازة
 اجمع فاصل الصنعة على قول آخر مجهول اذ من نتاقله كالاول وعن الشيخ في غير ذلك ما كان له ولاه مشككا في
 بعضه عن ربوبية وفيه من الجنازة عطفه على غيره في جعل حسب العبد الف درهم واقل واكثر فيقول جليلة العزفي
 ملاحظة انها خاضعة والاولى الثانية للملك فانه والحاس مفيد وهو حسن مع الكفاية كفاية مفعولة بعد ملاحظة
 اعطى العودا الثانية في التهمة والبطنة وغيرهما من المرجحان العبدية المكافؤ مع ان عناه بغير الحكمي غير واضع
 الدلالة على ملك فاصل الصنعة وبشر الجنازة لا يفتيه كالا يخفى على من اطالع اجمع ذلك كله ما ان المقام الى
 القول للملك عليه حيث قال ولويل يملك حكمه ككثير محو عليه بالحق حتى ياذن له المولى كان حسنا وذهب اليه
 البغية لا شاق الجوارم بجا من الاستحسان فذلك خلاف ما دل على حصول الملك بغيره انما يراه الشايع في الجمل
 من الجنازة والعبد والفعل والمخبر بغير ذلك كما اضاعة الاموال اليهم ووضعهم بالعرف في قوله ان يكونوا بغير الله
 من فضله وشيئا السلطنة لم على النكاح بالعقد والتحليل ان كان باذن المولى في كل امر يضيق انما ان كقول
 الحسن في رجل ام لم لو كانت في حوزة مالك ببدن بالحرية قبل المال بل يفتى في مال وانتهى حرصا المالك
 وحصل وعبد لا لا كما يظهر من بعضهم في معنى تقديم الحرية لا انما اقدم الغير فلا تسلط للمالك على العبد ما
 العبد بغيره في حوزة ولا كل لو قدم الاحتماء على كمالها على الحكم عن العلة على جوارحه المولى المال من العبد
 ومن قولهم ليس لك ان سئل اني قلت لولا في بعضي بغيره درهم وانما اقلنا ثمانية ان كان يوم اشترى
 لك مال فخلطان خطيه وانما ان يكون لك شيء من مال فليس عليك شيء وما مضى من بني الزباين السيد وعبد

في العلم والخاص فيه من اجل
 علم ان العلم على اثنين مادي كلفظ علم ما يشي منه
 من مضمون وماد وحيثما كان العلم في العلم على اللفظ تارة
 بعينه وموضوعها وعلى الفهم اخرى كما يطلق في قوله
 الانساني كقولنا الشيء علم من الانسان ويعرفه قولا
 الانساني علم من الحقيقة والخاص في العلم على اللفظ تارة
 البلية في العلم ثابت وانما الثاني فيكون مختصا باللفظ
 او العقل فلهذا كونهما مع ما هو عليه ان يكون على حقيقة
 لما يصلح له حقيقة ان كان المراد من العلم حقيقة
 معانيه ان لا يلائم اول المراد معنى اخر مما يصلح
 الاول برأيه قوله بوضع واحد حقيقة انها لا بد
 وضع الثاني باق العلم من اصلاح بطل في الحقيقة
 انما بقاها بان المراد من العلم ما يصلح له على الوجه
 هو المسمى بقيد جمل والمراد بالوضع الاخر ما كان
 بغيره لكنه في غير ما يقع من العلم ان كان في
 لجميع الاشياء بالعلمية والحق لا يكون مستوعبا
 هو ناجا على كل الاشياء لا يكون مستوعبا لغيره
 لا غير على طر ويحتمل عشرة في العلم ما يصلح له
 لانما يقعها من العلم ما يصلح له بل لا يلائم
 العلم ما يصلح له على وجه الحقيقة والحق لا يكون
 على التفرقة عكسا بالمسلك في الرجال انما في العلم
 طوره برب في العلم ما يصلح له بل لا يلائم
 انهم فكان لا يلائم العلم ما يصلح له بل لا يلائم
 بغيره عكسا بالعلم في العلم ما يصلح له بل لا يلائم
 باسمه برب في العلم ما يصلح له بل لا يلائم
 اشهر بينهم ان العلم بطل الحقيقة والحق لا يكون
 المحصول لا ترفع عنه قال والعلم الاخر من العلم ما يصلح له
 معقوبه مع العلم ان العلم ما يصلح له بل لا يلائم
 انما في العلم ما يصلح له بل لا يلائم
 عكسا بالعلم في العلم ما يصلح له بل لا يلائم
 واما في العلم ما يصلح له بل لا يلائم
 مع العلم ما يصلح له بل لا يلائم
 لغيره برب في العلم ما يصلح له بل لا يلائم

في العلم والخاص فيه من اجل
 علم ان العلم على اثنين مادي كلفظ علم ما يشي منه

في العلم والخاص فيه من اجل
 علم ان العلم على اثنين مادي كلفظ علم ما يشي منه

في العلم والخاص فيه من اجل
 علم ان العلم على اثنين مادي كلفظ علم ما يشي منه

في العلم والخاص فيه من اجل
 علم ان العلم على اثنين مادي كلفظ علم ما يشي منه

فيه يخرج نحو عشره فان العشره دخل على الاطلاق باعتبارها امر اشركت فيها لانها والعشره اجزاء للعشره لا غير مجزئات ولا قصد
 على واحد واحد عشره وقوله مط يخرج المعه فانه يدل على مجزئات باعتبارها امر اشركت فيه ومع هذا خصصه بال
 بالعموم في غير ما ذكره من غير واحد يخرج بالعموم والعموم فانه يدل على مجزئات لا بد منه ولا قصد على الواحد وغيره عليه
 ان ان زاد بالمجزئات اسمها لفظ العام يخرج عن مجزئات مفهومه كما هو الظاهر من اخرج العشره فخرج عنه نحو الرجل باعتبار
 الاطلاق وايضا لم يخرج الى قولنا باعتبار امر الخراج مثل العشره لعدم كونها مجزئات مفهومه وان زادوا ما قبله من الاجزاء
 ايضا دخل العشره لان اجزائها ما اشركت في جزئيتها للعشره فان كل منها جزء له كما لا يخفى واما الزيادة عليه باعتبار
 طوره بمجزئات ونحوها من المجموع المجزئة فقد بد بجهته بنصف كما يقال المراد بالمجزئات اعم من مجزئات الدال ومن
 اجزاء والمجموع المذكور باعتبار اجزائه يخرج عن بيته للمشرك وباعتبار مجزئاته باعتبار مخرجه لا بد من اطلاق واحد لا يلائم ذلك مع
 من انبأ المجموع وايضا قوله مط وان اخرج المعه ولكنه اخرج المجموع ايضا فذلكم البطلان ايضا لان مفهومه ان العشره فخرج
 بل مع هذا التخصيص ضاغا الى ان لا يفرق في زيد وعشره فان كل واحد منهما متساويا فيكونه كما خرج انما في بيده العشره
 كل الاول فخرج احد ما بهذا القيد والآخر بالمجزئات الحكم الا ان يوجد ذلك بان المتساوية في الشكل لا تتساوي في اعتبار
 لبيها وصدا حقيقة متساوية في ذاتها فيكون حقيقة واحدة حقيقة في ذاتها بل في ذاته فيكون انما في ذاته بل في ذاته
 بالفعل صلاحيه لا يخلو كلها ايها الاول ان ليس بها لا يلائم القيد بل على بان القيد لا يخرج من العشره بل يخرج من
 وسنما انما اسنفر جميع مجزئات مفهومه وضما ويرى مجزئاته في القيد والارد بالوصول ما يتساوى في العشره
 والمركب قد دخل في كل رجل واذا لم يدخل في مركبات في سائر القيد ويحتمل ان يخصص الوصول بالمرجع من ان
 لدخول الامثلة المتوزعين نظر الى ان العشره فيها ليس من غير ذلك بل الجزء المعيد اعوان وتصل ايضا اليه لكل
 المنفصله صحيحه مجزئات والارد بالمفهوم ما يقع المعه والمغير معيد قد دخل في جميع العشره المعيد بوصف وشبهه
 والمفصله وشبهه ما لان المفهوم فيها غير معيد ما يكون العشره في عموم القيد بتساوية جميع ما يصلح للمفهوم المعيد
 دون المطلق وعليه يدخل فيه كذا ولا رجاء لان المنفصله فيها ليس مفهومه انما في المطلق بل المعيد يكونه
 ضمن فردين وما زاد وكل يدخل في جميع العشره بل ان العشره لا تدخل في العشره بالاضافه وتوصف طوله والعموم عليه
 بعدا لا يقيد والارد بقوله وضما بعد كونها خارجا عن اللفظ اسنفر جميع مجزئات مفهومه بها انما يتم الوصف للفق
 نفسه ككل رجل ونظيره ان المعنى ليس انما في العشره المعيد على اقواله من ان وضع اذا في القيد والتركه للعشره
 مثالا في موضع المجموع لفظ العشره اسنفر انما هو سائر المعنى في الكلام في جميع العشره والمفصله والوصول فان
 وضع الاسم ثلاثا في وضعت الموصولان الاضافه لا فاده التقيد فيسلم اوله جميع الاخره في جميع
 البعض هذا ويرى عليه ولا يخرج العام المجموع عن لان اسنفر من حيث المجموع الاول لا في اسنفر في الاخره ودخول
 لزمه وجهه ولا يرد دخول نحو العشره من غير العشره في العشره وانما المجموع ان كل من الاخذ ملحوظ في العام
 المجموع في الملاحظه الاجابيه الا ان الحكم منوط بالمجموع بخلاف العشره وانما المجموع ان كل من الاخذ ملحوظ في العام
 بما هو كل وما يما يخرج من واتي في الاسنفر انما لان مدلولها يكون اسنفر جميع الافراد على سبيل الترتيب لهذا
 اذا زاد من الاسنفر في المجموع اسنفر لوطا اذا اريد الاخره من العشره بل يدخل في العشره في الاسنفر في امره
 مفهومها على اليد لانه لا يفرق بينهما بان العشره لا فر ومفهومها ليس الوضع بل ترتيبه في العشره بخلاف من واتي
 فان مدلولها على تصنيف افراد الوصفين بين جميع افراد مفهومها يكون مدلولها اسنفر جميع الافراد على سبيل

الترتيب وضعاً في تعيين أعيانها بالوصف ولهذا يصح الاستثناء منها كما نقول من جاءني وايم جاءني لا زيد
 والجنس في حد ذاته بقا هو اللفظ المستعمل في الخرج من الجراء والمخرجين فالابتداء من نحو انصرف
 لما عرفت انما من ان لا يفسر كل من الاحاد ملحوظاً عليها وانما الملحوظ هنا هو مجموع وانما الجمع المذكر فهو
 ان لوصف هذه الوحدان لا ان لا يفسر مستغرق لاحادها وانما التثنية فهو ان كان مستغنياً انما يفسر من غير
 الا ان لا يفسر انما يفسر من غير مستغرق في الحد وانما التثنية المفعول من الاطلاق كما في نحو وفيه
 فليس من مدلول اللفظ ان لا يفسر مفاد اللفظ هنا ان لا يفسر من غير مستغرق على كل من الاحاد فليس كل من
 الاحاد هنا مدلول اللفظ اصلاً وهذا انما فيه ممكنه الا ان لا يفسر انما يفسر من غير مستغرق وانما يفسر من غير
 الخاص ففهم قوله بوجه لا يخلو كونه انما يفسر من غير مستغرق الا ان لا يفسر من غير مستغرق انما يفسر من غير مستغرق
 لا يفسر من غير مستغرق بل ان لا يفسر من غير مستغرق بل ان لا يفسر من غير مستغرق بل ان لا يفسر من غير مستغرق
 الا لفظ المفعول من غير مستغرق بل ان لا يفسر من غير مستغرق بل ان لا يفسر من غير مستغرق بل ان لا يفسر من غير مستغرق
 مدغم ايضاً في عدم التمام لا يوقف على فهم الخاص فيمكن ان لا يفسر من غير مستغرق بل ان لا يفسر من غير مستغرق بل ان لا يفسر من غير مستغرق
 بسبب تمام عدمه لا يخلو اما ان يكون مع التزام لفظية بينهما ام لا فان كان الاول فلا يلزم سلبه تبيينه وان
 كان الثاني فليس يفسر من غير مستغرق بل ان لا يفسر من غير مستغرق بل ان لا يفسر من غير مستغرق بل ان لا يفسر من غير مستغرق
 خاصاً بالثنية الى الجاهل من ذلك فهو عام وقد يذهب عن الاول بل ان لا يفسر من غير مستغرق بل ان لا يفسر من غير مستغرق بل ان لا يفسر من غير مستغرق
 بالاشتمال الثاني لا يفسر من غير مستغرق بل ان لا يفسر من غير مستغرق بل ان لا يفسر من غير مستغرق بل ان لا يفسر من غير مستغرق
 اعرف من سلب الخاص لان خصوص الاحاد تابع للخصوص لمكانها وانواع الاعرف وعن الثاني بان لا يفسر من غير مستغرق بل ان لا يفسر من غير مستغرق
 فان الخاص عند الاصول مقابل للعام عند مقابل للمطلق والثاني مانع التثنية في اللفظ وهو ما
 يفسر من غير مستغرق بل ان لا يفسر من غير مستغرق بل ان لا يفسر من غير مستغرق بل ان لا يفسر من غير مستغرق بل ان لا يفسر من غير مستغرق
 لخصه في الواحد المجعول في نوع كثير اليه بل الاكثر من الواحد كالاشياء في نفسه وانما لا يفسر من غير مستغرق بل ان لا يفسر من غير مستغرق
 يخفى ان يفسر لفظي والاربع ان لا يفسر من غير مستغرق بل ان لا يفسر من غير مستغرق بل ان لا يفسر من غير مستغرق بل ان لا يفسر من غير مستغرق
 هل هو من عوارض الالفاظ والعام والاول خاص والجمع الاول وعفا عما يلزم من ذلك لوجه اما اولاً فلا هو
 يستعمل في الالفاظ كما لا يخفى وانما في المعاني كما مر في الامثلة في صدر المسئلة فان كان موضوعاً لكل منها ان
 الاشارة الى واحد ما فقط لمرادها فالاصل ان يكون حقيقة في اللفظ لا يفسر من غير مستغرق بل ان لا يفسر من غير مستغرق بل ان لا يفسر من غير مستغرق
 والقول بان تبيين ذلك لا يثبت استغناء المفسر وهو هنا مدغم في التثنية والاول مانع عند الاستعمال منه فاني
 كيف ولو لم يكن شائداً واضح قطعاً وانما باننا قلنا حصة السلب ما في المعاني فلا يمنع من شمول الخبر من سلب الجميع لا
 يصح نفيه بان يقال ان الخبر لم يربط بل يكتفب فائله قطعاً وانما في الالفاظ فلو وضع ان لا يفسر من غير مستغرق بل ان لا يفسر من غير مستغرق بل ان لا يفسر من غير مستغرق
 ان الكل والجميع مثلاً ليس عاماً وانما الثاني لان جماعتهم ظاهرهم بل من جماعتهم حقيقة فيها معاً ومنه ان كل واحد من
 التثنية في الحقيقة الى التثنية والاشياء السالبة مقدم على الثاني وانما رتبة لان التثنية حقيقة في شمول امر
 متعدد وهو بصدد فعل كل من الثنتين الثاني في الالفاظ متبع باعتبار شمولها لثان مشدود معاً في وضع وانما في المعاني
 وضع باعتبار شمولها لثان مشدود في الحقيقة فانه يفسر من غير مستغرق بل ان لا يفسر من غير مستغرق بل ان لا يفسر من غير مستغرق بل ان لا يفسر من غير مستغرق
 البلاد وكل ما يتصور لثان المعاني اكملة فاقوا شاملاً خبراً بها الكمال عليها ولذلك يقول المطلقون

بهم

العام الصحيح فهو من الشر كغيره لا يقال ان العام عبارة عن واحد شامل للمنة فهو حقيقة
 في المظهر المخصص الموجود من مافي كل مكان عن مافي المكان الا اننا هاهنا من ضرر الى جهة لاننا نقول
 لا تسلم ذلك بل بكيفية الشمول سواء كان في احد ام لا وتسلم في العود عند الغيبة ثابت في حق من متعلقا بغيره
 وهو امر واحد بهم ويمكن المناقشة في بيان الغيبة المزبورة الى المظنيين مؤمنة لانهم انما يقولون ذلك
 فكلي للعام بل العام والحاصل عندهم انما يقال لظهورهم في الذين يصدق احد على كل ما يصدق عليه الا ان
 من غير عكس ويصدق كل منها على بعض ما يصدق عليه الا ان فقط ودعوى ان اطلاق العام على معنى الكل
 الحقيقية اصطلاح مذكور في المطلق في كتاب الاشراف واما الكل الاضافي فاطلاق العام عليه شايع مغاير
 مدخوعة بما ذكره بعضهم ان العود سواء كان معنى الكل الحقيقي او الاضافي ليس هو العرب الفضول وبنينا وهو
 الاستعراق وذلك لظني نقل كلام المطلقين شائع عنهما نياتنا ما ذكره من ان الصون امر واحد بهم
 ممنوع كيف وانما ليس الا كما لفظ ان الوجود بالنسبة الى كل شخص شخص اخر من الصون قائم بمحوه فالاولى انما
 بقوله في الحلال فالامر واحد بهم فلهذا ان في ان المراد من غيبة وبنينا معه لا يفرق بينه وبين الاصل الزيادة
 كما لا يخفى خلافا لما عرفت منهم استندوا في الدعيه في النسخ في العدة والفاصلان في المناهج والمغزى وبسبب و
 العيب في السيرة والباطني في الزينة وغيرهم فانهم قالوا انه حقيقة في الاضافا لمجا في المعاني مستند بوجوه
 الا وانما ذكر في كتابه فالامر واحد بهم عوارض الاضافا فان استعمال المعاني كم غير المظهر والمخصصان بل لئلا يبقى
 الى الذين هم في الحقيقة والامر واحد بهم الاطلاق انما هو الاضافا ودون المعاني واثباتا له حقيقة كما ان
 بنا ودعيه في المناهج انما في ان لو كان حقيقة في المعاني لا يرد في جميع اقسامه كالانفا وانما في علم الانقياد
 ثم يرد دعوى من ظن في هذا الدليل بعضهم قالوا بان اطلاق بعض العود للمعاني لا يقتل امر عرض لكل معنى بل قال
 انه عرض لمعاني كل معناه خارج بيان وما ذكر من انما ليس كذلك لعدم صدق العود عليه لا يدل على عدم الاطلاق
 والاعراض حقيقة لكن لا بد من كون عدم الاعراض حقيقة لكون كون حقيقة كالعامة لثبات كون حقيقة
 في الاضافا فما ذكره في المعاني عليه في غير المنهج وغيره ما يكون مجازا في المعاني لما قرئ في محله من انه اذا دارا
 بين المجاز والاشارة فالحق ان في المحل شذفا لكل ظاهر وانما في الاول فمضغ الشبهة داودا ولاوسلم فالظني ناش
 عن الاضطرار لاصطلاح ثابتا وانما في الثاني فلما ذكره البعض ايضا مصانفا الى المكان لفظ عليه وان العود هو كان
 من عوارض الاضافا لا يرد في ان لفظ قيد وعرض بعد العود فان كان عدم اطلاقه في المعاني ما يطل عن حقيقة
 له حقيقة فكذلك في الاضافا وان كان ذلك لا يمنع في الاضافا فكذلك في المعاني ضرورة عدم الفرق فاما انما
 فلا تانما يوم اعصر الامر بسببها واما مع ظهر الشك ان كونه موضوعا للفق الشبهة في ان في كونه ثابتا بغيره خلافا
 لقوم شبهوا خذوا في مشترك لفظي بين الاخرين كما حكاه النسخ في العدة والمحقق في المناهج وفيما عند البعض في انما
 يستعمل في الاضافا والمعاني معا ولا يسل في الاستعمال الحقيقة وصعقة كما قرئ في محله مع ان الاصل في العام
 الا في ان المعنى لا لفظي لكن قد خالفنا انما في ان من ذلك بوجوه اخرى مثل انما في ان حقيقة في انما لا يرد في غيره
 مطع وقد سمعت من بعض من وجوه ومثل ان من لوازم العام ان يكون متحد او مع اتحادا ومثالا لا يعود عند دة بوجه
 واحدة والمعاني التي اطلق لفظ العام عليه كالعرض والطاء والمغزى لا يرد في ان حقيقة عودها لا بد وان يكون
 مجلها احصا لكل واحد منهم وهو متعين بل مجلها انما لهم طينها الاجزاء ثم خلف لفظ المشترك فان تناولنا
 مجلها

لما تولى
الاعراض

مجلها

ولهذا هو الحق واحد وليس متبايناً بل من حيث الشخص ومنه لا يخرج ولا يفتقر ما فيه بعد ما فهم ومثل أن هذا الإطلاق
يجازي بل سبوا الملقط إلى الذات والخلق العام ولو كان حقيقة في العوا وفي ذلك الشر ليس بها الحقيقة
ذلك السابق وهذا الجواب للمعنى حقيقة كل بئر ومخلاف القول كما حكم في بئر لا يكون حقيقة فيما ولا يجازي فلا
يخرج إلا في شيء منها أصلاً ولا يفتقر له على دليل هذا ويمكن أن يكون الشرع لفظياً في المقام كما يتبين عليه
بعض الأعلام ما لفظه بزيادة ما هو مادة أن أريد به هو استمرار في اللفظ ليس فيه دخول ما هو مصطلح أصل الأصول
مهم من عوارض الالفاظ خاصة ولا يثبت للمعاني فأن استمرار ذلك اللفظ لا يفتقر من اللفظ ولا يمكن إثباته
لما أضافوا كونه من صفة اللفظ لا من صفة اللفظ لا يفتقر كونه استمراراً ولا له وصفاً للشيء كما لا يفتقر وأن أريد
شمول المراد من عدم الالفاظ واللفظ أو بزيادة أمثلة للمعاني ليس من حقيقة القول فأن كل فرد منها يفتقر
شخصاً ومحلها ليس يكون جازاً واضحاً للفرد أن أريد بشمول مفهوم لا في كل هو مصطلح أهل الميزان اختصت المعاني
وبما أن محل التراجع على التراجع اللفظي صمد جداً لا يصح إلا بالبدل وليس لا في التراجع إنما ليس هناك معنى
وضع التراجع عنه وهو فاسد لا مكان أن يكون التراجع في غير مفاد وهو محض اللفظ يفتقر التراجع في
المقول على ما هو مفاد القول في كل شخص من الأصول لا يكون من عوارض الالفاظ خاصة وأدفع غيرهم
لكن قال الضحك أن الإطلاق اللغوي أمر سهل إنما التراجع في واحد متعلق بغيره وذلك يتصور في الاعيان
الخاصة بما يتصور في المعاني الذهنية والأصوليون يتكرون وجودها في اثنين من أمهات الكلام نذكر كما
عليه ما يتصور في اختلاف تناظر في هذا الكلام في من مذهبنا المتكلمين في السلطان أن التراجع ليس في
إطلاق اللفظ بل في الأمر على الآلة الأثر في الأمر العقلي أن الأمر واحد هل يكون متعلقاً بالأمور متعلقه على
متعلق القول في المحل والثاني جعله متعلقاً بشيء واحد بغيره أي حقيقة في أمور متعددة فهل يتصور أم لا قال بعض
هذا هو المراد من قولهم أن الأمور هل يفتقر حقيقة أم لا فقال ذلك لا يتصور في الاعيان الخارجية لأن الاعيان
الخارجية لا تتغير في وقتها لا يتصور تحقق واحد منها في امكانه متعدد ولا في أفراد متعدد فمن نفى الوجود في
لزم من نفى الأمور في المعاني مع ومن أثبت متعدد أثبت في العقول ما أكثبه من أمهات متعلق الحقيقة في الأمور المتعددة
ثم أورد على الأول بأن تفسيره يتعلق بالتحول في تخصيص كلام الضحك بالأجهزة والحوادث أن أريد بذلك أن الأمور المتعددة
بمعناه اللغوي فالألفاظ بمرئ من المعاني على سبيل الحقيقة والمراد بها الاعيان الخارجية في لا يعقل
اتصافاً وأن أريد بها المعاني الذهنية بغير وجود وعدم وكيف يصف بالتميز ويكون التراجع في غير
اللفظ وعدمه إلا أن هذه المسألة التي سهل من كثير من المناجاة العقلية ولذا ترى أن المتكلمين اختصوا في
أحوال وثابت أن انكاداً فاعلم الأصوليين وجود المعاني الذهنية متوقع كيف ونجا عنهم ما قالوا بوجودها وثابتاً
أن أن التراجع في الأمور إنما هو في أمر على متوقع جداً فأن أدلهم لكونه لا يساعده ولن أراد التراجع إلا في المعاني
بغيره أن يكون كمن وقع التراجع عن عينا من متوقع اليه ولما كان من أمثلة شمول الواحد المتعدد في الاعيان
الخارجية غير متعلق بالمكان شمول المكان لمكانه عداً به وكذا شمول الظرف لظرفه فأن شئاً وليس ذلك خارجاً
عن معنا الحقيقة إلا أن يتقيد بغير عبارته ما يفتقر كون المراد شمول الواحد المتعدد بل المراد أن اللفظ في
والتراجع أنه هل يكون هناك أمر واحد يعمل على كثير من الجمل الأجنبي أم لا وقد انظر بوجد في الخارج بالأمور بذلك
الحقيقة وثابتاً شمول المكان للمكان والظرف لظرفه فليس من هذا القبيل جداً بل ليس من قبيل شمول الوا

فقد بينا ان
الشيء لا ينفصل
عن الشخص

اختلفوا في ان العمود هل يقع له صيغة مختصة بحيث واسم ذلك المخصوص كان مجازاً ام لا على احوال الاول نعم
وهو لا يفي وفاقا للعظم بل حكماء في العدة عن اكثر المتكلمين واقفها باشرهم الثاني ان الكل لا يدعى انزاعاً بل هو
مشترك بين المخصوص والشارع الشبان في جهة وبإشاعة الحقيقة في المخصوص ومجاز في العمود
وحكماء جماعة عن قوم من المرجحة وغيرهم الرابع التوقف كاحكامه في جهة والمنزلة وشرح المتكلمين الفاضل في كبر
وفي المعاني عن جماعة لكن اختلف في تفسيره ففي المختصر وشرحه ان التوقف اما على معنى ان لا يدرى بها
صفت للعمود ام لا او ندرى لها فلا ندرى في الحقيقة مع هذا او مشترك او مجازاً او لا وروى عليه بان ظاهر
هذا الكلام ما سلكه ندرى اعلم ان وضع للعمود لفظ كيف يصور والنزعة في الحقيقة حقيقة ومجازاً انهم الا ان يروى
مطلق الوضع على ما يقتضيه النوعي الحق في المجاز ويمتد ما لا يخفى وفي بعض الكتب الاصواب ان يوضع
ان لا يدرى انها وصفت للعمود والمخصوص وندرى انها الشيء منها لكن لا ندرى انها وصفت للعمود ويكون حقيقة
وبه لا يمكن ان يكون مجازاً ومنه على تقدير كونها حقيقة لا ندرى انها وصفت فلو لم يكن من غير ذلك لا دليل
المخصوص كما مر اننا نقول بهذا فنقول قبل التشرع في المسئلة لا يمكن بيان محل التشرع وهو من جهات الاول
في انزل التشرع في العام والخاص الاضاحين والخطيبين فيقول لا يمكن ان يكون في الاول لا يتما مضافاً
ويكون ضروريك منها بالاضافة الى الآخر فاعلم مرتبة العام ما كان صادقة على مرتبة واطل مرتبة الخاص ما لم يكن
مصادفة لآخر واحد وهكذا يرتقي العمود والمخصوص الى ما لا يقف في عدد فكل مرتبة من العام له مرتبة
المخصوص الا ان تحت العام مرتبة فكل الانفاظ لها عموم ومخصوص الاضافة الى ما قبل وما نحن فيه لا ينص
القول بوضع اللفظ للاحكام دون الاضاحين في التشرع في الثاني لكن لا على جهة لا يخصص شيئاً اصلاً ولا
يكون فوذه عموم مثل مدلول اكل المملوك بحيث اذا اضيف الى شيء يكون ذلك تخصيصاً له ادعى هذا الا يكون في
لفظ عام على الحقيقة بل كل عام يخص من يكون مجازاً بل لا يمكن استعمال اللفظ العام في مدلوله الحقيقي
لم يخص شيئاً اصلاً ويكون لفظ كل حيوان بل كل موجود مجازاً وهو اضعافاً بل على وجه لا يخرج هذا
التخصيص عن حقيقة العمود فكل تخصيص لم يدخل في تحصيل مدلول العام بحيث لو لم يخص من لا يكون مصداقاً
وتمتققاً في الخارج فهو داخل في مدلول العام ثم بعد حصول المدلول وقع التفرع بينه في ان هذا العام المحصل
هل يكون حقيقة في مدلوله المخصص بعد حصوله في الخارج ام هو مشترك بين هذا المحصل وبين الخصائص
التي كان من شأنها انما يتحقق اذا استعمل لفظ كل القوم مثلاً لا مرتبة فاذا كان حقيقة في هذا القوم
من العمود على اللفظ انما لو كان مشتركاً بين تلك المرتبة وغيرها من مراتب التخصيص بحيث التوقف في محل

ليس كذلك صلا لا لغة ولا عرف ولا شر لان التبادر منها عند الاطلاق انما هو العمو فلو سلم حصول
 التزم معنا فاما هو ناش من اشتباه الحقيقة بالحجاز وليس ماز به بالضرورة هذا ولا يكون عجيبة ان يتبادر
 واصالة عدم الثقل لغير الاشتراك لعدم التعارض بينهما وبين اصالة الحقيقة كما تقرر لبعض حتى يورد
 اقول بان صالة الحقيقة معارضه باصالة عدم الاشتراك وعدم تعبد الوضع فيصلا صالة عدم الثقل
 سليمة على التعارض وتماثلها ما ذكره من المعارضة لو تم لنا مع التمثل اصالة عدم الثقل في موضع ابدل
 وهو خلاف اتفاقهم ومنها احتج الاستثناء وهي معيار العمو فانه يخرج ما يجب ان لا يخرج له وما لا
 يجازي من المعنى المتكرر ولو قيل انه لو كان انما اذ كان بعض اشياء العدم كالعشر ومخوفا غاما لجواز الاستثناء
 منها مع اتفاق الاستثناء فخطا كما تقرر فلان معياره واما ان جواز استثناء بعض ما يصح له اللفظ اعني بعض اقواله
 كما عرفت والاستثناء من العدم ليس بعض اقواله فلا بدل على العمو ومنه فان قيل لو وجب حول المستثنى في الاستثناء
 منه لا يمنع الاستثناء لكونه مخصصا للكلام الاول قلنا من مخصص الاستثناء من العدم مع ان اشتباه عدم التماثل
 مثلا اخر كاشبه انتم ومنها احتجاج الائمة والعقائد والعلل فاما حديثا بجده الصنيع على العمو فيثبتونه
 الاحكام بها بالنظر لكل من صدق عليه كاستدلالهم بثلث والشارف والشارف والشارف والشارف والشارف وهو يصح
 الله في املا ذكره ونحن معاشرة الانبياء لا نؤثر في غير ذلك من الاحتجاج الى ما ليكرها احد فيكون اجابا عنهم
 ولو قيل انه لا يرد عليه ولا انما اجماع سكوني وليس حجة وتماثلنا ان التمثل بها للعمو لعله بالقرائن الخاصة بقرينة
 ثالثا انه يمكن ان يشك في مثل الامة الاولى وثالثا ينفذ انهم فهو العمو تترجم اليكم على الوصف الشعار بالعلمية والعلوم
 حكى على ان واحد حكى على الجماعا ويبلغ المانط وهو الفناء الخصومية قلنا الجميع ضعيفا اما الاول فلان الجاد
 فاضنه يتحقق الاجماع لشيوع الاحتجاج بها وعكس ردود الانكار من احد مع ان المسئلة من مسائل العقوبة وكيف
 فيها الظن وهو حاصل منه جدا واما الثاني فالاول ان الجوز لا ينافي الظهور ولا ينافي عليه فاما ان تخرج هذا اليها
 يؤذي في ان لا يثبت اللفظ مفهومه كالجواز ان يفهم بالقرائن واما الثالث فلان الاحتجاج الذي كونه لا يجوز
 كيناف في الظهور مع ان انما فشي في بعض الامثلة غير هذا يثبتون الاحتجاج من الائمة والعقائد والعلل فاما ان تخرج هذا اليها
 بذلك الصنيع على العمو على سبيل القطع فضلا عن الظهور وعينه الكفاية ومنها قضية ان الزعم في انه لما مضى قوله
 انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم قال لا خضع من جهنم فناءه فقال يا محمد ليس عند عيسى ثوبون
 المثلثة فاولا انهم من الله لعلنا قال ذلك كانه من هل تلك ويكون ذلك تعزير به ذلك ياه على العمو حيث لم يجهه
 مبعغه بل اخضاصا ما يفرق من القول والظفر في استعمال كلمة ما في رد القول واعلى منهم كما في قوله نعم
 والشارف وما بينهما مذبذب ما تخرج من الحقيقة لكنه ليس محل بيانها وفي رواية اخرى اجاب عن بان المراد عبا
 الشياطين الخ ام لم يعباه فهو لا يفرق قوله نعم الذي يفسخ لهم من الحق فاولئك عنها سيئدوت عنهما انرو
 كان يحولك جميع الالفاظ الدريعي وما مشترك بين العمو والخصوص كان قوله رايث اناس كلهم اجمعين غير واضح
 للاشتباه بل يكون مؤكدا له والثاني على ما اما التاكيد فذلك ان اللفظ الدال عليه فان تكرر الدال في موضع كذا
 المدلول فيلزم ان يكون الاشارة مثلا كذا احد التاكيد وهو مع كونه متناويا للقرن منه قطعاً لا تعلقاً بالضرورة
 ان مقاصدا هل لتعدي تكميل الايضاح واذ لا الاشتباه بل يرفع ذلك صلا فان قيل ان تأكيد الملم بمثل لا يوجب
 لتأكيد بها ما وادنا سفلنا ليس لمراد كذا الاشارة في التاكيد بل المراد فاكدة في الكلام بتعدده مؤدوه فالله اعلم

بمثل ذكرنا ان كان فيه فخط وبعدها انتم بر عليه ان هذا الذي ثبت لا يستلزم في العموم عند ذكر
التاكيد وهو علم من الحقيقة والجمال فلا يحسن ان التعميم يجب على اوضاع ان يضع قطعاً بازانة وكلما
يجب عليه يكون دائماً اما انتم في غلو جود الذي على اوضاع وهو شدة الحاجة الى التعبير عن اوضاع قائله
والضار عنده من جهة عليه اوضاع واما الكبر على فلا تلو رضع والحال هذا يلزم الفع عليه وهو ناظر اليها
على القول يكون اوضح هو الله سبحانه والحيث الشيخ الاستاذ قدس رضى الله عنه حيث رقت هذا الوجه بقا
للعصم معلا باية قد يفتق عن اوضاعها خاتمة والها والاشترى ان الاول ينفع بلزوم الجمال فلا حقيقة
وهو غير ممكن وفيه رايه اذ قد وجد ان الثاني بدفع بالاصل والاولية والا واصله وعجز به ما وقع لبعضهم حيث
قال ان الوجه المبرور لا ينفع بل ان اوضاع في التبع المخصوص بل فضا انتم اوضاع للعموم فينبغي ان لا
خلات في انتم ان غير هذا التبع ليس للعموم فتعين ان يكون ذلك التصنيع المتنازع فيها موضوعا لهم ان يمكن
ان يقال ان ليس معنى التمام شدة بل الحاجة كيف وقد شتر انما من عالم الا قد قضى ان معنى شدة اوضاع شتر
امل لتعرف معنى كمال حيث كان بيان المراد هو قائله وانما يقع معنى التمام بحيث يرد ما ياتي اكثر الاستلزام
يظهر ان لم يكن شدة بل الحاجة ومنها ان لا يكون من الاستلزام مبه للعموم خاصة لكانت اما المخصوص خاصة وانما
معا على سبيل الاشتراك ولا تواد منها والثاني باضماره فكن المقدام اما الملازمة فظاهر واما بطلان
كونها المخصوص وهذا فلا تلو كان كذلك لما حسن الجواب بالعموم وجوب مطابقة الجواب للسؤال والثاني بطلان
فقطا واما بطلان كونها مشتركة بينهما فلا تلو كان كذلك لم يحسن الجواب لا ليجد الاستلزام على كل مرتبة من مرتبات
المخصوص بل ان الظاهر ان لم يحسن ذلك فمرتبة واحدة من مرتبته ومن المعلوم ان ذلك مستلزم عرفا فاذا اجل من
عندك يقول من التمام او من التمام فاذا اجل من التمام يقول من التمام فافهم ان العرب يقولون من
او من مضمر فهم قرأ الا يشك احد في كونه متكررا واما الاخر وهو عدم كونها موضوعا لها باطل والاجماع واما الاول
عليه كما في الشبهة فليجيب باحتمال كونها موضوعا للتقدم والاشترى بينهما ومنع الاجماع على عدم ريقه نظر لان قد
الاحتمال المذكور غير متصور في المقام كما ثبته بعض الاعلام فلا يجد احتماله مع ان هذا القول بل صريح عمدا لفاطر
بروينا لكفاية لا لا تشك من المسائل المعتبرة والمذكورة على الظن وهو حاصل عنك قطعاً بل لا بعد
ادعاء العلم برأيه ومنها اننا فضل التكرار المتباعدة مع الاحتياج الجزئي والعكس بيان ان التكرار المتباعدة نقبض المتباعدة
اذ هو لنا في ذلك وجعلنا فاضولنا لا يعلو في الذكر وكذا العكس الاول غير ان على التولجا عما يكون الثاني ذلك
عليه ولا لما لنا في لان الاحتياج الجزئي انما يناسبه التسلب لكل منهما ان لفظة كل تلو تلو في العموم لما فاض
قولنا فاعلم ان كل انسان ما قام كل انسان والثاني بطلان الاستعمال كل منهما في تكذيب الاخر عرفا فكذا لغة والا لزم
العمل لخالص الاصل واما الملازمة فلان التمام لا يفتق الا اذا كان مبهدا للعمولان الذي نحن البعض
ينافض الاثبات في البعض واضح في الخارج فكم واما الاستدلال على المطلب لا تنافي على ذلك في التوحيد
عليه كما في القوانين وغيره فيقين ولا انها حقيقة شرعية وانما ان الاستلزام قرينة العموم وهو يشار الى الاستلزام
لا اوضاع الا ان بدفع الاول بازم كان يكلف من احوال كفاية ولا جديتها باضلالا غير محتمل بهذا القول فليس
الا لوضع ذلك لغة والثاني بان الاستلزام حسن دخول المستثنى في المستثنى منه وان هذا من عموم لا
تزمى ان يصح الاستثناء من الشرع مع انها ليست لغة تلو تلو يمكن هو لكان المستثنى داخل في المستثنى منه مجازا

الظاهرين بالافتراء والوجه الأول ان ذلك لا ينافي استعمال العومارة وفي الخصوص من غير بل استعمالها في التصوي
 اكثر مما لا يصلح الاستعمال الحقيقية والحوالي ولا يمنع هذا الاصل كما تم بحقيقة وثابتا وروا لا دلالة للاختلاف
 من ضيق عدم التبادر وغيره عليه ولو قيل انهم اذا استعملوا اللفظة في المعنى الواحد لم يدنووا على انهم
 مبيرون فلفظنا على انها حقيقة فيه فكذلك اذا استعملت المعنيين المختلفين لان الحقيقة هي الاصل
 والحوالي في اللفظ ظاهر عليها بل لا بد ان اللفظ قد يكون لها حقيقة في اللفظ ولا يحتاج لها ولا يمكن التكرار
 في اللفظ فاذا ثبت ذلك وجب ان يكون الحقيقة هي التي يقتضيها هذا الاستعمال فلفظنا ان الوضع هو
 الاصل في اللفظ والحوالي وعلمه لا على الحقيقة الا يلزم من تقدم الوضع عدم تحقق الحجاز بلا حقيقة
 لا مكان وجود لفظ وضع لعق ولم يشع منه واستعمل في معناه الحجازي سلمنا ذلك لكنه لا يثبت
 به المدعى كما لا يخفى الثاني انها لو كانت للمعول علم اما بالعقل وهو محال ولا يقال للعقل مجردة
 في الوضع واما بالثقل والاحاطة لا بوجوب ليقين ولو كان متواترا لما وقع الخلاف فيه والحوالي لا
 انها لو كانت مشتركة لعلم ذلك كالحال ان بين عندي ان القول بوضعها يصح للعوم مؤن محل عليه عند
 فقد انظرية والحل غير مقصور لعدم العلم بمسماها على ما يقتضيه القول بالاشتراك فيها لا يتحقق
 فيه القرينة بدلالة الجمل فلا يحتاج الى العلم بالحقيقة فيه فلا يجزى علمنا ان لا لا شك في جود
 اثبات للغات بالبناء ووجه السلب امتثال ذلك من الأمور العقلية فان اريد من العقل ما يشمل ذلك
 يمنع عدم مدخلية وان اريد به مجرد الفعل بحيث لا يشمل ما ذكرنا فالاحتضار في العقل بالثقل منوع بل
 هو متعين مناهم اخرجهما وثالثا ان افاده خبر الواحد لظن مطعون بل قد يعتد العلم كما اذا كان محسونا بالقرينة
 المعينة مع العلم انه لا حاجة هنا الى افاده العلم لان المسئلة من مسائل الأصولية اللغوية والمدار فيها على
 الظن قطعا بل وقفا واذ لا بد ان يكتفي في التواتر كونه متواترا عند علمه وهو متحقق عندنا ولو اعترضه اتفاق
 الكل واستوائهم ان لا يتحقق بين متواترا وما من شيء الا وفيه خلاف للتخصيص خاصة سلمنا الجمع لكن
 مع ذلك لا يثبت انه تعالى لان مجرد نفي العلم لا يثبت الاشتراك لا مكان الخصوص ولا الخصوص لا مكان الاشتراك
 مع انه يمكن توكل واحد من الخصوص الاشتراك في ذلك لانه لو قيل نفي القوم بربوبية الخصوص والاشتراك
 بوجه اخر فلفظنا نحن ثبتت العوم كلفظنا ليس لا التوقف على ان الحقيقة ثابتة في احدلها بالاتفاق عينا
 كما ترى يكون الحجاز في الاخر وفي كل من مراد ان الحجاز في الاشتراك هذا لكن لا يخفى عليك ان اللفظ
 بهذا الدليل للقول المتروكا وقع من الشيخ الاسناد في القصور بعبارة صاحب المعاني له لكنه هو
 لان احدا من نظام عليها لم يذكره فذكره العلامة في غيره وازا في الخصوص انكر العوم لانه الحسن
 الاستفهام وظهره كما في العينة حسن استفهام الفاعل عن مراده بقوله هل زاد والخصوص والاعوم
 حسن الاستفهام دليل لحال اللفظ واشتركت هذا لا يحسن استفهام من قال رايته رجلا ولا يحسن
 استفهام من قال رايته رجلا ولا يحسن استفهام من قال رايته رجلا او شيئا وهو محسن الاستفهام
 منها الجواز لكون مخاطب هذا الحجاز باطل لانه يقتضي حسن استفهام في كل خطاب باللفظ القرينة
 لا مكان الحجاز ومنه على ان الخطاب اذا كان حكما فلا بد ان يدل من مخاطبه على ذلك فلا يجوز استعماله
 مع فقد دليل الحجاز وفهم من قال ضربنا بجرحه شهرى وعنتك لفلان عشره يحسن ان يفهم من

ما صيرت باله واصف شهورا كما ما كانا وصفا وكذلك الشهور كان ذلك لا لخال فيه والخير بعند ان لاكتها
 اذا كان طلب العلم بحسن الامع الاشكال وقول الفاعل صيرت باله لا لغيره استعظاما وتعاها واستعظاما وسبكا
 ولهذا لا يحسن ان يصير ويقول صيرت باله اذ لم يصير بها وما التبرير مفعول حقيقته على ثلاثين يوما وعلى ثلثه
 وغيره ويعمل في الشهر كل واحد في عشره فاعضه لقوله فعشره كما مله والاولى ان يمنع في عشره
 الاستفهام انتهى ويمكن المناقشة فيه كذا ان حسنه مفعول عرفا فانه لا يصح الاعم الجمل وهنا منعت لما عرفت
 من ان المتفاهم عرفا ليس الا العمول كيف يصح الاستفهام وثانيا اذ ربما يحسن الاستفهام لتخصيص العلم ومفعول
 الظن ويصح انك الحاصل اختيارا ومور الخارجية التي لا يدخل فيها الا ما لا يشترط ان اصله كوضع احتمال القبول ونحوه
 ودخول في اطرافه في كل خطاب كذا كذا مودعة بثبوت الفرق بين الفاظ القبول وغيره ما كثر استعظامها
 في الخصوص بحيث صار ضربا لثقل عند الجهو وقيل بان عام الا وقد خص بخلاف غير ما فاق استعظامها
 غير موضوعها فادبل معدوم فلا استعظام في تحصيل قوة الظن فيها دون غيرها فحقها الحق لا يكون في الخصوص
 وجهه الاول ان ارادة الموضوع ولو في ضمن كمال معلومة جملات الحق لا محال ان يكون المراد به الخصوص فقط
 وجعل اللفظ حقيقة في المتيقن اولى من جعله حقيقة في الحمل الثاني انه قد اشتهر في اللسان حق صارو كذا انه
 مان عام الا قد خص وهو وارد على سبيل المناقشة والحق في الغليل بالعلم وانما يقتضي كونه حقيقة في الاشهر
 الاعلى بما زان في الاول بظلالها انما كانت اذ انما كان السيد لصد كذا انما كان ومن دخل في فاعطه واما
 فانه لا يحسن منه الاستفهام اعيا ارادة اليقين محسوس منه الاستفهام اعيا ارادة الجميع وجعل الحقيقة حقيقة
 بما لا يحسن الاستفهام عنه اذ لا يحسن ان الاستفهام طلب العلم وطلب العلم عنهم عند حصول المقتضى العام عيش
 لكن من العلوم حسن ان يقول السيد كل الرجال كذا وكل داخل اعطاه وبعضه ما حق انما انما بالحق لا يكون لان طوعها
 الاول اولا ان ما ذكره اثبات القدر والترجيح وهو غير جائز لما عرفت من انها لا تثبت بالحق لا يكون لان طوعها
 مضمون لثقل ما صرحا بمحضها بالتواتر والاختلاف او بما ذكره من ان العلم ما يباين ما يباين بل على تقدير الاول
 لا الوضع وبما لك ان مطلق الرجحان غير محدد بل المراد على المرجح كذا اعتبارا واضع لا يوجب العلم بالاغلبا
 من الواضع لا شائع عدول الحكم من المرجح الى المرجح وما ذكره من المرجح لظهور اعتبار مثله من الواضع لا علما
 ولا علما فوجب خلافا من كبريات اساء الاعداد المرجحان مع كثرتها والامر الذي على القول وضعها لا يجوز
 والحرمة يكون اجزاؤها متفقة الا ان كان كذا مع انها موضوعة للجميع واما سئل ان ما ذكره مرجح
 لكنه معارض بشدة الحاجة فانها ما بعد الظن باوضع اليقين ولا ريب انها اولى تقدم بل لا يلزم في الاولوية
 لكفاية ثباتها وحداظها وانما ان المرجح المرجح لا يباين الا وكذا الشائبة المذكورة على كونها حقيقة في
 العمول القول بان مفادها اثبات الحقيقة عرفا خاصة وانما في اللغة بها كعرفت باصا لادعاء النقل ولا نسلم
 انها اقوى من المرجح المذكور بل حالها سواء مفعول بالفرق بينهما فان اصله النقل ليست لاثبات المقتضى
 وهو لا لا لغيره ان ذلك اثبات للغة والترجيح بل لادفع المانع وهو احتمال النقل بخلاف المرجح المذكور فانه لا يباين
 الوضع الذي فرض عدم ثبوته في الخصوص لا عرفا ولا لغة وسادسا بانه معارض بكون الحمل على العمول لا على
 ان يكون مرادنا جوبا لعل على الخصوص لا لخالل بعض مضمونه وبعدها في كونه وقال لا يخالل من نظر والاشياء
 مما شابهها انما يتم في الايجاب حيث يحصل الاثم بترك البعض فكان العلم بالعمول لا يباين الا باخذ العلم بالعمول

اخو وسبقه في هذه التفرقة العسك والحق غير الظاهر بالايجاب الجمل بعضهم حمل الايجاب على كلامها على الجمل
 الجمل ايضا بان حمل على الاغم من ايجابا ليعمل والترك وكيف كان فقد اورد السلطان عليهما في الايجاب
 لا يتم فانه لو قيل انقولوا البصريين فان الاحتياط ليس في العوفات فخالفة الامر هو من مثل القوم المحض
 بما يشبه ذلك في الايجاب الجمل ومط لا تذا ايعلم المراد من حيث اعم التصوف في العموم يجب ان توفى لا ترضى بل
 الجمل فعوله لصانع غيره لا وجه لما ان اذ وقت الخطاب وان اذ وقت العمل العموم لا بد منه ولا صانع ولا
 احتياط ثم يكون كل على نفد بغير مجوزنا غير انما ان عن وقت الحاجة واما يدق فيجب فعل العموم فلهذا
 فبان عليه الاستعمال في معنى لا يوجب كونه حقيقة فيه كيف واستعمال الامر في النتيجة التكاليف والكره اكثر من الايجاب
 والتميز مع ذلك لا يكون حقيقة بينهما مع ان الاستعمال في الموضوع لم يثبت الا مع التميز فكيف يدعى على
 الحقيقة مضاعفا الى ان الغام المختص حقيقة لا يحتاج كما سبب الكلام من انفسه سلمنا الجمع ولكن يجب ان لا يتم
 الدليل على كونه حقيقة في الاقل وقد بينا الدليل عليه بوجوه واما المثل المشهور لنا لا علينا لان حقا
 اخراج بعض الافراد الى التخصيص بمقتضى الاستعمال ونحوه لانه لم يمتد من العموم فالحقيقة في العموم
 في الموضوع ولو كان بالعكس لكان منهم العموم مشروطا على التميز دون البعض كذا في الغام وغيره لكره
 عليه القوابين بان احتياج الخروج الى مختص عند الاستدلال ليس لظهور الغام في العموم لان اللفظ عند
 موضوع لبعض ما صدر عليه وهو المختص من غير تعيين ولما كان ذلك لبعض محلا لكل واحد من الايجاب
 فالتخصيص بما يحتاج اليه البليان المراد من لفظ الغام لان الغام ظاهر الجمع حتى يحتاج ارادة البعض المختص
 ولعل هذا التعميم لظاهر لفظه ومقتضى من غير الاستدلال بان انما هو زهاب على معنى الغفم وتكميل ما سلكا
 والا فاصل الاستدلال ان غالب استعمال اللفظ لا لفظ اليه بل هو مما في بعض ما يصلح له اللفظ واعتباره
 علامه الحقيقة وهذا منه يمكن من التميز لان المثل بل من غير ان الغام قد خص منه وذلك قلنا ان القوام
 خصوص بل خارج لان من بين مراتب الموضوعات بعينها كما هو الظاهر من العرف ومن المثل به فالمراد هنا على الدليل
 وهو المثل لا الذي ذهب اليه اقله انما هو زهاب على معنى الغفم من مجموع ان المثل من كلام الشهير فكيف يصح ان
 ان من كلام الغفم وغيره بل على ما اوردتم يمكن الايراد عليه بان تسليم شهرة استعمال الغام في الموضوع يستلزم القول
 في حمل اللفظ على العموم ان كان بدون التميز وان كان حقيقة منه على ما هو شأنه في الامر حيث قال هناك انه
 وان كان حقيقة في الوجوب لا انه محذور في التميز الى ان قال فيشكل التعلق في اثبات وجوبه لا يجزم
 ودون الامر غيرهم قالوا بل لا توفى هنا كذا في القول بالحل على الحقيقة هنا هذا ولعلنا جاب عن اصل
 الدليل في الغام بقوله مع ما في التمسك بهذه الشهرة من اوضح لكن الاشكال في مرادهم فعوله حقيقة بغير
 ذكر الوجوه الموضوعية وهي كثيرة منها ان تلك الشهرة والمثل من كلام المشهور فمالون يكون ذلك الصنيع موضوع
 للعموم فكيف يمكن كلامهم هذا العمل الى ان ومنها انها مغايرة لهذه القول بكونها موضوعا للعموم ومنها ان
 المغايرة المذكورة ثابتة في كلام الشارع بخلاف العموم الوارد منه اغلبا بمقتضى لفظه فان العموم
 العقلية كلها باقية على حالها وكذا اكثر العموم العربية ومنها ان المراد من قوله ما في التمسك بهذه الشهرة
 التمسك بالمثل المشهور ويكون سببا لوفى ان التمسك به غير باق في العموم اذ لو لا ذلك فلا مبالاة له ولا
 الخاف وهذا من المطلوب المضم لان يثبت ان ظهوره في العموم باغيا للفرق الخارجية بغير ظهوره في كونه موضوعا

له ومنها ان المثل المزبور عام فان لم يكن مخصوصا كان مرفوضا لكنه بطلان كان مخصوصا كان جنبا فلا يقبل
 الخصوص غلب لان يقال ان هذا العام مخصوص فمدح من قوله نعم وهو بكل شيء عليم فيجوز شاملا لما عداه
 منصرفا لا غلبته فتم لكن لا يخفى عليك ان الواجب لم يرد كونه كلها حجة لان الاقرب بالبيان ان ذلك لا يرد
 فتم ان الشائع حسن لا يستفاد ولا يستفاد عنهما بل يستفاد عنهما بالاولى لا يجوز لاجل ان العام كان بديهيا لبعض
 الاعلام ما لم يخصصه ان الاستفاد انما يقع من يجوز عليه التهاوي ومن لا يجوز عليه والاول قد يحسن لغير ذلك
 من انه قد يستفاد من طلب الحق والحق ولو وقع الجواب بخصوص لا يقبل التخصيص في اذا وجد مرتبة نفسانية و
 لزال سوره ان كان شاهيا عند ظن ان المتكلم غير موقوف كلامه وهو كما اشار فيه عليه والثاني لا يخل
 بمقتضى القوة لان ذلك لا يخص قوتى فطلبه بعد العام محصيا لها بقى الكلام في تبيينها في العام ببيان
 لها الاول ان التميز في الترتيب والتميز في الوجود الحقيقة التميز في الوجود استغنى بعض اجلة
 عصرنا من كل من يقول بخلاف مقال المشهور اشارت في ذلك وهو مشكل لان الخلف لهم لم يورد عليهم
 عند بحثهم باحتمال ان الضمان لا يباين الا باحتمال الغريبة ولو كان الامر كما ذكره لما كان فيه للزم لم يرد
 بل كان لهم عليهم القول بالخروج عن الترتيب وكيف كان تجهلنا على ذلك نظرها مرة بحث الامر ان علماء الاعضاء
 والامضاء لم يوافقوا على تلك الالفاظ على العود فيسندون بها والكلام فيه ما مر من انه لو لم يكن تجرئ
 لافا لما ثبت في عرف الشرع بذلك ثبت باسالة ذكر التميز في العرف والتميز في الوجود ان الموضوع له على القول
 بالخصوص يكون مرتبة معينة من مراتبه بالاشكال بل انما الاشتغال والتخلاف في آثاره هو ما يقابل العموم
 والخصوص يكون مشتركا معنويا بينهما العرف وهو الاول وعن الخوض في تعاليلها عن موثاقين متعللين
 بان ادعوا ومنها الخصوص بالخصوص وان كان غير معين اتم بعد جد وعندها أخذها مقابل للمضيق لا الاحتياط
 الشافعية من غير ذلك الاول لكنه بعيدا بعد الحقيقة ان بعض اصحاب علمه وهو الاستعراق وهو سائر
 مراتب الخصوص الثاني ان العرف في العام لو لم يمتنع التمايز فيها مع الجرح عن العرف عن العرف بناء
 على المس وعلى الخصوص على الاقوال الا انما على القول بكونها حقيقة فيه فقط وما على القول بالاشكال
 ولتوقف فلان مطلوبة بالخصوصية يقتضي وعزم متكوك وبذلك باصول كما صالة البرهان والعكس قول
 نظير القائل فما اذا حلف ان لا يصح احد فانه بحث بمصاحبه واحد ولا يقتضي حصول البحث مصاحبه
 الجميع ثم انما على القول بوضعها بالخصوص يكون من قبيل وضع التكرار للفكر المشترك بين مراتبه فالوضع
 عام كالوضع للمدخل والقبول خلافا لوضعهم على انها وضعت لذلك المراتب بواسطة لفعل الفكر
 فالوضع عام والوضع للمخاض كالمبته وفيه ان ذلك مستلزم لزيادة الفئات من الواضع والاصل عدلها
 والقول بان كون الموضوع له فيها عام لا يستلزم الحجاز ولا حقيقة لا يقال ان شغل الا في الخصوصيات دون متواتر
 له من الفكر المشترك مدحج بان الاستعمال في الخصوصيات ثابت لكن لان حيث الخصوصية بل من حيث انها
 احد مراتب الفكر المشترك

والاشكال في
 الموضوع له على القول

دور

واللام الموحى لا عهد وبطل الاستدلال لا بد من تهديد مقدّمات الأدلّة او علمه لتفادي عدم التخللات
 في ذلك كيف يجمع مع خلاف السيد وعبرها قلت يمكن الجمع بينهما او كما بان المراد في التخللات عند من قال
 بان القول لفظا محضه وثابتا بان المراد الجمع المعرفي لكن ورد في الترتيب وثابتا بدعوى التميز ولا يترك

للعومح لغة ولولا النظر إلى ظهور اللفظ فيهما لكانت محض عند محسب الوضع غير واثقة بان المراد من الاشارة الى اللفظ
في الجملة ولوحسب الصريح التامية ان العنوان لم يرد في موضع من صلح لفظا لولا سطره في موضع من الجمع المرفق
مشترط بين العود للعهد وخبره عهد فعمل على العود على معنى اشراط الواضع ذلك في موضع للعومح كون له
مضافان في ما بين وبين ان القام امر اعي وصنفه للعومح بحيث لو اشتمل على غير كان هذا لان يكون موضوعا
على سبيل الاشارة كما قال في بعض النسخ المرفق باللفظ والاولا لفرق بينه وبين المرفق مضافا الى انه علم بالظهور
في الاوضاع المتوالية بل نقول قوله لا عهد يدل على ان العمل على العهد مقدم على عمله على العومح فيكون مضافا
في الدلالة عليه من المرفق اذا العومح التضمن في التسمية اليه سواء اذا كان شريكا بينهما فلا وجه له ان التسمية
فليس الا لانه ان الجمع بعيد العومح لا يكون معه قرينة العهد كما هو شأن اللفظ المستقلة في مكان
الحقيقة فعمل على الحقيقة حيث لا يكون معها قرينة العهد فقولنا حيث لا عهد بمنزلة الدليل على كون حقيقة
في العود عند الاطلاق وفقد قرينة الخصوص بعمل عليه وهو علامة الحقيقة اللهم الا ان يقال ان لو كان
بما توافي العهد فندعم اللفظ العود لا يدل على ان العمل على العهد ينافي بالقرينة الى العومح حيث لو ان العمل على
العهد ينافي بالعمل عليه على الاقرب مع ان خلاف ما يظهر منهم فانهما يوجد العمل على العهد حيث يمكن
العمل عليه ولا يعمل على العومح الا بعد ذلك والعمل على العهد مضافا الى عدم بيان النظر فعمل على العمل انما
القرينة الضارة عند بيان معاني اللفظ فان ذلك امر معلوم من الخارج لا حاجة الى الاشارة اليه ولا سيما
لذلك لقرينة بينك مجرى ينافي سابقا لقرينة الضارة مع ان مجرد وجود العومح انما يمنع ازالة العهد به وليس فيها
بعض من ذلك في الاشارة وعرفت اللفظ اليه فكيف يصح جعله قرينة صادرة دعوى ان ذلك بعينها
القرينة لعلنا الى العومح ذلك انك هناك انما عرفنا مدخولة منع ذلك لعدم تحقق الاعمال الحقيقية فيجوز
وجود العومح ولو لم يكن فها هم القرينة لمجرد ازالة العومح معه فكيف يصح جعله صادرا للفظ عن معناه الحقيقية
منطوقها ذكرنا ان كلامنا في الاحتمالين لا يخلو عن الاشكال لان الحقيقة في المقام بالقرينة الى عبارة صلح العالم
هو الاحتمال الثاني لما عرفت من التامية في كلامه وبما تشبه الى واقع هو الاحتمال وذلك لما شئنا ان الكلام
موضوعه لغيره من مدخولها والاشارة اليه وحشوا المراد بمدخولها في الجمع هو الاشارة الى الجملة فان كان ذلك
افراد منهوذة بان يكون من جهة معهودتها اعرف في نظر العقل فلا يحجب عن انصارات الاشارة اليها للقاء
القرينة عندهم من انها تنصرف مع الاطلاق الى بانها عرفت في نظر العقل وادعى من يقره كلاما في انصاراتها
الى العومح انها انما تنصرف الى من جهة الحق لقرينة التامية وهي غير جارية في مقام وجود العومح كما لا يخفى في الثاني
ان العنوان اريد به العمل لفظي للجمع ويحجب عن الواقع في شيئا الاثبات مقتضى خلاف كلامهم هو ذلك
ومقتضى ظهور السلب لكل من الواقع في شيئا التامية كقوله والله لا ارجع الثبات حيث بحث ان التامية يشبه
هو الثاني ان لو كان ذلك معيد للعومح لا فاد سلب العومح لا يستلزم السلب الجزئي كما في قوله تعالى
ما يفيء المرء ذكره لثبوت بينهما يمكن وجود الاول التزام التامية في العنوان بالجملة الواقع في شيئا الاثبات
ويكون الواقع في شيئا التامية هو كمال الجنس ومقتضى رفع الاشكال جلالا في الجنس يقتضي في جميع الاثر
الثاني القول ببقاء العنوان على حاله من غير التزام التامية في القول بان ذلك لا بد بالقرينة حيث
يلزم في المثال على تقدير العمل على العومح الكلام عن التامية والكلام في صورة الجزم عن القرينة وديلة

غير مطرد في جميع امثلة الابواب انك لا تبتغي على بيان معنى الجمع فان كان المراد منه مجموع الاعداد فبعض كون المراد
 منه مجموعا للثلاث ان كان المراد المعنى المجزئ على سلب العوم وان ذاك الذي هو الوجه من غير ظهوره في وجه
 التجاذبين فثبت ان جميع الى اصول الفعاضات فان اللفظ هو السلب الجزئي وما يربك عليه
 ضيقه من اللفظ بل يتوقف على بيان ما شاهد عليه الاربعة انك كيف يجمع قولهم ان محل اختلاف خبث على
 عهد مع قولهم ان العزم بوجوه اللفظ لا يجمعوا السلب والنوال والمورد مع انها مربية في انفرادها في العهد
 تحقيقا للكلام في الخطا ورفع الاشكال عن كلام الاعلام هو ان يقال ان تقدم الشيء اما ما يوجب الظهور
 او القطع بالانفراد فيه او يبين ان حال العهد وعدمه يظهر منه عدم الانفراد فيه فحق السلب الثاني بل هو الحكم بعد
 الاختلاف في لزوم الحمل على العهد بترسوا وكان في الجمع او المعزها وفي العهد الثاني بل هو الحكم بعد
 العهد بمرئى المبادي للفتوة ببناء على كون من المعاني الهامية لا شرط الحمل عليه بغيره وادونه وظهوره
 عدم الزيادة الحقيقية واما بناء على كون العهد من المعاني الحقيقية فالاصل الحمل على العهد بمرئى كالبقي وفي
 العهد الثاني بل هو الحكم على العوم بلا شك فيه وشبهه بغيره وهو المقام الذي يقال فيه ان العزم بوجوه اللفظ
 لا يجمعوا السلب بخوة ولما ذكره جميع ذلك لعرف واما ما عن التمهيد الثاني وهو الفصل الثاني من ان
 التقدم مربية من شدة الى الانصراف الى العهدان فسادا ولا خلاف ان يكون مع التقدم ومعناه بغير
 اليه فهو عزم بلا دليل لوضوح ان التقدم بغيره ليس بليلا على الانصراف اذ عرف ذلك علم ان الخلف
 المسئلة على ما في جملة من انك لا توافقها وانها علم فاعلم ان لا يبعد الاستغراق بل للجنس معسوا واخل
 عهدا لا نأخذ على قاذرة القوم مع عهد العهد وجوه اولها انفاق لا يفتقر عليه كما عن جماعة الثاني انشاء كما
 اعترف به ايضا في جملة من انك لا توافقها لثبات اللفظ منها لا يقال ان قولهم ان الاستثناء لا ينافي انشاء اذ العوم
 كما نقول المراد من جواز الاستثناء جواز النظر لفظ اللفظ مع كل مقام لم يتم على ذلك لا يجوز العقل بسبب
 امكان ان يكون مورد الاستثناء لا يقال كما يصح الاستثناء عن لفظ عام شامل للافراد كل يجمع من لفظ واحد
 غير شامل للافراد لا على سبيل البديل كقولنا السيف رجل الان يد فان رجلا يد على قدم واحد غير معين لا
 يكون شاملا للافراد لا على سبيل البديل لا نقول لا يصح الاستثناء من لفظ التكرار كقولنا بل الاستثناء
 انما هو واقع في الحكم الخطا الحق الغيبة المستفاد منه في المقام فوضيحه انما اذا قال السيد لعبد اليه رجل منهم
 من هذا الكلام يجب العقل في تحريمه لبيان اني من من الرجل فاذا قال الان يد فبمع الاستثناء في هذا الخبر
 المستفاد منه فكان قال انك تحريمه لبيان اني من من الرجل فاذا قال الان يد فبمع الاستثناء في هذا الخبر
 بالمعنى الذي يوزن الان يد مع هذا بان المخرج في مباحث اللفظ واللفظ هو العزم وهو يكون بغيره من لفظ
 ان يكون غير لفظان لم بان مناط الاستثناء هو الحكم العقلي ونفس اللفظ وقيدته يمكن ان يتم المدح والابحاح
 المركب بجمعة ان كل من قال بان الاستثناء يدل على كون المعنى المحلى للعوم فان العوم الاستغراق وكل من ادعى
 بذلك يقل بالعوم فضلا الاستغراق ولا يبعد لكن لا بد من علمك ان ذلك لا ينافي مع المركب على المدح في
 على تحقيق مراد القائلين بالخصوص فان كان مرادهم منه هو بعض ما يقتضيه اللفظ على سبيل الالهام والاطلاق فلا
 فيه للمثبت بمرئى المقام لا نعرفه فانما قال العوم الاستغراق لكن لا من هذه المقالة العوم ليدل لان حاصل المراد
 من قوله اكرم العلماء الا ان يدك هو انك محرم اكرام ابي بعض كان من مراتب القصوص على التبع ويصح الاستثناء

من هذا المخصوص قطعاً وان كان مؤداهم هو البعث فليس عندنا لكم والمحل عندنا لحاططاً لثبوتها ومقتضى
كما لا يخفى ان مقتضى قولنا انكم اكرم العلماء هو اكرموا ثلثة المقتضى عتاً كرهه وفردوا له مثلاً والمحل عندنا
الحاطط ان كان المراد من العلماء هذه الثلاثة المقتضى عتاً فلا يصح استثناء جميع الاخرى على سبيل التبدل
معنى ان يكون استثنائه من احدى العلماء شاملاً لكل الاخرى على سبيل التبدل لان الاستثناء هو موصوف على
لذلك من الذين اقرروا لا يحل عدم قوله لا في المقتضى عدم العموم في اللفظ لكن في المعنى انما نرى بالعلماء انما يصح
الاستثناء كمن العلماء والقول باثره يكفي فحصة استثناء جميع الاخرى بدلالة على هذا القول العموم الاستثنائي
الثاني في لفظ العلماء عندنا الحاطط في المقتضى جملة علماء انكم مدحهم بالقرينة بين حصة الاستثناء وعرفنا
في لفظ العلماء بين حصة الاستثناء ومنه على هذا القول لا في الاستثناء من غيري على عرفنا الاثر على
هذا القول فانه تطبيق منوط باحتمال العموم فان قلت حصة الاستثناء على المقيد بين العلماء لا بد من علمية لا ثم اذا قيل
اكرم العلماء فلا ريب انما يصح استثناء من غيرهم الا باحتمال ان لا يكون وبعدها انتم انكم اذو علم يكون ثم لا العلماء اذو
لما صح استثناء ثم قطعاً وهكذا في سائر الافراد كمن ويكرهها فحصة استثناء او الاخرى من المقتضى من غير
باعتبار احتمال عدم كونها ما قاله الجواب الجواب قلت هذا انما يفتقر علينا لوقتنا بصحة الاستثناء او من مراد انكم
بغير ما صح ان مقتضى حصة كمن من مدلول هذا اللفظ اعني العلماء من غير انقطاع الى التعليق والاحتمال فلو كان
موصوفاً للخصوص فما صح الاستثناء من مدلول اللفظ عتاً كما عرفت وما احققنا ظهر من ان لا في الجمع المحلى على
العموم من باب الحقيقة لا الحجاز لان دلالة العلماء على كل فرد لو كانت بطرولوجياً بمقدار ان يكون لفظ العلماء
مثلاً موضوعاً للخصم من وكان استثناء المصطفى كل فرد على سبيل استعمال الحجاز من العام لما كان الاستثناء من لفظ
بطريق التخصيص محتملاً بل محتملاً يكون على سبيل احتمال العموم وبطل في التعليق كما ان لا يصح الاستثناء من لفظ زيد
اذا فرضنا شهماً للمعلماء جازاً لا بطريق التعليق والاحتمال ولا يقال ان كون هذا الامر العام لا يخلو الاحتمال ثم لو كان
المراد منه جميع افراد العلماء احتمالاً كان الاستثناء اجتماعاً من ان يرمى الوجه ان حصة الاستثناء من لفظ العلماء وبغيره
من دون احتمال وتعليق يكون ممكنة لا تستلزم حقيقة لا حجازاً الزايم ان هذا الجمع يؤكد بما يقتضي العموم فوجب
ان يبين في اصله العموم انما يؤكد بقوله فكم فخصاً للملكة كلهم معوناً واما ان يبين لنا كذا فيقتضي العموم
بنا لاجتماع واما ان يبين ان كان كذلك وجب كون مؤكدة اصله للعمولان هذه الالفاظ مستأداة بالاكيد جاعلاً لتاكيد
هو تقوية الحكم الذي كان ثابتاً في الاصل فلو لم يكن العموم صالحاً في الفصل بل انما حصل عندنا الالفاظ ابداً لم يكن
فاثر هذه الالفاظ في تقوية الحكم الا على من لم يلقط حكم جديد فكانت مبنية للجهل لا مؤكدة وحيث جمعوا على
انها مؤكدة علمنا ان اقتضاء العموم كان في الاصل لا يقال ان ما يقتضي العموم من التلقين المرفوعين في الالفاظ
نايلها بصفات البرهان كان عاماً ضاماً وان كان خاصاً خاصاً ليس هو من حيث ذلك على كون المجموع معيناً للمجموع
الاستلزام في مجموع ان يكون العلماء من قولنا اكرموا العلماء كلهم موضوعاً للخصم ويكون لفظ الكل تأكيداً للملكة
فقولنا في الجميع المرفوع لو كان موضوعاً للخصم لكانت ايماناً المرفوعة غير قولنا اكرموا بعض العلماء كلهم مؤكداً
واختار جلية لا يقال ان خصوصية من الالفاظ المرفوعة وانما في الجميع المحلى للعموم وانما في الاصل لا في
فقولنا منع جواز الاستثناك ان بين المرفوعات ان لا دلالة على العموم انما في الوقوع او في القرينة انما في انما في
الاول وهو المطلوب القول باثره لا بأس بان يكون القرينة على ان يكون معيناً للعموم فجازاً كمالاً يقتضي العموم من لفظ

الكل بخوفه متوقع فانه لو كان قد ثبت له وجوب ان يكون صانعه فهو يحرى في قولنا اسد يرمي مع ان لا يثبت له
 بل لا يثبت له ومنه الا القبول له ما ومن لفظ العلماء ويكون فاكيد لا عريته ودعوى ان يكون قريته و
 فاكيد معاً لا يخفى انفساً لأن مقتضى صحتها التكيد كما يظهر من اهل اللغزان يكون المؤكد بدونه ذكرنا التكيد
 ظاهراً في الاستغراق وان كان منزه لا يفتقد هذا المطلب ثم يمكن ان يرد على الدليل المزبور بوجوه ثلث الاول
 ان افاده العموم في المثال كذا جعل ان يكون لنا كذا ما بما ذكر كذا جعل ان يكون باهتيا الاستثناء ومعه بطل
 الاستدلال بلا اشكال الثاني ان التكيد بما يفيد العموم لا يدل على كون العموم اطلاقاً بل هو اطلاقاً والتاكيد به انما
 انما جفرت حسناً اوصافاً ولذا يقال ان شرب العبد كله انما كانت جميع اقسامه لقله كاعن سبويه وما يكو
 لها لا يكون ذلك مستلزماً ثم ينقض جميع الفظة فانه يجوزنا كذا ما جاز ان لا ان جميع الاول فان قول
 سبويه مردود بقول غيره من كون جميع الخ من مجموع الكثير وكذا الثاني كما عارضه بعض لكنه لا وجه لظهور
 جواز عند رباب اللفظ حيث ثم يردوا بين اقسام الجمع بل اطلقوا اطلاقاً ظاهراً في جواز التماس ثبوت التناقض
 بين قولنا لعل كذا كذا العلماء ولا نكر العلماء ولو كان المخصوص كان الاول من الوجبة الجزئية والثاني من الشائبة
 الجزئية بل لا تناقض بينهما بين الوجبة الجزئية والتساوي ان كلاهما في المثال التماس في عام الاوفاً وقيل
 صريحاً ما يدل على ثبوت عام بين الاطلاق واثبوت التخصيص فرع وجود العموم ومن البين ان التاكيد لا يكتفي به بل
 اطلاق المخصوص به نفع بالوجبة الجزئية التي في لغزنا من لعل المزور ولا يقال غايته ما جازت من ثبوت عام
 بين الاطلاق في الجملة ومن هذا ما الذي هو كون الجمع المحل للعموم لا ناهي ان يثبت ذلك ثبت له تخصيصاً
 المركب لا كل من قال بوجود العموم في الجملة قال بكون الجمع المحل مصداقاً للعموم وكل من لم يقل بذلك قال بالميز
 بالمخصوص لم يقل بكون هذا مصداقاً للعموم ثم يفتبع التبيين على مورد الاول ان افاده الجمع المقترن للعموم هل يكون
 لاجل اللام كما عارض بعض لم يكون المركب من الجمع والاذا موضوعاً بوضع نوعي لذلك كما عارضه اهل الفقه عام بعد
 شين شيء من مراتب الجمع عند الاطلاق فيثبت بجمع لان يشار اليه لدى السامع سوى الجميع فيبين للاذاه كافي
 وجوه واقتوال قولها انما هو وجهين الاول ان لفظ الجمع تخصيصاً في من خصوص المراتب فخصيص بعضها
 بالاذاذ دون الباقي فيخرج بالامرج والبناء على الاجمال والابهام ينال في التعريف فظهر من الاشارة المشقة
 للتعين واذا الجميع اذ هو المراد بالجمع المراتب الثاني انما هو ان الجمع عبارة عما هو في الفرد من مراتبه
 التي اوقتها فكانت تلك المراتب مختلفة لتعين في شيء منها ائصالاً لكل منها على كثير من تخلفين واللام موضوع
 للتعريف والاشارة الى ما يتعين من مدلولها عند الانفعال لا محالة فيكون المراد جميع الافراد ذلك من اذ
 شخص احد كذا انما اشارة اليه لتعينه وعدم عرض اليها ام لا لما في التعيين والتعريف دون غيره من كذا
 الا انما في قولها كذا اشارة اليها حتى اقل الجمع لثبوت عند يمين كل جملة فلا يصلح الرجوع الاشارة اليه وانما اصل
 حيث ما يكون هناك ما يقتضي تعين جملة من الافراد كعقد بخوفه كانت الاشارة واحدة اليها لا عريتها عند
 والا تعين العمل على الجميع لا لتعنين عند السامع هذا وقد عرفت ان معنى الوجهين كون اللام موضوعاً للا
 والتعنين بما تحرى تحقيق الكلام فيها فنقول انهم اختلفوا فيها على قول احدها انها حقيقة في تعريف الجنب
 على غيره يكون الاستغراق في اللفظ الخارجي والذهني للحد الذي يكون استعمال اللام في المعاني المزبورة
 استعمالاً واحداً وضعت له من تعريف الجنس وانما اصل المخصوص منها من الخارج اذ قد يعوم القرينة من استثناء غيره

على كون تلك الطبيعة في ضمن جميع الأفراد وفي ضمن فرد معين أو في ضمن بعض الأفراد فيكون الاستغراق
في الأول وعهد في الثاني وعهدا ذهبا في الثالث ولعل أوجه ثبوت استغراقها في ذلك وعدها
معلومية استغراقها في خصوص لغاتها المربوطة من حيث الخصوصيته مضافا إلى نوع الأشراف والاحتياج إليها
للاعتدال ولو لم يكن حقيقة في ذلك وعدها لا يفرض في العهد في تعريف الجنس أصلا بل يدل على تعريفه
والإشارة إليه كما في قوله تعالى في قوله الرسول فانه ليس لقوله إلا الإشارة إلى العهد المذكور وبذلك
تماما لا يخفى تأنيها أنها موضوعة بخصوص الجنس العهد على الأشراف وبجميع الغنيين الآخرين إلى الجنس
فيكون إذا اشير بها إلى الجنس ثم التعريف المحقق فيها إذا اشير بها إلى الطبيعة من حيث هو كما في قولك الرجل
خير من المرأة وتوهمه الإنسان حيوانا طوطقا في التعريف لا يكون إلا للمفاهيم من حيث هو وترى الاستغراق
فيها إذا اشير بها إلى الطبيعة من حيث حصولها في ضمن جميع الأفراد نحو الإنسان في خبره العهد الذي
فيها إذا اشير بها إلى حيث حصولها في بعض الأفراد كما في الرجل السوي فيكون الجميع منذ رجائي تعريف الجنس
والوجه في عدم إمكان إصباح العهد إلى تعريف الجنس كما عرف فلا بد من اشتغالها بفيد وثبوت استغراقها
فيها وإذا اراد أن التعريف المحقق في العهد في القول الأول فعليه أن إمكان الرجوع الاستغراق إليه
مطابقا للجمع المرفوع في غاية البعد والبعده منه القول بالأشرف المربوطة كما لا يخفى وإنما اشترط بين
المعاني المربوطة لفظيا لكونها معان مستقلة بعمل اللفظ فيها لا الاعتدال لكونها حقيقة في جميع
أفراد الأشراف على أجزائها واستغراقها في ذلك من ملاحظة موارد استغراقها وفيه أثر خلاف نظر مضافا إلى
ظهور انقطاع العهد الذي هو إلى الجنس ودأبها أنها موضوعة لغيرها لجنس فاستغراقها في غير من المعاني
المربوطة بها تبدأ في الأول وعدم تبدأ في غير مع أن الجواز يرجع من الأشراف عليه من بدعي كون الجمع المحلي
حقيقة في العهد والاستغراق لا بد له من إتيان وضع جديد للهوية التركيبية وفيه ان استغراقها
في العهد على سبيل الحقيقة في نظر إلى تعريف والتعريف على غير ما لا يشبهه فيه ولا يرتفع به بل
الحال في الاستغراق في لفظية الجميع وعامتها أنها موضوعة لكل من الجنس والاستغراق والعهد مع التزام
أن العهد الذي هي خاصته راجع إلى الجنس وفيه ولا يخفى والتحقيق كما عرف أنها ليست موضوعة إلا للتعريف والحال
وهو التعريف والتميز والأشارة ولا شأن به بغيره من اختلاف لغاتنا في استعمالها فقد يكون المتعلق
مولد الجنس والطبيعة ويكون تعريف الجنس قد يكون جميع الأفراد فيكون الاستغراق وقد يكون الفرد فيكون
للعهد ظاهر أنه لا يرجع شيء من المعاني المربوطة إلى ملاحظة موضع بخصوص شيء منها بل أنها يحصل
من غير أن يكون وضع للهوية التركيبية فالتعريف بطلان القول بأن اللام مشتركة بين هذه المعاني بالأشرف
اللفظي والعنوي وحقيقة في البعض عجزا في البعض يتم أن لا يدل على المدعي مضافا إلى ضمير في الكل بل
حكمهم بأن اللام لا يلائم مع التوحيات ولا وجه له أن التوحيات يقتضي تفيد مذكور مدحها باحد مصدايقه
ما حوذا باعتبار عدم اعتبار تعيينها في حال الأطلاق واللام يقتضي اخذها باعتبار التبيين في حال الأطلاق
فيبدأ فنان بحيث قد عرفت أن اللام موضوعة لذلك فلا يحصى عن القول بالعموم في الجمع المحلي كما عرفت
أن خلف منع الملازمة لا مكان أن يكون التعريف أوله عليه لا يلائم حقيقة خصوصية الأفراد بل من جهة حاله
الأفراد مع الطبيعة وكونها حاملة بها فيكون مقارنه بما لا حظ من خصوصية الأفراد بل من جهة حاله

عن القول بالعموم الجوهري كما لا يخفى وقيل انه واضح ان يقع على مفادنا من ان عمومه واستغراقه من باب حكم
الصغرى على فوفها التعيين الذي هو مدلول الالزام وما على مفادنا الاصحاب لهذا الذين باسناد صحيح
المجتهد بعد دخول الالزام عليه فكل لا يرد في بين كون الشيء جزءا للمدلول بالادلة لا للثبوتية وكذا منعنا
لحكمه بسبيل الاستقلال حتى قولنا ان الالزام يقول في كل واحد من زيد الفاعل وعمره فاعلم ان وعمره من
الاشارة وان كان جزءا لثبوتية العلماء ولكن متعلق بالحكم على وجوب الاكوار على كل واحد منها على سبيل الاستقلال
عرفنا الثاني انه لو كان العموم انما بالوجوب ان يفهم من قوله اعط العلماء ودمها العلماء كل واحد من العلماء ودمها
واحد كما يفهم هذا من قوله اعط كل واحد من العلماء ودمها وانما في العلم لان المفهوم من دعها هو اعط الالزام
الواحد على مجموع العلماء وهو ما هذا على العموم الجوهري لا الاضرائي سيما ان القاعدة وان كانت مقتصرة على
الاثر غير متعينا بالثبوت في فهم التعريف والمحصل انها وان وافقت فهم التعريف فمعنى الوفاق والواجب احدا للتعريف
وعطوها الثالثة ان على مفادنا الاصحاب على ان يكون افاذا في العلوم الاستغراق بالوضع التعوي والقرينة فقط بحيث
الكلام في بيان المراد بجماع الى عمهيد مفاد في المقام ومحان لنا فاعلم ان المسلمين الاولين اصلا لا تفرق في
ومعها لما اذا كان اللفظ معنوي محققا والقرينة وثبت فقله من هذا المعنى التعوي الى غير معنى التعريف لكن لم يعلم
مبدء النقل في خطاب لثبوت مصاديق الفرض المرفوعا واشتق مبدء النقل انه ملاءم ومصدقون لخطا او بعد
فصل على معنى التعوي لاصلا لا تفرق في الحوادث والثانية ايضا ان هذا النقل ومعهها لما اذا كان معنوي اللفظ معلوما
عند التعريف ولكن لم يعلم ان معناه في اللفظ هذا وهذا ان غير اذ عرفنا هذا فاعلم ان ما نحن فيه يجب ان يكون
مجرى الاصلين لا نزلوا خطاهم في الوضع الذي يكون في مجرى اصلا ان عدم النقل لولا خطاهم في وضع المقام
كان مجرى اصلا لا تفرق في الحوادث اما الملازمة بين التعريفين الاولين فواحدة في الثانيين الاخرين فلا تفرق
من حيث هو حقيقة لثبوتية تعريف الجنس من حيث هو حقيقة في ذاته وماذا لو كان متعلقا
العلماء عند الملاحظة هو وجوب الاكوار بالنسبة الى جنس جماعة العلماء بمعنى انه يجب ان كل جنس من جماعه
العلماء كالثبوت والارضية وهكذا لا كل من فهم منهم ولكن فقطع سطران وضع للترك وهو العموم الاضرائي الا انه
فذلك مبدء حدوده وهو انما على وجهه يجهل ان يكون ذلك في زمان اللفظ بمعنى ان اهل العلم لم يسموا به
وضع مقدر بل كان استعماله باه ابتدء في العموم الاضرائي فيجعل ان يكون ذلك في العموم فلا يشبهه في
اصلا لا تفرق في الحوادث هو القول بكونه مفيد للعموم الاضرائي فالا لفرق فيقع التعارض بين الاصلين من غير
مخرج في البين فبجواب التوقف مدعى ان المخرج مع اصلا عدم النقل وهو اصلا لا تفرق في زمان مصادرها
لان الاصل منها بوضع المركبات المفردات ثم يمكن ان يرجع الاصل الى قولنا لا يجمع المركبات فان كل من قال
بالفاضة المجمع للعموم عرفنا ان ما لا يفرق من دون تفصيل في البين والراسخ انه بعد ما ثبت بكونه مفيد للعموم
الاستغراق فيجب الوضع التعوي هل يكون شواطيا بالنسبة الى جميع الاضرائي او لا يكون خالدا كحال المطلق
في عمومه ولا يفرق لثبوتية الا انه قد فصلنا عن الاثر فيكون مشككا بالنسبة اليها وهو دخول الاثر
الثاوية عنه لوجوب الاثر في فهم التعريف لا لا يخفى ان العموم والابتداء عن من المجمع المرفوع الاثر انما يفرق
الثاوية معا الثاني ان ما عليه المعاني في المقام كما تم اذ اخذ الاستغراق على وجه الاثر اذ كان في ثبوتية ثبوتية
ايها معا الثالث انه لو كان مخصا بالاشارة لثبوتية لثبوتية لثبوتية لثبوتية لثبوتية لثبوتية لثبوتية لثبوتية لثبوتية

كلان
فصل بالاشارة
قول

اللفظ المركب يكون مستندا الى القرينة فلا يصل صفا فالى صا اللفظاء الوضع لا فرق بين حاله الا كونه علم
 فظله من الوضع لا فرق بين حاله لفظ الصيغة اخرى تركب به مع لفظ جامع الاعمير لا يولد منه الاكل من غير فرق
 ان لم يصانح الفاعل فالاصل بقاء ما كان على ما كان حتى يثبتين للخلال الا ان بينا فخره بان اصل المربود
 متاخرنا صا لوضع الصيغة اثارا ورو عدم كون مستندا الى القرينة بحيث لا يكون لفظه وحده عزا من امثال الاربعة
 جميعا فخره صيغة البقاء العالم امر لا شك فيه فان كل من وقع القرينة في اللفظ واللفظ في العالم لا انكسار
 في صا وضع القرينة لفظا لثمة في شكل لا في كل منكم حين تكلم مع الخاطب يكون لفظه على حاله كقوله فيهم و
 معها الخاطبات من هذا التكلم من كل امره ووظاهروا وخالوا ظاهره فان مع احد الخاطبات بالاصل مطاوعه الخاطبات
 التبرع وبناء اللفظ اذ كان ثمان على امره واصل هو في مثل اللطام وان اصله اذ كان يكون فاشيانه
 من الوضع من غير ان يضاف الى هذه الدقة فان قلت قلت ان الوضع بالبناء قد منعه الى الاصل من يجوز ان يضاف
 ما ذكره من ان ابناء دوس علام الحقيقة وما ذكره في وجهه بان سبق لفظه من اللفظ اذ لم يكن له قبله من سبق
 والابنم من الزج بل صريح وهو مبني وذلك لتسبيلنا التناشيد الثانية واما القرينة او الوضع والاول داخل
 بالاشارة والاشارة في شئ بالقرينة فحينئذ انشأنا ظاهره ونبلى على مطلق وجه اللفظ صفا في هذا الكلام
 لان البناء قد منع من الاصل لا يثبت القطع بذلك الوضع ان الاصل لا يجرى في لاق مقام انكسار فليس الجمع بين
 كلامهم قاضيات البناء واطرافين وكل منهما دليل الحقيقة لان احدهما من باب الفعل واللفظ والاخر من باب
 الفاعل والاصل فالاشارة لا يحد مشددا **فدرك** اختلاف في اقامة الاسم الجنس القرينة باللام المعنوية
 وصفا سواء كان جامدا او متصفا على احوال احدها المعد وهو الاقرب عوفا للمحقق والعامته والمعد والقرينة
 الثاني وجد على العلامة اليه هاهنا والفاضل اليه وجدك العلامة اظنا طائفي في تخرج والاشارة لا تنافي في القول
 وجماعة من المتأخرين في انها امر موضوع للعقوبات وانما التخييل في عكس والتخييل في ثوابها في اوتيرة والفاضل
 الثوب في الواجبة وجماعة من الفضلاء العامة واما انها امر صالحا للمعارضة حيث قال لفظ لا يخلو لا كذا و
 افاده المقول القرينة المعنوية في بعض المواضع حقيقة فكيف ودلائل افاده التعريف على الاستدلال حقيقة وتكون احده
 معانها ما لا يظهر في حالات بينهم فالكلام **انما هو في** ولا ان على العموم مطبوعة لاسم على حريم كان مجازا على
 حد صريح العموم المتعدي لاشارة انهي ولنا على المختار وجوه الاول ان اصل اللام من حيث هو مع قطع النظر عن
 كونها مع شي لا يوجب انما ان يكون حقيقة في الجنس فقط ومجازا فعلا او يكون موضوعا للاشارة الى مدلول
 مدخوله فان كان مدخولا بجنسا يكون اللام الجنس وان كان استمرقا فالاستمرقا والممكن ان يكون اللام مشتركا
 معنويا بين الاثنين او اربعة او يكون لفظيا بينهما او حقيقة ومجازا وعلى التقادير ثمانية المدعى على الاول ان
 مدخولا الجنس يكون اللام اشارة اليه واما على الثاني فواضح والمطابق لا يشترك اللغوي فكلاهما لا ينافي
 ما يقتضيه الاحمال لكن المدخول لا يوجب عز حصة بل ولا كذا لخل مع المدخول بغير بيان في اجمال اللام بناء
 على مدح البقعة من ان الاصل في الكلام الاجمال حاشا لبيان شاره في عدم الايم الذي بناء عليه على اغنياله
 بعضهم من ان اللفظية والاستمرارية لا ينافيان في الحقيقة بل بينهما تخرج جعل المدخل والادخل على مضاف
 المحقق على الاصل في المضافين يكون معنى اكرم ارجل مثلاله على هذا وجه هو اكرم هذا اللفظ من لفظية
 فالمدخل مدح وهو اللام مدخولا الى الاول يمكن وهو مدلول اللام ومدلول مدخوله فاللام مقادير المد

في قوله
 لا يولد منه الاكل
 من غير فرق

والمتعين ومدنحوه الجهنم فلا وجه للشرية المبرورة لكن قد عرف ضعف هذا القول في المسئلة السابقة
فلتجمل ان يكون التوضع المركبي مضافا للتوضع الاول فربما يكون الفرض المحلي بحسب التوضع المركبي فوضعا
ولاشك في شاك ذلك مع تدخله في اصل خلاف ما هو المتعارف ان الثاني انما ليس المعروف لو كان
معيده لا يستغنى كان ما عني بالمدخل والاصل هو الكل باطل لما الاول فلا تراه المتعين ولا بد
الا على الطبيعة واما الثاني فلما عرف ان التام حقيقة في مجرى الاشارة الى مدخلها جسا كان او استغنى عنها
هذا واما الثاني فلا يصلح ان الثاني احد شرطي في ثبته لثالث لو كان الفرض المعروف حقيقة في
الوجود فانه قد علم عدم حصة استعماله كسائر الموجودات في الواحد الشخصيات والفرق بينه وبين ما يترتب على قطع
وكون استلزام عرفا فيكون استعماله فيخرج اما حقيقة او مجازا بل حقيقة والاشارة باطل فطعا ومحا فطعا عند
اشارة فليس بعد ذلك احد منهم من ياب مع كثره اعلم انهم في محضه بل في سلوابة الى ما هو ما ذكرنا من
مشيوع ذلك لو كان فحين الاول وهو المطلوب هذا لكان استدل من فاضا في له تعالى له القول على الاستغنى
لا كذا في كل وهو كل وبيع وذلك بطل لا شك لا تقول بايننا لا كذا في كلام ولا جاني الكرم اجعون ومين
الملازمة موعده عدم وجوده بل عليها لا على ذلك هذا اما الاول فلا يجوز تفككا لحد الا بمر على
وتحقيقه ان التاكيد ليس الا نفوق الاول وقوشي مستحق لا في كل مقام تحقق شرطه والفرض في بين
المفاد ما لا بد ان يكون جسيما واما عقلي ونظري الاول غير مستحق ان يحد منه ما يقتضي الفرض وكذا
الثاني غير مقتضى على ان حصة التاكيد ليست مسئلة يرجع بها الى النقل فيكون فيها مؤثوقا على النص في
من المسائل العقلية التي ذكرها الفعل فوضيحا ان المطالبات في طلب تحقيقها على قمتين الاول ما لا يتم الا
بشئ الغير والآخره وشيئة جسيمة ففرض ان الغير لا يضر عليه ولم يحكم ببل يمكن ذلك ما بنا ومعدا ما يحتاج فيه
الى النقل عن الغير الفعل لا يكون فيه المرجح الا في بعض الاحيان وذلك يكون وسبيلة الى كسب قول الغير
الثاني ما لا يحتاج فيه الى قول الغير ولا يكون هو المقصود بالثالث بل المقصود فيه معرفة ما هو الواقع فيه
وبعض الامر كفضائل المسائل اللغوية التي لا تتعلق بالاشارة من حيث هي الا في ذلك نحو مسئلة اسناد
الفعل الى الفاعل والافعال وبيان حيث وفاء في التقدير والاشارة في ان الحكم فيه وعرضه الواقع وليس قول
الغير فيها مطلوب الا انها ليست بجسيمة ولذا لا يختلف فيها العلويات والامور بالجملة المرد في مثال ما ذكر
الفعل اذا عرفت هذا فاعلم ان حصة التاكيد عدم الفرض بين المفاد ما وليس كلام اهل اللغة في مسائله الا ان
انما يحكم به لثلاث بين الامر اللغويين وعدم الفرض بين المفاد ما وليس كلام اهل اللغة في مسائله الا ان
ينافق في ذلك بان التاكيد على قمتين معنوي ونظري وما ذكرتم في الاول لا الثاني فان من الامور اللغوية
المؤثرة على النقل المعنى الشرطي ما يتناسب للنقل ولهذا لو سمي محل بالعلماء ان يجران يقال جاء بالعلماء فضلا
بل الفاضل وهكذا واستدل الفاعل بالاشارة بوجوب احد خارجا جزاء وصفه بالجمع على ما حكاه بعضهم من زعم
اهلك الناس انهم البين في الدنيا الصغر وهذا ضعيف لان المتعلما الذي كونه شاذا وذا لخصائص البعض
ينفله في خصوص الامور البانية لا في غير ما لا يحسن ان يقال جاء عن العقيدة العلماء او جاء الرجل انما يكون فيمكن
الفاح في حصة وشيئة ولو سلم فيكون مجازا والعلل لا طر مع انه لو كان حقيقة لم يكن الدتبار الا الصغر
محال ان الثاني الصغر ما كان حقيقا كان الدتبار لا صغرا مجازا على انه معارض استعماله في الجنس

في مثل قولهم انجيل غير من المرد والفتك باحد الالات فما بين لغيرنا فليس من القسطنطين الاخر وما يما حقه الاثنتا
 كما قوله تعالى ان الانسان لخبث شرا الذين المتوا فبدا ثم بعد ما قال الامم افلا ان حقه الاستثناء دليل على ان
 يجوز ان يشتم من الاشياء التي لا يكون منكم حقيقة مثل قولنا اكرم رجلا لان هذا كاقيل وانا لو سئنا
 كونه دليل على حقه قول الامم لانا ثم ما قرنا الشاؤون وغيره على ما مضى من قوله فلو قولنا الذي وهو غير مست
 المعام عدم بناء العوم وعدم ظهور الخلاف في اقرت ولا لالا اذ على الاستثناء حقيقة فكونه واحد معا بها
 ويمكن المنافضة فيه بالشيء من كونها ما زه وبات الخلاف متضمن بين الاصوليين كما تقدم كيف وقد قال الملاك
 في بدهد بوجهها ثم وجها غير من الحقيقة الى انها المحذور في العلوم فقال لبعض الاجلة المشهور في كتب البيا
 والاصول ان معنى الاذ ان يصح في الهند والحقيقة والاستثناء مما يفهم من صفات المحذور في معنى الكلام
 في امور ينبغي التنبيه عليها **الاول** ثم بعد القول بكونه موضوعا للجنس بعد العلوم فصل بكون كل شيء
 شرعا ام لا بل بعد العلوم شرعا فيحقق الكلام في نظام هو ان المفردات في الكلام قد يتعلق بالامر محذور
 الصلوة وايضا بالماء وقد يتعلق بالامر في قوله فاكل القمح لا تأخذه بالماء وقد لا يتعلقان به ولا يكون
 محكم المصلحة هو اصل الشايع وحكم الزمان ولا يطغى الماء وقد ذكرنا وجهه في شيء والماء ظاهر ان كان الاول فلا يصل
 على العوم الاستثناء ولا يحكم بوجوب الايمان بجميع افراد الامور بل يحكم بالعوم اليك وجوز ان لاكتفاء ما
 كان من الافراد في مقام الامتناع بذكره تسبيرا وايضا للشان وغيره من هو المربع في هذا الشأن والقول
 بانه بناء على جواز ضيق الاحكام بالطبايع فلا بد من تحقق الحكم فيها اصل الطبيعة وهو معنى العوم عند وقوع
 بان الاحكام المتعلقة بالطبايع على تعيين من يتعلق ببعض الكائنات من حيث هي على معنى انه لا يفرق بين وجوها
 في الخارج في حال ذاتها من دون تحققها في عين الافراد فكان الحكم ثابتا له ومن المعلوم ان الحكم المربوط لا
 يشترط شرطه الى ان لا يجوز تخلف حكم المفرد عن الطبيعة على وجه يكون بغيره ثابتا للمفرد وبالجملة فالقول
 بان الحكم الثابت لاصل الطبيعة من حيث هي لا يكون بكون ثابتا للافراد بل يكون ثابتا للافراد
 وجوز ان لا يكون ثابتا ومنه يتعلو بالطبيعة الموجزة كما نحن فيه فيكون الحكم المتعلق بها محققا بالامر
 على سبيل التوازيين نحو اكرم الزوجين واشترى الفم وليس هذا عين يتعلق الحكم بالافراد بل في عندهم بين ضلوع الحكم
 بالطبيعة وبين كون الامتناع حقيقة بالامر فانه قد يمتدح بما ذكرنا اشكال الاجمال في نحو اكرم الزوجين مثلا معللا
 يجوز تخلف حكم المفرد عن الطبيعة على وجه يكون حكم الطبيعة وجوب الاكرام وحكم المفرد حقه فاذا جاء الالحاق
 حقيق الاجمال لما عرفت ان الامتناع الاول ولما الثاني فالحكم الثاني لما في افرا على ان سبيل الدليل
 بمعنى ان العقل يحكم بالتميز اكرام اي من منشا كك فان كان الحكم كك فانها الحرة غير مقترلة ثم قد نزع الاله
 والحاصل اننا فطننا جبر ان الحكم الثابت للطبيعة الى الافراد فلا اشكال كما اننا اشكال لغيره فبما اننا فطننا
 بعدم التميز واما اذا شككنا في ذلك فحكم بالشران ليجوز التفتيح وهو التوضع للطبيعة وعدم المنع فلا يمتنع
 التميز مثلا لا يكون مقصودا كما لا يخفى مما ذكرنا من نفع ايراد العوم على الفاعلين بان الاحكام المتعلقة بالطبايع
 بالامر لو كان كذلك لما عرفت الاستثناء في نحو قوله اكرم الزوجين ثم انما اذا الطبيعة من حيث هي لا يمتنع فيها
 والاستثناء فاستثناءه لانه لا يمتنع لاجل التمسك استثناء من حكم العقل لا يفي بغيره من ذلك كلمة اقرت على القول
 بتعلق الاحكام بالطبايع لا بل وان يكون المفرد المحذور في مقام الطلب الاجمالي فبغيره للمع كاتوم واما على قولنا

التعليق

القول ولم يكن مرجعاً لحدها على الآخر وهذا لا ينسب في الشيء والنظر إلى أفراد النوع في لفظة المشغل على
 الصفة على غير هذا من الأجماع مثلاً في قولنا لا يذبح الكافر فإنه على جنس يبيع المبيع عليها كذا وما يرجع إلى قوله على طلبة
 جميعها من الجمع عليها والمختلف فيها يشتمل على المساطاة باعتبار الاختلاف إلى المثل على الأمر في قوله لا يذبح الكافر
 يجل عليه لزوم الترتيب في مرجع كما لا يخل على القول لو كان بعض الأفراد مشاعاً لوصف أن الشئ من المرجحات
 القوية مضافاً إلى أنه بناء على ما ذكرنا من أن يكون قوله أصل للبيع بجماله لا يكون قوله حرم أو ما ينبغي له
 وكما ينبغي أن المراد منه هو غير البيع الذي هو من سائر البيع مع أنه يفهم من الشئ فخص به ما عدا ما عداه كما شئت
 من عدم كونه جملاً ومعه لا يخرجها القاعلة المزبونة مع أنها جارية في الاشتراكات البنية لا لأنها والمشتدك
 يقولون في الرابع ما ذكره صاحب من امتناع الزيادة المهيبة والتخفية إذا كان الحكم الشرعي تأخيراً على تلكيات
 باعتبار وجودها كما علم انما هي فاما إذا لم يوجد الأصل لجميع الأفراد وبعض غير معين يمكن أن يذبح بعضاً
 الحكم إذا لمعنى تظليل مع من البيع وغيره من أو هو أو عدم تجبى مقدار الكرم من غير الماء المخرج في ذلك
 من موارد استعماله في الكتابات الستة فتن بين في هذا كله الزيادة المهيبة وهو معنى الجموع والمضافات السابقة
 البنية هنا مضافاً إلى أن الوجه المزبور لا يمنع من الزيادة فربما لا يبينه على البنية كما لا يخفى في الأصل في قوله لا يذبح
 العموم لما إذا كانت منتهى بطاعة الزيادة مضافة في ظنيل المصنف في الجملة لا محال تخلص الحكم في جميع
 الأفراد أو أكثرها أو ما يشاء في غير الجمال منفاقتين جملة على القول بوضع في مقام البيان سواء كان في كلام
 الشارع وبخلافه ودمها صحت ذلك بجملة من أن الشارع قال كالأدوية حكمه ومثلهما كما ورد في أفراد مثل
 قوله من هذا بيان محكمات من أم الكتاب أو مضافات معلوم أن الإجماع فيه فائدة بل ما كانت عظمته
 كالحق في جملة لكن يلزم ذلك بعد خطه خصوصاً في المقام حيث تكشف عن عدم نيكل بالاجمال ولم يبي
 المكلفين والمخاطبين في الحرية والامتناع لا أنه ينبغي فيه المقام وافق عما سبق له الكلام من إطلاق
 الأشتان والأشياء ولذا كانت الزيادة والمساكين المكلفون يصحون ويعلمون بحجة ذلك من ذلك فرداً
 لكن لا يثبت عليه أن هذا الكيفية يرجع إلى قاعدة الحكم البنية إلا أن مقتضاها التعميم بحسب أفرادها فيحقق
 فيها الامتناع سواء كانت الأجهزة موجودة ولا يملك على الأولين فاشتمل مقتضاها التعميم بحسب أفراد المساكين
 في تعلق الحكم دون المرجوحة ومن هنا قالوا أن المطلقات تنصرف إلى الأفراد كما في حيث أن الشئ على عدم
 من المرجحات لا أنه لا بد من تعلق الحكم بالحقبة من حيث هو فيقتضي ذلك ما في ضمن الأفراد المتفاوتة في صفات
 الحكم بحيث لا يمكن لأحد ما على الآخر وأما أن الخلق سبحانه لبعض كونه شاعراً مشاعاً بحيث لا يوجب
 صفاهم الذين صرف المراد في هذا الاطلاق فيصير المثل عليه لا أنه كالعهد بلا إشكال هذا لكن قد قال
 الفضائل الفيزع أن انصراف المطلق إلى الأفراد إنما يبعد عنه مبنى على ثبوت الحقيقة العرفية في ذلك اللفظ مع
 معناه اللغوي ومع بقائه واستمراره في اللغة لا يرجع على وجه يكون مشتركاً لفظياً بينها على صفة معينة فيها تجاوزاً لميل
 فخرج على الحقيقة المرجوحة ثم استشكل المثل على الأفراد الشاعرة على التقدير الأول بأن دون شرط الفناد
 على التقدير الثاني بأن دون شرط الفناد وعلى التقديرين الآخرين بعدك مدخلية حجة الشبهة لا ترجح القول في
 في الأولين بما رضى الشبهة في الجواز المهور بأصله الحقيقة ثم استدل من ذلك بأن الزيادة الأفراد الشاعرة
 لما كان مقتضى المصنوع على في تقديره فغير أن أدائها للمعنى دونها في اللفظ على في التقديرين والشك في ذلك

ابناء في تحقيق الكلام في هذا المستند من جهة المرامين كالأخلاق والآثار في المسئلة فقولهم من قبل
 المظلمات خفا بقوتهم في الأفراد والاعتناء بالشبهات لا في كبريت حيث قال في بحث أو في مسألة في
 عمل أو بعد من هذا ما قال هذا التقدير ولا غلب من اننا من غيرهم ينجح الى الغلب محلا للفظ على الحقيقة
 العرفية ونقطة من جعل الوجه كذا لا لفظ بالذلة لا للمقابلة للغير عند أهل اللسان على ارادة الأفراد
 أو شائبه واختاره جرح الحق القاطن في في المناهج ومنهم من جعل الوجه بغير الارادة بمعنى تعاقب الحكم
 بالأفراد الشائبه ولفظا ومضوا لثبات بالتبني الى غير ما يكون لأطلاق بالتبني إليها جرحا واختاره
 جرحا لعلامة صاحب الزيادة كحكماء جرح في بيع ومنهم من جعل الوجه الغلبة حيث نها كالعهد بوجوب
 اضطرار للفظ إليها واختاره بعض الافاضل حيث قال لا ينبغي انما في اضطرار لأطلاق الى انضام كونه
 المتعارفين أهل اللسان ولعلهم ومن أهل اللغة والبيان والوجهية ان الغلبة كالعهد فيكون وتره في غير
 محرم أكثره أفراد المطلق والتشريك بخلافه والوقت والارادة بوجوب العهدية واضطرار لأطلاق ليدل المناط
 حصول الغلبة بحيث يتعارف عند أهل اللسان اضطرار لأطلاق في فاذي يمكن وعوى القرب بين اضطرار
 اطلاق لعل الى الفصل بالماء وعدم اضطرار الى فصل بغيره الكبريت لان العسل الماء قد صار عند
 أهل اللسان اطلاق الفصل إليه دون الفصل بغيره الكبريت وفي ذلك مرجع ما اخبرناه تبعا لتبعا في الفصل
 كما لا يخفى هذا هو الاثر في المسئلة ولما الأخلاق في هذا كلها مع احتمال آخر من حملها في الفصل الكبريت
 كما عرف وهو الاشتراء للفظ بين الكل وبعضه والاشتراء بحيث يحتاج الى الجرح والاشتراء في سبيل الاستعانة
 والتحقيق ما عرفنا من هذا مضادا الى اطلاق ما برأوه أما الحقيقة العرفية فلا تروى كان كل لا وقع الاختلاف
 بين الامثلة مع اوضاع فلفظ العهد في مثل قولنا لعل في مثل ذلك في شارع العهد ينصرف الى العهد الصحيح التسليم دون
 المربط والاشتراء في ما لو كان ان يضمن عبدا فانا العجج غير في ذلك سواء فالعقد الصحيح التسليم هو في كل
 في مقام التوكيد في الشرع دون مقام الترتين ولو كان منقول عنهم ذلك مع في ذلك لكانت رابعة وعوى مع الملا
 باحتمال ان يكون موضوعا عند الاختلاف في مثل مقام التوكيد لمخصوص العهد التسليم دون غيره واختاره انشا
 والا لا يمكن سد باب الجواز في هذا الباب كالأجحة مضادا الى تروى كانت الحقيقة العرفية فانه لكان في ذلك
 اشترى عبدا صحيحا لكان وعرضا سليما كان او معيبا بغيره وهو معلوم الاختلاف والى تروى كان ان من حقه السلب
 بالاعتناء الى الأفراد الشائبه مع العرفية صحيح فلفظ الواجب لو كان حقيقة عرفت هنا لتساكنا في المناقاة بين قولهم لتباين
 الحقيقة وقولهم ان الاختلاف ينصرف الى الأفراد الشائبه ولما كانا انشا ودعى فيمن تباين موضوع تباين الاختلاف
 كما شفع عن الوضع محال ان الثاني مع ان الثاني ثابت يحتاج الى الجمع بينهما ولذا قالوا فينا واحد ما عن الآخر بوجه
 السلب عند ما هذا كله ولعل على ثبوت الحقيقة العرفية في المقادير هذا جرحا الصلابة عن المعلوم وفي المقام
 حيث قال فائدة تباين وظهر أفراد اللفظ واشهرها بالاشتراء الى اطلاق اللفظ لا يفرض لعل ولا يوجب اوضاع
 كيف وجب الالفاظ الموضوعه للمعاني كليل بينها وبينها الأفراد انشا بعد المتعارفة فلما تبين ان يكون أفراد
 الكل منها وفيه الى قال ومع ذلك فاستعمال اللفظ في الاعم حقيقة في تلك القوود في سبيلها ليس في الجحافل
 شيء ولذا لو وضع القدر في المعاني كان اللفظ مستغنيا في معناه المحقق غير معدول عن معناه الاصلي ولا مرعيا
 فيه وجود اللفظية وبين غيرهما كقوسان الجواز في ما الدلالة لا للترتبة في الواضحات المفهوم من المطلق

عرفنا ليس في البداهة الاقرابة الشاذة على وجه المطابقة لان يكون المفهوم منها او لا الكلي ثم ينقل عنه الى
 الافراد الشاذة وما يتحقق الاذاه فلا يصحح الا لاشياء الحكم انما هي في مقام الفعل معضودا والقوم في نحو
 الاضواء في المقام تعيين الماد وما الاضواء فلا يذكروا الفاضل التي كما عرفت من عدم مدعية التعريف والتعيين
 احدا المعاني فيه انما يصح كون الثبوت قونية على تعيين احد معاني التميز مع كونه مكانية مناهضة في انما
 من معارضتها الاصل الفاضلة في لاق من لوازمه فهم المعين من اللفظ وان قلنا ان يكون الوضع القاري مراد
 نظر الى التميز مع انه لا يميز اللفظ غير المعنى الواحد في التعريف واما الخوازم في المقام من لوجوده في فعله في
 كما لا يذكروا بعض الاجل من ان الاضواء في الافراد الشاذة انما هي على القول بمرجع الخوازم في المعنى لا في
 المرجوح وهو خلاف الحقيقة بل التعريف بينهما هو القوت ونفادهم المعنى الاصل عليه فلا وجه للاضواء وما نفي
 ان القائلين بالتوقف يتوقفون فيما شك في اذاه وما انا فاضل بالاذاه كما لا يذاه الشاذة في المقام فيكون بالاذاه
 قطعاً وبالجملة فالوجه التسليم بما ذكره ليس الا ما اضرباً وهذا وقد ظهر بما ذكرنا امتناعاً على الوجه الاخر من فاعله
 الحكم لوجود الحمل على التعريف في اذاه في المقام ايضاً على وجه علم ذلك واما ما علم ان قوله في صدر
 بيان الحكم الشرعي بل يكون التعريف بان حكم اخر فلا وجه للحيل عليه كما قيل في قوله ثم رجم الوتوان التعريف
 قد قول كقوله الذين كان عنفاً هم شاذاً ويبيع الوتوان في الحيل وما اذاه يعلم انه في هذا المقام لا فلا
 جلاو اما ان يكون اللفظ مبني في حد ذاته يجب وضعه وبجلاو يجب في ذاته كالمشركان ومحوها او يكون مجلاو
 في حد ذاته ويجب وضعه كيمتاً في حد ذاته اصله مبني مثلاً فانه موضع لغيره شاذاً وهو غير معلوم للمخاطب ويكون
 اللفظ في حد ذاته مبني مثلاً بالتسبيح الى معنى وبجلاو بالتسبيح الى معنى مع ذلك يكون مجلاو بسبب عدم المعنى كلفظ
 البيع مثلاً في قوله نعم اصل الله لبيع فانه مجلاو ذاته بالتسبيح الى المعنى الذي هو مبني بالتسبيح الى الاستعارة
 ومع ذلك لما فرض كونه مجلاو لها يكون مجلاو من هذه الجهة والقوانين الحكم في الصورة الاولى الاجال سواء كان
 في مقام الانشاء والاختيار لان اللفظ هو الاجال فالاصل هو حمل اللفظ على ظاهره مع بقاء الضار في
 الفاضل اللفظ بالجملة الاجال فيكون في المقام الخافاً المشكوك في الغالب القول بان عنوان الحكم مدفوع بما مر
 مصداقاً الى ان قوله صانفاً صانفاً لانتم المتأثران في هذا القسم من الاجال الواقع في هذا التكليف يمكن التكلف
 من الامتنان به بان المنع ضم على صدره من له يجوز اصل الا بال من القول بالبيان والحمل على القول بالان
 البيان من حيث هو مانع من الاجال كما ان الصانع من حيث هو مانع من التكليف مدفوعاً بان من المرجحان الاشياء
 الى الا بهول عليه في الاحكام الشرعية واما الصورة الثانية فالحكم فيها الاجال بانها بالاولوية كما لا يخفى ولما انصرفت
 القائلان في هذا الحكم بالبيان في قوله في المطلقان ولان العهد بضمه يدل على تعيين بعض الشيء على
 بعض لا خصوصاً محلياً عليه بل تعييناً لغيره لا ضليلة مجلاو لا شعري ولا صلح الاحكام بالمرتبين بين
 التفاضل والتساوي هو الثاني لا الاول لا ترى تداخلاً في تحديد لفظ هذه الدوام للفظ الحمل على
 التعريف في العهد المعنى لم يمتد الشاذ في انما ينفصل على الاقوال في الاحكام والفرع الفقهية اذ في الحاشية
 يجب حمله على صيغة سواء حمل غيرهم الا لان الاصل في الاستعمال الحقيقة والحمل على فيها لا لبس البده الاعوج القرينة
 والاضواء من غير فرق في ذلك بين صور المسئلة كلها وان كان يختلف الامر بينهما من فاعله وهو ان كان متعلق
 الامر بوجوب او الإباحة حمل على الافراد على وجهه فيقطع الحكم في الاول بالبيان في قوله في الحاشية فانه حكم بما

جميع الامور انما هي واما لو كان متعلقا بالحق فمقتضاها ضرورة التبعين في الحكم الا ان كل ما من ذلك مع احوال
ارادة الجنس واقام مع ظهور عدم ارادة شهودنا ان الامر بين الحمل على الاستغناء والعهد بضميه فالواجب حمله
على الاول لا كما في الثاني وانما فيها مع ان الحمل على العهد انما هو في حد ذاته لا في موضوع عدم تقدم مريد به عليه
لا وجه له وانما على القول بكونه مضميعة في الاستغناء من الحمل عليه وعلى الجنس على التخصيص لا على ولو
والا لربما على هذا بين القولين بين العهدين تبعين الحمل على الاول في موضوع اشتراط الثاني بما صحت واما
على القول بالاستشهاد بينهما لو كان الامر بين العهدين فالامر كذلك به لما مر فيها لو كان الامر بين التبعين والاستغناء
او بينه وبين الجنس فعدم الثاني على تقدير الاول والجنس على الثاني لا شهرتها بالتمسك لانه وفيها لو زاد
الامر بين الجنس والاستغناء فيحكم بالتوقف والتوجه الى الاصل ولو كان الحكم المتعلق به امر محتمل في بعض
وهذا الاكتفاء بما حدث من الامر وعلا باصله لا في الموضع انما لا يكون التمسك في التكليف ولو لم لا يثبت بالبيع
علا باستصحاب الاستشغال بكون التمسك هنا في المكلف به وشماله الاظهر لوصول الاجمال في متعلق الحكم الذي هو
المكلف به وكون الحكم لو كان متعلقا بالحق واما الا ياخذ في الحكم فيها ياخذ جميع افرادها خلافا لما ذكرنا
الامر في التمسك في التمسك في قولنا فانما اذا احتمل كون العهد وكونها في الحكم والعموم مملكتا على
العهد اما لا في التمسك في قولنا فانما اذا احتمل كون العهد وكونها في الحكم والعموم مملكتا على
ومنها اذا حلت لا بأكمل البنية الى قوله ومنها الخالف لا بأكمل الجوز فانه لا يثبت بأكمل الجوز التمسك بل بغيره
المربوطة على وشروط من غيرها ان فادرك من انما اذا احتمل كون العهد فاسد ما عرفت خلافه فضلا
انها ومنها ان الاستشهاد باصله لا في الموضع في الحكم التمسك في قولنا فانما اذا احتمل كون العهد فاسد ما عرفت خلافه فضلا
الاكتفاء في ذلك فيقول التمسك الثاني والاول ومنها ان مع التمسك بين الجنس والعهد لا ينافي حتى يدعى باصله
التمسك لا تدعى التمسك بالاول بقطع النظر عن كون الجنس لان التمسك بينهما منصوص وانما اصل التمسك في
الاستغناء كما يدل عليه منصوص في قولنا وانما في الجنس الذي يتوقف في غير العهد وهو انما يكون
باعتبار القطع بالتمسك بالاول في قولنا في غير قيد ان التمسك في قولنا في انما في التمسك بالاول
عليه فمستقنا بينها ما عرفت من ان التمسك المقام من باب التمسك في التكليف فكيف يتبع التمسك بالاول
التمسك في مقام العمل لوضوح توجه اصل التمسك بالاول في قولنا في انما في التمسك بالاول في قولنا في انما في التمسك بالاول
بالاستغناء في مسكنا في هذه الاشياء ومنها ان الاصل في التمسك في الحمل على الاستغناء في قولنا في التمسك بالاول
عليه قد يكون موجبا للتخصيص لغيره وهو الاصل عدم التمسك بالاول لا يثبت ان في قولنا في التمسك بالاول
التمسك في قولنا في التمسك بالاول في قولنا في التمسك بالاول في قولنا في التمسك بالاول في قولنا في التمسك بالاول
حمل على العهد فانه بوجوب تكليفه والاصل عدمه وقد تبين في القوانين لكن قد بين بعد بيان التمسك
في العموم بالاستغناء في التمسك بالاول في قولنا في التمسك بالاول في قولنا في التمسك بالاول في قولنا في التمسك بالاول
العموم وانما الاصل التمسك بالاول في قولنا في التمسك بالاول في قولنا في التمسك بالاول في قولنا في التمسك بالاول
في العموم يعني اذا كان الامر بين الجنس والعهد والعموم فالتمسك بالاول في قولنا في التمسك بالاول في قولنا في التمسك بالاول
عدم يثبت الحكم في غير مريد وفي القوانين فانه ومنها ان قوله ولا تفسد في غير مريد في التمسك بالاول في قولنا في التمسك بالاول
عليه لا يتم بناء على كون المقترن حقيقة في الجنس حقا في غير مريد في قولنا في التمسك بالاول في قولنا في التمسك بالاول

علما او قلنا فلا يحتمل غيرهم ويتعين عمله على المتعبد وان لم يدبر الاثم منه جازر عمله على الجنس ولا يكفى في
 العمل على العهد بغير الايمان لان الاصل في الاثم ان لا يتم بناء على الاثم انما لا بد ان عين
 بالتقدم الاصل الاول ويكون ذلك مرتبة معينة لاحد المتعبد فيصير هو ولا يحصل غيره وان عني به
 الشايف فلا يثبت الا الاصلية والاهلية ولا شبهة ان مجرد ذلك لا يوجب اذنه احدا المتعبد ثم تبين ما
 كما خافين في غير المتعبد وتظهر لنا بحمد الله منه ما هو اليك عثرنا على عبارة لبعض المجلة طاهر في الحاشية
 مع الشبهة حيث قال في اعادة المعرف في الاحكام العوامة ما هو مع عدمه وما عني حتى في العهد والجنس
 الا في العهد يظهر كما ذكره الاكثر ولا يشاوي الاصل لان الاصل في عدم امر بوجوب البكر قوله نعم فعني فرعون
 الرسول لكن برز عليه اولا ان العباد ولا يغفلون المسألة لان مع الاحكام التي في الجملتها وتبين مره يكون
 الجنس ربح وقرها العهد واذا في العوامة يكون على الاول لا الشايف لكن الظاهر ان مراده ان مع ربح الجنس
 على العهد بغير المعرف على العوامة مع ربحان العهد وانما ربح مع الجنس يقدم العهد فان قلنا لا يتعين في
 العباد الى تقدم العهد في صورة ربحان على الجنس بل طاهر ما فاضل ما عثرنا في هذه الصورة وفي العوامة
 الاولى التي حكم فيها بتقدم العوامة فلان الامكان لان ما ذكرنا معلوم من الخارج لا كما قلنا ان كان العهد مقدما
 مع المتساوي مع ربحان يكون على بالقديم وما يثبت ان مع ربحان الجنس على العهد ما ان يكون ربحان على
 الاستغناء ايضا وما يثبت له وارجو ما فعل في الاول لا معنى لربح العوامة وكذا على ان كانت ربحان الاستغناء
 فينبغي لكن برز عليه الا كما جاء في ما لا خلاف ربحان الجنس على العهد في ربح العوامة ان يكتفى ان نقول ان مع ربحان
 العوامة على العهد والجنس بغير ربح العوامة مع ربحان الجنس على العهد ان يربح على الجنس وانما واه ويجعل على
 الجنس ربح هو وانما ان ما ذكره من ان المتساوي لا يتحقق الا مع تقدم امر بوجوب البكر كقولك نعم ان عني
 ان ادا بالربح امكانا ففاسد قطع اذ ان ربحا ظهوره عينا كما هو الظاهر من كلامه وما شاله ولا سيما اذا كان
 الكان للثبوت دون الثبيل ففاسد كما لا يتجرب يكون ظاهر في العهد للثبوت وحصول شرطه فان الشايف
 المتساوي انما قد عرف سابقا ان الامم مفادها في المفرد وغيره ليس الا الاشارة الى قول مدحها ينبغي
 لاحد له مفادها في المفرد الاشارة الى الحقيقة التي يدل عليها الفظة بتعيينها للجنس حيث لا يكون تعيين ههنا
 في عمل يكون مجازا في العهد والاستغناء باعتراف المدخل والداخل واعتبارها انما لا يكون مجازا ولا اعتبارا
 وجوه الظاهر في الاصل انما عدم مجازيته بالاعتبار الاول فلان الامم موضوعه للاشارة والتعيين وثبت انما يثبت
 ولا يثبت في الاول كما فكيف يصح الحكم بالجوهرية ما مع ان ذلك لا يتم الا باثبات اوضاع الهوى مع كونها
 مدح في الاصل وكفاية الثاني في ثبوت فاق الامم في جميع الصور للتعين والاشارة ليس الا من غير ما جاء في
 القول بالاشارة الى المقتضى ولا يصح حتى يثبت في ظهوره لا وجه له لما ذكره الفاضل الهوى فمن ان الذي
 ربح في الظاهر هو كونه معينة في تعريف الجنس مجازا في غير التباين وفي تعريف الجنس لظهوره ان الشايف
 الذي كونه المدحول هو المفرد العربي لا من المدخل ولما عدم مجازيته بالاعتبار الثاني فلان الظاهر من قوله
 استغناء ان في العهد الاستغناء انما مراد من الخارج على معنى انه يوجد المدلول وهو الحقيقة المشبهة
 المتساوي باعتبارها في المفرد المعين وفي جميع الامم لا بد الا بالامم او المعرف بها عليه ان ليس مدحولها
 كما عرفت الا الاشارة والحقيقة بل بكونها ربحية كقوله في العهد بخلافه انما ان سلبا وسلبا فعني

الشايف ما
 مر

ما عثرنا

بالقرينة العقلية لاسيما ان يكون عنده جميع عبيد الدنيا وقية ان معنى العو جميع عبيد
 لا غير كما في قولنا عتق العبيد ولا قرينة على نفي ذلك بجباؤه اخرى ان عرض السند لو كان
 عاما لما صح نفيه الاقل لانه لو كان عاما وامنع اراؤه المحيضة وهي عبيد كل الدنيا لعقب الاثر
 وهو كل ثمة لم يترك الاقل للمع لظهور ان العام اذا خضع يكون محجوزا في ثباته واما في المثال فان
 من قال عموم لم يفعل بانه لعموم مراتب والمجاعات بل ثمة يقول باختصاصه بالمرتبة الاخيرة وقية
 ان عرض السند في الثمانية في الاختصاص على معنى ان رجلا لا لا يختص بغيره من الخاء كذلك
 يجب ان لا يختص رجلا بشي من مراتب التي منها الجميع نعم به على من سئل ان لا يسل بان المقصود انما
 المساواة بين المقدر والمجمع في عدم الدلالة على العموم بل منع على المساواة في ثمة المحصول لفرق فان
 العموم يعنى جميع الافراد مصاديق الجميع المزبور وليس احد مصاديق المقدر لعدم دلالة الثاني
 على العموم لا يوجد عدم دلالة الاول عليه واما في الرابع فليمنع من كون ثمة فيما بل يكون توفيد والمزود
 لا يجب اشتراك بين الاجزاء المترتبة عليها كقولنا هذا الشخص قاتل انسان او جرح هذا العبد اما نفع
 واما فرد وقية اول الانفراد من الجميع المتكرر المقام هو ما يقابل لمرتب والمضات سواء كان موصيا
 بغيره الثوبين او غير موصون اصلا فغير ما كان ظاهر في الحبس والقرينة المتشعبة في الاول يصح نفيه من
 تقسيم الكل الى افراده ويتم المدعى فيها لا يصح نفيه كالموتون يتبين ان ذلك لعدم القول بالفضل واما
 ان مع الترتيب يتم المدعى بانه لانه لو كان مستغرا لما صح الترتيب مع انه يصح فلا يكون له حجة القول
 بانه لعموم وجوه منها ان الجميع حقيقة في كل مرتبة من مراتب فلو دخل على الجميع حمل على جميع حقاقتهم
 اولى من حمله على البعض لعدم الدلالة ولو تميزت بغيره ودخلوا فقتلوا القاتل فلان المراد بالجميع بغير حمله
 لا يجزى اما ان يكون بين نفس الحقايق والجميع بين افرادها والجميع بين ما يحمل كونه حقيقة والجميع بين الجميع
 من حيث انه احد خلفه لا وجه للدلالة بناء على كون المراد مستغرا ان الافراد بعد مغاوية حصصها
 وضع الجميع بانه اما ان يكون لكل مرتبة على وضعها الاشارة اعلى اشارة التقط او يكون للفكر اشارة
 كالاجتهاد كما ان كل اية بناء على المجموع لانه على احتمال لفظ المشترك في وضع الجميع لا يشور الغد
 حتى يكون الحمل عليه جمعا بين خطايفه وعلى احتمال الاشارة التقط فيتموضع ههنا لا يستلزم للمع
 بين مغايبه وظهوره فيهما كما اختاره الشافعي وقد عرفت في باب ان الاقوى وقا لا اكثر الاصول
 عدم حتمتها وعلى الاحمال ان ذلك فكل اية لما ذكر مع ان الحائز من الفضل ما عندهم ان التوضيح
 له عام كالوضع لخاصة بل هو من محظرات المشايخ لا وجه للسماح بانه لان المدعى لم يرد ان كما
 في الجميع الموتون يتبين ان تمكن ظاهرا ههنا لظهوره في الحبس وان كانت في الموتون يتبين ان تمكن
 فكل اية لظهوره في مرتبة ما كالمزود في فرد ما وكذلك المثال لا تباينات للغة التي مع انه مع
 الاقل بعينها فيكون الوضع له من هذه الجهة اولى والمضات يكون الحمل على الجميع مدفوعة باذكار
 سابقا من ان الاختصاص في ثمة في الايجاب دون غيره ولما الرابع من رتبة مضافا لعدم
 امكان الاحتمال لو اذ باننا الحمل فاما لو وضعنا في الامر لا يجاب بعدم صدق مثله من الحكم
 فيما لو وضعنا في الامر لانه يجب عدم حتمه لاختصاصه بغيره والفرق العطاء وسما برضا لثبات

فأما قوله فإنه لا يمكن أن يكون له وجود فوجه ما ذكره وجوب حمله على الجميع لأنه مثل الجمع في أن يصح لكل واحد من
سبيل البدل وأدفع عليه بأن بينهما فرقا لأن جميع الأفراد حكمها واحد وهو يتناول سائر الجماعات كلها
مستدرة عنها وكان الحمل عليه أولى فانه لما كان مترددا بين حقايقه كقائنا في الوجه هذا القدر بخلاف
المفرد فان جميع الأفراد ليس حكمها واحد الذي يصح حملها على البدل وأنت جبريت هذا الإيراد بما
يستقيم لو كان مقصود الاستدلال بحمله على جميع الأفراد الشاملة على جميع حقايقه وأما لو كان مقصود
حمله على جميع مترددة على أن يكون مرتبة بخصوصها من رتبة منها لمطابق بقدرها هو لا نفو بمكانه فلا وورد
فقطا ومنها أنه يصح استثناء كل واحد من موصي الاستعراق والاستثناء دليل العموم وقدر بعد فهمه
فما ترجمه من ومنها أنه لو لم يكن للعموم مكان مخصوص بالاعتصام ببعض الأقسام منعت لعدم المختص امتناع التخصيص
ولا اختصاصه بغيره فلا التخصيص يجوز حمل ما ليس بحمل للعموم ولا مختصا ببعضها بل يتناول الجميع أي أن
المرتبة موصوفة لا بالمرتبة من عدم وضعه للعموم كونه مخصوصا للعموم ولا مختصا لا تافعا نقول أنه لا يكون للعموم
بل يكون موصوفا للعدد المشترك بين العموم والمخصوص بكونه صالحا لكل منها من غير اختصاص بل بحدوثها
المرتبة له المقيد بأحد المتساويين على البدلية فلا يتعين أحدهما المقام المرتبة فانه هل يفيد العموم
من جهة الحكمة أم لا فنقول خلافه على أقوال أحدنا فهو ليس في العلم وإنما في العلم وهو الشئ في العلم وإنما في العلم وهو الشئ في العلم
ومصاحب العلم وإنما في العلم التوقف كاعليه الشئ محذور في نفسه على العلم والبرهان الأول بوجهين الأول أن حمل
اللفظ على الاستعراق حمل على جميع حقايقه فكان أو الثاني أن هذه اللفظة محملة للعدد والكمية فإذا
وردت في كلام الحكم بمرجته عن المرتبة وجب حمله على الكل إذ لو أراد البعض لبين ويمكن أنما أقسم بها
في الأول من كون الجميع حقيقة في كل شيء لا أن كانا كانت فاما بطريق الاستدلال اللفظي لا بطريق الوضع العلم
والموضوع له إنما هو كل منها بكم كما سمعت من كونه موصوفا للعدد المشترك بينهما سلمنا ذلك ولكن يمنع من
كون استثناء المشترك حقيقة في الجميع فضلا عن جوانبه سلمنا ذلك لكن منع من لزوم حمل المشترك على جميع
شئ إذا لم يعلم مرتبة على يقين شيء منها والقول بأن المراد تلك المرتبة حقايق لا من حيثها نظام من أفراد الوضع
وله وهو العدد المشترك منع كونه خلاف التام فحاشا أنما أيا من اللغة بالترجيح وطال إن كان مضافا إلى أن الأول
التي أراءها ممنوعة لا تشمل هذه المرتبة على سائر المرتبات لا يفتقر ولو توفرت كونها مخصوصة لها لم يستعمل
وإن كانت هذه المرتبة متطابقة للفظ فانها متوافقة في الحقيقة في نفسها باعتبار التناول لا بوجوب وتوابع الحكم
يكون الشئ منها بالمخصوص مراد المستعمل ذكره كونه غير الشامل مراد ولو قيل أن العلم الشامل
أحوال ترجع فلنا أن الاحتياط لا يثبت اللغة مع أنه مغاير إنا لا نل متيقن فيكون لا ترجيح أولى وأما
في الثاني فلعارضه بالمثل وهو أن لو أراد الكل لبيده التبعيل الاحتياج إلى بيان الكل أشد من الاحتياج
إلى بيان الأقل لأنه معلوم الأثر في الجملة مع أنه قد يترن حاذة الناس واسعة ثم لم يضمنه بالتبعيل بأكمل
ويجوه عند الرتبة والأطراف عند الرتبة نادون الكل والناظر في حقه على غيره على غيره على غيره

الثالث اختلافها في أقوالها بصديق عليه الجمع بعد أن قام على كونها زيد من الواحد على أقوال أهلنا وهو
 الحنا راءة ثلثة واخاره الأكثر وإنما في إثباته واخاره بعضنا حاصل الثمانية كما نقلناه عن بعضنا وعجزنا
 وثالثها ما يظهر من صاحب الفوخات كما حكاه الحنفى الشترى في حاشية قال ذكر الشيخ الفخرى في الدين في
 الفوخات أن رواه سؤلى الله في بعض الوفايع مثله من أن كل من لم يجمع فقلت ذهب منى إلى أنه ثلثة و
 فربى إلى أن ثلثان من الحق فقال له الخطأ هو كذا وهو لا بد من أن يجمع فيفضل بقول ما يجمع وقد اجمع
 فيهم فاقول مرأى الأول ثلثة وأقل مراتب الثمانية ثلثان وهو لا يحمل النزع فيقول الكلام فيه يجمع
 جهات الأولى أن النزع في الصيغة خاصة أو فيها أو المائة والأقل الأول ثلثان مضافا إلى الأمثلة ويضرب
 جماعتهم المحققين ولا يثبت من استعمال اللفظ في أكثر من معنى واحد على تقدير كونه مضافا معا ومثلان
 الإجماع على تقدير كونه في المائة دون الصيغة وذلك كما حكاه المضى عن المنهني من دعو الوفا على خروج
 المائة عن محل النزع وإن كان قد نبأ في شرح الأخرى بأن يقال في الأول أن جعلها محل النزع فيلزم أن يكون
 باستعمال لفظ الجمع فيها وإن يكون المراد بالصيغة والمائة معا لكن يسلم ما ذكرنا باستعماله في هذا الموضع
 فيها وهو في الحقيقة الصادق عليه وعلى غيره بآية محمول على المائة باعتبارها متعينا المصدر كونه مضافا
 للنزاع باعتبارها متعينا الاسمى الشافعى وإن أقر في جميع الفقه أو يقر بجمع الأكثر خطا الجمل بل يجمع
 الكل كما حكاه الشهيد الثاني وتكمل بالاول وقد ثبت شكل ما في التعميم المذكور في ما عن الفقه الجمع
 من التفرقة بين جميع الفقه والأكثر أن أقل جميع الأكثر أحد عشر وأقل جميع الصلة ثلثة وقد يدعى ذلك
 بلع من الأجزاء المذكور في الفقه في سلم التفرقة لكن خصها في جاس في زيادة والمعلقة فيه سلم التفرقة
 ولكن جعل أقل جميع الأكثر عشرة والشيء الذي توقف في أصل التفرقة حيث قال في مسئلة وجوب نزع عشر
 دلاء للعقبة الجامة ولليل الدم كدم الطير والرفان في ثبوت ما ذكره من الفرق بين جميع الفقه والأكثر
 على وجه الحقيقة نظر فكيف بهذا الإجماع مع مخالفة هؤلاء الجماعة وأما سلمنا ذلك لكن نقول ما نقلناه
 المذكور في اصطلاح الفقه بأياه الفرق والحكم الشرعي موطر وقد صرح بذلك الشهيد في حاشيته على التوضيح
 في بحث التفرقة بقوله ومع ذلك لا يخفى أن الفرق بين الجمعين اصطلاح خاص بأياه الفرق والحكم الشرعي موطر
 به كما يعلم ذلك من أبواب الأفايروا وصاياا وعجزها وهذا بخلاف لسان كلامهم بل منقطع خلاف من كان
 الصريحين بجمعهم فخصوا الفقه بل صرح به آية الفقه كما يعجز عن المطر في فكيف يقع مع ذلك جعل من
 اصطلاح الفقه أنهم يمكن أن يكون بناهم في التفرقة على الحقيقة للموتة لكن الأصوليين لما أولواها محبوبه
 في الحوادث ولا سيما لأن الفرقية وهذا الفقه البعد كما يعلم من اصطلاحنا لأفايروا وصاياا ولا بد
 والوقوف والصدقات وعجزها موقوف وأما ما صرح به بعضهم في بحث التفرقة ما يفتى في التفرقة فيها بما ذكره
 الحقون فانك الحقون بما يؤيد على امتحانك لا نقاشهم وعلمهم الحاشية مقدم الفقه على عدم التفرقة
 في هذا الجمع بأن جعلوا أقل يطلق الجمع ثلثة ولم يخصصوا بين الفقه والأكثر لأنهم في صدق معنى الأحكام
 الشرعية وقد مر في محله أن بناها على المتأخرين لا للموتة فظهر أن تخصيص بعضهم محل الخلاف بالجمع
 الفقه معلل بأن أقل جميع الأكثر أحد عشر أجماعا فظاهر لا يصدق جدا أن آية في أن النزع في إطلاق
 الجمع سالمه ومكسره أو يفتى أحدهما وأظهر على الفرق بينها بل بين أكثر من غير فلو أن على معناها من الوصول

في هذا الجمع
 بأن جعلوا أقل
 يطلق الجمع
 ثلثة ولم يخصصوا
 بين الفقه والأكثر
 لأنهم في صدق معنى
 الأحكام الشرعية

واسم الإشارة وبين مذكور هذه الأقسام ومواقعها إلا أن عدم الفرق في الأولين من حيث العنوان وفي الثاني
من حيث المعنى والحكم وإن اختلف أن يكون عقدا لفرق من حيث العنوان على معنى أن يكون المراد بالجميع عنوان
المسئلة وما يقيم هذه الأدلة أو تستعمل في أعمق التحليل كونه من حيث نفسه كالحقيقة وأما ضمير التكلم مع الغير
على فعلنا فقد صرح في جملة من كتب الأصول في موضوع الاتفاق في تغيير الشخص عن نفسه وعبروا عما كان ذلك فيه
واحدا وإن زيد ولما أجمعوا على أن الاتفاق في ذاته لا ينافي في النزاع بل لا شبهة خلافه فالحال في حيث
أخرج عن محل النزاع هو قوله صفت فلو كان مطلقا لا ينافي وفيه أنه كيف يمكن أن يكون وفقا مع أن
كتب أكثر الأصوليين مشهورين كرها في مقام استدلال القائلين بأن أقله اثنتان ومع ذلك لم يرد عليه
طروا اختلاف وضع الجميع بحيث لا ينافي وعدوا وهو بعيد جدا أن يعتقد هذا فلنا على عدم كونه
حقيقة فينا دون الإشارة عدم تبادره وشاؤ وعزم وعدم صحة توهيضا فلو أن الاثنين وصحة نفي الجميع
الجميع الاثنين وعدم تكذيب الخبر بنفي الجميع مع ثبوت حكم الاثنين عرفا قطعا كان يقال ما رأيت دجالا مع
وقتيه دجلين وصحة الاضراب كان يقال ما رأيت دجالا بل رجلين ودحوان الاضراب الجميع وهو من حيث
كونه من الاضراب اتادة واضحة المنع أن يقال ما رأيت دجالا بل رجلين وليس كذلك على من يأنه
ليس الاخوان حققة مع اعلم انه مذكور من أصل للثنان وإذا ثبت في العرف ثبوت التقديم صلاحيته لثقل
وتعلقوا اليه بغير أصل للثنية من الفاظ الثنية والجميع فمما لو أن الجميع رجال مثلا وبغيرهم بين ضمير
بها مع أنه لو كان لفظ الجميع صادقا على الثنية لما كان للفرق بين اللفظين والتعيين ضرورة أنه لو قال
له على دراهم لم يرد ثلثها زاد وكذا لو اوصى أن يترك في الكل نظر فأنه لفرق يحصل بالاعتية والاختية
أو صلاحية الجميع لما دل على الاثنين وعدم صلاحية الثنية له مع اشتراكها فيه فلهذا على الاثنين
والاعتراف والوضوح والتميز بين الحكم في هذا الأصل ومقره وعدا لغيره بالحقول بالحقول في الواجب
لما ذكرنا من وجوبه ولا على تقديره يكون ذلك خارجا عما لا يمتنع أن يها هذا كله بحسب الأدلة ولما عجز الأصل
فقد بقى أن مع القول بكون أقله أكثر من الأصل على بعض الوجوه فإن الكلام أشتمل على الجميع أم أن يكون
مشتملا على الحكم التكليفي أو الوضوئي كما في الأول وقبلنا أن الجميع في قوة تكوينا لغيره وإنه إذا انفرد
خلفه إلا أن شال يفدوه في أثبات من التكليف بالجميع إلا التكليف بالاثنتين وبعبارة الأثنتين مع
اشتراك التكليف بالاثنتين والأصل عدمه وإن لم نقل بذلك بل قلنا أنه موضوع لجمع الوحدان ولو
أن يفرد منه نتيجة أو أمثال صلاحيته وجوب الأثنتين بالثنية من ثواب القدره وإن كان الثاني كما إذا جلد
الحبس لا يطهر إلا باعتبار الأصل بقصص نفعه الحقاقة الإجماعية أن قلنا أنه وهو التثنية إلا أن الأصل الظاهر
على هذا الأصل مع القائلين بكون أقله الاثنين أو على القول بكون أقله التثنية إذا استعمل في الاثنين بزم
الحقاقة وهو خلاف الأصل بخلاف ما إذا قلنا بكون أقله الاثنين فلا يجوز في الاستعمال صلاحيته
الحق في الأصل كونه مشترك بين الاثنين وما زاد بالاشتراك المعنوي لم يفتض كون حقيقة في الاثنين لثبوت
استعمال الجميع في كل منهما مع وجود الجميع العربي لأن يقال أن استعمال في الاثنين أقل من استعماله في
فوق الاثنين بمزاج شقي والأصل أن يكون حقيقة فيهما هو الثاني ويجوز في غيره وفيه نظر واضح وكيف
كان فالأصل لا يارضى ما قد متناها من العلة كما لا يخفى احتجنا لفظا ملون بأنه حقيقة في الاثنين بوجوه

منها قوله فان كان له اخوة فلا تعد من الميراث ما يشاء ولا لاخوة بل اجماع على جملتها ومنها قوله تعالى
 معكم مستنون والميراث بصغير الخطاب وسبغ هذين ومنها قوله الاثمان فماتوا فيها جملتها والميراث ما عدا الاصل
 من اجماع ائمتنا فام على حجب لاخوة بل على كونه مستقلا من الاثر ويمكن المناقشة فيه بان الاصل عند سنده
 لم يغيرها او يقال لو كان له مستند غير هذا لكان هو مقتضاها فهو لها والاصل عدم التخصيص فيه كونها
 مستند له مستبعد حينئذ ولا لغيرها على حجب لاثنين غير هذا فماتوا بها ساقط فكيف يمكن ان يكون
 مستندا لغير القطعي هو اجماع فان كان يكون له مستند غير هذا فعلى هذا يقع التنازع بين الاصل
 والله وهو كما نرى سلبنا لكنه يحتمل استعمال وهو لا يوجب الحقيقة الثبوت استعمالها فينا حق الاشياء
 والاشارة على خلاف الاصل فممكن الاستدلال بالاية بوجوه اخرى لا يبرهن عليها ما ذكره الاول انه لو كان
 الميراث موصوفا بالاشياء مضافا الى الجواز لا يبرهن الميراث موصوفا له لزم اشتراطها على الجواز واذا دار الامر
 بين الحقيقة والجواز فالحقيقة اولى والثاني ان لفظ الاخوة هنا مستعمل بوزن الفرية فلا بد من حملها على
 الحقيقة وحيث انظرنا على كون الميراث ما يشاء ولا لاخوة فيكون حقيقة فيه وهو المطلوب الثالث انه
 لو لم يكن حقيقة في الاشياء فماتوا بها لزم ان الجواز في الآية لا يخص من مضمونها وكلاهما خلاف الاصل لكن
 الجواب عن الكل انه لا بأس من لفظ الاصل بالنظر الى الدلالة الشارحة واما الثاني فالمتع من اثارها
 فقط بل مع فرضه لو كان يمكن تعريف الجواب على وجه لا يبرهن عليه فذلك بان يقال لو لم يكن الميراث حقيقة
 في الاشياء لزم انما التعليل في الجواز الا بتماما التعليل على تقدير دخول فرع عن فرع في الخطابين
 اولهين هو منهم ولما انا انما انما ينفذ فرع عن فرع من حمل الميراث على الاشياء في حق تعين الجواب بما مر من
 لا بأس بان كتاب احد الجواز بهذا انما هي اية والدلالة الشارحة هي حقيقة لا يخصص عنه ولما عرفت انما
 فلا بد من ادعاء النية وله حملان احدهما شرعي والاخر نوعي فلهذا مر في حملها ما كان كذلك جواز حمل
 على الاول شيئا منه خالفا له لا بد من تعليم الشرع دون اللغز وباعتبار الغلبة لان الغالب من حال النية
 والآخر ادعاء بيان الاحكام لا اللغات فالشكوك يلحق بالاعم الاعلى فيحمل ما على انعقاد صلوة الجماعة
 بالاشياء كاحله العلامة وغيره او على وضع كراهة التوضيح المستفاد من الاشارة فانه يردى كان ينبغي ان
 الا في جملة ما قال الانسان فماتوا فيها جملتها من الجواز الشرعي كاحله ايضا في التنازع وقد يجازى
 باقتضاه من حمل الشرع لان الكلام في حقيقة الميراث في لفظه كما نراه في جملة اجماع السلف وقد عرفت
 ما فيه توكيد بغير من يخفى استعمال الميراث في الميراث ونشأنا باو غيره وما استعمال في الاشياء
 استعماله في الاثنين مما راجع الى ذلك لا الشبهة بين اهل اللغة بل لو كان الميراث والثاني في مسائلنا
 مستندا بين لغتين يقول الاول لتقدير الميت على الثاني خلافا لما لا يبعد برفق محتمل استعمالها
 مع ما هو بلا على فقيه ابن عباس والله لو صح لجاز توصيف الميراث بالاشياء وتوصيف الاشياء بالميراث
 على الاول بان قولنا عباس ليس الاخوان باخوة معارض بقول زيد الاخوان فلو قيل ان جميع سلبها يحمل
 كلام الثاني على نفي كون حقيقة رجل كلام الميت على كونها مراد منه مجازا وهو الثاني يمنع الميراث من
 فان التوصيف تامة دخل في اللغة فينبغي ان لا توضع من الالفاظ من جهة احد هاتين الاخرى لا يتم بنا على
 في ذلك صورة اللفظ ولا ينافي جواز جازم زيد وعمر والعلامة وجاهل زيد وعمر والعلامة دون

تفتيح

الافتتان الاول بالتبيين والشافى باق مع الفهم الخلفى طلاقا في معنى التبيين المحبة في محبة تعلقه
جواز الاول دون التبيين وهو كذا الاشكال ان الكثرة الواقعة في شيئا لا تقتضي تعين العموم وانما الاشكال
في ان ذلك بالوضع على معنى ان الهيئة التركيبية موضوعه ان تلك الموضوعات المذكورة الغرض بالاعتدال
كل ما لا يلائم الا لا يرتفع في الاول مستكما بالاشارة مع ملاحظة ان الاصل قد ان يكون من جهة
اللفظ واما دلوه يمكن ان يكون هناك انما انما الذي وهو تكملة لشهادة الوجود على خلافه وانما كان مستندا
الى غير الطبيعة الحاصلة في جميع الافراد فكان لا يستثناء منه منقطعاً ان ذلك الموضوع من جهة الطبيعة
وهو خلاف الاصل وضعه طلاقا الاصل المتروك وما يجري مجازا اليك في الظاهر ما يمكن استثناء التباد
اليه وانما مثل المقام الذي يعنى استثناءه اليه هو مع قطع النظر عن الوضع فلا وجه له دعوى شئنا اليه
ولان بعد انما مثل المقام في مدلول اللفظ في المقام بقاها موضع عدم بعد ولا متفان ومع ان مدلول
اللفظ او لا هو في جميع الافراد بل استثناءه او لا في فرع ما وفيه ذلك في جميع الافراد فهو لازم
بين تلك ولا يكتفي في كون الاستثناء متصلاً خارجاً عما هو المراد من اللفظ ولو بالادلة لا لا انما فيه
ثم ان بعض الافاضل تنصر هذا القول بوجه اخر وهو ان الكثرة المشبهة لا يبعد الاثبات التحكم او
غير معين وفيه فاعذ ان تفض كل شئ رغبة ان يكون نقيضها باسخران الشئ لوضع عدم
المتشابه المجربين لكون احدهما نقيضاً للآخر ودفعاً له وفي ذلك هذا التعميد ان لم يكن مقتضى القول
الشافى فلا يبعد القول الاول قطعاً لانما ذكرتم حصول الافادة في الجملة من غير حاجة الى وضعه ذلك
كما لا يخفى فاذن لا يظهر هو القول للشافى وفاقا لما عرفت من شأنا بيننا الشافى في شئنا
اشكال ان يبينه التمرض مما ولد فيها الاول ان تخصيصهم الحكم المتروك بالذكرة كما هو في العنوان ينافي ما ذكرنا
من ان كثير من المتأخرين يفتقد في شيئا الشئ كالوصول لاني قولك لا حق من يترك الشئ الجامع المعرف في قولك
لا حق لصلاء ويحذف ذلك الثاني طباقاً في قوله على ما قيل ان ذلك على الشئ ان كان ليس متشابهاً فليس
للعوم وهذا ينافي طباق الاصوليين على تعانيد العموم ظاهر فكيف التوفيق بين الاثرين الجامع بين الاثبات
وبعد دفع الاول ان الموضوع من عنوان المتروك بيان ان الشرط في افادة الذكرة للعموم الامر المذكور سابقاً
مخصص الحكم المتروك بالذكرة لكي يبر عليه ما ذكر كيف وقد حكينا عن اجمع المعرف تعين العموم سواء
كان في شيئا الاثبات واللفظ وعجه دفع الشافى انهم يقولون ان المراد بالذكرة فيها الواحد العدد المتماثل
للمشبهة والجميع فبعد لا يدل على بعضها ويكون منهم من دلالها على العموم المتماثل كقولنا العموم والبنية
الى الوجودات العددية فقاتل انهم يقولون به ولذا لا يجوز ان ليس عدي رجل بل ويد والاصوليين
يقولون بظهورها في الواحد المطلق فيكون بقية والا على بينهما وان احتملوا ان يكون المراد بها الواحد
العدد كالات لا يظهر عندهم نظر الى ملاحظة الاستعمال المرقبة هو الاول فالجواب معهم في مدلول الذكرة
لا في الدلالة على العموم والعدد انهم ذكرنا ان الكثرة في شيئا الشئ فاذ تكون دلالة على العموم بالضرورة
وذلك لان ذلك طلاقاً على المعنى الحقيقي كما في قولك لا رجل الدار او كانت مفرقة عن ظاهره ومقدراً
غير ذلك كما يطلق على الفيل والكبش كالكثرة والاصداعان بالظهور كما اذ وقعت اسما للبس وما يشابهها
من ما لا الشافيين كقولك ليس رجل ولا رجل وما فعل الدار والى الوجه في ذلك ان الاول متخصص العموم

[illegible]

درة في مثل شئ منزلة شئ اخر كما ورد في القرآن في منزلة الماء على بعض النعم بمقتضى ما ذكره
 المنزل والمنزلة في الاسماء ام لا فنقول المعروف بينهم الاول وهو الاقوى خلقا لم يجعله جلا كما هو شأنه في
 في قوله فاما لفظ المنزلة لانهم عموما بل هو بمنزلة الالفاظ الجملة لنا حجة الاستسناة وحسنه على
 وجه الاطراد في المقام الا ترى انه يحتمل يقال للثياب بمنزلة الماء لانها لا ترفع الحدث وان المنزلة اسم
 حبس المختار فيبعد النعم وانه لو بعد النعم لما احتج بشئ من شئ مع اتحادهما في وصف من الاختصاص
 مع انه يقع فطعا كان يقال ليس الحمار بمنزلة الانسان هذا كله في المنزلة بمعنى الكلام في البدلية والنيابة
 والتشبيه **اما الاول** فكما توصلت من بيان ان التسميم بدل النقص والعقل ونبيل كقوله لا تصعب شئ
 سينا ان يجعل شئ مقام شئ على وجه يظهر منه البدلية كما يظهر من اخبار الجبار في التسميم وفي الجمع النعم
 خلقا لها جوارحه وجبره فمنها من ولا تولى الاول للثياب دون حجة الاستسناة قال جبار في علالة التسميم
 قدس سره في العوائد وما هو جبار في التسميم عموم البدلية مثل حكمه في التسميم وهو تقديم مسج البهيم على البهائم
 لانه بدل وجبره تلك المنشا في هذا العلم لمرتبته **واما الثاني** فكما ورد في باب الجبار من استسناة
 الامام والامام مؤيد في الامام اذا عرض في الاشياء عارض فاعلم ان بعد النعم لانه لفظا مضمنا عرفا
 فيعتبر لذلك في الثياب ما يعتبر الموب عنه من الاسلام والايمان والعقد والادب والادب وهو ما ومنه
 استسناة وجعله من الصفات في جوارز الايمان بالصلاة والفاضة نظرا في الليل والليل في النهار ويقوله فان
 ومولده جعل الليل والنهار خلفه الا في ذلك **والثاني** فتبين الكلام فيه يتوقف على كونه في **الاول**
 ان محل الشئ على الشئ هل يكون ظاهر في كون الموضوع من المحل حقيقة ام لا فيقول ان الموضوع من المحل
 الواقع في المحل وان كان في المحل انما هو للثياب هو الاول فيكون محل الواقع على الموضوع الذي ليس
 من جليات المحل ومن افاده الحقيقة على غير حقيقة بل من باب التجوز وان كان كتاب خلاف الظاهر من اللغة ولا
 لزم ان لا يفرق بين قولنا زيد انسان وزيدا اسد مع ان الثمرة ثابتة بالضرورة في حيث لا الأصل او كونا
 ولنا ان الحكم الشارع يحكم على شئ وامكن منه في الموضوع للمحل كما اذا كان مفهوم من اللفظ والمنوطة على
 بيان الشئ ولم يعلم للثياب منه على وجه الحد يدعا فواجب منه البناء على كون الموضوع من افرام المحل حقيقة
 عملا بالعلم وذلك كقوله الا في شئ الماء معه غسل ويطهرا لانه مع الاكل بهما اصوم وايضا الاخر
 وانما في صلاة فليزج محل الجمع وعرضا على ظاهره دون التشبيه فانه خلاف الاصل في الكلام الا اذا
 فليزج محله عليه ومنه التوجه للثياب والطوان بالبيت صلاة فانه يلزم محله على خلاف ظاهره تقدم
 امكان ابدائه على ظاهره لظهور عدم كون الطوان فرها من لصاوة لغته ولا شرعا مع ان بيان الاول ليس
 من وظيفة فظهر ان كلاما دار الامر في شئ بين محله على المحل والتشبيه يلزم ان يجعل على الاول كما هو الاصل
 الظاهر في الحد العلم في الفرد في الطباط في قوله **الثاني** ان يجوز بدل اسد والطوان بالبيت
 صلاة والفاعل غير تشبيه او محاذ فيقول انهم اختلفوا اجنب على قولين احدهما انه تشبيه لغته وممكن المدكود
 في الفوائد بل عزاه الى لبيانين وثابتها انه محاذ واستسناة كما في المطول والحقيق في المقام انه قد ذكر الالام
 في بين الاضمار والمجاز فان قلنا بتقديم الاول كما اخبرنا في محله لكان من ثياب لاضمار وسهل المظن ان
 قلنا بتقديم الجبار فيقول ان الظاهر فكون ذلك من ثياب لاضمار لانه لفظا وعرضا في المحل والكل كما اذا

مع انه لو كان مشكوكا لا يقتضيه لانه المنع شرعا فان الخطا بان المحتملة للشبهة والاستعاذه لو علمت
على انما ينه لمر من الغامضة ولا يتناول بها عرض شرعي معين حملها على التقية مضادا الى انه لا يمكن
او تكاد الاستعاذه في اكثر الموارء لا على وجهه وكذا لا يمنع من البيع لعدم فضل جامع قريب بين الطوارى
والصانع كما في التوبى وبين الفخاخ والخمر وهكذا واستدل من جعله من باب الاستعاذه بوجه
محدود لا يلبس ذكرها اذا فرض ذلك فغشوا ان في التقيية سواء كان بطريق البيع او غيره وجوها
ثلاثة احدها الاجمال الحكم تعيين وجه الشبهة وثانيها العموم للظهور وعدم حصول اللغو في كلام المحكم
ثالثها المشار الى الاحكام السابقة لو كان للتبعية حكم شائع والا فالعموم واغنا وجه العلامة اليه بها
وقال فان المزمع المشار به في الحكم الشرح فان كان للمعنى الحقيقي حكم شرعي شائع واحكام كك قاله من
بصرف اليها كما ينصرف الى التعميد في الاستعمال الاسدي الذي لا مثل الصوره او غيرها والا فالحكم العموم
بالتمثيل الذي يقتضي العموم في الاطلاقات والمهمات لا الاجنالى قال والمأذون في ان الشائع محمده
استعمال كما مر والثاني ضلوع الخمر وغير ذلك مما عرفت انما هي التقيية واللغو لا يمكن الحكم بكونها خاصا فوجب
وكذا لا يمكن الحكم بالاشراك في جميع الاحكام ولا البناء على الاحمال واقول ما ذكره فذكر في قوله
بالعمول لا الاول فانها باطلا فان اما الاول فلما مر بها ان الاصل في الخطايات الكليات فيلزم الحمل
عليه مع الامكان ومعك المنع ومنها كذا فلا مانع لا فيحصل عدم وجه الشبهة وهو متوع لا وجه الشبهة معين
هو الاحكام السابقة كانت احكام الشبهة مختلفا والعمول كانت عملا وقبلة المفهوم والمشارع في قوله
والمكالات نشر ونظما ولما الثاني فالتقوى في العموم مع متوع بل مسلم مع التساوي كما عرفت ولان الوقوع
في كلام المحكم لا يوجب العموم وطب بل قبل منزلة الاطلاق ويجري فيه التفسير كما عرفت في بيان **الاول**
ان التقيية الواقع في كلام الشارع للحمل على الاشراك في الاحكام الشرعية دون اللغو وغيره الا ان وظيفة
الشارع ذلك ومجته له فما المنهية بالاختصاص ومنه بان الكلام في التقيية الواقع في كلام اللغو بين والطبا
وامثالها فان المذاوية المشكوك في الاحكام اللغو تبعد اهلها او الطيب تبعد اهلها وهكذا **القائمة** ان
المجول قد يكون من الاوصاف الغالبة للصانع لا يترك عند غلبتها وان افضل عند احكامها وذلك كقولك في
اسود خاوي والماء المنزلة في شدة ودون فالتقيية بما كان اصغر نازد والماء الذي لم يكن شدة ودون
فلا يمكن ابقاء الحمل على ظاهره ولا من الحمل وكذا بالحكم بل المراد من التقيية المتي كان في الغالب لكن ليس
المراد من بيان نفس التقيية وثبوت الوصف في اكثر اثار الموضوع فان ذلك محمده لا يتعلق به عرض شرعي بل
المراد من انما يرجع اليه في مقام الاشتبا والاشك في ثبوت الوصف انما هو الموضوع والمقتضى بالامارة
الظنية والقلاصات الغالبة فينتج عليه الحكم الشرعي الظاهري سواء انقضت الاصابة بان كان من اثار الموضوع
او تفق الخلف بان لم يكن منه وذلك كما علم منه في قوله التقيية اسود لا يريد وضع لفظ التقيية
التي ولا يظهر معناه اللغوي الى معنى اخلاق الاحكام او اراده على تحايرنا على التي انقضت بالتقيية
لقد عرفت من **قوله** فيجب انما ذكرنا بظهور ما ذكره صاحب ان الاطلاق نعم من الحقيقة والمجاز في الاشراك
مد على من لم يفرق بين الخمر وما يشكرك في نوع الخمر مجتبا باطلا في الخمر في كس من لا يجاز على كل مسكر
عزيب لان بناءهم في انما شاك الاشراك ليس غلبتها ان الاصل في الاستعمال بل غلبتها ان الاستعاذه والتقيية

انوار

القلوب يفتنى الشاهد في جميع الاحكام مع التناوب في الشايع المتعارف مع الاختلاف

خلفوا في ترك الاستفسار في حكاية الحال مع قيام الاخلاص هل يترك الشك في العقوف في المقال فصيل ثم قيل لا
فصل بعضهم بين المعرفة وبخصوص الحال وعلم حقيقة الكلام بينهم ثم مقدّمه وهي انهم كلاما من غير ارضه
لأمر دعوات حكاية الاحوال اذا نظر في اليها الاخلاص كما هو ثوب الاحوال وسقط بها الاستدلال بل جزم
بثبوت المعارض بينهما غير واحد منهم فكيف التيقن من الضوايين ورفع الاشكال بين اثنين فتقول الحقيقة
ثم لا تمانا فاذ بينهما أصلا الاختلاف فلو دعاهن مؤدرا فيهما فلو دعاهن مؤدرا فيهما فلو دعاهن مؤدرا فيهما فلو دعاهن مؤدرا فيهما
ومعكم في الأمر فبما كل واحد منها وجوها كان قال صلى الله عليه وسلم في حق الكعبة وصلى على الأكل في المقام
لكنين ارضى الحار والشفعة ورضي عن بيع الغزاة وانهم في مقام ادعى على شخص شي ما بين البينة وفيها
خبر العشاء ورضي كذا فيقال ان حكاية الاحوال على غير ما لا يمكن ان اشترطها باورضا صرة اضافها
بحال الادب محض وصحة كذا ثوب الاحوال وسقط الاستدلال ولا ينبغي لتمام صحة العكس في الجائز خبر
بما فيها من وجوه على قول من يعتبر هذا لان الغرض علم العلم بتمام الكيفية واما مورد الاطلاق اعني العنوان
لمر بوقا فاما هو في جواب السؤال الذي يمكن ان يتصور ان يقع وقوعه وهو عديدك متساوية في الظهور
الخفاء محض منه الاستفسار منها فبما لا تترك ان لم يحقق السؤال فلا يحقق ذلك الاستفسار لان الاستفسار
غير ممكن بدونه ولذا لم يمتثل السؤال لان عديدك متساوية بل يخص مغاولة في صورة واحدة اذا العلم بعد
ادارة غيرها اظهر السؤال فيها ارضوها خارج عن العنوان اية بعد حسن الاستفسار للحال هذا ولا سيما من
الغلاء فيزعم حكاية الجواب على تلك الصورة خاصة سواء كانت من الاثر او من جهة او من جهة او من جهة او من جهة
لان الله انما يبين حل اللفظ عليه وانما يترك ذلك فاعلم ان المسئلة صور لان السؤال اذا ان يكون عن مورد
ومرسته وجوبية وعلى التيقن من ان يعلم بعد السؤال بل يعلم بعد السؤال بل يعلم بعد السؤال بل يعلم بعد السؤال
يشك به وعلى التقادير انما ان يكون الاخلاص لان متساوية افضل من حيث الترجيح والمروحية والحقائق
ان في الصور بين الاوليين انه يفيد العموم اذا وقع السؤال وكان في محل الحاجة فمع جميع الاحوال ان لو كانت
متساوية اخرج منها لو كانت متساوية اما الاول فلا في المقام من ذلك الجواب وانما منها منه الى الذي في
العرف والعادة انما هو العموم ولا يبعد انما ان يكون المقام مقتضايا للاجرام ولعل السؤال الذي الحكم بالقبس
الى بعض الافراد وبعض الاحوال فانه مع كون خلاف الاصل لا يثبت اليه مع ثبوت الظهور في العموم عدم العلم
بكون المقام مقتضايا للاجرام يكفي في العمل على العموم كما اعترف به الفاضل الفقيه اية ولذا جاء دعاء العلامة
الشيخ فاقديس شرح حيث قال ان القول بان التمسك لما في وجه اخرى فاسد لان الاصل عدمها والظنانه
لعموم كما لا يخفى ولا في الجواب الذي كونه لا يحتاج الى ان او يد منه العموم اخصه وصرف في المختل ان او يد من معتين
او يد من شأنه وما سوى الاول باطل لان عدم اذنه يوجب لها وجوب الافاء والاعتراض الى بعض المختار
شرح المراجع والى غير المختار الغاؤه ونحوه واجمال متساويا وورد عليه بعض الشاذ الاجتهاد بان هذا الكلام
لا يربط له بدليله لان هذا الدليل لا يفيق كون العموم ظاهر انفسه فانه هو انما كما مكلفه في العمل فلا
يجوز لنا الغاء ودليل الحكم ولا علم لنا بتجسيم الوجوه فلو صرفناه الى البعض لزم الترجيح من غير مرجح فالوجه علينا
ان نحمله على عموم انفسنا ان يقول ان كان العموم ظاهرا فالعمل عليه لازم ولا يفتوق في الفتوى ونحن طاف

فمما قيل فان كان المراد بالافعال ما قبل التوقف عند جوابه ثم وقع في حيزه وهو شق واجب واخر من عليه سبيل العلم
وهذا في الخارج وتلك في الشرع بين هذين المجالين فيجب ان يتبعه ارجاع المطلق الى الحق الاسمي انما والحق هو الحق في
الافعال المشار اليها والقول هو ما قلنا الثاني وهو ما كان هناك صورة واحدة في حيز من مجالها على سبيل المثال
والتي كان قسمة على كون السؤال عند ذلك هو ان السائل غير المتنبه لم يميز بين مجالين بل هو على سبيل المثال
بافادة العموم فتكون على اثر عام ولا يخل على الغير الشايع وضبطها واما القسمة الثانية والارضية فالحق هنا
وفا في الخارج من الغرض الذي في بين حيزه كما اهله في حق علم الغرض الجواب القوي بل يتضح ان الغرض
المخصوصة وتلك كما في الحق فخص حيزا وفصل بين العلم بالافعال والافعال الجواب انما يكون برعنا على
طبق ما هو العلم من السؤال من غير مدخلية فيه يعلم السؤال وقع في الواقعة فلما ان غرضنا انما هو انما كانت
المراد بعد افتتاح المراد من السؤال لا غير من اجل انك لست تعلم انما لا تعرف المراد من العلم في انما العلم
بالواقع وعلم انما العلم بالسائل عليه ولا في حيزه على الواقعة لا يوجد ذلك واما القسمة الخامسة والسادسة فالتساوي
والاشارة في القسمة ان الايديان في الخارج مع الملاحظة لما لوطن باحد الطرفين على ما علم السؤل بل حال اد
مبكر علم بل حال التحقيق فيها انما يتبين ان العلم لا يخلو من ذلك في اللفظ فيكون محذورا بالاجماع وهذا هو العلم
في انما يتبعه الحق في بعض القسمة ان العلم انما هو العلم انما يعلم خصوص الحال بسبب القول بالحق في الايديان
الغرض في القسمة الثامنة وهي ما لوطن في حق علم السؤل وعلمه من قبل فيها بعد العلم ولا حال علم بل حال
والاخرى هو العلم بظهور الجواب عرفا في معناه انما العلم لا يعلم ان علوم المعصومين يتبعها ثم وكل حيزا
مستوفى بالعلم الا ان في بقية الايجوز نقصان في حق السائل في الابدعين مثله في الاستفهام في ذلك انما انما
المتخصص لكن قد ذكر بعض اشياء الاجتهاد في المقام ما لم يثبت علمه في الامر في الجملة فما لا يشك في وقوع
بناقض قولنا لا شيء من العلم حاصل في ثبوت العلم ثم بقية ما يقع عدم ثبوت العلم ثم في بقية فلا يمكن
الاستدلال بالبقية الكلية في المقام اذ بين الواقع المتكثرة يعلم الجواب بوجوه وصورة اوصوله فيها
المعصوم ولا يثبت ان الحق هو العلم بالحق في الاشياء في الحيز لا في كل ما من ذلك الواقع فيخل ان يكون
في الواقعة المعصومة للمعصوم مع انما العلم بالحق في الواقع كلها موجب لطرح المقصود الا في الواقع وفيها دون
بعض موجب للترجيح بالامر في انما العلم بالحق في الاشياء في الحيز لا في كل ما من ذلك الواقع فيخل ان يكون
الترجيح معلوم في العلم بالحق في الواقع في الحيز لا في كل ما من ذلك الواقع فيخل ان يكون
الفقه في ذلك كما يقال ان الاصل في المقام بل في كل شيء في القسمة وفيما في القسمة وفيما في القسمة وفيما في القسمة
وفي الاستعمال انما ان الحق في الحقيقة معلوم الحقيقة والاصل عدم العلم وعدم الاشكال وغيره من الاصول
التي لا يمكن من العلم من العلم اجمالا انما في بعض موارد العلم بالحق بالحق في بعض موارد العلم بالحق
التي خصت بجل في الجواب في العلم بالحق في موارد الحقيقة في العلم بالحق في موارد الحقيقة في العلم بالحق
مع انه قد استقر عاذا في العلم بالحق في موارد الحقيقة في العلم بالحق في موارد الحقيقة في العلم بالحق
في موارد الحقيقة في العلم بالحق في موارد الحقيقة في العلم بالحق في موارد الحقيقة في العلم بالحق
علمنا ما علم جميع الاحكام غيره ولا علم في ما علمه في ما علمه في ما علمه في ما علمه في ما علمه في ما علمه
وقالنا انما العلم بالمعصوم في الواقعة وعلم انما العلم بالسائل علمه يكون لا في كل ما من ذلك الواقع فيخل ان يكون

بِزِي السَّوَالِ

وأما إذا علم بالواقع ولم يعلم بالسائل فله بل يحكم بالعموم إن علم بين الواقع المشكوك في الجملة وإن كان
 معلوما لكن علم مع ذلك يعلم السائل بغير فلا تعلم معلومته ولو لم يكن فلا يغير لأنك في الجملة في محله
 معه وذلك أن منع الأصل الثالث مسلم فيها إذا كانت الشبهة محصورة لأمثل المقام الذي من الشبهة الغير
 المحصورة فيعلم الأصل في كل من الواقع ولا بأس بطلح المصطوح لجمالا إذا كان العلم الاجمالي بين أمور غير محصورة
 عادة واما حله فيفرضه بين الحق فيصير على العلم التفصيلي أو الاجمالي الواقع بين أمور محصورة ولا يفتقر إلى الحق
 فيه فله هذا كله لو كانت الاحتمالات متساوية ولما إذا كانت مختلفة فقد يقال إن علم العلم هنا متوسع
 بل بما لا يلحق المشو من أهل العلم في احتمال ذاته السائل للعلم إذا تفرقت ذهنه في الواقع وهو الظاهر في عينه و
 دعوى أن الوجه على الجبلة كان حكما الجواب فيصير الخطأ اما التفصيل إن كان حكم الاخر مختلفا او
 العمومات لم تختلف لتلا محتمل عدم مطالعة الجواب للسؤال مسلم فيها إذا عرفت أنه بطل في العلم التام والواقع
 كما ظهر لما ذكرنا من مقتضى العلم بالثبوت أو شكك في الثبوت في الوجود في العلم بالواقع لا غير فلهذا
 مسلم فيها إذا كان السؤال من أهل العلم هنا إذا كان معصوماً فمختلف لا محالة في العلم بالواقع وما يكون فلهذا
 خرج عن محل الفرض كما لا يخفى الحكم إلا أن يقال إن عدم الثبوت موجب لغير عقدة والثاني أيضا باطل لأنه لا ينفرد
 في الحكم وكذا المتقدم بيان الملازمة إن عدم الثبوت يجب أن يكون سببا لغير الجواب السؤال فلهذا فظهر

في الجملة
 في الجملة

دقة اختلغوا في ان الفاظ التي وضعت لمخاطبات لثانها هل يكون خطأ بالغير الجواب فيهم بصيغة
 أو على أحوال لكن تحقيق الكلام فيه يستلزم سم مقدما للقيام **المفاد** أن في محل النزاع وهو محتمل و
 جوهرا منها أنه هل يصح أن يوضع لفظ شامل للموجودين والمعدن على وجه الخطاب لا منها أنه هل يقتضيه
 هل يوضع لفظا باللفظ كذا لا ومنها أنه بعد استعاله هل يكون ذلك بوضع ثانوي على محل الحقيقة
 الشرعية أم لا بل يكون ذلك على وجه الخطاب ومنها أنه على الثاني هل يكون ذلك محققا ببعض خطاباته
 أم لا بل جميع خطاباته كذا لا بل لا يخفى في التحقيق عدم بطلان النزاع في الخطاب بمعنى الحقيقة كما
 سطر وجهه وعدم إمكان إيكاد جوازها بمعنى الخطاب لا في شيء عرنا ولا في نظرها مثل بحيث لا يكاد يتكرر
 النزاع في وقوعه في شمول الأحكام مترجس باللفظ لغير الشائعين أي من جهة الفرض بمعنى أن لا يلحق الحكم
 عن اشتراك غيره معهم هل هو كما شاع عن الشمول الخطأ بل لا يمتنع أن يكون اللفظ موجبا إلى ما لا يلحق به في
 اكتسب الحكم بمعنى شمول الاشتراك في الحكم الشرعي استقامته دون ما يزيد عنه **المفاد** أن الثاني في بيان
 المراد بالخطاب جهنا فنقول أنه نازة برادير توجيه الكلام نحو الغير لا فهم ونازه برادير الكلام الوجه كلك و
 نازة بر توجيه الشخص الكلام في الخارج نحو الغير لا فهم ونازه برادير ما يقابل فيه وانكم قبل الفصول بالخطا

[illegible][illegible][illegible]

فِي مَسَائِلِ التَّخْصِصِ

التخصيص لغة مطلق الغرض واسطة لما فزع من بوجه منها بانه مضاعف عام على بعض ما يشاء وله لكن هو عليه
 بان يخرج من كسكس قبل التقدم الميضي اذا اريد به صنف خاص من القديم وبمثل عشر الايام وبمثل ان الاذن
 في خبر لعدم صدقها على الامور لانه يوزع مع انه تخصيص بحسب الاصطلاح اما الاول فلا ان الظاهر ان العام
 هو اللفظ الموضوع للعموم وتثنى من اللفظ الموزع غير موضوع له واما الثاني فليست ادراكا للمشارك
 من لفظ التخصيص هو نفس اللفظ المعين للعموم بالوضع او بالترتيب على بعض ما يشاء وله وانما هو
 سلب التخصيص عن مضاعف العام الدال على العموم بغير التوضع على بعض ما يشاء وله ولا ذلك اللفظ منقول
 عن اللفظ الى المعنى المصطلح فان كان منقولاً لكان ذكرناه كان اذنا الى المعنى اللغوي المستعمل عند النقل الى
 الاثر وبعبارة من النقل الى اللفظ هو موضوع احد الطرفين للعلية والآخر ان الاثر لا يكون
 بين التخصيص والتقدير ولا يربطها التبعي اذ في مقابل التخصيص كل ليس فيه قيد او القيد
 استعمال اللفظ الذي كونه في العموم لا يستلزم من كونها تخصيصاً ذاتياً بانه لا يمتنع على خبر التخصيص
 لان العام التخصيص لا يعمل عندهم بطل العموم لان الاستثناء حيث استعمل خبر في العموم ثم اخرج
 المستثنى منه واما في خبر فلم يستعمل في العموم حتى يقتصر على بعض ما يشاء وله بل استعمل في الموضوع فلا
 يكون التخصيص قصر العام ومفهومه لجلل ان اللفظ ان كان على عموم فلا قصر وان خرج من بصره عند فلا
 عموم فلا يخرج من الحد على انه لا يرد الاجزاء كرواء العلماء الا بزيادة على قول من يرد على الاستثناء بعد التخصيص
 ويقول ان العام مستعمل في معناه قد اريد به القطع بجمع ما يشاء وله وعلى التقدير الاول في التخصيص
 في الاستثناء على القول المزبور يخرج سائر التخصيصات من العمل عند بطل العموم الا في الاستثناء واما
 في خبر فلم يستعمل في العموم حتى يقتصر على بعض ما يشاء وله بل استعمل في الموضوع من ابداء فلا يكون
 التخصيص قصر العام ومفهومه لكان ان العام والخاص متساويان في الظهور والحق فلا ينفصل احدا منهما
 في حد الاخر لكن اذ هو متساوي في شدة التفرقة بينه وبين نظر ان العام علم بغيره سابغاً
 فلا حفاء فيه ومنها اذ اخرج بعض ما يشاء وله المختار بغيره عند العلم بانه في التخصيص وبالمبدأ ولا يخفى
 اثره وعليه ان لا يمكن جملة على كل تدعيها اما مذهب باب الاشتراك من جهات اولها اللفظ المشترك
 في بعض محامدون البعض اثنان مذهب باب توقف ظاهر ان اللفظ عند موقوف لا يعلم كونه لموضوع
 او العموم وهو صالح للاستعمال في كل واحد منهما فان قام الدليل على انه لموضوع فليكن اللفظ والعموم
 ولا متساوية فلا يتحقق الجمع على ما خرج بعض ما يشاء وله للقبول يكون له على بعض محامله الصانع
 لها واما على مذهب باب العموم فانه يترك اللفظ عند حقيقة في الاستغناء ويجازي للموضوع فان لم
 يتم الدليل على مخالفة الحقيقة وجلب او اللفظ على جميع محامله من غير اخرج شئ من وان قام الدليل على
 مخالفتها وامتناع الفعل بالاستغناء في وجه من جهة المخالفة وهو الموضوع عند العمل للفظ على المخاز
 لا يكون اللفظ متساوية الحقيقة وهو الاستغناء ولا يتحقق اخرج بعض ما يشاء وله الخطاب لان عند كونه
 مستغناء معناه المخازي لا يكون مستغناء في الحقيقة لان يقال بان اخرج كما يكون على الدخول لفعل
 كذا يكون على الدخول بالاصلاحية والعام يكون بالمخصوص وان كان اللفظ انما يعيد قطعاً اقل مراتبه
 الا انه صالح للعموم وكذا عند الثابتين بالاشتراك والوضع فيحقق اخرج حقيقة لاصلاحية دخول المخرج

من غير ان
 التخصيص

بالخصيص من اللفظ وأما القائلون بالعموم فالإخراج عندهم طائفة اللفظ موضوع للمعنى ولولا التخصص ظل
 الموضوع المتناول قطعاً ونظراً لكن وجوبه من الدخول ولا ينفك بالإخراج شوق ذلك فندان فهم الإخراج
 غير محمولات الظاهر من الإخراج باللفظ وهو أن اللفظ في الخارج لا يتناول ما يتناول لفظاً بل لفظاً ولفظاً
 لا أثر للإخراج في بعض ما يتناول لفظاً بل لفظاً في الخارج بل لفظاً بالعام والخاص كلمة وضعها له و
 معها مخرجه الفيد عنه قطعاً مضافاً إلى أنه على الأخير يندفع ما أتت عليه من الخطاب لا يتناول ما أتت عليه
 فيكون هذا الجواب عندهم من تمام الجببات المراد ما يتناول لفظاً ولا الإخراج كما يقال هذا عام مختص مع أن
 المختص لا يكون عاماً فأن المراد ما يكون عاماً لولا التخصص فاقول كان يندفع الأثر المراد بالآية
 شيء مراداً للثبوت بحال المجازة لولا الحذف من ذلك ومنها أنه إخراج بعض ما يتناول لفظاً ولفظاً ولفظاً
 في المنهاج ونبهه عزمه في شرحه إلا أن الأول وصح فأن الإخراج كما عجز أن يدخل فيه التخصص وعجز
 والبناء في كالفصل وقوله بعض ما يتناول لفظاً آخر من كل ما يتناول لفظاً كما نتج عن الكل من
 إخراج ما يتناول لفظاً كالأشياء المقطع نحو جارية القوم الإحار واطقت لفظاً القوم غير متناول
 فلما روي لا ينفك هذا النسخ من الاستثناء مختصاً ولا ينفك أن بعض ما ذكره من ذلك مع التبرير عليه بعض
 الأثر بل أن الشافعية لا لا ينفك منها فخصر العام أصح على بعض ما يتناول لفظاً ولفظاً ولفظاً في القوم
 وفيه أن يرد عليه قل ما أتت على المعرف في الأولى فلا يخطو فاصل ولن سلم على الفيد في المثال وأخيراً وأما
 نشر المعنى على بعض ما يتناول لفظاً بل لفظاً في الخارج لا لا ينفك منها فخصر العام أصح على بعض ما يتناول لفظاً ولفظاً ولفظاً
 على ذلك قوله قبل الفصل في هذا العام وعرضه عنه وجبنا خبرنا سابقاً ودخوله في هذا العام لا يدخل في
 هذا التخصص في مثله الجميع المعرف والوصف ومنع الملازمة للموضوع المحرر أن ينفك العام تجازاً على اللفظ العام
 وصفاً لفظاً مفهوماً كالاعتراض حيث يطلع عليه العام واعتباراً به ويكون لفظاً التخصص على نفس العام الجاز
 المراد كما أن قصر العشر على الحصة بالاستثناء منه خلافاً حقيقياً كما استثناءه اتفاقاً قوله قد خوله في الحد و
 حروجه عندهم متى على قوله قبل الفصل في هذا العام وعرضه عنه لا يفصله فكيف كان نقل التخصص إلى المصطلح
 بعينى لا بعينى كماله فاعرف الحادث ولا ينفك منها أصلاً بل على القرينة لورودها عليها كما لا ينفك ثم أن التخصص ما أن يكون
 مستقلاً بنفسه وغير مستقل لتعلقه لفظاً بما في هذا العام فالأولى بعينه وبالمفضل وهو ما الحسن الفصل واللفظ
 بأشياء أو العرف أو العادة أو غير ذلك أو شيئاً الكلام في الجميع مفقوداً إنشاء الله والثاني بعينه وبالمفضل واللفظ
 في الأصل على بناء فهم كما لفظاً في ذلك على معنى كماله في الماخذ والماجي والمفضل جعلها حصة الأولى كشأنها
 الفصل نحو كماله الناس لا يردى وابتدأ الفصل لأن الفصل لا يختص بعينه وبالمفضل نحو كماله الناس لا يردى
 والصفحة نحو كماله الناس لا يردى والغاية نحو كماله الناس لا يردى فيهم بلواو بعد أن بعض نحو كماله الناس علمهم قائم
 كالشيء في العدة والمفضل في الخارج والعلاقة في النهاية والبناء في حدتها وفي الأولى واسقطوا البذل ومنهم
 كالشقيدين المتشاك في التمسيد جعلها ثمانية حيث قال هيد علة الأولى الأولى الخاص التمسيد في الحال السادس
 التمسيد السابع والثامن من زمان ولكن كقول كرم زيد زيد اليوم وفي مكان كذا ومنهم من حضرها
 في الاستثناء والصفحة ومنهم من حضرها في الاستثناء واللفظ ومنهم من حضرها في اللفظ في الواو
 وهذا جملته من كلامهم في المقام إلا أن التحقيق في المراد أن يقال أن التخصص لو أريد به معنى الاختصاص وهو يختص

للعام الوضعي خاصة بخصوص الجسمة الأولى ثبوت تخصيص العام بها في الجملة يعني ان المحضر للعام المزبور لا يخرج
 من احد هذه المنهات لان تحقيق التخصيص هو في كل مقام ولا ترى ان محض ترتيب القساق وروسم ليس بما
 التخصيص بل من ان باب التقييد لا ان المادى في التخصيص على ضربا جديدا للعوام كما اوردوا على بعض افراده فكلما
 تحقيق هذا يحقق التخصيص في الامن باب التقييد ولذا يرد على الذين عدوا ان الغاية من المحضات انها عين
 من باب يدل من باب التقييد والاعتماد ومنهم من يراه بان محض المقام معناه الاعمال الشامل للعام ولغيره لا وجه
 له لان المحض عند المحضر لا يخرج من حيث بل يزيد عليها فان الحال والتميز وفطرت الزمان والمكان والامانة
 وغيره من متعلقات الفضل يكون تخصيصا عند الخطا بعم الهمة الا ان يرجع هذه الى الصفة كما احتمله بعض
 الاجلة الا انهم يسيروا بالنظر الى كلمات الاكثر حيث شكلوا لها بالوصف المعرف فتأمل ثم لا يخفى عليك ان
 الغاية في التخصيص تمام هو خصوص تخصيصا اثبات اختصاص حكم المقالي بالعام بعض افراد الغير المحرجه
 واما انصاف الخاص المخرج بضد حكم العام فكذلك لان مدد التخصيص في المحضات المتصلة على مناطها لان
 المفهوم من الخاص المخرج بضد حكم العام ومنهنا نذبح قبح التناقض بين كلام الاصوليات في بحث
 المحضات ومبحث التاميم صحيح كما ان لا يكون المحضات المتصلة من جهة المدد كونه محضه من دون
 خلاف وعد وان الثاني حجة مفاهيم التناقض لا يقدح في جمع من جعلوها من المحضات المتصلة والوجه في
 في بحث المفاهيم فان رفع المناقاة بذلك بل ما عرفت من عدم توقف كونها محضات على حجة مفاهيمها
 لان من تعقبا العام بها بهم القصور عرفا ولولم نقل بحجة مفاهيمها ولا ترى ان بدل البعض ان يظهر بحجة
 مفهوم عند احد منهم ومع ذلك عدوه من المحضات من غير خلاف والمحال ان التخصيص لا يلازم انما يقيد
 منها والمفهوم بالذلة لا لاكثر امة فاين التناقض نعم على القول بحجة مفهوم تلك المحضات يتحقق حكمها بضم
 حكم العام ويكون حكم الخاص مخالفا للعام هذا وقد ذكر بعض الاجلة في رفع التناقض المزبور وجوها منه فم
 لا ينفذ ذكرا ثم في الكلام في الفرق بين التخصيص المنع والتخصيص الاستثناء اما الاول فنقول ان العقل
 من كلامهم مع تلك اضطرار بها ونسبها ان الاحوال في المسئلة ارفع للنسب وكما حكماء استدل في الذريع
 العوم المطلق كما اخذوا التمييز والتميز والتميز في وجه كاخذوا التميز والتميز في وجه كاخذوا التميز
 تحقيق له لكن الاول باطل قطعا بل ضرورة لثبوت الاختلاف والتميز بينهما بوجوه كثيرة منها ان التخصيص يقا
 بالعام كالتخصيص المتصل ويؤخر عن العام كالتخصيص المنفصل بل التخصيص يقدم عليه فمخالفة التبع فانه يمتنع
 تاخيرها لما عن المنوع قوامه وقت العمل على الاتبع ومنها ان التخصيص قد يتحقق في الجزئ لا فيان بالاعمال
 التبع ومنها ان التخصيص قد يقع بالعرف والعادة ومنها ان التخصيص لا يقع الا فيما يتناول اللفظ بخلاف
 التبع فانه قد يقع فيما علم الدليل انه يتناول اللفظ ومنها ان العام يجوز دخوله حتى لا يقع مشي
 بخلاف التخصيص منها ان التبع لا يصدق في اكثر من الزمان بالاتفاق بخلاف التخصيص كما سيجي وكذا
 الثاني لان انما قال به ذهب اعني التخصيص من التبع معناه ان التبع تخصيص الحكم ببعض الزمان والتخصيص
 قد يكون خارج بعض الزمان وقد يكون خارج بعض الاعيان وبعض الاحوال وفيه اولا بان التبع له عموم
 من جهة اخرى وهي ان المنسوق قد يكون فضلا وقد يكون غير دون التخصيص ثانيا منع اعني التخصيص من كونها
 اتايم لو كان بيا الزمان في المنسوق ثم الخطا مع انه ليس كذلك بل مفهوم من تعذيبه والاستعفاء ويحويها فاذن

المنع علم بان الحكم بخلافه ما وقع التخصيص على الزمان فانه يوقف ان يكون له عموم او مثل ان يقول هو
 هذا اليوم كذا فانه ومنه يظهر وجهه بان لنا اثباتا لا يخفى واما القول الرابع فغيره يدعي ما ذكرناه في
 الحوزة ان يصدق فيه المنع والتخصيص معا الا في نحونا لو ورد صوموا ابدانكم قبل الاصل صوموا فيكون يوم السبت
 ان التخصيص يصدق عليه قطعاً واما المنع فبشكله لان الخطب يهون بعد كون الكلام في شرح
 اللفظ بحسب الاصطلاح كما عرفت به فبعض الاجتهاد وفقاً الثاني وهو الفرق بين التخصيص والاستثناء فافهم
 ان التفسير بينهما العموم لمخصوص المطلق على نحو التفسير الاستثناء واعية التخصيص قبل ان التفسير بينهما التباين
 معكلاً بظليل ان ذكرهما الصلة في الثبات لا كنهنا لا اوجب التباين لاجتماعهما مع الاعية والاختصاص بالضرورة لئلا
 حظهم يمكن الاستدلال عليه بوجه آخر وهو ان الاستثناء لو كان احصاء محكم مطلق التخصيص اذ من رغب
 لزوم التناقض بين قول المشهور في ما ذهبت الاجماع لانهم نسبوا القول باشرط اجمع بغير من مدلول العام في محبت
 التخصيص الحاصل الاكثر وفي بحث الاستثناء نسبوا الى الاكثر القول بجواز الزيادة فوق النصف وانسحبوا به لا يندفع
 الادعاء القول بالتباين لزم الان بدفع التناقض بوجوه منها ان التخصيص كما يطلق عند علم خصوص الحكم العام
 كلف قد يطلق على استعمال العام في الخاص فكل ما فيها تخصيص عند عدم كنهنا مورد هو التفسير الاول في التفسير الثاني
 ومورد التفسير الثاني في التفسير الاول فاندفع التناقض من غير التفران ان يكون التفسير بينهما تبايناً والاشكال
 عليه بنا نقول عن الاكثر من معيهم في دفع اشكال التناقض المورد في الاستثناء الى ان التفسير من العام المستعمل
 في الخاص وينافي في قولهم بجواز الزيادة فوق النصف لا بشرط اجمع بغير من مدلول العام وادفع الذي في الجواب
 ان يكون اولئك الاكثر من غير هؤلاء الاكثر على معنى ان اكثر من غيرهم من الاشكال ومورد في هذا الكلام
 وهو لا ينافي ان يكون مدعي كثر الاصح في مسألة الاستثناء ان من باب خصوص الحكم العام لا من باب استعمال
 العام في الخاص منها تخصيص من راعى في محبت التخصيص بغير الاستثناء بغيره من راعى في التخصيص بالاستثناء
 وبما وجد القول في محبت التخصيص التفسير بالاستثناء وادل البعض بغيرها ومنها ان الشارع في محبت
 الاستثناء بين الاستثناء التخصيص في الاستثناء التفسير وبما يثبت الاكثر في الجواز وقوع الامثلة في
 هو الاستثناء والتخصيص منها ما نعلم اليه الفاضل القوي ان كلامهم في محبت التخصيص من حيث لا راد وكلامهم
 في محبت الاستثناء ان من الفضلة على ما نعلم اليه الامر هناك ومنها عكسها وكلامها بعيدان جدا ومنها
 فلعين المشهور في استدل على جعل كل مشهور سوى الاخرين يقال في محبت التخصيص قول مشهور بلزوم بقا
 الاكثر وقول هر عدم لزوم بقا من قال هنا بجواز تخصص الاكثر قال في محبت الاستثناء ايضاً وبعض قال
 هنا بلزوم هذا الاكثر من المشهور قال في محبت الاستثناء بجواز اخرج الاكثر لكن قال بذلك الاستثناء التفسير
 وان كان اذ في محبت الاستثناء اقم من التفسير والتخصيص بين ذلك ثم يثبت بالاستدلال المشهور في محبت
 الاستثناء ايضاً بعض من المشهور في محبت التخصيص قال بجواز اخرج الاكثر الاستثناء لكن هو قال ببقاء
 الاكثر في محبت التخصيص بغير الاستثناء كما وان كان اذ في الشارع في مسألة اقم من الاستثناء وغيره لكن ذلك القائل
 من المشهور ولم يبر ذلك ذكره بعض الاجتهاد معاً ثم قال على هذا التفسير لم يحصل احد الصوابين بغير الشرط كما في الاجماع
 الاولين ولا استدلوا في المشهور في خيرة عابدين من الجهد كما لا يكره ونحن في هذا المشهور في محبت
 الاستثناء الى جواز اخرج الاكثر نقول بغير احد منهم واما في المشهور في محبت التخصيص لزم بقاء الاكثر

فقله بعضهم وهو معارض لما ذكره مسلكا ههنا من ان القول بجواز التخصيص لما اوضح الى اكثر منه
فخاص بالنسبة وان دفع ظهور التناضح في ذلك لا يشبهه في جواز التخصيص بان يطلق العام ويطلق
به الخاص لمصلحة من التناضح في ماضع كثير من القران كقوله تعالى وللهما ولكم وهو على كل شيء قدير
وهو صيغ الشك والاعتقاد لذلك ومثل خط الانبياء وهكذا خرج اشعره الاثنان الاولين وخرج انكاره
الدارل وهو ما عارض الشك وهذا الجواز النجوى في النص حيث قال ان اكثر القران كل كلمة جريئة ذلك فاستدل
منه سبحانه وتعالى الى ضرورة في الانحاد واستدلوا بالاحاديث الهادية وكلام الفقهاء والاشياء
من الخطب الكتب والاشعار والتشوير وغير ما فضلوا عن شيوع عند اهل العربية بحيث يعطون بجواره ولم
ينكر عليهم احد من اهل التناضح ومن اهل بيان العلماء عليه كآفة فلهما ومن شاعروا اشتبهوا فيهم ما من تمام
الاول فوضع ما يخلو فالكلام في القرية والقوية والقرية تدل على جواز وشيوع مع ان الاول في القرية
يفضي واطفء اللغز اية لاصلا لعدم التمثل ومقتضى الجميع عند الفرق بين الاضمار والاشارة وتوهم
ان التفسير في الخبر يوجب الكذب عند الامر بوجوب الكذب فاستدلوا بالمتن فان الكذب والبهتان
اتما وجبان لو لم يقر العربية على التخصيص اما مع كلامهم مع انهم لم يذكروا ما افاضوا به من التخصيص
بل المتطابقان في الجازية الا من انهم مع ان في القران وقع ضرب كثير من الجازية ومما ان محضه فلتحق
ذوقه ان جواز التخصيص في الجملة امر معلوم وان انكار بعض الناس له لا وجه له بل انهم اخذوا في ان
منها وهو على احوال لان التفسير فيه يبدع فيهم مقدما قبل الخوض في المرام **المقدمة الاولى**
في ذكر احوالهم حيث انها مشتهرة بمصطخر لان الفصل من جميع كلامهم يدوروا في انهم في السئلة
عشر الا انهم جواز التخصيص من الواحد ولم ولا يشترطها مع يقرب من مدلول العام واختاره السيدان في
الذي بعده والقيده وبذلك العلامة القرطبي فواته بل قال انه ذهب اليه اكثر خطا بنا وفي حكم تافهة المأمول
ان ذهب اليه جماعة من خطا بنا الثاني انهم جواز التخصيص في الاثنين معه وقد حكاه جميع التالين العام ان
كان حقا كان احوال ما انتفاء وفي معناه كان محط والقوم بجواز تخصيصه في الثلاثة وان كان معناه كالقول
او في معناه كالنفاذ في التوزيع التنا وانشاء وفي التبع وجع الخواص على ما حكى في التوزيع التنا وانشاء
الى ان يثبت في اقل المراتب التي يطلق عليها ذلك اللفظ مخصوصا لما امددوا القبيضة وعلى هذا يجوز في
التخصيص الجمع الى الثلاث على القول بانها اقل مراتبه وعلى الاثنين ايها كما هو مدعى انما انما يثبت فيها
بقضاء جميع غيرها وسواء كان القران اقل واكثر واخنا في التفسير على ما حكى انما انما يثبت فيها
فصل بين المخصص والمفصل والمفصل ثم فصل في الفصل بين ما يكون باستثناء او بدل بعض فجوز في الواحد
وما يكون بغيرها من الشروط والصفى والقارة فاعبر فيه بقضاء الاثنين وقتا المفصل بغير ما يكون العام
مختص في محصور قليل هو مثل كل زيد بن درهم ثلاثة اواربعة مثلا بجوز التخصيص في الاثنين وما
بجوز افراده فاعبر فيه بقاء جميع بغير من مدلول العام السابع انهم جواز التخصيص في ان يجمع يقرب من مدلول
العام وغراره في العام وبغيره الى اكثر انما من ما اختاره الفاضل في في التوافيق فاما في الجوز التخصيص
الى اى مرتبة كانت ما لم ينشأوا سندا وكان في الكلام على في الواحد فبغيره في التنا وانشاء على مرتبة التخصيص
التاسع انهم وكما يظهر من التمهيد الثاني في التمهيد التالين في الامنة الجوز والجمع مدلول الاستسكان

والاستقفا المسمى بكل المكنون من حيثها الجبروت والخصيص على حثيه ومع الاستقفا منع من ذلك ثما
بعضها من الجبروت خلافا لما مات الحدة مثلا في بيان محل الترتيب وهو من جهات الأثر في الترتيب
كلهم في أن هذا الخلاف هل يختص بين الظواهر والاستقفا أو الجواهر فيهما يجوز التخصيص في الواحد
أو جميعها ويجوز ما قد عرفت من العلل في الظاهر والعكس في المشقة ويحكي الفخر الرازي في المحصول أن مقتضى التماس
كافة على جواز انتهاء التخصيص في الظواهر والاستقفا أو الجواهر إلى الواحد واختلافها عنه وذكرنا
العام أن قال في محل العلل في الظواهر أن مقتضى جواز التخصيص إلى الواحد في الظواهر والاستقفا
الجواهر وجعل الخلاف فيها علة ولم يفت على موانع له في ذلك بل كان بعض المحققين يصرح فيها بأنها
وهي أن الظواهر موجودة سابقا وهو الفخر الرازي وكذا هو العكس في كلام الصوفي في الجواهر على
ما حكى في بيانها فاما ما علمنا من اللفظ العام فابل إلى التخصيص إلى ما ينهي إلى كثره غير محصوره سواء
كان العام من الظواهر الجواهر أو الاستقفا أو من غيرهما بل في المشهور ما في العموم حيث يطلقوا العنوان في مقام
التميز أن التخصيص ممتنع في كل عام وقدره يتناول في العام في حق قوله له على عشرة الأقسام وقدره يتعلق
ببعض أقوال العام كما في قوله كبر العلماء إلى يوم القيمة لا عموم بالتشبيه إلى لا حول حتى يكون أمرا في الحال
المعلوم تقييداً له وإنما العموم الخاص لا يشبه إلى الأبد وهو حاصل في المثال المفروض وهو يصح في
كل الإطلاق الفاعل لا كفاية بالأكرام الخاص لا يمتنع وفيه كان فعل الخلاف في مقام بيع التخصيص فواقع
على كل من الوجوه المذكورة لا والظواهر إلى التخصيص هو الأول دون ما يرد على كل من جهة قوله
لا جرم كما في أسماء التخصيص بل بعد المناط في التامين أن قلت بعد أن خرب سابقاً التخصيص
التخصيص فلا وجه لغيره عن العنوان ودخوله في حكمه قلت كون ذلك من أفراد التخصيص حقيقة لا في الظاهر
التخصيص في غير ظهوره إطلاقاً كما لا يخفى في التامير هل الترتيب في التخصيص المفضل بأشياء والمفضل
أم يختص بالآخر فلا يقابله باختصاصه بالآخر فوضع جواز إلى الأكثر في التخصيص في الصفقة في بعدنا وكما ومن
الأكثر وقد ورد في الكتاب في تعريف في عدة مواضع كقوله نعم أكثر من عبادة الخاصين وقوله عبادة التخصيص
وقوله إلا عبادة منهم الخاصين وقوله والله الأسما للخلق وعليه لا وجه لما فصلنا في التامير لا بشر
يكون تقييداً بين محل الترتيب وتمامه ولا يعقل في التخصيص في التامير وغيره للمقول ببقاء جميع نهرين من قوله
العام أن اعتبر التخصيص في الظواهر الجواهر بعد الحادثة بعد الظاهر لظهورها غايتها كان يقال أن الأكرام انتهاء إلى أن
يهدم الحاج فانه من المعلوم أن أفراد العلماء الحادثة بعد عدم الحاج أغلب الجاهل اعتبر عسباً لا زمان فالأمر
أجل توضيح غلبة الأكرام لاواضع بعد الثانية وأكثرها عن ما قبل الثانية مضاعفاً إلى أنه لا عموم لها فيها
كما لا يخفى وكل لا يعقل ذلك في التخصيص في التامير الجواهر التخصيص في التامير فاما إذا انتفى الشرط زاد كما قال
أكرم العلماء أن كانوا شعاعاً ولم يتفقوا على شعاع وذلك لا طباقهم على جواهر أكثر زيد أن كان شعاعاً أكثر
في مستلزامنا وعلم الأمر انتفاء الشرط فأن من يبين أن طائفة هناك كل يوم طائفة في العام أيضاً
والفخر بين المثالين غير معقول لتمام التخصيص بالاستثناء ويدل البعض فقد عرفت سابقاً ويجوز
عن محل الترتيب في جبال الأكرام أن التخصيص لا يرد على العام أن يكون بالتشبيه إلى خصوص الأكرام المتكثرة
هذه أو الأقسام المندرجة منه حصول التخصيص على كل من الوجهين أما أن يشترط له كل على الوجهين

مستلزام

اوله بقى صوره الاستلزام اما ان يكون لبيان اكثر الاقوال ولا انواع فلا يكون جملة محل شبهة عند الكل واما
 ان يكون الخارج اكثر الاقوال ولا انواع فلا يجوز بالانها والتمسطين لبقا الاكثر واما ان يكون اكثر الاقوال
 ملجوا واكثر انواع بائنا او بالعكس فهل المذاهب على بقاء اكثر انواع ام الاقوال ام ملاحظة العام في
 ذلك ان فرقنا فترد او نوعها فوعينا احتمالات يظهر لاحد من اضافته الاقوال الى العام كما في بعض العبار
 فافترع ملاحظة العام نوعا ما يكون اقوالا لتمام حقيقة المعنى في قوله فلا بد من ابقاء اكثر تلك الاقوال الباقية
 هي الا انواع وكل نوع ملاحظة العام او اقوالا والقول بانه معارض هو قسم لا بد من بقاء اكثر الاقوال كما في
 بعض العبار واما حيث ان التلزم هذه ابقاء اكثر الاقوال لا انواع مدموع يمنع الظهور المزبور ولا و
 يتعارض مع ظهور عبارته من اضافته لا قول الى العام ثانيا حيث ان قطان في تفسيره يقول بقاء جمع بغير
 من مدلول العام كما وقع في عبار اكثر الاحصاء سألنا عن افاض حيث ان القطان مرادهم ملاحظة
 العام ان نوعها فوعينا وان فرقنا بغير بيان في اضطرار العلم ببقاء الاكثر كما في عدم العلم بالاحتمالات
 لكن في الاول سند لا علم بالصريح عن ذلك لاسيما في التزم التزم ويجعل هو نظير فيما ورد في خبر
 واحد حصص الاكثر فانه على القول بالجواز يعمل وعلى القول بالعكس يطرئ ان لم يكن قابلا للثبات بل
 مثل ان لو حظ في ذلك ما ذكره الفاضل العتيق مقام الاستدلال من ان جواز الاستعمال في وقتي والذين
 الثابت منه في المقام ما ذكرناه وبكيفية في ما عداه ميانا ولبيل على جواز فلا يترتب لانه انما يقتضي في
 في الجواز لا في غيره واقعا حتى يخرج الرواية المشتملة عليه بل لا بد له من العمل في زمان عدم العلم بالجواز
 لا ينافي الجواز وان لو حظ في ذلك ما ذكره المصنف من الاستصحاب والاستسكان الغرض فالتزم فانه لا
 مؤداه في الجواز فعلا والتعريف في المقام ان الرواية المشتملة عليه ان يكون مستقولة عن الله سبحانه وتعالى
 ام بالعلم ام مشكوك الحال وعلى التقديرين ان بلا حظ في ذلك ما ذكره المصنف من الاستصحاب الغرض واما كون
 الفاضل العتيق قد ستره من توقيفه في اللغة مكان الصريح سنه الاولى وهي ما اذا كانت الرواية المشتملة
 عليه مستقلة عنه بالاغراض كون النظر والملاحظة الى قول المصنف من الاستصحاب والحق فيها ان التزم في
 ما مر لان الاستصحاب كما يتبع القول بعكس الجواز يتبع القول بالجواز اي ان قلنا ما بعد فاما لا يقول بالجواز
 ليعلم الاستصحاب مضاهيا الى لانه لا يتقبل ذلك قلنا في القائل موجود وهو محتمل لعلامة في المقام فاشترط
 الجواز لغرض وقال لعن فرض عدم دفع في بعض الضو فقايد عدم حمل خطاب الشرع عليه الحكم بالخرق عن
 اللغة فالبل لا بعد القول بجواز تخصيص جميع الالفاظ الموضوع للعلوم الى الواحد لغرض سواء ان خص بمثل
 او بمقتضى لم لا يمنع في كثير من صور ذلك غاية عدم حمل خطاب الشرع عليه وما عدم تعمله فتدبر لان
 الاستصحاب المحاصل في المقام قد يكون من جهة دفع نفس الاشياء كما شئت عن منع الواضع وقد يكون من
 سوا القيمة وكما ثبت ان على حقوقك كلت رمانة ومائة وهكذا الى ان بكل عشرة عشرين فافترع
 ان يصر عنه بقول كل عشرة مائة او عشرة مائة او ثمانية مائة او ثمانية مائة او ثمانية مائة او ثمانية مائة
 ايته فتقول ان اذا اراد التعبير عن كل مائتين او ثمانية مائة او ثمانية مائة او ثمانية مائة او ثمانية مائة
 ثم تيسر عن ان يبقى واحد او ثمان او ثمانية مائة او ثمانية مائة او ثمانية مائة او ثمانية مائة او ثمانية مائة
 باق ببيان في مقام الاستدلال لثبات القيمة المستور بها لان الرواية المشتملة عليه مستقلة

[illegible]

انك لا يجوز ان تعني اللفظ باللفظ الى لفظ اخر من معنى الى معنى فكذلك الجواز ان لا يجوز من جهة قدوة بهي
 الماضى بمعنى المضارع جواز في خصوص ما ذكره كلفظ ايدى ونحوه ان يحكم جواز استعمال كل ما مضى بمعنى المضارع
 مجازا فاما اصل ان حال الجوازات في لزوم الوصول الى الوضوح في اللفظ فانه لا يكون الاصل الاول جازيا
 عطا له لان ظهوره في ما كان في فساد بل يثبت في الجواز ان من لفظ الى خروج من معنى الى لفظ كما في
 اللفظ المتخيل المراد باللفظ اخر غير محدث وكما في بعض من المعاني الجازية في اللفظ في زمان الوضوح وهو قوله
 ولا للمقول الثالث ان يثبت وهو انقلاب اللفظ الاول الى العلاقة المذكورة في الجملة فيجوز ان يعبر الاستعمال و
 جذا ان يتم له شيان مثلا اللفظ الموضوع للكل في الخبر لكن لا في مطلق حينئذ هذه العلاقة في صنف منه
 وهو ان كان التركيبا جازيا في فساد استعماله مثل ذلك للكل في الخبر يحكم والجواز للاصل لا في كل
 وجه خارج عن هذا الصنف فاما الاصل الاول في خبر في قوله له لفظ اخر في ذلك لفظ القرب بل في ما يتفق
 وقوع استعمال جواز خارج عن العلاقة المذكورة بل ليس هناك الا العواضلة بين المعنيين فظهر ان المدلول على
 وجود الموازنة بعد الاستعمال في العلاقة ونحوها كما تقدم من غير ان يفصل في مطلق ما عرفت في
 ذلك فاعلم ان الاصل الاول في ما نحن فيه انما يقتضي الى الواحد والآخر في لفظ واحد في عدم الجواز في
 العلاقة المذكورة في استعمالها في الخاص اربعة الخبر والكل كما اخبره التبع في المنية والكل والخبر كما يظهر
 من الفاضل الثوب في الوازنة والمشايع كما اخبرنا في العام والعموم بخصوص كما اخبرنا في حركي العلاقة
 العرف في العواضلة وسبق حيثك العلاقة التي يجب بها العواضلة لا ترجع الى الظاهر كون العلاقة في العموم والتخصيص
 الا ان يظهر من الخارج كون العلاقة في غير واحد من اقسامها في العموم والتخصيص معا كما اخبرنا في حركي اللفظ في انما
 في تعليلات العام والفاضل القوي في القوانين والكل ليس في اما الاول فلا يثبت ان كل واحد من اقسام
 العام بعض مدلوله فيكون خبر وعادة الكل والخبر بحيث يكون استعمال اللفظ الموضوع للكل في الخبر غير شرط
 بشئ كما هو عليه المفسرون وانما الشرط في عكسه لكن في مطلقه لا بان علاقة الكل والخبر انما يتم لو كانت نسبتها
 القرب الواحد الى مدلول العام وهو كل واحد لا تمام الا في حركي خبر الى اكل لكن في مطلق لان العام ليس من
 من الافراد لان مدلوله كل الافراد ولا يحق الافراد فذلك مما يتصور على التقدير الثاني لا الاول وانما انما
 اللفظ الموضوع للكل في الخبر لم يثبت ان خصته فيه مطلقة ثابته فيما لو كان للكل تركيب حقيقي وهو مفقود فالحق
 يمكن ان التركيب الحقيقي اعتبارا في يدق عنا ما اوردوه السلطان على صاحب العام حيث قال في موضع الدليل
 المزبور جازيا عليه ولا بان لا يخفى على المساطر في كتب الاصول ان موضع التزم في هذا المسئلة فيقول العام بمبني
 اعني المستقر ومثل العشرة بالتسمية في جزائها وهذا مشعور العشر واما ما في الجواب من انه يمكن ان يقال في
 المعنى الثاني ان لا يتركيب العشر اعتبارا ولا حاجة الى ذكر التبريد في الجواب من انه يمكن ان يقال في
 الخصم يجب ان يكون بما ما واما جميع ما ذكرناه وما توجه هذا على بعض من ثابته لم يتم مداه ولم يثبت بمقتضى
 وثالثا بان لا يجوز ان يثبت ان العام كل واحد من الافراد جازيا فنقول انما يثبت استعمال كل
 ولو في غاية العطف في اي جزء ولو في غاية التصغر كاللون في الواحد واما الثاني وهو سلطان علاقة الكلية
 والخبر فلا بد اذ لا يمكن ان يقال في حقيقة ما ذكره بعض الافراد من ان كل خبر في الخبر في العام من
 الخبريات الخاصة ولما ذكره بعض من ان العام تشمل على مراتب يطلق عليها وهي كل واحد من العشر والعشرين

والثالثين والماثرون وهكذا فان العلماء مشايخنا قد زادوا من الماثلين وبنواهم والاهل فاما دعوى اربعة
الاشياء وهكنا اكل منها كغيرها من رتبة من مراتب وجعل من حيثها ان لا يقع شيء منها لما يبرم عليه عليها
معانته لو كانت شئبة هالدا الى الحارة من الواحد والاثنتين وما فوقهما فليس فيها كبر ولا جبر ولا زوال يكون صلا
عليها صدق لكل على غير تياتر على كل واحد منها بخصوص كمال الحيوان على الاكثان والفرس والعنبر
والاكثران على اربعة والعلم والبركة وغيرها واصلح فقيمتهم على افراده كما ينقسم الحيوان الى اربعة اقسام والفرس والعنبر
مع ان الملازمين بالاطلاق والاشياء بالخصوص ان ما هو جزء للجزء هو الاصل المطلق الذي يثبت في
الاصوليين بالاطلاق ومن هو من العام الذي يقع النزاع فيه وعلى الاشياء بالخصوص من غير ان يكون له النزاع
لان النزاع في العام بالنسبة الى افراده بالنسبة الى مضاديقه ومما يبرم كما لا يخفى واما الثالث فانه
المزاد بها الاشياء في الصفات واعتباره مصحح برقي كلام القوم من قطع به في استعمالها وكلامهم بل ملة ام
من الضمير بان هو كذا حيث في العام الا ان المشايخ المتصوفة فيه يحضرون الاشياء في الكثرة ولذا لا بد من
استعمال لفظ العام في كثره من مدلوله ليحقق الاشياء في الحقيقة لا في الوجود والاشياء في الوجود في كثره
في الصفات وهو كما يحضر بصفته لا في كثره في الوجود بل في كثره في الصفات لا في الوجود والاشياء في الوجود في كثره
ضعيفة ولا يخرج القوم من المروءة عن محل النزاع كما ذكره غير واحد وثانيا ان الذي استبعد من الاستعمال في
كلامهم اخبا بها في اقسام من حيث الكثرة لا في كثره في الوجود والاشياء في الوجود في كثره
علماء البيان والاصول كما صرح به جماعة من الفحول كبرهان العلامة والفرس في حيث قال في علمه القوم بالخصوص
وقع مستقل من انواع العلم متغاير عن هذه من الانواع وقد ثبت في علمه الاصول والفاضل الفهمي وان كون
ذلك من جملة العلل من الواضحات التي لا يحتاج الى البيان مصحح برقي كلام اهل الأصول ونقص الاجتهاد
الظاهر ان كون علمه انفا في ان قلت كيف يكون ذلك نفا في جميع اذ يترك في الخلاف من كلام بعضهم كالمقابل
المجاوز في شرح التوفيق حيث ينبغي ان يكون العلم حجة وغيره ومن جعلها في المخصوص الى المشهور فليس له
ناظر الى تقريرها الهادة من حيث لا يجاز ولا طبا في الحقيقة لا خلاف بينهم في كونها من جملة العلل التي لا
عشره اولى من غيرها انهم انكروا احد بها فلا منافاة بين دعوى لا نفا في وبين ما ذكره الفاضل المزبور
كما لا يخفى اذا عرفت ذلك فاعلم ان الفاضل المنق من التخصيص المستفاد من الاستعمال في علمه المزبور
هو ما اذا كان الخاص من غير مدلول العام وعينه محل شك فالاصل الاول باق على حاله وعينه مدعى ما او
وهو حكم الصانع الماثل في على صاحب العلم حيث حاد وان العلاف في استعمال العام في الخاص للمشايخ
المفوضة في التخصيص الى الواحد لان العلم غير محض المشايخ لان علافه القوم والمخصوص من العلاف
المستفاد في العلم لما عرفت من لزوم الافتضا فيهما على بعد المنطق من بون التخصيص فيها وهو في
اذا كان الخاص من بيان مدلول العام دون غيره والقول يكون علافه القوم والمخصوص من تاهي في العام و
الخاص المطلق دعوى لا اصولي كما ذكرنا لتبرؤي وقد اعل جرك الصانع وما لا وجه له الا باع على حملها عليه
مع ان ملاحظة الاستعمال لا كما يفهم بجواز استعمال العام المطلق في الخاص كذا ينص بجواز استعماله في
في الخاص واستعمال العام المطلق في الخاص من قبل استعمال المطلق في المعنى وقد عرفت علافه في
ليخص علمه القوم والمخصوص بالثاني فاذا تم هذا المقدم فنفقوا في ذلك الغالب جواز التخصيص

الى ان ينفذ جميع من مدلول العام بوجه الأول استحال العام في الخارج على وجه التخصيص من الاموال المتفرقة
 والذات فيها كما هو على الموقفت سواء كانت من وضع الحقائق او المجازات متخصصة كانتا وبقية ولم يثبت
 جواز الاستعمال الى الواحد من اهل اللغة لعدم الثبوت ولبل عدم الجواز مع ان الشك فيه كما سمعنا في
 فيلزم الاضطرار وعلى القولين لثبوت من اللغة للحايات والكل الى هو انما استعمالا يتبع من العام جميع
 بعض مدلولات جواز قطعي بل من دون وفيه الامر بمجمل التشكيل من رتبة القرب وهو سهل كما اعترفت به
 الفضائل العرفية انما معدا لان ذلك في الامور الغريبة والاصولية ليس فيها دم النظر كما في الامور الخفية الغريبة
 في العام واللوازم الغير البينة فيها من وجه جواز وفي ظن الجمهور يجوز وما برح عدمه فلا وما
 من مدونه يخرج الى الاصل من عدم الجواز انما انما في وقوع استعماله في الاقل لكان بجاز لكنه ليس
 بجواز فلا يتبع اما الملازمة فلا ان التخصيص يقع من انواع المجاز كما ياتي وثاما طلاق الثاني فلو ان المجاز
 مشروط بالعادة والعادة بين العام والتخاص لا يمكن بغير ما مر وقد عرفت ان مقتضى التخصيص من يخرج
 عن نطاق الاكثر وثاما ما ارد عليه يجب العلم الغرض في القول بان العلم بين الكل والباقي في
 علانية العوم والتخصيص في غير الحال بالعادة المشاهدة وغيره بالعادة الكل والجزء بغيره وكذا بغيره بالعادة
 الكل والجزء فلا ضاد فاعلمنا صدد الكل على جزمنا ان حتى يكون عارفاً بالكل والجزء بل عارفاً بالعموم
 والتخصيص هي نوع مستقل من انواع العالين مغاير لاعداء من انواع وهذا بذاتها علماء الاصول فغير
 نظر بظهر وجهه ثانياً اننا انما انقطع بغير قول كل كل ثانياً في البسائط وفيها الاقوال وقد اكلوا
 او ثانياً في قوله ان كل في التصدق من ان الذي يريد ان يصدق من ان الذي يريد ان يصدق من ان الذي يريد ان يصدق
 دخل في مخرجه او كسب جاز ان فاكروه وقدر بولاه في اوله وقال ان الذي يريد ان يصدق من ان الذي يريد ان يصدق من ان الذي يريد ان يصدق
 من اللفظ في جميعها اكثر من غيره من مدلوله وادع عليه ولا يمنع التخصيص مع ان العلم من نوع هو في حد ذاته
 بعضها وثانياً باننا لا ندعي استعمال العام بالواحد التخصيص من افراد بل المراد بالتخصيص الى الواحد
 والاشياء ويحذف ذلك بان يكون العام مستعملاً في معناه وذلك يكون الحكم المتعلق بالعام متعلقاً بالواحد
 من افراده واشياءه وهو ذلك فيسبب التخصيص والغرض طبعاً في استعمال العام في الواحد التخصيص من افراده
 الحكم بالواحد التخصيص من افراده فيقول لو قال اكلت كل زينة في الدنيا الا واحد فهو صحيح لا في النص
 يكون بمنزلة قوله اكلت واحدة من كل الزينة في الدنيا ما لو مر قوله اكلت كل زينة في الدنيا فثابت ان الاستعمال
 الخاص في المقام ليس من جهة في نفس الاستعمال كما شق عن منع الواضح بل من جهة سؤاله وما كان
 البسائط فلا بد على المدعي من كون الاستعمال غلطاً في ان يكتفي في المقام الاحتمال لا في اثره اجزاء الاحتمال
 الا انه لا بد من احوال التي عدم وجودها لا يرد المبرزة عليه اما الاول فالتشبيه لكونه ذكراً غريباً
 لا ان يباله بالمقام لان في الخارج في ضرتي بلا اشكال ولا كلام فيه بل لا شك والاحتمال في الاول هو
 الاستعمال هو مع نصب لغيره ومنع العلم فيه وما كان في ان يكتفي بغيره من استعمال العام
 بالواحد على التوجيه من محل التزم اما الاول فلا بد ان يكون من استعمال المجاز المتعلق بالتخصيص ولا يبطله
 بالمقام سواء في اولى بغيره واما الثاني فلما عرفت في بعض المقامات انما استنفذ ان محل النزاع في التخصيص
 ان يكون قصر العام على بعض مدلوله لا في التخصيص لكونه يكون العام بما يتناول قوله ويكون القصر

الحكم ما عرفنا من جهة اخرى من ان القوام استعمال القوام في قوله غير محذوفات التعميم من قبل على الحراج الاكثر
 كان عن الجمع الحكم والموضوع ولا على استعمال القوام وانما الثالث فلان الظاهر ان الاستفهام هنا على الوجه
 الاول لا الثاني بل لئلا يتخالف بحسب المقامات فان في مقام التظيم والبناء القيد والتشابه في المعنى
 والتميز وهو ما يحسن ذلك ولو كان من جهة سوء التقدير وكذا البيان لكان اللزوم اطراؤه وعدم خلافه
 كما لا يخفى وللخالفين بالجواز وعدم الاشتراط وجوه منها اصله الخواص من غير مانع وعينه ما عرفت من ان
 الاصل عدم الجواز ومنها ما خرج ذلك في النسخ بل هو البلغ الكليات واعلاها فان الله تعالى ان عباده في
 ليس لك عليهم سلطان الا من اجبت من الغاوين مع قوله ثم حكاه عن ابي بكر بن محمد بن الحسين في كتابه
 الخالصين فان الخالصين ان كانوا اقل كان الغاوين اكثر وقد استثنى من الاول وان كانوا اكثر وقد استثنى
 من الثاني بانه قادم استثناء الاكثر فاستثناه بوجه مجموع الاثنين وفيه ما عرفت من خروج الاستثناء باسرها
 عن محل النزاع ومنها ما توجه التخصيص من كونها كلام المبلغاء والقصحاء وفي الاخبار كلام الاصحاب كما يظهر
 من التثنية وفيه ان وجوب ذلك في كلامهم متعين عند اركان في الاخبار كما شهد ابيهم الفاضل الثوري وانا
 كلام الاصحاب فظن انهم يتخللون بل اكثرهم اخذوا بعدم الجواز كما مر كيف يقع الحكم بوقوعه في كلامهم
 ومنها ان استعمال القوام في غير الاستفهام يكون بطريق الجواز وليس بعض الافراد اولى من بعض في الجواز
 الى الواحد وليجوزها اولا بالبلغ من عدم الاولوية فان اقرت بالاكتر موجبا ولونته ومظهر فيه صاحب العلم
 بان الاقرتية انما توجب رجحان زيادة الاكثر لا امتناع ازاد غير كما هو الذي كان اطلاق اللفظ على حقيقة
 اولى منه على محاذ ولا يقتضي عدم جواز اطلاقه على محاذ وفيه انه لو لم يتم تجبيل الزاد لا الوضع والكلام
 فيه دعاء رضى في شبهة كانت حجة على الصانع بانه يمكن ان يقال ليقين الزاد الاقل قد عارضه فحشا فلما قال
 لا يقال انما لا يتبين سقط عند الزاد العموم فكذلك عند الزاد ما يعوم مقامه اعني الاكثر لا ما نقول سقوط الزاد
 عند الزاد مخفية لا بمعنى سقوطه عند الزاد الجواز وفيه ما لا يخفى وثانيا بانه لا يخلو ما مر من ان الزاد لا يلزم
 احسنها على عدم الجواز ولما زيل بعد الاثبات والاعراض فخرج عن المدعى باطل بطلان اللفظ اذا
 ثبت صحة استعماله في بصوت خاصته دون غيرها كيف يكون الاخرى ان في استعماله غير الصوت الخاصة
 بل هو خلاف الاول في هذا وقد توجه كلام المسند بان مقصوده ان الاستفهام المذكور بعلافة العموم
 والمخصوص وليس بعض الافراد في هذه الصلابة اولى من بعض لكن فيه اية اخرى لا بد ان استعمال القوام في
 انما هو مطلقا في العموم والمخصوص حتى يشترك في جميع صور التخصيص فيها بل يتبع بخصوص منها
 وهو ما يوجب بين الكل وما يقاتلها ومنها انه لا يجب في جواز اكل الخبز شرب الماء مع انما قول واشترط
 منها فدل جليل وفيه ان هذا الية خارج عن محل النزاع اذ كل من لفظ الخبز والماء ليس استعمال بل هما الجنس
 اللام فيها للغيرية وتكون المقصود بعض افرادهما استعمالا من تغليب الاكل في الشرب بما مر من جهة على ان
 ليس المراد بها الجنس من حيث بل هو من حيث الوجود في ضمن بعض افرادها وهذا مما لا يخفى بل لا يفتقر
 في القوام وهو ان يقال على وجه القواعد الكلية انه اذا كان المخصص مما فيه العموم بحسب مفهومه وان لم يكن
 له بحسب المصداق من الافراد الاثنية او اقل منه كما في الامثلة السابقة جاز عند التخصيص انما اذا لم يكن فيه
 العموم في اللفظ اصلا فلا يجوز مثلا اذا ارادنا من الصلابة الثلاثة او اقل منها فاذا عثرنا بمفهوم كل صانع

لتصدق على كثر من مثل ان يقال انهم العلماء الطوال اذا كان المتخصص بهذا الوصف واحدا او الاثنين او ثلاثة
 فلا يخرج منه عجزا بل لا يخرج منها اذا كان المتخصص مفصلا كما ان اصيل كل زمان في الفسنان ثم قال في الزمان
 كل زمان حله ولذا نصيب القرينة على زاده والحادا والاثنين والثلاثة بخصوصه يكون فصيحا ولا يجوز واحد
 هذا هو المحقق في المسئلة لان يقال ان من اشترط الكثرة في التخصيص لم يرد الا مع من الكثرة الفعلية
 المشبهة في المثال الترتيبا والكثرة بالحفظ الثاني خاصة فلا يكون تخصيصا في المسئلة ومرة ان انظر من كثره
 الفعلية لا مع كمال لا يخرج هذا وينبغي التمسك على مورد القول في هذا شرطا فباستثناء اشترط بقاء جميع بقرب
 الى مدلول العام بخصوصه اذا كان الاستعمال من باب التخصيص اما ان قصد التظيم فالجواز كغيره
 كما عرفت بجملة من الاحتجاج ومعية الفرقان وسامع في الفرقان والحاد وهو يكفي في صحة ممكن لو دار الامر في
 ثلثي القول بخصوص من حمل العام على واحد من ثمانية فخطا بين الحمل على اكثر من ثمانية من باب استعمال
 في الخاص فالاقرب الثاني بل اطلاق خطا الشيوع فلزم حمل المتكثرة والامام الاطلاق اما لو احضر ان كل
 في حق الحمل على بعض خبر ثمانية من باب التظيم ودار الامر بين الحمل على واحد منها فخطا والاثنين منها
 تخطا في الترجيح ونحو ان الامور الاربعة الشائعة ودار الامر بالاصل ولا ينافيه ان يثبت الثاني الى ان يخطى
 بوضوح ان الترجيح بذلك يحتاج الى دليل هو غير معلوم ولما لو دار الامر بين الفوز وحمل العام على واحد
 من خبر ثمانية فخطا فاستشكل في الترجيح حكاية العلامة في المراجع من قوة احتمال كون البصر دارة
 اختلاف في ان العام المتخصص هو جقيقة ومجازا على احوال وينطبق العام بمتخصص سم مفدا ان اللفظ
 هو اللفظ المستعمل فيما وضع له والمجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له ولا يخطى والمجازة لا يعبر عنها كون
 المستعمل بمقصود الالفاء فالقول ان القرين من استعمال اللفظ فيما وضع له والالفاء منه فانه غير الاستعمال
 منه في غيره يكون حقيقة وكل الخ في المجاز كما هو مقتضى اطلاق كلامهم مع انهم يتوهم كون المجاز حقيقة
 او ضربا بل انها اللفظ المستعمل فيما وضع للاستعمال في الاستدراك حيث يعبر عنها في
 الاول كون المستعمل بمقصود الالفاء والالفاء كما في الحقيقة وهو مدلولها هو المقطع عليه بينهم من غير
 نكتة في العلم ان القرينة في المجاز شرط لا شغل كما عن الخطب الراويك والمشهد لشبهه ولا ولا لا ينفصل على
 المجازي ووضوح الاستعمال الى المجاز مجازا بما هو مقتضى لفظ المجاز وبواسطة القرينة فالان عليه اما هو اللفظ
 كالاقرينة ولا هاما وايضا المجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لئلا يعلم على كل من التفادي في الخبر
 لم يبدل اللفظ على المعنى ولا يبدل في القرينة صاندة عن المعنى الحقيقة ومناقضة للاطلاق بل اللفظ على المعنى
 المجازي بل يبدل على الحقيقة الحقيقة ويجعل عليه لانه الاصل وعلى هذا فالتخصص في العام انما يصح قرينة لانه
 غير العموم شرط احداهما ان يكون اللفظ عليه هو العام وثانيهما ان يكون المتخصص مناهيا ومعنا ان اللفظ
 المعنى الحقيقة وهو العموم كلاهما منتفان الاول فانه لو قيل مثلا اكرموا ناس بعضهم فالان على البعض
 انما هو البديل والامام يكن بل البعض بل الكل وهكذا سائر المتخصصات واما الثاني فلا يخالف
 ان يكون المراد بالعام مع المتخصص هو العموم انما ينفذ في الخارج على النسبة او يكون النسبة الى الكل فوطئة
 وغيره من غير فرق في ذلك بين الاستثناء وغيره كما سبقت انتم ولا بين المتخصص والمفصل والمفصل انما
 يجوز ناخبين بل المراد من اللفظ يجوز ناخبين بل المراد من الحكم والاستثناء المتخصص المتخصص باقتناء كثر من

انما
 فان قيل هي
 المتخصص
 حقيقة او مجازا

لا راد له فهو من العام فلا يكون قينة لا راد له غيره فكون راد له الحقيقي مسلماً عن الخاص لا يشك في ذلك
 نزاع ولا كلام في جواز كون العام المختص موضوع جواز استعمال العام في العموم وكتاب خلاص النظر في الاستدلال
 ولا يخفى جواز كونه عاماً باستعماله في الباقي بخصوصه لعلنا في ما أتبعه ظاهره في ظهوره في حق الاستدلال
 فيجوز ما ذكره من هذه المسئلة وبين مسئلة أن العموم له صفة خاصة أم لا طأ اذ الكلام في فعل الواضع
 وهنا في فعل المتكلم وبعبارة أخرى أن التراجع هناك في الوضع وهناك في الاستعمال ولما اختلف في موضع
 المسئلة بين المسئلة القديمة أن الكلام هنا في بيان أن المراد من العام المختص هل هو المعنى الحقيقي والخاص
 وهذا في بيان أن التخصيص لا يجوز مع غيره هل يصح إخراج الأكثر وبقاء الأقل إلى الواحد أم لا وقد بين
 أن الكلام في المسئلة القديمة في استعمال العام في الباقي ولذا لم يجوزوا إخراج الأكثر لهذا المعنى وهو
 خلاف كل كلام فأتوا ظاهرهم بغير ما ذكرنا أن الاستدلال في الكلام هنا في العام مع المختص لا في العام بنفسه
 مع قطع النظر عن آثاره بالمختص فتفهم عليه ولا يخرج الكلام في هذه المسئلة إلى الكلام في الفاظ العموم
 وانها هل هي موضوعة للعموم بخصوصه أم لا بل هي موضوعة للخصوص مشترك بينهما فيستدل المسئلان وليس
 كل قطعاً ما يظهر من بعضهم أن التراجع فيما إذا اختل العام وأريد به أن ليس على ما ينبغي وطناً وكذا ما يدعي
 ما قد يستعمل في العام من أن الكلام في الالفاظ الموضوعية للعموم حيث أوسع على غيره فكانت مجازاً وكيف
 يجمع هذا مع القول بكونه حقيقة في الباقي وضد التراجع أن كون في العام مجازاً في الباقي لا ينافي كونه مع
 المختص حقيقة في معتد بل يقع أيضاً أن التراجع في العام ليس في الالفاظ الموضوعية للعموم بل في الالفاظ القديمة
 للعموم بالجملة وهو يجمع القول بكونه حقيقة في الباقي وأما ما ذكره من أن يكون موضوعاً للعموم بخصوصه
 يقول بكونه مجازاً وبمن يقول بكونه للخصوص مشترك بينهما وبين العموم يقول بكونه حقيقة في غيره
 أنه لا معنى له لعدم التراجع في هذه المسئلة بعد التراجع في الالفاظ العمومية هل هي للعموم والمختص أم لا
 غيرهما بعد ما يدعي أنه ما يتوهم من دفع الاشكال بأن القول بالحقيقة للفاصل بكونها في الخصوص و
 مشتركاً والقول بالمجازية للفاصل بكونها حقيقة في العموم بخصوصه معناه أن الفاصل بكونها حقيقة
 في الخصوص ثمنا يقول بكونها حقيقة في الخصوص بخصوصه هذا ما لا يقول بكونها حقيقة في الباقي
 أي ثم أن محل التراجع في العام المختص معناه هو العام لا المركب منه ومن المختص فالفاصل بالحقيقة في الباقي
 يكون العام حقيقة لا المركب منه ومن المختص معناه أن يكون الكمال على الباقي مستنداً إلى وضعه في نفسه
 التركيبية له لوضوح كونه عاماً للأصل والكم واستلزامها لكل واحد من العام والمختص لا أنهما
 يقول به ولو لم يكن فاسداً بالضرورة من اللغة والعرف إذ ما فهم هذا فتقول اختلافاً في أن العام المختص
 هل هو حقيقة أم مجاز على قول ثالثها أنه حقيقة في المقصل مجازاً في المفصل وما بينهما الحقيقة كان
 الباقي غير مختص معناه أن له كثر من جهة العلم بقدرها ولا مجازاً وضاعفها الحقيقة كان الباقي مجازاً ولا
 مجازاً وسادسها أنه حقيقة أن خصصه بلفظ المقصل وانفصل ولا مجازاً وسادسها أنه حقيقة أن خصصه بلفظ
 واستنداً ولا مجازاً وسادسها أنه حقيقة أن خصصه بلفظ المقصل ولا مجازاً وسادسها أنه حقيقة أن خصصه بلفظ
 مقصل ولا مجازاً وسادسها أنه حقيقة في شأنه وله مجازاً في الافتضاء عليه والأقوى هو القول بكونها حقيقة
 مقولاً في الأصل في الاستعمال الحقيقة من غير ترفع الأمانة لفظه المختص وسبيل ما ذكرنا أنه في موضع ذلك

الالفاظ الدالة على العموم على انقسامها ما يكون موضوعا لافادته العموم والتمثيل يكون الامر الثالث
 غيره كما في لفظ الكل وما يعمهها ومنها ما يكون موضوعا للدلالة على استغراق ما يصلح له ويكون المفيد
 للعموم وهو منصرف تلك الالفاظ الثلاثة كل اللفظ المحلى والتكررة الواقعة في سياق اللفظ غيرهما عند مجازة
 ومنها ما يكون مفيدا للعموم لاسم فحده وصلة ذلك بل اشأ من جهة انصرف تلك الالفاظ الى ايدى الجمع المحلى
 على الخفاء او من جهة الانشراك والتكررة المتقدمة على الخفاء او من جهة الظاهر في الخاتمة كورد في كلام الحكيم
 والاشناس ونحوها والتخصيص في جميع تلك الانقسام قد يكون باستعمال لفظ العام في البناء وبغيره
 التخصيص قد يكون باعتبار صلات الحكم بالبناء في استعمال اللفظ في العموم فان كان بالاعتبار الاول
 فالسبب في كونه مجازا في التخصيص الاولين وكذلك في القسم الاخير كان استعماله جريا عن غير التخصيص
 وان كان باعتبار الخاتمة مع كونه من صلاته فلا يرد في كونه حقيقة بل تقدم من كون اطلاق الكل على
 اللفظ حقيقة بذلك للاحاطة بان كان بالاعتبار الثاني فهو حقيقة في جميع حالات المفروض وصحته
 للعموم واستعماله فيه ولا ينبغي الاشكال فيه ذكرنا انما الاشكال في ان بناء التخصيص على اي من الوجهين
 ولفظ اي من الاعتبارين في قول القائل التخصيص التخصيص المتصل هو الوجه الثاني اما الاستعمال
 شيئا اخر واذا جزم من التخصيص المتصل فلو وضع انما من العمود المتعلق بالكلام والتقدير لا يجب
 القول لان اللفظ الموضوع للماهية المطلق التي تتجاع مع الماهية الملائكة لان الالامير يجمع مع الفصح
 فان قلنا ان هذا لا يتم في الضمين الاولين لان المفروض وضعها للعمول الماهية المطلقة بل لا يتم في
 القسم الاخير لانه لان الفرض ان الالامير هو ان يكون موضوعا لمفادات لفظ الكل وما يعمهها من
 الالفاظ المفيدة للعموم اما تقديره عموم مدلولها بحسبه فان كان مدلوله فيعمد العموم بالنسبة افراد ذلك
 المطلق وان كان مفيدا فيعمد العموم بالنسبة الى افراد ذلك المفيد وعلى تقدير ان لفظ الكل متعمل
 في معناه من غير تحيز بها اصلا واما اعتبار الالفاظ الموضوع للعموم وان كانت عامه بحسب افراد الالفاظ
 مطلقة بحسب الاحوال والتخصيصات المتصلة معتد لتلك المطلقات معدتها بتخصيصها انما هو من جهة
 احكامها عن معناها الاطلاق نعم قد يكون بعضها مختصة بجزء لبعض افرادها كما في ايها الناس
 التي يسميها حكم الاستثناء في الالفاظ الموضوع للعموم ولما في غيرها ما يفيد العموم لاسيما في موضع
 فالامر اظهر هذا في التخصيصات المتصلة ولما التخصيصات المتصلة فمجموعه الوجهان التبعان
 ايده منه الخاص مخصوصه فلا ريب في كونه مجازا وان اورد منه الخارج من حيث مخصوصه في القسم الاخير
 او التخصيص في الجميع ويكون التقيد قرينة على تفيد معناه الاطلاق في موضعنا كما بينا ونعل القم فيه هو
 الوجه الاخير جلا بان الدال على حقيقة لخصها ذكرنا ان العام حقيقة ومعه من غير فرق بين المتصل والمتصل
 لاصالة الحقيقة من غير مانع ومن غير مانع على خلافها لما عرفت من ان التخصيصات لا تصلح في تميزها على الحقيقة
 مصفا الى لزوم كتاب خلاف اللفظ في التخصيصات على تقدير المجازية ولذا لا ينبغي ان يفتن العام فان
 الاستثناء احتاج ما لو لا مدخل ولا يخرج على تقدير المجازية وفرضه يظهر الكلام في غيره من التخصيصات
 المتبادر من التخصيص العام هو العموم فلا يرد من محله عليه وايضا البناء بوصف البناء انما هو المفهوم
 من العام والتخصيص معناه لا يعم من العام فقط بواسطة التخصيص فلا يقع معرون العام بها من العموم كيف

والمختص من لوازم العموم والفرق بين أن يكون ثانياً منه مضافاً إلى ما قبل من أن العام المختص ^{تعالى} من أن
 من بعض ما كمل ولا كماله منه شيء منها وإشراكاً بالثاني من بطلان موضوع الحقيقة في الأول منها
 لعدم الفرق في الكل والحال ولا في قول الفرق ظاهر المقتضى الثاني واستدل بالثبوت بعد الدليل على الحقيقة
 فان قولنا الكرم يعني بيمين الحق التليل ولد ضلوا الدار الحكم على كل واحد من جبي بيمين فابتدأ بيمين جميع
 إلا منتهى الأول وليس على جميع إلا محال وكذا الكرم بيمين الطول الحكم على كل واحد ولكن لا يكون
 ممكن بل إذا انتصفت بالطول أو المراد كرم طولاً بيمين الحق بيمينهم وهو يؤيد عمومهم وهذا صحيح أن
 ولما انتصفت منهم فلا نكرهم ولذا الكرم يعني بيمينهم إلا الجحال منهم الحكم على كل واحد غير طائفة من العلم
 والحكم على كل واحد بعد خروج الجحال منهم وكذا الحالة في المفضل مثل كرم بيمينهم فيقول لا نكر الجحال
 من جبي بيمين معناه الكرم علماء جبي بيمينهم وأنهم في الحقيقة مرصبة إلى ذكرنا من إمكان نزاهة الحق فيمنع من غير
 من يند دليل على الجحالة بيمينهم فلا بد من الحمل عليه فلا بد عليه ثبات وعنده كما لا يخفى على من لا خطه واستدل
 بيمينهم باللفظ كان مشاكلاً له في الباطن حقيقة الاتفاق والتناول فإن على ما كان لم يقع إنما
 طوع اعدم تناول الغير تدرجاً إلى فهمهم إذ مع الفرق بينهما من ذلك دليل الحقيقة وصنعهم مطلقاً
 الأول فلا تدرجاً كان مشاكلاً له حقيقة فدل الحقيقة من جهة نزاهة في وجه الجمع وهو لا يوجد في
 منفرداً ومنه يظهر صفة التمسك بالاشتراك باختلاف الموضوع ويمكن فهم الدليل بوجه لا يرد
 عليه ذلك وهو أن الموضوع له هو المفهوم العام أعني الكل المنطوق وشموله لجميع الأقسام بما يكون من
 جهة انضمام إذا ما لم يكن اللفظ مشاكلاً لجميع الأفراد تناول الكل للفرجات فيكون حقيقة في الباطن
 وفي الجميع وح فلا يرد عليه شيء إلا أنه لا يجزئ في جميع الفاظ العموم بالتبني إلى جميع المتناولات
 كما جمع المرن بالتبني إلى كل واحد من أوحد وعد الثاني أن التماسك مع الفرق بيمينهم دليل الحقيقة
 فالأولى التمسك بيمينهم من العام المختص لا بيمينهم في حق القول الثاني أنه لو كان حقيقة
 في الباطن كما كان في الكل لزم الاشتراك والفرق خلافه والجواب أن التماسك على تقدير اشتراك
 في الباطن وهو ما عرفت من أن الشراعي في كون العام المختص حقيقة ويجوز أن يقال إذا اطلو وان
 به الباطن مع أن لزوم الاشتراك على تقدير برونه وإنما الكرم هو الاشتراك المعنوي ولا يتم كونه خلاف الفرق
 لأن الكلام في اللفاظ المعينة للعموم ولو من جهة اشتراك في اللفظ أو غيره مما لا يشر لأن جهة الوضع له
 عضو صريح يلزم الاشتراك على تقدير كونه حقيقة في الثاني لأن ذلك خلاف ظاهر كلامهم في حق القول
 الثالث أن على كونه مجازاً في المعنى في حق القول الثاني وقد عرفت ما فيه وأما على كونه حقيقة
 في المفضل فهو لو كان انقياداً لما لا ينفصل موحياً للتجويز فكان مسلوناً وسلمت وأنت سنة لا محيين
 غائماً إذا ما لم يطل ما لا ينفصل في الاتفاق ولما لا ينفصل في الاتفاق في الملائمة أن كل واحد
 من المذكورات بعيد بعيد هو كالجزم وقد صارت بيمينهم ما وضع له وهي بدونه لمقول عند وعده
 للمقول ليد ولا يعمد بيمينهم وقد جعلتم ذلك موحياً للتجويز والفرق في حقكم ولا يعمد بيمينهم الملائمة فاق
 القول بوجود الوضع الترتيب للثلاثة لا ينفصل القول بوجود الوضع الترتيب للعلم المختص لا محال
 وجوداً الوضع هناك بيمينهم لا على ذكره وإحدى ما يترتب من عدم التجويز في الفرق ومدح

الاقوال والادام مع نفسه معاً يجب اهتدفاً ولا لكلام فابن الاتفاق وان اذ اجمع عند التفتيش منهم لا يجمد
 وان ادوات المدخول والداخل بما حقيقة الجماعة والجنس والعهد فتعاقباً فيقضي الوضع التركيب
 له وقطر عليه عن كلام العوم فانه مما جعلوا ذلك موجباً للتجوز في اللفظ وفي الاسماء الا في التركيب هذا ان
 لم نقل بكونها كلمة واحدة ولا اسماء غير تعدد الارباط بين المقيد والمقيد عليه اصلاً كانه كل مع كلاً
 عن كون ذلك شيئاً للغة بالاعتناء من الاطوار والظاهر هذا كله في الحالين الاولين واما المثال الاخير
 فالتحقيق عند المدعى فيه وبين شئنا اقسام التخصص في المفضل فان قلنا بالمجازية فيها فلا يد من
 القول بالمجازية فيه أيضاً وتقوم الفرق بين اسماء العدم وعينها ضعيف ويمكن دفعه باختصار اثني
 الاول ومنع كون الحقيقة كذا في غير الموضوع من القضا لظهور ان لفظ التمسك مع الاطلاق موضوع
 للطبيعة المطلقة وبعد وندد الام عليه يكون للطبيعة المعينة ومع تقييد بعلامته الجمع للطبيعة
 في ضمن الجماعة وهذا لا يوجب التجوز قطعاً لان الا لا بشرط يجمع مع ان شرط فقد تغير منه في الجملة
 مع كون حقيقة والمحال ان التخصص في المفضل في غير التفتيد وهو لا يوجب التجوز الا في التجوز في
 الامثلة المذكورة طحال كون التركيب من الداخل والداخل في الاولين موضوعاً باقضية النوعي
 او كونها كلمة واحدة ضعيف جداً كقولهم كون الاسد كلاً لاشياء للغة بالاعتناء وقد جندل ذلك
 بان اللفظ حال اقسام التخصص في المفضل ليس مفيداً للوضع لانه لو كان كذلك لكانت يفتي بفيداً المختصر
 فلا يكون مخصوصاً بالتفريق يجب كونه مفيداً للكل والمختصر اخص من كل واحد منه فيكون حقيقة لانه
 مفيداً للاسعار وهو ضيق فيه والجميع من العام ومن المختصر على التفتيش لبا في بعد التخصص
 حقيقة واجب المنع من عدم كونه مفيداً للتخصص خاصة بحسب هذه الاقوال فطلب الواجب ذلك لانه
 المختص عليه والمختصر في مفيداً خارج بعض ما يتناوله اللفظ يجب منتهى لا يجب ان لا يظن ويدعه
 ان ادوات التخصص في الخارج عاها هو الماه لا عايننا وله اللفظ وضعاً على ما ذكره بلان وكتاب
 خلاصة الحكم فيها ولا على اية جهة العقول اربع اقسام على الجزئية في الشرائع فمات في الدليل الثاني
 مع جوابه واما كونه حقيقة في الشق الاول ان معنى هو حقيقة وهو كون اللفظ اذ اعلم امر غير مختص
 عدواً اذا كان الباقي غير مختص في عدوك ان عاماً وبذلك المنع من كون معناه ذلك بل معناه اسعاراً
 جميع ما يصلح للمعاني لا يلزم ان يكون حقيقة في غير المختص بخارج التخصص من جملة ما بان منشا الفاظ
 فيها عند التفتيش استنباه كون التراجع في لفظ العام وفي الضيق قبل وقد دفع مثله لكثير منهم في مواضع
 وهو من باب استنباه الفاظ بل في بعض وغيره نظر وتلقوا الحاشا ان استعمال العام في كل الجمع حقيقة
 وفي غيره في موضع ضيق كما تم وتلقوا السادس ما مر من الوجه الاول للتأنيق وقد عرفت ما فيه
 وتلقوا السابع والثامن ايضاً هو ذلك لان استنباه الضيق غير ما على الاول واستنباه الاشياء
 وعبره على الثاني لانه لكونها عند الفاعل من المختص المشتغل وضيقه عن البيان وتلقوا
 التاسع ايضاً هو ما مر للتأنيق مع ما مر وتلقوا العاشر ان العام لا يتركب الا الحاد المتكثرة قاله
 العربيه معنى الرجال فلان وفلان الى ان يشوب واذا وضع الرجال اخصوا فاذا بطل ازان لم يفسد
 لم يفسد الباقي مجازاً والجواب المنع من كونها بحكمه وطريقاً في الحقيقة والمجاز مع ان لا يدل على كونها انصافاً

بما زاحل لعله كيف فيه بتسليم الخصم وكيف كان فلا ينبغي صنفه بنيتها الأولى فيخرج على القول
 بالحقيقة مع جواز التخصيص في الواحد كما بيناه ونفرض متشاكنا المتأخرين مع مصروفه هذه المسئلة
 في الحقيقة مع منع من جواز التخصيص في الواحد في المسئلة المتقدمة الثانية التي ان التزاع هناك
 في المسئلة العامة فيها الثاني وهو جواز اختلاف العلاقة وهي متبقة في غير كثره نظر إلى مدلول العام
 وصنفه ظاهرا فمقتضى في مقتضى هذه المسئلة والمسئلة المتقدمة الثانية استظهر بعض أفاضل
 المتأخرين أن العام المحقق عاذا في الاستدلال لم يكن بما زاحل في الكثرة لا سيما الحكم في العموم وهو غير
 ما سوله بل هو الثاني وبذلك اتى شغل الحكم هو العام المحقق العام فقط فحقائق كرمية
 بنيم القول أيضا تعلق الحكم الموصوف بالصفة لا سيما ما هو معدنا في محله عشرة الأولى المتقدمة
 تعلق الحكم بالعشرة المعينة وهو عين ما سوله وهكذا مع أن في هو كرم بنيم القول إنما تعلق الحكم
 بالأكرام العام ولا ريب أنه غير ما سوله الثالث يظهر من شجاعتنا أن العام المحقق لا يكون حقيقة مع
 أثر مشعل في العموم لأن المعبر عن الحقيقة في العام أن يكون المستعمل فيه مقصودا بالأفاده وليس المقصود
 من العام المحقق ما هو معناه بالحقيقة وإنما سئل من أجل المقصود منه ومن المحقق فاذ الثاني وعلى
 هذا فيكون مما زاحل في التركيب ويدفعه ما ذكره في المقدمة الأولى من عدم اعتبار ذلك الحقيقة والمجازيل
 الأولى منها على الاستعمال في الموضوع له وعدم سطر وان لم يكن مقصودا بالأفاده فاسته في بناء
 العام على الثاني من تحقيق الكلام في ذلك مع عدم ما قبل الخوض في الأمر في المقدمة الأولى أن التعارض
 قد يكون بين الأصول الستة عشر وبين النص وقد يكون بين النص ما الأول فضا بطهم فيه
 طرح الأصل والعمل بالنص إذا كان جامعا لشرائط المحجة كرم قد يتفق العكس خلافا للشيخ فاعتدله
 لا يتفق ذلك أيضا في العمل بالأخبار على التبدل لصف من غير مدخلية الظن فيه فلا يعمل إلا بالنص
 وإن غاصه الأصل البعيد للظن وإنما الثاني فقد يكون أحد النصين مشتقا على العام والأخر على الثاني
 وقد يكون النصان كل منهما مشتقا عن العام وخاص على الأول النسبة بينهما لا على عموم العموم والمقصود
 المطلق ومن وجهه على الثاني هو التوحي المعرف في خلق الله الماء ظهورا لا يخفيه شيء إلا ما غير لونه
 أو طعمه أو ريحه والمرعى عن الحكم المذكور الماء قد ذكر لا يخفيه شيء إلى المبرج إلى القسم الأول في الحقيقة
 لوجوده على عامين وخاصتين مطلقين كما لا يخفى في المقدمة الثانية أن المراد بالعام والخاص هو العام
 والخاص المطلقان لا الأعم منهما هو من العام والخاص من وجهه وان توجهه الشيراني في حاشيته على العالم
 لا أن المصروف الباطن الظاهر لا يمكن أن يكون الثاني مؤثما لهذا البحث لا سيما لا يوافق لها العامة
 والخاص على الإطلاق بل هما عامان من وجه وخاصان من وجه ومضافا إلى ذلك أن المؤلفين في العام
 هذا البحث بيان العام على كذا خلاف وجعل ذلك قطعية أو أقوى ولما استدلوا به في بناء العام
 على الخاص أن العمل بالعام هو جواز العام والخاص بل من غير عكس في دعويهم الاتفاق على تقديم الخاص
 وبناء العام عليه في بعض الأقسام الأربعة السابقة وذلك لا يثبت في دعويهم من وجهه فلما بنا
 العام على الخاص في ذلك أن أريد منه بناء كل منها على الآخر فيلزم من ذلك نظما ويطاهاها وراساوان
 أريد بناه لحد فاعلا فيلزم الترجيح بل مرجح أن كل منها عام من وجه وخاص من وجه لعل ولما

افراد الحق منه وصار حواشيها من المعارضه بين العقوم من جهة كالمعارضه بين المتشاعفين بلزوم
 التوجه الى المراتب المتعارفه فان هذا لا يخفى وانما الاستشهاد على التعميم اولا بما ذكره صاحب
 في حاشيته ان من الاقوال على ما صرحنا اليه انه لو لم يخص العام المتأخر الخاص المتأخر لجلل القاطع
 المحيل ثم قال انما اعلمنا عنه في الاصل لانه لا يلائم الا في بعض الصور وهي ما يكون الخاص خائبا
 من جهة عدمه وليكون قطعي لانه لا يكون له عموم من جهة اخرى لم يلزم كونه قطعيا فالذي
 احق من المدعى ولذا لم يذكره فيقول انه لا يقدوم ما ذكرناه من الوجوه فلا بد من كونها
 منه ومغفلة عن كماله القوم مع احوال ان يكون مراده عدم شمول الدلائل الخاص لانه افراده
 فيكون احصاء المتك من هذه الجهة كما جهل ذلك عدم خلو المعدول اليه من جهة عدم شمول
 استسماه للمعموم وثانيا بتمسكهم في قولهم تخصيص الكتاب بالكتاب ما متى عدم الحامل والمنفوق عنها
 ذوبها مع ان التشبيه بينهما اعم من وجهه مثلا بان هذا الحق يقتضي تخصيص فلا بد من تعميم
 فيه لانه لا يشترط انما في ذلك يقتضي تعددنا لا يحكم بالتخصيص بل بعمل بما لا غنى اعيد للاجلين في
 المنفوق عنها ذوبها اجماعا لعلنا العادة ولان مجازا على الاحمال وخصصوا الآية الاخرى لكن المقصود
 ليس اثبات مجرد ان الكتاب يخص مثله ولو عجمنا وندرج خارجي رداع ما منع التخصيص سخا وان هذا
 عما نحن فيه من بناء العام من حيث انعام على الخاص كل مع قطع النظر عن المراتب المتعارفه هذا لكن من
 العموم والمخصوص من وجهه وما يرجع الى العموم والمخصوص للطلق فيكون بالنسبة على الخاص ما كان اذ كان احد
 العامين اقل وودعا من الاخر او خصصت فيسبب الاجماع حتى لا يشيع له مادة الامتنان كما كان منه ما يكون
 بالجمع بينهما وتخصيص كل منهما بالآخر وذلك اذا قيل مثلا اكرم الرجال ان كانوا علماء ثم قيل اكرم اولياء
 اولياء اولياء فان مفهوم الشرط الاول هو اكرم الرجال ان لم يكنوا علماء سواء كانوا اولياء ام لا
 ومفهوم الشرط من الثاني هو اكرم الرجال ان لم يكنوا علماء سواء كانوا علماء ام لا فيقع التعارض
 بين منطوق كل منهما مع مفهومه الآخر ويكون التشبيه بينهما عموما وخصوصا من حيث يمكن منع ذلك
 فلا كل منهما بقاطع الاخر ان القوم لا يعمرون القاطع ويحكم بان الشرط في اكرم الرجال مجموع الامر من
 العلم وطول الفاضل لا احدهما وايضا قد يمكن منع ان بعض صور العموم والمخصوص للطلق بناء على
 الى العموم من وجهه فيحكم بالوقف فيه وذلك كما ان خصص العام بمخصص غير هذا الخاص بالاجماع
 مع ترجيح التشبيه بينهما الى العموم من وجهه مثلا ان اقبل اكرم العلماء ثم قيل لا تكرم الطول من العلماء
 فالتشبيه بينهما عموما لم يحسب الظاهر لكن اذا ثبت بالاجماع وهو تخصيص العلماء في القضية الاولى بما
 البعده مثلا مع ترجيح التشبيه بينهما الى العموم من وجهه وبما قيل هنا انه جعل معاملة القوم وطول نظر
 القوم ولا ينظر الى ارجاعه الى العموم ونجد وهو كذلك ان عندنا في دليل البشاعلة العرف فانه يحكم با
 بالتخصيص هنا ايتم وانما اذا اعمدنا في ذلك الى الاجماع فلا كما لا يخفى القدر من ان القوم من المراد من
 الخاص في العام هو مطلق الخاص الا بل المراد الخاص الذي له افراده وجها من خلاف كلام القوم
 عنوانا وديلا فالاول ومن دون ذلك الامر من تخصيص العام المطلق بغيره الخاص وبناء عموما
 على حقيقة وبين ان كتاب التخصيص في عموم الخاص تخصيص العام المطلق ببعض افراد الخاص لا يجمعه

في
 حاشيته
 في
 حاشيته

يكون الثاني اولى بملاحظة معنى اقرب المجازات عند قسمة الحقيقة فينقسم الى اقسام ثمانية
 المبرومة مع قاعدة الحق وهي انه اذا دار الامر بين الحقيقة والمجاز الحقيقة اولى فالثاني لانه على تقدير
 التوقف للمشاريع وتوضيح القاعدة الاولى على الثانية يخرج الخاص عن الخصوص لظهور العنوان في
 بناء العام على الخاص على وجه لا ينفك من الخاص بحيث ان العام في نفسه وكل الاقسام الاولى لا تان في تخصيص بين
 الخاصين خلافا لظاهره مضافا الى انهم يعرفون ان المشارع تخصيص العام المطبق لجميع افراد الخاص لان كتاب
 التخصيص في كل منها يعرف ذلك بالرجوع الى اوجدها في المقدرة الواقعية ان ذلك كله اكل ويخرج البعض
 عن الفرق في ذلك بين اختيار البقوة واختيار الامة مع انه قد يشكل بالنسبة الى الثاني فيلان انهما
 المشيع والتخصيص في اقسام التبع فلان بعد ذلك ان يتبين ان غير ممكن بل الكل مستقون على بطلان لتوقفه
 على قول الحق انظر اعراسهم بين علماء الاسلام بعد حنوتهم واما التخصيص في الزعم فانه يجرى بين
 وقت الحاجة لا في اوقات العام ربما يرجع اليها في بعض النواحي من بعض ارباب العكس بل في اوقات
 المعصوم الواحد في هذا الشكل لان ذلك العام يعمل واولى الخاص من كل فرع انه في مقام الحاجة لكن
 يمكن ان يبين ان امكان التبع فلا مكان ان يكون التبع اخره لظهور ما يثبت الحكم القلبي في ان
 الحكم في الزمان انما هو في نفسه فليكن ما جاز الى ان لنا نحن واخفاء غايته ثم يبان انما انما هو في
 انتفاء الله في غير ذلك الامر في الاخبار والشا دة عن الكثرة بين العمل على التخصيص في التبع المحض
 وقال السيد الدين ولقد علمت هذا الاخذ من يد طويل ثم ظهرت عليه في كلام بعض اصحابنا
 قلت وليس براه بهن تلك الشكوك وكيف كان فالأخبار المزبورة في غاية الضعف ولا يبعد ولو دار الامر
 بينه وبين التخصيص يلزم العمل على التخصيص حتى عند ترجيح النسخ عليه في الاجراء الصادرة عن التبع
 لكونه اظهر واشيع مع انه قال بعض الاجل من غايته ما هو ظاهرهم الاجماع على يقينه مضافا الى انه قد
 مثله في الاحكام الا شيه في غاية الاشهاد كما ثبت في غيره النسخ وفي عصرنا نحن الانبياء كثر ما
 في حفظ الشريعة وبيع الاحكام الشرعية مع شدة التقية وكثرة الظلمة الجفرة بحيث لم يمهوا في البليغ
 حتى ان يتناولوا الاحكام الا بغيره كاد الجاهل والخطية ويحرفها من الامور المستحقة والمكروهة فيكون
 عن الحكم المزبور يورث العلم فيكون مثله على ان التخصيص لا يثبت الا في النظر الى قسمة في خاص كونه
 في المقام يورث الحكم ما لو كان ذلك واقعا لا يظهر تبيينا على الشايع لو كان صدق من انهم
 ليبلغ اليها ولو انما ومع ان القاعدة تعني مثله بالتواتر بالحكمة فالأعمال المذكورة ربطا حادوا شا
 عن اشكال التخصيص فلان اخبارنا من الرتبة عن الامة المشتملة على الخاص قد يكون كاشفة عن سبق
 التخصيص معة لا يبرهنا فيما يبين من وقت الحاجة ولو فرضنا حصول العلم بعد كونها كلف في
 بعض الامعان فيقول لعل انما يخرج لعل بعد صدق الخاص منه ولو كان معد فظن من ذكر الخاص
 لمصلحة من المصالح الشرعية من الخطية وهو هذا ولكن قال في حكم العلاقة بينهما انه في الاحكام
 البقوة ربما يبدل الامر بين التبع والتخصيص لكن التخصيص يترجح واما في اخبارنا والامة ثم في التخصيص
 متعين بان يقول الخاص ودون حصول وقت العمل قال لكن هذا في غاية البعد وفيه ما عرفت من
 ان التخصيص متعين لكن بالامر احدى الوجوه الشاذة ولا يبعد فيه شيئا بعد قيام الاجماع والاشهر على

جواز تخصيص العموم بالخاصة والقبول بالاختصاص والامتناع بالعموم لا يوجب الاحتياط في المقدمات المتشابهة
 ان الخاص العام والخاص يتصور مصولا كما ان يكونا قولين او فعلين او مختلفين فيكون المجموع ضمرا
 واما ان يكونا من الكتاب او من اللفظ او من الامام او مختلفين في هذه الابهة فتعلم ان يعلم تاريخه
 صدورها او لا ويعلم تاريخ صدورها العام فقط او العكس فقد اظهر على الاول خاصا متفقا زمانا وان
 العام منقطع والخاص متاخر او بالعكس وعلى الثاني ان يكونا متاخرين في حصولهما وقت الحمل
 او قبله وعلى الثاني اما ان يجهل تاريخها وفي احداهما فتدورا مسئلة لكن قد اورد عليها فبعضهم
 صورها على الاكثر فرضه لا يتحقق فيها وبعضها خارج عن المتنازع فيه لا مدخلية لها فيها
 وعدم ولدتها تركها وادعى من ذكرها ثم يترك الكلام في ان المتنازع بين العام والخاص كيف
 يتحقق فاضرب كلمة العموم في طائفة الاحتمالات بحقيقة حقيقة بين القول والفعل بين العقلين و
 بين القولين بان يكون حين تكلم سيد المرسلين بالعام يتكلم بالامام بالخاص ثم لا يمتنع فاصطاح الشيخ
 الانتساب في الفصول تبعا لما حذر على الاولين كما لا يخفى وعرفا كما لا يخفى سواء نقدها العام او ما ذكره
 على صحة الانتساب وقت الترتيب وما ذكرنا ان دفع ما ذكره بعضهم من ان زيد بالعام زيدا المسمى في قوله
 بان يكونا زيدا في زمان واحد فهذا لا يبيح تصور ان يريد بها ان تكون احدهما متاخر عن الاولين
 غير تاريخ فلا يمنع ان يكونا لغا في زمانين بل لا يخفى ان يكونا في زمان واحد فاما جهل ذلك المقدمات
 فنقول لا اشكال ولا خلاف في جميع ما ذكرناه من التصور لو كان الخبر او احداهما خبرا الا انهم
 للزوم الحمل على التخصيص فيه بالنسبة الى اخوانهم لشيوعه واعلم بيقينه واولوية النسبة الى العامة
 وعدم ثبوت النسخ فيها او شوب عدم كونهما لو كان في الكتاب والاختصاص بالقبول ثم ما حكم بها بعض
 الاشكال والخلاف ما اهتم الاول وهو ما لو علم فترابها بوجوه الشافعية فالتصور لزم الحمل
 على التخصيص هو المعتمد لا نفهام التخصيص عرفا وكون الخاص متحركا على محله من دلالة العام عليه او
 حاديا فهو ارجح المقتضى على المرجح عقلا وعرفا مضافا الى قاطعة الحجج والاجماع الا ان الشاذ كان في خبر
 له بعض التخصيص في العام في غير مورد الخاص ويصح الشاذ عن بينهما في مورد كالحبر في الشاذ فحين
 في النظر وضعف ذلك فيبدو اما المتنازع في فهم العرف بان ذلك يتأيد اذ كان العام مقدما على الخاص
 بحسب الحكم واما ان كان هو المراد فلا يلزم توقف عند فتدورا مكانا انما يدل بالاجماع المركب الا
 ان يقال ان التشكيك يتأيد بغير المشتد ان كان مرجع التوقف الى التشكيك فما التخصيص عدرا واما اذا
 المراد ان العرف يحكم بالتوقف فلا يضره الاجماع انه يرجع الى تضار عن العرف واللفظ والقول فيقدريم
 المتقدمة على العرف فيشكل ويعتد ان القول به هو الاقوى نظر الى ما اوردنا من التجاذب من زمان الشاذ فتدبر
 كما ان المتنازع في الاجماع باثر في المقام لا يكتفى عن راي المصداق فطبيعا لا طبعيا لا على طريقة الشيخ
 ولا على طريقة المتأخرين فتدبر ان معنى التخصيص بالاجماع في كل من التخصيص او بالتناقض جماعة منهم على
 وجه كان كاشعا عن رضاه وتبينها تحبا للفقهاء في الفن بالاجماع حجة على المتأخرين او نقول ان المقصود بالاختصاص
 هنا الشهادة العظيمة التي تفيد الظن في المسئلة فلا كانت المسئلة لتوثيره بل هي الظن فيها فغيره بل هو الشهادة
 بالاجماع تكون حكم الظن الخاص عن الشهادة حكم الاجماع في كونها حجة فهو حجة وان اردت منه الشهادة ثم

ان العلامة قد استدلنا في علمه بقول العرب يفتقون لنا الفناء فان من قال تصد اذا دخلنا المستوفى فاما
 كل لم ولا شعور لم يفرقا في العلم اخرج لم الفتى من كل منه الاول وشره عينه واما على سبيل المثال
 او ان لم يفرق من لفظ العموم وهو جريد لكن افرد عليه بعض الاقوال بان الترتيب بين الاول وعدم الاول
 بسبب من هذا اول التفتيح والتحقيق عرفنا فاذا امكن كل واحد منهما في كلام الشارع يلزمه الوقت
 مع انه كالمشهور فيقول بل باطل لعلته التحصيل من موضوع الارادة وفيه ان مقتضوه ابطال قول
 المتوفى فلا يثبت احد الاثرين بل المذكور في كل ان ظهور كلا في هذا قوله بينهما غير قابل الظاهر
 ان مراده ان كلام المرحوم في دينهما غير خال منهما وان كان احدهما غائبا او ظاهرا فلا يلزم عليه في
 ثانيا ان عليه ما في العلم الثاني وهو ما تقدم العام ولاحق الخاص والتحقيق انه ان ورد في خاص بل
 محصور وقت العمل فلا يتجاوز اما ان لا يجوز ما في البيان عن وقت الخطا بل لا يجوز التفتيح بل محصور
 وقت العمل ويجوز لها ما لا يجوز الاول ونثبت الشافعي والعكس وان كان الاول فلا بد وملاحظه
 المرحوم في الخارجية وجعل بمقتضى هذا ان حصلت ولا في الوقت في التغيير على الخلاف وفيما يظهر من بعض
 رد المحتار في ولا يصح له الا ان يكون نابع العام فطبع كما ان كان الثاني كذلك فكل اربعة وان كان الثاني
 فتعين التفتيح اذا لم يحصل بها واخر غير ان كل بيان من التفتيح والتحصيل من هذا الجمل هذا كله بالنسبة وكلا
 الحكم وكلام رسوله واما ما قام مقام من الفعل ولا يفرق اما بالنسبة الى الزيادة الحاصلة في الحكم
 اختيار التحصيل لا ينافي في علم نقل اثر التحصيل في موضوعه وقد اورد في له عطفه او يجوز ان كان
 البينا او لغير ذلك وترجع احوال التفتيح عليه احدا بنظر النقل الجرح لعل الفعل المسلم لا يثبت التفتيح
 على ظاهره بعيد جدا ثم لو صح واول العام بعلمه التحصيل حصل التقاض من من نقله ونقل الاثر التحصيل
 ويمكن ترجيح الشافعي لتقدم التفتيح على الثاني ولا يظهر الحمل على التفتيح هذا ما افاده شيخنا الاساتذة
 فذلك ولكن الشافعي فيه بما لا واسعا هذا كله ان ورد قبل حضور وقت العمل واما ان ورد بعد فتعين
 كونه ما سخا لبلز ما في البيان عن وقت الحاجة كذا قبل في زمان الاول ان يقال ان ما ان يعلم بوجود
 البين لما هو المراد العام المتقدم في اثنان اشياء او في كل او يعلم بعد وجوده في الاول لا يصح
 الحكم بنا بجهته سيما في اخبارنا المرفوعة عن الامام كالا يخفى وعلى الثاني يحمل الحكم بذلك كالحال
 عدم تحقق البين سابقا كما يحمل الحكم بالتحصيل صلا لعدم انتفاء الاحكام الثانية ايضا فاعتدنا
 وعلى الغلبة سلبه عن المعارض وعلى الثالث فالحكم بنا بسخية وبغيره ان لم يفتقر الى جميع من يفتقر
 البيان مانع وان التفتيح مثل ذلك لا يوجب التفتيح ولعل من اطول الكلام في المقام هو ان
 الصوة دون غيرها لا يتوهم انه لا يفرق بين التفتيح والتحصيل انما تعلل بمقتضى من لا يفرق اذ انما هما
 على استثناء هذا الفرع لا نقول بما يظهر في بعض الاحيان مثل الفضا ان لم يكن بغيره جديدا
 فان في صورة التحصيل او نقل جعل الخاص جدا قبل وورد الخاص فلا يجعلها الفضاء وفي صورة
 التفتيح اذا نقل وجب عليه ايضا واما اذا اشك في وجوده قبل العمل وبعده فتعين كونه تحصيلنا
 سواء كان نابع العمل معلوما او نابع صلا في الخاص المتأخر عن العام معلوما او كان ما يجوز في الثاني
 ولو فيه في ذلك كلفنا التحصيل ضرب من التفتيح في النظر لعلته وقدرة التفتيح والنسبة اليه فان كسر

العوضا الفاديه في الشريعة بحضرة معتزل الحكم ما هي منسوخة فبقيت العمل على وجهه وحيث ان
 اصله ناسخ الحادث يقتضي بكونه ناسخا في القصوره الاولى مسئلة لكن ما غايره واصلا للزعم المتبع وهي
 اعني بالترجيح ما اثره العلم الثالث وهو ما لو فقد الخاص واما الختام فاختلافها في العلم
 ببرهوت والمفاهيم والمعام والحاجب والعوض كما هي من عدمه بل لا كونه بناء على الخاص وعن
 المصطفى وانكره والشيخ وبني حنيفة والقاضي كون العلم الثالث ناسخا وهذا هو العلم الثالث
 والاساس الى التفصيل قال والتحقيق ان يقال ان عدمه قبل حصوله فاعلم بالخاص فلا اشكال
 في الحكم بالخصيص ان منع من المنع قبل حصوله وقت العمل ولا في الحكم بالمنع ان يجوز ذلك وضع من مائة
 البيان عن وقت الخطاب ولا في الحكم به واحد فاحتمل يمكن الجمع بينهما بوجهين ولو بعد ان منع من المنع
 والفاصلة المشارة بينهما وان ورد بعد حصوله وقت العمل فلا اشكال في الحكم بالمنع ان منع من مائة
 البيان عن وقت الخطاب واما ان يجوز ذلك فكل من المنع والخصيص حملان قال ساذ اقام من القادر
 دليل على احد الاخرين ولا وجب اوفقه كما دلتان تعارضان لا يمكن الجمع بينهما بالوجحين ولا ترجيح
 لاحدهما على الاخر فوجب اوفقه اما الاول فواضح واما الثاني فلا فاعلم فاعلم على سبيل الاعتقاد فلا
 انتهى والتحقيق ان العلم ان ورد قبل حصوله وقت العمل بالخاص بل يوجب الجزم بالخصيص بناء على المنع من
 المنع كما ينبغي على محويز ذلك مانع من مفارقة البيان عن وقت الخطاب الجزم بالمنع وعلى منتهى ما ارد
 احد ما ان لم يمكن الجمع بينهما وهذا واضح ولما ان ورد بعدا فينبغي الجزم بالمنع بناء على المنع من مفارقة
 البيان عن وقت الخطاب وعلى الجواز وهو محل الاشكال ومزال لا فإدام وان كان الحق جديا لئلا
 التخصيص لا لا ذكره الجواهر من ذلك العلم والخاص ان جعل العلم فاعلم لا يتعارض مع وقوع العلم بعد العمل
 بالخاص ومن ان التخصيص مع العلم الغير الثاني والمنع من العلم ان ثبتت في العلم له عليه كقولنا لو
 حط بحسب الظاهر فلا ريب ان كلا مناهر مع العلم ان ثبت في العلم بالنسبة الى الافراد في التخصيص لا زمان
 في المنع وان لو حط بحسب الواقع فظاهرا من كلامها وضع العلم الثاني ويبدو من الثاني جميع الأفراد
 او الا زمان بل لما من رجحان التخصيص على المنع بعد تعارض عموم الخاص باعتبار ادلة له على ثبوت
 حكمه بحسب جميع الا زمان وعموم العلم فاعلم بانه لا على ثبوت حكمه بحسب جميع الا زمان وكون الخاص من
 الدلالة على موزة القوى وارجح ترجيح الراجح متعين مضافا الى ان لهما الخاص كالعهد والفرقة على
 عدم ادوات من العلم والقول بان علمه الوحد في رجحان التخصيص على المنع كونه اغلب الخاص اشكوك
 في لفظه بالغالب هو غير ضرورة فاعلم العلم مسلم واما فيها فلا بل يفرع عن فاعلم الحكم الاول مدفوع بان
 عدمه مؤلف التخصيص عليه العوضا القربية وهو الاصل المدد وتقدم بدورها على انما هي عنها
 غير معلوم غالبا بل العلم المحمدي علمهم برجوع الكل الى مشترك واحد حقيقة بثبوت العلم على الخاص
 فكيف يدعي ان الغلبة انما هي العلم العلم فقد مر وان رجحان العلم الى العلم بدعي ان غلبته التخصيص في
 الواقع القربية ومكالماتهم انما هي العلم المتفكر على الخاص فبينه من المنع ما لا يخفى الا قوله
 انه لو قال لغيره لا تكلم بغير العلم ثم قال بعد ذلك او ما علمه فاعلم التخصيص لئلا لو اكرم زيد العلم
 ح ح عتاب لتبدي عليه باني خفيك عن كرامه الا بالخصوص فلم اكرمه ولا يقبل منه العذر ببيع اكرام

العلم والخبر ودر بدهم بقره فاما لو دعو عليهم في يوم مكا يدي عبد بن من سلفهم فيها عموما وخاصا فمعد بنا
 انعام على الخاص منها من غير محض عن فقد يسم صانع والاعمال وبقدر خاصه وانما هو فان قلت لو سلمنا عليه
 التخصيص في هذه الصورة فاما فسلمنا فاما اذا دعو العام المتأخر عن الخاص قبل وقت العمل واما بعد فلا
 قلت انك اذا اعرفت بلزوم التخصيص في النظر في الغايه في الصور المنزلة في وقت العمل فلو لم يكن له حكم به مكر ولو
 ورد بعد حضور وقت العمل بل انما يفصل احد في المسئلة فان لم يكن بالتخصيص حكما بوجه وكذا
 الحاكمين بالشيخ حكما بركك فالقول بالتخصيص في وقت الاجتماع المركب سلمنا لكن الشهرة القول بالتخصيص
 فما هو جبر جميع الخيال على احتمال الشيخ سلمنا لكن فيقول الحكم قد ثبت بالخاص لم يعلم له مانع بنفسه
 وانما لان حاله التخصيص لا يصح له فالاصل بقاءه على الاستصحابا ومعنى منع الاجتماع المنزلة في وقت
 لا وجه لها شيئا بعد النسخ في كلامهم وفعلها غير واحد منهم نعم لا يمكن التماسه بوجهين احدهما
 ان الشهرة انما تنقل للمرجع حيث ما يجازع ليلان مستقار من مكانان كشارة من الميزان في غير
 ولا يصح له في وجه احد الاحتمالين والاولان يكون حجة كخبر الواحد ولذا لو فرض انما زوالا واهتمام
 وكان معضلي حدما مشهورا او قد لفظ مشترك وعلم ان المراد احد مثلا وشكك في نفسه وكان المشهور
 اذ هو معنى معين وكان الاثر التوقف وعدم جعل الشهرة مرجحة وقد بينا بانها ذكر في نفس الحكم
 الشهرة بناء على ان الأصل حرة العمل بالحق واما في مدليل اللعوبة فلا لفظا كما في المقام او في الاحكام
 بناء على ان الظن المظنون في الشهرة في جميع احد القولين والاحتمالين ويكون حجة بلا شبهة وثانها ان التعيين
 لا يستلزم في مرجع التخصيص على النسخ كما هو محل البحث فاما لا رغب له اصلا لا لشروط اتخاذ المرجح مع المرجح
 كما لا يخفى حجة الثاني على النسخ وجوه الاول ما روي عن ابن عباس كما نأخذ بالاصح فالاصح فالعام
 المتأخر احسن فيجاء به ويكون ناسخا والاولى بالمعنى في الغناء على قول ابن عباس ليس قوله كما نأخذ
 صريحا في دعوى احتجنا به عليه في جواز الشراء جاعلا لا يحصل لهم الاجتماع معه في ذلك سلمنا ولكن يمنع من
 حجة ما ينبغي له لا في ذلك لم ينقل عنه على وجه صحيح الاغناء عليه سلمنا ولكن قوله كما نأخذ بالاصح
 فالاصح ليس مرجحا في الاحتجاج والمناقب لم نقل المراد من سائر الامور وليس هو اية ظاهرة الا بيا
 انه متفق فيهم محل الفرض لا نأمن من صلاحية التبعين هنا كما ان قوله اخذت من الذين هم ودايد ارجل
 لا يدل على اخذ وروية جميع الزجاء سلمنا ولكن ينبغي حمله على غير محل الفرض جميعا بينه وبين ما دل على
 لزوم التخصيص محل الفرض سلمنا على صلاحية التخصيص لكنه لا اقل من زمانه فيجب التوقف فلا
 يصح معه الاستدلال ولما اما اجاب عنه بعضهم بان ما ضلوه فضيته في فاعلة فلا عو له فافق غراب
 الكلام كما لا يخفى الثاني ان قولنا اقل اقل اقل ثم قال لا يفضل المشركين بمشايير ان يقول لا يفضل
 زيد ولا عمرو ولا بكر وهذا ناسخ فكذا ما هو عينه والاولى بالاولى لا انزلتم هذا الدليل لزمانه
 التخصيص صورة المفارقة واوله في خارج بالاجماع فتقول انه يلزم منا ع في صورة تقديم العام
 بل مناعه ومط وهو خلاف التحقيق ثانيا منع عموم التمسك في جميع الاحكام فان اثرها في الاجام
 والتخصيص بوجه جواز التخصيص في الاول دون الثاني والثالث ان التخصيص بيان للعام فكيف يتقدم
 عليه وضعه فلا تان فقد عليه في الاغناء على ما لا يمنع تقدمه عليه بصفه اليا بنده وهو غير

على نفسه بالخصيص فإن وضعه امتناعاً له بعد وجود العام فتكون متأخراً لا مقارناً كما توهمنا أيضاً
فرج الحاجة إليه هو توقف على وجود ما يحتاج إلى الشيء وأما القسم الرابع وهو ما لو جعل الأمر بغيره
بعدم المتقدمة والماتر بينهما وهو يوجب الوصول إلى أن لا يعلم مع ذلك بوجود أحدهما قبل حصول
العمل والآخر يوجب على من هب من قال بالخصيص في الصور أن ينفذ الأول برهناً لا بد من ذلك وإنما
بين الأقسام الثالث المتقدمة ومرة وجان بالخصيص فيها الجمع الإجماعي وهو ذو الخاص بعد حصول وقت
العمل ويكون الخاص متأخراً لا سابقاً فاذن إذا لم يجرى قولنا في كون الخاص مختصاً بوقت
معتقلاً كان هذا العرض مع كون العام والخاص قطعيين وظليين والخاص فقط قطعيّاً وإنما سمّاه
مردداً كما في مع كون العام قطعياً والخاص ظلياً لا لاجتماع المتقدم على عدم جواز دفع القطع بالظن
لأننا نقول هذا باطل لأن مجرد دون الأمرين المذكورين لا يمنع من نقد الخاص على العام بناء على
أنهم ترجيح احتمال التخصيص حيثما اقتضى مع احتمال التبع لظن الأول كما هو بناء على التخصيص
في الصور الثالث لتأخر الجمع الإجماعي لعدم تحقق شرط التبع وهو وجود الخاص بعد حصول وقت العمل بالعام
أن قلت كانت شرط التبع مشكوك كلف شرط التخصيص هو وجوده قبل حصول وقت العمل بالعام وأما
ناش الحارث بالتمسك بينهما متساوية متعارضة قلت فثبت الأثران من باب أنهما الأصل ومرة وجان
التخصيص من جهة العدم أن غلبة التخصيص شوباً وجب له وجباً لا يقتضي أصلاً العمل عليه حيثما دار
الأحوال بينه وبين التبع ولا فالتمسك حارثاً بغيره والأصل عدمه وما من لم نقل بالخصيص في جميع
الصور الثالث وتوقف في الصور الثلاثة فاختلوا فهم من توقف هذا اليقينة ومنهم من حكم بالخصيص
هنا وهو لا يوجب تاليع الحكم ولا ولا صلة الأثران ثانياً ولا صلة العمل على التخصيص فثبت ثالثاً
وأما عدل عنها في صورة العلم بتأخر العمل بالعام لغلبة التبع وهو بالتمسك إلى غلبة التخصيص حتى يثبت
وأما إذا شك في ذلك فغلبة التخصيص ليس لها معارض فالأصل اعتبارها وإلزامها لا يصدق ولا يعاند
لولا حكم بالخصيص فلا يوجب إثباتاً يتوقف بحكم التبع والعمل بها معاً أو بالعام فقط أو بالخاص فقط به
فالكل باطل للزم الإلغاء والتجريح عن الثاني الأول وكثرة التبع في الثاني مع أنه لا يمكن تعيين النسبة
والجمع بين التخصيص في الثالث ولزوم الترجيح بالأمر في الرابع أن لم يكن يمكن التعيين للدليل والآخر
فلا بد من بيان مع أن العرض خلافه فالحضرة الأخرى حكم بالخصيص هو المطاوعة منه نظر جواز أن يكون
الحكم التجريبي العمل بآثاره كما في الخبرين المتعارضين سلمنا لكن منع من لزوم التوقف الحر في مع
التمسكات الغالب جود التبع في أحد الطرفين لتأخره أن يعلم بوجود أحدهما بعد حصول وقت العمل ولم
يتعين وهذا يجبا بحكم التخصيص عند عدم رجحان احتمال التخصيص على التبع معاً وأما عند المتوقفين
في ذلك فنحن نرى التوقف لأن بهت كلاً باطلاً في الإجماع المتعول في ترجيح التخصيص هو مشكل ثالثاً
أن يعلم بوجود أحدهما قبل حصول وقت العمل وهذا لا يشهد في الحكم بالخصيص هذا الظاهر الثالث
والثبات في الكلية وثالثاً لعدم نقد العام وشك في تأخره عن الخاص وفقاً في عدمه والعكس
أو علم بعدم الثبات وشك في نقدهما عن الآخر عند رجحان احتمال التخصيص الحكم به معاً وأما عند
غيرهم فينبغي التوقف كما لا يخفى وللقائل بالتوقف في المقامات الخاصة مرتدين كونه ناسخاً ومنسوخاً

ومختصاً فيكون ان يتوقف فقد ذكره العلامة في باب والجواب قد وان كان على أصلهم نظر الى المتبادر من
 في انهم انما جردوا سبيلاً لا يدل على انهم لا يمتنع عدم الترتيب لاحد هذا الا انما طرأ على اعرف من
 ان الحق كائن على الحقيقة على انطق التوارد بعد سوال او حاشا كقوله تعالى انما كنتم فاسقون فثبتوا
 نزاعاً وولد عن حجة من غير ان هذا الصطلح في قوله لا يمتنع كقولنا لو شئنا ان يكونوا فاسقين لم يكن
 خصوصاً ان لم يكن بمعنى مستقلاً لا يمتنع كونه في ذلك لا في غيره من السوال هنا بما وضعه او حاشا عرفاً وكذلك
 ان كان مستقلاً كما وبالله تعالى وهو ما وخصوصاً او اخفى منه مع عدم ذلك لا على انما اوضح ذلك عليه بخبر
 مفهوم المتوافق والمخالف لفظاً اعم منه في غير محل السوال كقوله تعالى وقد سئل عن الماء الخمر هو الظهور ما
 والحل مستبعدان السوال عن الماء والجواب عن الماء وعن المسألة فيجب عموم الجواب في المقامات بل لا خلاف ان
 الخلاف فيما لو كان في محل السوال كقوله تعالى وقد سئل عن برهمن عارض خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه
 شيء الا ما عرّفوه او طهره او اذ الحنفية والحق وفقاً للحقيقة ان السبب لا يخص عموم الجواب بل يقتصر
 اللفظ لا بخصوص المورد لهم المرتب كما لو سئل العبد ولا عن علماء الصهر في جواب اكرامهم فقال لعلماء
 يجوز اكرامهم ولو جرد المقتضى للعموم في التوضع وانتفاء المانع الا انما انعموه من خصوص السبب لغير انما
 له وذلك ان بعض الناس يعالج جواب محل الجواب على العموم واما في المقامات فافان مضاً الى السبب فاعلموا
 واحتملهم بخلافه في السوال في سبب الحق او ذاء صفوان والظاهر انما في سببهم من سببهم في العلمان
 الثاني في هذا ان يشبه على عموم الاحكام واما من يتوهم في مقتضى في صورة المقامات في السبب فيخالف انتفاء المانع
 معللاً اذ بان معدوداً في السبب من غير تقدم ولا تاخر في اختصاصه به وان سبباً لشيء محكم
 السبب خاصه وثانياً بان يكون على سبب خاص من حيث ان اختصاصه به يظهر مطابقاً للسوال و
 ذلك يجمع من ظرف السوال العام لما عدا محل السبب فيكون لا لا لا يجوز ان يكون المراد ان عدم السبب
 الخاص جرد المقتضى في نفسه او لتبطل في خلافه فان كان الاول مبطل لظهور ان ذلك لا لفظاً العموم
 وصيغتها على العموم هو باعتبارها وضعتها للعموم وذلك حاصل في المقام لان الثاني لان المنع لا يتم الا بالظهور
 وهو مقتود بل فيكون ما في المقام الثاني في دفع العموم وهو غير محدد في محل الالفاظ على وجهها
 لان الذي رغب فيه عن ظواهرها وموضوعاتها على ظهورها فضلاً ولا السبب فيه واما الاستدلال لو سلم فليس
 حجة كما ياتي في المقام بل لما راعى ما عرفت من الظهور وليس سبباً في مقامها لانها اذا لا فائدة فان سبباً في
 اعرفت برهناً الجواب وهو يقتضي فادركه السوال سواء قاد غيره ام لا كما يحكم اللفظ به ولا انما ط
 فظهر من ذلك بطلان التعليل الثاني في كيفية وظهور الاختصاص غير محتمل قطعاً فان مطابقاً الجواب
 للسوال يقتضي بيان حكم السوال واما عدم بيان حكم غيره فكذلك ولو سلم فالتصريح بالعموم في قوله
 فيخرج منه لقوة واحدة بلا حاشا في اللفظ لا على الاستدلال المذكور في التعليل لا محل على الثاني
 بل جازاً في مقتضى صورة التصريح بالتميز من انما ذكره في قولنا في المقام بين السوال والجواب في
 فلا ينافي في الحقيقة بل هو في كل لفظ دل على معناه بالحقيقة يجوز فيه عن مدلوله من كذا في
 الجاز ولا يخرج من ذلك الجاز عن صفات الحقيقة في حالها لاجتماع من ضلوا اهل السنة في الحقيقة لا
 محاذير في السبب عن عموم الجواب كما بل لا خلاف ان كان فله بلا غيره فبذلك مساواة حاشا الحكم اليها فان

المطابق بين الجوابين السؤال والجواب ختص من قال لا شكلا كل في جواب من قال كل على غنى بأكمله عند غيره
والجواب أما بقضاها فانه لو افترضنا القصص على خصوص السبب لكان الحكم معقودا عليه فمما لا يرتفع الحكم
والضمة وأما خلافا فانه قياس السبب على ما يفرزه مع القارئ لا من باب النقص فلا يقبل التخصيص في
من باب الظهور والظاهر وهذا الحكم الثمرات كالأقلاق على القصص شأن فمؤد الحكم وسببه وطريق
المطابق بحيث لا يشتمل على الزيادة مفعول بل لا لزم منها فانه مفعول السؤال والزيادة لا يمنع من
كونه جوابا كما لو بين حكمه فقط كان جوابا لا في الثاني حصل من بيان السؤال ودعوات الأصل في
الثابتة لمخالصة عدم الزيادة حتى يثبت خلافا مفعول لأن التخصيص لما سئل عن التوضيح جاء الجواب هو
الظهور ماؤه والحل فيه فزاد على اليندر ولو كان مستوعبا عنها ولو كان الاختصاص على نفس السؤال عنه هو
الأصل لكان بيان التخصيص محل التخصيص على خلاف الأصل وهو بعيد ثم سلمنا الأصل في التخصيص
ولكنه أصل من الأصول العقلية بل زعم المدرك عنه كل قوى عنه وهو ظهور العلوم فانه قوى
من ظهور المطابق لو سلم مع ما فيها من كثرة افادة الأحكام المطلوبة وعدم القصد في المثال لا يحمي
نفعا لا في خارج عن المثال ونحوه لا في مقبل فيه الجواب عرفا وقد عرفت فمما لا يرتفع السؤال بل لا خلاف
ثبوتها في الأول أنه لا فرق في الحكم بين العام والمطلق لأنه يجري مجرى ما ذكرنا في أيام التناقضات
السؤال قد يكون محصلا ومحققا المدلول للفظ المذكور في الجواب ان يكون محصلا ومحققا كما قيل
هل يحسن لما ملا فانه في الجواب فاجيب بان كان كذا لا ينجح فان الظاهر كون السؤال في خبره محصلا للمردف
فان الموصولات ونحوها من التسميات والمحررت لا تدل بنفسها على المدلول بل بحمل يتوقف فهمها على الصلة
كما يتوقف فهمها عليها وليس خلا من باب تخصيص الجواب بالسؤال حتى يقال اننا نعبر بمجموع اللفظ لا
بخصوص المورد كما قوم فان التخصيص فرع التعميد ولا عموم بل في الخبر لا يفرق لو سئل القصد وكذا دعا
له جملته ديد وعمر وبيانها اكرم فاجاب المولى من كان غالبا وجبا كرام فلا يفهم عرفا الا وجوب اكرامها
وعمر وشيخ العلم لا اكرام كل عالم في لا يبعد لما ذكره بعض الاخلاق في الخبر لا يبعد مما اشتهر به من المحاكاة
من ان ما اشتهر به من الشهرة في الزيادة والنفوس نظر الى الموصول فربما على المسئلة والثالث ان
حدثنا الصالح المازندراني عن مفرغ المسئلة عن من قال الاول اولا على ما وضع فيه من قول الله
لا يصح ذلك الموضع فان الذين استمروا لن رفع المذكور الثاني لو سلم على جماعة وفيهم شريعت هو لمفعول
بالسليم في الجواب على غير ما يقع بناء على القاعده وهو حسن او لم يظهر الزيادة التخصيصية كما في الأول

المشاهير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الَّذِينَ هُمْ
 فِي قُلُوبِ الْعَالَمِ نُورٌ أَجَلُهُمْ فِيهِ إِجْرٌ لَا يَزُولُهَا التَّسَنُّنُ فَمَنْ دَعَا إِلَى نَفْسِهِمَا
 الْوَارِدُونَ وَسَارَّةً لَا يَهْلُ بَهْجَتِهَا الْخَائِرُونَ وَعَلَانًا لَا يَبْغِي عَنْهَا السَّارُونَ لِيَتَدَعُوا بِلِقَائِهِ وَيَتَجَرَّعُوا
 الْحَقَّ وَيَهْدُوا وَكَشْفُوا بِأَمْرِ الْقَضَاءِ لِيَكُونَ الدِّينُ وَاجِعَ الرِّفَاقِ قَوِيَّ لِيَبْنِيَ الْأَزْوَاجُ لَهَا مَهْمًا لَا
 أَهْدَامَ لِأَسَاسِهِ وَلَا نَقْصَامَ لِعِزَّتِهِ وَلَا انْقِلَاعَ لِحُجْرَتِهِ وَلَا انْقِطَاعَ لِعِزَّتِهِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ أَعْلَمَ دَارَ سَهْمٍ
 وَمَنَا حُجْرَتِهِ وَلَمْ يَكُنْ أَعْلَمَ بِالْحَقِّ وَفِي النِّعَةِ الْخَائِرِينَ الْأَمْرَ بِالْقَضَاءِ وَالْأَهْلَ وَالرَّشِدَ وَيُطْلِعُ الْحَقَّ
 وَيُخَيِّرُ الْحَقَّ مِنَ الظُّلْمِ سَبِيلَ الْبَيِّنَاتِ لِلطَّالِبِ الْحَقِيقَةِ فِي الْفَنَائَةِ فِيهَا حُجْرَتُهُ وَلَا يَهْلُ فِيهَا لَعَدُوًّا جَاهًا فِيهَا
 أَتَوَالٍ وَمِنْهَا أَضَالٍ وَمِنْ الْأَوَّلِ نَضَائِبُهُمْ الشَّمْلَةُ عَلَى بَصَاحِ الْمِهْمَاتِ وَحُلَّ أَعْضَالِ الْمَدَامَاتِ فِي السَّارِ
 الشُّكْلَاتِ وَرَفَعَ الْحُجْرَةَ عَنْ خَبَائِثِ كَوْنَاتٍ فِي حَقُولٍ وَمَقُولٍ مِنْ مَرْوَعٍ وَأَصُولٍ مَعَ الْأَشَارَةِ الْمُنَازَرِ
 أَوْ تَنَاقُضٍ وَتَرْفُوقٍ وَجَمْعٍ وَأَطْرَاحٍ وَنَضِيعٍ وَالْمِيَانِ الدِّخْلَ وَالْخُرْجَ فِي كَيْفِيَّةِ الْأَسْكَالِ حَسْبَمَا يَنْفَضُّهُ الدَّلِيلُ
 الدَّلِيلُ فِي كَيْفِيَّةِ الْأَسْكَالِ وَالْتَبْيَهُ عَلَى مَا لَا يَنْفَضُّ عَنْهُ وَيَقْبَلُ عَنْهُ وَيَقْبَلُ الْكَثِيرُ مِنَ الْعَوَالِمِ مِنْهُ لَا يَسْأَلُ إِذَا
 لَمْ يَكُنْ كَيْفًا بَعْدَ بَعْدٍ عَلَيْهِ الْأَصْحَابُ وَمِنْ أَلْتَابِ أَعْلَامِ الشَّمْلَةِ عَلَى وَضْعِ أَهْلِ الْعَضَةِ وَطَلِبِ الْعَنْقَةِ
 عَلَى طَرَفٍ مَا وَفَّقُوا وَتَوَقَّعُوا لِيَاوِيهَا وَالضَّائِقَاتُ أَرْجَاهَا وَأَنْفَاعُهَا الْأَسْلَافُ عَلَى الْعِلْمِ الْأَنْفَاعِ وَالْمَطْلُوبِ
 الْجَمَاعِ لِلْمَدْرَجِ الْأَصْلَ وَمِنْهُ التَّوَضُّعُ وَهَضُّ الْأَكْبَادِ شَاوِمِ اللَّهِ وَلِذَلِكَ تَأْتِي نَفْسُونَ بِنَجْعٍ عَلَى أَرْوَامِهِمْ وَلَحْنٌ سَلَامٌ
 كَشْعَارِهِمْ وَتَأْتِي أَلْسِنُهُمْ لِيَسْبِقُوا بَابَهُ الدَّخُولِ فِي هَذَا الْمِيدَانِ وَلِلزَّوَالِ مَحَلٌّ حَوْلَ الْأَعْدَادِ الْفَرَسَاتِ فِي الْأَوَّلِ
 الْقَضَاءِ مِنْ غَايَةِ مَا يُمِيلُ عَلَى الْمَرْءِ أَنْ يَحِلَّ الْأَصْلَاحُ شَانَهُ وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لِمَنْزِلَةٍ كَمَا بَانَ لِأَصُولِهَا
 وَلِلْهَدْيِ شَيْءٌ يَجْعَلُ الْعُقُولَ وَكُنْتُ شَطْرًا وَدِينًا فِي أَجْوَابِ الْفَقْدِ لِيَكُنْ كَامِيًا فِيهِ النُّوْجَةُ إِلَى نَيْبِ الشُّعْرَامِ وَقَبْلِ الْوُقُوفِ
 بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ وَلَمَّا فُوجِئَتْ وَبَشَّرَ بِأَجْنَةِ الْأَمْرِ إِلَى تِلْكَ الْأَمَّا كُنْ طَرَفٌ أَحْبَبْتُ فِي الطَّرِيقِ وَأَنَا ذَاكَ ثَارُ
 وَقَالَ بِنْتَازَ لَمْ يَزَلْ أَرْغَى أَنْ تَنْظُرَ أَحْكَامَ الْحَوَالِ فِيهَا لِقَائَهُ كُلِّ نَجْمٍ مَعْقُودٍ مِنَ الدَّمِ فَصَحَّ مَحَلُّهَا الدَّهْرُ فَكَانَ
 قَلْبُ عَلَى نَظْمِهَا وَأَيَّامُهَا أَمْرٌ مِنَ الْجَمْرِ تَأْتِي بِأَشْجَتِ اللَّهِ وَتَوَكَّلْتَ عَلَيْهِمْ وَدَجُونُ الْوُقُوفِ مِنْهُ بَعْدَ الْبَحَاءِ الْبَرَقَاتِ
 مَنْظُومَةٌ نَفَاحَتُهَا مِنَ الْخَلْقِ بِحَقِّ فَرْغٍ مَعْرُوفٍ مِنْهَا فَكَيْفَ يَبْنِي أَنْ يَبْقَى إِذَا فَرَّغَتْهُ سَمْعُ الْبَلِيغِ خَالَهُ
 مِنَ الْمَكْرُورَاتِ الْبَصِيرَةِ قَائِمٌ وَهِيَ فَتْلَةُ أَحْمَدَ تِلْكَ الْبَيْنِ مَوْجِدُ الْحَمْرِ فَضْلًا عَلَى الْعَالَمِ بِجَدِّهِ
 مُحْكَمَةٌ بِالْهَدْيِ وَمَا تَدَّ بِالْفَقِّ تَلْقَى جَمِيعًا غَاثُهُ إِذَا لَمْ يَخْلُقِ الْمَبْعُودُ مَسْنُونَةٌ عَمَّا تَنَاقُوسُ
 يَنْفَعُ بِالْفَقِّ وَلَا يَنْفَعُ وَإِنْ كُنْ عَيْدًا فَلَا يَنْفَعُ إِلَّا أَوَّلًا مَعْ فَيَا تَسْمَا وَلَمْ يَكُنْ يَكُنْ بِالْكَرْبِ عَمَّا
 مَوْفُوقِ الْبَرِّ وَرَأَى الشُّكْرَ وَالشُّكْرَ لَا مَعْ عَلَيْهِ شُكْرُهُ أَذْهَوَاهُ لَمْ يَنْفَضْ وَأَعْنِ مَضَاعِ الْوَرْدِ مَا خَفَا
 مَصْلِيًا عَلَى حَبِيبِ الْبَيْتِ الْأَبْطَلِ الْهَاشِمِيِّ الْعَرَبِيِّ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْخَالَةُ مِنْ مَعْدِ الْأَلَةِ فَدَانَا
 هُوَ الْإِمَامُ الْوَلِيُّ الْبَاقِي مِنْ خُصَّةِ الرَّحْمَنِ بِالْإِسْمَاءِ مَصْنُوعَةٌ مَوْجِدُ الْوَرْدِ عَلَى تَبْصِيرِ رَضَى الْإِنِّ حَلِي
 فَلَمْ يَكُنْ عَلَى مَنْ عَصَا مِنْهُمْ وَمِنْ الْأَهْلِ مَا وَعَدَ الْغَالِي فِيهِ بِحَرْفِ الْخَطِّ الطَّالِبِ الْوُقُوفِ مِنْ تَبْصِيرِ
 نَحْلُ الْإِمَامِ الْخَيْرِ الرَّبِّيِّ نَحْلُ الْأَوَّلِ مُحَمَّدٍ عَلَى الْحَقِّ وَالْحَقِّ نَحْلُ الْبَيْنِ أَوَّلًا أَوَّلًا مِنْ عِلْمِ طَبِيبَا
 يَقُولُ هَاتَمُ أَوْفَرُ الْكَايِمِ فِي الْحَقِّ نَحْلًا وَذَرِيعَتَا نَظْمُهُ عِنْدَ كَوْنِهِ الْجَمْلًا مَقْضًى بِالْقَطْمِ مَا قَدْ أَجْلَا
 مِنْ حُكْمِ أَوْ مَوْضُوعٍ وَحُلٍّ مِنْ دُونَ الْفَنَاءِ بِحُلٍّ وَلَسْتُ الْبَدَاثُ عَلَى الْبَالِ مُسْتَعْلًا بِالشَّدِّ وَالزَّخَالِ

هذا الكلام

فان يكن مستمرا على حال
 احد من رعيته يوم م
 اتزل على الفضل من
 الحج بالفتح الحاق بالفضل
 والحج فرض من استطاعا
 ان يحصل كان الوجوب مطلقا
 فليس جديا من الضمائر
 او فقدت فلا وجوب اصلا
 فترضى عليه حج ان ثبت
 اذ جبر الحاج بلا ما منع
 قضا بالذم والوجوب
 ومن قوى القوا الى بلوغ
 كذا البلوغ ثم امكان السفر
 ومن لا مكان له كونه قدما
 والحج فليبدأ بالزمن الموطن
 وقيل لا بالحاق في الشهود
 والعبدان لم يفيد الان
 والبالا من رعيته مستند
 فان يكن من بعده استطاع
 وقدا في هذه الاخبار
 فاعمل من زاده والرحله
 وعاجل لما ان كان ظهر
 ومن زوال العتاة كاحصل
 فاستظهر لا اذام بعض غير
 وحيت عاقله ذلك يجبر
 وامرا صريح في حج مع
 وهما زانفت الاستامة
 وسعد الاحرام وايضا الحرم
 وجزء ما جئ لا شتره
 فلا اصل لما لو لم ياتها
 وان فقد الحج ما يشاء

فانما هو الجبر ان اذ حصل
 منفع للمؤمنين ما عدا
 انما اكلت من اجرة العلم
 والكسوة في الشرا عدا
 نضا كما باستنجا عا
 ومقله بعد ما مضى
 فليغير بالذم في الحج
 فلو اني بالفضل كان نقلا
 وان يطع فيه اهل البيت
 وسند ما علل الشرايع
 واجرة وعجزه لا يتجبر
 فليغادر بالحجة من غير حرج
 الكثرة التكليف طر معني
 ومن سب مع ذلها اول
 حرج لا يقطع وضعا الا
 وليس من حق به ما يؤد
 فليبر الشيدان محله
 ملكها المستفيض قد
 عليه تكرار لاصل اصلا
 وجوب تجديد بل لا يثبت
 يجعله لمن يكون عاقل
 شئ به يمتنع عن التصبر
 لا نقا في وجهه من قول
 من بعض الجاهل به من غير
 اجتهاد شئت ان لا ينسب
 من كان من اهل الصلوات
 جازعها الحج بلا ملازم
 اجزا من ما كذا انهم
 جسد وولم يقدرا لحد
 فليغير به اذا احبنا
 به كبل تان ويحب

في ذكر حكم نفسك الحاج
 والهم في هذا النظام
 ولا يفتقر في صفو اهل
 مسائل مخصوصة فلا نقلا
 وتحكم في خصوصها منوط
 بوجوب الحج بها امكانا
 كبره من بقاء الحج بتردي
 اذ احصا امسكلا من حيث
 في مدة العمر ان لا يستجر
 قد جبر باظهاره فالأول
 يندرج في العمر باخبار الحج
 والاول والاحل من الزمان
 والوقت والمريض والفقير
 اراه من ذوي الحاجات
 يلحق بمجون ومفك كمالا
 سوى انفاق مغلوا في الزكوة
 بعيد حرج ان استطاع له
 ان لم يبان واجبا مضيقا
 فهو اذ مطابق للفاصل
 وتحكم لا يتخلوا من العنا
 لما رد وما يورثع الشا
 الحج في بيان كان استقر
 وجدان مانع وقال كذا
 شئ على من الزوال املا
 مع البقاء كذا اصنافا
 الا ازيد ونه لم سلم
 محبا لحد من الزمان ايضا
 كذا في بعض الرغوب
 عليه عجز في قد ختم
 نداء وعسك لا يفتقر
 عليه سوى بدنه فيرغب

وزنا عصفه الخاز ي فنت بؤنه لها الزكرك
 وجل هائين على السند رب اوب الخبير المرغوب
 وحيل عني خصوصها ركب عشميه الذي نهب
 لكنه ليس بعبد اذا ابصر لعلنا لا مرقبه بل
 مكفيه

القول في فتح الكتاب

من باب عن شخصه لما شرط اذا لم الشرط اصل منقطع
 وجود الفاعل كذا لا سكاله والشيخ في القسوط والحق
 وهو الذي ليس بالبعيد ما لم يناف وجب التقييد
 وهو المزمع الجواز لا مع عرض البعد لا قلا
 والعلم بالمر القصاصه اعبر برئيسنا العلامه
 وهي على محامل عديده قد حملت وكلها بعيده
 المح اصناف عليها اجعوا قران او ايراد او متشع
 فانه لا فضل الا نواع لتلقن القيسل والالجام
 ويجزه فرض القرب المكي بحيره ايمه يعبر شك
 ميل على الاطلاق في ثمانيه والاصل في هذا خصوصه
 جلا لما قرع على الجاهل موزعنا والعشبه بنوع
 وليس للبعيد ان يعدل عن شمع افزده او قد قرب
 وشرط في الصامود ارضه في الجملة القوم عليها جميعه
 كذا اوقع بعض الله في اشهره والخطف بهذا الشغ
 وهكذا الايمان بالقرنه عام مع الحج وحلف فدلني
 كذا ان الحج مباح له منعه وصحده افضل
 وهكذا ما لحن في راجع على دلي خطيبه الخلفه ولا
 فليس يحجزه دفقا اسدا عن فرضه ان كان في عماد
 ومجره العتق ان لم يسج اكاه لما في
 في ظهره ثامن في اوقعه اذن مع ابعده في الاوب
 مع فرضه بغيره مفرقه كل هذا ثابت عن متفقه
 والقوم من موافق الاصل مناظره وفي الاختيار
 والحقين ان عن عمر القنع عاق فاشكا الخلفه ومع
 واكثر الاصحاح بالذم في خوفه الخلفه
 بانها ليس بعلم الحج في خوفه الخلفه
 تختلفون في فتح بنو وما ثم تطرف مع من طاف ربح
 على التي فحيزها فدمت من قبل لما صير في نقل

وهو الذي عزمه فندم امامه ثم الحج بحرم
 وكونه فرضه الا فان بمسقيض القفل او فاق
 والا فحقه من بعدا عن سكره باربعه عددا
 فانه المغير ثم ما مضى بانه المغير ثم ما مضى
 احد من فاضل معاصر نقله عن الاختيار في طهر
 بالاصل والالجام في اجابا الامع الان في مضطر
 وبينه القرب في الاحرام لا وكيفه اذ اجزه له فاعلا
 وانما الخطف الذي في القل مرجعه الا فاعلا لا المع
 واصله اصلا لا شغلا او ما اشغلت فقله ان
 وافضل المقام الخليل فيه او الحج ولا معجل
 ومجره عتق العتق بعينه فاشع ما في شمع
 لا يقرن وستان ما في قد ربح الوقت لرا موع
 من خوف فون الحج ان كان بكملها الضيق وقت زمان
 منها الى مخرج بعيد مستومها له وبعد بكل
 والاصل في الحكم على غير علة لينا بها الراسه
 اوها بظهور الوايز او فون ساعه العنايه
 ما بين اخباره فينا فضلا بحيث لا يكاد جبا فضلا
 وقال في القفه بان انكا كذلك الحلي ولا سكاله
 فلا اصل فيه فيفيض فدود و
 فانه يحمل ما فادمت على التي فحيزها فدمت

عدله

وَجعلُ سُبَيْضَةَ قَدْ نَكَحَ عَلَى قَتْلِهِمْ طُشْتُ بِهِمَا سَارُوا بِوَيْسِيرٍ بِهِ وَنَجَّجَ بِالْخَبِيرِ
 وَقِيلَ لِلْأَوَّلَةِ إِنَّهُ إِذَا حَاصَتْ لَهَا الْوَأَيْتُ خُذْ وَالثَّانِيَةَ فِي الْيَمِينِ كَوْنًا فَا أَوْجِدْ أَسْوَاطَ حَمَامَتِنَا
 وَهَذِهِ نَعِيدُكَ بِأَرْجَى النَّظَرِ وَهَذَا لَكَ الْبَيْتُ بِالْكَشْفِ وَبِأَيِّ حَيْثُ قَوْلُ ثَالِثٍ إِنَّ هَذَا كُنْتُ نَسِيْتُ
 لَكُمَا قَاتِلَهُ بِجَهْلٍ كَالْأَصْلِ بِلِ تَوَدُّهُ الْأَصُولُ

فِي الْوَأَيْتِ عَدَدًا وَحَكْمًا

إِنَّ الْوَأَيْتَ الَّذِي فِيهَا شَرَعَ بِهَا الْفَيْتُ لَسْنَا نَفْقَهُا مِمَّنْ مِنْ تَسْتَرْهَا إِنَّمَا وَسِعَتْ عَشْرَةً وَفَضْلُهَا
 كَمَا تَخْلُقُ الْوَأَيْتَ وَالْفَيْتُ وَالْوَأَيْتُ فِي الْفَيْتِ وَفَا تَنْضَبُ وَعَدْلُ بَعْضِهِ إِذَا اسْدَ إِذْ هِيَ أَسْوَةٌ عَابَهُمْ وَرَدَّ
 فَلَمَّا نَظَرَ عَلَى الْعَقِيقِ الْكَلِّ مِنْ مَوَاضِعِ الْعَقِيقِ أَحْرَمَ عَاشَاءُهَا وَآيَتُهَا أَضْلَاهَا الْمَلْحَ بِلِ عَمْرَةٍ
 لَكُمَا الْمَضْعُ وَالْهَذَايَةُ خَالِفَتَا كَا تَخْفِي فِي الْهَذَايَةِ فِي ذَاتِ عَرَفٍ بِفَيْتِ الْخَبِيرِ فَلَمْ يَحْوَ ذَا هَاتَانَا حَبِيرٍ
 الْأَجْعُ الْعَدَاوَةُ الْفَيْتَةُ دَلَّتْ بِهَا دَايَةُ مَرُوتِيَّةٍ وَالْمَجْدُ كَذَلِكَ الشَّجَرَةُ مِيقَاتُ أَهْلِ طَبَقِ الْمَوْتِ
 وَذَلِكَ الْخَلِيفَةُ هَذَا لَعْدُ بَدَأَ بِجَهْلٍ لِحُلْمِ شَاهِدٍ نَمَّ إِلَى الْحَمْدِ فِي اضْطِرَادٍ نَاخِرِهِ يَحْوَ تِلَاخُنَا دَ
 نَمَّ صَحِيحٌ نَدَّ رَوَاهُ الْحَشْرُ عَنْ صَادِقٍ وَضَلَفَ لَمْ نَعْلَمْ فِيهَا نَهَا مِيقَاتُ أَهْلِ الشَّامِ وَمَنْعَرِبٍ وَمَصْرٍ بِالْعَتَامِ
 بِلَمَّ مِيقَاتُ أَهْلِ الْبَلَدِ وَمَوَاسِمُ طَرَفَاهُ مِيقَاتُ فَوْنٍ مَنَازِلُ أَهْلِ الْبَلَدِ بِهَا الْأَحَادِيثُ قَوَاتِرُ نَفِي
 كَذَا أَحَادِيثُ الْوَأَيْتِ لَكَ سَلَاكُ جَزَائِرٍ لَنْ يَكُنْ ذَا مَا لَكَ كَذَا أَرَى الْحِلَّ لَكَ تَقْدُ وَفَا إِذَا كَانَ الْحَادِثُ مَا وَجَدَ
 وَجَدَ لَنْ عَلَى الْجَرْمِ جَزَائِرُ الْحِلِّ مَنَاقِدُ ضَعْفَى كَذَا لَكَ الْفَيْتُ الْفَيْتُ عَنْ مَكَّةَ بِمَرْجُومٍ نَجَّجَ
 بِجَزَائِرِ الْفَيْتِ مَنَاقِدُ بِرَبَاتٍ عَنْ مَكَّةَ بِمَرْجُومٍ نَجَّجَ وَاعْمَلْ لِمَوْضِعٍ مَضْعُفٍ لَنَا كَلَّا يَقُولُ لِنَاسٍ الْأَعْرَابِ
 مِنْ حَلَا أَوْ مِيقَاتٍ وَأَيْلَاقٍ جَاءَ بِكَ الْحَيْثُ فِي الْعَقِيقِ وَلِحْمِ لِنَاسٍ نَزَفَتْ مِمَّا يَكُنْ لَا بَعْدَ وَفَعْلُهُ
 مِنْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِ وَفَعْلُهُ هُوَ يَكُنْ فِي سَفَرٍ فَعْلُهُ الْإِلَاحُ قَدْ نَزَّ بِاسْتِغْنَاءٍ فَلَمَّا نَسَبْنَا نَدَا فَا لَا
 لِسُبَيْضَةَ فِي مَجَرِّ مَشْهُرٍ أَتَوْبَةٍ وَخَلْفَ فَيْتِ قَدْ نَجَّجَ عَنْ بَزَائِرٍ وَفِي كَذَا الْخَلْفُ لِنَا بِطَبَقٍ مَوْجُودٍ بِأَسْلَمَتِ
 وَمَا مَضَى مِنْ شَرْهِنَا الْوَأَيْتُ فِي الشَّرْحِ فِي الْمَقَامِ قَدْ نَجَّجَ وَجَبَّ بَطْلُ نَفْسِي مِنْهُ وَكَانَ ذَلِكَ مِنْهُ عَمَلًا
 وَأَنْ يَكُنْ لِحْمِ أَوْ شَرْهِنَا

ان يركب على جوع قد فسد لم يقض في حكمه فخرج من ماله ما كان عليه من اثم او غيره
 فقال ان لم يركب ابن في ثلث من ماله ادى للخل فقال ان اصاب من ماله ثلث او اكرامه لم يضره
 ومن حق الاحرام حتى اكسلا فستكبرهم ما فاد عملا وليس بغيره لهم في ثلثه واثبات احرامه
 وبالفرض ان ثبت السوا في فقد ينزها انا على والحق ان الفرض موقوف من لم يكن في فعله حراما
 فانه الحرم بالكلية فافترض عليه المحذور وهو ان يرضى وان فرضنا ذلك في الكل واساقه فوفقا
 القول في افعال الحج على الاحمال ويتلو على التفصيل ان شاء الله
 من بعد ما فاسع وطفا كذا في ثلث من ماله ادى للخل فثبت وقبل ذلك فافترض من بعد ما فاسع
 بلا خلاف وهو منها ذهب فقال ان ثبتا في الخلاف في الوضوء كذا في ثلثه
 في الحق هذا محل الخطاب في مقدّمات الاحرام
 بنك من ماله ثلثه الحرم وشعره في شعر الرأس فدلت على ما يحرر من
 حيث هلك شعره بدا واحدا شاربا في الظاهر قد نكح كذا في ثلثه
 يحلفها او يطلبها كما روي وظلها فضل من ماله في ثلثه من ثلثه في ثلثه
 من ظله المشافى بالظن ان لم يكن من ذلك انما فافترضنا انما فافترضنا
 في البحث ومجانا في ثلثه وهكذا السوا في ثلثه ندب على كذا في ثلثه
 اطلق للسجدتين والظهار وفي اداء الماء اذا دام انقل ندب على ثلثه في ثلثه
 من بعد ما بأكمل اولى في ثلثه وخالف العزماء قد استدلوا على الوضوء في ثلثه
 ندب ما لم ينقض الصلوة في ثلثه وعسل لبيل يحجز للأحرار واليوم لليوم لغيره
 كالعسل للغير في ثلثه وان يكن نام على ثلثه اعاد في طاهر لا حقا
 ضروري عن سبيل الحسن وليس غير القوم مثل القوم في طاهر ثلثه في ثلثه
 التحريم القوم وهو العبد كذلك الشهيد في ثلثه فالحق لا حد لثلاثه
 مستند الى اتفاق القوم بانها نافعة وقد روي فليعد العمل اذ الحكم لثلاثه
 فلا صلوة جهلا او علما بعين ندب وليس لا زما اذ ليس ترك هذا انما
 عن كاتب ليس مما يغفل وليان بالاحرام ندب في ثلثه مكتوبة افضلها في ثلثه
 معين ثلثه في ثلثه وهو محيط بجميع ما بها مجوى من الفيد كلام الفها
 والقوم من ثلثه اوضعه من واجب اذ ان والحق والندب لا يغفل لما في ثلثه
 لثلاثه اربعا لا ثلثه ثلثه بعد ثلاثه وقد ذكرتم في عتبات لا يترك ما في ثلثه
 الملك ان ثلثه لا ثلثه ثلثه المحسن كاتب والذلي وشيخه كذا الصدوق في ثلثه
 ايضا في ثلثه ثلثه ثلثه بصورة الفرض في الاضليل وبما في ثلثه في ثلثه
 والشيخ والحق كذا في ثلثه واطهره لا قول عند كل حال جميع صورة الفيد في ثلثه
 في ثلثه ثلثه الا غير ذاك لكن مع العقد لها بغيره اذ لا اشارة لها الا بغيره
 ان لم يكن محسنا بغيره والفرض في البس لا زاد ولا نقصا لظاهر الامر بل خلفه

وهو الذي لا يصح أن يرضى من شغل قلوبنا بغيره فمثل إذا لم يكن تحت الأحكام شرط بل يدعو إلى الختام
وبما الأصل بهذا المقصد لكن لا نعلم لا يبعد ولا يصح ما به القرض بل لا بد له من خلاف نقل
وخلافه فقد علم البصر القضا وقدره حيث أن يعلما ينكسه ويبنى أن يجللا اعلاه في موضع ما سفل
كذا كعدم الرداء بفعل ومن من لا زرعى فبرول لا تحرم الملة في الحرز أن خاصا كان على شوق
لا بأس أن يحرم نفي ذهب ونحوه ليس القضي الخلية ولين ما يزيد عن ثوبين بل لحرمة ما عني فاحصل
بما كان من بدل لما قد عرفنا فيه ولا يطوف إلا فيهما نديا جازان بطوف البذل نعم على هذا يمدد نقل
وهو الذي لا يكون إلا وإن زولا أو كما علمنا كما قد علمنا قد استخرج من التلبس وهكذا عند هبوط الأدي
غيبوا التلبس والتلبس التلبس للتص في هذا رد الخبا كذلك التكرار صار لا ريبا لكل من كان على قارنا
لا كره في تكرارها بالخير وراهم لا على هذا شغل اذ هو في الوجه ظاهر كما حكى به شريح بعض العلماء
لكن هذا الحكم بالمرغم لقطعنا وقال أبو عمر بل خلافه فهو القضي فيه استفاض ولم النسخ
كذا من منعه من غير نكاح التلبس لم يكره حتى يوشك بشارته فواجب بقطعهما والتلبس
نقل الوفاق فيه في الخلاف فضلا عن ذلك من النسخ على وجوده لقطع بالخص
كذا كره ما في الاستمر بغيره معرو ان يغير لوقت ما دخل فيه الحرما ان كثر من خارجة الحرما
وان كثر من فحش مبصر وقبل النجس وهو مضط بان ذلك على الوجوب وقيل النجس وهو مضط
وهذا الحكم على النظر في دفع حلف بين صفة غير من جحد أو عزة ولتنبه وكما أدى المراد كما في
والقطاع عرفنا في غير من جحد أو عزة ولتنبه وكما أدى المراد كما في وكما أدى المراد كما في
ويجوز أن لم تكن فعمره ونحوه على سماع التور والبصر ثوبا لقطع النجس والبصر ثوبا لقطع النجس والبصر ثوبا لقطع النجس
لكن وقوده على المأثور في لبسها لا بأس للإنسان لكما السود من التلبس وكما أدى المراد كما في
وما علم البصر في الألوان والقول بالمشع ضعيف كذا لما أدى الضعف استدلال

القول في أحكام الأعراس

المنتهى الذي من بعدنا طاب بالسعي في ذلك بالبحر ناسبا بان يقصرا صح بانفاق من تأخرنا